

# ميزان الفتاوي

لشيخ الإسلام العثماني

مصطفى بن بآلي بن سليمان بن يوسف الشهير ببآلي زاده البوسنوي الحنفي

ت: ١٠٧٣هـ - ١٦٦٢م

دراسة وتحقيق وتعليق وتخريج ما استجد من المسائل

على أصول وفروع المذهب الحنفي

- من أول كتاب النكاح إلى آخر كتاب الرضاع -

أطروحة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) في الفقه وأصوله

اسم الباحث : أمير أنور دمير

الرقم المرجعي: PFQ111AK506

تحت إشراف: الدكتور نادي قبيصي سرحان

كلية العلوم الإسلامية - قسم الفقه وأصوله

١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م





**CERTIFICATION OF DISSERTATION WORK PAGE: صفحة التحكيم**

تم إقرار بحث الطالب: أمير أنور دمير  
من الآتية أسماءهم:

*The thesis of Emir Enver Demir has been approved by the following:*

المشرف على الرسالة Supervisor Academic

نادر قبيص لبرون

المشرف على التصحيح Supervisor of correction

عبد

رئيس القسم Head of Department

باسم عبد الحميد جاد الله متعمد

عميد الكلية Dean, of the Faculty

قسم الإدارة العلمية والتخرج Academic Managements & Graduation Dept  
عمادة الدراسات العليا Deanship of Postgraduate Studies

### إقرار

أقرتُ بأنّ هذا البحث من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، والنقل والاقتباس من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوعه.

اسم الطالب : أمير أنور دمير

التوقيع : \_\_\_\_\_

التاريخ : \_\_\_\_\_

### DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is result of my own investigation, except where otherwise stated.

Name of student: **Emir Enver Demir**.

Signature: -----  
Date: -----

جامعة المدينة العالمية  
إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة  
محفوظة © حقوق الطبع ٢٠١٤

أمير أنور دمير

# ميزان الفتاوى

لشيخ الإسلام العثماني  
مصطفى بن بالي بن سليمان بن يوسف الشهير ببالي زاده البوسنوي الحنفي  
ت: ١٠٧٣هـ / ١٦٦٢م  
دراسة وتحقيق وتعليق وتخريج ما استجد من المسائل  
على أصول وفروع المذهب الحنفي  
-من أول كتاب النكاح إلى آخر كتاب الرضاع-

- لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل أو صورة من دون إذن مكتوب موقع من الباحث إلا في الحالات الآتية:
- ١- يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.
  - ٢- يحق لجامعة المدينة العالمية مالياً الاستفادة من هذا البحث بمختلف الطرق وذلك لأغراض تعليمية، لا لأغراض تجارية أو تسويقية.
  - ٣- يحق لمكتبة جامعة المدينة العالمية بمالياً استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور؛ إذا طلبتها مكاتب الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار: -----.

التوقيع: ----- التاريخ: -----

## ملخص

هذه الدراسة قد ارتكزت على ثلاثة محاور أساسية، وهي: دراسة منهج المؤلف عند تأليفه للفتاوى، ثم تحقيق جزء من فتاويه من كتاب النكاح إلى كتاب الرضاع، ثم تخريج ما استجد من المسائل في كتابي النكاح والرضاع في هذا العصر على أصول وفروع المذهب الحنفي.

وشيخ الإسلام مصطفى بالي زاده -من منظور العهد الذي كان يعيش فيه- كان من عظماء الدولة العثمانية، وتشهد لذلك المصادر التاريخية وملكته الفقهية على مستوى المذهب الحنفي، فكان من أهل التمييز بين الترجيحات، وما عُرف بتقديمه وتأخيريه من الروايات والأقوال في المذهب، كظاهر الرواية، والرواية النادرة، وقول الإمام وقول أصحابه. وكانت سيادة روح التقليد على العلماء وعدم الخروج عن نصوص الأئمة الأربعة من مميزات عصره. والمراجع التي ذكرها المؤلف -رحمه الله تعالى- موضع اعتبار في الفقه الحنفي وتجاوز سبعين مرجعاً؛ ومؤلفوها من علماء المذهب المشهود لهم بالفضل والصلاح والرسوخ في العلم وعلو الكعب في الفقه.

هذا، وإن ما نقل عن الأئمة المجتهدين من فروع فقهية غير شامل لجميع الوقائع بسبب نشوء المعاملات والوقائع التي لم تكن في أزمانهم، ولذلك لجأ الفقهاء المتأخرون إلى التخريج على أقوالهم وينسبونها إليهم، فهي عملية نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما.

ودراسة المسائل المستجدة في هذا البحث كذلك كانت في ضوء عملية التخريج المذكور، وارتكزت الدراسة على تصوير النازلة من خلال: جمع المعلومات المتعلقة بالنازلة والرجوع إلى البحوث الحديثة للمختصين بالتجرد والموضوعية، ثم التكيف الفقهي للنازلة من خلال استقراء النصوص المتصلة بها والتحليل العملي للنصوص والأدلة والاستنباط المقيد، أي بيان رأي المذهب في المسائل الجزئية التي لم يرد فيها نص عن طريق إلحاقها بما يشبهها من المسائل المروية، أو بإدخالها تحت قاعدة من قواعده، وهو تخريج الفروع على الفروع.

## ABSTRACT

This scientific paper relies on three fundamental backbones: the author's study of methodology while composing fatwas, the scientific valorisation of his fatwa from the chapter of entering marriage to the child care chapter, and finding solutions for newly created questions related to this theme fields using the established methodology of the Hanafi madhhab.

Shaykh al-Islam Mustafa Balizada was an important figure of the Ottoman Empire, regarding from the time he lived in, with numerous historical sources testifying to this fact, as well as his expert and scientific potential pertaining to the Hanafi law school. He knew the rules for differentiating preferred attitudes, dating the conveyance and thoughts of the Hanafi School, e.g. *Zahir al-rivaya*, *Al-rivayatu an-nadira*, as well as the declarations of Imam Abu Hanifa and his disciples. The time Balizada lived in was characterised by consistent adherence to scholars and the strict retention inside the texts of the four mentioned imams.

The sources mentioned by the author are generally recognized in the Hanafi School, and there are more than seventy of the sources. Their authors are authorities themselves and their value, correctness, immense knowledge and leadership in Islamic law was greatly proven.

The conveyances from mujtahid imams, pertaining to the solution of secondary problems, do not include all events, because additional issues arose which had not existed in their time. That is why last generation scholars began issuing new fatwas based on existing ideas of leaders of the schools, and then attributed the fatwas to them. This is an undertaking of conveying the ordinance of a specific issue onto a similar contemporary issue, and their assimilation.

The study of newly created contemporary issues in this scientific paper was also present in the light of the before mentioned manner of issuing new fatwas. The study focuses on forming an accurate descriptive vision on every newly created issue through collecting information and returning to contemporary expert studies. It is followed by procuring a fiqh-legal solution through a study of existing texts, practical analysis of arguments and limited deduction, which signifies passing of judgment on a second-class issue without any text about it, and with the connection to a similar question relayed from the first generations, or by the alignment under one of the fundamental postulates of law school named: the method of issuing new secondary issues based on already existing secondary issues.

بسم الله الرحمن الرحيم

## شكر وتقدير

الشكر لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْ لَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ.

والشكرُ والتقديرُ كل التقديرِ للأستاذِ الجليل، والعالمِ الكريمِ المُشرفِ على الرسالة، الأستاذ الدكتور/ السيد نادي قبيصي سرحان أستاذ الفقه وأصوله بجامعة المدينة العالمية.

وأسجلُ بكلِ عِرفانٍ وتقديرٍ للأستاذِ الجليلِ الباحثِ وأمينِ مكتبةِ الغازي خسرو بك في العاصمةِ سراييفو حسن بوبارا جهودَه الصادقةَ، ولولا سعةُ أفقه، وَرَحَابَةُ صدره، وثاقبُ فكره، وغزارةُ علمه لَمَا وَصَلَتْ مؤلفاتُ شيخِ الإسلامِ مصطفى بالي زاده إلى تناولها ودراسَتِها من جَدِيدٍ. فَاللهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَسْأَلُ للأستاذينِ الكريمينِ المذكورينِ عمرًا مديدًا، وعيشًا سعيًا، وعطاءً مِنْهُ غَيْرَ مَجْدُودٍ، على ما قدمَاهُ لي من عونٍ وَجُهدٍ وتوجيهٍ. إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

كما أتقدمُ بخالصِ الشكرِ والتقديرِ للأستاذِ الكريمِ الباحثِ الدكتور أحمد صبحي فرات، أستاذ اللغة العربية بجامعة إسطنبول، والذي بذل جهودَه الغالية في تَرْجُمَةِ الألفاظِ باللغةِ التُركِيَّةِ العُثمانيَّةِ القديمةِ، والتي حوَّاهَا هذا الكتابُ، إلى اللغةِ العربيةِ، كما جَزَى اللهُ تَعَالَى الجميعَ خيرَ الجزاءِ وأوفاه.

وأشكر وزارة التعليم والثقافة لفيدرالية البوسنة والهرسك التي دعمت هذا البحث ضمن مشاريع إحياء التراث البوسني القديم (٢٠١١م) بتغطية تكاليف رحلتي العلمية إلى إسطنبول ومكتبة السليمانية، كما أشكر وزارة التعليم والثقافة لمحافظة زينتسا -دوبوي لتحفيزها المادي لإخراج هذا البحث العلمي.

كما أتوجه بخالصِ شكري إلى جامعة المدينة العالمية التي فتحت أبوابها لطلاب العلم والباحثين رافعةً رايةَ النهضةِ العلميةِ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في عالمنا المعاصرِ.

وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الإهداء

إلى والدي ووالدي العزيزين...

أمير أنور دمير



## فهرس الموضوعات

الصفحة	
أ	العنوان
ب	البسملة
ت	الإقرار
ث	التحكيم
ج	DECLARATION
ح	إقرار بحقوق الطبع
خ	ملخص
د	ABSTRACT
ذ	شكر وتقدير
ر	الإهداء
ز	فهرس الموضوعات
١	المقدمة
٢	أهمية البحث
٢	أسباب اختيار البحث
٣	إشكالية البحث
٤	الدراسات السابقة
٤	حدود البحث
٤	منهج البحث
٧	هيكل البحث
٩	القسم الأول: دراسة تحليلية عامة حول كتاب ميزان الفتاوى ومؤلفه الشيخ مصطفى بالي زاده
١٠	الفصل الأول: عصر المؤلف
١٠	المبحث الأول: الحياة السياسية والاجتماعية
١٠	المطلب الأول: أهم الأحوال السياسية والاجتماعية من عهد السلطان مراد الثالث إلى عهد السلطان محمد الرابع
١٠	أولاً: من عهد السلطان مراد الثالث
١١	ثانياً: عهد السلطان محمد خان الثالث
١١	ثالثاً: عهد السلطان أحمد الأول

١١	رابعاً: عهد السلطان مصطفى خان الأول
١٢	خامساً: عهد السلطان عثمان الثاني
١٢	سادساً: عودة السلطان مصطفى إلى الحكم
١٢	سابعاً: عهد السلطان مراد الرابع
١٣	ثامناً: عهد السلطان إبراهيم بن أحمد
١٤	تاسعاً: عهد السلطان محمد الرابع
١٥	المبحث الثاني: الحياة العلمية والدينية
١٩	الفصل الثاني: دراسة حياة المؤلف
١٩	المبحث الأول: الاسم والنسب
٢١	المبحث الثاني: المولد والنشأة والوفاة
٢١	المبحث الثالث: طلبه للعلم ووظائفه
٢٤	المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه ومصنفاته، ومكانته العلمية
٢٤	المطلب الأول: شيوخه
٢٤	المطلب الثاني: تلاميذه
٢٤	المطلب الثالث: مكانته العلمية
٢٧	المطلب الرابع: مصنفاته
٢٩	المبحث الخامس: مذهبه الفقهي
٣٠	الفصل الثالث: دراسة الكتاب ووصف المخطوط
٣٠	المبحث الأول: التعريف بـ "ميزان الفتاوى"
٣٢	المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه بدءاً من كتاب النكاح إلى آخر كتاب الرضاع
٣٦	المبحث الثالث: المصادر التي اعتمد عليها المؤلف
٣٧	المبحث الرابع: المآخذ العلمية والفنية على الكتاب
٣٧	المطلب الأول: المآخذ الفنية واللغوية
٣٨	المطلب الثاني: المآخذ العلمية والمنهجية
٤١	المبحث السادس: التعريف بالمخطوطات التي وقفت عليها
٤٣	نماذج من مخطوطات ميزان الفتاوى
٤٩	الفصل الثالث: أسس الإفتاء في المذهب الحنفي
٥٠	المبحث الأول: أهمية كتب الفتاوى عند الحنفية
٥١	المبحث الثاني: شروط الاجتهاد والإفتاء في المذهب الحنفي
٥٤	المبحث الثالث: ضوابط الترجيح عند تعدد الأقوال والروايات في المذهب الحنفي
٥٤	المطلب الأول: ضوابط تمييز القول الراجح عن غيره باعتبار القائل
٥٦	المطلب الثاني: ضوابط تمييز القول الراجح عن غيره باعتبار المصدر

٥٧	المطلب الثالث: ضوابط تمييز القول الراجح عن غيره باعتبار الدليل
٥٩	المطلب الرابع: ضوابط تمييز القول الراجح عن غيره باعتبار أمور أخرى
٥٩	المطلب الخامس: ضوابط الأخذ بغير الأرجح في بعض الأحيان
٦٠	المطلب السادس: ضوابط درء التعارض بين ترجيحات مشايخ المذهب الحنفي
٦٢	القسم الثاني: تحقيق مخطوطة ميزان الفتاوى من كتاب النكاح إلى كتاب الحضانة والرضاع
٦٣	[مقدمة المؤلف]
٦٥	تحقيق كتاب النكاح
٧١	فصل [في حرمة نكاح منكوحة الغير]
٧٥	فصل [في امرأة متوفاة ادعى نكاحها رجلان]
٧٧	فصل [في رضا الولي بعد عقد النكاح جبراً]
٧٨	فصل [في ادعاء الزوج النكاح في صغرهما أو بلوغها]
٧٩	فصل [في غيبة الزوج]
٧٩	فصل [في تزويج الصغيرة بلا رضاها]
٨٠	فصل [في موت الزوجة قبل قبض مهرها]
٨٣	فصل [في إثبات دفع الجهاز عارية]
٨٤	فصل [في تزويج البكر البالغة نفسها]
٨٦	فصل [في نظر الرجل إلى زوجة أخيه الصغيرة دون تسع سنين]
٨٦	فصل [في ادعاء الرجلين نكاح المرأة]
٨٧	فصل [في الدخول قبل دفع المعجل]
٨٨	فصل [في إنكار المرأة النكاح]
٨٨	فصل [في عقد النكاح بالكتابة]
٨٩	فصل [في تزويج غير الأب والجد الصغير والصغيرة من كفؤ]
٨٩	فصل [في انعقاد ست مسائل في الفضولي]
٨٩	فصل [في إسلام المرأة وإبائه الزوج عن الإسلام]
٩٠	فصل [في اختلاف الزوجين في مقدار المهر]
٩٠	فصل [في تزويج العبد المأذون والشريك الأمة]
٩١	فصل [في كفالة متعة المرأة عن زوجها]
٩٢	فصل [فيما إذا وجدت المرأة زوجها مجنوناً أو مجذوماً أو أبرصاً]
٩٣	فصل [في خيار البلوغ بعد تزويج القاضي الصغير والصغيرة]
٩٤	فصل [فيما إذا طَلقت ذات لبن فتزوجت من آخر]
٩٤	فصل [في تبين العجز بالعنة بعد السنة]

٩٥	فصل [في أنه لا ولاية التزويج للقاضي عند وجود قريب الصغير والصغيرة]
٩٥	فصل [في شراء الجارية في دار الحرب]
٩٥	فصل [في ما يجبّ عنه الزوج عند زوجته الحائض]
٩٥	فصل [في استرداد الهبة بعد الطلاق]
٩٦	فصل [في تقدير النفقة على المجنون]
٩٦	فصل [فيما إذا صار الزوج فقيراً]
٩٦	فصل [في طلب ما دُفع بطريق الجهاز من الأب بعد الزواج]
٩٦	فصل [في امتناع الزوجة عن الذهاب إلى بلدة أخرى]
٩٧	فصل [فيما تُصدّق زوجة المتوفى في أخذها من أمتعة البيت]
٩٧	فصل [في أن الدعوى في حالة عدم دفع الجهاز تُرفع على الأمر بالدفع لا غيره]
٩٧	فصل [في تزويج نفسه بكراً جبراً]
٩٨	فصل [في إباحة زواج المطلقة بعد إسقاط جنيها مستتين الخلقة]
٩٨	فصل [في زواج العبد من حرة بإذن سيده]
٩٩	فصل [في إثبات عتق جارية الزوجة وتزوجها]
٩٩	فصل [فيما إذا تزوج امرأة على أن يشتري لها جارية]
٩٩	فصل [فيما إذا زاد الوكيل على المهر المجاز]
٩٩	فصل [في حق فسخ النكاح إذا عُقد تحت التهديد والترهيب]
١٠٠	فصل [في تواضع الزوجين على عدم طلب المهر]
١٠٠	فصل [في دعوى البلوغ بعد موت البنت]
١٠٠	فصل [في تزويج الولي الأبعد حين غيبة الولي الأقرب]
١٠٠	فصل [في وطء جارية الخدمة]
١٠١	فصل [في تزويج البالغة نفسها بلا إذن وليها]
١٠١	فصل [في تعليق المرأة تزويجها بقبول الرجل]
١٠١	فصل [في زواج النصرانية بعد إسلامها من مسلم]
١٠٢	فصل [فيما إذا تزوجت من عبد بظن أنه حر]
١٠٢	فصل [فيما إذا سُمّي مهراً في مجلس ثم لم يسمه عند العقد]
١٠٢	فصل [في نكاح الولي الأبعد عند غيبة الولي الأقرب غيبة منقطعة]
١٠٢	فصل [في تزويج الوكيل موكلته من نفسه]
١٠٣	فصل [فيما إذا وعدت المرأة بهبة عند نكاحها]
١٠٣	فصل [في ادعاء بلوغ الصغيرة عند زواجها]
١٠٣	فصل [في انتقال الجارية من الأب إلى الابن]
١٠٤	فصل [فيما إذا عقد على ثمن زاد بعد العقد]
١٠٤	فصل [في ترفع الأب والبنت في بلوغها حين الزواج]

١٠٤	فصل [في عدم جواز دخول الأخ على زوجة أخيه]
١٠٤	فصل [في أخذ المرأة أمتعة البيت بعد وفاة زوجها بيمينها]
١٠٤	فصل [في دعوى الزوج أن ما دفعه كان بطريق العارية]
١٠٥	فصل [في ترفع المرأة والورثة في مقدار المهر]
١٠٥	فصل [في تزويج الولي المرأة من رجل بظن أنه كفؤ لها]
١٠٥	فصل [في إنكار الوكالة]
١٠٥	فصل [في تزويج البكر بغير رضاها]
١٠٦	فصل في الخلوة
١٠٦	فصل [في قبول المهر وعدمه]
١٠٧	فصل [في استرداد ما أخذه الأب من خاطب بنته]
١٠٧	فصل [في تزوجه بالمرأة التي زنا بها]
١٠٧	فصل [في دعوى البلوغ]
١٠٧	فصل [في فسخ النكاح الذي انعقد بلا إذن ولي]
١٠٧	فصل [في تزويج الصغيرة التي ليس لها ولي]
١٠٨	فصل [في تزويج الولي الأبعد]
١٠٨	فصل [تزويج الوكيل المطلقة من نفسه]
١٠٨	فصل [في تزويج البنت بلا رضاها]
١٠٩	فصل [في تزويج المنكوحه من الغير وكان نكاح الغائب معروفا]
١٠٩	فصل [في تحريم البنت بمس أمها بشهوة]
١٠٩	فصل [في الانعقاد بالأخذ والدفع]
١٠٩	فصل [في زوجة الغائب إذا وطئها الزوج الثاني]
١١٠	فصل [في نقل البكر غير البالغة إلى بلدة أخرى]
١١٠	فصل [في إباء الزوج الكافر عن الإسلام]
١١١	فصل [في قبول الزيادة في المهر]
١١١	فصل [في موت زوج الصغيرة قبل الخلوة بها]
١١١	فصل [في التفريق بالبلوغ]
١١٢	فصل [في دفع المرأة دراهم إلى زوجها غير المتأهل]
١١٢	فصل [في إقامة المرأة بينة على زواجها بغير رضاها]
١١٣	فصل [في نقل الصغيرة إلى محلة أخرى]
١١٣	فصل [في تزويج صغيرة الذمي الذي تشرف بالإسلام من ذمي بعد موته]
١١٣	فصل [في تزويج الأخ الأصغر أخته الصغيرة]
١١٣	فصل [في تسليم المهر المعجل إلى أبي البنت]
١١٣	فصل [في تزويج الوكيل بمهر لم يعلم الموكل مقداره]

١١٣	فصل [في تزوج المرأة من زوج آخر ثم قدوم الأول]
١١٤	فصل [في عدم قبول دعوى تزويج الأب بنته فضولا بعد تمام العقد]
١١٤	فصل [في مهر المرأة من الزوج الثاني عند حضور الأول]
١١٤	فصل [في تزويج المرأة بنتها بلا رضاها]
١١٥	فصل [في تصنيف المعجل والمؤجل قبل الخلوة إذا فارق عنها]
١١٥	فصل [في تزوج أم ولد بلا إذن مولاهما ثم إذن لها]
١١٥	فصل [في عدم انعقاد النكاح إذا لم يكن الزوج كفؤا]
١١٦	فصل في باب المهر المعجل إذا كان أثوابا وأمتعة
١١٦	فصل [في غلط الوكيل في العقد]
١١٧	فصل [في أن العم لا يفسخ النكاح إذا كان احتمال فوات الكفؤ]
١١٧	فصل في استخدام أم الولد بعد التزويج بلا وطء ودواعيه
١١٧	فصل [في سفر المرأة بلا إذن زوجها]
١١٧	فصل [في استرداد المهر المعجل بعد موت المخطوبة]
١١٧	فصل [في نكاح الكافر]
١١٨	فصل [في إسلام أحد الزوجين الصبيين]
١١٨	فصل [في عقد كلا الطرفين بالوكالة]
١١٨	فصل [في شراء الجارية وهي بنت ابن العم ووطؤها]
١١٩	فصل [في المعاملة مع الزوجات]
١١٩	فصل [في تصرف الزوج في مال زوجته بلا إذنها]
١١٩	فصل [فيما لا يملك القاضي التزويج]
١١٩	فصل في نكاح الولي أو العم أو الفضولي
١٢٠	فصل [فيما إذا زوج الوكيل امرأتين]
١٢٠	فصل [في إثبات النكاح]
١٢٠	فصل [فيما إذا وهبت الحرة نفسها بمحضر الشهود]
١٢٠	فصل [في برهنة الخارج وذي اليد على النكاح]
١٢٢	فصل [فيما إذا ادّعى نكاحها وليست بيد أحدهما]
١٢٢	فصل [في الشهادة على هبة المهر]
١٢٣	فصل [في خيار الشرط وخيار الرؤية في النكاح]
١٢٣	فصل [في الخيارات المتعلقة بالنكاح]
١٢٣	فصل [في ثبوت خيار العتق منكوحة ومعتدة عدة الرجعي]
١٢٣	فصل [في ثبوت خيار العتق للأمة]
١٢٣	فصل [في ثبوت خيار العتق للأمة إذا زوجها مولاهما]
١٢٤	فصل [في الخيار بعدم الكفاءة]

١٢٤	فصل [في نقض الولي الأبعد إذا كان الأقرب غائبا]
١٢٤	فصل [في خيار البلوغ للبنات الثيب والغلام]
١٢٥	فصل [في اختلاف الزوجين في العقد في الصبا أو الجنون]
١٢٥	فصل [فيما إذا بلغت وزوجها غائب]
١٢٥	فصل [فيما إذا اختارت نفسها بلا علم الزوج]
١٢٦	فصل في الحكم عند الغيبة
١٢٦	فصل [في أنه لا نفقة في النكاح الفاسد]
١٢٦	فصل [في التفريق بنكاح فاسد بعد الدخول]
١٢٦	فصل [في أن النكاح الفاسد كالصحيح في أحكام النسب]
١٢٧	فصل [في أن العدة تعتبر في الفاسد من وقت التفريق]
١٢٧	فصل [في الولادة من النكاح الفاسد]
١٢٧	فصل [في الجماع في دبرها بنكاح فاسد]
١٢٨	فصل [في عدم وجوب عدة الوفاة في الفاسد]
١٢٨	فصل في أن الفراش في النكاح الفاسد يثبت بنفس العقد
١٢٨	فصل [فيما إذا أبان زوجته في مرض موته]
١٢٩	فصل في أحكام السكوت
١٣٠	فصل [فيما إذا تزوجت غير كفؤ فسكت وليها]
١٣٠	فصل [في جواز تزوج المريض بمهر المثل]
١٣٠	فصل [في أن المريض يصدق في مهر المثل]
١٣٠	فصل [في رد بينة الوارث على أنها وهبت مهرها]
١٣٠	فصل [في تزويج الابن أمه المجنونة]
١٣٠	فصل [في الولاية على البالغ المعتوه أو المجنون]
١٣١	فصل [في ولاية الابن على الأب إذا جن أو عته]
١٣١	فصل [فيما إذا جن الولي]
١٣١	فصل [في المريض إذا احتلت به زوجته وهو لا يشعر]
١٣١	فصل [في أنه لا نفقة لمريضة لم تزف إلى بيت زوجها]
١٣٢	فصل [في وجوب النفقة بمجنونة ورتقاء ومريضة]
١٣٢	فصل [في الزوجة التي زفت في بيتها ثم مرضت وانتقلت إلى بيت زوجها]
١٣٢	فصل [في تزوج البنت بلا إذن وليها العم]
١٣٢	فصل [في غزل الزوجة]
١٣٢	فصل [في صحة النكاح بعد البينونة بلا عدة]
١٣٢	فصل في الاستبراء
١٣٣	فصل [فيما إذا زوج أمته فمات الزوج]

١٣٣	فصل [في ارتداد أحد الزوجين]
١٣٤	فصل [فيما إذا ارتد الزوج لا تجبر المرأة على الزوج]
١٣٤	فصل [في تصرف الزوج في مال زوجته]
١٣٤	فصل [في إنفاق الزوجة على الزوج تبرعا]
١٣٤	فصل [في إقرار المريض بمهر زوجته]
١٣٤	فصل [في ذكر اسم الغائب واسم أبيه وجده عند التزويج]
١٣٥	فصل [في زواج أمة الغير بشرط أن كل ولد تلده فهو حر]
١٣٥	فصل [في أن خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه]
١٣٦	فصل [في تنازع الزوج والورثة في هبة مهر زوجته في صحتها أو مرضها]
١٣٦	فصل في نقل المرأة
١٣٦	فصل في مسائل الرشوة في النكاح
١٣٦	فصل في مسألة الجهاز
١٣٦	فصل [فيما إذا جدد النكاح لا يلزمه المهر من العقد الثاني]
١٣٦	فصل [في كراهة الوطاء بحضرة زوجته الأخرى]
١٣٧	فصل في بيان النفقة الواجبة
١٣٧	فصل [في زواج المنكوحه من زوج آخر]
١٣٧	فصل فيما يحفظ جدا
١٣٧	فصل [في الصلح من النفقة والسكنى على شيء آخر]
١٣٧	فصل [في استبراء الأمة بعد الوطاء وقبل تزويجها]
١٣٨	فصل [في تزوج الزانية ووطئها]
١٣٨	فصل في دعوى النكاح
١٣٨	فصل في أن الفتوى على قول أبي يوسف في الاستحلاف على النكاح
١٣٩	فصل [فيما إذا ولدت المرأة وزوجها ينفي الولد]
١٣٩	فصل [في إقرار الرجل بتزوج فلانة بمهر ثم جحوده ذلك]
١٣٩	فصل [فيما إذا ادعت المنكوحه فساد نكاحها]
١٣٩	فصل [في لفظ الإعطاء في التزويج]
١٣٩	فصل [فيما إذا تزوج منكوحه الغير ودخل بها ثم جاء الزوج الأول]
١٤١	فصل في أن النكاح الفاسد كالصحيح إذا دخل في حق النسب
١٤١	فصل في عدة الوفاة التي اشتبه فيها ناس كثير
١٤٢	فصل في عدة الحامل
١٤٢	فصل [فيما إذا أسقطت المعتدة سقطا]
١٤٢	فصل [فيما إذا تزوجت في عدة الوفاة]
١٤٢	فصل [في حكم النكاح إذا تزوج امرأة ثم أسقطت سقطا]



١٤٢	فصل [في أن العدة تعتبر من وقت إقرار الزوج بالطلاق]
١٤٣	فصل [فيما إذا تزوجت بلا إذن أبيها ودخل بها الزوج]
١٤٣	فصل [في حكم زنا صبي بصبية]
١٤٣	فصل [فيما إذا تزوجت الذمية بغير كفؤ]
١٤٣	فصل [في الوكيل إذا زاد في المهر]
١٤٤	فصل في وجوب العدة على الذمية
١٤٤	فصل [في عدة النكاح الفاسد إذا دخل بها الزوج الثاني]
١٤٥	فصل في أن النكاح يصح بالهزل
١٤٥	فصل [في تزوج المعتدة بعد التفريق]
١٤٥	فصل [في العدة في الأنكحة الفاسدة]
١٤٦	فصل [في الخلوة الفاسدة]
١٤٦	فصل [فيما إذا عتقت أم ولد أو مات عنها مولاهما]
١٤٦	فصل [في عدة الموت]
١٤٦	فصل [في انقضاء العدتين بمدة واحدة]
١٤٧	فصل في انتقال العدة
١٤٧	فصل [فيما إذا طَلقت الأمة ثم عَتقت في العدة]
١٤٧	فصل [في تزويج الوكيل من المحرمات بلا علم]
١٤٧	فصل [في تزويج الوكيل موكلته من نفسه]
١٤٨	فصل [في جواز النكاح بغير شهود ونكاح المعتدة للكفار]
١٤٨	فصل في تزويج المرأة من نفسه
١٤٨	فصل [في تزويج البنت من رجل ظنه صالحاً]
١٤٩	فصل [في أن مهر الأمة والمدبرة وأم الولد للمولى]
١٤٩	فصل [في تزوجه من أخت الزوجة بعد موتها والخامسة بعد موت الرابعة]
١٤٩	فصل [في تمام المسمى في المهر بالوطء أو موت أحدهما]
١٤٩	فصل [في اشتراط الزوج الهبة عند النكاح]
١٥٠	فصل [في أنه يجوز للرجل أن يجمع بين امرأة وبنت أخت أمها]
١٥٠	فصل [في أنه لا مهر في النكاح الفاسد قبل الدخول]
١٥٠	فصل [في تزوج منكوحة الغير عالماً بذلك]
١٥٠	فصل [في أن للصبية خيار البلوغ إذا زوجها القاضي أو أمها]
١٥١	فصل في باب الرضاع
١٥١	فصل [في جواز زواج أخوات الأخت من الرضاعة]
١٥١	فصل [في زواج الرجل من مرضعة ولده وأخت ولده من النسب]
١٥٢	فصل [في أنه لا حل بين رضيعي ثدي]

١٥٣	فصل في أن الطلاق إما صريح أو ملحق بالصريح أو كتابة
١٥٤	فصل [فيما إذا قال "أنت عليّ حرام" أو "حلال الله عليّ حرام"]
١٥٤	فصل [في وقوع الطلاق على واحدة من نسائه إذا علق بطلاق واحدة ولم يعينها]
١٥٥	فصل [في طلاق وخلع الذمي]
١٥٥	فصل [في تعليق طلاقها بما في وسعها]
١٥٥	فصل [في أنواع الطلاق]
١٥٥	فصل [في خلع أم الصغيرة مع زوجها]
١٥٦	فصل [في عدة الوفاة]
١٥٦	فصل [في تزوج المسلم بنصرانية مبانة]
١٥٧	فصل [فيما إذا علق الطلاق بأشياء مختلفة]
١٦٣	[مستدركات المؤلف على فتاواه في كتاب النكاح]
١٩٢	<b>تحقيق كتاب الطلاق</b>
١٩٥	فصل [في قوله "كلما"]
١٩٨	فصل [في البائن لا يلحق البائن]
٢٠٠	فصل [في المرأة إذا أنكرت إرسال الرسول وإبراءه]
٢٠٠	فصل [في خلع السكران وسائر تصرفاته]
٢٠٠	فصل [في اختلاع المصروعة]
٢٠٣	فصل [في تعليق الطلاق]
٢٠٥	فصل [في وقوع شرط الطلاق]
٢٠٦	فصل [في تعليق الطلاق والكنيات]
٢٠٧	فصل [في حمل المرأة وفصال الطفل]
٢٠٨	فصل [في ثبوت نسب الولد]
٢٠٨	فصل [في ثبوت نسب ولد المطلقة بائنا]
٢١٣	فصل [في عدة المسبية أو المأسورة أو الأمة من دار الحرب]
٢١٣	فصل [في عدة الذمية]
٢١٤	فصل [في نفقة الرجل على أقاربه وذوي رحمه المحرم]
٢١٥	فصل [في نفقة المطلق على ولده]
٢١٦	فصل [في ثبوت نسب الولد من زوجها الغائب]
٢١٧	فصل [في الاستثناء في الطلاق]
٢١٩	فصل [فيما إذا طلق واحدة من امرأته ولم يعين]
٢٢٠	فصل [في الحلف على شرب العرق]
٢٢١	فصل [في الخلع]

٢٢٢	فصل [في سقوط النفقة المفروضة]
٢٢٣	فصل [في موانع الخلوة الصحيحة]
٢٢٣	فصل [في تعليق طلاق زوجته بعقد جارية]
٢٢٤	فصل [في نقل المرأة دون إذن زوجها]
٢٢٤	فصل [في دعوى المهور]
٢٢٦	فصل [في إضافة الطلاق إلى الزمان]
٢٢٨	فصل [في الخلع بالخيار]
٢٢٨	فصل [في الظهار]
٢٣٠	فصل [في إكذاب المتلاعن نفسه]
٢٢٩	فصل [في عودة الزوجة إلى زوجها الأول بعد طلبة أو طلقتين]
٢٣٠	فصل [في قوله "كلما تزوجتك فأنت طالق"]
٢٣٠	فصل [في جعل الرجعي بائنا]
٢٣٢	فصل [في الطلاق الثلاث بألف]
٢٣١	فصل [في الاستثناء في الطلاق]
٢٣٢	فصل [في طلاق المريض]
٢٣٣	فصل [في الأمر بيدها قبل الدخول بها]
٢٣٣	فصل [في أن البائن لا يلحق البائن]
٢٣٦	فصل [في ثبوت حرمة المصاهرة بالمس بشهوة]
٢٣٦	فصل [في تأجيل بدل الخلع]
٢٣٧	فصل [في عدة الكتابة تحت مسلم]
٢٣٧	فصل [في الاستثناء بلا حرف الفاء]
٢٣٨	فصل [في الطلاق بالكتابة]
٢٣٩	فصل [في الطلاق ثلاثا قبل العقد]
٢٣٩	فصل [في الكنايات]
٢٤٠	فصل [في الاستثناء باللسان]
٢٤١	فصل [في حقوق الطلاق الثلاث البائن]
٢٤١	فصل [في أن الثلاث لا يلحق البائن]
٢٤١	فصل [في يمين فور]
٢٤٢	فصل [في تطليق المطلقة بائنا]
٢٤٣	فصل [في قول الزوجة: "يا سفلة"]
٢٤٣	فصل [في تزوج المطلقة بعد مضي شهرين]
٢٤٣	فصل [في جواز تزوج المطلقة بعد وضع الحمل]
٢٤٤	فصل [في إخبار الزوج بالطلاق الثلاث]

٢٤٤	فصل [في التحليل بصبي]
٢٤٤	فصل [في عدم جواز استرداد المهر إذا خالعت]
٢٤٥	فصل [في إيقاع طلاق من أكل الحشيش والبنج]
٢٤٥	فصل [في إلحاح الخصم على الحلف بالطلاق]
٢٤٥	فصل [في الوعد بالطلاق]
٢٤٥	فصل [في الخطاب بالمنكوحتين بالطلاق الثلاث]
٢٤٦	فصل [في تعليق الطلاق]
٢٤٦	فصل [في إرثه من المتوفاة المطلقة رجعيًا]
٢٤٦	فصل [في طلب النفقة من سيد المدبر]
٢٤٦	فصل [في تطليق الوكيل ثلاثًا بلا إذن موكله]
٢٤٦	فصل [في طلاق الوكيل على مهرها بلا رضاها]
٢٤٧	فصل [في تعليق الطلاق]
٢٤٧	فصل [في الأمر باليد وادعاء الزوج بأنه اشترط الفراغ عن المهر]
٢٤٧	فصل [في تحوّل الرجعي إلى بائن أو ثلاث]
٢٤٨	فصل [في إنكار الوكالة]
٢٤٨	فصل [في تعليق الطلاق حالة السكر]
٢٤٨	فصل [في تعليق الطلاق بإدخال إمائه في داره]
٢٤٨	فصل [في حكم وطء الزوجة قبل انقضاء العدة وبعدها]
٢٤٩	فصل [في إنكار الطلاق]
٢٤٩	فصل [في تعليق الطلاق بوطء جارية الزوجة]
٢٥٠	فصل [في وقوع الطلاق في الدين]
٢٥٠	فصل [في التوكيل بالخلع]
٢٥٠	فصل [في الأمر باليد قبل الدخول بها]
٢٥١	فصل [في الخلع على المهر المسمى]
٢٥١	فصل [في طلاق السكران من الخمر والنبيد]
٢٥١	فصل [في عدم قبول شهادة الطلاق بغيبة الزوج]
٢٥١	فصل [في شتم الزوجة بلفظ القحبة]
٢٥٢	فصل [في تفويض الإرادة إلى منكوحته]
٢٥٢	فصل [في دفع مهر المثل بعد مجيء الزوج الأول]
٢٥٢	فصل [في الطلاق قبل الخلوة الصحيحة]
٢٥٢	فصل [في التحليل بالعبد]
٢٥٣	فصل [في وقوع الطلاق إذا حُمِلت في شيء وأدخلت في الدار المحلوفة عليها]
٢٥٣	فصل [في تزويج الوكيل موكلته من نفسه]

٢٥٤	فصل [فيما إذا قال أن حلاله حرام]
٢٥٤	فصل [فيما إذا تزوج بنت أخت زوجته]
٢٥٤	فصل [في وقوع الطلاق بشهادة عدول بتطليقه]
٢٥٤	فصل [في الكنايات]
٢٥٥	فصل [في الإخبار بالطلاق وإنشائه]
٢٥٥	فصل [في مفهوم "كلما"]
٢٥٦	فصل [في حكم نصرانية صغيرة متزوجة إذا أسلم أبوها]
٢٥٦	فصل [في وقوع المخالعة بعد التعليق في عدتها]
٢٥٦	فصل [في وقوع الطلاق بألفاظ مقبولة في العرف]
٢٥٧	فصل [في تعليق طلاق سكران بشرب الخمر]
٢٥٧	فصل [في مخاطبة الرجل زوجته بالطلاق حالة غضبه]
٢٥٧	فصل [في تعليق الطلاق بدخول فلان في بيته]
٢٥٧	فصل [في تطليق الزوجتين]
٢٥٨	فصل [في تعليق الطلاق بتواجد فلان في قريته]
٢٥٨	فصل [في تطليق زوجته أكثر من ثلاث في حالة الغضب]
٢٥٩	فصل [في تفويض إرادة المرأة معلقا بالشرط]
٢٦٠	فصل [في خلع الوكيل بالطلاق]
٢٦٠	فصل [في خلع الوكيل بالتفريق بلا رضا المرأة]
٢٦٠	فصل [في الخلع على تربية الولد]
٢٦١	فصل [في خلع أم الزوجة مع زوجها فضولا]
٢٦١	فصل [في الخلع بشرط عدم ادعاء كل من الزوجين على الآخر]
٢٦١	فصل [في الإبراء العام في الخلع]
٢٦٢	فصل [في الخلع بالمشيئة]
٢٦٢	فصل [في خلع الصغيرة مع زوجها على مهرها]
٢٦٢	فصل [في الخلع بعد الإبراء عن الدعاوى المتعلقة بالزوجة]
٢٦٣	[فصل في خلع الفضولي]
٢٦٣	فصل [في الفرق بين المهر المعجل والمؤجل في الخلع]
٢٦٤	فصل [في حكم خلع الوكيل بالطلاق]
٢٦٤	فصل [في الخلع على أن يكون الولد عند الأب]
٢٦٥	فصل [في تزوج منكوحة الغير بلا علم]
٢٦٥	فصل [فيما إذا جاءت بولد وزوجها غائب مسيرة سنة]
٢٦٦	فصل [في أن العوض على المرأة في النكاح ممتنع]
٢٦٦	فصل [في الزيادة على بدل الخلع]

٢٦٦	فصل [في سقوط النفقة المفروضة بالخلع]
٢٦٦	فصل [في عدم صحة خلع الوكيل مع غير المدخول بها]
٢٦٧	فصل [في تصديق اليمين في حق الطلاق]
٢٦٧	فصل [في الشهادة على طلاق الغائب]
٢٦٨	فصل [في الإكراه على الطلاق]
٢٦٨	فصل [في تصديق الزوج بأنه طلق بلا ذكر مال]
٢٦٨	فصل [في الخلع بإبرائه عن نفقة الولد]
٢٦٨	فصل [في الطلاق بعد الخلع]
٢٦٨	فصل [في سقوط المهر إذا لم يذكر عند المخالعة]
٢٦٩	فصل [في سقوط النفقة المجتمعة عليه عند الخلع]
٢٦٩	فصل [في الزيادة في بدل الخلع]
٢٧٠	فصل [في عدم جواز خلع المعتدة أو المبانة]
٢٧٠	فصل [في الخلع بلا جعل]
٢٧٠	فصل [فيما إذا قال "طلقني" ثلاثاً]
٢٧٠	فصل [في سنّة الطلاق البائن]
٢٧٠	فصل [في قبول المرأة شرط إبرائه من المهر وقت مباشرتها للفعل المشروط]
٢٧١	فصل [في طلاق الصبي بشرط]
٢٧١	فصل [في إضافة الحرمة إلى سبب باطل]
٢٧١	فصل [في مخالعة الأمة]
٢٧٢	فصل [في توكيل الصبية رجلاً بالخلع]
٢٧٢	فصل [في جواز خلع أبي الصبية على مال]
٢٧٢	فصل [في ادعاء الاستثناء بعد الطلاق أو الخلع]
٢٧٢	فصل [فيما إذا قال "أمرك بيدك" ولم يُردّ به طلاقاً]
٢٧٣	فصل [في قوله "اختاري"]
٢٧٣	فصل [في جعل أمر الصبية بيدها]
٢٧٤	فصل [في قوله "كلما أولسون"]
٢٧٤	فصل [فيما إذا جعل الأمر بيدها بشرط ولم يقدر على إزالته]
٢٧٥	فصل [في الطلاق بضرب الطلقات]
٢٧٥	فصل [في أن الإعراب الخاطيء لألفاظ الطلاق لا يمنع وقوعه]
٢٧٥	فصل [في جنایات المرأة]
٢٧٥	فصل في العدة
٢٧٥	فصل [في جعل أمرها بين رجلين]
٢٧٦	فصل في نكاح الفضولي

٢٧٦	فصل في الإجازة في الفضولي
٢٧٦	فصل [في التهئة والإجازة بالقلب]
٢٧٦	فصل [في تعليق طلاق امرأة غيره بشرط وإجازة زوجها]
٢٧٧	فصل [في تعليق الطلاق بشرط حياة الوالدين]
٢٧٧	فصل فيما إذا طلق سكران وفي سائر أحواله
٢٧٩	فصل [في صحة إسلام السكران]
٢٧٩	فصل [فيما إذا قال لولده أنه أمه طالق طانا أنه ولد غيره]
٢٧٩	فصل [في طلاق وحدّ من يتعاطى المسكرات المتخذة من غير العنب]
٢٧٩	فصل [في عدم وقوع طلاق من شرب حلالا فسكر منه]
٢٧٩	فصل [في عدم إقامة الحد على من التجأ إلى الكعبة المشرفة]
٢٨٠	فصل [في الاستثناء]
٢٨٠	فصل في كيفية اتصال الاستثناء
٢٨٠	فصل [في الطلاق بالكتابة والاستثناء باللسان وبالعكس]
٢٨١	فصل [في ادعاء التلفظ بالاستثناء]
٢٨١	فصل [في طلاقه المختلعة ثلاثا]
٢٨١	فصل [في طلاق المعتوه]
٢٨١	فصل [في تصرفات المجنون]
٢٨١	فصل في أن طلاق المصروع لا يقع حالة صرعه
٢٨١	فصل [في اختلاع المريضة بمهرها]
٢٨٣	فصل [في خلع الأجنبي]
٢٨٣	فصل [فيما إذا طلقها في صحته ومات في عدتها]
٢٨٣	فصل [فيما يحدد به مرض الموت]
٢٨٣	فصل [فيما تحدد به الصحة البدنية]
٢٨٤	فصل [في انتقاص وازدياد المرض]
٢٨٤	فصل في رجل عجز عن مصالحه الخارجة لا الداخلة
٢٨٤	فصل [في اعتبار آخر الأوجاع]
٢٨٤	فصل [في طلاق المريض في مرض الموت]
٢٨٤	فصل [في صاحب فراش إذا طلق]
٢٨٥	فصل [في طلاق المريض وردة المريضة]
٢٨٥	فصل [فيما إذا أبان زوجته في مرضه]
٢٨٥	فصل [في تعليق طلاقها بعدم فعل نفسه]
٢٨٥	فصل [في ارتداد المريضة المعتدة]

٢٨٤	فصل [في إنكار الزوج صحة النكاح]
٢٨٥	فصل [في قول الزوجة أن زوجها المتوفى أبانها في مرض موته]
٢٨٥	فصل [في قول المرأة بعدم مضي عدتها]
٢٨٥	فصل [في اختيار امرأة العتّين نفسها]
٢٨٥	فصل [في تعليق طلاقها بفعل نفسه ففعله في مرضه]
٢٨٦	فصل [في وقوع الفرقة في مرض الموت ثم موتها في العدة]
٢٨٦	فصل [في قولها "طلقني" في مرضه]
٢٨٦	فصل [فيما إذا علق المريض الطلاق]
٢٨٦	فصل [في ادعاء المرأة على زوجها المريض بأنه طلقها]
٢٨٦	فصل [في إرث المطلقة المستحاضة في مرض موته]
٢٨٧	فصل [في إرث المرأة إذا أجاز زوجها المريض طلاق نفسها]
٢٨٧	فصل في كفارة الظهار
٢٨٧	فصل [في إيلاء المريض وفيئه]
٢٨٧	فصل [في سقوط إيلاء المولى]
٢٨٧	فصل [في توريث المشكل من متاع البيت بعد تطليقها في المرض]
٢٨٨	فصل لا بد من علمه
٢٨٨	فصل [في اجتناب المبتوتة أو المتوفى عنها زوجها عن الطيب والدهن والكحل]
٢٩٠	[مستدركات المؤلف على فتاويه في كتاب الطلاق]
٣٠١	تحقيق كتاب الحضانة والرضاع
٣٠٤	فصل [في تقدير النفقة على الزوج الغائب]
٣٠٥	فصل [في أن الحقنة بالبلن لا توجب حرمة الرضاع]
٣٠٥	فصل [في زيارة الزوجة والديها]
٣٠٧	فصل [في إثبات المرأة مهرها]
٣٠٨	فصل [في استبراء الجارية]
٣٠٩	فصل [في أخذ الرجل بنته من حاضنتها]
٣٠٩	فصل [فيمن أحق بالحضانة]
٣١٢	فصل [فيمن أحق بضبط وتربية البنت المراهقة]
٣١٣	فصل [في تصديق المرأة في مهرها المثل]
٣١٥	فصل [في طلب الزوج ميراث مطلقة]
٣١٦	فصل [في سفر الحاضنة مع ولدها]
٣١٧	فصل [في طلب الزوج ما صرفته زوجته من ماله قبل الطلاق]
٣١٨	فصل [في عدم ذكر بعض الأمتعة عند الخلع]



٣١٩	فصل [في أنه لا حرمة الرضاع بين بنت الرجل وزوج بنت المرضعة]
٣١٩	فصل [في استرداد العارية من الزوجة]
٣١٨	فصل [في أنه لا تسمع دعوى استرداد الهبة من نصف المهر]
٣٢٠	فصل [في جواز زواج الرجل من أخت أخيه رضاعاً]
٣٢٠	فصل [في رجوع الوصي بنفقة المثل على مال الولد عند عجزه]
٣٢٠	فصل [في رد الزيادة في المهر بعد التفريق]
٣٢١	فصل [في تقدير النفقة عند غيبة الزوج]
٣٢٢	فصل [في تفريق الزوجين بشهادة المرضعة احتياطاً]
٣٢٢	فصل [في حيض ممتد]
٣٢٢	فصل [في تزوج بنت أخت أخيه رضاعاً]
٣٢٢	فصل [في أن اللواط بين الرجلين لا يوجب حرمة زواج بنت أحدهما من الآخر]
٣٢٣	فصل [في جواز تزوج الأخت الرضاعية لبنته النسبية]
٣٢٣	فصل [في جواز تزوج الأخت الرضاعية لأخته النسبية]
٣٢٣	فصل [في تزوج الكتانية برضيعها]
٣٢٤	فصل [في جواز تزوجه بامرأة أرضعت أختاً لامرأته الأولى]
٣٢٤	فصل [في حكم الرضاع خارج مدته]
٣٢٤	فصل [في تفريق الزوجين بقول المرضعة احتياطاً]
٣٢٥	فصل [في تفريق الزوجين بقول المرضعة احتياطاً]
٣٢٦	فصل [في عجز الحاضنات عن الحضن]
٣٢٦	فصل [في تقدير نفقة الزوجة إذا امتنعت عن السفر مع زوجها]
٣٢٧	فصل [في أنه لا حضانة لمن عرف بالفسق]
٣٢٨	فصل [في رجوع الحاضنة على أبي الولد بعد تربيتهما بلا تقدير النفقة]
٣٢٨	فصل [في عدم الإنفاق على امرأة ناشزة]
٣٢٩	فصل [في الإنفاق على المخالعة الحامل]
٣٢٨	فصل [في استرداد نفقة الصغير من الزوجة المخالعة بعد ردها الصغير]
٣٢٩	فصل [في عدم الإنفاق على امرأة ناشزة]
٣٣٠	فصل [في رجوع المنفق على الأمر بالإنفاق إذا ثبت بالوجه الشرعي]
٣٣٠	فصل [في الإنفاق من أصل مال الصغير]
٣٣٢	فصل [في النفقة على ولد المتوفى أثلاثاً]
٣٣٣	فصل [في أنه لا يأخذ الوصي الولد من الأم]
٣٣٤	فصل [في نفقة الإخوة والأخوات على إخوانهم الصغار]
٣٣٤	فصل [في نفقة المطلقة التي ظهر حملها في عدتها]
٣٣٤	فصل [في رجوع المرأة على تركة الزوج]

٣٣٣	فصل [في الإنفاق على بعد سنتين من غيبة زوجها الأول]
٣٣٤	فصل [في تقدير النفقة على زوج غائب]
٣٣٤	فصل [في أن الزوج لا يرجع على زوجته بنفقات السفر]
٣٣٥	فصل [في رجوع الوصي على مال المجنون]
٣٣٥	فصل [في المقاصة بين النفقة والخدمة]
٣٣٥	فصل [في الإنفاق على الولد بعد موت أبيه]
٣٣٦	فصل [في طلب زوجة المفقود نفقة من أبيه]
٣٣٦	فصل في الصرف في الوديعة
٣٣٧	فصل [في أخذ زوجة الغائب من وديعة زوجها]
٣٣٧	فصل [في رجوع غير الوصي على مال الصغير]
٣٣٧	فصل [في إنفاق الابن على أبيه]
٣٣٧	فصل [في الإنفاق على أم الزوجة]
٣٣٨	فصل [في الإنفاق على المريضة وصرف حوائجها عليها]
٣٣٨	فصل [في تقديم مال الولد على مال الأب في الإنفاق]
٣٣٩	فصل [في طلب نفقتها غير المقدرة مع قدوم الزوج]
٣٣٩	فصل [في طلب نفقة الولد من أقربائه]
٣٣٩	فصل [في تقدير النفقة على الصغيرة إلى حضور أبيها]
٣٣٩	فصل [في عدم جواز تقدير النفقة من مال الزوج غير المجانس للنفقة]
٣٤٠	فصل [في نشوز المرأة ونفقتها]
٣٤١	فصل [في الرجوع على أقارب الصغير بما أنفق عليه]
٣٤١	فصل [في طلب نفقتها من تركة زوجها من حصتها]
٣٤١	فصل [في موت الأب أو غيره بعد تقدير النفقة عليه من الحاضنة]
٣٤١	فصل [في أن الوصي يأخذ نفقة المثل من مال الصغار إذا لم يتبرع]
٣٤١	فصل [في النفقة على ولد العبد]
٣٤٢	فصل [في عدم جواز طلب الميراث مما أودعه الزوج للنفقة والكسوة عند زوجته]
٣٤٢	فصل [في ادعاء الحضانة]
٣٤٣	فصل [في تجهيز الأب بنته في صغرها أو كبرها]
٣٤٣	فصل [في إرضاع الولد بغير لبن المرضع]
٣٤٣	فصل [في المبعوث إلى الزوجة]
٣٤٣	فصل [في المبعوث عند زفافها]
٣٤٤	فصل [في الخلاص من حلفه بعدم الطلاق]
٣٤٤	فصل [في حلف المدعى عليه بتطليق زوجته]
٣٤٤	فصل في حد الإياس

٣٤٥	فصل [في انقلاب عدة المعتدة المتوفى عنها زوجها في عدتها]
٣٤٥	فصل [فيما إذا عتقت الأمة في عدتها]
٣٤٥	فصل [في عدة أم الولد من زوجها عند موت مولاه]
٣٤٥	فصل [في عدة صغيرة بلغت ثم انقطع دمها]
٣٤٥	فصل [في أن القول للمرأة إذا قالت أنها تزوجت فطلقت]
٣٤٥	فصل [في تزوج عشر نسوة بغير إذن]
٣٤٦	فصل [في مسائل النسب]
٣٤٦	فصل [في تزوج الأمة في عدة الحرة]
٣٤٦	فصل في المسائل المهمة في تزويج البالغة نفسها بولي وبغير ولي
٣٤٦	فصل في أن التصرف في مال الصغير للأب والجد
٣٤٧	فصل [في إبرائه من المهر في مرضها]
٣٤٧	فصل [في حرمة المصاهرة بمس المرأة أو معانقتها أو جماعها دون الفرج]
٣٤٧	فصل [في تقديم قول الزوج في دعاوى الإعسار والإهداء والتمليك]
٣٤٨	فصل في الحلف بالطلاق على أن المال لم يكن عليه
٣٤٨	فصل [فيما إذا طلق امرأته بائناً ثم قال لها: "أنت طالق ثلاثاً"]
٣٤٨	فصل فيمن حلف بالطلاق في حق تعذيب المشركين وفي تعذيب الموحدين
٣٤٩	فصل في المشيئة بعد الطلاق
٣٤٩	فصل في تأجيل العنين
٣٤٩	فصل في تزوجه بأخت امرأته في عدتها أو الخامسة في عدة الرابعة
٣٤٩	فصل [في طلاق المرأة ثم تزوجها وطلاقها قبل الدخول]
٣٥٠	فصل [فيما إذا دفعت الظئر الصبي إلى خادمتها]
٣٥٠	فصل [في طلاق المرأة بقول الزوج بفساد النكاح]
٣٥١	فصل [في قول الزوج بأن امرأته حرام عليه وقت فرض النفقة]
٣٥١	فصل [في حضور المرأة عند دعوى تعليق الطلاق بزواج الأخرى]
٣٥١	فصل [في الاستثناءات من حرمة الرضاع]
٣٥٢	فصل [في الاستثناءات من حرمة الرضاع]
٣٥٢	فصل [في ثبوت الحرمة باختلاط لبن المرضعة بمائع]
٣٥٣	فصل [في الأمة إذا تزوجت مُخبرة أنها حرة]
٣٥٣	فصل [في أخذ المستحق الأمة وقيمة الولد للغرور]
٣٥٣	فصل [في رجوع المستحق بنصف الثمن ونصف قيمة الولد على بائع الأمة المشتركة للمغرور]
٣٥٤	فصل [في حكم ولده من الأمة حيث يعلم أنها كانت كاذبة في حريتها]
٣٥٤	فصل [في رجوع المشتري على البائع الوكيل ببيع الأمة كذبت أنها حرة]

٣٥٤	فصل [في رجوع الأب بثمنها وقيمة الولد على البائع إذا كذبت الأمة أنها ملك لشخص ما]
٣٥٤	فصل [في عبد مرهون تبين أنه حر]
٣٥٥	فصل في الرضاع
٣٥٥	فصل [في حرمة زواج بنت الأخت رضاعاً]
٣٥٥	فصل [في أخذ المرء بنته من حاضنتها إذا كانت مشتهة]
٣٥٥	فصل في الحضانة
٣٥٥	فصل [في طلبها نفقة ولدها من زوجها المطلق]
٣٥٥	فصل [في منع البنت من سكنها في أي موضع شاءته]
٣٥٥	فصل [في جواز زواج اليتيمة التي رباه]
٣٥٦	فصل [في عدة الممتد طهرها]
٣٥٦	فصل في الرضاع
٣٥٦	فصل [في قول الزوج "بوش" بالتركية]
٣٥٦	فصل [في قبول شهادة الشهود بأن مهرها أقل مما أخذته]
٣٥٧	فصل [في دعوى المرأة المتوفى عنها زوجها بأن ما في البيت من المتاع لها]
٣٥٧	فصل [في أن استحقاق الحضانة إذا وهب لا يوجب السكن مع الأولاد]
٣٥٧	فصل [في تصديق المرأة المتوفى عنها زوجها بأن الجارية لها]
٣٥٧	فصل [في أنه لا تسمع دعوى الزوج أن ما دفعه جهازاً عارية]
٣٥٧	فصل [في جهاز لم يُسلم]
٣٥٨	فصل [في زوجها الثاني الذي استولى على أموال وجواري زوجها الأول المتوفى]
٣٦٤	[مستدركات المؤلف على كتاب الحضانة والرضاع]
٣٧٦	القسم الثالث: تخريج ما استجدّ من المسائل المتعلقة بكتاب النكاح إلى كتاب الرضاع على أصول وفروع المذهب الحنفي
٣٧٧	تمهيد: نبذة عن استنباط أحكام النوازل والواقعات بطريق تخريج الفروع على الأصول والفروع عند الحنفية
٣٧٧	المطلب الأول: تعريف التخريج لغة وفي اصطلاح الفقهاء والأصوليين
٣٧٧	المطلب الثاني: تخريج الفروع على الأصول
٣٧٨	أولاً: تعريفه
٣٧٨	ثانياً: مباحث علم تخريج الفروع على الأصول
٣٧٨	ثالثاً: فوائد هذا العلم
٣٧٩	المطلب الثالث: تخريج الفروع على الفروع
٣٧٩	أولاً: تعريفه
٣٨٠	ثانياً: موضوعه ومباحثه

٣٨٠	ثالثاً: مصادر تخريج الفروع على الفروع
٣٨٠	رابعاً: طرق تخريج الفروع على الفروع
٣٨٠	الطريقة الأولى: التخريج بطريق القياس
٣٨١	الطريقة الثانية: النقل والتخريج
٣٨١	الطريقة الثالثة: لازم مذهب الإمام
٣٨٢	<b>الفصل الأول: المسائل المستجدة في النكاح في ضوء الفقه الحنفي</b>
٣٨٣	المبحث الأول: عقد وحل النكاح عن طريق وسائل الاتصال الصوتية والمرئية الحديثة
٣٨٣	المطلب الأول: عرض النازلة
٣٨٤	المطلب الثاني: مشكلة هذه النازلة وتخريجها
٣٨٧	المطلب الثالث: حل عقد النكاح باستخدام وسائل الاتصال الحديثة
٣٨٩	المبحث الثاني: إثبات النسب عن طريق تحليل البصمة الوراثية أو الحمض النووي (DNA)
٣٨٩	المطلب الأول: عرض النازلة
٣٩٠	المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها
٣٩٢	المبحث الثالث: زواج المسير
٣٩٢	المطلب الأول: عرض النازلة
٣٩٣	المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها
٣٩٥	المبحث الرابع: عقد النكاح للحصول على الجنسية
٣٩٥	المطلب الأول: عرض النازلة
٣٩٥	المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها
٣٩٧	<b>الفصل الثاني: أحكام العمليات الطبية الحديثة المتعلقة بالإخصاب والرضاع في ضوء الفقه الحنفي</b>
٣٩٨	المبحث الأول: عملية التلقيح الصناعي وتجميد البويضات الملقحة وغير الملقحة والحيوانات المنوية والاحتفاظ بها
٣٩٨	المطلب الأول: عرض النازلة
٤٠٠	المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها
٤٠٣	المبحث الثاني: الإجهاض والتخلص من البويضات الملقحة والإجهاض الناتج عن اغتصاب
٤٠٣	المطلب الأول: عرض النازلة
٤٠٣	المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها
٤٠٥	المبحث الثالث: استئجار الرحم ووضع البويضة الملقحة للزوجة الأولى في رحم الزوجة الثانية

٤٠٥	المطلب الأول: عرض النازلة
٤٠٥	المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها
٤٠٧	المبحث الرابع: تحديد جنس الجنين
٤٠٧	المطلب الأول: عرض النازلة
٤٠٨	المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها
٣٩٩	المبحث الخامس: بنوك الحليب وأثرها في باب الرضاع
٤٠٩	المطلب الأول: عرض النازلة
٤١٢	المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها
٤١٤	الخاتمة
٤١٥	فهارس الكتاب
٤١٦	فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٤١٧	فهرس الأحاديث والآثار
٤١٨	فهرس الأعلام
٤٢٣	فهرس المراجع المصادر

## بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين  
وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين

### المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد؛  
أحمده على نعمه الجزيلة، التي لا تحصى ولا تعد، وأشكره شكر العبد الفقير، المعترف بإحسان  
مولاه الغني القدير، الذي ليس لغناه حد، ولا لقدرته أمد، وأستغفره بقلب منيب خاشع،  
وأستهديه إلى أكمل الشرائع، وأصلّي وأسلم على صفوة الخلائق، وأفضل الرسل الأكارم، محمد  
بن عبد الله النبي العربي الخاتم، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأبرار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم  
الدين.

وبعد:

فإن الله تعالى، خلقنا لغاية عظيمة سامية، هي عبادته حق العباد، وإعمار هذه الأرض، على  
وفق منهاجه القويم، الذي ما أرسل الرسل عليهم السلام، إلا لبيان ونشره بين العالمين.  
إن علم الفقه من أفضل العلوم وأشرفها، إذ به تصح العبادات التي هي الغاية من خلق الخلق،  
كما قال تعالى:

وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا ﴿٥٧﴾  
(الذاريات: ٥٦-٥٨).

وإذا كان أصل النجاة لا يحصل للعبد إلا بصحة التوحيد وسلامته من شوائب الشرك، فإن  
تمام النجاة لا يحصل إلا بصحة العبادات وسلامتها من شوائب البدعة.  
ثم إن فقه العبد عنوان إرادة الله به الخير، ومن وفقه الله إلى التفقه في الدين فقد أراد به الخير،  
كما جاء عن النبي -عليه الصلاة والسلام- مرفوعاً أنه قال: "من يرد الله به خيراً يفقهه في  
الدين" <sup>(١)</sup>.

من أجل ذلك كان التفقه في الدين من أجل الأعمال وأحبها إلى الله تعالى، كيف لا وشرف  
العلم تابع لشرف المعلوم وهو العلم الذي يحوي على الأحكام الشرعية العملية التي توصل إلى  
مرضاة الله عز وجل.

إن من أهم المهمات وأكد الفرائض والواجبات أن يعرف العبد تلك الأحكام ويتفقه في  
الدين حتى يعبد الله على بصيرة، فيكون بذلك على منهج الأنبياء والمرسلين:

قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ

(يوسف، ١٠٨).

<sup>(١)</sup> البخاري، كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل، ٧١/١، رقم حديث: ٦٧.

والناس في حاجة ماسة إلى من يعينهم على ذلك من العلماء والباحثين، فيسهل لهم السبل إلى معرفة حكم الشرع في المسائل، حيث ليس لابن آدم عمل إلا وللشرع فيه حكم.

### أولاً: أهمية البحث

قال الشيخ علي الخفيف -رحمه الله: "من خير ما يقدم المرء لأمته أن ينشر بعض ما طواه الزمن من تراث علمي، كان فيما مضى ركناً من أركان نهضتها ومظهرها من مظاهر عزتها وحضارتها وثمره يانعة من ثمار حياتنا وثقافتنا، وخير ما يحياه ويبعثه من ذلك ما كان متصلاً بحياتها الاجتماعية وروابطها الاقتصادية والسياسية التي يقوم عليها أمننا وتطيب به حياته، وذلك هو الفقه"<sup>(١)</sup>.

فالتحقيق جهد علمي مشكور، إذا قصد صاحبه خدمة العلم والإخلاص له، بل إن عمل التحقيق جهد قومي، إذ ينير ثقافة الأمة في الأعصر الغابرة. ومن ثم فتحقيق الكتب والنصوص القديمة عمل شاق يحتاج إلى صبر جم. وأذكر هنا كلمة لشيخ المحققين أحمد شاكر<sup>(٢)</sup> -رحمه الله- في هذا المعنى إذ يقول: "تصحيح الكتب وتحقيقها من أشق الأعمال وأكبرها تبعه"<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: أسباب اختيار البحث

ثمة أسباب كثيرة جعلتني أعزم الخوض في دراسة وتحقيق هذا الكتاب أذكر منها:

<sup>(١)</sup> كتبه الأستاذ الجليل الشيخ علي الخفيف تقليدًا لكتاب (تحفة الفقهاء) لعلاء الدين السمرقندي، مطبعة دمشق، دمشق، ١٩٥٨-١٩٥٩م. ولد الشيخ علي محمد الخفيف في سنة ١٣٠٩هـ - ١٨٩١م في قرية الشهداء بالمنوفية، وقد بذل الشيخ علي الخفيف جهوداً مُخلصة في تقريب أحكام الشريعة وتنظيم دراستها، وكان له فضل السبق في استخلاص نتائج آراء الفقهاء الكبار من بطون الكتب المستفيضة والشروح الواسعة، وتيسير الاطلاع على ما تنطوي عليه وتقديمه في أسلوب سهل يمكن الاستفادة منه. وقد تميزت دراسات وأبحاث الشيخ علي الخفيف التي أعدها خلال فترة وجوده في كلية الحقوق باهتمام كبير بالدراسات المقارنة، وتحديد أوجه الشبه والخلاف بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية. وقد تضمنت دراسات وبحوث الشيخ علي الخفيف عدة مجالات واهتمامات، فقد اعتنى بتنظير الفقه الإسلامي، وذلك بصياغة أحكام الفقه الجزئية وفروعه المتفرقة ومسائله المنثورة في أبوابها المختلفة في صورة نظريات كلية عامّة. واهتم أيضاً بالمقارنة الفقهية بين المذاهب، بجمع الآراء الفقهية المختلفة، والموازنة بينها، وترجيح بعضها على بعض. كما اجتهد في تقنين الفقه الإسلامي، بصياغته في مبادئ عامّة ومواد قانونية مرتبة على غرار القوانين الحديثة من مدنية وجنائية وتجارية تسهل على القاضي الكشف عن الحكم الشرعي وتكييف القضية المعروضة عليه. (الشيخ علي الخفيف، الفقيه المجدّد، تأليف: الدكتور محمد عثمان شبير، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

<sup>(٢)</sup> الشيخ أحمد محمد شاكر (١٣٠٩هـ/ ١٨٩٢م - ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م) الملقب بشمس الأئمة أبو الأشبال، إمام مصري من أئمة الحديث في العصر الحديث، درس العلوم الإسلامية وبرع في كثير منها، فهو فقيه ومحقق وأديب وناقد، لكنه برز في علم الحديث حتى انتهت إليه رئاسة أهل الحديث في عصره، كما اشتغل بالقضاء الشرعي حتى نال عضوية محكمته العليا. (جبهة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية، الناشر: دار الرياض، سنة النشر: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

<sup>(٣)</sup> مقالة تحت عنوان "تصحيح الكتب" للشيخ المحقق أحمد شاكر -رحمه الله تعالى، جبهة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية، دار الرياض، جيزة، ٢٠٠٥م.



١. الحب في إحياء ونشر تراث أسلافنا للاستفادة منه القدر الأكبر الممكن وللقيام ببعض واجباتنا تجاهه وتجاه أصحابه.
٢. حاجة الناس عموماً والبوشناق (أهل البوسنة والهرسك المسلمون) خصوصاً إلى تثبيت صلتهم بماضيهم وإحياء العلوم الإسلامية في زمن غزو الفكر المادي والإلحادي عليهم وصددهم عن تراثهم الأصيل.
٣. حث طلاب العلم من بلادنا وغيرهم على الاستمرار في طلب العلم؛ لأن الإنسان إذا قرأ كتب هؤلاء المؤلفين قد لا يصدق أنهم الأجانب لغزارة علمهم وقوة تعبيرهم، فيكون ذلك دافعاً له في تحمل المشكلات التي تواجهه في طريق طلب العلم الشرعي.
٤. كون المؤلف، وهو مصطفى بالي زاده من بلاد البوسنة والهرسك، وهو تولى منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، وهذا يزيد من ثقل الواجب على الباحثين من هذه البلاد، كما هو شأني، كي نقدم للعالم الإسلامي جهود علمائنا السابقين المعروفين بين أوساط المجتمعات الإسلامية في دول البلقان المسلمة. إذا لم يقم بمثل هذا العمل الباحثون من تلك البلدان فمن يقوم به إذا؟
٥. وفي مرحلة الماجستير قمت بدراسة وتحقيق كتاب "الفرائد في حل المسائل والقواعد - شرح كتر الدقائق في فروع الحنفية" وهو للمؤلف نفسه. وقد أثبتت الدراسة درجته العلمية العالية وشهرته بين علماء عصره، فالعمل على هذا الكتاب يكون امتداداً ومواصلة لجهود السابقة.
٦. إنه فرصة جيدة لملازمة الواقع العلمي ومستواه في بلادنا في عهد الدولة العثمانية وذلك من خلال دراسة وتحقيق "ميزان الفتاوى" ومعرفة قدرات علماء البلقان خاصة وعلماء الدولة العثمانية عموماً على التأليف والتحقيق والتحرير، الأمر الذي يدل على المشاركة العلمية الفعالة لتلك الشعوب في دائرة العالم الإسلامي.

### ثالثاً: إشكالية البحث

- تتلخص مشكلة البحث في دراسة الأقوال الراجحة في المذهب الحنفي المتمثلة في فتاوى النكاح والطلاق والحضانة والرضاع، حسب ما اختارها وأثبتها الشيخ مصطفى بالي زاده في كتابه ميزان الفتاوى، والإشكالية تتبلور من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:
- ما مدى أهلية المؤلف للبحث العلمي وملكته الفقهية لترجيح الأقوال في المذهب وإصدار الفتاوى، وذلك من خلال دراسة حياته وأعماله ومنهجه ومستوى علمه؟
  - هل اعتمد المؤلف عند صياغة فتاويه على الأقوال والمصادر المعتمدة في المذهب الحنفي؟
  - هل تقيد المؤلف بمنهج الحنفية في ترجيح الأقوال؟
  - هل كانت فتاويه مصدراً، وهل لها أثر في الممارسات القضائية في الدولة العثمانية في عهده وبعد وفاته؟

- أما إشكالية دراسة المسائل المستجدة فتتمثل فيما يلي:
- ما هي أحكام النوازل المتعلقة بكتاب النكاح والطلاق والحضانة والرضاع في ضوء الفقه الحنفي؟
  - هل يوجد أصول وفروع في المذهب يمكن تخريج هذه النوازل عليها؟
  - ما مدى صلاحية هذه الفروع للاستدلال بها؟

#### رابعاً: الدراسات السابقة

بعد البحث والاستقراء الطويل لم أجد، حسب علمي وسعبي، من قام بدراسة وتحقيق هذه المخطوطة، ولم أجد كذلك من قام بدراسة شاملة للمسائل المستجدة في النكاح والطلاق والحضانة والرضاع وتخريجها على أصول وفروع المذهب الحنفي.

#### خامساً: حدود البحث

الحد الموضوعي لهذا البحث هو: الفقه الإسلامي الحنفي.  
والحد الزمني يمتد من القرن الحادي عشر (١١) الهجري إلى عصرنا القرن الخامس عشر (١٥) الهجري.  
والحد المكاني للبحث هو: الدولة العثمانية سابقاً، والعالم الإسلامي اليوم.

#### سادساً: منهج البحث

وعلمي سيكون ضمن النقاط التالية:

١. عنيت بالمخطوطة من خلال توثيق نصها وتصحيحه وتحليله من شوائب التصحيف والتحريف.
٢. كتبت نص المخطوطة حسب الرسم الإملائي ووضع علامات الترقيم الحديثة.
٣. أعجمت ما أراه بحاجة إليه من ألفاظ غريبة أو مشكلة أو ما شابه ذلك.
٤. قارنت بين نسختين للمخطوطة (من مكتبة قونيا ومكتبة السليمانية) بجعل نسخة مكتبة السليمانية، وهي بخط المؤلف - رحمه الله تعالى - النسخة الأصلية.
٥. كتبت فتاوى المؤلف بخط عادي ويليهما عملي في المخطوطة في الهوامش بخط أصغر من سابقه.
٦. رقت كل فتوى حتى يسهل علي فيما بعد وضع فهرس مواضيع الكتاب مجملاً ومفصلاً، علماً بأن المؤلف كان يجمع هذه الفتاوى ويضيف المستدركات عليها ثلاثاً وأربعين سنة، فحصل التداخل بين فتاوى النكاح والطلاق والحضانة والنفقة والرضاع، وكذلك التداخل بين أبوابها وفصولها.

٧. أعطيت عنوان لكل فصل ضمن قوسين كبيرين هكذا: [.....]، وإن كانت الفتاوى المدرجة تحت كل فصل مختلفة الموضوعات بسبب مشكلة تداخل المستدركات التي ذكرتها في النقطة السابقة.
٨. شكلت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وبعض أقوال العلماء الواردة في المخطوطة.
٩. عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى سورها مع ذكر أرقامها.
١٠. خرجت الأحاديث النبوية الشريفة تخريجاً علمياً بذكر الكتاب، والباب واسمه إن ذكر، والرقم، وذكر حكم الأحاديث المخرجة في غير الصحيحين من خلال ما ذكره علماء هذا الفن في كتبهم المخصصة لهذا الشأن.
١١. عزوت الإجماع الوارد في الشرح إلى كتب الإجماع المخصصة له والكتب الأخرى.
١٢. أرجعت كل نص ذكره المؤلف في فتاواه إلى مصدره -على قدر المستطاع- فإن علمته مطبوعاً حاولت الحصول عليه. وعزو النص إليه بذكر رقم الجزء والصفحة. وكذلك قمت بإرجاع النصوص إلى مصادرها ولو كانت هذه المصادر غير مطبوعة (أي: مخطوطات). لذلك شددت الرحل إلى إسطنبول، ووجدت أكثر المصادر في مكتبة السليمانية، فلم يبق إلا قليل منها غير معزو إلى مصدره. فإذا لم يكن كتاب من الكتب - التي عزا إليها المؤلف أقوال العلماء - في متناول يدي مطبوعاً أو مخطوطاً، حاولت أن أبحث عن هذه الأقوال في الكتب والشروح الأخرى.
١٣. عزوت أقوال علماء المذاهب الأخرى، وخاصة مذهب الإمام الشافعي، في المسائل الفقهية المذكورة إلى أصحابها وقمت بتوثيق هذه الأقوال، وذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية.
١٤. شرحت غريب المفردات اللغوية بالرجوع إلى المعاجم الأصلية المعتبرة.
١٥. وثقت المسائل اللغوية التي يترتب عليها الاختلاف في المسائل الفقهية بالرجوع إلى مصادرها الأصلية المعتبرة.
١٦. وثقت المعاني الاصطلاحية الواردة في البحث من كتب المصطلحات المختصة بها، أو من كتب أهل الفن الذي يتبعه أهل المصطلح.
١٧. ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في المخطوطة ترجمة مختصرة مستخرجاً إياها من كتب تراجم الأعلام حسب طبقاتهم.
١٨. عرفت بالأماكن الواردة فيها من خلال المصادر المتعلقة بها من معاجم البلدان.
١٩. عرفت بالكتب الواردة فيها مع بيان مؤلفيها من خلال الكتب المختصة بهذا الشأن (كتب التعريف بالكتب).

-أما الفهارس فقد عملت فهارس تفصيلية للكتاب، وهي:

١. فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢. فهرس الأحاديث الشريفة.

٣. فهرس الأعلام.
٤. فهرس الأماكن والبلدان.
٥. فهرس المراجع والمصادر.
٦. فهرس الموضوعات، مع ذكر رقم كل فتوى وإدراج رقمها في الموضوع الجمل والمفصل، فبذلك قمت بمعالجة خلل ناشئ عن عدم ترتيب الفتاوى على الوجه المعتاد وحسب موضوعاتها الفقهية.

أما تخريج المسائل المستجدة فيكون وفق المنهج التالي:

١. تقديم عرض لمسألة مستجدة (نازلة).
٢. تخريج المسائل المستجدة وفق قواعد المذهب الحنفي وفروعه.
٣. تخريج المسائل المستجدة مع الإمام بعلم أصول الفقه على وجه العموم وبالقياس على وجه الخصوص.
٤. تخريج المسائل المستجدة مع تقديم المآخذ وربط الفروع بأصول المذهب الحنفي.
٥. تخريج المسائل المستجدة مع الإمام بالعوارض الطارئة على الحكم والفوارق الفقهية بين الفروع.
٦. تخريج المسائل المستجدة على آراء أئمة المذهب الحنفي من مصادره المعتبرة عند العلماء.
٧. التخريج يكون بأحد أنواع التخريج وهي:
  - تخريج الفروع على الأصول (الحاق المسائل المستجدة بما نص عليه الإمام).
  - تخريج الفروع على الفروع (استنباط أحكام المسائل المستجدة من الأدلة الشرعية التفصيلية وفق قواعد الإمام وأصوله).

## سابعاً: هيكل البحث

العنوان
البسملة
الإقرار
التحكيم
DECLARATION
إقرار بحقوق الطبع
ملخص
ABSTRACT
شكر وتقدير
الإهداء
فهرس الموضوعات
المقدمة
أهمية البحث
أسباب اختيار البحث
إشكالية البحث
الدراسات السابقة
حدود البحث
منهج البحث
القسم الأول: دراسة تحليلية عامة حول كتاب ميزان الفتاوى ومؤلفه الشيخ مصطفى بالي زاده
الفصل الأول: عصر المؤلف
الفصل الثاني: دراسة حياة المؤلف
الفصل الثالث: دراسة الكتاب ووصف المخطوط
الفصل الثالث: أسس الإفتاء في المذهب الحنفي

القسم الثاني: تحقيق مخطوطة ميزان الفتاوى من كتاب النكاح إلى كتاب
الحضانة والرضاع
تحقيق كتاب النكاح
تحقيق كتاب الطلاق
القسم الثالث: تخريج ما استجدَّ من المسائل المتعلقة بكتاب النكاح إلى كتاب
الرضاع على أصول وفروع المذهب الحنفي
تمهيد: نبذة عن استنباط أحكام النوازل والواقعات بطريق تخريج الفروع على الأصول والفروع عند الحنفية
الفصل الأول: المسائل المستجدة في النكاح في ضوء الفقه الحنفي
المبحث الأول: عقد وحل النكاح عن طريق وسائل الاتصال الصوتية والمرئية الحديثة
المبحث الثاني: إثبات النسب عن طريق تحليل البصمة الوراثية أو الحمض النووي (DNA)
المبحث الثالث: زواج المسيار
المبحث الرابع: عقد النكاح للحصول على الجنسية
الفصل الثاني: أحكام العمليات الطبية الحديثة المتعلقة بالإخصاب والرضاع في ضوء الفقه الحنفي
المبحث الأول: عملية التلقيح الصناعي وتجميد البويضات الملقحة وغير الملقحة والحيوانات المنوية والاحتفاظ بها
المبحث الثاني: الإجهاض والتخلص من البويضات الملقحة والإجهاض الناتج عن اغتصاب
المبحث الثالث: استئجار الرحم ووضع البويضة الملقحة للزوجة الأولى في رحم الزوجة الثانية
المبحث الرابع: تحديد جنس الجنين
المبحث الخامس: بنوك الحليب وأثرها في باب الرضاع
الخاتمة
فهارس الكتاب
فهرس الآيات القرآنية الكريمة
فهرس الأحاديث والآثار
فهرس الأعلام
فهرس المراجع المصادر

## القسم الأول

دراسة تحليلية عامة حول كتاب  
"ميزان الفتاوى"  
ومؤلفه الشيخ مصطفى بالي زاده

بسم الله الرحمن الرحيم  
وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد،  
وعلى آله الطاهرين، وصحابته أجمعين.

## الفصل الأول: عصر المؤلف

### المبحث الأول: الحياة السياسية والاجتماعية

إن المؤلف الشيخ مصطفى بالي زاده (٩٩٠ تقريباً - ١٠٧٣هـ) قد ولد في بداية اضمحلال الدولة العثمانية وظهور السلاطين الضعاف. واتفق المؤرخون على أن عظمة الدولة العثمانية قد انتهت بوفاة السلطان العثماني سليمان القانوني عام (٩٧٤هـ / ١٥٦٦م)<sup>(١)</sup>. "ومن مظاهر الضعف في عهد سليمان العجز عن مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى نشوب القلاقل الشعبية في الروميلي والأناضول، وبروز سطوة الحریم"<sup>(٢)</sup>. فإن الشيخ بالي زاده عاش في عهد ثمانية من السلاطين العثمانيين، فإنني مع ذكر أسمائهم وسيرهم المختصرة سأتطرق - إن شاء الله تعالى - إلى أهم الأحوال السياسية والاجتماعية التي كانت تحيط بالمؤلف وأهل عصره.

### المطلب الأول: أهم الأحوال السياسية والاجتماعية من عهد السلطان مراد الثالث

#### إلى عهد السلطان محمد الرابع

أولاً: عهد السلطان مراد الثالث (٩٨٢ - ١٠٠٣هـ / ١٥٧٤ - ١٥٩٤م)

تولى العرش بعد وفاة والده، واهتم بفنون العلم والأدب والشعر، وكان يتقن اللغات الثلاث: التركية، والعربية، والفارسية، وكان يميل إلى علم التصوف، واشتهر بالتقوى واهتم بالعلماء. عمل السلطان مراد الثالث على تنفيذ السياسة التي انتهجها والده من قبل، ففي عهده قام بعدة حروب في أماكن مختلفة؛ فوضع الحماية على بولونيا، وجدد الامتيازات عام ٩٨٤هـ / ١٥٧٦م.

"وفي عام ٩٨٥هـ / ١٥٧٧م ونتيجةً لحدوث اضطرابات في بلاد فارس بعد وفاة طهماسب، أرسل العثمانيون حملة عسكرية، تمكنت من قطع مفازات شاسعة في بلاد القوقاز<sup>(٣)</sup> وفتحت مدينة

<sup>(١)</sup> ينظر: الموسوعة الإسلامية التركية، ٢٩٤/٣١ - ٢٩٥، مجموعة المؤلفين، الجزء: ٣١، إسطنبول ٢٠٠٦م؛ الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي لعلی الصلابي، ص ٩٤ فما بعد، دار البيارق، بيروت، ١٩٩٩م.

<sup>(٢)</sup> الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ياغي إسماعيل أحمد، ص ٩٤، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٨هـ.



تفليس وكرجستان. ودخل العثمانيون بعدها تبريز عام ٩٩٣هـ/١٥٨٥م، وتمكنت فيها جيوش السلطان مراد من السيطرة على أذربيجان والكرج وشيروان ولوزستان<sup>(١)(٢)</sup>.  
 "فلما تولى الشاه عباس الكبير حكم فارس، سعى إلى إقامة صلح مع العثمانيين، تنازل بمقتضاه عن تلك الأماكن التي أصبحت بيد العثمانيين، كما تعهد بعدم سب الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم- في أرض مملكته، وبعث بابن عم له يدعى حيدر ميزرا رهينة إلى إسطنبول لضمان تنفيذ ما اتفقا عليه"<sup>(٣)</sup>.  
 وتوفي السلطان مراد الثالث في ١٦ كانون الثاني ١٥٩٥م عن عمر يناهز ٤٩ عامًا ودفن - رحمه الله - في فناء جامع أيا صوفيا.

### ثانيا: عهد السلطان محمد خان الثالث

ولد عام ٩٧٤هـ، وجلس على سرير السلطنة عام ١٠٠٣هـ بعد وفاة والده باثني عشر يوماً، فتعرضت الدولة في زمنه لثورات داخلية عنيفة قادها قره يازيجي، وأخرى قام بها الخيالة إلا أن السلطان استطاع القضاء عليهما بصعوبة.  
 توفي السلطان محمد الثالث بعد أن أخذ الحركات التمردية، والثورات العنيفة، وقاد الجيوش بنفسه، وكانت وفاته في نهار الأحد الثامن عشر من رجب سنة ١٠١٢هـ ومدة حكمه تسع سنين، وشهران، ويومان، وله من العمر ثمان وثلاثون سنة<sup>(٤)</sup>.

### ثالثا: عهد السلطان أحمد الأول

(١٠١٢-١٠٢٦هـ/١٦٠٣-١٦١٧م)

تولى الحكم بعد وفاة والده وعمره ١٤ سنة، ولم يجلس أحد قبله من سلاطين العثمانيين في هذه السن على العرش، وكانت أحوال الدولة مرتبكة جداً لانشغالها بحروب النمسا في أوروبا وحرب إيران والثورات الداخلية في آسيا، فأتم ما بدأ به أبوه مراد الثالث من تجهيزات حرية<sup>(٥)</sup>.  
 توفي - رحمه الله - في ١٦١٧م، ودفن عند جامع سلطان أحمد.

### رابعا: عهد السلطان مصطفى خان الأول

(٣) للقوقاز، جبال. جبال القوقاز تمتد في روسيا وجورجيا وأذربيجان، وترتفع بين بحر قزوين والبحر الأسود، وتمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي حوالي ١,٢١٠ كم، ويبلغ ارتفاع أعلى قمة فيها (جبل إلروس) حوالي ٥,٦٤٢ م فوق مستوى سطح البحر، وهي تعد أعلى قمة في أوروبا. يعتبر العديد من الجغرافيين القوقاز خط الحدود الفاصل بين أوروبا وآسيا. (الموسوعة العربية العامة، ١/١).  
 (١) أذربيجان تقع على بحر قزوين. وهي ميناء القطر الرئيسي يوجد بها مصافي تكرير النفط، وهو مصدر الثروة الرئيسي لأذربيجان.

أذربيجان دولة إسلامية تقع في منطقة جبال القوقاز، على الشاطئ الغربي لبحر قزوين. وقد حصلت على استقلالها عام ١٤١٢هـ، ١٩٩١م. بعد أن استمرت ما يقرب من سبعين عامًا جزءًا من الاتحاد السوفييتي السابق. واسم الدولة الرسمي جمهورية أذربيجان - والكرج جورجيا حاليًا. (الموسوعة العربية العامة، ١/١). - شيروان - قرية ببخارى. (اللباب في تهذيب الأنساب، ٢/٢٢٤).

(٢) تاريخ الدولة العلية العثمانية، ٢٥٨/١، محمد فريد بك، دار النفائس، بيروت - لبنان، ١٩٨١م.

(٣) عوامل انهيار الدولة العثمانية، ٧٨/١، مجموعة من المؤلفين، المكتب الإسلامي، دمشق، ٢٠٠٥م.

(٤) ينظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ٢٦٧/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ٢٧٥/١.

تولى السلطة بعد وفاة أخيه عام (١٠٢٦هـ)، ومنذ عهده يظهر جلياً أن يداً أجنبيةً كانت خلف تعيين وإزاحة الخلفاء، فهذا السلطان عزل بعد ثلاثة أشهر، وجيء بابن أخيه عثمان الثاني الذي لم يزد عمره على الثالثة عشر<sup>(٦)</sup>.

#### خامساً: عهد السلطان عثمان الثاني

(١٠٢٦-١٠٣١هـ/١٦١٧-١٦٢١م)

تولى الحكم بعد عزل عمه مصطفى الأول، وأعلن الجهاد على بولونيا لتدخلها في شئون إمارة البُغدان، وتم الصلح بين الطرفين عام ١٠٢٩هـ/١٦٢٠م؛ بناءً على طلب بولونيا، وطلب الأنكشارية الذين تعبوا من مواصلة القتال، فغضب الخليفة عليهم، لطلبهم الراحة وخلودهم إلى الكسل وإلزامه الصلح مع بولونيا، فعزم على التخلص من هذه الفئة الباغية<sup>(١)</sup>. ولأجل الاستعداد لتنفيذ هذا الأمر الخطير؛ أمر بحشد جيوش جديدة في ولايات آسيا، واهتم بتدريبها وتنظيمها، وشرع فعلاً في تنفيذ هدفه، وعلمت الأنكشارية بذلك، فهاجوا وماجوا وتدمروا واتفقوا على عزل السلطان، وتم لهم ذلك في ٩ رجب سنة ١٠٣١هـ (٢٠ مايو سنة ١٦٢٢م)، وقتلوا السلطان عثمان الثاني، وأعادوا مكانه السلطان مصطفى<sup>(٢)</sup>.

#### سادساً: عودة السلطان مصطفى إلى الحكم

تولى السلطان مصطفى الحكم للمرة الثانية إثر فتنه الأنكشارية، وصارت الحكومة ألعوبة بأيديهم، ينصبون الوزراء ويعزلونهم بحسب أهوائهم، وأصبحت المناصب تباع جهاًراً، وارتكبوا أنواع المظالم، وتغير الوزراء في مدته هذه سبع مرات، خلال عام وأربعة شهور، وكان الخلاف قد دبّ بين أمراء الأناضول وفرقة السباهية على استمرار الوزراء، حتى أن بعضهم لم يكمل شهراً واحداً<sup>(٣)</sup>.

ونظراً لضعف السلطان وعجزه عن إدارة شئون البلاد، تم عزله وتنصيب الأمير مراد الرابع ابن السلطان أحمد الأول.

#### سابعاً: عهد السلطان مراد الرابع

(١٠٣٢-١٠٤٩هـ/١٦٢٢-١٦٣٩م)

تولى أمر السلطنة بعد عزل عمه مصطفى عام ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م. وهو أخو عثمان الثاني، ولصغر سنه فقد سيطر الأنكشارية عليه. "كانت أحوال الدولة سيئة للغاية، فقام بإصلاح الأحوال الداخلية أولاً؛ حتى تسنى له التفرغ للأحوال الخارجية، ولذلك بدأ بالقضاء على طغاة العسكر الذين قتلوا أخاه السلطان عثمان، وأعدم جميع المستبدين في إسطنبول وفي جميع أنحاء الدولة، وأسس تشيكالات قوية للمخابرات، وأثبت من خلالها أسماء جميع المستبدين في الدولة"<sup>(٤)</sup>.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ٢٧٦/١.

(١) ينظر: عوامل انهيار الدولة العثمانية، ٧٨/١.

(٢) ينظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ٢٧٦/١.

(٣) ينظر: الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط، ٣٩٧/١.

(٤) المصدر السابق، ٤٤٥/١.

"وكان إذا صادف بلداً في أسفاره كان يدعو مستبديها بأسمائهم ويعدهمهم. ومنع في عهده الخمر والتدخين، وأعدم كل مرتد عن الإسلام"<sup>(٥)</sup>.

واندلعت في عهده الحرب مع الشيعة الصفوية<sup>(١)</sup> في العراق عام ١٠٤٤هـ/١٦٣٤م، فقاد السلطان مراد الجيوش بنفسه واتجه إلى بغداد، وكان عباس شاه فارس قد استولى عليها، وقتل واليها العثماني، وأذل أهل السنة بها، وعمل بهم الأفاعيل، فحاصر مراد بغداد وهدم جزءاً كبيراً من أسوارها بالمدفعية، ودخلها عام ١٠٤٨هـ، وقتل من جنود الشيعة عشرين ألفاً، ثم أقام بها مدة جدد عمارتها، وأصلح ما تهدم من أسوارها، وعين لها وزيراً، وكان هذا السلطان يباشر الحروب بنفسه، ويخالط جنوده، وينام أحياناً في الغزوات على حصانه<sup>(٢)</sup>.

### ثامنا: عهد السلطان إبراهيم بن أحمد

(١٠٤٩-١٠٥٨هـ/١٦٣٩-١٦٤٨م)

تولى الحكم بعد أخيه مراد الذي لم يعقب ذكوراً، ولم يبق بعد موت السلطان مراد الرابع من نسل آل عثمان سوى أخيه السلطان إبراهيم، الذي كان مسجوناً مدة سلطنة أخيه، وأعلن السلطان إبراهيم الحرب على البنادقة، ثم سير حملة إلى جزيرة كريت عام ١٠٥٥هـ/١٦٤٥م، واستولى على أجزاء منها، ولكن الجنود تمردوا في إسطنبول، وقرروا عزل السلطان إبراهيم، وتولية

<sup>(٥)</sup> تاريخ الدولة العلية العثمانية، ٢٨٩/١.

<sup>(١)</sup> تنتسب الأسرة الصفوية إلى الشيخ صفى الدين الأردبيلي (٦٥٠هـ - ٧٣٥هـ)، الذي كان في بداية عهده من مريدي الشيخ تاج الدين الزاهد الكيلاني. كان واعظاً صوفياً في مدينة (أردبيل)، ثم أسس فرقة صوفية تسمى (الإخوان) وقد كثرت هذه الفرقة في إقليم (أذربيجان).

بعد وفاته أخذ مشيخة طريقته ابنه صدر الدين (٧٠٤هـ - ٧٩٤هـ)، ولما توفي صدر الدين تولى ابنه "خواجه علي" الذي كانت له لقاءات مع تيمور لنك، وتولى مشيخة الطريقة مدة ٣٦ سنة، ومات في فلسطين سنة ٨٣٠هـ، وقبره معروف في يافا باسم قبر الشيخ "علي العجمي". وكان للخواجه علي ميل للشيعة ولم يكن تعصباً بل تشييع خفيف. كوّن حيدر جيشاً للانتقام لمقتل والده من ملك شروان، ولكنه قتل سنة (٨٩٣هـ)، وكان لحيدر ثلاث أولاد: علي، إبراهيم، وإسماعيل، وقد خاف الأمير يعقوب أمير "آق قونيلو" منهم فسجنهم، ثم أطلق سراحهم بعد وفاة يعقوب، ولكن علي وإبراهيم قتلا، وذهب إسماعيل إلى مدينة "كيلان" على بحر قزوين جنوب أردبيل، وقد رعاها السادات الصفوية، وحاول منذ صغر تجميع الصوفية والقزلباشية حوله، وتجميعهم من أجل الانتقام من قتلة أبيه وجده، وتم ذلك وتوجه إلى أمير دولة التركمان "آق قونيلو" سنة (٩٠٧هـ)، وقتله وجلس على ملكه بعد أن بايعته كل قبائل التركمان، وأعلن دولته الصفوية.

الشاه إسماعيل أول ملك للدولة الصفوية (٩٠٧هـ/١٥٠١م). قتل الشاه إسماعيل "أمير الآق قونيلو" وأعلن قيام الدولة الصفوية وعاصمتها في مدينة "تبريز" (١). وأول ما قام أعلن أن مذهب دولته الإمامية الاثني عشرية وأنه سيعممها في جميع بلاد إيران، وعندما نُصح أن مذهب أهل إيران هو مذهب الشافعي قال: "إنني لا أخاف من أحد.. فإن تنطق الرعية بحرف واحد فسوف امتشق الحسام ولن أترك أحداً على قيد الحياة". ثم صك عملة للبلاد كاتبة عليها: "لا إله إلا الله، محمد رسول الله، علي ولي الله"، ثم كتب اسمه. وأمر الخطباء في المساجد بسب الخلفاء الراشدين الثلاثة، مع المبالغة في تقديس الأئمة الاثني عشر. وقد عانى أهل السنة في إيران معاناة هائلة وأجبروا على اعتناق المذهب الأمامي بعد أن قتل الشاه إسماعيل مليون إنسان سني في بضع سنين. (عودة الصفويين، عبد العزيز بن صالح الحمود، ١/١،

ابنه محمد الرابع الذي لم يتم السابعة من عمره، وقُتِلَ السلطان إبراهيم، وقد امتد حكمه ثماني سنين وتسعة شهور، وكان عمره أربعة وثلاثون سنة<sup>(٣)</sup>.

#### تاسعا: عهد السلطان محمد الرابع

(١٠٥١-١١٠٤هـ/١٦٤٢-١٦٩٢م)

ولد هذا السلطان عام ١٠٥١هـ، وتولى المسؤولية وهو ابن سبع سنوات، ورأت أوروبا أن الوقت حان للنيل من الدولة العثمانية؛ لذلك كونت أوروبا حلفاً ضم: النمسا، وبولونيا، والبندقية، ورهبان مالطة، والبابا، وروسيا، وسموه (الحلف المقدس)؛ وذلك للوقوف في وجه المد الإسلامي الذي أصبح قريباً من كل بيت في أوروبا الشرقية بسبب جهاد العثمانيين الأبطال، وبدأ الهجوم الصليبي على ديار الدولة العثمانية<sup>(١)</sup>.

وقيض الله لهذه الفترة آل كوبريلي، الذين ساهموا في رد هجمات الأعداء وتقوية الدولة، فإن الصدر الأعظم محمد كوبريلي، المتوفى عام (١٠٧٢هـ/١٦٦١م)، أعاد للدولة هيبتها، وسار على نهجه ابنه أحمد كوبريلي، الذي رفض الصلح مع النمسا والبندقية، وسار على رأس جيش لقتال النمسا، وتمكن عام ١٠٧٤هـ من فتح أعظم قلعة في النمسا، وهي قلعة نوهزل شرقي فينا في ٢٥ صفر ١٠٧٤هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٦٦٣م<sup>(٢)</sup>.

والمؤلف بالي زاده كان شيخ الإسلام فترة قصيرة في عهد السلطان محمد الرابع، وكما سأذكر لاحقاً -إن شاء الله تعالى- قد عُزِلَ عن المنصب لعدم التوافق مع الصدر الأعظم محمد كوبريلي.

<sup>(٣)</sup> ينظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ١/٤٠٠.

<sup>(١)</sup> ينظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ١/٢٨٨.

<sup>(٢)</sup> ينظر: المصدر نفسه، ١/٢٩١.

### المبحث الثاني: الحياة العلمية والدينية<sup>(١)</sup>

لقد كان علماء الدولة العثمانية على فهم عميق لروح الشريعة وقواعدها، ولهم القدرة على معالجة ما يستجد من قضايا في ضوء هذا الفهم، وكانت لهم القدرة على فهم ضبط المناط في الأحكام وقياس الفروع على الأصول فيها.

ولقد كان المذهب الحنفي له القدر المعلى عند علماء الدولة، وإن كانوا لا يستغنون عن بقية المذاهب السنية، التي كانت محترمة عند السلاطين العثمانيين.

لقد حرص علماء الدولة العثمانية على أن يكون نظامها السياسي على عقيدة التوحيد، وتطبيق شريعة الله، وتقوم على الشورى، وأن يقوم نظامها الاقتصادي على التعامل بالذهب والفضة، وعدم التعامل بالربا، وعدم الاستغلال والاحتكار، وعدم الاتجار بما حرم الله، وأن يقوم نظامها السلوكي والأخلاقي والاجتماعي على أساس عقيدة الإسلام، وأن يقوم نظامها التعليمي والإعلامي على قاعدة من العلوم الشرعية، وأن تقوم علاقتها الدولية على أساس عقيدة الإسلام التي وضعها الله - سبحانه وتعالى.

لقد كان العلماء والفقهاء في الدولة العثمانية يشرفون على تطبيق شرع الله، وإقامة الحدود، وتحريم ما حرم الله. وقد كان سلاطين الدولة يحترمون العلماء ويجلوهم.

والاهتمام بالعلم وتقريب العلماء كان من عوامل قوة الدولة العثمانية، كذلك اهتمامها بالعلم والعلماء، ومعرفتهم بأهمية العلم في نهضة الدولة والارتقاء بها بشكل دائم، فكانوا أشد ما يكونون حرصاً على احترام العلماء.

فهذا "عثمان" مؤسس الدولة يقول في وصيته لابنه أورخان: "يا بُني أوصيك بعلماء الأمة، أدم رعايتهم، وأكثر من تبجيلهم، وانزل على مشورتهم، فإنهم لا يأمرؤن إلا بخير"<sup>(٢)</sup>.

لقد اهتم السلطان محمد الفاتح بترتيب وظائف العلماء في الجوامع الكبرى، ووضع لها تقاليد سابقة، ونظمها بمرسوم خاص.

"وأهم الوظائف في المساجد الكبرى: الخطيب والإمام، والقيّم والمؤذن، ويقوم المرشحون لهذه الوظائف بطلب العلم في المدارس الدينية الكبيرة التي كثيراً ما كان السلاطين والوزراء يتنافسون على تشييدها تنافساً نبيلًا، ويخضع الموظفون الدينيون في العاصمة لسلطة المفتي مباشرة،

<sup>(١)</sup> ينظر: جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، ص ١٤٥، زياد أبو غنية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، جبل الحسين - عمان، ١٤٠٣هـ.

<sup>(٢)</sup> الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط، ٤٩/١.

وكان ينوب عنه في الولايات الكبرى قضاة العسكر؛ أما في الولايات الصغرى فكان الإمام يقوم بكافة المهام الدينية وخاصة في الأرياف"<sup>(٣)</sup>.

"وكانت المدارس التي تُعدّ الموظفين الدينيين يوجد بها ثلاثة فئات من طلبة العلم: "الصوفتا" وهي أدناها، تليها فئة المعيدين الذي يحمل الطالب عند التخرج منها لقب (دانشمند) أو عالم.

أما الفئة الأعلى فهي منصب المدرس، وبلغ عدد الصوفتا في عهد السلطان مراد الثاني تسعين ألفاً. وكانوا كثيراً ما يكون لهم أثر في شئون الدولة"<sup>(١)</sup>.

وقد استحدث محمد الفاتح لقب شيخ الإسلام، وهو الذي يترأس الهيئة الإسلامية في الدولة، وهو يلي السلطان في الأهمية.

كان التشريع والمحاكم والمدارس الملحقة بالمساجد وممتلكات الأوقاف الواسعة جميعها خاضعة له، كما كان خاضعاً له القضاة الشرعيون والقضاة العسكريون والمفتون.

وكانت الأولوية في بداية نشأة الدولة العثمانية لقاضي عسكر الذي رافق الجيش المحارب، ثم صارت للمفتي -رئيس العلماء والفقهاء- في عهد السلطان سليمان القانوني، وأصبح المفتي هو شيخ الإسلام نفسه، وحرص السلاطين على تدعيم سلطة شيخ الإسلام، فكانوا يلجأون إلى استغلال سلطته والإفادة منها كلما تعرضوا لأزمة خطيرة. وبلغ من ازدياد سلطة شيخ الإسلام أنه كان يحق له إصدار فتوى بعزل السلطان نفسه"<sup>(٢)</sup>.

وهكذا كان ولاة وسلاطين العثمانيين حال قوة دولتهم، بل كانوا هم أنفسهم حريصين على تعلم العلم، وتربية أبنائهم وشعبهم على العلم؛ وذلك من خلال إنشاء المعاهد المتخصصة في العلوم المختلفة، ومنها المعاهد المتخصصة في الجوانب العسكرية، فقد كان إلى جوارها معاهد أخرى متخصصة في العلوم الشرعية والحياتية، مما أضفى على الدولة في تلك الآونة المكانة العلمية الكبيرة.

"وكُلِّمَ ازداد الاهتمام بالعلم وتوقير العلماء حققت الدولة مزيداً من التقدم والرقى في كافة مجالات الحياة؛ فهذا محمد الفاتح كان للعلماء عنده مكانة خاصة، فرفع قدرهم، وشجعهم على العمل والإنتاج، وبذل لهم الأموال، ووسّع لهم في العطايا والمنح والهدايا؛ ليتفرغوا للعلم والتعلم، وكان يكرمهم غاية الإكرام، ولو كانوا من خصومه.

كما كانت الدولة لا تُقدِّم على حرب دون صدور فتوى من شيخ الإسلام يقرر فيها أن أهداف هذه الحرب لا تتعارض مع الدين، وكانت أحكام المفتي نهائية، لا معقب عليها، وكان الجهاز الإسلامي المنبث في جسم الدولة يضم الأشراف، وهم الذين ينحدرون من سلالة الرسول -صلى الله عليه وسلم- وكان نقيب الأشراف يحتل مكانة عالية في المجتمع"<sup>(٣)</sup>.

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه، ٢٠٥/١.

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٢٠٥/١.

<sup>(٢)</sup> الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ص ٨٩، إسماعيل أحمد ياغي، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٨هـ -

<sup>(٣)</sup> السلطان محمد الفاتح قسطنطينية وقاهر الروم، ص ٣٥٤، عبد السلام عبد العزيز، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

لقد قامت الدولة العثمانية بتأسيس جهاز للهيئة الدينية الإسلامية، وحرصت على أن تمتد جذورها في أوساط الشعب والجيش وكل رعايا الدولة المسلمين، وقد أصبحت أفراد هذه الهيئة يتولون مناصب القضاء والإفتاء وتدرّس علوم الدين واللغة، والمشاركة على نحو ما في إدارة الأوقاف الخيرية وإقامة الأمور الدينية، والإشراف على المساجد والمؤسسات الدينية والخيرية، مثل: التكايا والأسبلة وغيرها.

وكان أفراد من الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة يصحبون شتى فرق الجيش إلى ميادين القتال، ويقومون قبل المعركة بتسخين الجنود روحياً؛ ابتغاء رفع روحهم المعنوية. "ويضربون للجنود أروع الأمثلة على استبسال الجنود المسلمين في صدر الإسلام، حين انطلقوا على موجات بشرية متلاحقة من قلب شبه الجزيرة العربية، واتجهوا شرقاً إلى العراق وفارس، وشمالاً إلى بلاد الشام، واتجهوا إلى مصر، ثم شمال إفريقيا، وعبروا البحر المتوسط إلى الأندلس.

ويذكرون لهم الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تدور حول الجهاد والفوز بإحدى الحسينيين: النصر أو الاستشهاد"<sup>(١)</sup>.

"ويشرحون لهم مواقف الصحابة واسترخاصهم الموت حتى استطاعت الجيوش الإسلامية وقتذاك أن تدك معاقل دولة الفرس والدولة البيزنطية، كما كان رجال الهيئة الدينية الإسلامية يؤمون الجنود في صلاة الخوف وهم في ساحات القتال"<sup>(٢)</sup>.

لقد نشأت الدولة العثمانية في عصور انحطاط الفقه الإسلامي، وهذه المرحلة استمرت من أواسط القرن السابع إلى أواخر القرن الثالث عشر الهجري.

وقد تنفس المسلمون منذ منتصف القرن التاسع السعداء باستيلاء أقوام منهم على مدينة القسطنطينية التي صارت فيما بعد عاصمة إسلامية، فازدهر الإسلام وقويت شوكته، وصار للفقه أيضاً إقبال وازدهار.

فإذا كانت سيادة روح التقليد على العلماء، وعدم الخروج عن نصوص الأئمة الأربعة من مميزات الدور الثالث، فيكون الحال في هذا الدور نفس ما سبق، لكن بوضع أسوأ، فقد تنحّى الفقه عن مكانته العالية، وأُصيّبت الحركة الفقهية بالشلل الكامل، وقلّما نجد في هذا الدور تصنيفاً أو كتاباً للفقه إلا الشيء اليسير من الذين كسروا طوق التقليد، ومع ذلك كله فالطابع العام المخيم على الفقه هو روح التقليد والجمود والهرم، ومع أنّه ابتلي بما ابتلي به الفقه في الدور الثالث، إلا أنه وجد فيه علماء أحرار"<sup>(٣)</sup>.

ففي هذا الدور أخذ الفقه بالانحطاط، وانتهى الأمر به إلى الجمود، وساد الفكر التقليدي المغلق والاكتفاء بنقل كلّ ما في الكتب المذهبية، دون مناقشة، وطفق يتضاءل ويغيب ذلك النشاط

(١) الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ١/٤٥٥-٤٥٦، د. عبد العزيز الشناوي، مكتبة الأنجلو المصرية، مطابع جامعة القاهرة، ١٩٨٠م.

(٢) المصدر السابق، ١/٤٥٧.

(٣) ينظر: الخلاصة في أسباب اختلاف الفقهاء، ١/١٠٧، علي بن نايف الشحود، الكتاب الإلكتروني، موقع المشكاة، ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨م.

الذي كان يحرّكه التخريج والترجيح والتنظيم في فقه المذاهب، وأصبح طالب الفقه يدرس كتاب فقيه معين من رجال مذهبه، فلا ينظر إلى الشريعة وفقهها إلا من خلال سطورهِ بعد أن كان يدرس القرآن والسنة وأصول الشرع ومقاصده<sup>(٤)</sup>.

كان الركب الفقهي ينحو هذا المنحى؛ إذ ظهرت الدولة العثمانية في المشرق، وامتد سلطانها حتى فتحت القسطنطينية في عهد السلطان محمد الفاتح، ثم وحدت معظم بلاد المسلمين ونشرت الإسلام إلى منتصف أوروبا، فصار للمسلمين شوكة، وقوة برية وبحرية، ولكن بما أن المذهب الرسمي الذي اتّخذته الدولة العثمانية هو المذهب الحنفي، لم يكن هناك أي إنهاض للهمم في سبيل كسر طوق الجمود عن كاهل الفقه، فانصبت الهمم إلى اختصار الكتب، أو شرحها، أو التعليق على الشروح، وهكذا؛ مما أضعف ملكة الاجتهاد والتخريج، وأدّى إلى التقهقر والانحطاط أكثر مما سبق<sup>(١)</sup>.

وثمة حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن الركب الفقهي إذا تحرّك في فلك الدولة، فيكون استثماره لصالح الدولة ومقاصدها، فتكون الفتاوى طبقاً للأهداف المنشودة، ومثل هذا لا يتيح للفقه تكاملاً حقيقياً.

وأما إذا كان العامل لدفع عجلة الفقه نحو الإمام هو العامل الذاتي النفسي، فلا محالة يستثمر العلم بأحسن ما يمكن وتنصب الجهود في اقتناص الحقائق، وكشف المجهولات، والإجابة عن المستجدات حسب ما يرشد إليه الدليل.

وقد أعان على ذلك الخصومات البارزة بين أتباع المذاهب الأربعة لا سيما أن المناصب والوظائف كانت مختصة بالأحناف دون سائر المذاهب.

وقد أصبحت المؤلفات الفقهية أواخر هذا العصر اختصاراً لما وجد من المؤلفات السابقة، أو شرحاً لها، فانحصر العمل الفقهي في ترديد ما سبق ودراسة ألفاظها وحفظها. وفي هذا الدور اكتفى الفقهاء بكتابة المتون والشروح والتعليق عليها<sup>(٢)</sup>.

(٤) ينظر: عوامل انهيار الدولة العثمانية، ٧١/١.

(١) ينظر: المجتمع الإسلامي المعاصر، ص ٢١٠، محمد المبارك، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٠ هـ/١٩٧١ م.

(٢) ينظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية، ٥٤٣/١.



## الفصل الثاني: دراسة حياة المؤلف

### المبحث الأول: الاسم والنسب

هو مصطفى بن بالي (بالي زاده<sup>(١)</sup>) بن سليمان بن يوسف، شيخ الإسلام، السابع والستون حسب الترتيب. وذكر في ذيل كتابه "حاشية على شرح المفتاح" أنه: "القسطنطيني مولدا والقسطموني أصلا"<sup>(٢)</sup>.

وفي واجهة مخطوطة "الفرائد في حل المسائل والقواعد" (م س ٣١٢) والتي نسخها "المدرس موسى" في محرم ١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م، كتب المؤلف في أواخر شهر ذي الحجة ١٠٥٦هـ/ ١٦٤٧م إهداء، قال فيه: "كتبه المؤلف الفقير.... كتب الله له الحسنى وزيادة - سنة ست وخمسين وألف، وقف مصطفى أفندي الشهير ببالي زاده المؤلف - رَوَّحَ الله تعالى روحه وتقبل حسناته - بمدينة فوجه".

ومدينة فوتشا (فوجه) مدينة بوسنية صغيرة على نهر درينا شرق البلاد لا تكاد تكون معروفة في البلقان -فضلا عن الدولة العثمانية- خاصة في ذاك الوقت، ولا يمكن تأويل وقفه - رحمه الله تعالى - كتاب الفرائد لمدينة فوتشا إلا لعلاقة قوية بينها وبين المؤلف، وهي انتماء أجداده إليها.

يقول الأستاذ والباحث حسن بوبارا: "يجب أن نلاحظ أن لقب "بالي زاده"<sup>(٣)</sup> (ابن بالي) يمكن ترجمته إلى اللغة البوسنية بـ "باليتش"، واليوم تعيش في مدينة سراييفو عائلات تحمل لقب "باليتش"، وهي كلها تنتمي إلى مدينة فوتشا (فوجه)<sup>(٤)</sup>.

ثم إن من الواضح أن بين ألقاب "بالي"، و"باليا"، و"بالي زاده" صلة قوية لا يمكن إنكارها. فإن مؤسس مسجد آلاجا في فوتشا (الذي دمره العدو الصربي سنة ١٩٩٢م) - حسن ناظر بن يوسف - يلقب نفسه في رسالة وجهها إلى مدينة دوبروفنيك في أكتوبر ١٥٤٢م باسم السيد حسن باليا ناظر.

وكذلك كان في مدينة فوتشا في القرن السادس عشر الميلادي مركز نسخ للكتب، وكان يعمل فيه على الأقل خمسة وعشرون ناسخا<sup>(٥)</sup>.

ويبدو أن الرحالة والكاتب التركي الشهير "أولياء جلي" - الذي زار مدينة فوتشا بعد سنة واحدة من موت الشيخ بالي زاده - لم يعرف أن بالي زاده كان بوسنوي الأصل.

(١) يُذكر اسم المؤلف عند علماء السير والتراجم أحيانا بصيغة "مصطفى بن بالي بن سليمان" وفي الأخرى: "مصطفى بن سليمان"، ولا إشكال في ذلك؛ لأن بعضهم قام بترجمة لقبه المشهور: "بالي زاده" بالتركية والفارسية، وهو يعني بالعربية: "ابن بالي"، كما هو في اللغة البوسنية: "باليتش".

(٢) حاشية على شرح المفتاح للسيد، مخطوط، لوحة ١٠٠، مكتبة شهيد علي باشا، إسطنبول - تركيا، رقم التصنيف: ٢٢١٨.

(٣) كلمة "زاده" فارسية، وتعني "ولدا".

(٤) مجلة "البعث الإسلامي" (Preporod)، سراييفو - البوسنة والمهرسك، عدد ٢٨٤/٦، ١٥ مارس ٢٠٠٦ م. (ص ٢٦-٢٧).

(٥) ينظر: فهرس دوبراتشا، مركز نسخ للكتب في فوتشا في القرن السادس عشر، الجزء الأول، ص ٦٧-٧٤.

والمخطوطة الثانية للفرائد في المكتبة الوطنية والجامعية بسراييفو، (م س ١٨٨) صرح الناسخ في نهايتها بانتماء بالي زاده إلى البوسنة؛ حيث قال: "تمت هذه النسخة الشريفة -بعون الله الملك الوهاب- في يد أضعف عباد التواب -مصطفى بن بالي البسنوي- ساكنا بدار السلطنة السنية لأجل الملازمة بالعتبة العلية - صافها الله تعالى من الكدورات الدهرية- في العشر الآخر من شعبان المعظم سنة ست وخمسين بعد الألف".

### المبحث الثاني: المولد والنشأة والوفاة

إن المصادر المتاحة لنا لا تذكر تاريخ ولادة الشيخ بالي زاده ولا طفولته ، ويفترض أنه ولد ما بين ٩٨٥ - ٩٩٥ هـ، في فترة حكم السلطان مراد الثالث (٩٨٢ - ١٠٠٣ هـ).  
فإن الشيخ بالي زاده قد ذكر أول مرة سنة ١٠١٢ هـ، عندما شرع في جمع الفتاوى، التي هي موضوع بحثنا هذا، وعلى الأقل كان عمره آنذاك عشرين سنة.  
وإن كان والده سليمان تولى الإمامة والخطابة في أحد مساجد إسطنبول، فإن ابنه الشيخ مصطفى بالي زاده ترقى في مجال العلوم الشرعية، حتى تولى التدريس (١٠٣٦ هـ/١٦٢٧ م) في المدرسة المرموقة "صحن المدارس الثمان"، أو مدرسة "السلطان الفاتح" في القسطنطينية<sup>(١)</sup>.  
وذكرت بعض المصادر: أنه بعد عزله أُعطي بيتاً كبيراً في سودليجه<sup>(٢)</sup> التركية، حيث عاش فيها حتى موته ١٠٧٣ هـ/١٦٦٣ م<sup>(٣)</sup>، ودُفِنَ في المقبرة التي تقع بالقرب من بيته في سودليجه، والله تعالى أعلم.

### المبحث الثالث: طلبه للعلم ووظائفه

يقول صاحب وقائع الفضلاء: "تحصل على العلم، ووالده المجيد آنذاك من زمرة الخطباء، وتعمق فيه وتكامل بتوفيق الله تعالى، وقد استرعى الأنظار باجتهاده ونيله المدح والثناء، وفتح عليه ليترقى جناح همته ويكتمل، وبعد أن تحصل على ما يكفي من العلم والاستعداد، وفضائله ومعارفه بلغت ما بلغت اتصل بعتبة شيخ الإسلام خواجه زاده محمد أفندي، ونال شرف ملازمته، فدار المدارس وعقد المجالس"<sup>(٤)</sup>.  
وبعد ذلك أصبح مدرسا في مدرسة "ستي حتون" (١٠٢٥ هـ/١٦١٦ م)، ثم في مدرسة "مسيح باشا" في محرم (١٠٢٩ هـ/١٦١٩ م)، ثم في مدرسة "إبراهيم باشا عتيق" في شعبان (١٠٣٠ هـ/١٦٢١ م)، ثم في مدرسة "عائشة سلطان" في شعبان (١٠٣٢ هـ/١٦٢٣ م)، ثم في إحدى مدارس "صحن الثمان" في جمادى الأولى (١٠٣٣ هـ/١٦٢٤ م)، وكذلك كان مدرسا في مدرسة "سلطان بايازيد" في مدينة أديرنه. ثم في شهر ربيع الأول (١٠٣٧ هـ/١٦٢٧ م) فصل عن التدريس، وكان ينتظر التعيين ثلاث سنوات. وفي ذي القعدة (١٠٤٠ هـ/١٦٣١ م) عين مدرسا في مدرسة "خاقانية وفاء"<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> ينظر: كشف الظنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧ هـ) الجزء الثاني، ص ١٥١٥-١٥١٦.

<sup>(٢)</sup> سودلوجه (أو سوتلوجه) إحدى ضواحي محافظة إسطنبول.

<sup>(٣)</sup> في بعض المصادر (مثل الأعلام للزركلي، ٣٣٤/٧) يذكر أنه توفي ١٠٦٩ هـ، والأصح والمثبت أنه توفي ١٠٧٣ هـ.

<sup>(٤)</sup> كتاب وقائع الفضلاء - الشقائق النعمانية في تراجم علماء الدولة العثمانية وذيلها (ص ٢٩٧-٢٩٨)، شيخ محمد أفندي، دار الدعوة، إسطنبول ١٩٨٩ م، والموسوعة الإسلامية التركية، ٢٩٤/٣١-٢٩٥، تركية ديانت وقفي، إسطنبول ٢٠٠٦ م.

<sup>(٥)</sup> ينظر: الموسوعة الإسلامية التركية، ٢٩٤/٣١-٢٩٥.

وفي ربيع الأول من السنة الآتية ١٠٤١هـ مُنح منصب القضاء بدلا من شكر الله أفندي في محافظة المسورة في المدينة المنورة إلى محرم ١٠٤٥هـ، ثم بقي أربع سنوات بلا تعيين في وظيفة. وفي محرم (١٠٤٩هـ/١٦٣٩م) عُيّن قاضيا في أوسكدار، ثم فصل عن القضاء بعد سنتين، وفي محرم (١٠٥١هـ/١٦٤١م) تولى قضاء مودورني تعويضًا عن قضاء أوسكدار<sup>(١)</sup>.

"ثم إن مرتبة المدرس في صحن المدارس الثمان والعمل الجاد في مجال الشريعة الإسلامية، والذي تشهد له آلاف من صفحاته المؤلفة، قد أتاح للشيخ بالي زاده سنة ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م الفرصة لتعيينه في منصب المنلا (القاضي) في غَلَطَة، وفي جمادى الآخرة من السنة نفسها تقاعد. وفي ذي القعدة من عام ١٠٦٠هـ نال التعويضات من محافظة عينتاب، كما تبادل ميراث قبا قولاق زاده محمد أفندي في محافظة تيرة في شهر شوال من عام ١٠٦١م، وكان الميراث المذكور لا وارث له غير الدولة<sup>(٢)</sup>.

ثم تولى منصب قاضي العساكر في روميلي -الجزء الغربي الأوروبي من الدولة العثمانية- وكان في هذا المنصب حتى شهر جمادى الأولى ١٠٦٢هـ/١٦٥٢م. وفي تلك السنة في شهر رمضان تولى منصب قاضي العساكر في الأناضول -الجزء الشرقي من الدولة العثمانية. وفي محرم (١٠٦٣هـ/١٦٥٢م) ترك القضاء وأخذ التعويضات المتنوعة لنفسه. وفي ٣ صفر ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م رفع إلى منصب شيخ الإسلام بدلا من حنفي محمد أفندي. وبقي فيه ما يزيد قليلا على ستة أشهر.

وعندما قعد الشيخ للإفتاء مكان حنفي محمد أفندي؛ أنعم على شعيب زاده إبراهيم أفندي بصفته القائم بأمر المولوية في محافظة أَسْكَدَار، وقد خصص مقداراً من التعويضات لقدسي زاده شيخ محمد أفندي من محافظة براواي.

وفي شعبان من السنة المذكورة منحت له، مع سلفه قدسي زاده، محافظة فِلْبَة، وذلك عندما اتصل بمقام سلفه بولوي مصطفى أفندي.

أما في ذي الحجة من السنة المذكورة، فقد أنعم على تاج الدين زاده علي أفندي بصفته صاحب مقام المولوية في محافظة فلبه، كما مُنح التعويضات مع مشعراني زاده أبي السعود أفندي عن طريق يانبولي مع النواحي.

ثم عزل وتولى بعده منصب شيخ الإسلام بولوي مصطفى أفندي سنة ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م، والذي كان تحت رعاية الوزير المشهور محمد كوبريلي.

وقد حدث هذا في ولاية السلطان محمد الرابع -تولى الخلافة ١٦٤٨-١٦٨٧م - في الزمن الذي كان فيه الوزير الأعظم والمصلح الكبير محمد كوبريلي يمسك بزمام الحكم والوزارة<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر نفسه، ٢٩٤/٣١-٢٩٥.

(٢) كتاب وقائع الفضلاء، ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٣) الموسوعة الإسلامية التركية، ٢٩٤/٣١-٢٩٥.

والمصادر المتاحة تذكر ما يلي: "رغم أن الشيخ بالي زاده حلف للوزير الكبير كوبريلي أنه سيتعامل معه من أجل المصالح العامة، ووقع على البيان الذي مضمونه أن الإجراءات التي اتخذها حتى ذلك الوقت لم تكن تخالف قانون الدولة - لا عزل سيدي باشا ولا استقراض ٣٠٠٠ كيس من النقود من خزائنه الخاصة لدفع أجور الموظفين - فإن كوبريلي لم يستطع أن يتجاوز عن تصرفاته والمحسوبية ورفع أصدقائه وزملائه إلى المناصب العالية، وبلغ التزاع ذروته عندما قال: "كيف أسوء إلى أصدقائي ولا أهتم بزملائي؟"<sup>(١)</sup>.

"بعد ما عزل خير بين المناطق المختلفة تعويضاً عن العزل، فتبادل التعويضات في محرم سنة ١٠٦٩هـ مع سلفه حنفي أفندي من محافظة كمولجنة ومحافظة فيزه.

ثم خصصت التعويضات للمرة الثانية لمحافظة عيّناب الذي كان يرأسها السيد مصطفى أفندي الأنقروي، كما أعطيت رئاسة محافظات كمولجنة وفيزه لخلفه سيركزاده أفندي. وكل ذلك كان في شهر رجب من عام ١٠٧٢هـ.

وبعد أن عاش الشيخ وقضى الأيام والليالي على هذا المنوال، انتقل من هذه الدنيا الفانية إلى دار الأمن والجنان، واستجاب لدعوة ربه على استعجال، في جمادى الأولى سنة ١٠٧٣م. وقد انتقل ميراثه من بعده إلى عيسى أفندي البوسنوي، ودفن في سودليجه، وقبره ليس معروفا اليوم"<sup>(٢)</sup>.

وقد قال صاحب روضات الأبرار: "مولانا المار ذكره، عليه سجال المغفرة والغفران، صاحب العلم والعرفان، سريع السير، البارع في الفروع والأصول والمشكلات من المسائل، وخصوصاً في علم الفقه الشريف، الكاشف لمعضله"<sup>(٣)</sup>.

وما كتبه المؤرخ العثماني قره جلي زاده عبد العزيز<sup>(٤)</sup> - وكان خصماً شديداً لبالي زاده - قد أثر تأثيراً بالغاً على المؤرخين العثمانيين بعده، وفي مقدمة ملاحظاته على الشيخ بالي زاده: الخلق السيئ، والعجب، وعدم الصبر والتأني اللذين يجب أن يتحلى بهما القادة<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: تاريخ الدولة العثمانية، لجوزيف فون هامر، ص ٢، دار الخلافة العلية، إسطنبول، ١٣٣٥ هـ، ٢٩٦/١٠. روضات الأبرار (ذيل) قره جلي زاده عبد العزيز، ص ١١٧، ٢٩١-٢٩٢، أنقرة ٢٠٠٣. علمية سالنامسي، مجموعة من المؤلفين، بالي زاده مصطفى أفندي رقم ٣٨، ص ٤٧٢-٤٧٣، دار الخلافة العلية، سنة النشر: ١٣٣٤.

(٢) روضات الأبرار (ذيل) قره جلي زاده عبد العزيز، ص ١١٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٤) قره جلي زاده عبد العزيز بن حسام الدين حسين بن محمد، مفتي الإسلام الرومي الحنفي الشهير بقره جلي زاده، ولد سنة ١٠٠٠هـ، وتوفي سنة ١٠٦٨هـ ببروسه. من تصانيفه: حلية الأنبياء، ذيل على روضة الأبرار، روضة الأبرار في التاريخ، سليمان نامة في ذيل تاج التواريخ. اللوائح النبوية في السير المصطفوية، كتاب الألغاز في فقه الحنفية، كلشن نياز منظومة تركية، مرآة الصفا في تاريخ الأنبياء - تركي، (هدية العارفين، ٣٠٨/١).

(٥) روضات الأبرار (ذيل)، قره جلي زاده عبد العزيز، ص ١١٧.

## المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه ومصنفاته، ومكانته العلمية

### المطلب الأول: شيوخه

إن الشيخ مصطفى بالي زاده -رحمه الله تعالى- تتلمذ على يد نخبة من الأساتذة في ذلك الوقت؛ لأن مدرسة صحن الثمان كانت آنذاك بمثابة أشهر جامعات العالم. ويذكر في الشقائق النعمانية<sup>(١)</sup> أن بالي زاده كان في خدمة شيخ الإسلام خواجه زاده محمد أفندي، لكن باقي شيوخ المؤلف لم يُذكرُوا بأسمائهم في المصادر المتاحة؛ لأن طبيعة التعليم في الدولة العثمانية لم يكن على شكله التقليدي والمعتاد كما هو في المساجد، بل أصبح نظامياً، وهذا النوع من التعليم، كما هو معروف، يقدم ذكر المؤسسات التعليمية قبل ذكر هيئاتها التدريسية. وكذلك يذكر المؤلف في هذه الفتاوى أستاذه الكبار والعلماء الفاضلين اللذين ذاع صيتهما في الآفاق وهما: محمد وأسعد ابنا سعد الدين محمد بن حسن جان الحافظ<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثاني: تلاميذه

كان للشيخ عدد لا يكاد يحصى من طلابه؛ لأنه قضى أكثر حياته في التدريس في المدارس الرسمية للدولة العثمانية في الأناضول والروميلي. وتذكر المصادر أن بالي زاده كان له ابن يسمى محمداً، والذي تولى منصب الملا<sup>(٣)</sup> سنة ١٠٧٣هـ/١٦٦٣م في مانيسا، قرب مدينة إزمير التركية، وقد عُزل بعد ثلاث سنوات؛ لأنه جلب على نفسه حسد وعداوة الناس، كما ذكر صاحب كتاب "علميت سالنامسي"<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثالث: مكانته العلمية

لا شك أن الشيخ بالي زاده كان من عظماء الدولة العثمانية، وتشهد لذلك المصادر التاريخية المذكورة آنفاً، وهذا من منظور العهد الذي كان يعيش فيه؛ وأما من منظور ملكته الفقهية العامة على مستوى المذهب الحنفي، فإنه يمكن تصنيفه في الطبقة الرابعة، والتي يقول عنها الشيخ أبو زهرة -رحمه الله تعالى- عند تقسيم علماء الحنفية، ما يلي: "الطبقة الرابعة: أهل التمييز بين الترجيحات، وما حددت درجته سابقاً من الروايات والأقوال القوية والضعيفة، فلديهم المعرفة والعلم بترجيحات الطبقة السابقة (الثالثة)، وما عرف

(١) ينظر: كتاب وقائع الفضلاء - الشقائق النعمانية في تراجم علماء الدولة العثمانية وذيلها (ص ٢٩٧-٢٩٨)،

(٢) ينظر: فتوى (٢٠٤٩) من هذا البحث، ورقة (٥٥٠ - ٢) من نسخة الأصل.

(٣) و"مُلا" أو "مُلا" (اسم مشتق من كلمة "المولى" العربية) في الدولة العثمانية - هو منصب قضائي رفيع يأتي حسب الترتيب بعد منصب شيخ الإسلام وقضاة العساكر في الروميلي والأناضول. ويُعين الملا قاضياً في المدن الكبيرة والمحافظات العثمانية. والملا هو من تخرج من إحدى مدارس صحن الثمان في إسطنبول وقضى فترة معينة من الزمن في مرحلة التدريب (الملازمة)، ثم يرفع إلى مرتبة المولية، وهي مرتبة تسمى بـ "القضاء الكبير". (مجلة مكتبة الغازي خسرو بك، ٢٧-٢٨/٦، ٢٠٠٨م).

(٤) علميت سالنامسي، ص ٤٧٢-٤٧٣، مجموعة من المؤلفين، دار الخلافة العلية، سنة النشر: ١٣٣٤هـ.

تقديمه وتأخيره من الروايات والأقوال في المذهب، كظاهر الرواية، والرواية النادرة، وقول الإمام وقول بعض أصحابه، وما أشبه ذلك.<sup>(١)</sup>

وبعبارة أخرى: هم لا يمارسون الترجيح، ولا يباشرونه، وإنما يعرفون ما تم ترجيحه وحددت درجته سابقاً، فيميزون بينها، وربما ميزوا بين الترجيحات المتعددة عند اختلافها، يأخذون بأقربها إلى أدلة الشرع وأدناها إلى قواعد المذهب وأصوله<sup>(٢)</sup>.

إن هذه المرتبة من مجتهدي المذهب متفقة على الالتزام بالفروع الواردة في المذهب فحسب، ولكن قد يكون لبعضهم اجتهاد في طرق الترجيح على أقوال الأئمة، ول بعضهم الترجيح فيما بينهما من تعارض، ول بعضهم النقل والإفتاء مما هو مقرر رجحانه، دون تكلف عناء الاستنباط أو الموازنة بين الأقوال وهم مجتهدو الفتيا.

يظهر مما سبق أن أهل مرتبة مجتهدي الفتيا لا يغلب عليهم الاجتهاد والنظر، بل يغلب عليهم التقليد بخلاف مجتهدي الترخيع والترجيح.

فنطاق عمل مجتهدي هذه المرتبة يتلخص في الأمرين:

١. أنه ينقل ويفتي بما يحكيه من مسطورات مذهبه من نصوص إمامه وتفريع المجتهدين في مذهبه، وما لا يجده منقولاً إن وجد في المنقول معناه؛ بحيث يدرك بغير كبير فكر أنه لا فرق بينهما - جاز إلحاقه حينئذ والفتوى بناء عليه، وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط ممهد في المذهب، وما ليس كذلك وجب إمساكه من الفتوى فيه.

٢. أنه قد يقوم بترتيب درجات الترجيح على حسب ما قام به المرجحون، وقد يؤدي علمه بترجيح المرجحين إلى الحكم بينهم، فقد يرجح بعضهم رأياً لا يرجحه آخر، فيختار هو من أقوال المرجحين أقواها ترجيحاً وأكثر اعتماداً على أصول المذهب<sup>(٣)</sup>.

**شروط هذه المرتبة من المجتهدين:**

١. أن يكون حافظاً لمذهب إمامه، صحيح الفهم في واضحاته ومشكلاته.

٢. أن يكون فقيه النفس، ذا حظ وافر من الفقه؛ لأن تصور ونقل مسألة ما لا يقوم به إلا فقيه النفس.

٣. أن يكون عالماً بمراتب الترجيح والظاهر من الأقوال والأوجه؛ حتى لا يفتي بما هو مرجوح أو ضعيف<sup>(٤)</sup>.

ومن المهم ذكره: أن اعتبار أصحاب هذه المرتبة نَقْلَةً ومفتين يستلزم منهم اجتهاداً يناسب طبيعة هذه المرتبة، وليس المراد باحتهادهم هنا ما هو عليه أئمة المذهب أو أهل الاجتهاد المطلق، بل هو مقيد في النقل وإفتاء الناس.

أما تقسيم ابن كمال باشا، رغم اعتماده عند بعض الحنفية، إلا وقد كثرت ملاحظات المعارضين عليه، لذلك لا يمكننا أن نصنف المؤلف بالي زاده - حسب تقسيمه - إلا في الطبقة

(١) أبو حنيفة، حياته وعصره، للإمام محمد أبي زهرة، ص ٣٨٥-٣٨٩، دار الفكر العربي - القاهرة، ١٩٧٦م.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: المجموع للنووي، ١/ ٧٤، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٧م.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ١/ ٧٤.

السابعة، التي يقول ابن كمال فيها: "المقلدون الذين لا يقدرّون على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين، ولا يميزون الشمال عن اليمين، بل يجمعون ما يجدون كحاطب الليل، فالويل لهم كل الويل"<sup>(١)</sup>.

فابن كمال -رحمه الله تعالى- صنف في الطبقة السادسة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي.... وذكر منهم: صاحب كتر الدقائق - الإمام النسفي، والموصلي صاحب المختار، والمحجوبي صاحب الوقاية، وابن الساعاتي صاحب المجمع، فلم يبق لنا إلا أن نصنف المؤلف بالي زاده في الطبقة السابعة، ولا أرى ذلك صحيحا، بل أراه بعيدا عن العدل، لأنه لا يمكن القول بأن بالي زاده لا يميز بين الغث والسمين ويجمع الأقوال كحاطب الليل، بل للشيخ بالي زاده ردود قوية وأصيلة على معاصريه وأهل مذهبه.

ومؤلفاته في الرد على مخالفيه من أهل عصره في فروع المذهب -كسعدي جلي، وملا خسرو، وملا مسكين- تبين أن الشيخ بالي زاده لم يكن مجرد ناقل للأقوال دون التمييز بين صحيحها وسقيمها، بل كان متأصلا متبحرا متعمقا في الفقه الحنفي.

ثم إننا كذلك لا نستطيع أن نصنفه في الطبقة السادسة؛ لأنه من الواضح أن بالي زاده لا تستوي مرتبته العلمية مع مرتبة أصحاب المتون كالنسفي والمحجوبي.

أما تقسيم الدهلوي - فيشمل ثلاث طبقات وآخرها: "مجتهدو الفتيا، المتبحرون في المذهب، المتمكنون من ترجيح قول على آخر ورواية على أختها"<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ على هذا التقسيم عدم شموله لعامة علماء المذهب - ومنهم المؤلف بالي زاده - الذين لهم معرفة بمسائل المذهب في الفقه والأصول، لكنهم لم يبلغوا إلى شيء من المراتب السابقة، ويبدو أن الدهلوي -رحمه الله- قصد بهذا التقسيم الفقهاء الذين لهم ضرب من الاجتهاد، مهما كانت درجته.

وإن بالي زاده -رحمه الله تعالى- بصفته شيخ الإسلام، والكاتب باللغتين العربية والتركية حاز على الشهرة الكبيرة، وليس مذكورا في كتب تاريخ الدولة العثمانية فحسب، بل أيضا في معظم المعاجم العربية والتركية المشهورة. وعده صاحب وقائع الفضلاء في الطبقة الحادية عشر من طبقات علماء الدولة العثمانية المرتبة حسب مواليدهم<sup>(٣)</sup>.

ومن المعروف أن عددا كبيرا من الرجال البوشناق (هم البوسنيون المسلمون)، حينما كانت البوسنة والهرسك جزءا من الدولة العثمانية (١٣٦٣-١٨٧٨م)، كانت لهم المترلة المرموقة في الأوساط العلمية والثقافية والسياسية والعسكرية.

وتلك الدولة العثمانية الهائلة التي كانت في ذروة قوتها قد امتدت إلى ثلاث قارات: من بولندا في الشمال إلى السودان في الجنوب، ومن بحيرة قزوين في الشرق إلى المغرب في الغرب، والتي في وقت لاحق نشأت على أنقاضها خمس وعشرون دولة، لم يكن فيها منصب من

(١) طبقات المجتهدين لابن كمال باشا، ص ١٣-١٥.

(٢) عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، شاه ولي الله الدهلوي، (ص ٥٣)، مكتبة الأشرافية الإلكترونية.

(٣) وقائع الفضلاء - الشقائق النعمانية في تراجم علماء الدولة العثمانية وذيلها (ص ٢٩٧-٢٩٨).



المناصب، باستثناء منصب السلطان الأعظم، وإلا كان فيه نصيب وفير للبوشناق. وكان من بينهم عدد كبير من العلماء، وشيوخ الصوفية، والشعراء، والكتاب، والمفتين، والقضاة، وقضاة العساكر، والباشوات، والوزراء والصدور الأعظمين<sup>(١)</sup>.

وهناك منصب في هيكل النظام العثماني الروحي، كان من الصعب أن يحتله إلا من تفوق في العلم والعمل: ألا وهو منصب شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup>. فإنه كان من المجمع عليه بين أوساطنا العلمية والثقافية البوسنوية<sup>(٣)</sup> في الماضي، أن البوسنوي الوحيد الذي تولى منصب شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، وكان المائة والتاسع على التوالي، هو محمد رفيق حاجي أبديتش من مدينة روغانيتسا (١٨١٤-١٨٧١م)، حتى قام بعض الباحثين في الآونة الأخيرة باكتشاف نسب شيخ الإسلام مصطفى بالي زاده الذي سبق رفيق حاجي بتولي منصب شيخ الإسلام بقرنين من الزمن.

#### المطلب الرابع: مصنفاته<sup>(٤)</sup>

تتميز مؤلفات بالي زاده بالعبارات القوية والأسلوب الرصين، وكذلك اشتهر بانتقاده لبعض فقهاء المذهب الحنفي، وبالتالي فإن مؤلفاته تحتوي على فوائد مهمة لفهم كتب الحنفية. ومن مؤلفاته:

١. الأحكام الصمدية في الشريعة المحمدية (الأحمدية) - وهذا الكتاب يتناول موضوع النوازل، وأراد به جمع كل آراء المذهب الحنفي التي تحمل صفة "المفتى به" (مكتبة مراد ملا، ٥٢٦).
- وذكر المؤلف في "حاشيته على شرح الهداية" أنه ألف كتاب "الأحكام الصمدية" مختصراً كتابه "ميزان العمل"، الذي هو موضوع بحثنا هذا، وقال: "ومن رام التفصيل في حل الإشكالات فيراجع تلك التأليفات". وقد ذكر أيضاً أنه متن مختصر أهدها إلى السلطان مراد خان الرابع<sup>(٥)</sup>.
٢. حاشية بالي زاده على حاشية سعدي جلي - كتاب ينتقد حاشية اسمها "العناية"، والتي ألفها سعدي جلي، وهي شرح كتاب أكمل الدين البابرتي. وقد أنهى تأليف هذا الكتاب في ١٢ شعبان ١٠٦٨هـ - (مكتبة مراد ملا، ٨١٦).
٣. حاشية على حاشية البيضاوي - يوجه بالي زاده في هذا الكتاب انتقاده الشديد إلى أقوال ومواقف لسعدي جلي. (مكتبة بايازيد دولت، ولي الدين أفندي، ٣٠٢)

(١) ينظر: الجواهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنه، محمد بن محمد بن محمد البوسنوي الخانجي، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجيزة، مصر، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٢) الزعيم الديني الأعلى على مستوى الوزير الكبير (أي الصدر الأعظم) والذي كان من أعضاء مجلس السلطان، وله حق النقض في المسائل المتعلقة بالتعليم والعدالة.

(٣) ينظر: الموسوعة العامة، زغرب، ١٩٨٢م، الجزء الثامن، ص ١٤؛ دوبراتشا، مجلة مكتبة الغازي خسرو بك، الجزء الخامس والسادس، ص ٩٩-١١٤؛ شابانوفيتش، الأدب، ص ٥٨٢-٨٣.

(٤) المؤلفون العثمانيون، ٢٨٩/١، بورصلي محمد طاهر أفندي، دار النشر: مرال يانوي، إسطنبول، ١٩٧٢م؛ التاريخ العثماني، إسماعيل حامي داشمند ٤٧٥/٣-٤٧٦، دار النشر: تركية يانوي، إسطنبول ١٩٧١م.

(٥) حاشية على شرح الهداية، مصطفى بالي زاده، مخطوط، لوحة ١، مكتبة "مراد ملا"، إسطنبول، رقم التصنيف: ٨١٦.

٤. حاشية على شرح المفتاح للسيد الشريف - غزير بانتقادات موجهة إلى العلماء الذين ألفوا الشروح والحواشي على كتاب الجرجاني المسمى بـ "المصباح"؛ منهم: ابن كمال باشا، ومنلا خسرو، وعماد الدين الكاشي، والتفتازاني.
٥. رسالة فيما رواه أبو أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - ألفه بالي زاده بقصد جمع كل ما روي عن أبي أيوب الأنصاري، وكذلك سمي هذا الكتاب بـ "رسالة بالي زاده في حق حضرة خالد - رضي الله عنه" (مكتبة ملت، علي أمين أفندي، ٢٤٤٧)، "والأحاديث المروية عن خالد بن زيد" (بايزيد دولت، ولي الدين أفندي، ٨٠١). ومن الواضح أن بالي زاده قد استعان عند تأليف هذا الكتاب بالمؤلفات القديمة، مثل مؤلفات ابن كثير والسيوطي.
٦. السيف المسلول في شرع الرسول - أول كتاب لبالي زاده يتناول موضوع النوازل (مكتبة المدينة، ٣٧٦).
٧. "شرح فصوص الحكم" لابن عربي - ذكره الزركلي في أعلامه (٢٣٤/٧).
٨. شرح القصيدة المنفرجة - (السليمانية، شهيد علي باشا، ٨٤٤).
٩. شرح قصيدة الكواكب الدرية للبوصيري - ذكره بالي زاده في الفرائد، ولم أجد لهذا الشرح ذكرا في كتب التراجم وكتب التعريف بالكتب.
١٠. الفتاوى (باللغة التركية)، وفي نهاية كل فتوى توقيع الشيخ بالي زاده، وهذه التوقيعات مناسبة تماما لتوقيعه على نسخة شرح الكثر التي وقفها بمدينة فوتشا. (مكتبة شهيد علي باشا، ٩٤٤ - ٠٠٣).
١١. الفرائد في حل المسائل والقواعد - شرح كتاب كثر الدقائق لأبي البركات النسفي، والذي يوجه فيه بالي زاده انتقاده إلى فقهاء المذهب الحنفي مثل: ابن نجيم، والزيلعي، وبدر الدين العيني، وابن غانم المقدسي، والولوالجي، والكاساني، وصدر الشريعة، ومنلا خسرو، وابن كمال باشا، وابن الهمام إلخ. (السليمانية ٥١٥، آيا صوفيا ١٢٣٨ و ١٢٣٩) هذا الشرح أهدها للسلطان إبراهيم، وفي النسخ التي نسخت بعد ذلك كتب إهداءه للسلطان محمد الرابع. (آيا صوفيا، ١٢٣٨).
١٢. ميزان العمل (أو ميزان الفتاوى) - وهو موضوع بحثنا هذا، ابتداء في جمعه سنة ١٠١٢هـ، وانتهى منه سنة ١٠٥٥هـ، رُتب هذا الكتاب حسب الموضوعات الفقهية، واستعان المؤلف فيه بكتب كثيرة فقهية من المذهب الحنفي، وفي مقدمته تكثر الموضوعات الفقهية، وفي أبوابه الأخيرة مناقشات حول موضوع "الأقوال المعتمدة إذا اختلف الخصمان والبراهين الراجحة إذا أقاما". (السليمانية، ياني جامع، ٦٧٥). وقد جمع محمد أفندي هذه المؤلفات الثلاث من النوازل وأصدرها بعنوان: "مجموع الفتاوى لبالي زاده"، لكن بعد بحثي الطويل عن هذا المجموع لم يتيسر لي الوصول إليه.

ويقول مؤلفو الموسوعة التركية: "أما المؤلفات مثل: حاشية على مختصر المعاني، وحاشية على المطول، ورسالة في علم الفراسة -التي تنسب لبالي زاده- فمن المحتمل أنها لغيره من مؤلفي عصره"<sup>(١)</sup>. والله تعالى أعلم.

### المطلب الخامس: مذهب الفقهي

إن المؤلف -رحمه الله تعالى- كان حنفي المذهب، كما هو واضح لمن قرأ مؤلفاته، وهو المذهب الرسمي للدولة العثمانية التي كان سلطانها يمتد على أكثر بلاد المسلمين. وكان القضاء في كل السلطنة العثمانية في علماء هذا المذهب، ففي عهد هذه الدولة أصبح المذهب الماتريدي<sup>(١)</sup> - هو المذهب الرسمي للدولة في الأصول، والمذهب الحنفي في الفروع. والشيخ اعتمد في كل مؤلفاته على المذهب الفقهي الحنفي في أصوله وفروعه. فكما ذكرت آنفاً: كانت سيادة روح التقليد على العلماء وعدم الخروج عن نصوص الأئمة الأربعة من مميزات الدور الثالث. فإن الشيخ بالي زاده كان على دأب من سبقه من علماء الحنفية، فلا نجد أقوالاً أو فتاوى خارجة من دائرة الفقه الحنفي.

<sup>(١)</sup> الموسوعة الإسلامية التركية، ٢٩٤/٣١-٢٩٥.

<sup>(١)</sup> الماتريدي إحدى الفرق الكلامية التي خالفت أهل السنة والجماعة في بعض المسائل، وتنسب إلى أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي (ت ٣٣٣هـ، ٩٤٤م) ينسب إلى ماتريد محلة في سمرقند. كان حنفي المذهب، له كتب كثيرة في الفقه وأصوله، وفي التفسير، وغالب كتبه الكلامية في الرد على معتزلة عصره، والباطنية، والروافض. لا يبعد مذهب الماتريدي عن مذهب أبي الحسن الأشعري، ينظر: الأشاعرة. فهو خصم لدود للمعتزلة، وقد خالفهم في المسائل التي اشتهروا بمخالفة أهل السنة فيها، مثل: مسائل الصفات، وخلق القرآن، وإنكار الرؤية، والقدر، وتخليد أهل الكبار في النار، والشفاعة وغيرها، وألف في ذلك كتباً مستقلة. تميز مذهب الماتريدي بأمور منها: ١- القول بإبطال التقليد في مسائل العقيدة. ٢- إثبات صفات الذات والفعل لله عز وجل كالسمع والبصر، والإحياء والإماتة، والرزق ونحوها. ٣- إنكار أن يكون الله تعالى في جهة العلو. ٤- الميل للقول بالتحسين والتقيح العقليين. ٥- القول بالجاز في اللغة والقرآن والحديث، والقول بالتأويل والتفويض، والقول بعدم حجية أحاديث الأحاد في العقائد.

ومع الاتفاق الكبير بين أقوال الماتريدي وأبي الحسن الأشعري، إلا أن بينهما فروقاً مبسطة في كتب العقائد. وفي الوقت الذي تطور فيه المذهب الأشعري، فإن المذهب الماتريدي بقي على الأقوال التي قال بها الماتريدي، وكانت هي المعتمدة لدى متأخري الماتريدية. (الموسوعة العربية العالمية، ١/١).

## الفصل الثالث: دراسة الكتاب ووصف المخطوط

### المبحث الأول: التعريف بـ "ميزان الفتاوى"

لقد جاء ذكر عنوان الكتاب واسم مؤلفه في مقدمة جميع نسخ ميزان الفتاوى (العمل)، فلم أجد أحدا ينسب هذا الكتاب إلى غير المؤلف بالي زاده.

وقال المؤلف في مقدمة الكتاب: "نقلت الصحيح والأصح وما به يفتى والراجح والمختار وما عليه الفتوى، ذلك ميزان في العمل... وأنا الفقير المحتاج... مصطفى بن بالي بن سليمان"<sup>(١)</sup>.

وكذلك ذكر في مقدمة حاشيته على شرح الهداية لسعدي جليبي: "...بعد أن شرحت الكثر المقبول، وألفت الفتاوى المسماة بالسيف المسلول في شرع الرسول، والفتاوى المسماة بالأحكام الصمدية في الشريعة الأحمدية من الفتاوى المسماة بـ "ميزان العمل"، وهو نتيجة الأمان والأمل"<sup>(٢)</sup>.

كما نسب الكتاب بهذا العنوان إلى المؤلف -رحمه الله- كل من المفهرسين الذين ذكروه مثل:

١. حاجي خليفة في "كشف الظنون" - مع ذيله "إيضاح المكنون" باسم (ميزان الفتاوى) - ٦١٢/٤.
٢. عمر رضا كحالة في "معجم المؤلفين" باسم (ميزان الفتاوى) - ٢٥٥/١٢.
٣. الزركلي في "أعلامه" باسم (ميزان الفتاوى) - ٢٣٤/٧.
٤. فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة المصرية باسم (ميزان الفتاوى)، الجزء الثالث، ص ١٤١.
٥. بورصلي محمد طاهر أفندي في كتابه "المؤلفون العثمانيون" باسم (ميزان الفتاوى)، ٢٨٩/١.
٦. طاشكبري زاده في وقائع الفضلاء (ذيل الشقائق النعمانية في تراجم علماء الدولة العثمانية)، ٢٩٧/٤ - ٢٩٨، باسم (ميزان الفتاوى).
٧. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي، المخطوط (الفقه وأصوله)، مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي باسم (ميزان الفتاوى)، ٧٨٣/١٠.
٨. الموسوعة الإسلامية التركية باسم (ميزان الفتاوى) - ٢٩٤/٣١ - ٢٩٥.

والأمور التي تجعلني أجزم بصحة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه تتلخص في الآتي:

١. ذكر المؤلف -رحمه الله- اسمه وعنوان الكتاب في المقدمة.
٢. التصريح باسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف في الصفحة الأولى.

<sup>(١)</sup> ميزان الفتاوى لبالي زاده، مخطوط، وهو موضوع بحثنا هذا.

<sup>(٢)</sup> حاشية على شرح الهداية، مصطفى بالي زاده، مخطوط، لوحة ١.

٣. خط النسخة الأصلية مع حواشيها يتوافق تماما عند المقارنة مع خط المؤلف في النسخة الأصلية لكتابه "الفرائد في حل المسائل والقواعد" الذي من المجمع عليه نسبته إلى المؤلف بالي زاده<sup>(٣)</sup>.
٤. اتفاق جميع المفهرسين على نسبة هذا الكتاب إلى المؤلف - رحمه الله.
٥. إن المؤلف قد ذكر كتاب "ميزان العمل" في "حاشيته على الهداية" التي هي من آخر كتب كتبها (١٠٦٨هـ).
٦. والمؤلف نفسه - رحمه الله - قال إنه قد بدأ بجمع الفتاوى ١٠١٢هـ وانتهى منه ١٠٥٥هـ<sup>(١)</sup>. فإن هذه الفتاوى، التي تحتل حوالي ١٤٠٠ صفحة من النص (٧٠٠ ورقة) سماها: "ميزان العمل".

<sup>(٣)</sup> الفرائد في حل المسائل والقواعد، رقم التصنيف: (م س ٣١٢)، وهي نسخة الأصل التي اعتمدها في رسالة الماجستير.

<sup>(١)</sup> الأعلام للزركلي، ٢٣٤/٧. فهرست الكتب العربية، ١٤١/٣.

## المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه بدءاً من كتاب النكاح إلى آخر كتاب الرضاع

إن المنهج الذي اختطّه المؤلف بالي زاده -رحمه الله تعالى- لنفسه يقوم على جملة من القواعد التي يلي ذكرها في النقاط التالية:

### ١. المؤلف سلك في فتاويه مسلك الترجيح بين الترجيحات:

سلك المؤلف -رحمه الله تعالى- في تأليفه مسلك الترجيح بعد أن استقرأ أمهات الكتب الفقهية الحنفية، وقام بالمقارنة بين فتاوى وأقوال علماء المذهب الحنفي، وبعبارة أخرى: أوجب على نفسه اختيار الصحيح والأصح وما به يفتى، فلذلك سمى كتابه "ميزان العمل" - أي باختياره الصحيح والراجح تكون فتاوى المذهب الواردة في كتابه متزنة ومتوافقة وقابلة لتطبيقها على الوجه الذي يوافق الحق؛ لذلك قال في مقدمته:

"لا يخفى أن روايات المشايخ الحنفية خارجة عن الضبط والانحصار... فيحتاج إليها الوضع والشريف... نقلت الصحيح والأصح، وما به يفتى، والراجح، والمختار، وما عليه الفتوى، وذلك ميزان في العمل لمن خاف من الله -عز وجل- لئلا يقع في الخطب والخلل -كتب الله له حسن عمل".

### ٢. تمسكه بالمذهب الحنفي مع الابتعاد عن العصبية المذهبية:

ابتعد الشيخ في فتاواه عن العصبية المذهبية مع الاحترام والإجلال الكامل للفقهاء السابقين، والأئمة المتبوعين، وإن كانت فتاواه مقيدة بأقوال الحنفية والترجيح بينها، فلا يخلو كتاب من كتبه إلا وفيه ذكر أقوال سائر المذاهب والفقهاء مؤيِّدا لها أو مقارنا بها، فيقول مثلاً في فتوى رقم (٨٥٣) من هذا البحث:

"من المهمات الشائعة بين أهل المذاهب: رجل عجز عن النفقة، سواء كان مجنوناً أو عاقلاً، حاضراً كان أو غائباً، فيفرق القاضي الشافعي نكاحهم، ثم ينفذ القاضي الحنفي ويمضيه، وبعد العدة يتزوجون من آخر - وبه أفتى ناصر الملة".

ويقول في فتوى (٩٠) من هذا البحث: "امرأة فقيرة غاب زوجها غيبة منقطعة، وفرقها الشافعي المذهب - ينفذ حكمه في بلدة أذن السلطان فيها بالحكم بالمذهب الشافعي - وبه يفتى". وهذه الفتوى هي نص صريح يعترف فيه باجتهاد واحترام سائر المذاهب، وإن لم يكن الاجتهاد متوافقاً مع مذهبه الذي لا يجوز التطبيق بالغيبة المنقطعة، وإن كان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً (ص ١٧ من هذا البحث).

### ٣. ضبطه لفتاوى المذهب الحنفي المتفرقة وبعده عن الإملال والإخلال:

هدف المؤلف - رحمه الله تعالى - من هذه الفتاوى هو تقديم التَّخفيف والتيسير على التعقيد والتعسير؛ لأن الشريعة مبنية على التيسير ورفع الحرج، وهذا ما دلت عليه النصوص الكثيرة في الكتاب والسنة. وقد أظهر غرضه الأساسي من تأليف هذا الكتاب قائلاً في مقدمته:

"لا يخفى أن روايات المشايخ الحنفية خارجة عن الضبط والانحصار... حين ابتلينا بالقضاء والنيابة نقلت الصحيح والأصح، وما به يفتى، والراجح، والمختار، وما عليه الفتوى، وذلك ميزان في العمل... يحتاج إليه الوضع والشريف".

كما هو شأن سائر كتبه إذ يقول في الفرائد: "فعلقت له شرحاً لطيفاً كثير الفوائد غزير العوائد قاصداً فيه الاعتدال، متحاشياً عن الإملال والإخلال...".

### ٤. اعتباره مبدأ سدِّ الذرائع:

ومن منهجه في الفتوى تطبيق مبدأ سدِّ الذرائع، كما قال في فتوى رقم (١٤٨٩) من هذا البحث:

"خروج الزوجة من البيت جناية، وإسماع صوتها للأجنبي جناية، والتكلم مع رفع الصوت مع غير المحرم جناية وفاقاً، وكشف وجهها عند أجنبي جناية، وقيل: ليست بجناية - مما يحفظ".

فبالرغم أن هذه التصرفات لم تكن محرمة تحريماً قطعياً في الشرع فقد أفتى الشيخ بمنعها سداً لذريعة الفتنة والفساد في المجتمع.

ويقول في فتوى رقم (١٠٦٨) من هذا البحث: "للزواج المنع من زيارة أبويها في ملكه وولدها من غيره وسائر محارمه من الدخول عليها؛ لأن المترل ملكه وله حق المنع مطلقاً من الدخول - وبه يفتى، كما في فتح القدير، لكن الأولى أدنى حتى لا تقع العداوة بينهم والبغضاء".

فإن الشيخ يذكر هنا حكم منع الزوج والدي زوجته من دخولهما عليها في بيته وسائر ملكه مؤكداً أن للزوج حق رفض زيارتهما، كما نص على ذلك جهابذة المذهب الحنفي، ولكنه أفتى بالتسامح وأدنى الصلة وعدم التنطع؛ سداً لذريعة اضطراب العلاقات الزوجية وقطع الأرحام وإفساد ذات البين.

### ٥. فهمه للواقع ومراعاته للضرورات:

ومن منهجه في الفتوى: مراعاته للضرورات التي تطرأ في حياة الناس، فللضرورات أحكامها الخاصة التي تُبيح ما كان محظوراً في حالة الاختيار.

فيقول في فتوى رقم (٢٣٩) من هذا البحث:

"رجل غاب وله بنت صغيرة، فزوجتها أمها من خالد عند غيبة الرجل، ثم إن الرجل حضر وأراد فسخ النكاح - له ذلك، إلا إذا زوجتها الأم في غيبة الرجل لأجل ضرورة فوت الخاطب الكفو - وبه يفتى".

فالمؤلف - رحمه الله تعالى - أفتى بجواز تزويج الأم بنتها إذا كان خوف فوات الزوج الصالح الكفء محققا والولي غائبا، فلا ينبغي للولي أن يفسخ النكاح إذا انعقد في غيبته ضرورة وقد استوفى العقد شروطه اللازمة.

وقال في فتوى (١٤٦) من هذا البحث: "رجل له زوجة في سن ثماني سنين وله أخ - له أن ينظر إليها إن كانت الضرورة موجودة".

فهذه الفتوى دليل على قاعدة فقه الضرورة، فإن الصغيرة المزوجة وإن لم تكن مشتبهة لا ينبغي النظر إليها والخلوة بها من قبل أخي زوجها (حموها) سداً لذريعة الفتنة والافتتان والوقوع في المحرم، وهناك أحوال تستدعي النظر إليها - فيباح ضرورة.

## ٦. تعليله لفتاويه وأحكامه:

ومن منهجه في الفتوى: ذكر الحكم الفقهي مقروناً بحكمته وعلته، مربوطاً بمقاصد الإسلام العامة، فرغم أن المؤلف قصد من هذه الفتوى الإيجاز، فإنه كثرت الفتاوى التي أورد فيها علة الحكم وشرحها شرحاً موسعاً. فيقول مثلاً في فتوى رقم (٥) من هذا البحث: "والنكاح أفضل من التجرد".

ثم يعقب بذكر العلة وشرحها قائلاً: "وما ورد في مدح يحيى - صلوات الله على نبينا وعليه - حيث قال تعالى: وَحَصُورًا وَسَيْدًا - والحصور من لا يأتي النساء مع القدرة - كان في شريعته السابقة، فُنسخ ذلك في شريعتنا، كما نُسخَت الرهبانية".

والمثال الآخر: يقول المؤلف في فتوى (٦٠٦) من هذا البحث: "من المهمات في باب الرضاع: نقل الحسامي عن قاضيخان: "لو شهد عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح بينهما لا يسعها عندهما المقام مع الزوج".

ثم يواصل معللاً: "نفهم من هذا أنه لا حاجة إلى القضاء، كما إذا أخبر ثقة عدل بذلك بعد نكاح الصغير والصغيرة أن الأحوط التفريق، كما صُرح بذلك في جميع الكتب".

## ٧. ذكره الحكم القضائي بجانب الحكم الديني:

ومن منهجه في الفتوى: ذكره الحكم القضائي بجانب الحكم الديني؛ لأن القضاء يحاكم العمل أو الحق بحسب الظاهر، أما الديانة فإنما تحكم بحسب الحقيقة والواقع، فالأمر أو العمل الواحد قد يختلف حكمه في القضاء عنه في الديانة. والمفتي يبحث عن الواقع وينظر إلى الاعتبار القضائي، والاعتبار الديني، فإن اختلف اتجاههما أفتى الإنسان بالاعتبار الديني<sup>(١)</sup>.

فيقول في فتوى رقم (١١٢٠) من هذا البحث: "قال: "أنت طالق" - إن أراد الخبر عن ما مضى كذباً - وسعه أن يمسكها ديانة، وإن لم يرد الخبر وأراد الكذب، أو الهزل، أو لم يرد شيئاً - يقع قضاء، وكذا العتاق".

(١) ينظر المسألة في: الفقه الإسلامي وأدلته، ٣٧٨/٤، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق - سوريا، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.



ويقول في فتوى (١١٥٢) من هذا البحث: "إذا قال لامرأته: "أنت طالق في غد"، وقال: "نويت آخر النهار" - يصدق قضاءً وديانةً عنده، وعندهما: لا يصدق قضاء ويصدق ديانة".

#### ٨. مشاوره وسؤال إخوانه من أهل العلم:

ومن منهجه في الفتوى في المسائل المهمة: سؤاله إخوانه من أهل العلم، واستشارتهم ليزداد استيثاقاً واطمئناناً إلى الأمر، إيماناً بضرورة الاجتهاد الجماعي لمواجهة المشكلات الزمنية بحلول شرعية حكيمة عميقة.

فيذكر في مواضع كثيرة أنه بحث في حكم واقعة من الوقعات مع إخوانه وأهل عصره، منها فتوى (١٥٦٢)، فيقول فيها: "من المسائل المهمة التي وقع البحث في ذلك في واقعة مع علماء العصر: أكره على تطليق امرأته في مرضه، ثم مات...".

ويقول في فتوى (١٦١٦): "من المهمات التي وقع البحث فيها مع إخوان العصر: قال لزوجته: "إن لم أعد إلى بيتي من سفري هذا".

#### ٩. تصحيحه للأخطاء الفاشية في مؤسسات القضاء والإفتاء والدلالة على الصحيح، والدعاء لمن أخطأوا بالصلاح:

فيقول في فتوى رقم (٤١٦) من هذا البحث: "إذا قالت للقاضي: "اخترت نفسي" حين بلغت وطلبت الفرقة - صدقت مع اليمين - مما يحفظ هذا. وإن أخطأ كثير فيه في عصرنا - تاب الله عليه وعلينا".

وفي فتوى رقم (٥٠٨) من هذا البحث يقول: "في نوادر ابن سماعة عن محمد: لو تزوج امرأة، ثم أسقطت سقطاً استبان بعض خلقه بعد أربعة أشهر إلا يوماً - لم يجوز النكاح، وبعد تمام أربعة أشهر - جاز، والولد من زوجها - مما يحفظ هذا. فإن علماء العصر أخطأوا فيها - تاب الله علينا وعليهم".

#### ١٠. تقييده للفتوى بقيود وضوابط:

ومن منهجه في الفتوى: تقييده بقيود وضوابط، وتنبيهه إلى أمور مهمة. ويقول في فتوى رقم (١٩٠٥) من هذا البحث: "رجل ترك زوجته بلا نفقة، وذهب إلى بلدة أخرى... لا ترجع عليه بلا أمر بالاستدانة - وبه يفتى، وهذه ضابطة في صرف الزوجة على نفسها حين غيبة زوجها - مما يحفظ".

هذا، والملاحم المنهجية الأخرى للمؤلف سنذكرها في المآخذ العلمية - إن شاء الله تعالى.

### المبحث الثالث: المصادر التي اعتمد عليها المؤلف

إن المراجع والمصادر التي رجع إليها المؤلف -رحمه الله تعالى- واستفاد منها أثناء تأليفه لهذه الفتاوى مرجحا بين الأقوال الواردة فيها، فهي كثيرة ومتنوعة جدا، وعند مطالعة الفتاوى يلاحظ المطالع الكثير من الكتب التي رجع إليها المؤلف، وفي مقدمتها: "الحيط الرضوي" لرضي الدين السرخسي، و"جامع الفصولين" لقاضي سماونه الحنفي، و"البحر الرائق" لابن نجيم، و"المبسوط" للسرخسي، و"فتاوى قاضيخان"، و"الفتاوى البزازية" للبزازي، و"بدائع الصنائع" للكاشاني، و"تبيين الحقائق" للزيلعي، و"القنية" للزاهدي، و"درر الحكام وغرر الأحكام" لمنلا خسرو، و"الإيضاح" لابن كمال باشا، و"شرح فتح القدير" لابن الهمام، و"الفتاوى" لأبي السعود العمادي، و"يتيمة الدهر في فتاوى العصر" للترجماني إلخ.

وأشار المؤلف -رحمه الله- كذلك إلى بعض المراجع التي قلت شهرتها، ولم أفق عليها في كتب التعريف بالكتب والتراجم، مثل: "الفتاوى المعينية"، و"الفتاوى العصرية".

وعدد المراجع التي ذكرها المؤلف -رحمه الله تعالى- يتجاوز سبعين مرجعا، ولا يخفى أن كلها، ما عدا بعض الكتب، معتمدة في المذهب الحنفي؛ لأن مؤلفيها من علماء المذهب المشهود لهم بالفضل والصلاح والرسوخ في العلم وعلو الكعب في الفقه، فمراجع المؤلف المذكورة موضع اعتبار في الفقه الحنفي. وهي كذلك تعتبر شروحا للكتب المعتمدة في المذهب وحواشيها.

## المبحث الرابع: المآخذ العلمية والفنية على الكتاب

### المطلب الأول: المآخذ الفنية واللغوية

١. أول ما يلاحظه القارئ لهذه الفتاوى الأخطاء مثل إسقاط بعض الكلمات من عبارات الفقهاء والأخطاء في نقلها، وتصحيح وتبديل بعض الكلمات بأخرى مشابهة لها، والتي تغير معنى العبارة. وأقصد هنا الأخطاء التي اتفقت عليها نسخ "ميزان الفتاوى" كلها، فمثلاً:
  - اتفقت النسخ كلها على هذه العبارة المنقولة من جامع الفصولين (فتوى ٢٠١٤ من هذا البحث): "يجب على الزوج خف أم الزوجة، ولا يجب عليه خف زوجته؛ لأن الزوجة منهية عن الخروج لا أمها"، وإذا رجعنا إلى جامع الفصولين، فالصحيح: "يجب على الزوج خف أمة الزوجة، ولا يجب عليه خف زوجته؛ لأن الزوجة منهية عن الخروج لا أمتها".
  - والمثال الآخر (فتوى ١٤٧٢) من ذخيرة الفتاوى: "فلها أن تختار نفسها ما دامت في مجلس علمها"، والصحيح: "فلها أن تختار نفسها ما دامت في مجلس عملها"، والأمثلة الأخرى على ذلك كثيرة.
٢. الأخطاء في رفع ونصب اسم وخبر كان، مثل: "إن أكذب - فالزوجتان لنا تكونان مطلقتان" بدل: "إن أكذب فالزوجتان لنا تكونان مطلقتين".
٣. الأخطاء في تأنيث وتذكير الأفعال، مثل: "رجل أراد السفر إلى بلدة، فقالت لزوجته"، بدل: "رجل أراد السفر إلى بلدة، فقال لزوجته"، والأخطاء مثل: "يفعل"، بدل: "تفعل" كثيرة جداً؛ لأنه لا فرق بين المذكر والمؤنث في اللغة التركية.
٤. أخطاء استبدال الأسماء المؤنثة بالأسماء المذكرة، وبالعكس، مثل: "إن أقامت بينة على الزيادة - تأخذها من زوجها"، بدل: "إن أقامت بينة على الزيادة - تأخذها من زوجها".
٥. الأخطاء في تذكير وتأنيث الأعداد، مثل: "امرأة في سن ثلاثة عشر"، بدل: "امرأة في سن ثلاث عشرة".
٦. الأخطاء في جمع وإفراد الأفعال، مثل: "فالورثة يأخذ"، بدل: "فالورثة يأخذون".
٧. الأخطاء في حكم الأسماء الخمسة، مثل: "وقال أب الزوجة"، بدل: "وقال أبو الزوجة"، أو: "أخ المرأة"، بدل: "أخو المرأة".
٨. كثرة سقوط حروف الجر، مثل: "في"، "بـ"، "على".
٩. الأخطاء في تذكير وتأنيث الأسماء الموصولة، مثل: "وفي سائر أحواله الذي جمعتها"، بدل: "وفي سائر أحواله التي جمعتها".
١٠. الأخطاء في تعريف الأعلام، مثل: "الخالد"، بدل: "خالد"، أو "الهند"، بدل: "هند".
١١. الأخطاء في الأفعال المتعدية واللازمة، مثل: "لا يقدر الحل"، بدل: "لا يقدر على الحل"، أو: "تزوجت نفسها"، بدل: "تزوجت نفسها"، أو: "تصرفها" (الأمة)، بدل: "تصرف فيها"، أو: "صرف إلى ولده"، بدل: "صرف على ولده".

١٢. الأخطاء في تعريف وعدم تعريف صفات الأسماء، مثل: "وهو أصل الأصيل"، بدل: "وهو الأصيل الأصيل"، أو: "مهر معجلها"، بدل: "مهرها المعجل".

١٣. الأخطاء في تشية الأسماء، مثل: "وهما أستاذنا وأستاذ المسلمين"، بدل: "وهما أستاذنا وأستاذ المسلمين".

١٤. الأخطاء في الأفعال المخوفة، مثل: "فقال لزوجته تكن طالقا ثلاثا"، بدل: "فقال لزوجته تكوني طالقا ثلاثا".

١٥. ركافة بعض العبارات الواردة، فإن المؤلف - رحمه الله تعالى - كان يكثر من نقل فتاوى شيخ الإسلام محمد أبي السعود العمادي، وهي الفتاوى باللغة التركية، فترجمتها الحرفية إلى العربية كانت سببا لركافة بعض العبارات. وبشكل عام فإنه في اللغة التركية لا يوجد الفرق بين التأنيث والتذكير، فكلمة "أو" تعني في التركية "هو" أو "هي" على سواء، وكذلك لا تُؤنث ولا تُذكر الأفعال، فبسبب ذلك تكثر الأخطاء عند الترجمة إلى اللغات الأخرى، ففي نصوص هذه الفتاوى، بناء على ما سبق، وجدت الأخطاء التي غيرت معاني العبارات تماما. فمثلا في فتوى رقم (٢٢٣٧) من هذا البحث يقول: "طلبت نفقة أبوها، فقال الزوج: "فرغت عنها" - تطلق - وبه يفتى"، وهي ترجمة حرفية من اللغة التركية، والصحيح: "طلب أبوها نفقتها، فقال الزوج: "فرغت عنها" - تطلق - وبه يفتى"، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا، كما لا يخفى على من قرأ هذه الفتاوى.

١٦. وهناك بعض الفتاوى لا يمكن فهمها ولا إصلاحها لسوء ترجمتها إلى العربية، مثل فتوى رقم (٢١٩١) من هذا البحث: "رجل لم يهرب عن الأجنبي في حق زوجته - عليه إن يلزم على غيره الإسلام".

١٧. كذلك كثر سقوط "لا" النافية، إما من المتن، أو من النقول من العلماء، مما يخل بالمعنى ويشكل كثيرا على القارئ، فربما كان هذا سببا لفهم حكم من الأحكام على عكسه، والله المستعان وعليه التكلان.

### المطلب الثاني: المآخذ العلمية والمنهجية

١. عدم تثبته - رحمه الله تعالى - من بعض الأحاديث الواردة في فتاواه، فمثلا: أورد الحديث: "يحرم من النسب ما يحرم من الرضاع"، والروايات كلها متفقة على تشبيه الرضاع بالنسب، لأن النسب أصل، لا العكس، فالصحيح: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب".<sup>(١)</sup>
٢. رغم أن المؤلف حاول أن لا يطنب إطنابا مملا، فقد أدخل بالمعنى في بعض الأحيان بسبب كثرة الإيجاز وعدم إيراد الروايات إلى نهايتها، مثل: "والآية الأولى على التحريم - فغلب جانب الحرمة احتياطا، كما وهب علي - رضي الله تعالى عنه" - لم يذكر المؤلف من هو الموهوب له، ولا

(١) رواه البخاري، كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة (حديث رقم ٢٦٤٥، ٥٥٢/٦) وفي الحديث الذي أورده المؤلف - رحمه الله تعالى - قُدِّم النسب على الرضاع، والعكس صحيح باتفاق جميع روايات الحديث، لأن الرضاع يشبه بالنسب، لا النسب بالرضاع.

الموهوب به، فضلا عن ذكره القصة بكاملها، ثم وجدنا القصة المشار إليها ونقلناها في هامش فتوى رقم (٧٩٩).

٣. اضطرابه في أحكام بعض المسائل وخروجه من المشهور في المذهب، فيذكر مثلاً: تجويز زواج الابن من الزنا من أخت الزاني أو بنته (فتوى رقم ٢١٨٢)، وهو مخالف للمذهب تماماً، بل هو قول يعتبر من شواذ الفقه الإسلامي. ثم يقول في فتوى (٨٨٣) من هذا البحث: "من المهمات: رجل زنى بهند، ثم إن ابن الرجل الزاني تزوج بنت تلك هند - جاز ذلك إن كانت البنت من غير أبيه، أي من غير الرجل، كما يجوز تزوج الرجل بنت زوجة أبيه إذا ولدت من غير أبيه - وبه يفتى."

- وقال في فتوى رقم (٩٧٠) من هذا البحث: رجل قال لزوجته: "هند وزينب تكونا طالقا ثلاثاً" - إن قال للثنتين - طلاق ثلاث يقع - لكل واحد منهما الاثنتان، وإن قال: "تكونا طالقا ثلاثاً" - يقع لكل واحد منهما طلاق ثلاث - وبه أفتى شيخ الإسلام في المعين. ثم قال في فتوى رقم (٢١٣٨) قال: من المهمات: قال: "إن لم أجد إلى وقت العصر أنما الاثنتان تكونان مطلقتين طالقا ثلاثاً"، ولم يجئ - فالحكم فيه: يقع لكل منهما طلاق ثلاث؛ لأن المتبادر ذلك، وليس لكل منهما طلاق ونصف طلاق، فالبينة على هذا الأسلوب غير متبادرة حتى تقع لكل منهما طلاقان - وبه أفتى العمادي، وهذا حق عندي، كذا في المعين."

فبين هاتين الفتوتين تناقض ظاهر حيث جوز في الأولى توزيع الطلاق الثلاث على المخاطبتين بتطبيقه ونصف تطليقة - بينما لا يتصور نصف تطليقة فتعتبر تطليقتان - ثم في الفتوى الثانية لم يجوز تقسيم الطلاق الثلاث على نصفين لكل منهما تطليقة ونصف - في أي حال من الأحوال، بينما في كل الحالات المذكورة المتبادر إلى الذهن الطلاق الثلاث لا غيره.

٤. ومن المآخذ العقدية على المؤلف - رحمه الله تعالى - وإن كان موضوع بحثنا الفقه الحنفي الإسلامي، تسميته النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمظهر التام، وهو من مصطلحات أهل الزيغ المعتقدين بوحدة الوجود والحلول، فإننا وإن حملنا هذه الشواذ الاعتقادية للمؤلف على أحسن المحامل، فإنه لا يجوز السكوت عن أمور تنتقص من صفاء عقيدتنا الإسلامية المنبثقة من القرآن والسنة والمنقولة إلينا من القرون المفضلة. فإن المؤلف نفسه يذكر في كتابه "الفرائد" أنه لا يخلو كتاب من كتب الفقه، إلا وفيه ذكر المسائل الاعتقادية ضرورة.

٥. وكذلك لاحظت من خلال دراستي واستقراي لهذه الفتاوى أن المؤلف قام بنقل عبارات الفقهاء من كتاب "جامع الفصولين" و"فتاوى قاضيخان" و"قنية المنية" دون أن يرجع إلى المصادر الأصلية التي نقل منها أصحاب هذه الكتب.

ويدل على ذلك سياق الكلام وترتيب هذه العبارات. فمثلاً: ينقل المؤلف عبارة السرخسي من "المحيط الرضوي" والعبارة نفسها موجودة في الكتب المذكورة وبسياق الكلام نفسه، أو يعزو الكلام إلى قائله ومصدره في بداية فصل من الفصول، ثم يسرد باقي الفتاوى من نفس المصدر بغير عزوها إليه.

- وربما مقصود المؤلف ومنهجه في التأليف يبرر أن مثل هذا النقل؛ لأن هدفه الأساسي من تأليفه التوجيه بين الترجيحات معتمدا ومقتصرا على نقلها من أي كتاب معتمد أو مشهور كانت. وقد قمت - قدر المستطاع - بإرجاع هذه العبارات المذكورة إلى مصادرها الأصلية.
٦. تسمية بعض المصادر الواردة في كتابه بغير أسمائها المعروفة والمعتمدة، أو تسميتها في بعض المواضع بأسمائها المعروفة وفي الأخرى بالأسماء غير المعروفة، مثل: "فتاوى قاضيخان" يسميها المؤلف كذلك: "الفتاوى الخانية" و"الفتاوى الفخرية"؛ و"فصول العمادي" يسميها "العمادية" و"الفصول"؛ و"جامع الفصولين" يسميه "الجامع" - مما يشكل على الباحث عندما يريد الرجوع إلى المصادر الأولية، ناهيك "الفتاوى المعينية" و"المعين" و"الفتاوى العصرية" التي أكثر المؤلف من النقل منها، ولا يمكن الوصول إلى معرفة أسمائها الحقيقية المعتمدة.
٧. ومن المآخذ على الشيخ بالي زاده أنه عمل في الفتاوى المنقولة تعديلات يسيرة، أو ذكر واقعة من واقعاته، ثم قام بعزو هذه الواقعة إلى أحد المصادر المعتمدة، ويقول مثلاً: "كذا في المحيط"، وليس هناك أدنى صلة بين ألفاظ فتواه وبين الفتوى في المصدر المعزى إليه، إلا بالمعاني المشتركة بشكل جزئي، ففي هذه الحالة من الصعب جدا البحث عن هذه الفتاوى في مصادرها المعزوة إليها إلا بالقراءة الشاملة الفاحصة التي تأخذ الكثير من الوقت والجهد.

## المبحث السادس: التعريف بالمخطوطات التي وقفت عليها

انتشرت مؤلفات الشيخ مصطفى بالي زاده انتشاراً كبيراً في جميع أنحاء الدولة العثمانية. أما كتابه "ميزان الفتاوى"، فمما يدل على أن الكتاب كان متداولاً بين الطبقة المثقفة (العلماء والقضاة) أي وجدت نسخة منه في مصر العربية، وهذه النسخة نسخها أحد القضاة الحنفية، وباقي كتبه مثل: "الفرائد شرح الكثر" و"حواشيه على الهداية" موجودة في مكتبات البوسنة والهرسك، والسعودية، ومصر، وسوريا.

لقد توافرت لدي في الحقيقة ثلاث نسخ لمخطوطة ميزان الفتاوى: اثنتان منها من تركيا؛ الأولى منهما من مكتبة السليمانية في إسطنبول، والثانية من مكتبة قونية، كذلك في جمهورية تركيا، إلا أن النسخة الثالثة من القاهرة قد غير ناسخها ترتيبها الأصلي، فلم أخذها بالاعتبار. والنسخ المعتمدة كما يلي:

### ١. نسخة الأصل

وهي المخطوطة المسجلة تحت رقم (٦٧٥) في مكتبة السليمانية في مدينة إسطنبول (مجموعة ياني جامع). وتقع في ٧٠٠ ورقة. وعدد سطور الصفحة الواحدة ٣١، وعدد كلماتها ١٦ كلمة كمعدل. وقد كتبت بخط المؤلف، وتتميز على أختيها بأنها تحتوي على الحواشي، والتي هي مستدركات المؤلف على فتاواه خلال ثلاث وأربعين سنة (من ١٠١٢-١٠٥٥هـ). ثم أدرجت هذه الحواشي في متن الكتاب في كلا النسختين الباقيتين. فمن أجل ذلك كله اعتمدتها نسخة الأصل في تحقيقي هذا. وخطها واضح مقروء. وعند نقل نصها وضعت في نهاية كل صفحة رقما يشير إلى ترتيب النص في نسخة الأصل هذه.

مثلا: (ورقة ٥١٧-١):

رقم «٥١٧» يرمز إلى رقم الورقة (المكونة من الصفحتين).

ورقم «١-» إلى الصفحة اليمنى من الورقة.

ورقم «٢-» إلى الصفحة اليسرى.

### ٢. النسخة الثانية (أ)

هي المخطوطة المسجلة تحت رقم (٤٩٥٥) في مكتبة قونية بمدينة قونية التركية. وتقع في ٧٦٧ ورقة. وعدد سطور الصفحة الواحدة ٣١، وعدد كلماتها ١٥ كلمة كمعدل. وخطها واضح مقروء. نسخها مصطفى الأيوبي من نسخة الأستاذ المؤلف بالي زاده سنة (١٠٦٦هـ)، وقلت فيها الأخطاء، إلا أن فيها بعض التصحيقات مثل القفز من سطر إلى سطر عند وجود الكلمات المتماثلة في السطور المتجاورة، وهي متوافقة مع نسخة الأصل، إلا أن حواشي نسخة الأصل أدرجت في آخر كل كتاب من هذه المخطوطة<sup>(١)</sup>.

(١) وهناك مخطوطة ثالثة لم أعتمدها، لكن استأنست بها في حل المواضع المشككة، وهي المخطوطة الواقعة في "الكتبخانة المصرية" سابقا، وحالياً هي "دار الكتب والوثائق القومية" في القاهرة، والمسجلة تحت رقم ٦٩٣٨، وناسخها إسحاق بن

محمد من قضاة الديار المصرية سنة ١٢٢٤هـ، ويؤخذ على هذه النسخة أنها غير مرتبة بترتيب النسختين الأوليين، كما يقول الشيخ محمد بن أحمد بن الشيخ الكدوسي: "وأقول إنه كتاب عظيم الفوائد، كثير العوائد، إلا أن جامع المولى المرحوم بوبه مجملًا = وكتب مسأله المفتي بها كلما انتهت تلك المدة المذكورة تحت المسألة المكتوبة قبل، حيث لم تكن مراعاة الترتيب في المسائل بأجناسها، ولذا مسائل الكتاب قد رفعت في غير محلها، أردت أن أرتب هذه المسائل المقبولة المفتي بها تسهيلا للوصول إلى المسألة المطلوبة المعتمد عليها، فبسطة أولا عدد الأبواب ليكون أساسا، ومهدت قواعد الكتاب لكونه أجناسا..." (ميزان الفتاوى، مخطوط، ورقة ١، للشيخ بالي زاده، دار الكتب والوثائق القومية في القاهرة، رقم ٦٩٣٨).

وبالرغم من أن ترتيب هذه النسخة حسن ومقبول، فلا اعتبار بما نظرا إلى ضرورة عملية مقابلة نسخ هذه الفتاوى، فأصبح مقابلتها بغيرها من شبه المستحيل، فلذلك لم تُعتمد.



نماذج من مخطوطات  
ميزان الفتاوى

بسم الله الرحمن الرحيم  
 سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت السميع العليم سبحانك لا فهم لنا الا ما فهمتنا انك انت الخبير  
 الحمد لله وفق العلماني في ذكر مصالح عباده على امر به حرم الاحكام المحكمة المؤيدة للمويدة بكتابه وسنة سيدنا محمد  
 الذي انقطع به الوحي وتم معه البحث وعظم فيه بيت النبوة واجمع المجتهدين واتفاق الفقهاء الذين كانوا  
 ذوي القوة والفتوة حكمنا فند على جميع الكائنات والممكنات ونقتضاه ما مضى في الكتاب والتجريدات  
 خلق كل شيء على احسن الوجوه وهدى كل شيء الى اتمام مهماته على اقصى الوجوه وسوينا كل اللطيف  
 الخبير وكل عسير مع بساطة وتوفيقه يسير كل شيء في قبضة قدرته اسير فزلق في الجنة وفزلق في السعير  
 ثم الصلوة والتسليم الايمان الاحسان ما تعاقب العطران وكراجه بدان على السراج المنير المصنوع شرعية  
 عن التبدل والتغيير والمظهر التام الذي ارسله تعالى رحمة للعالمين افضل جميع الانبياء والمرسلين  
 الذي اشار في شرف القابل من بني عثمان نسيج دينة سائر الاديان دعانا لخلق الى النهج القويم  
 وهداهم الى الصراط المستقيم وعلى له واصحابه وخلفائه المجتهدين رضي الله تعالى عنهم وعن سائر المؤمنين  
 وهذا كتاب مبسوط في ايضاح الوقفات وكفاية في درك المهمات مع ولايتها الظاهرات والباطنات  
 وبعد لا يخفى ان رويات المشايخ الخفيفة خارجة عن الضبط والاختصار وشجون ائتمان آياتنا الكريمة  
 جداول البحار ولها جافض تسبح فيها اذهان المجتهدين المناظرين ورأي من نفعه راحة قلوبهم الى ان  
 لا يغيب نصائرهم ولا شوائبهم فيحتاج اليها الوضوح والشرح ثم ان اخذ ان المهره رخصه عن  
 الصعاب وكشفها عن وجوه خباياها التلخيص ونحن بعد ما انقبت ساعة انوارها ثم رقة  
 واقتينا من انارهم البارية حين انقلبنا بالقضاء والنيابة نقلت الصحيح والاصح وما ينبغي والراجح  
 والمحسن وما عليه الفتوى وذلك من ان في العمل لمن خاف من الله عز وجل لئلا يقع في الخط والخلل والفتنة  
 له حسن عمل وانا الفقير المحتاج الى الله السميع الخبير والي شفاعته صاحب الشريعة البشير النذير يوم يوفى  
 فيه السراير ويعلم ما في الضمائر محمد مصطفى بن ابي سليمان والله المستعان وعليه التكلان والمجوز القادر  
 المراجعين في مهمته اذا طفر بها ان يقرأ فاتحة ويهتد بها لمن جربها وتجرها زاد صلها انه يجيب الدعوات وفي  
 الحاجات هذه مقدمة نافعة في مواضع وهي ان بعض الحكماء اعتبر مفهوم مخالفة وتعرفه ان يزل قيد الكلام  
 على مخالفة حكم ما وراء القيد المذكور وهو انواع منها مفهوم الصفقة كونه الختم الائمة زكوة مفهومه يدل على  
 عدم الزكوة في غير الائمة ذهب النافعي والاشعري ونفاه ابو حنيفة وبعض المعتزلة ومنها مفهوم الشط









الصفحة الأولى من نسخة (أ)



سافر



٧٦٢  
٧٦٢  
١٥٢٢

ظهرت المنزل بعد قبل استغاد من خالده فرب عرو فطلب الى مير اصل المال واجرة في الكفيل  
له ذلك وبه افق الصغى في فتاواه فالربوا ومير سلم المال وسلم دعة ثم اتى الذمة كانت ففلسه  
وادعى الوعتر انه تلك الذمة من الزرع الذي عاين بمعاينه وليس ذلك من له  
فهو يصدق بيمينه ان ذلك المال من الزرع فالحكم فيه باصل المال ان  
سلم اليه يصدق بيمينه وان قاله وبه يفق

كتبه من نسخة امستاد المؤلف سلاله  
نجاه حضرة خالده نصارى في شكاغنه  
وانا الحق مصطفى القوي صني على  
سندنا خطه فانه لا يثبت في المير  
وعلى المؤلف الحق في مير المير  
المبارك الواقع في مير صاحب  
الشرقة سندنا على الخطفي  
عليه الصغى في فتاواه  
وسميت في الفتاوى



## الفصل الثالث

أسس الإفتاء في المذهب الحنفي

- المبحث الأول: أهمية كتب الفتاوى عند الحنفية
- المبحث الثاني: شروط الاجتهاد والإفتاء
- المبحث الثالث: ضوابط الترجيح عند تعدد الأقوال والروايات في المذهب الحنفي

## الفصل الثالث: أسس الإفتاء في المذهب الحنفي

### المبحث الأول: أهمية كتب الفتاوى عند الحنفية

لقد اهتمدى علماء الفقه منذ قرون بهدي القرآن والسنة، فكانت كتبهم على نموذجين أو نوعين:

- نموذج يقرر الأحكام ويفصلها ابتداءً، وهو ما تقوم به كتب الفقه المعروفة في كل مذهب.
- ونموذج يجيب على الأسئلة المطروحة، ويقرر الحكم الشرعي فيها، وهو ما تقوم به كتب الفتاوى والنوازل، وهي معلومة مشهورة.

وتُعرفُ كتب الفتاوى<sup>(١)</sup> باسم: "الوقائع" و"الحوادث" وشيوعهما لدى الحنفية، وباسم: "النوازل" أي: القضايا المعاصرة، والتعبير به منتشر لدى المالكية، ويقال: "القضايا المستجدّة"، وهو كذلك عند المعاصرين، وباسم: "المستجدّات".

إن كتب الفتاوى عند الحنفية متأخرة في المرتبة عن كتب الفقه وشروحها؛ لأنها في معظمها واقعات ونوازل أفتى بها المتأخرون لما استنبطوا مسائل قد سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين الإمام أبي حنيفة وأصحابه. إن كتب الفتاوى عند الحنفية نوعان:

١. نوع يختص بذكر الفتاوى والنوازل.
٢. نوع يذكر الفروع المنقولة عن المتقدمين في كتب الفقه المعتمدة بطريقة تناسب المفتين والقضاة، وقد يزداد على هذا النوع بعض مسائل الوقائع، وهذا النوع من الفتاوى يمكن أن يعتبر من كتب الفقه إلا أنها أعدت لتعين المفتين والقضاة وألحق بها بعض مسائل الوقائع والنوازل<sup>(٢)</sup>.

ومن أشهر كتب الفتاوى عند الحنفية:

١. خلاصة الفتاوى لطاهر بن أحمد البخاري (٥٤٣هـ).
٢. فتاوى قاضيخان (٥٩٢هـ).
٣. قنية المنية للزاهدي الغزويني (٦٥٨هـ).
٤. الفتاوى التاتارخانية للأندريتي (٧٨٦هـ).
٥. جامع الفتاوى للحميدي (٨٦٠هـ).
٦. مهمات المفتي لابن كمال باشا (٩٤٠هـ).
٧. الفتاوى الزينية لابن نجيم (٩٨٠هـ).
٨. الفتاوى العدلية للآيدين (٩٧٨هـ).
٩. فتاوى التمرتاشي (١٠٠٤هـ).
١٠. الفتاوى الهندية لجماعة من العلماء.

(١) بكسر الواو، وهو أفصح، وبفتح الواو، وهو صحيح. (المصباح المنير، ٢٢٩/١).

(٢) ينظر: رد المحتار لابن عابدين، ٦٩/١. كشف الظنون لحاجي خليفة، ١٢٨٢/٢. الطبقات السنية للتميمي لتراجم الحنفية، ٣٥/١.



## المبحث الثاني: شروط الاجتهاد والإفتاء

إن أهل النظر في النوازل هم العلماء والمجتهدون، سواء كانوا مستقلين أو مقيدين بمذاهب أئمتهم وعلمائهم، فهم المرجع للأمة فيما يترل بالناس من نوازل حادثة أو وقائع مستجدة، ولا خلاف في اختصاصهم بالاجتهاد والنظر في أحكام النوازل في غالب الأحوال. ولا يختلف الحال بالنسبة للمفتين، فهم أيضا من أهل النظر والاجتهاد في النوازل، وذلك لأمر:

أولا: إن كثيرا من الأصوليين ذهب إلى الجمع بين حقيقة الإفتاء والاجتهاد وعدّهما من المترادفات لمعنى واحد دون تفريق بينهما<sup>(١)</sup>.

ثانيا: إن الذين فرقوا من الأصوليين بين الاجتهاد والفتيا قد اشترطوا في المفتي أن يكون عالما بالأحكام، من أهل الاجتهاد، إما اجتهدا مطلقا أو مقيدا بمذهب إمامه<sup>(٢)</sup>.

ثالثا: إن المفتي على اعتبار استقلال وظيفته عن المجتهد، قد عرفه بعضهم بأنه: "من يجيب السائلين عن الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية"<sup>(٣)</sup>، وخص بعضهم الإفتاء بأنه الإجابة عن النوازل، فيكون المفتي بناء على التعريف مختصا حكمه في غالب نظره بالأمر النازل بالمسلمين، ولا يعني هذا خروجه عن معنى المجتهد، بل تميزه عن المجتهد حصل بتلبسه بحل الإخبار والإجابة فيما يسأل عنه، فحصل له هذا المسمى لغلبة هذه الحالة عليه، وإلا فمقامه عند النظر والبحث عن الحكم لا يختلف عن المجتهد ولذلك لم يفرق بينهما كثير من الأصوليين<sup>(٤)</sup>.

ويتبين من ذلك أن المجتهد والمفتي متحدان باعتبار أن كل مفت لا بد أن يكون مجتهدا، وكل مجتهد فهو مفت إذا سئل عما يقع من نوازل فأجاب، أما إذا لم يسأل المجتهد فلا يكون مفتيا إلا إذا أخبر بشمرة اجتهداه.

وذهب الفقه الحنفي إلى أنه لا يُفتي إلا المجتهد، وفي أقوالهم: "إن الفتوى جائزة من كل مسلم، بالغ، عاقل، حافظ للروايات، واقف على الدرايات، محافظ على الطاعات، مجانب للشهوات والشبهات، سواء كان من توافر فيه كل هذا رجلا أو امرأة، شيخا أو شابا"<sup>(٥)</sup>.

فالمفتي: هو المجتهد أو الفقيه، وهناك شروط الاجتهاد التي ينبغي توافرها في العالم حتى يكون أهلا للفتوى، ويشمل كل من كان من أهل الاستدلال والاستنباط، ومن يلحق بهم من أهل الترجيح أو التخريج.

(١) ينظر: فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت، ٢/٤٣٥، للإمام القاضي محب الله بن عبد الشكور الهادي، العلامة عبد العلي اللكنوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

(٢) المصدر نفسه، ٢/٤٣٦.

(٣) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته، ١/٢٦. قال فيه: "الفقيه أو المفتي: هو المجتهد، والمجتهد: هو الذي حصلت له ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام من أدلتها. وإطلاق كلمة الفقيه أو المفتي أخيرا على متفقه المذاهب من باب المجاز والحقيقة العرفية. والفتاوى الصادرة في زماننا هي مجرد نقل كلام المفتي (المجتهد) ليأخذ به المستفتي، وليست هي فتوى حقيقة".

(٤) ينظر: أدب المفتي والمستفتي، ص ٢١، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان أبو عمر المعروف بابن الصلاح، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

(٥) الفتاوى الهندية، ٣/٣٠٩، ٣١٠؛ والبحر الرائق لابن نجيم، ٦/٢٩١، ٢٩٢.

والمستفتي: (أي الذي يجوز له التقليد): هو من ليس أهلاً للاجتihad، سواء كان عامياً صرفاً لم يحصل شيئاً من العلوم التي يرتقي بها إلى مرتبة الاجتهاد، أو عالماً ببعض العلوم المعتمدة في رتبة الاجتهاد.

والمستفتى فيه: هي المسائل الظنية الاجتهادية، فهي التي يجوز الاستفتاء عنها، ويجب اتباع قول المفتي فيها، لا القضايا العلمية.

وقد اشترط الإمام الغزالي شرطين للاجتهاد<sup>(١)</sup>:

**الشرط الأول:** أن يكون محيطاً بمدارك الشرع، متمكناً من استثارة الظن بالنظر فيها، وتقديم ما يجب تقديمه، وتأخير ما يجب تأخيره.

**الشرط الثاني:** أن يكون عدلاً مجتنباً للمعاصي القاذحة في العدالة، وهذا الشرط لجواز الاعتماد على فتواه، فمن ليس عدلاً فلا تقبل فتواه، أما هو في نفسه فلا، أي إن أخذه بالاجتهاد لنفسه لا يشترط له ذلك.

وقال البيضاوي والآمدي: إنه يشترط في المجتهد شرطان<sup>(٢)</sup>:

**الشرط الأول:** أن يكون مكلفاً مؤمناً بالله ورسوله.

**الشرط الثاني:** أن يكون عالماً عارفاً بمدارك الأحكام الشرعية وأقسامها، وطرق إثباتها، ووجوه دلالتها على مدلولاتها.

وتفصيل هذه العبارات على النحو التالي:

١. أن يعرف الشخص معاني آيات الأحكام المذكورة في القرآن الكريم لغةً وشرعاً، ولا يشترط حفظه لها عن ظهر قلب ولا حفظ سائر القرآن، وإنما يكفي أن يكون عالماً بمواضعها حتى يرجع إليها في وقت الحاجة. وقد حدد الغزالي والرازي وابن العربي عدد هذه الآيات بمقدار خمسمائة آية<sup>(٣)</sup>.

٢. بأن يعرف أحاديث الأحكام لغةً وشرعاً، ولا يلزم حفظها ولا حفظ جميع أحاديث السنة. وحدد ابن العربي مقدارها بثلاثة آلاف، ونقل عن أحمد بن حنبل: أن الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ينبغي أن تكون ألفاً ومائتين<sup>(٤)</sup>.

٣. معرفة الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة في أحاديث وآيات مخصوصة، وقدر الناسخ والمنسوخ في القرآن ست وستون آية<sup>(٥)</sup>.

٤. أن يكون متمكناً من معرفة مسائل الإجماع ومواقعها حتى لا يفتي بخلافه، وليس لازماً أن يحفظ

(١) ينظر: المستصفى في علم الأصول، ١٠٢/٢، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٣هـ.

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، ١٢٩/٣، علي بن أحمد الأندلسي ابن حزم، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ١٩٧٩م. شرح الأسنوي للمنهاج، ٢٤٤/٣، وهو نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٣) ينظر: المستصفى، ١٣٩/٢.

(٤) ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ص ٢٢١، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

(٥) ينظر: المستصفى، ١٠٢/٢.

- جميع مواقع الإجماع والخلاف، بل يجب أن يعرف في كل فتوى تصدر عنه أنها ليست مخالفة للإجماع<sup>(١)</sup>.
٥. أن يعرف وجوه القياس وشرائطه المعتمدة وعلل الأحكام وطرق استنباطها من النصوص ومصالح الناس وأصول الشرع الكلية<sup>(٢)</sup>.
٦. أن يعلم علوم اللغة العربية من لغة ونحو وصرف ومعان وبيان وأساليب<sup>(٣)</sup>.
٧. أن يكون عالماً بأصول الفقه؛ لأنه عماد الاجتهاد وأساسه الذي تقوم عليه أركان بنائه، لأن أعظم علوم الاجتهاد يشتمل على ثلاثة فنون: الحديث واللغة وأصول الفقه<sup>(٤)</sup>.
٨. أن يدرك مقاصد الشريعة العامة في استنباط الأحكام؛ لأن فهم النصوص وتطبيقها على الوقائع متوقف على معرفة هذه المقاصد<sup>(٥)</sup>.

(١) المرجع السابق، ١٠١/٢-١٠٢.

(٢) ينظر: التوضيح في حل غوامض التنقيح، ١١٧/٢، لعبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة المحبوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

(٣) ينظر: إرشاد الفحول، ص ٢٢١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٥) ينظر: الموافقات للشاطبي، ٦/٢، إبراهيم بن موسى بن محمد الحمي الشاطبي، دار ابن عفان، الحيزة، مصر، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

### المبحث الثالث: ضوابط الترجيح عند تعدد الأقوال والروايات في المذهب الحنفي

إن الشيخ بالي زاده - رحمه الله تعالى - اختط لنفسه اختيار الصحيح والأصح، كما ذكر في مقدمته، بعد أن رأى: "أن روايات المشايخ الحنفية خارجة عن الضبط والانحصار"<sup>(١)</sup>.

وإن تعدد الأقوال والروايات في المذهب الحنفي واشتمالها على قوة وضعيفة أمر مسلم لدى طلبة العلم والمتفقيين، وتشهد له كتب المذهب الفقهية بأنواعها، وقد أكد علماء المذهب على ضرورة الأخذ بالأقوال الراجحة الصحيحة وعدم الحكم والإفتاء بالمرجوح أو الضعيف أو المرجوع عنه والمهجور<sup>(٢)</sup>.

يقول العلامة ابن عابدين - رحمه الله: "إن الواجب على من أراد أن يعمل لنفسه أو يفتي غيره أن يتبع القول الذي رجحه علماء مذهبه، فلا يجوز له العمل أو الإفتاء بالمرجوح إلا في بعض المواضع، وقد نقلوا الإجماع على ذلك"<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان علماء المذهب يؤكدون على ذلك، فإن الكثير من الباحثين في الفقه الإسلامي يشعرون بأن طريق الوصول إلى معرفة القول الراجح المعتمد في المذهب الحنفي يحيطه كثير من الغموض والاضطراب الناتجين عن تعارض الآراء والاجتهادات - الأمر الذي يتطلب وضع ضوابط واضحة للتمييز بين الأقوال الراجحة المعمول بها في المذهب وغيرها.

وفي ثنايا كتب المذهب الحنفي نجد شتاتاً من هذه الضوابط التي يميز في ضوئها راجح الأقوال من مرجوحها لاعتبارات مختلفة، كأن يكون مما قال به إمام معروف، وورد ذكره في مصدر موثوق، أو استند إلى دليل أقوى وما إلى ذلك، وقد أورد جملة منها العلامة ابن عابدين - رحمه الله - في منظومته "عقود رسم المفتي وشرحها". وفيما يلي سنذكر ضوابط ترجيح الأقوال عند تعددها.

#### المطلب الأول: ضوابط تمييز القول الراجح عن غيره باعتبار القائل

كثيراً ما يقدم بعض الأقوال على بعض آخر في المذهب الحنفي نظراً لمكانة القائل أو صاحب الترجيح من أئمة ومشايخ المذهب.

**الضابط الأول:** إذا لم يكن في المسألة إلا قول واحد لفقهاء الحنفية المتقدمين منهم والمتأخرين لزم الأخذ به<sup>(٤)</sup>، أما إذا كان فيها قولان أو روايتان فأكثر: فما يرجحه أصحاب

(١) ينظر: فتاوى بالي زاده - ميزان العمل، ورقة ١، وهو موضوع بحثنا هذا.

(٢) ينظر: الفتاوى التاتارخانية للأندريتي ٨٧/١ لعالم بن علاء الأنصاري الدهلوي الأندريتي (ت ٧٨٦هـ)، كراتشي - باكستان، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ١٤١١هـ.

(٣) ينظر: شرح عقود رسم المفتي، ص ٢٥-٢٦، لابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٥٢هـ)، كراتشي - باكستان، مكتبة مير محمد، الطبعة الثانية.

(٤) فتاوى قاضيخان، ٢/١، حسن بن منصور بن محمود الأوزجندي المعروف بقاضي خان (ت ٥٩٢هـ)، لكنو - الهند، مطبعة نولكشور، ١٢٩٣هـ.

الترجيح من مشايخ المذهب مقدم على غيره من الأقوال، سواء كان قول الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - أو قول غيره.

**الضابط الثاني:** التصحيح الصريح مقدم على التصحيح الالتزامي، ولذلك يقام ما يصرح مشايخ المذهب بتصحيحه على ما جاء في المتن؛ لأن ما فيها مصحح التزاماً<sup>(١)</sup>.  
والتصحيح الصريح: ما كان بألفاظ الترجيح مثل: "هو الصحيح"، أو "الأصح"، أو "المعتمد"، أو "به يفتى" أو ما أشبه ذلك.

والالتزامي: ما دل عليه صنيع المؤلف ومنهجه دون تصريح بشيء<sup>(٢)</sup>.

**الضابط الثالث:** لا يحتاج قول الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - إلى تصحيح مشايخ<sup>(٣)</sup>.  
المذهب أو ترجيحهم، فإذا وجد له قول في المسألة عمل به، سواء صرح المشايخ بتصحيحه أم لا ويستثنى من ذلك ما رجحه مشايخ المذهب من أقوال الصاحبين في مقابل قوله، حيث لا يعمل بقوله، والمسائل التي يرجح فيها غالباً قول غيره من أئمة المذهب، وإن لم يصرح به المشايخ<sup>(٤)</sup>.

**الضابط الرابع:** الفتوى على قول الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - في مسائل العبادات، ويستثنى من ذلك: المسائل التي صرح فيها مشايخ المذهب بترجيح قول آخر على قوله، حيث يؤخذ فيها بترجيحات المشايخ، كما سبق في الضابط الأول؛ ثم المسائل التي صحت فيها عنه - رحمه الله - رواية أخرى أخذ بها غيره من أئمة المذهب<sup>(٥)</sup>.

**الضابط الخامس:** إذا اتفق أبو حنيفة وصاحباؤه (أبو يوسف ومحمد بن الحسن) على جواب - لم يجز العدول عنه إلا لضرورة<sup>(٦)</sup>، وكذا إذا وافقه أحدهما<sup>(٧)</sup>.

**الضابط السادس:** يؤخذ بقول الإمام أبي يوسف - رحمه الله - في مسائل القضاء لخبرته وتجربته العملية في هذا المجال<sup>(٨)</sup>، إلا ما صرح به مشايخ المذهب بالفتوى على قول غيره من أئمة المذهب.

**الضابط السابع:** يفتى بقول الإمام محمد بن حسن الشيباني - رحمه الله - في مسائل توريث ذوي الأرحام<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر للحموي، ١٦٧/٣، أحمد بن محمد مكي الحموي (ت ١٠٩٨هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. رد المختار على الدر المختار لابن عابدين، ٧٢/١، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٥٢هـ)، بيروت، دار الفكر، ١٤١٢هـ.

(٢) ينظر: أصول الإفتاء وآدابه للعثماني، ص ٣٩، محمد تقي بن المفتي محمد شفيع العثماني، كراتشي - باكستان، جامعة دار العلوم كراتشي.

(٣) ينظر: رسالة في رفع الغشاء عن وقتي العصر والعشاء لابن نجيم، ص ٤٠، زين بن إبراهيم بن محمد المصري (ت ٩٨٠هـ)، مطبوع ضمن رسائل ابن نجيم.

(٤) ينظر: منحة الخالق على البحر الرائق لابن عابدين، ٣٦٩/٦، محمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز، (ت ١٢٥٢هـ)، مطبوعة بهامش البحر الرائق لابن نجيم.

(٥) ينظر: رد المختار لابن عابدين، ٧١/١.

(٦) والضرورة مثل: استعجار على الأذان والإمامة وتعليم القرآن والفقه وما أشبهها من الطاعات، وفي ظاهر إطلاق كتب المذهب عدم جواز أخذ الأجرة عليها. (ينظر: البحر الرائق، ٢٧٨/١).

(٧) ينظر: شرح عقود رسم المفتي، ص ٧٠.

(٨) ينظر: قنية المنية للزاهدي، مخطوط، لوحة ٩٥.

**الضابط الثامن:** إذا وجد في المسألة قول للإمام أبي حنيفة -رحمه الله- وقول لبعض أصحابه كان قوله مقدماً على قولهم، فإن لم يوجد قديم قول الإمام أبي يوسف -رحمه الله- إن وجد، وإلا فقول الإمام محمد بن الحسن الشيباني -رحمه الله- فإن لم يوجد فقول الإمامين: زفر والحسن بن زياد -رحمهما الله- وقولهما في درجة واحدة، وقيل: قول زفر مقدم عند اختلافهما، وهذا التفصيل هو المشهور في المذهب<sup>(١)</sup>.

ويرى بعض علماء المذهب أنه إذا كان الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- في جانب وأصحابه أو أصحابه (أبو يوسف ومحمد) في جانب، فإن كان اختلافهم اختلاف عصر وزمان قدم قول الأصحاب، وإلا فالفتى بالخيار - إن شاء أفتى بقول، وإن شاء أخذ بقول أصحابه على حسب ما يترجح عنده في ضوء الدليل<sup>(٢)</sup>.

**الضابط التاسع:** لا يرجح قول الصاحبين (أبي يوسف ومحمد) أو قول أحدهما على قول الإمام أبي حنيفة إلا لضرورة أو حاجة، كضعف دليل رأي الإمام أبي حنيفة، كما في مسألة إشعار الهدي في الحج<sup>(٣)</sup>.

**الضابط العاشر:** إذا لم يوجد في المسألة رواية عن الإمام أبي حنيفة أو أحد من أصحابه -رحمهم الله- وتكلم فيها المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يؤخذ به، وإن اختلفوا فالعبرة بما قاله الأكثر من كبار علماء المذهب، أمثال الطحاوي وأبي الليث السمرقندي وغيرهما -رحمهم الله<sup>(٤)</sup>.

**الضابط الحادي عشر:** لا يصح أن يكون لمجتهد قولان صحيحان في مسألة واحدة؛ لأن ذلك يؤدي إلى التعارض، وهو ممنوع مرفوض، وعليه: فإذا نسب إلى أحد من أئمة المذهب المجتهدين قولان فأكثر في مسألة واحدة، فإن عرف القول المتأخر كان ذلك مرجوعاً إليه<sup>(٥)</sup>.

### المطلب الثاني: ضوابط تمييز القول الراجح عن غيره باعتبار المصدر

قد يرجح بعض الأقوال في المذهب الحنفي على بعض آخر، لوروده في مصدر أو كتاب أوثق وأقوى مما ورد فيه غيره، وفيما يلي من الضوابط بيان ما يُمَيِّزُ في ضوئه قول راجح من غيره بهذا الاعتبار:

(١) ينظر: رد المختار لابن عابدين، ٧١/١.

(٢) الدر المختار في شرح تنوير الأبصار للحصكفي، ١٣٦/٢، لمحمد علاء الدين الحصكفي (ت ١٠٨٨هـ)، بيروت، دار المعرفة. فتاوى قاضيان، ٢/١.

(٣) ينظر: فتاوى قاضيان، ٢/١.

(٤) ينظر: النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير للكنوي، ص ١٤٩، أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي (ت ١٢٠٤هـ)، إدارة القرآن، كراتشي - باكستان، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

(٥) ينظر: رسائل ابن نجيم الاقتصادية، والمسماة: الرسائل الزينية في مذهب الحنفية، ص ٢٠٢، لزين بن إبراهيم بن محمد المصري (ت ٩٨٠هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

(٥) ينظر: التحرير في أصول الفقه لابن الهمام، ص ٥٤٢، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الكمال بن همام الدين بن سعد الدين السيواسي، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحنفي، ١٣٥١هـ.

**الضابط الأول:** يفتى بمسائل كتب ظاهر الرواية، وإن لم يصرح بتصحيحها، أما لو نص مشايخ المذهب بتصحيح رواية أخرى من غيرها، فهي أولى بالاتباع<sup>(١)</sup>.

وكتب ظاهر الرواية عبارة عن ستة كتب على الراجح، فخص بتصنيفها الإمام محمد بن الحسن الشيباني -رحمه الله- ورويت عنه بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة تصل إلى حد الشهرة والتواتر، وهي: المبسوط (الأصل)، والجامع الصغير، والجامع الكبير، والسير الصغير، والصغير الكبير، والزيادات.

**الضابط الثاني:** إذا لوحظ في حكم المسألة خلاف بين كتب ظاهر الرواية بأن وردت في بعضها على وجه وفي بعضها على وجه آخر، فالأفضل للمفتي المجتهد من علماء المذهب ومن عنده أهلية النظر في الدليل أن يختار الراجح من حيث الدليل. وإن لم يتأهل لذلك يأخذ بما جاء في الكتاب المتأخر تصنيفاً من كتب ظاهر الرواية، إلا أن يختار المشايخ المتأخرون خلافه<sup>(٢)</sup>.

**الضابط الثالث:** الأصل أن الحكم لا يكون إلا بما هو ظاهر المذهب إذا أمكن، وأما الرواية الشاذة فلا يحكم بها إلا إذا نص المشايخ على أن الفتوى عليها<sup>(٣)</sup>.

**الضابط الرابع:** كتب ظاهر الرواية التي ألفها الإمام محمد بن الحسن -رحمه الله- أساس المذهب الحنفي، فما ورد فيها من الآراء والأقوال مقدم على غيره مما لم يصرح بتصحيحه، وتليها المتون المعتمدة في المذهب؛ لأنها موضوعة لنقل ظاهر الرواية والصحيح المفتى به في المذهب، فما ورد فيها مصحح التزاماً، فيكون مقديماً على ما لم يصرح بتصحيحه في الشروح، وما في الشروح مقدم على الفتاوى، بل قال الحموي -رحمه الله: "أما في المتون والشروح ولو كان بطريق المفهوم مقدم على ما في الفتاوى"<sup>(٤)</sup>.

**الضابط الخامس:** العبرة بما في كتب الأصول إذا خالف ما ذكر في كتب الفروع. وتفصيله: إن علماء الحنفية كثيراً ما يذكرون مسائل الفقه في كتبهم الأصولية تفرعاً على مسائل الأصول وتوضيحاً لقواعدها بالأمثلة والشواهد من فروع الفقه؛ فإذا ورد حكم فقهي في كتب أصول الفقه مخالفاً لما في كتب الفقه كان الاعتبار لما في كتب الفقه؛ لأن ذكر مسائل الفقه في كتب الأصول تبع وليس مقصوداً<sup>(٥)</sup>.

### المطلب الثالث: ضوابط تمييز القول الراجح عن غيره باعتبار الدليل

يرجح بعض الأقوال على بعض آخر في المذهب الحنفي عن طريق النظر إلى دليله أيضاً، فما كان دليله أقوى يكون راجحاً على غيره، وما استند إلى الدليل كان مقدماً على ما ليس كذلك.

(١) ينظر: شرح عقود رسم المفتي، ص ٤٤.

(٢) ينظر: البحر الرائق لابن نجيم، ١٥٨/٢.

(٣) المصدر السابق، ٨٢/٣-٨٣.

(٤) غمز عيون البصائر للحموي (١٧٢/٣)، وكذلك ينظر المسألة في: الفتاوى الخيرية للرمل، ٣٣/٢، خير الدين بن أحمد بن

علي الرمل (ت ١٠٨١هـ)، مطبعة عثمانية، ١٣١١هـ.

(٥) ينظر: النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير للكنوي، ص ٣٠.

**الضابط الأول:** صرح بعض علماء الحنفية بأنه لا ينبغي أن يعدل عن الدراية إذا وافقتها رواية<sup>(١)</sup>، ويعنون بذلك أنه لا ينبغي العدول عن الدليل، ولا سيما إذا وافقته رواية في المذهب<sup>(٢)</sup>. ومن هنا قالوا: "إذا اختلفت الروايات عن الإمام أبي حنيفة أو غيره من أئمة المذهب فالأولى بالأخذ أقواها حجة ودليلاً"<sup>(٣)</sup>.

**الضابط الثاني:** إذا وجد عن الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - روايتان، أو عنه رواية وعن صاحبيه رواية أخرى، فالراجح هو ما وافق الأحاديث المصطفوية وطابق أقوال جمهور علماء الأمة<sup>(٤)</sup>.

**الضابط الثالث:** إذا اجتمع في المسألة قياس واستحسان رجح جانب الثاني، إلا فيما استثنى من مسائل، ومعنى الرجحان: تعين العمل بالراجح وترك المرجوح<sup>(٥)</sup>.

**الضابط الرابع، والخامس، والسادس:** الاستدلال لأحد الأقوال دون غيره يعتبر ترجيحاً لما احتج له، كما أن رد بعض الأقوال والجواب عن دليله يعتبر ترجيحاً لما يقابله. وكذلك التعليل لبعض الأقوال دون بعض آخر يعد ترجيحاً لما علل له. كما أن ترجيح دليل أحد الأئمة والجواب عن دليل غيره أمانة العمل بقوله وإن لم يصرح بالفتوى عليه<sup>(٦)</sup>.

**الضابط السابع:** إذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عُمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه، ولا يخرج العامل به عن كونه حنفياً؛ لأن العالم الذي يعرف معنى النصوص والأخبار هو من أهل الدراية<sup>(٧)</sup>.

فقد روي عن الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - أنه سئل: "إذا قلت قولاً وكتاب الله يخالف قولك؟ قال: اتركوا قولي بكتاب الله وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم<sup>(٨)</sup>. وأنه قال: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"<sup>(٩)</sup>.

(١) فعلم الحديث رواية: المقصود به هو نقل السنة وضبطها كما فعل العلماء في كتب الحديث والسنن. أما علم الحديث دراية، فالمراد به هو: علم مصطلح الحديث. وعلم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها. قال السيوطي: فحقيقة الرواية: نقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار أو غير ذلك. (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ٣/١، المؤلف: جلال الدين السيوطي، الناشر: مكتبة الكوثر، ١٤١٥هـ).

(٢) ينظر: رد المختار لابن عابدين، ٧١/١، ٤٦٤.

(٣) شرح عقود رسم المفتي، ص ٨٣.

(٤) ينظر: التذهين للتزيين على وجه التبيين، ص ٧٨، ملا علي بن سلطان محمد الهروي القاري (ت ١١١٤هـ)، مطبوع.

(٥) ينظر: شرح عقود رسم المفتي، ص ٨٠.

(٦) ينظر: فن التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية لابن الهمام، ص ٣٧٢. شرح معقود رسم المفتي، ص ٨٦.

(٧) ينظر: رد المختار لابن عابدين، ٦٧/١، ٦٨.

(٨) إيقاظ هم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار، ص ٨٥، لصالح بن محمد بن نوح الفلاني العمري (ت ١٢١٨هـ)، الطائف، مكتبة العارف، دار الفتح، الشارقة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٩) المصدر السابق، ص ٨٥.



#### المطلب الرابع: ضوابط تمييز القول الراجح عن غيره باعتبار أمور أخرى

**الضابط الأول:** إذا ذكر في المسألة ثلاثة أقوال، فإن كان مع كل قول دليله - فالراجح هو الأخير، وإلا فالأول أو الأخير لا الوسط، إلا إذا عرف خلاف ذلك من عادة المؤلف، أو صدر منه أو من غيره ترجيح لقول معين، أو وجدت قرينة أخرى على ذلك<sup>(١)</sup>.

**الضابط الثاني:** يكون الإفتاء والقضاء في الوقف بما هو أنفع وأصلح لشأنه<sup>(٢)</sup>.

**الضابط الثالث:** المفتي المقلد يفتي بالقول الصحيح في المذهب، سواء كانت فيه مصلحة للمستفتي أم لا، أما المفتي المجتهد فله أن يراعي مصلحة المستفتي، فيفتيه بما يراه أصلح لحاله<sup>(٣)</sup>.

#### المطلب الخامس: ضوابط الأخذ بغير الأرجح في بعض الأحيان

**الضابط الأول:** القول الراجح هو الأصل في العمل والقضاء والإفتاء، وليس للمفتي والقاضي المقلد بالمذهب أن يفتي أو يحكم بقول ضعيف أو مرجوح، ويجوز به العمل لعالم له رأي ودراية يعرف النصوص والأخبار، ومن عنده حاجة ملحة أو ضرورة قصوى تقتضي ذلك<sup>(٤)</sup>.

**الضابط الثاني:** إذا كان التصحيح بصيغة "أفعل" للتفضيل أفاد أن الرواية المخالفة صحيحة أيضاً، فللمفتي الإفتاء بأي شاء منهما، وإن كان الأولى تقديم الأولى لزيادة الصحة فيها... وأما إذا كان التصحيح بصيغة تقتضي قصر الصحة على تلك الرواية فقط، كالصحيح والمأخوذ به ونحوهما مما تفيد ضعف الرواية المخالفة لم يجز الإفتاء بمخالفتها؛ لأن الفتيا بالمرجوح جهل<sup>(٥)</sup>.

**الضابط الثالث:** الترجيح قد يكون صريحاً، وقد يكون التزاماً، والأول أقوى من الثاني، فحيث لم يوجد الأول عمل بالثاني، وحيث وجد معا قُدِّم الأول<sup>(٦)</sup>.

**الضابط الرابع:** مذهب الإمام مالك - رحمه الله - أقرب المذاهب إلى مذهب الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - ولذلك يرجع إليه للفتوى به عند الضرورة والحاجة، كما إذا كان في العمل بالمذهب الحنفي ضيق وخرج، وعندما لا يوجد في المسألة قول في المذهب الحنفي<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: رد المختار لابن عابدين، ٧١/١، ٤٣٥.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ١٣٤/٤، ابن نجيم زين بن إبراهيم بن محمد المصري (ت ٩٨٠هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ.

(٣) ينظر: الفتاوى البرازية للبرازي، ١٣٤/٤، البرازي محمد بن محمد بن شهاب الكردي البريقي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩ م.

(٤) ينظر: شرح عقود رسم المفتي، ص ٢٥، ١٠١-١٠٦.

(٥) ينظر: رد المختار لابن عابدين، ٧٣/١، ٧٤.

(٦) ينظر: أصول الإفتاء للعثماني، ص ٣٩.

(٧) ينظر: القنية للزاهدي، مخطوط، ٨٢ - أ. رد المختار لابن عابدين، ٢٠٣/٣. أصول الإفتاء للعثماني، ص ٦٧.

## المطلب السادس: ضوابط درء التعارض بين ترجيحات مشايخ المذهب الحنفي

أحيانا يحصل تعارض بين تصحيحات علماء المذهب الحنفي وترجيحاتهم، فترى أكثر من قول أو رواية في المسألة، ثم تصحيحه أو ترجيحه. وفي مثل هذه الحالة إن كان تصحيح كل من القولين أو الروايتين بطريقة واحدة، والمصحح واحد أو أكثر، لكنهم في رتبة واحدة، فالمفتي بالخيار يأخذ بأيهما شاء، وإلا فإن كان المصحح واحدا وعُرف التاريخ عُمل بالتصحيح الأخير، وإلا رُجِّح أحد التصحيحين على الآخر في ضوء الضوابط التالية:

**الضابط الأول:** ما كان تصحيحه بلفظ أقوى يرجح على غيره، فإذا كان تصحيح أحد القولين بلفظ "الصحيح" مثلا، والآخر بلفظ "الأصح"، فالمشهور ترجيح الثاني على الأول. وأيضا ما كان تصحيحه بلفظ الفتوى يقدم على غيره<sup>(١)</sup>.

**الضابط الثاني:** المفتي به مرجح على ظاهر الرواية وعلى الصحيح عند التعارض<sup>(٢)</sup>.

**الضابط الثالث:** ظاهر الرواية يرجح على غيره (مما لم يصرح بتصحيحه) عند اختلاف الفتوى والتصحيح<sup>(٣)</sup>.

**الضابط الرابع:** إذا كان أحد القولين المصححين في المتون والآخر في الشروح أو الفتاوى - قدم ما في المتون ما لم يكن الآخر ما صرح بتصحيحه<sup>(٤)</sup>.

**الضابط الخامس:** إذا كان أحد التصحيحين صريحا والآخر التزاما - عُمل بالصريح<sup>(٥)</sup>.

**الضابط السادس:** يقدم قول الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - على قول أصحابه؛ لأنه لما تعارض التصحيحان تساقطا، فرجعنا إلى الأصل<sup>(٦)</sup>.

**الضابط السابع:** ما كان مختارا عند أكثر كبار مشايخ المذهب مقدم على غيره<sup>(٧)</sup>.

**الضابط الثامن:** المستند إلى الاستحسان أولى ما بُني على القياس، إلا في مسائل<sup>(٨)</sup>.

**الضابط التاسع:** ما كان أنفع للوقف أحق بالأخذ من غيره<sup>(٩)</sup>.

**الضابط العاشر:** ما كان أوفق لأهل الزمان وأسهل عليهم أولى بالاعتماد عليه من غيره<sup>(١٠)</sup>.

**الضابط الحادي عشر:** وكذا أنفع الأقوال للفقراء أولى في باب الزكاة من غيره<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: رد المختار لابن عابدين، ٦٣٦/٤. ينظر: البحر الرائق، ٢٠٢/٥.

(٢) ينظر: حاشية الدرر على الدرر للخدامي، ص ٢٢٥، لأبي سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان الخادمي (ت ١١٦٨هـ)، المطبعة العثمانية، ١٣١٠هـ.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٤) ينظر: البحر الرائق، ٢٦/٢، ٢٥٠، ٢٢٢/٣.

(٥) المصدر نفسه، ٨٥، ٨٦/٢.

(٦) شرح عقود رسم المفتي، ص ٨٩.

(٧) ينظر: مراقبي الفلاج بإمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح، ص ١٦٨، لأبي الإخلاص حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

(٨) ينظر: شرح عقود رسم المفتي، ص ٨٩.

(٩) ينظر: رد المختار لابن عابدين، ٤١٢/٤، ٣٤٤.

(١٠) ينظر: شرح عقود رسم المفتي، ص ٨٩.

**الضابط الثاني عشر:** المصلحة تؤخذ بعين الاعتبار عموماً، فإذا كان أحد القولين فيه من المصلحة ما لا يوجد في غيره كان أولى بالاختيار والعمل به<sup>(١)</sup>.

**الضابط الثالث عشر:** تدرأ الحدود بالشبهات، والقول الذي يغلب فيه درء الحد أفضل مما ليس كذلك، فيكون العمل به أولى عند اختلاف التصحيح<sup>(٢)</sup>.

**الضابط الرابع عشر:** إذا دارت الأقوال المصححة بين الحل والحرمة فالأخذ بجانب الحرمة أولى<sup>(٣)</sup>.

**الضابط الخامس عشر:** إذا رأى من عنده أهلية النظر في الدليل من علماء المذهب أن دليل أحد القولين المصححين أقوى كان العمل به أولى<sup>(٤)</sup>.

**الضابط السادس عشر:** وكذا يقدم ما كان دليله أوضح وأظهر على ما لم يكن كذلك<sup>(٥)</sup>.  
والحاصل: إنه إذا كان لأحد القولين مرجح على الآخر، ثم صحح المشايخ كلا من القولين، ينبغي أن يكون المأخوذ به ما كان له مرجح؛ لأن ذلك المرجح لم يزل بعد التصحيح، فيبقى فيه زيادة قوة لم توجد في الآخر<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: أصول الإفتاء للعثماني، ص ٤٢.

(٢) ينظر: الدر المختار للحصفي، ٢٦٦/١.

(٣) ينظر: أصول الإفتاء للعثماني، ص ٤٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٥) ينظر: شرح عقود رسم المفتي، ص ٩٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٧) رد المختار لابن عابدين، ٧٢/٤.

القسم الثاني

تحقيق مخطوطة

# ميزان الفتاوى

«من كتاب النكاح إلى كتاب الحضانة والرضاع»

لشيخ الإسلام العثماني مصطفى بالي زاده

١٠٧٣هـ / ١٦٦٢م

## بسم الله الرحمن الرحيم [مقدمة المؤلف]

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت السميع العليم، سبحانك لا فهم لنا إلا ما فهمتنا إنك أنت الجواد الكريم.

الحمد لله وفق العلماء في درك مصالح عباده على ما أمر به من الأحكام المحكمة المؤيدة المؤيدة<sup>(١)</sup> بكتابه وسنة رسوله الكريم، الذي انقطع به الوحي، وتم معه البعث، وختم فيه بيت النبوة، وإجماع المجتهدين واتفاق الفقهاء الذين كانوا ذوي القوة والفتوة<sup>(٢)</sup>.

حكمه نافذ على جميع الكائنات والممكنات، وقضاؤه ماض في الكليات والجزئيات<sup>(٣)</sup>، خلق كل شيء على أحسن الوجوه، وهدى كل شيء إلى إتمام مهماته على أقصى الوجوه، وهو الحاكم العدل اللطيف الخبير، وكل عسير مع بسطه وتوفيقه يسير، كل شيء في قبضة قدرته أسير، فريق في الجنة وفريق في السعير.

ثم الصلاة والتسليم الأكملان الأجدان - ما تعاقب العصران وكرّ الجديدان - عليّ السراج المنير، المصون شريعته عن التبديل والتغيير، وهو المظهر التام<sup>(٤)</sup>، الذي أرسله تعالى رحمة للعالمين،

(١) في (أ): "المؤيدة المؤيدة".

(٢) قال علي بن محمد بن علي الجرجاني في تعريفاته: "مادة: فتي... الفتوة في اللغة: السخاء والكرم، وفي اصطلاح أهل الحقيقة هي: أن تؤثر الخلق على نفسك بالدنيا والآخرة"، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي - بيروت، (١/٢١٢).

(٣) والمؤلف -رحمه الله تعالى- أثبت هنا اعتقاده الصحيح في مسألة علم الله تعالى، والمسألة لم يمار فيها ممن ينتسب إلى الإسلام إلا الفلاسفة الذين تفلسفوا في مسألة العلم، وقالوا: "إن الله تعالى يعلم الكليات ولا يعلم الجزئيات" -سبحانه وتعالى عما يصفون- بل هو بكل شيء عليم، وأما من أنكروا جميع الصفات كالجهمية ومنها صفة العلم، فهؤلاء خارجون عن جميع الملل، وهناك من هو شر منهم - وهم غلاة الباطنية. (مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية، لجنة التراث العربي، المكتبة الشاملة الرقمية).

(٤) والمؤلف -رحمه الله تعالى- كان صوفي المشرب، وله كذلك شرح فصوص الحكم لابن عربي، كما ذكرنا سابقا. ومن لوازم عبارة "المظهر التام" عند الصوفية (ولا يعني أن بالي زاده -رحمه الله تعالى- كان يعتقد بلوازمها وإن استخدم مصطلحاتها) القول بالحقيقة المحمدية، وهي تعني -حسب قولهم- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- في حقيقته ليس بشراً، وإنما هو أول تعيينات الذات الإلهية (أي أول شيء صار الله به شيئاً معيناً)، وهو أول موجود وأول مظهر من مظاهر الإله الواحد، فأول شيء تفرع عن الله سبحانه وتعالى هو محمد -صلى الله عليه وسلم- ومنه اشتقت بقية الأشياء... وهذه الفكرة إنما هي عقيدة وحدة الوجود على التفصيل، ففي البدء كان الهباء، ثم -حسب قولهم- تشكل منه محمدٌ -صلى الله عليه وسلم- ومن نوره تشكلت باقي الموجودات السماوية والأرضية، فالوجود واحد، وإن قُسم إلى هذه الأقسام الثلاثة... والملاحظ أنه لا وجود لإله خالق مستقل ضمن هذه الثلاثية، ذلك أن محمدًا -صلى الله عليه وسلم- وفق هذه العقيدة - هو الرب الموصوف بالاستواء على العرش، وهو الذي يعبد المسلمون، ويسمونه الله رب العالمين، إذ هو المظهر التام للرب المعبود، والإنسان الكامل الذي هو قطب رحي الوجود، وهذا الرب يظهر في صور شتى، ولكنه شيء واحد تتلّ فتفصل، وهذه المظاهر ترجع في الحقيقة إلى أصل واحد هو محمد -صلى الله عليه وسلم- يقول ابن عربي: "بدء الخلق الهباء، وأول موجود فيه الحقيقة المحمدية الرحمانية الموصوفة بالاستواء على العرش الرحماني وهو العرش". (الفتوحات المكية، ص ١٥٢، محي الدين محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائفي الأندلسي، مكتبة المصطفى الرقمية، طبعة ١٨٥٣م). (موسوعة الرد على الصوفية، ٧٧/١١٦، مجموعة المؤلفين، المكتبة الشاملة الإلكترونية).

أفضل جميع الأنبياء والمرسلين، الذي نشأ في أشرف القبائل من بني عدنان<sup>(١)</sup>، نسخ دينه سائر الأديان، دعا الخلق إلى النهج القويم، وهداهم إلى الصراط المستقيم، وعلى آله وأصحابه وخلفائه المجتهدين - رضي الله تعالى عنهم وعن سائر الأئمة المهتدين.

وهذا كتاب مبسوط في إيضاح الوقائع وكفاية في درك المهمات مع دلائلها الظاهرات وبراهينها القاطعات، وبعد...

لا يخفى أن روايات المشايخ الحنفية خارجة عن الضبط والانحصار، وشجون<sup>(٢)</sup> أفنان<sup>(٣)</sup> دراياتها أكثر من جداول البحار، ولها حياض تسبح فيها أذهان المجتهدين المناظرين، ورياض أنيقة زاهرة تسر الناظرين، لا يغير نضارتها مرور الشتاء والخريف، فيحتاج إليها الوضع والشريف، ثم إن الحذاق المهرة رفعوا عن مآخذها الصعاب، وكشفوا عن وجوه خرائد<sup>(٤)</sup> فوائدها النقاب، ونحن بعدما اقتبسنا من أنوارهم الشارقة، واقتنينا من آثارهم البارقة، حين ابتلينا بالقضاء والنيابة - نقلت الصحيح والأصح، وما به يفتى، والراجح، والمختار، وما عليه الفتوى، وذلك ميزان في العمل لمن خاف من الله - عز وجل - لئلا يقع في الخطب والخلل - كتب الله له حسن عمل.

وأنا الفقير المحتاج إلى الله السميع البصير، وإلى شفاعة صاحب الشرع البشير النذير يوم تكشف فيه السرائر ويعلم ما في الضمائر - مصطفى بن بالي بن سليمان - والله المستعان وعليه التكلان.

والمرجو من الناظرين المراجعين في مهمة إذا ظفر بها أن يقرأ فاتحة ويهب ثوابها لمن جمعها وحررها من أصلها، إنه مجيب الدعوات وقاضي الحاجات.

(١) بنو عدنان - قبيلة من ولد إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، وهما بنو عدنان المنسوب إليه العرب العدنانية من قريش وكنانة ومن في معناهم، وقد اختلف في نسبهم إلى إبراهيم عليه السلام اختلاف كثير. (ينظر: نهاية الأرب في معرفة الأنساب العرب، ص ١١٨، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ).

(٢) قال في لسان العرب (٢٣٢/١٣): مادة: شجن، "والشَّجْنَةُ: الشُّعْبَةُ من العُنُقود تُدْرِكُ كلها وقد أَشَجَّنَ الكَرْمَ وتَشَجَّنَ الشَّجَر - التف، وفي المثل الحديث ذو شُجُون أي فنون وأغراض، وقيل: أي يدخل بعضه، في بعض أي ذو شُعَب وأُمْتِسَاك بعضه ببعض". لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

(٣) قال في لسان العرب (٣٢٦/١٣): مادة فنن، "الفَنُّ واحد الفُنُون وهي الأنواع والفَنُّ الحالُ والفَنُّ الضَّرْبُ من الشيء والجمع أفنان وفُنُونٌ".

(٤) الخريدة من النساء: الحبيبة، والجمع خرائد وخرد وخرد. وربما قالوا جارية خرود: أي حفرة. ابن الاعرابي: لؤلؤة خريدة: لم تثقب. قال: وكل عذراء خريدة. (الصحاح ٣/٣٠، مادة: خرد، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة - يناير ١٩٩٠م).

# كتاب النكاح

## كتاب النكاح

- (١) رجلٌ سافر إلى بلدة، فأخذت زوجته سيفه وفروه<sup>(١)</sup>، فرهنتهما عند أحد، واستقرضت ثلاثة آلاف درهم، فصرفتھا على<sup>(٢)</sup> حوائجھا، فجاء زوجها، فامتنع عن أدائها - له ذلك؛ لأنھا بلا تقدير نفقة<sup>(٣)</sup>، لا ترجع عليه ولا تطلب النفقة - وبه يفتي<sup>(٤)</sup>، كما في المعين<sup>(٥)</sup>.
- (٢) امرأة لها زوج صار مجذوما، فعجز الأطباء عن<sup>(٦)</sup> علاجه - لا يفرق عند الإمام الأعظم وعند الإمام الثاني - رضي الله تعالى عنهما - ويفرق عند الإمام الثالث - رضي الله تعالى عنه<sup>(٧)</sup>؛ ولو حكم

(١) "الْفَرَوُ وَالْفَرَوَةُ معروف: الذي يُلبس." (لسان العرب، ١٥١/١٥، مادة فرا). "والجَمْعُ: الفِرَاءُ، كَسَمِّهِمْ وسِهَامٍ، وهو على أنواع، فمنها: السُمُور والأَزَق والقاقون والسنجاب والناقاة والفرسَق أولاهن أغلاهن؛ وهي جُلُودٌ حَيَوَانَاتٍ تُدْبَعُ فتخيط ويُلبسُ بها الثياب فيلبسُونَهَا اتِّقَاءَ الْبَرْدِ. وقال الأزهري: الجِلْدَةُ إذا لم يكن عليها وبرٌ ولا صُوفٌ لا تُسَمَّى الْفَرَوَةُ." (تاج العروس من جواهر القاموس، ٢٢٥/٣٩، مادة: فرو، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبي الفيض الزبيدي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠١١م).

(٢) في كلا النسختين: "فصرفت حوائجها"، والصحيح ما أثبتته.

(٣) قال في المحيط البرهاني، وهو لأبي المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، كتاب النفقات، الباب الثالث في نفقة ذوي الأرحام (٢٧١/٤): "ونفقة الوالدين والمولودين والزوجة واجبة قبل القضاء (أي: التقدير)، حتى إذا طعن واحد من هؤلاء يجبس حقهم وكان لهم الأخذ من غير قضاء ولا رضا؛ فأما نفقة سائر الأقارب لا تجب إلا بالقضاء والرضا، حتى لو طعن واحد من الأقارب يجبس حقهم ولم يكن لهم الأخذ إلا بقضاء أو برضا، فلما كان نفقة الوالدين والمولودين والزوجة واجبة قبل القضاء كان القضاء من القاضي أيضاً لما وجب عليه الإيجاب مبتدأً".

(٤) "وبه يفتي"، "وعليه الفتى"، "والفتوى عليه" وغيرها مصطلحات الفقهاء الحنفية التي تتضمن قوة المعنى وتفيد أكثر من معنى الرحان، ولها معنيان: الأول: الإذن بالفتوى؛ لكونه صالحاً للعمل، بل أولى من غيره. الثاني: كونه صحيحاً؛ لأن الفتوى به يعني تصحيحه، حيث لا يفتي إلا بالصحيح، وليس كل صحيح يفتي به؛ لأنه قد يترك للضرورة، أو لكون غيره أوفق بالناس أو أوفق للزمان. ومن هنا يقول الحموي - رحمه الله تعالى: "لا ملازمة بين الصحيح والمفتى به، فقد يكون صحيحاً والفتوى على خلافه". (فرائد اللؤلؤ والمرجان شرح عقود الحسان في قواعد مذهب النعمان، مخطوط، ٥٢/أ، أبو العباس أحمد بن محمد مكي الحموي، مخطوطات مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، ١٨١/٣٥٤، ١٢٢ ورقة).

(٥) كتاب "المعين" أو "الفتاوى المعينية" لم أقف عليها في فهراس الكتب وتراجم الفقهاء المعتمدة. فإن المؤلف بالي زاده يكثر من النقول من هذه الفتاوى، وأشار - رحمه الله تعالى - في كتاب الطلاق: أنها "للإمام الناصري"، وفي كتاب الحضانة: "أن العمادي أجاب في فتاواه المعينية"، فبذلك حل اللغز الذي حاولت حله منذ كتابتي لرسالة الماجستير (تحت عنوان "الفرائد في حل المسائل والقواعد" - شرح كثر الدقائق لبالي زاده) - فلا شك أن "المعين" أو "الفتاوى المعينية" لأبي السعود العمادي. وفي فهراس المكتبات التركية تنسب إليه ثلاثة كتب الفتاوى: "مجموع الفتاوى" ("ملي كتيبخانة" - أنقرة، ٢١٤٦ hk ٠٦) "الفتاوى" ("ملي كتيبخانة" - أنقرة، ٢/٤٠٤٣ hk ٠٦) و"المنتخب من فتاوى أبي السعود" ("مانيسا كتيبخانة" ٣/٤٧٦٤ hk ٤٥) وكلها باللغة التركية، ومن المحتمل جداً أن إحداها سماها بالي زاده "العصرية"، والثانية "المعينية" حسب اصطلاحهم المحلي، والمؤلف بالي زاده نفسه ينقل من هذه الفتاوى باللغة التركية مترجماً إلى العربية، كما هو واضح لقارئ هذا البحث. والله أعلم بالصواب.

(٦) في كلا النسختين: "في".

(٧) الإمام الأعظم عند الحنفية: أبو حنيفة، والإمام الثاني: أبو يوسف، والثالث: محمد بن الشيباني. (المذهب الحنفي مراحل وطبقاته وضوابطه ومصطلحاته، ٣١٤/١ - ٣١٥، أحمد بن محمد نصير الدين النقيب، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤٢٢هـ).



حاكم بقوله وعمل بقوله جاز - وبه يفتى، كما في الواقعات. وبعد التفريق إنه بوجوب<sup>(١)</sup> الخلوة الصحيحة تأخذ<sup>(٢)</sup> المرأة تمام مهرها بعد التفريق، كما في المعين.

(٣) هند بالغة زوجت<sup>(٣)</sup> نفسها من رجل ولم يرض به أخوها، فأراد فسخ<sup>(٤)</sup> النكاح - إن كان المهر مهر المثل لا يفسخه، وإن كان أقل منه يفسخه - وبه يفتى، كما في العصرية<sup>(٥)</sup>.

(٤) رجل تزوج امرأة على أنها بكر، ثم ظهر أنها ثيب، فأراد فسخ النكاح قبل الخلوة - ليس له ذلك؛ لأن النكاح عقد لازم لا خيار<sup>(٦)</sup> فيه، كما في الفصول<sup>(٧)</sup>.

(٥) والنكاح أفضل من التجرد، وما ورد في مدح يحيى - صلوات الله على نبينا وعليه - حيث قال تعالى: وَسَيِّدًا<sup>(٨)</sup> وَحَصُورًا<sup>(٩)</sup> - والحصور من لا يأتي النساء مع القدرة<sup>(١٠)</sup> - كان في شريعتهم<sup>(١١)</sup> السابقة، فنسخ ذلك في شريعتنا، كما نسخت الرهبانية، كذا في معراج الدراية<sup>(١٢)</sup>.

(٦) ثم إن العقد لا يكون إلا باللفظ، لا بالكتابة ولا بالإشارة<sup>(١)</sup>، وإن لم يعلم معنى الإيجاب والقبول في الصحيح. ثم إن المراد من الإيجاب في العقد إخراج الممكن من الإمكان إلى الوجود،

(١) في كلا النسختين: "إن وجوب الخلوة"، والصحيح ما أثبتته حتى يستقيم المعنى.

(٢) في (أ): "بأخذ".

(٣) في (أ): "تزوجت"، ولا يستقيم المعنى بذلك.

(٤) في كلا النسختين: "الفسخ"، وهو خطأ.

(٥) لم يسعني الوقوف على هذه الفتاوى في فهارس الكتب المعتمدة وتراجم الفقهاء العربية والتركية، وإن نسبها المؤلف في فتوى رقم (٦٤٠) لحمد الفناري، وهناك اثنان من الفناريين يسميان محمداً، وهما: محمد شمس الدين الفناري (٨٣٤هـ)، وابنه محمد شاه الفناري (٨٤٠هـ)، (كشف الظنون، ١/١) وكذلك بحثت عنها في فهارس المكتبات التركية ولم أجدها، فربما "الفتاوى العصرية" هو مصطلح إقليمي أو محلي لأحد كتب الفتاوى المشهورة. وكذلك تتعلق بالفناريين ثلاثة كتب الفتاوى المذكورة في هذا الكتاب: الفتاوى الحمديّة، والفتاوى الحكيمية، والفتاوى العصرية - لم أقف على أحد منها. والله أعلم بالصواب.

(٦) في الأصل: "الإخبار".

(٧) فصول الأحكام على أصول الأحكام، (فصول العمادي)، (مخطوط، لوحة ٨٢)، الفصل الرابع عشر في دعوى النكاح، وهو عبد الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن عبد الجليل المرغيناني، (ت ٦٥١هـ). مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٣٥٢، رقم التصنيف ٧٠٦.

(٨) في (أ): غير موجودة.

(٩) سورة آل عمران من الآية (٣٩).

(١٠) لسان العرب (١٩٣/٤). قال في روح المعاني (١٤٨/٣): "و لم يجعل الله تعالى حصورا إلا يحيى بن زكريا، وفي رواية: لعن الله تعالى والملائكة رجلا تحصر بعد يحيى بن زكريا، ويجوز أن يراد بالحصور المبالغة في حصر النفس وحبسها عن الشهوات مع القدرة". (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود آلوسي أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: ٣٠).

(١١) في (أ): "شريعة".

(١٢) معراج الدراية في شرح الهداية (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢)، لقوام الدين محمد بن محمد الكاكي البخاري، مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة/ تركيا، عدد اللوحات: ٢٤٦، رقم التصنيف: ١٦٤٢ (hk ٥٥ ٧٨٩). والمؤلف هو: محمد بن محمد بن أحمد السنجاري، الكاكي، الحنفي، قوام الدين (٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م) فقيه، أصولي. قدم القاهرة، فأقام بجامع ماردن يفتي ويدرس إلى أن مات. من تصانيفه: شرح الهداية وسماه معراج الدراية، وعيون المذهب في فروع الفقه الحنفي، شرح منار الأنوار للنسفي في أصول الفقه، وسماه: جامع الأسرار، الغاية في شرح الهداية للمرغيناني، وكلها في فروع الفقه الحنفي، وبيان الوصول في شرح الأصول للبردوي. (كشف الظنون، ١١٨٧/٢).

كما قاله المتكلمون، لا الإيجاب الذي يُعاقب تاركه، وقيل: سمي إيجاباً؛ لأنه يوجب وجود العقد إذا اتصل بالقبول والتحقيق<sup>(٢)</sup>.

(٧) إن النكاح في اللغة عبارة عن الوطاء<sup>(٣)</sup>، وقيل: في التزوج النكاح مجاز؛ لأن التزوج سبب للوطاء. وقيل: مشترك بينهما. وقال حميد الدين<sup>(٤)</sup>: "العقد الربط<sup>(٥)</sup> لغةً والانعقاد مطاوعته<sup>(٦)</sup>". وفي الشرع: النكاح عقد<sup>(٧)</sup> الإيجاب والقبول مع الارتباط الشرعي؛ لأن الشرع يحكم بأن الإيجاب والقبول موجودان<sup>(٨)</sup> حساً، فإنهما<sup>(٩)</sup> من المسموعات الحسية الموضوعة لحل استمتاع الرجل من المرأة. وفي الاصطلاح الشرعي: حيث كان العقد ارتباط أجزاء تصرف الرجل والمرأة بحكم الشرع، فحصل المعنى الشرعي وهو النكاح، وأثر ذلك: يعني الحل. وكذا البيع.

(٨) حتى إذا وُجد الإيجاب والقبول في غير المحل لا يعتبرهما الشرع نكاحاً - في: تزوج المعتدة؛ ولا بيعاً - في: ملك الغير، حتى إن الأثر<sup>(٨)</sup> يفارق عن البيع، كما إذا<sup>(٩)</sup> وُجد الإيجاب والقبول مع الخيار يحكم الشرع بلا ترتيب الملك عليه، وإن ثبت له الوجود الشرعي.

(٩) وقال البعض: إن البيع مجرد الارتباط الشرعي، والإيجاب والقبول آلة له، فتكون "الباء" في قوله: "بالإيجاب" للاستعانة، كما في "كتبت بالقلم"، بل للملازمة<sup>(١٠)</sup>، كما في قوله "بنيت البيت بالحجر"؛

لأن الإيجاب والقبول أجزاء مادية للعقد، كذا في المنتخب<sup>(١١)</sup>.

(١) ويقصد هنا عدم ثبوت عقد النكاح بكتابة حاضر أو إشارة قادر على الكلام لا بكتابة غائب أو إشارة أبكم. (تفصيل المسألة في "رد المحتار على در المختار شرح تنوير الأبصار"، محمد أمين الشهير بابن عابدين، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م؛ ١٢ جزء، ٧٣/٤).

(٢) قال في درر الحكام شرح مجلة الأحكام، المادة ١٦٨ (٩٠/١): الإيجابُ: لغة الإثبات الذي هو نقيض السلب ولقد سمي الإيجاب إيجاباً لكون الموجب بإيجابه يثبت للآخر حق القبول. يستفاد مما مر معنا في التفصيلات الآتية أن الوجوب المذكور هنا ليس بالوجوب الشرعي الذي يأثم تاركه. (درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، دار الكتب العلمية، مكان النشر لبنان/ بيروت، عدد الأجزاء: ١٦×٤).

(٣) في لسان العرب (٦٢٥/٢): مادة: نكح، "نكح فلان امرأة يَنكِحُها نِكَاحاً إذا تَزَوَّجَها وَنَكَحَها يَنكِحُها باضعها أيضاً، وكذلك دَحَمَها وَخَجَأَها. وقال الأعشى في نكح بمعنى تزوج".

(٤) هو علي بن محمد بن علي الإمام حميد الدين الرامشي البخاري الضرير، الحنفي، الفقيه، المتوفى سنة ٦٦٦ هـ، من تأليفه: شرح أصول البزدوي، شرح الجامع الكبير للشيباني في الفروع، شرح الفقه النافع للسمرقندي، الفوائد الفقهية في شرح الهداية للمرغيناني، الموجز في شرح المنظومة النسفية وغير ذلك. (هدية العارفين، ٣٧٧/١).

(٥) في (أ): "الرابط".

(٦) البحر الرائق شرح كثر الدقائق، كتاب البيع، (٢٨٣/٥)، تأليف: زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية.

(٧) في (أ): "هذا".

(٨) في كلا النسختين: "الموجودين"، والصحيح ما أثبتته.

(٩) في كلا النسختين: "إنهما"، والصحيح "إنهما" - أي الإيجاب والقبول.

(١٠) أي: أثر الإيجاب والقبول في النكاح.

(١١) قمت بإضافتها حتى يستقيم المعنى.

(١٢) في (أ): "للملازمة".

(١٣) المنتخب في أصول المذهب، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠)، ل محمد بن محمد حسام الدين الأحمسي، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم التصنيف ٣٧٩٧.

(١٠) ومن شرطه الخاص: حضور الشاهدين. وشرطه العام: الأهلية بالعقل والبلوغ والمحل - وهو عدم المانع الشرعي، وحكمه: ثبوت الحل، ووجوب المهر، وحرمة المصاهرة والجمع بين الأختين.

(١١) وفي الفتاوى الكبرى<sup>(١)</sup>: ولا يجوز التحليل بالموت والخلوة، بل لا بد من الإيلاج محل البكارة لا الدبر - وبه يفتي، كما في الجمع<sup>(٢)</sup>.

(١٢) الأمة المشتركة لا تجبر على النكاح - وبه يفتي، كما في العصرية.

(١٣) وصحّ نكاح الكتانية. قال العلامة جاز الله<sup>(٣)</sup>: "مما وسع الله تعالى على هذه الأمة نكاح نكاح الأمة واليهودية والنصرانية وإن كان موسراً"<sup>(٤)</sup> (ورقة ٤٩٤ - ٢) غنيا<sup>(٥)</sup>، لكن الأولى أن تنكح تنكح المؤمنات حتى لا يجتمع تحت لحاف واحد مع عدو الله.

(١٤) وفي الجمع: "فرض القاضي النفقة للمطلقة - لا تسقط بمضي العدة"<sup>(٦)</sup>؛ لأن المفروضية المفروضية لا تسقط بالطلاق على الصحيح، في المعين: "على الأصح". فإن فرض لها القاضي أو صالحت زوجها على شيء معلوم كل شهر، فلم ينفق عليها، وأنفقت من مال نفسها، أو استدان - رجعت بذلك على الزوج، أمر القاضي بالاستدانة أو لم يأمر.

(١٥) وتفسير الاستدانة: أن يقول القاضي للمرأة: "اشترى<sup>(٧)</sup> اللحم والخبز والكسوة، كلي والبسي، ترجعي"<sup>(٨)</sup> بقيمتها على الزوج؛ ولا يقول: "استقرضي على الزوج"؛ لأن الوكيل بالاستقراض على الغير لا يصح، وإن كانت الوكالة بالاستقراض باطلة.

(١٦) وإنكاح الأمة المشتركة بين الاثنين لا يجوز، كما قدمناه من العصرية.

(١٧) زوجها وليها فضولا، لها أن تفسخ النكاح، لكن إذا تزوجت<sup>(٩)</sup> من آخر فلا بد من إذن وليها - وبه يفتي.

<sup>(١)</sup> الفتاوى الكبرى (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٧٧) للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر، ابن مازة، برهان الأئمة، الأئمة، أبي محمد، حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد، مكتبة بيازيد دولت، إسطنبول رقم التصنيف: ٣٤ Mer Dev ١٨٩٨٨-٣٢١.

<sup>(٢)</sup> مجمع الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٧٤)، لأحمد بن حمد بن أبي بكر الحنفي، ت ٥٢٢ هـ، مكتبة جامعة الملك الملك سعود، رقم التصنيف: ٤٢١٥.

<sup>(٣)</sup> في كلا النسخين: "علامة جاز الله"، والصحيح ما أثبتته

<sup>(٤)</sup> في تفسيره "الكشاف عن حقائق التنزيل"، تفسير سورة النساء، ٥٣١/١. وهو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي، الرمحشري (رجب ٤٦ هـ/ ١٠٧٤ م - وتوفي ليلة عرفة ٥٣٨ هـ/ ١١٤٣ م) علامة فارسي، من أئمة المعتزلة، واشتهر بكتابه "الكشاف" و"أساس البلاغة". قال عنه السمعاني: "برع في الآداب، وصنف التصانيف، ورد العراق وخراسان، ما دخل بلدا إلا واجتمعوا عليه، وتعلموا له، وكان علامة نسابة". (كشف الظنون، ١٤٧٥/٢).

<sup>(٥)</sup> روي هذا الكلام عن مجاهد - رضي الله عنه - في مصنف عبد الرزاق "عن مجاهد في الرجل ينكح الأمة قال هو مما وسع به على هذه الأمة نكاح الأمة والنصرانية وإن كان موسراً". (باب نكاح الحر الأمة، ٢٦٤/٧، حديث رقم ١٣٠٨٧). وعزه أبو السعود في تفسيره إلى ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما (١٦٧/٢). إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود، دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: ٩.

<sup>(٦)</sup> مجمع الفتاوى (مخطوط)، كتاب النفقات، لوحة ٥٩.

<sup>(٧)</sup> في كلا النسخين: "اشتر".

<sup>(٨)</sup> في كلا النسخين: "ترجع".

<sup>(٩)</sup> في كلا النسخين: "تزوج".

- (١٨) امرأة كانت فقيرة، فنفقتها على ولدها إن كان موسرا.
- (١٩) نظر الرجل إلى<sup>(١)</sup> موضع الجماع، أو نظرت المرأة إلى آلة الرجل بشهوة - يوجب الحرمة [عندنا، كما في الأسرار للدبوسي<sup>(٢)</sup>]. والنظر إلى فرج امرأة قائمة لا يوجب الحرمة<sup>(٣)</sup>، وإذا كانت متكئة - يوجب الحرمة، ولو نظر إلى دبرها لا تثبت حرمة المصاهرة. وفي الخزانة<sup>(٤)</sup>: ووطء الصبي الذي يجامع مثله كوطء البالغ في ثبوت الحرمة.
- (٢٠) وأم المرأة تحرم، وكذا جدتها القربى أو البعدى، سواء دخل بالمرأة أو لم يدخل.
- (٢١) ووطء الصغيرة التي لا تشتبهى لا يوجب حرمة المصاهرة، سواء وطئ بنكاح أو ملك يمين، وما دون تسع سنين ليست بمشتبهة - وعليه الفتوى، كما في المحيط<sup>(٥)</sup>.
- (٢٢) اشترى أمتين أختين<sup>(٦)</sup> - لا يطأهما، فإن وطئ إحداهما<sup>(٧)</sup> تحرم الأخرى بأن كاتبها أو باعها أو وهبها أو تصدق بها أو أعتقها أو زوجها<sup>(٨)</sup>، ثم إن وطئ الأخرى فلا يطأ واحدة منهما إلا إذا حرّم على<sup>(٩)</sup> نفسه الوطء بما ذكر، ثم إن وصلت<sup>(١٠)</sup> إلى ملكه بعد الإخراج - لا تحل أيضا، أيضا، إلا بعد إخراج الأولى<sup>(١١)</sup>.
- (٢٣) ولو ملك جارية ووطئها، ثم تزوج أختها - جاز النكاح عندنا، ولا يطأ واحدة منهما حتى يحرّم الأخرى على نفسه بما ذكر، ثم إن وصلت<sup>(١٢)</sup> إلى ملكه بعد الإخراج - لا تحل أيضا، إلا بعد إخراج الأولى.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى القاضي الدبوسي الحنفي (٤٣٠هـ) (والدبوسي نسبة إلى دبوسية - قرية بين بخارى وسمرقند). وهو أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود. كانت له بسمرقند وبخاري مناظرات مع فحول العلماء، وتوفي بسمرقند. له مؤلفات غير مطبوعة، منها: كتاب الأسرار وتقويم الأدلة والأمد الأقصى، وتأسيس النظر في اختلاف الأئمة في علمي الجدل والخلافات. (معجم المطبوعات، ٨٦٦/١).

(٣) ما بين المعكوفين ساقط في (أ).

(٤) خزانة الأكمل للجرجاني، وهو يوسف بن علي بن محمد الجرجاني (كان حيا ٥٢٢هـ/١١٢٨م). قال صاحب الجواهر: ومن تصانيفه: خزانة الأكمل في ست مجلدات. (ابن قطلوبغا: تاج التراجم، ٦٠، ٦١؛ حاجي خليفة: كشف الظنون، ٧٠٢؛ القرشي: الجواهر المضئية، ٢/٢٢٨، ٢٢٩). (مخطوط، كتاب النكاح، مكتبة "إسطنبول ملي كتيخانه"، إسطنبول، تركيا، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠١٤).

(٥) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٥٩) لرضي الدين بن العلا الصدر الحميد تاج الدين محمد بن محمد بن محمد السرخسي الحنفي، المتوفى سنة ٦٧١هـ. (مكتبة "إسطنبول ملت كتيخانه" - إسطنبول/ تركيا، رقم التصنيف: ٣٤ fe ٩٥٨، عدد اللوحات: ٣٦٠). وإذا ذكر "المحيط" مجردا فيقصد به "المحيط الرضوي". (كشف الظنون، ١٦٢٠/٢).

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٧) في كلا النسختين: "أحدهما"، والصحيح ما أثبتته.

(٨) في كلا النسختين: "تصدقها أو عتق أو زوج"، والصحيح ما أثبتته.

(٩) في كلا النسختين: "حرم نفسه"، والصحيح ما أثبتته.

(١٠) في كلا النسختين: "وصل"، والصحيح ما أثبتته.

(١١) في (أ): "الأول".

(١٢) في كلا النسختين: "وصل"، والصحيح ما أثبتته.

- (٢٤) ولا يجوز تزوج امرأة كانت تحتة عمتها، وكذا خالتها، أو ابنة أخيها، أو ابنة أختها، ولو تزوجها<sup>(١)</sup> - لا يصح نكاحها.
- (٢٥) وفي الأستروشني<sup>(٢)</sup>: "كل امرأتين لو فرضت<sup>(٣)</sup> إحداهما ذكرا لا يجوز النكاح بينهما، إلا إذا جمع بين امرأة<sup>(٤)</sup> وبنت كان أبوها تزوج تلك المرأة مرة قبل ذلك الرجل، وكانت أمها غير غير تلك المرأة، فإنه يجوز جمعهما"<sup>(٥)</sup>.
- (٢٦) يجوز الكلام المباح مع امرأة أجنبية لا الخلوة - فإنها حرام معها.
- (٢٧) رجل سكن في بيت من دار، وامرأة<sup>(٦)</sup> في بيت آخر، ولكل غلق مستقل، وباب الدار واحد - لا يكره ما لم يجتمعا<sup>(٧)</sup>، كما في المعين.
- (٢٨) إذا كان<sup>(٨)</sup> الصهر شابا - لا تصح الخلوة مع الصهرة الشابة، وللجيران أن يمنعوا ذلك - وبه يفتي، كما في العصرية.
- (٢٩) ولا تحرم عمة العمة<sup>(٩)</sup>، كما في الكبرى<sup>(١٠)</sup>.

### فصل [في حرمة نكاح منكوحة الغير]

- (٣٠) ولا يجوز نكاح منكوحة الغير ومعتدته، إن علم<sup>(١١)</sup> بذلك ونكح ووطئ - لا تجب العدة، وإن لم يعلمه تجب العدة - وبه يفتي، كما في الفصول<sup>(١٢)</sup>.
- (٣١) قال الزمخشري: "الصائبة طائفة عدلوا عن دين اليهود والنصارى وعبدوا الملائكة"<sup>(١٣)</sup>، وإنما أشكلت معرفتهم لأنهم يكتمون اعتقادهم ولا يظهرونه، ولهذا خفي أمرهم، ويزعمون أنهم على دين نوح - صلوات الله على نبينا وعليه - وقبلتهم في مهب الشمال عند منتصف النهار، وأصل الصائبة من الصبا، معناه: خرج من دين إلى دين، كما في الجمهرة<sup>(١٤)</sup>.

(١) في (أ): "تزوجهما"

(٢) هو محمد بن محمود بن حسين الأستروشني، وكنيته: أبو الفتح، وهو الملقب بمحمد الدين. من تصانيفه: "أحكام الصغار"، "الفصول" المشهورة، وهو كتاب جليل القدر كثير الفوائد. ذكر حاجي خليفة أن وفاته كانت سنة ٦٣٢ هـ، (الطبقات السنية رقم ٢٣٢٤، الجواهر المضئية في طبقات الحنفية، ٣/٣٦٦).

(٣) في كلا النسختين: "لو كانت إحداهما"، والصحيح ما هو منصوص عليه في كتب المذهب. (تبيين الحقائق، ٢/١٠٥).

(٤) في الأصل: "امرأتين".

(٥) فصول الأستروشني (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٥٠)، محمد بن محمود بن حسين الأستروشني، مكتبة "جورم حسن باشا خليج"، إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٤١٨، رقم التصنيف: ١٩ hk ١٣٣٢.

(٦) يقصد هنا: امرأة أجنبية.

(٧) في كلا النسختين: "يجتمعا"، والصحيح ما أثبتته.

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) المبسوط للسرخسي، كتاب تفسير التحريم بالنسب، ٦٣٦/٧.

(١٠) الفتاوى الكبرى (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٧٤) عمر بن عبد العزيز بن عمر، ابن مازة، برهان الأئمة، أبو محمد، حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد.

(١١) في كلا النسختين: "علمه"، والصحيح ما أثبتته.

(١٢) فصول العمادي، (مخطوط، الفصل الرابع عشر في دعوى النكاح، ورقة ٨٦).

(١٣) في تفسيره "الكشاف عن حقائق التنزيل"، تفسير سورة البقرة، ١/١٧٥.

(١٤) جمهرة اللغة، لابن دريد (ت ٣٢١ هـ)، ٢/٧٤.

(٣٢) امرأة قالت لرجل: اصرف نفقة عليّ (ورقة ٩٥-١) وعلى ولدي سنين فأدفع بنّي إليك بمقابلة، فصرف عليّ<sup>(١)</sup> نفقتهما مبلغا ثلاث سنين<sup>(٢)</sup>، ثم إن المرأة لم تدفع البنت، فزوجتها غيره - فالرجل يرجع عليها بما صرفه - وبه يفتى.

(٣٣) رجل وكلّ عمروا لتزويجه بامرأة<sup>(٣)</sup> بمهر قدره عشرة آلاف درهم، فالوكيل زوجه بلا تسمية مهر، فمضت<sup>(٤)</sup> عشر سنين، فماتت الزوجة وطلب وارثها مهرها عشرين ألف درهم - إن دخل بها فعليه مهر المثل، كما في المعين.

(٣٤) طلقها رجعا وعجل مهرها المؤجل، ثم راجعها - لا يعود الأجل بعد التعجيل، [وإن<sup>(٥)</sup> راجع بالجماع - صحت رجعتها]<sup>(٦)</sup>، والرجعة تصح بالإكراه.

(٣٥) طلق امرأته، ثم قال: "إن<sup>(٧)</sup> راجعتها فهي طالق ثلاثا"، فانقضت عدتها، فتزوجها - لم تطلق، ولو كان الطلاق بائنا - تطلق.

(٣٦) قال: "أنت طالق وإن<sup>(٨)</sup> دخلت الدار" - طلقت في الحال، سواء دخلت أو لم تدخل؛ لأن الواو للتأكيد لا للتعليق، كما بين في المحيط<sup>(٩)</sup>. ولو جمع بين الشرطين بالواو، كما إذا قال: "إن دخلت هذه الدار وهذه" - لا يقع إلا بدخول الدارين<sup>(١٠)</sup>، سواء قدّم الشرط أو أخر، أو توسط، فأيهما أولا دخلت يقع؛ لأن الواو لمطلق الجمع.

(٣٧) الولي لا بد أن يكون عاقلا بالغا، لا مجنونا، ولا صبيّا، ولا كافرا مطلقا، ولا عبدا<sup>(١١)</sup>، كما في شرح الطحاوي<sup>(١٢)</sup>.

(٣٨) صغيرة في سن خمس، فزوجتها أمها ولم يرض وليها - يفسخ النكاح إن كان وليا أقرب - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "إلى".

(٢) في كلا النسختين: "ثلاثا في سنين"، ومعناه غير مستقيم.

(٣) في كلا النسختين: "لتزويج امرأة"، ومعناه غير مستقيم.

(٤) في كلا النسختين: "فمضى".

(٥) أثبتتها لكي يستقيم المعنى.

(٦) ما بين المعكوفين أدرج خطأ في الفتوى السابقة، والصحيح أنه من هذه الفتوى. فالطلاق الرجعي هو: ما يجوز معه للزوج للزوج رد زوجته في عدتها من غير استئناف عقد، وهو ما كان دون الطلقة الثالثة بالنسبة للمدخول بها، أما غير المدخول بها فإنها تبين منه بمجرد الطلاق، ولا عدة له عليها. (ينظر: الاختيار لتعليل المختار، ١٤٥/٣).

(٧) زيادة في (أ).

(٨) في الأصل: "إن" دون الواو.

(٩) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٣١٣) لرضي الدين السرخسي.

(١٠) في الأصل: "الدار"، والصحيح ما في (أ).

(١١) في كلا النسختين: "العبد".

(١٢) شرح مختصر الطحاوي للإسبيحي (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٣٢١)، مكتبة "إسطنبول ملت كتيخانه"، رقم التصنيف ٣٤ fe ٨٠٣، عدد اللوحات: ٤٧٧. والمؤلف هو: علي بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أحمد السمرقندي شيخ الإسلام، ولد سنة ٤٥٢هـ، وتوفي سنة ٥٣٥هـ، من تأليفه: شرح مختصر الطحاوي في الفروع. كتاب الزاد. (هدية العارفين، ٢٧٣/٢).

(٣٩) وخلوة المجهول صحيحه عند الإمام<sup>(١)</sup>، والمانع إذا كان شرعياً - تجب العدة، وإن كان كان حسيًا كالمرض أو صغرها أو صغر أحدهما - لا تجب العدة. ثم القرن والرتق يمنعان صحة الخلوة، لكن لا يمنعان<sup>(٢)</sup> الخلوة.

(٤٠) رجل أنكر ولده من منكوحته ونفاه - يثبت النسب منه، إلا إذا وقع اللعان بينهما، وكذا لو أنكر الرجل كون المرأة زوجته، فأقامت المرأة أنها زوجته - يثبت نسب ولده المنفي، إلا إذا لاعن.

(٤١) في الحصر<sup>(٣)</sup> في باب قول أبي حنيفة - رضي الله عنه: الصائبة يعظمون الكواكب، حل النكاح للمسلم وذبيحتهم. وعندهما<sup>(٤)</sup>: يعبدون الكواكب - فلا يحل ذلك<sup>(٥)</sup>.

(٤٢) هند بالغة تزوجت من آخر بلا إذن عمّها، وليها الأقرب، وتزوجت بإذن أمها - لا يصح النكاح، إلا إذا كان لعمّها<sup>(٦)</sup> غرض فاسد - وبه يفتي، كما في المعين.

(٤٣) وفي خيار العتق يبطل الخيار إذا قامت عن المجلس، وخيار البلوغ في الغلام والشيء لا يبطل<sup>(٧)</sup> بالقيام عن المجلس. وخيار العتق مخصوص بالأمة، وخيار البلوغ يثبت للأمة والغلام. والجهل معذور في خيار العتق دون خيار البلوغ. وفي خيار العتق يفرق بنفس اختيار الأمة، وفي خيار البلوغ لا بد من القضاء، وسقط كل المهر قبل الدخول، سواء كان التفريق من المرأة أو الرجل، وبعد الدخول لا يسقط شيء من المهر - وبه يفتي، كما في العيون<sup>(٨)</sup>.

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ٢/٢٩٢، لعلاء الدين، أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٢) في كلا النسختين: "يمنع". فالقرن: هو عظم يعترض الرحم يمنع من الإصابة، والرتق: لحم يسد مدخل الذكر فلا تمكن معه من الإصابة. (ينظر: البحر الرائق، ٣/١٦٣).

(٣) حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي، لمحمد بن عبد الحميد بن الحسن بن حمزة الأسمندي علاء الدين أبي بكر السمرقندي، الفقيه الحنفي، ولد سنة ٤٨٨هـ، وتوفي سنة ٥٥٢هـ. له من التصانيف: بذل النظر في الأصول، تحفة الفقهاء في الفروع، تفسير القرآن، حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي، شرح التأويلات للماتريدي، شرح الجامع الكبير للشيباني في الفروع، شرح عيون المسائل لصاحب المحيط في الفروع، شرح الهداية للصاوي في الكرم، الفوائد العلائقية، مختلف الرواية، ميزان الأصول في نتائج العقول، وغير ذلك. (هدية العارفين، ١/٤٩٢).

(٤) إن ضمير "عندهما" يرجع إلى أبي يوسف ومحمد إذا لم يسبق مرجعه. وقد يراد به أبو يوسف وأبو حنيفة، أو محمد وأبو حنيفة إذا سبق لثالثتهما ذكر في مخالف ذلك الحكم. وكذلك ضمير "قالا" و"لهما" وما أشبه من ألفاظ التثنية. (ملتقى الأبحر للحلي ١/١٠، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

(٥) حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي لأبي بكر السمرقندي (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٩)، مكتبة "ملت كتبخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات: ٢٣٣، رقم التصنيف ١٢٧٨، ٠٦ hk ١٥٠٣.

(٦) في كلا النسختين: "عمه".

(٧) في كلا النسختين في هذا المكان: "الخيار"، وهي كلمة زائدة تخل بمعنى العبارة.

(٨) عيون المسائل (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٣)، لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الفقيه الحنفي السمرقندي، الملقب بغمام الهدى، توفي سنة ٣٧٣هـ. صنف من الكتب: بستان العارفين، تفسير القرآن، تنبيه الغافلين، حصر المسائل في الفروع، خزنة الفقه، دقائق الأخبار في ذكر الجنة والنار، شرح الجامع الصغير للشيباني في الفروع، عيون المسائل، الفتاوى، ميسوط في الفروع، مختلف الرواية في مسائل الخلاف، مقدمة في الفقه، نوادر الفقه، التوازل في الفروع. (هدية العارفين، ٢/٢٠٢). والكتاب في مكتبة "دماد إبراهيم" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٨١، رقم التصنيف: ٦٩٧-٠٠١.



- (٤٤) رجل زوّج ابنه امرأة وبعث إليها الهدايا سوى الدستيمان<sup>(١)</sup>، ومات ابنه قبل الدخول - إن كان ما بعثه هالكا - لا يرجع، وإن كان قائما، وكان بعثه برضا ابنه - لا يرجع أيضا، وإن كان من مال نفسه - يرجع - وبه أفق غياث الدين في الوقعات<sup>(٢)</sup>.
- (٤٥) قال السمرقندي في ديوان الأدب<sup>(٣)</sup>: العقر<sup>(٤)</sup> مهر المرأة إذا وطئت بشبهة. والمراد: مهر المثل - وبه فسّر الإمام العتاي<sup>(٥)</sup> في شرح الجامع الصغير<sup>(٦)</sup>.
- (٤٦) تزوّج وقال: "أدفع المهر المعجل خمسة آلاف درهم"، ودفع ثلاثة آلاف درهم، وبقيت<sup>(٧)</sup> الألفان، فمات - سقطت الألفان؛ لأن ذلك عدّة، كما في الفصول<sup>(٨)</sup>.
- (٤٧) زوج أخته من عمرو على ظن أنه كفؤ<sup>(٩)</sup> لها، فظهر عدم الكفاءة - فالنكاح باطل إن كانت الأخت صغيرة - وبه يفتي.
- (٤٨) دفع مائة دينار إلى عمرو ليزوّج بنته، فمات، فورثته يأخذونها<sup>(١٠)</sup> إن دفعها<sup>(١١)</sup> لأجل المهر المعجل، إلا إذا ملكها.
- (٤٩) وضع أمتعة (ورقة ٤٩٥ - ٢) بين جهاز ابنته في بيته، ودخل الزوج<sup>(١٢)</sup> بها فيه، ثم ماتت البنت، فالحكم فيه: إن كان الأب سوقيا - فالقول له والبينة على الزوج في التملك، وإن كان من الأشراف - فالقول للزوج بأنه ملكها والبينة على الأب بأنه أعارها - وبه يفتي؛ لأن الإعارة هنا خلاف للظاهر، فالبينة له، بخلاف ما إذا اجتمعت<sup>(١٣)</sup> بينة التملك وبينة الإعارة في غير تلك المادة، فبينة التملك تقبل، كذا في المعين في باب ترجيح البينات.

(١) الدستيمان: بالدال والسين المهملتين وفي أكثر النسخ الاستيمان بالالف واللام قبل السين. والذي في جامع الفصولين: هو الأول وهو ما يدفعه الزوج للمرأة لأجل الجهاز وتقدم بيانه في باب المهر. (رد المحتار، ١٢٥/١٨).

(٢) لم أجد ذكر كتاب "الوقعات" لغياث الدين في كتب الأسماء وتصنيف الكتب، إلا أن يكون هذا الاسم مصحفاً من "حسام الدين" عمر بن عبد العزيز بن مازة (ت ٥٣٦ هـ)، فله كتاب "الأجناس" المسمى بـ "الوقعات". والله أعلم بالصواب.

(٣) لم أجد ذكر كتاب "ديوان الأدب" للسمرقندي في فهارس الكتب والتراجم العامة.

(٤) قال في البحر الرائق، باب المهر (١٨٦/٣): "وتفسير العقر الواجب بالوطء في بعض المواضع ما قال الشيخ نجم الدين سألت القاضي الإمام الأسبجاني عن ذلك بالفتوى فكتب هو العقر أنه ينظر بكم تستأجر للزنا لو كان حلالا يجب ذلك القدر وكذا نقل عن مشايخنا شرب الأصل للإمام السرخسي".

(٥) العتاي - أحمد بن محمد بن عمر العتاي، زاهد الدين أبو نصر البخاري الحنفي، توفي سنة ٥٨٦ هـ. من تصانيفه: تفسير القرآن، جوامع الفقه - يعرف بالفتاوى العتائية، شرح الجامع الصغير للشيباني في الفروع، شرح الجامع الكبير للشيباني، شرح زيادة الزيادات للشيباني في الفقه. (هدية العارفين، ٩٩/١).

(٦) شرح الجامع الصغير (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٤٠)، أحمد بن محمد بن عمر العتاي (ت ٥٨٦ هـ)، مكتبة "ملي كتيخانه"، أنقرة / تركيا، عدد اللوحات: ١٨٦.

(٧) في كلا النسختين: "بقي".

(٨) فصول الأحكام على أصول الأحكام (فصول العمادي)، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٨٤.

(٩) هناك أربعة أوجه لقراءتها: كفؤ بضم الفاء، وكفء بسكون الفاء، وكفء بكسر الكاف وسكون الفاء. (لسان العرب، ١٣٩/١).

(١٠) في (أ): "يأخذها".

(١١) في كلا النسختين: "دفعه".

(١٢) أضفتها لأن المعنى لا يستقيم بدونها.

(١٣) في كلا النسختين: "اجتمع".



(٥٠) امرأة دفعت إلى زوجة ابنها شيئاً، ثم ادعت أنه عارية - إن دفعته مهرًا معجلاً لا تسترده - وبه يفتي، كما في الفتاوى العصرية.

(٥١) وبنت العطار كفوة<sup>(١)</sup> للأكار<sup>(٢)</sup> والحراث إن كان له بقر يحرث به - وبه يفتي، كما في المعين.

(٥٢) امرأة دفعت إلى زوجها قبل الزفاف أو بعده مائة دينار، أو جاموساً، أو فرساً، أو داراً، لكونه مجرداً لم يتأهل في عمره، ثم ظهر أن له زوجة - تسترد ما دفعته إليه مطلقاً؛ لأنه رشوة، إلا إذا ملكته<sup>(٣)</sup> أو وهبته هبة صحيحة شرعية - فلا تسترده - وبه يفتي، كما في المعين.

(٥٣) رجل تزوج بكراً، ثم طلقها قبل الدخول - إن كان ما دفعه إليها<sup>(٤)</sup> من المهر المعجل مساوياً بنصف مجموع المهر - لا يسترده أصلاً، وإن كان زائداً عليه - يسترد الزائد، كما في العمادية<sup>(٥)</sup>.

(٥٤) امرأة ادعت على رجل أنه كفيل بالصدّاق وأنه علق بالفرقة وقال: "أمرك بيدك"، ثم غاب، وأقامت<sup>(٦)</sup> البينة على ذلك في وجه الكفيل - تقبل؛ فإن الكفيل ينصب خصماً عن الغائب، الغائب، كما في دعوى الخلاصة<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في امرأة متوفاة ادعى نكاحها رجلاً]

(٥٥) امرأة ماتت، فادعى رجلاً نكاحها، وأقاما بينة على ذلك - يُقضى لكل واحد منهما بنصف الميراث بخلاف حياة المرأة، فإن البنتين تهاترتا<sup>(٨)</sup>، كما في البزازية<sup>(٩)</sup> في كتاب الرهن في الفصل الخامس.

(١) في كلا النسختين: "كفو".

(٢) قال في لسان العرب (٢٦/٤): الأكار، بالضم: الحفرة في الأرض يجتمع فيها الماء فيُعرفُ صافياً. والأكار الحراث، وهو من ذلك.

(٣) في كلا النسختين: "ملكه".

(٤) في (أ): "إليه".

(٥) هي: الفتاوى العمادية، والنسخ كلها منها باللغة التركية، إلا بعض الأبواب في البيوع والرهن والإجارة والوقف. لذلك لم يسعني النظر التام في هذا الكتاب. مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات ٢٨٥، رقم التصنيف: ٥٥ hk ١/١٧٦. هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، الحنفي (أبو السعود) (٨٩٨ - ٩٨٢ هـ / ١٤٩٣ - ١٥٧٤ م). فقيه، أصولي، مفسر، شاعر، عارف باللغات العربية والفارسية والتركية، من موالي الروم. ولد بقرية بالقرب من القسطنطينية، وقرأ على والده كثيراً، ولازم المولى سعدي جلبي، وتنقل في المدارس، ثم قلد قضاء بروسة ثم قضاء القسطنطينية، ثم قضاء العسكر في ولاية الروميلي ودام عليه مدة ثمان سنين، ثم الفتيا، وتوفي بالقسطنطينية، ودفن بجوار أبي أيوب الأنصاري. من تصانيفه: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم في تفسير القرآن، بضاعة القاضي في الصكوك، قفاة الأجداد في فروع الفقه الحنفي، القصيدة، تحفة الطلاب في المناظرة، وله شعر. (معجم المؤلفين، ٣٠٢/١١).

(٦) في كلا النسختين: "أقام".

(٧) خلاصة الفتاوى (مخطوط، كتاب الدعوى، لوحة ٦١) للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، المتوفى سنة ٥٤٢ هـ. وهو كتاب مشهور معتمد. (كشف الظنون، ٧١٨/١) مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، عدد اللوحات: ٣٨٨. رقم التصنيف: ٢١٧.٤ - ١٥١٥.

(٨) التهاتر: مادة: هتر، من تهاتر، والتهتر (بكسر الهاء وسكون التاء) السقط من الكلام والخطأ فيه، وتهاتر القوم: ادعى كل منهم على صاحبه باطلاً. (معجم لغة الفقهاء، ١٠/١٤٨).

(٥٦) قال رجل لزوجته: "إن تهي<sup>(٢)</sup> مهرك اليوم فأنت طالق"، وقال لبنته أبوها: "إن وهبتك فأملك<sup>(٣)</sup> طالق"، فالخلاص عن الحنث فيهما: أن يصلح أبوها على<sup>(٤)</sup> مهرها بثوب، فمضى اليوم فلا يحنث كلاهما؛ أما الأب فلائها ما وهبت المهر لزوجها، وأما الزوج فلائها عجزت عن الهبة في آخر النهار؛ لأن المهر سقط عن الزوج بالصلح - هذا عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأن تصور البر وقت وجوبه شرط لانعقاد اليمين. وقال أبو يوسف: "ليس بشرط"، كما في النهاية<sup>(٥)</sup>.

(٥٧) رجل تزوج حرة في بلدة، ثم أمر بالذهاب إلى وطنه من طرف السلطان، وأدى مهرها المعجل<sup>(٦)</sup>، وأراد أن تصل<sup>(٧)</sup> زوجته معه إلى وطنه - ليس له ذلك إذا لم يكن مؤتمناً، وفي مدة السفر مطلقاً.

(٥٨) امرأة زوّجت بنتها من عمرو، فإن كان لها<sup>(٨)</sup> عصابة - فالنكاح موقوف - وبه يفتى.

(٥٩) رجل دفع الجواهر واللائي إلى ابنته، فماتت البنت، ثم ادعى أبوها أنه دفعها عارية<sup>(٩)</sup> - لا تسمع دعواه إن كان الأب من الأشراف، إلا إذا أشهد حين الدفع إليها بأنه أعارها إياها، إلا إذا ثبت التملك إياها. ومجرد دفع الجهاز إياها ليس بتمليك، وإن لم يوجد منه التملك - تسمع بينة الإعارة - وبه يفتى، كما في العصرية. وبهذا يظهر أن بينة الإعارة إذا لم يوجد منه التملك وإن اجتمعتا تُرَجَّح بينة التملك ولا يناقض ذلك ما قدمناه عن المعين، كما لا يخفى على نقاد الأقوال - والله المستعان في كل الأحوال.

(٦٠) امرأة خالعت مع زوجها على مهرها، فمات زوجها، فطلبت مهرها - لا يصح.

(٦١) امرأة أعتقت زيدا، وكانت ساكنة معه، فلولي المرأة أن يمنع المرأة عن السكن مع إن كان فيه احتمال الفتنة.

(٦٢) رجل وعد حين العقد أنه يشتري جارية لزوجته، ثم امتنع عن اشترائها - له ذلك إن لم تدخل الجارية في المهر المعجل - وبه يفتى.

(١) الفتاوى البزازية، المؤلف: البزازي محمد بن محمد بن شهاب الكردي البريقي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.

(٢) في كلا النسختين: "تعب".

(٣) في الأصل: "فإنك"، والصحيح ما في (أ).

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) النهاية هي شرح الهداية (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٣٣١) لحسين بن علي بن حجاج بن علي حسام الدين السغناقي (ت: ٧١٠هـ)، وهو أول شرح للهداية، وله شرح التمهيد في قواعد التوحيد، والكافي. (أسماء الكتب، ٩٢/١)، واختصره محمود بن أحمد القونوي، سنة ٧٧٠هـ، وسماه: "خلاصة النهاية في فوائد الهداية" (كشف الظنون، ٢٠٢٢/٢). والمخطوط في: مكتبة "ملي كتيختة" - أنقرة، تركيا، عدد اللوحات: ٥٧٠، رقم التصنيف ٠٣ gedik ١٧٣٦٤-١٧٣٦٧.

(٦) في كلا النسختين: "مهر معجلها".

(٧) في (أ): "ينقل".

(٨) في الأصل: "له"، والصحيح ما في (أ).

(٩) الإعارة نوعان: حقيقة، ومجاز. فالحقيقة إعارة الأعيان التي يمكن الانتفاع بتمامها بقاء عينها كالثوب والعبد والدار والدابة. والمجاز إعارة ما لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاكه كالدرهم والدنانير والمكيل والموزون والعدي المتقارب. (الاختيار لتعليل المختار، كتاب العارية، ٦٣/٣).

(٦٣) ادعت (ورقة ٤٩٦-١) مهرها بعد عشرين سنة من تركه زوجها - تسمع إن لم يسقط مهرها.

### فصل [في رضا الولي بعد عقد النكاح جبراً]

(٦٤) رجل مع الأشقياء هجم على بيت زيد وعقد على بنته نكاحاً جبراً، ثم إن أباه<sup>(١)</sup> امتنع امتنع عن تسليم بنته - له ذلك إن لم يأذن بالعقد أو لم يكن الزوج كفواً لها.  
(٦٥) رجل له مملوكة صغيرة، فأعتقها وزوجها من عمرو، ثم بلغت - لها فسخ النكاح إن طلبت فسخه<sup>(٢)</sup> - وبه يفتي.

(٦٦) زيد مسلم زوج بنته من ذمي - فعلى المسلم التعزير والتفريق.  
(٦٧) تزوجت امرأة الغائب من آخر، ثم حضر الغائب، فوجد زوجته<sup>(٣)</sup> حاملاً - يأخذ امرأته بالنكاح الأول، لكن لا يجامع معها.

(٦٨) رجل وكل عمروا لنكاح امرأة بالغة، فوكلت امرأة أخاها أيضاً بالنكاح، فعقدا - يصح النكاح بإذن الشرع، فإن الأخ عاقد وكالة - فلا بد من إذن القاضي - وبه يفتي.  
(٦٩) [شهد رجلان عند حضور القاضي بأتهما سمعا<sup>(٤)</sup> ب وفاة زيد من خالد، فأذن القاضي بالنكاح]<sup>(٥)</sup>، وتزوجت من آخر، ثم ظهر أن زيدا في الحياة - لا شيء على القاضي إن قالت الزوجة: "مات زوجي وانقضت عدتي".

(٧٠) رجل عمر دار منكوحته، ثم طلقها، فطلب ما صرفه - ليس له ذلك إن صرفه تبرعاً - وبه يفتي.

(٧١) رجل وعد المواعيد لزوجته، [ثم إن الزوجة طلبها - ليس لها ذلك إن لم تدخل في المهر المعجل والمؤجل - وبه يفتي.

(٧٢) رجل تزوج<sup>(٦)</sup> امرأة في بلدة، وكان في قريها قرية دون مدة السفر، فأراد نقلها - له ذلك إن أوفى بمهرها المعجل.

(٧٣) امرأة رضيت بأنها تذهب مع زوجها إلى<sup>(٧)</sup> قرية في مدة السفر، ثم امتنعت من الذهاب إليها - لها ذلك إن لم تستوف مهرها المعجل<sup>(٨)</sup> - وبه يفتي.

(٧٤) الأب والأم نقلتا بنتهما من دار زوجها إلى قرية كذا، فللزوجة أن يردّها إلى منزلها إن كانت مطيقة<sup>(٩)</sup> ومؤديا مهرها المعجل - وبه يفتي.

(١) في (أ): "أبوه"، وفي الأصل: "أباه"، والصحيح ما أثبتته.

(٢) في كلا النسختين: "فسخها".

(٣) في (أ): "زوجها"، وفي الأصل: "زوجتها"، والصحيح ما أثبتته.

(٤) في كلا النسختين: "بأنه سمع".

(٥) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط.

(٦) في الأصل: ما بين المعكوفين ساقط.

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨) في كلا النسختين: "مهر معجلها"، والصحيح ما أثبتته.

(٩) أي: مطيقة للجماع.

(٧٥) رجل تزوج امرأة على مهر قدره ثمانمائة، ثم زاد على ذلك ألفاً ومائتي<sup>(١)</sup> درهم، فطلقها فطلقها قبل الخلوة - فلها نصف المهر الأول فقط لا الزيادة<sup>(٢)</sup> - وبه يفتى. ولو قبضت الزيادة ونفقتها - يستردّها الزوج منها.

### فصل [في ادعاء الزوج النكاح في صغرها أو بلوغها]

(٧٦) رجل ادعى على عمرو أنه زوج بنته منه حال صغرها، وأقام على ذلك بينة، وأقامت البنت أنها كانت بالغة حين التزويج ولم ترض بذلك، وأقامت بينة على ذلك - فالقول للزوج، والبينه للبنت - وبه يفتى.

(٧٧) رجل تزوج بنت عمرو على أن ينقلها إلى أي موضع شاء، ثم أراد أن ينقلها إلى منزله - له ذلك إن كانت مطيقة وأوفى مهرها المعجل.

(٧٨) امرأة افتترقت، فلزم لها مهر المثل، فرجعت إلى مهر عمتها وخالتها - ترجع إلى مهر عمتها إن كانت لأب.

(٧٩) رجل زوج بنته البالغة بلا رضاها من عمرو، فامتنعت البنت - لها ذلك - وبه يفتى.

(٨٠) صغيرة ماتت - فوارثها يأخذ تمام المهر من الزوج - وبه يفتى.

(٨١) رجل قال لبنته البالغة بلا معرفة حاكم "أعطيها"، وقال عمرو: "أخذتها"، ثم إن البنت في ليلة الزفاف امتنعت عن الزوج إياه، وكانت ساكتة في العطاء والأخذ - يكون نكاحاً إن أعطاه<sup>(٣)</sup> للزوجية، وكانت القرينة على ذلك حالاً أو قالاً، وكانت بكراً وساكطة عند ذلك - جاز النكاح إذا كان ذلك بين المسلمين - وبه يفتى.

(٨٢) انتقلت<sup>(٤)</sup> إلى ابن جارية أبيه<sup>(٥)</sup> ولم يطأها أبوه - يحل له وطؤها إذا لم تُمسّ بشهوة - وبه يفتى.

(٨٣) رجل تزوج امرأة، ثم تزوج مرضعتها - يعزر ويفرق - إن علم ذلك وتزوجها - وبه يفتى.

(٨٤) رجل دفع إلى ابن عم زوجته مبلغاً باسم المهر المعجل، ثم إنه لم يدفع ذلك إلى المرأة، فللزوجة أن يطلبه منه (ورقة ٤٩٦ - ٢) إن كان وكيلاً عن المرأة - وبه يفتى.

(٨٥) رجل تزوج امرأة في عدة، ولم يعلم ذلك، واختلى، ثم علم ذلك وافترق - لا مهر لها عليه إن لم يدخل بها، والخلوة ليست بصحيحة - وبه يفتى.

(٨٦) رجل تزوج امرأة على أن لا تُنقل إلى بلدة - ليس له نقلها ولو لم تشترط - وبه يفتى.

(٨٧) رجل زوج بنته الصغيرة من صغير زيد بإذن أبيه - جاز إن كان كفواً - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "مائتا".

(٢) في كلا النسختين: "للزيادة"، والصحيح ما أثبتته.

(٣) في كلا النسختين: "أعطيها".

(٤) في كلا النسختين: "انتقل".

(٥) في كلا النسختين: "انتقلت إلى رجل جاريته من ابنه ولم يطأها أبوه"، والمعنى لا يستقيم بهذه العبارة.

(٨٨) امرأة توفي زوجها، فبعد ثلاث حيض<sup>(١)</sup> لا تُزوَّج حتى تُكمل أربعة أشهر وعشرة أيام - وبه يفتى.

### فصل [في غيبة الزوج]

(٨٩) امرأة أرضعت مع ولدها<sup>(٢)</sup> ابن هند، ثم إن ولد المرأة تزوج<sup>(٣)</sup> بنت هند - جاز إن لم تُرضع هند ولد المرأة ذلك - وبه يفتى.

(٩٠) امرأة فقيرة غاب زوجها غيبة منقطعة، وفرَّقها الشافعي المذهب - ينفذ حكمه في بلدة أذن السلطان فيها بالحكم<sup>(٤)</sup> بالمذهب الشافعي<sup>(٥)</sup> - وبه يفتى.

(٩١) رجل له بنت لزوجته المتوفاة من زوج آخر - هي محرم له.

(٩٢) إن وطئ الزوجة رجلٌ حياته ومماته غير معلومين<sup>(٦)</sup>، فتزوجت امرأته من عمرو واختلى واختلى بها، ثم غاب عمرو وجاء الرجل، فأرادوا أخذها بلا عدة بالنكاح الأول - إن لم يدخل بها عمرو، فإن الخلوة لا تعتبر في النكاح الفاسد - وبه يفتى.

(٩٣) رجل دفع مبلغاً إلى زيد لبنته، ولم يدفع زيد ذلك لبنته<sup>(٧)</sup> - إن كان ذلك مهراً معجلاً تطلبه البنت - وبه يفتى.

(٩٤) رجل أوفى مهراً معجلاً إلى زوجته، وأراد نقلها إلى ما دون مدة السفر، فهجم عليه أبوها وضربه وأخذ بنته - يعزّر وتُسَلَّم البنت إلى زوجها - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج الصغيرة بلا رضاها]

(٩٥) عمّ الصغيرة وليها زوجها من عمرو غير كفؤ لها، ثم بلغت هند وأرادت التفريق، فالحكم فيه: التفريق مقرر مطلقاً؛ لأن النكاح لا يجوز من غير كفؤ ولو كان وليها أبوها - وبه يفتى.

(٩٦) امرأة هجمت على زوجها مع الأجنبية - يعززان شديداً، وتحبس الزوجة في دار الزوج - وبه يفتى.

(٩٧) منكوحة زيد ماتت قبل الخلوة الصحيحة، وأرسل إليها مائة ألف درهم معجلاً<sup>(٨)</sup> - لا يأخذ تمامها ويرثها؛ لأن نصف المهر ميراث للزوج - وبه يفتى.

(١) قال في لسان العرب (١٤٢/٧): مادة: حيض، "الْحَيْضُ معروف؛ حاضَت المرأة تَحِيضُ حَيْضًا وَمَحِيضًا والمَحِيض يكون اسماً ويكون مصدرًا؛ وجمع الحائض حَوَائِضٌ وَحَيْضٌ؛ والحَيْضَةُ المرة الواحدة من دَفْعِ الْحَيْضِ وَتَوْبِهِ والحَيْضَاتُ جماعة الحيضة الاسم بالكسر والجمع الحَيْضُ".

(٢) في كلا النسختين: "ولده"، وهو خطأ.

(٣) في كلا النسختين: "تزوجت"، وهو خطأ.

(٤) في كلا النسختين: "للحكم"، وهو خطأ.

(٥) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد الهيتمي، ٣٦/١٨.

(٦) في كلا النسختين: "معلوم"، وهو خطأ.

(٧) في كلا النسختين: "بنته".

(٨) أي: قبل موتها.

(٩٨) رجل دفع مهرا معجلا إلى امرأة، فمات قبل الخلوة الصحيحة، وأراد ورثته أن يستردّوا ذلك من المرأة - ليس لهم ذلك إن كانت منكوحته - وبه يفتى.

(٩٩) رجل مات وترك ولدا وزوجته وبنته، فدفع ابنه منزل المتوفى إلى زوجته بمقابلة مهرها، ثم إن البنت طلبت حصتها<sup>(١)</sup> من ذلك - إن لم تُثبت الزوجة ملكا صحيحا - تأخذ البنت حصتها فيه - وبه يفتى.

(١٠٠) عمّ البنت البالغة وأمها زوجها من زيد، ولم تقبل البنت عقدهما منه - لها ذلك، لكن تزوجها من غيره موقوف بإذن الولي - وبه يفتى.

(١٠١) امرأة دفعت لزوجها<sup>(٢)</sup> مائة دينار لكونه مجردا وأعزب، ثم ظهر أنه متزوج في بلدة أخرى - لا ترجع عليه بها إن وهبت هبة تامة تلك الدنانير - وبه يفتى.

(١٠٢) رجل تزوج في بلدة امرأة، وولدت المرأة منه ولدا، فذهبت مع زوجها إلى بلدة أخرى، فمات الزوج، وله أخ لأب، فأرادت المرأة أن تسافر مع ولدها إلى بلدتها التي<sup>(٣)</sup> نكحت فيها - إن كانت البنت بالغة، ولم تكن فيها مظنة فساد ولها المسافرة معه<sup>(٤)</sup> إلى بلدتها - وبه يفتى.

(١٠٣) رجل دفع إلى أبي<sup>(٥)</sup> زوجته دراهم ليشترى لزوجته جهازا، ولم يصرفها أبوها، فطلب فطلب الزوج إياها من الأب - جاز إن كان وكلا عن زوجته - وبه يفتى - [مما يحفظ]<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في موت الزوجة قبل قبض مهرها]

(١٠٤) امرأة ماتت قبل أن تقبض مهرها، فطلبه<sup>(٧)</sup> وارثها من الزوج، ولم يقم بينة على قدر المهر، فالحكم فيه: (ورقة ٩٧-١) إنه يأخذ مهر المثل بعد أن حلف الوارث، كما أن المرأة لو كانت في الحياة تأخذ بيمينها مهر المثل - وبه يفتى.

(١٠٥) رجل خالع<sup>(٨)</sup> مع زوجته على أثواب معلومة ونفقة ومهر، ثم إن المرأة أخذت من تلك الأثواب ثوبا - تردّه على الزوج؛ لأن أخذها بغير حق - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "حصتها".

(٢) في كلا النسختين: "زوجها".

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: "معها".

(٥) في كلا النسختين: "أب".

(٦) في (أ): ما بين المعكوفين زيادة.

(٧) في كلا النسختين: "فطلب".

(٨) قال في الاختيار لتعليل المختار (١٧١/٣): الخلع إزالة الزوجية بما تعطيه من المال، وهو في إزالة الزوجية بضم الخاء، وإزالة غيرها بفتحها، كما اختص إزالة قيد النكاح بالطلاق وفي غيره بالإطلاق. قال: (وهو أن تفتدي المرأة نفسها بمال ليخلعها به، فإذا فعلا لزمها المال ووقعت طليقة بائنة)، وإنما تقع طليقة بائنة لقوله عليه الصلاة والسلام: 'الخلع طليقة بائنة' ولأنه كناية فيقع به بائنا لما مر ولا يحتاج إلى نية، إما لدلالة الحال، أو لأنها ما رضى به المال إلا لتملّك نفسها وتخرج من نكاحه، وذلك بالبينونة وهو مذهب عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم؛ والخلع من جانبه تعليق الطلاق بقبولها فلا يصح رجوعه عنها، ولا يبطل بقيامه من المجلس ويصح مع غيبتها، فإذا بلغها كان لها خيار القبول في مجلس علمها، ويجوز تعليقه بالشرط والإضافة إلى الوقت كقوله: إذا قدم فلان أو إذا جاء فلان فقد خالعتك على ألف يصح، والقبول إليها إذا قدم فلان أو جاء غد، والخلع من جانبها تمليك بعوض كالبيع فيصح رجوعها قبل قبوله ويبطل بقيامها من المجلس، ولا يتوقف حال غيبته،

- (١٠٦) رجل أُسر في دار الحرب، وجاء وطلق امرأته، وطلب حوائجه عندها وأولاده الكبار، فالحكم فيه: إنه يأخذ حوائجه والأولاد يذهبون<sup>(١)</sup> إلى من يشاؤون<sup>(٢)</sup> - وبه يفتى.
- (١٠٧) امرأة أخذت حصتها من تركة زوجها في منزل دارهم، ثم إن الورثة أرادوا إخراجها من المنزل - لهم ذلك إن وقع بينهم ذلك بالتراضي، لكن الورثة لم يُخرجوها قبل انقضاء العدة - وبه يفتى.
- (١٠٨) رجل ادعى النكاح السابق على امرأة كانت زوجها في بلدة أخرى، وأثبتته على المرأة، وحكم به حاكم - لا يصح ولا ينفذ إن كان زوجها غائبا ونكاحه معروفا - وبه يفتى.
- (١٠٩) وبنت العطار كفوة<sup>(٣)</sup> للحرث إن كان له البقران<sup>(٤)</sup> - وبه يفتى.
- (١١٠) امرأة ماتت<sup>(٥)</sup> زوجها وترك صغيرا، ثم تزوجت<sup>(٦)</sup> من زيد، ثم إنها أخذت نفقة الصغير من وصيه وسلمتها<sup>(٧)</sup> إلى<sup>(٨)</sup> زوجها وأكلت معه، ثم إن الزوج طلقها، فطلبت النفقة من زيد - ليس لها ذلك إن كانت متبرعة - وبه يفتى.
- (١١١) رجل تزوج بنت زيد ودخل بها في بيت زيد، وتصرف في<sup>(٩)</sup> أموال زيد وأملاكه، وكان زيد غائبا في بلدة أخرى، فمات الرجل، فوارثه منع زيدا عن تلك الأموال - ليس له<sup>(١٠)</sup> ذلك إن ثبت كون تلك الأموال لزيد - وبه يفتى.
- (١١٢) امرأة بعثت حُلِيًّا<sup>(١١)</sup> إلى امرأة ابنها بأنه مهر معجل، فتصرفت المرأة في ذلك أربعين سنة<sup>(١٢)</sup>، ثم ادعت أنها<sup>(١٣)</sup> بعثتها<sup>(١٤)</sup> عارية - لا تسمع إن دفعت إليها ذلك مهرا معجلا - وبه يفتى.
- (١١٣) امرأة دفعت بطريق الجهاز أمتعة إلى بنتها، ثم ادعت أنها عارية - لا تسمع إن ملكتها - وبه يفتى.

ولا يجوز التعليق منها بشرط ولا الإضافة إلى وقت؛ ولو خالعهما بألف على أنه بالخيار ثلاثة أيام فالخيار باطل، وإن قال على أنها بالخيار فكذلك عندهما لأن الخلع طلاق ويمين ولا خيار فيهما. وعند أبي حنيفة الخيار لها صحيح، فإنردته في الثلاث بطل الخلع، لأن الخلع طلاق من جانبه تمليك من جانبها فيجوز الخيار لها دونه.

(١) في كلا النسختين: "يذهب".

(٢) في كلا النسختين: "يشاء".

(٣) في كلا النسختين: "كفو".

(٤) في كلا النسختين: "البقرين".

(٥) في كلا النسختين: "ماتت".

(٦) في كلا النسختين: "تزوج".

(٧) في كلا النسختين: "سلم".

(٨) في (أ): غير موجودة.

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) في الأصل: غير موجودة.

(١١) قال في القاموس المحيط (١/١٦٤٧): مادة: حلي. "الحلي: ما يُزِينُ به من مَصْنُوعِ المَعْدِنَاتِ أو الحِجَارَةِ؛ ج: حُلِيٌّ كحُلِيٍّ والواحد: حَلِيَّةٌ".

(١٢) في كلا النسختين: "سنتين".

(١٣) في كلا النسختين: "أنه".

(١٤) في كلا النسختين: "بعثته".



(١١٤) رجل تزوج امرأة، ودفع إليها جارية بطريق المهر المعجل، ثم إنه أخذ الجارية وذهب معها إلى بلدة، وضربها عبيد الرجل، فماتت الجارية من ضربهم - يضمن الرجل - وبه يفتى.  
(١١٥) رجل في سفر، وزوجته بعد شهرين تزوجت من آخر - فعليها التفريق والتعزير الشديد - وبه يفتى.

(١١٦) رجل ابتلي بداء الثعلب<sup>(١)</sup>، وأرادت زوجته التفريق، وفُرقا<sup>(٢)</sup> بين يدي القاضي، ثم أراد الرجل أن يأخذ المرأة في<sup>(٣)</sup> عصمته بلا نكاح - جاز إن لم يكن التفريق شرعياً - وبه يفتى.  
(١١٧) امرأة طلبت مهرها كذا من تركة زوجها - تُصدّق بيمينها في مهر المثل إلا إذا أثبتت<sup>(٤)</sup> إبراءها، أو قبضها، أو ثبت أنه أقل مما ادعته - وبه يفتى.

(١١٨) رجل أرسل دراهم وأثواباً بطريق المعجل ظاهراً وعادةً، ولكن لم يحسب حينئذ<sup>(٥)</sup> بالمهر المعجل، وأراد الرجل أن يأخذها<sup>(٦)</sup> بعد التفريق - إن كان ذلك هبةً ولم يمانع<sup>(٧)</sup> من<sup>(٨)</sup> الرجوع - يأخذها؛ لأن ما وهبه لها قبل النكاح يجوز الرجوع فيه - وبه يفتى.

(١١٩) رجل خيَّط لباساً لزوجته، ثم مات، فالورثة أرادوا إدخاله في القسمة - إن ملك الزوج ذلك للمرأة - ليس لهم ذلك.

(١٢٠) رجل انتقل من بلدة، فتوطن في بلدة أخرى، فزوّج بنته في تلك البلدة من عمرو، ثم إن زوجها نقلها إلى بلدها الأصلي الذي هاجرت منه، ثم إنه أراد أن ينقلها إلى بلدها الذي نكحها فيه، فمنعه الرجل - ليس له ذلك إن كانت البنت كبيرة - وبه يفتى.

(١٢١) جارية المتوفى تزوجت من عمرو برضاها فضولاً<sup>(٩)</sup>، فالوارث يأخذ الجارية - وبه يفتى.

(١٢٢) رجل حين ذهب<sup>(١٠)</sup> إلى سفر أذن لزوجته أنها تبيع لباسه كذا وتصرفه على<sup>(١١)</sup> مصرفها، ثم جاء وأراد التضمين - ليس له ذلك (ورقة ٤٩٧ - ٢) - وبه يفتى.

(١) الثعلبة هي أحد الأمراض التي تصيب الشعر ويحدث فيها سقوط للشعر في منطقة أو أكثر مثل الرأس أو الذقن أو الشارب أو الحواجب والرموش أو الجسم والأطراف. وقال في لسان العرب (١٥١/٩): مادة: سَعَف، "السعفة يقال لها داء الثعلب تورث القرع والثعلاب يصيبها هذا الداء فلذلك نسب إليها".

(٢) في كلا النسختين: "فرق".

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: "أثبت".

(٥) في كلا النسختين: "حين".

(٦) في كلا النسختين: "يأخذها".

(٧) في كلا النسختين: "مانع".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) الفضولي لغة من يشتغل بما لا يعنيه، نسبة إلى الفضول، جمع فضل، وهو الزيادة. غير أنّ هذا الجمع - الفضول - غلب استعماله على ما لا خير فيه، حتّى صار بالغلبة كالعلم لهذا المعنى، ومن أجل ذلك كان في التسمية إليه تلك الدلالة. وفي اصطلاح الفقهاء يطلق الفضولي على من يتصرّف في حق الغير بلا إذن شرعيّ، وذلك لكون تصرّفه صادراً من غير ملك ولا وكالة ولا ولاية. (التعريفات للجرجاني، ٢١٥/١)، (ينظر تفصيل المسألة في البحر الرائق، ١٤٨/٣).

(١٠) في كلا النسختين: "ذهبت".

(١١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٢٣) رجل سافر، وزوجته باعت ألبسته لضرورة النفقة والكسوة وصرفتها على<sup>(١)</sup> نفسها - تضمن لتعديها - وبه يفتى.

(١٢٤) ولي الصغيرة زوجها من صغير، ثم إنهما بعد البلوغ سكنت ثلاث سنوات، ثم ادعت خيار البلوغ - إن كان الولي وصي الأب أو الجد لا يسمع، وإن كان غيرهما وكانت الصغيرة ثيباً فسكوها لا يضر - وبه يفتى.

### فصل [في إثبات دفع الجهاز عارية]

(١٢٥) رجل دفع إلى بنته جواهر وأمتعة بطريق الجهاز، وزوجها من عمرو، فتصرفت البنت في تلك الأمتعة سنة، فماتت البنت، ثم ادعى الرجل أنه دفعها إليها عارية - لا تسمع دعواه إن كان من الأشراف، إلا إذا أشهد أنه أعارها تلك الأمتعة - وبه يفتى.

(١٢٦) رجل منع زوجته من رؤيتها لزواج أمها الأجنبي - جاز منعه إن احتمل الفساد - وبه يفتى.

(١٢٧) رجل أخذ بكراً من يد الأشقياء، فزوج إياها نفسه بلا إذن وليها، ثم إن وليها أراد التفريق - له ذلك إن لم يكن الزوج كفواً لها - وبه يفتى، ولو زوجت نفسها من زوج أو وكلت غيرها له - جاز. وفي رواية عن أبي يوسف: إنه لا يجوز إلا بولي، وعن محمد: إنه يتوقف على إجازة الولي<sup>(٢)</sup>، حتى لو ماتا قبلها لا يتوارثان ولا يقع طلاقه ووطؤه حرام.

(١٢٨) وتُستأذن البكر<sup>(٣)</sup> ويكفي سكوها إذا استأذنها الولي الأقرب، وإذا استأذنها غيره أو الولي الأبعد - لا بد من قول. والضحك إذن إلا إذا كان بوجه الاستهزاء، ولو بكت بغير صوت فهو رضا في المختار، وفي الثيب البيان باللسان.

(١٢٩) وللأم تزويج بنتها<sup>(٤)</sup> ولذي الأرحام عند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - بعد العصبه. وقال محمد: "ليس لغير العصبه ولاية في تزويج امرأة"<sup>(٥)</sup>.

(١٣٠) من غاب عنها زوجها، ثم جاء زوجها الأول، وكان الثاني غائباً، فإن كان النكاح بينهما معروفاً - يأخذ المرأة - وبه يفتى، كما في العيون<sup>(٦)</sup>.

(١٣١) وفي المحيط<sup>(٧)</sup>: الأب إذا قال "ورديم"<sup>(٨)</sup>، وقال الآخر "ورديم"<sup>(١)</sup>. بمحضر الشهود بلا إذن من القاضي - يصح إن دل شيء على النكاح حين العقد أو المهر، كما في المعين.

(١) في كلا النسختين: "صرفت نفسها".

(٢) العناية في شرح الهداية (٤/٤٠٢)، كتاب النكاح، باب الأولياء، لمحمد بن محمد بن محمود أكمل الدين أبي عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابري، تحقيق: أبي محروس عمرو بن محروس، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م.

(٣) في كلا النسختين: "الأبكار"، ولا يستقيم جمع الكلمة بهذا المقام نظراً لما يأتي بعده.

(٤) في كلا النسختين: "بنته".

(٥) البحر الرائق، (٣/١٣٣).

(٦) عيون المسائل (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٣)، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣هـ.

(٧) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٦٢) لرضي الدين ابن العلا محمد السرخسي. جاء في هذا المعنى ما في باب معرفة الشهود، لكن دون هاتين الكلمتين التركيتين: "ورديم".

(٨) وفي كلا النسختين: "وادم" و"راديم"، فقال د. فرات أنه تصحيف، ومعناها في التركية: "أعطيت".

(١٣٢) ولا يجوز قول الأبوين بأن ما دفعاه<sup>(٢)</sup> من الجهاز إلى بنتها المتوفاة عارية إذا كانا<sup>(٣)</sup> من الأشراف على الأصح - وبه يفتى.

(١٣٣) زوج عم الصغيرة وهو وليها من عمرو بلا كفاءة، فبلغت - يفرق بينهما لبطلان النكاح لا لخيار البلوغ - وبه يفتى.

(١٣٤) رجل زوج بنته من عمرو، وغاب، وتصرف صهره في أملاكه، فمات عمرو - إن ثبت أنها لرجل لا شيء لورثة عمرو.

(١٣٥) رجل وكل امرأة لتزويج امرأة له، فزوجت الوكيل من<sup>(٤)</sup> نفسها - لم يجز.

(١٣٦) رجل زوج امرأة من عمرو فضولا، فادعى الزوج أن المرأة ادعت حين سمعت أنها<sup>(٥)</sup> أذنت بالنكاح أو سكنت، فأنكرت المرأة - فالقول لها في الرد عندنا؛ لأن الزوج يدعي لزوم العقد والمرأة تنكره<sup>(٦)</sup> - فالقول لها والبيئة للزوج. وإن أقاما، فبيئة المرأة أولى؛ لأنها قامت على الرد، وهو الإثبات صورة، وبيئة الزوج على النفي. وإن أقام الزوج بيئة أنها أجازت العقد، وأقامت المرأة الرد - فالبيئة بيئة الزوج؛ لأنهما استويا صورة وترجحت بيئة الزوج للزومها العقد، ولا يمين عليها عند الإمام. فإن كان الزوج دخل بها طوعاً، لم<sup>(٧)</sup> تُصدّق المرأة في دعوى الرد، وإن دخل بها كرهاً صدّقت<sup>(٨)</sup> في دعوى الرد، كما في قاضيهان في فصل شرائط النكاح<sup>(٩)</sup>.

### فصل [في تزويج البكر البالغة نفسها]

(١٣٧) والبكر البالغة إذا زوجت نفسها - ينفذ في رواية عن أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - وفي رواية عنه لا ينفذ، وكذا عند يعقوب<sup>(١٠)</sup> وعند محمد الشيباني - رحمهما الله - فموقوف

(١) معناها في التركية كذلك: "أعطيت".

(٢) في كلا النسختين: "دفعه".

(٣) في كلا النسختين: "كان".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: "تنكرها".

(٧) في كلا النسختين: "ثم"، وهو خطأ اعتباراً بما في قاضيهان.

(٨) في كلا النسختين: "لم تصدق"، وهو خطأ اعتباراً بما في قاضيهان.

(٩) فتاوى قاضيهان (كتاب النكاح، ١/١٦٥)، (الفتاوى الخانية أو الفتاوى الفخرية)، لأبي المحاسن فخر الدين حسن بن منصور قاضيهان الأوزجندى (دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م). وهو الإمام الكبير، فخر الدين قاضي خان، صاحب "الفتاوى" المشهورة. تفقه على الإمام أبي إسحاق الصفاري الأنصاري، والإمام ظهير الدين المرغيناني، ونظام الدين أبي إسحاق المرغيناني. وتفقه عليه شمس الأئمة الكردي. وذكره شيخ الإسلام محمود الحصري، فقال: هو سيدنا القاضي الإمام، والأستاذ فخر الملة ركن الإسلام، بقية السلف، مفتي الشرق. توفي - رحمه الله تعالى - ليلة الاثنين ١٥ من شهر رمضان، سنة ٥٩٢هـ، ودفن عند القضاة السبعة. وله "الفتاوى" المشهورة، و"شرح الجامع الصغير"، وغير ذلك. (الطبقات السنية، ١/٢٤٣، ٧٢٥).

(١٠) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة أبو يوسف، القاضي صاحب أبي حنيفة، أخذ أبو يوسف عن أبي حنيفة وولى القضاء لثلاثة من الخلفاء: المهدي والهادي والرشد، وكان إليه تولية القضاء في المشرق والمغرب، قال أحمد وابن معين: ثقة مات ببغداد يوم الخميس لخمس خلون من ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقيل لخمس خلون من ربيع الآخر سنة إحدى وثمانين ومائة. ولأبي يوسف من الكتب في الأصول والأُمالي: كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب

على إجازة الولي<sup>(١)</sup>. (ورقة ٤٩٨-١) فالولي إن شاء فسخ النكاح، وإن شاء نفذ وأجاز، وإذا ولدت ليس له الاعتراض، كما في الخلاصة<sup>(٢)</sup>. وأما في النهاية<sup>(٣)</sup>: إذا سكت الولي في تزويج نفسها من غير كفؤ، فولدت ولدا، ثم بدا له أن يخاصم في ذلك - فله أن يفرق بينهما، لكن الفتوى على الأول؛ لأن الرفع بعد الإيلاد مشكل.

(١٣٨) امرأة أبت أن تسكن مع أحمامها وضرتها - يفرغ لها بيتا من دار ولو كانت الساحة أو الكنيف مشتركين<sup>(٤)</sup> بينهما، كما في البدائع<sup>(٥)</sup>.  
(١٣٩) أخذ بيد جارية، فأدخلها بيتا وعلموا أنه يريد الجماع - يكره - وبه يفتى، كما في العصرية.

(١٤٠) إذا كانت الكفاءة<sup>(٦)</sup> موجودة، فمنع الأب، أو الجد، أو غيرهما من الأولياء، أو غاب الأولياء، فالمرأة تزوج نفسها بإذن القاضي، كما في الخلاصة<sup>(٧)</sup>. ويفهم من ذلك أن الولي إذا غاب ينوب منابه.

(١٤١) تزوجها على أنها بكر، فإذا ثبت<sup>(٨)</sup> - فعليه كمال المهر، كما في العمادية<sup>(٩)</sup>. وكذا في قاضيخان<sup>(١٠)</sup>، وعلى ما قاله علي البزدوي<sup>(١١)</sup> ومن وافقه من أئمة بخارى. وفي الفوائد: "إن المسموع من صاحب المحيط لا يوجب ما قابل البكارة من الزيادة."<sup>(١٢)</sup> وأفتى بعض المشايخ أنه يلزم تمام المهر إن لم تكن البكارة مشروطة في العقد وكان المهر المسمى للبكارة - ليس على الزوج ما زاد على مهر مثلها، بل تأخذ المرأة مهر مثلها.

الصيام، كتاب الفرائض، كتاب البيوع، كتاب الحدود، كتاب الوكالة، كتاب الوصايا، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الغصب والاستبراء، ولأبي يوسف إملاء رواه بشر بن الوليد القاضي يحتوي على ستة وثلاثين كتابا مما فرعه أبو يوسف، كتاب = اختلاف الأمصار، كتاب الرد على مالك بن أنس، كتاب رسالته في الخراج إلى الرشيد، كتاب الجوامع ألفه ليحيى بن خالد يحتوي على أربعين كتابا ذكر فيه اختلاف الناس والرأي المأخوذ به. (تاج التراجم، ٢٧/١؛ الفهرست، ٢٨٦/١).

(١) الهداية شرح البداية للمرغيناني، ٢٠٣/١.

(٢) خلاصة الفتاوى للبخاري (مخطوط، كتاب النكاح)، لوحة ٧٨.

(٣) النهاية شرح الهداية (مخطوط، كتاب النكاح)، لوحة ٣٣٦، لحسين حسام الدين السغناقي.

(٤) في كلا النسختين: "مشاركان". والمعنى أن فناء البيت والمرحاض يشترك فيهما كل من أهل البيت.

(٥) لم أجد هذا الكلام ينصه في البدائع، ولكن وجدته بمعناه في المصدر نفسه (٢٤/٤): "حتى لو كان في الدار يوت ففرغ لها بيتا وجعل لبيتها غلقا على حدة قالوا إنها ليس لها أن تطالبه ببيت آخر".

(٦) في كلا النسختين: "الكفارة".

(٧) خلاصة الفتاوى للبخاري (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٧٩).

(٨) في (أ): "ثبت".

(٩) تقدم ذكر هذه الفتاوى، وهي باللغة التركية.

(١٠) فتاوى قاضيخان (٣٣٠/١).

(١١) علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد أبو الحسن فخر الإسلام البزدوي، الفقيه بما وراء النهر، صاحب الطريقة على مذهب الإمام أبي حنيفة، توفي يوم الخميس خامس رجب سنة ٤٨٢هـ، ودفن بسمرقند، له كتاب المبسوط، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير، وكتابه في أصول الفقه مشهور. (تاج التراجم، ١٤/١).

(١٢) الفوائد الظهيرية، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١١٢، لأبي بكر محمد بن أحمد بن عمر البخاري، مكتبة "عاطف أفندي" إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٤٠١، رقم التصنيف: ١٠٠٢٠٠٠٠.

(١٤٢) الوكيل بالتزويج لا يزوّج ابنته الصغيرة، وهو وليها، وكذا بنت أخته إن كان لها ولي، كما في الزيلعي<sup>(١)</sup>.

(١٤٣) تزوّج الذمي مسلمة باطل، ولو أسلم لا بد من نكاح جديد، ويضرب الذمي دون الأربعين<sup>(٢)</sup>.

(١٤٤) رجل زوّج غلامه من امرأة، ثم أراد بيعه - لا يجوز إن كان عليه مهر المرأة. (١٤٥) رجل زوّج بنته الصغيرة من عمرو، فماتت، فزوّجها يأخذ نصف المهر ميراثاً عنها، فإنه يلزم تمام المهر بالموت - [وبه يفتى]<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في نظر الرجل إلى زوجة أخيه الصغيرة دون تسع سنين]

(١٤٦) رجل له زوجة في سن ثمان<sup>(٤)</sup> سنين وله أخ - له أن ينظر إليها إن كانت الضرورة موجودة.

(١٤٧) وطئ جارية أبيه، فولدت - لا يجوز بيعه؛ لأنه ولد ولده، وإن ادعى الابن الشبهة أولاً، فيعتق على أبيه ولا يثبت نسب منه.

(١٤٨) قال: "إن فعلت كذا فأنت أُمي" - ونوى به التحريم - لا شيء فيه سوى الكراهة. قال ابن الهمام<sup>(٥)</sup>: "لا ظاهر ولا طلاق، بل هو لغو"<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في ادعاء الرجلين نكاح امرأة]

[١٤٩] ادعى زيد وعمرو نكاح امرأة، فقالت المرأة: "تزوجت زيدا بعد عمرو" - فهي امرأة زيد. وإن سألها القاضي بعد ما ادعى النكاح، فقال: "من زوجك من المدعين؟"، فقالت مجيبة بسؤاله: "تزوجت زيدا بعد عمرو" - فهي لعمر، فإن المعتبر في مجلس الشرع ما أُقرّ به أولاً من التزوج<sup>(٧)</sup> من عمرو. وبهذا اندفع استشكال علماء العصر.

(١) تبين الحقائق شرح كتر الدقائق (كتاب النكاح، باب الأولياء، ١٣٥/٢) لفخر الدين الزيلعي، دار النشر: دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ١٣١٣هـ. وهو عثمان بن علي بن محسن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى ٧٤٣هـ) فقيه حنفي، شارح الكتر. قدم القاهرة سنة ٧٠٥هـ، فأفتى ودرّس، ونشر الفقه، وانتفع به الناس. له "تبين الحقائق في شرح كتر الدقائق"، و"تركة الكلام على أحاديث الأحكام"، و"شرح الجامع الكبير"، وهو غير جمال الدين الزيلعي "عبد الله" صاحب "نصب الراية". (كشف الظنون، ١٥١٦/٢، الأعلام للزركلي، ٣٠٥/٦).

(٢) يعني: في حالة زواج الذمي من مسلمة وهو على غير الإسلام.

(٣) في (أ): ما بين المعكوفين زيادة.

(٤) في كلا النسختين: "ثمان"، والصحيح ما أثبتته.

(٥) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام (٧٩٠ - ٨٦١هـ الموافق ١٣٨٨ - ١٤٥٧م) هو إمام من علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. أصله من سيواس، ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة، وأقام بجلب مدة. (الأعلام للزركلي، ٢٥٥/٦).

(٦) شرح فتح القدير (كتاب النكاح، ١٠٧/٤)، تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار الفكر - بيروت. (٧) في الأصل: "التزويج".

[١٥٠] ولو أنكر<sup>(١)</sup> أحد الزوجين النكاح، ثم جاء طالباً ميراث الآخر - له ذلك، كما في العناية<sup>(٢)</sup>. وذكر في المنتقى<sup>(٣)</sup>: ولو ادعت على الزوج أنه طلقها، فأنكر الزوج، ثم مات، فطلبت ميراثه - لم يورثها، كذا في التاتارخانية في كتاب الدعوى<sup>(٤)</sup>.

(١٥١) وفي الخلاصة<sup>(٥)</sup>: ادعى على امرأة نكاحاً، وقال: "إن زوجك الغائب طلقك"<sup>(٦)</sup> وانقضت عدتك وأنا تزوجتك"، فأقرت بنكاح الغائب وأنكرت الطلاق - تقبل البينة، ولا يحتاج إلى إعادة البينة لو حضر الغائب.

(١٥٢) رجل تزوج امرأة وابنتيها<sup>(٧)</sup> في ثلاثة عقود، ولا يُدرى الأولى منهن، ومات قبل الوطاء والبيان - فلهن مهر واحد؛ لأن الصحيح نكاح واحدة منهن قطعاً؛ لأنه إن تزوج الأم أولاً - لا يجوز تزوج بنتها، وإن تزوج البنت أولاً - لا يجوز له أن يتزوج أمها مطلقاً ولا أختها، ولهن الربع أو الثمن بالإجماع، ثم إن المهر والميراث يقسم على نصفين - نصف للأم ونصف للبنتين. هذا الحكم في المهر إذا تزوج كل واحدة منهن بالألف مثلاً، أما إذا تزوجهن بمهور متفاوتة تكون القسمة على قدر مهورهن، وعند الإمامين يقسم أثلاثاً<sup>(٨)</sup>. (ورقة ٩٨٤ - ٢)

### فصل [في الدخول قبل دفع المعجل]

(١٥٣) إذا دخل رجل بامرأته برضاها قبل دفع مهرها المعجل - فلها أن تمنع نفسها ولا تبطل نفقتها، بل يأمره القاضي بالإنفاق عليها<sup>(٩)</sup> ولا يبيع<sup>(١٠)</sup> عروضه، بل يحبس، كما في الدين. وقالوا: يبيع القاضي إياها، كما في المديون عندهما. هذا إذا كان الزوج أو المديون حاضراً، وفي

(١) في كلا النسختين: "أمكن"، وهو خطأ.

(٢) العناية شرح الهداية (كتاب النكاح، ٢٢٤/٦)، للبابري، تحقيق: أبي محروس عمرو بن محروس، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م. هو البابري (٧١٤ - ٧٨٦هـ الموافق ١٣١٤ - ١٣٨٤م) محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله بن الشيخ شمس الدين بن الشيخ جمال الدين الرومي البابري: علامة بفقته الحنفية، عارف بالأدب. نسبته إلى بابري (قرية من أعمال دجيل ببغداد) أو بابت التابعة لأرض الروم بتركيا. رحل إلى حلب ثم إلى القاهرة. وعرض عليه القضاء مراراً فامتنع. وتوفي بمصر. من كتبه: شرح تلخيص الجامع الكبير للخلاطي، والعناية في شرح الهداية، وشرح مشارق الأنوار، والتقرير على أصول البزدوي، وشرح وصية الإمام أبي حنيفة، وشرح المنار، وشرح مختصر ابن الحاجب، وشرح تلخيص المعاني، وشرح ألفية ابن معطي، والنقود والرود في أوقاف بغداد، وحاشية على الكشاف، والإرشاد في شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة. (الأعلام للزركلي، ٤٢/٧).

(٣) وكتاب "المنتقى" للحاكم الشهيد محمد بن محمد المتوفى سنة ٣٣٤هـ، وقال في الطبقات السنية (٢١/١): "ولا يوجد المنتقى في هذه الأعصار".

(٤) الفتاوى التاتارخانية (كتاب الدعوى، ١٨٩/٣)، لعالم بن علاء الأنصاري الدهلوي الهندي، تحقيق: سجاد حسين، مطبعة مجلس دائرة المعارف النعمانية بجيدر آباد. الهند، وهو كتاب عظيم في مجلدات، جمع فيه: "مسائل المحيط البرهاني" و"الدخيرة" و"الحانية" و"الظهيرية". (كشف الظنون، ٢٦٨/١).

(٥) خلاصة الفتاوى (مخطوط، كتاب الدعوى، لوحة ٨٦)، طاهر بن أحمد البخاري.

(٦) في (أ): "طلقتك".

(٧) في كلا النسختين: "وأثبتها"، وهو خطأ، بل الصحيح ما أثبتته نقلاً من شرح فتح القدير

(٨) شرح فتح القدير لابن الهمام (٣٨٣/٣).

(٩) في كلا النسختين في هذا المكان: "عليه"، وهي زيادة مخلة بالمعنى.

(١٠) في (أ): "يسمع"، وهو خطأ.

الغائب لا يبيع عقاره ولا عروضه إجماعاً، والأب يبيع عروض ولده الكبير الغائب إذا وجبت نفقته عليه استحساناً عنده<sup>(١)</sup>، وعندهما لا يجوز قياساً، كما في شرح منظومة النسفي<sup>(٢)</sup>.  
(١٥٤) إذا كان أحد الزوجين حراً، والآخر عبداً مأذوناً، واختلفا في الأمتعة المشكّلة في البيت ولم يكن لها بينة - فالقول قول الحر. وقالوا: القول قولهما؛ لأن المأذون كالحر في اعتبار اليد<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في إنكار المرأة النكاح]

(١٥٥) ادعى رجل نكاح امرأة، فأنكرته، فأقام البينة أنها زوجته، وادعت المرأة أنه تزوج أختها قبل ذلك وهي في نكاحه، فأنكر الرجل ذلك وأقامت المرأة بينة - لا يقضي القاضي بنكاح الغائبة إجماعاً ويقضي بنكاح الحاضرة عند الإمام، وعندهما: لا يقضي، بل يوقف الأمر إلى أن تحضر الغائبة، فإن حضرت وأقامت بينة على ما ادعت الحاضرة لها - يقضي بأنها امرأته ويفرق بين الزوج وبين الحاضرة، وإن أنكرت ذلك<sup>(٤)</sup> يقضي بنكاح الحاضرة ببينة الزوج، ولا يلتفت إلى بينة الحاضرة. وقال النسفي: "وأما قولهما لجواز أن تحضر الغائبة وتقيم البينة على ما سبق نكاحها، قلنا: يجوز أن لا تحضر ولا تقيم البينة ولا يجوز ترك المتيقن والمتحقق"<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في عقد النكاح بالكتابة]

(١٥٦) رجل كتب كتاباً إلى امرأة ليخطبها، وقال في كتابه: "تزوجتك على كذا"، وأشهد على الكتاب، إن قال: "هذا كتابي إلى فلانة بنت فلان"، وإن قرأ عليهم الكتاب وأعلمهم بما فيه - يصح الإشهاد بالاتفاق، وإن لم يقرأ عليهم ولم يخبرهم بما فيه - صح عند أبي يوسف ولا يصح عندهما. ثم إن النكاح إنما ينعقد عند أبي يوسف إذا قرأت المرأة الكتاب عند الشهود وأعلمتهم بما في الكتاب، ثم قالت: "زوجت نفسي منه"، وإن لم تقرأ الكتاب ولم يخبرهم بما فيه، لكن قالت: "زوجت نفسي منه" - بين يدي الشهود ولم تخبر - هذا نكاح عند الكل؛ لأن سماع الشاهدين كلام الزوجين، أو ما أقيم مقام كلامهما، شرط جواز النكاح إذا كان الكتاب بلفظ التزوج، أما إذا كان بطريق الأمر كقول الزوج: "زوجني نفسك مني" لا يشترط إعلام المرأة ما في الكتاب إجماعاً؛ لأن المرأة تتولى طرف عقد النكاح بحكم الوكالة. ثم إن الإشهاد لا يصح ما لم يعلم الكاتب ما في الكتاب إجماعاً<sup>(٦)</sup>.

(١) قال اللكنوي - رحمه الله: "ضمير" عنده" في قول الفقهاء: هذا الحكم عنده، أو هذا مذهبه، إذا لم يكن مرجعه مذكوراً سابقاً يرجع إلى الإمام أبي حنيفة، وإن لم يسبق له ذكر؛ لكونه مذكوراً حكماً، وكذا "له" وما أشبه ذلك. (مقدمة عمدة الرعاية، ص ١٧).

(٢) كتاب الحقائق شرح منظومة النسفي (مخطوط، لوحة ٣٢)، هي منظومة النسفي في الخلاف، وهو: أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي، المتوفى سنة ٥٣٧هـ، ولأبي المحامد محمود بن محمد بن داود اللؤلؤي البخاري الأفشنجي شرح سماه: "حقائق المنظومة" مكث في جمعه أكثر من سبع سنين، وأتمه يوم عيد الأضحى سنة ٦٦٦هـ.

(٣) قال في بدائع الصنائع (٣٠٩/٢): "فأما إذا كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً أو مكاتباً فعند أبي حنيفة القول قول الحر وعندهما إن كان المملوك محجوراً فكذلك، وأما إذا كان مأذوناً أو مكاتباً فالجواب فيه وفيما إذا كانا حريين سواء".

(٤) في (أ): "بذلك".

(٥) كتاب الحقائق شرح منظومة النسفي (مخطوط، لوحة ٣٢).

(٦) المبسوط للسرخسي (٥١٦/٦).



(١٥٧) إذا تزوجت المرأة غير كفؤ، فرضي به البعض من الأولياء، وللباقين حق الاعتراض عند أبي يوسف، وقال أبو حنيفة ومحمد - رضي الله تعالى عنهما : "ليس لهم الاعتراض"<sup>(١)</sup>.  
(١٥٨) والكفاءة في الغنى غير معتبرة عند أبي يوسف، وقالوا: "نعتبرها"<sup>(٢)</sup>، ولا تعتبر الكفاءة في الحرفة أيضا عند أبي يوسف، وقالوا: "نعتبر"<sup>(٣)</sup>، كما في النسفي في باب أبي يوسف<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في تزويج غير الأب والجد الصغير والصغيرة من كفؤ]

(١٥٩) زوج غير الأب والجد الصغير والصغيرة من كفؤ، ثم بلغا - ليس لهما<sup>(٥)</sup> خيار الفسخ الفسخ عند أبي يوسف، وقالوا: "لهما الخيار"، وإن فسحا لا مهر قبل الدخول لها، وبعد الدخول - تمام المهر، سواء كان الافتراق باختيار الصغير أو باختيار الصغيرة. ودليل أبي يوسف أن النكاح صدر من الأهل والمحل أهل يلزم كعقد الأب والجد<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في انعقاد ست مسائل في الفضولي]

(١٦٠) وانعقدت<sup>(٧)</sup> في<sup>(٨)</sup> الفضولي ست مسائل: وفي الثلاث منها يتوقف على الإجازة اتفاقاً. الأولى: إذا قال الفضولي: "زوّجت فلانة من فلان"، وقال فضولي آخر: "قبلتها منه". والثانية: إذا قال الزوج: "تزوجت فلانة" وكانت هي غائبة، وقال فضولي: (ورقة ٤٩٩-١) "زوّجتها منك"<sup>(٩)</sup>. والثالثة: إذا قالت المرأة: "زوّجت نفسي من فلان" وكان هو غائباً، فقبل منه فضولي.

وفي الثلاث الآخر اختلاف. الأولى منها: فضولي قال: "زوّجت فلانة من فلان"، وهما غائبان ولم يقبل عنهما أحد. والثانية: إذا قالت المرأة: "زوّجت نفسي من فلان"، وهو غائب ولم يقبل عنه أحد. والثالثة: إذا قال الرجل: "تزوجت فلانة" وكانت غائبة، ولم يقبل عنها أحد. فقال أبو يوسف: "يتوقف على الإجازة ويتم بها العقد." وقالوا: "وهي باطلة"<sup>(١٠)</sup> - [وبه يفتى]<sup>(١١)</sup>.

### فصل [في إسلام المرأة وإبء الزوج عن الإسلام]

(١٦١) أسلمت المرأة - يعرض الإسلام على زوجها، فإن أبى عن الإسلام يفرق القاضي بينهما، وإبء الزوج فسخ عند أبي يوسف، فلا ينقص عدد الطلقات. وقالوا: "طلاق ينقص به العدد"<sup>(١٢)</sup>، ثم إنه لا فرق بين إبء البالغ وبين إبء الصبي، فإن الصبي إذا كان عاقلاً<sup>(١٣)</sup> يعتبر إبؤه،

(١) بدائع الصنائع (٣١٨/٢).

(٢) في كلا النسختين: "نعتبره".

(٣) في (أ): "معتبره".

(٤) كتاب الحقائق شرح منظومة النسفي (مخطوط، لوحة ١٤٢).

(٥) في كلا النسختين: "لها".

(٦) المحيط البرهاني (١٣٢/٣).

(٧) في كلا النسختين: "انعقد".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في (أ): غير موجودة.

(١٠) شرح فتح القدير (٣١٠/٣).

(١١) في (أ): زيادة.

(١٢) اللباب في شرح الكتاب (٢٦٠/١).

(١٣) في الأصل: "عاملاً"، وهو خطأ.

كما في باب قول أبي يوسف للنسفي<sup>(١)</sup>. وما قيل من أنه ينتظر إلى بلوغه كما في الغائب إلى حضوره - ليس بصحيح.

### فصل [في اختلاف الزوجين في مقدار المهر]

(١٦٢) إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر المسمى - فالقول للزوج، إلا إذا ادعى أن مهرها دون العشرة<sup>(٢)</sup>، فإنه مستنكر شرعاً وعقلاً.

(١٦٣) وتُحلف المرأة على أنها لم ترض بما قاله الزوج عند أبي حنيفة ومحمد - رضي الله تعالى عنهما - وحلف الزوج على أنه لم يرض بما قالته المرأة - فعلى الزوج مهر المثل، كما في المنظومة للنسفي<sup>(٣)</sup>.

(١٦٤) تزوج امرأة ولم يسمّ مهرًا - وجب مهر المثل. ولو رهن بمهر المثل شيئًا لا يكون رهنًا، حتى لو طلقها قبل الدخول، ثم هلك الرهن يهلك أمانة مجانا. وترجع المرأة على الزوج بالمتعة عند أبي يوسف، وقالوا: "هو رهن بالمتعة"، حتى لو هلك الرهن<sup>(٤)</sup> يكون مضمونا بالمتعة، وأما إذا رهن بالمهر المسمى رهن بنصفه إذا طلقها قبل الدخول اتفاقاً<sup>(٥)</sup>.

(١٦٥) تزوج امرأة على عبد معين، فإذا هو حرّ - لزم على الزوج قيمته عند أبي يوسف، وقالوا: "يلزمه مهر المثل"<sup>(٦)</sup>.

(١٦٦) تزوج امرأة على ألف إلى سنة، فللمرأة منع نفسها عند أبي يوسف، وقالوا: "ليس لها ذلك"<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في تزويج العبد المأذون والشريك الأمة]

(١٦٧) ويزوج العبد المأذون والشريك شركة العنان والمضارب<sup>(٨)</sup> الأمة عند أبي يوسف، وقالوا: "لا يجوز". والمكاتب يملك تزويج أمته بالاتفاق، وتزويج العبد لا يجوز بالإجماع، والكلام في الأمة<sup>(٩)</sup>.

(١٦٨) إذا كان للصغير عبد وأمة، فزوج أبوه أمته من عبده يجوز عند أبي يوسف، وقالوا: "لا يجوز"<sup>(١٠)</sup>.

(١) كتاب الحقائق شرح منظومة النسفي (مخطوط، لوحة ١٤٢).

(٢) قال في الاختيار لتعليل المختار (١١١/٣): "ولأبي حنيفة أن المهر إلى عشرة دراهم حق الشرع فلا يجوز التنقيص منه شرعاً حتى لو سمي أقل من عشرة فلها عشرة وإلى مهر مثلها حق الأولياء؛ لأنهم يعيرون بذلك فلهم مخاصمتها إلى تمامه".

(٣) كتاب الحقائق شرح منظومة النسفي (مخطوط، لوحة ٣٢).

(٤) في (أ) في هذا المكان: أضاف ناسخ المخطوط جملة مكررة تصحيفاً: "يهلك أمانة مجانا وترجع المرأة على الزوج بالمتعة عند أبي يوسف حتى لو هلك الرهن".

(٥) بدائع الصنائع (كتاب النكاح، ١٥٥/٦).

(٦) المحيط البرهاني (كتاب النكاح، ٢٠٨/٣).

(٧) الفتاوى الهندية (كتاب النكاح، ٣٠٨/١)، للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار الفكر - دمشق، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٨) شركة العنان هي أن يشترك شخصان في مال لهما على أن يتجرا به والربح بينهما: وشركة العنان جائزة بإجماع الفقهاء وإنما اختلفوا في بعض شروطها. والمضاربة: أن يدفع المالك إلى العامل مالا ليتجر فيه، والربح مشترك بينهما. (ينظر بالتفصيل: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ٦٥/٦).

(٩) البحر الرائق (كتاب النكاح، ١٩٢/٥).

(١٦٩) إذا أعتق المولى جاريته على أن يزوّج نفسها منه، فقبلت الجارية - أعتقت، لكن لا تجبر على النكاح من سيدها؛ لأنها حرة، فعليها قيمة نفسها إذا لم ترض بالشرط، وإن رضيت وزوجت نفسها بالمهر المسمى - فلها ذلك. وإن لم يسم المهر - فالصداق عتقها عند أبي يوسف، وقالاً<sup>(٢)</sup>: "مهر مثلها"<sup>(٣)</sup>.

(١٧٠) عبد تزوج أمة بلا إذن مولاه، ثم طلقها ثلاثاً، ثم أجاز المولى هذا النكاح، ثم أذن له أن يتزوجها فتزوجها، ثم يكره عند أبي يوسف ولا<sup>(٤)</sup> يكره عندهما، وفيما دون الثلاث لا يكره إجماعاً<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في كفالة متعة المرأة عن زوجها]

(١٧١) ومن كفل كل شهر عن الزوج متعة المرأة يكون كفيلاً كل شهر ما دام النكاح بينهما عند أبي يوسف، وقالاً: "يكون كفيلاً في نفقة شهر واحد"<sup>(٦)</sup>.

(١٧٢) وتفرض نفقة خادمين للمرأة عند أبي يوسف، وقالاً: "نفقة خادم واحد"<sup>(٧)</sup>.

(١٧٣) ويجوز نكاح حامل من الزنا عند أبي حنيفة ومحمد، ولا يجوز عند أبي يوسف، وأما الوطء لا يجوز اتفاقاً كالحامل من النكاح والسبي بالإجماع<sup>(٨)</sup>.

(١٧٤) الولاية على<sup>(٩)</sup> المجنونة للأب عنده. وقالاً: "يكون"<sup>(١٠)</sup> الفاسق كفواً للصالحة، إلا أن يكون بحال يستسخر به الصبيان. وقال الإمام: "لا يكون كفواً"، وكذا الفاسق المعلن لا يكون كفواً<sup>(١٢)</sup>.

(١٧٥) طلق امرأته المدخول بها بائناً، ثم تزوجها في العدة، ثم طلقها بائناً قبل الدخول - فللمرأة نصف المهر وعليها (ورقة ٤٩٩-٢) تكميل العدة الأولى، وعندهما كمال المهر والعدة المستأنفة<sup>(١٣)</sup>.

(١٧٦) تزوج مسلم ذميّةً بشهادة ذميّين - لا يجوز عنده وجوزه الإمامان<sup>(١٤)</sup>.

(١) الفتاوى الهندية (كتاب النكاح، ١١١/٥).

(٢) في (أ): "ما لا".

(٣) المبسوط للسرخسي (كتاب النكاح، باب المهر ٧٣/٤). البحر الرائق، ١٦٨/٣.

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة، والصحيح ما أثبتته اعتباراً بما في الكتب المعتمدة.

(٥) البحر الرائق، باب نكاح الرقيق، ٢٠٧/٣.

(٦) الفتاوى البزازية (٢٩/٢).

(٧) السير الكبير، لمحمد بن حسن الشيباني (٨٨٨/٣)، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، طبعة ١٩٥٨م.

(٨) الجامع الصغير، لمحمد بن حسن الشيباني (١٧٦/١)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) العناية شرح الهداية (كتاب النكاح، باب الأولياء، ٤٤٠/٤).

(١١) في كلا النسختين في هذا المكان: "الابن"، وهو خطأ.

(١٢) البحر الرائق (كتاب النكاح، باب الولي ١٤٢/٣). الفتاوى الهندية (كتاب النكاح، ٢٨١/١).

(١٣) رد المختار (٤١٠/١٢).

(١٤) العناية شرح الهداية (كتاب النكاح، ٣٢٧/٤).

(١٧٧) إذا ارتد الزوج تطلق امرأته بائناً عنده وقالاً بالفسخ، وإن ارتدت فهو فسخ اتفاقاً. قال مشايخ بلخ<sup>(١)</sup>: "لا يؤثر ارتدادها في النكاح ولا يؤمر بتجديد النكاح". وقال مشايخ بخارى: "يجدد القاضي النكاح ولو بدينار"<sup>(٢)</sup>.

(١٧٨) حربي أسلم وتحتة خمس نسوان<sup>(٣)</sup>، أو أكثر، أو أختان - يختار<sup>(٤)</sup> منهن أو واحدة منهما<sup>(٥)</sup>.

(١٧٩) المهر إذا زاد في يد الزوج يتنصف بالطلاق قبل الدخول إجماعاً، سواء كانت الزيادة متصلة، كالسمن والجمال، أو منفصلة كالولد والثلث<sup>(٦)</sup>، وإن زاد في يد المرأة، فإن كانت منفصلة منفصلة - على المرأة نصف قيمة الأصل يوم القبض، وإن كانت متصلة - بنصف قيمة الأصل عندهما يوم قبضت، وعند أبي حنيفة<sup>(٧)</sup> ومحمد بنصف الزيادة مع الأصل<sup>(٨)</sup>.

(١٨٠) قال ورثة المرأة: إن المهر كذا، وادعى ورثة الزوج أنه أقل منه - القول لورثة المرأة إن شهد مهر المثل لهم. وقالوا: "القول لورثة الزوج ولا يعتبر مهر المثل"<sup>(٩)</sup>.

(١٨١) العبد أو المكاتب أو المدبر إذا تزوج امرأة، ثم ظهر أنها أمة - فالأولاد أحرار؛ لأن ولد المغرور حرّ بالقيمة، وإن كان الزوج عبداً<sup>(١٠)</sup>. وأما إذا تزوج الحر والعبد أمة - فالأولاد أرقاء، وعند أبي يوسف ومحمد: إذا تزوج العبد أو المكاتب أو المدبر امرأة، ثم ظهر أنها أمة - فالأولاد أرقاء<sup>(١١)</sup>.

### فصل [فيما إذا وجدت المرأة زوجها مجنوناً أو مجذوماً أو أبرصاً]

(١٨٢) المرأة إذا وجدت زوجها مجنوناً، أو مجذوماً، أو أبرصاً لها حق الرد عند محمد الشيباني - عومل باللطف السبحاني - لخوف السراية والهلاك في الجنون، وبه أفى شيخ الإسلام في واقعاته،

<sup>(١)</sup> مشايخ بلخ: هم العلماء من طبقة المشايخ الذين لم يلحقوا الأئمة الثلاثة من هذا البلد كأبي مطيع البلخي وطبقته وما دونها. دونها. ومشايخ بخارى مثل: أبي عاصم النبيل، ومسدد وأبي بكر محمد بن الفضل والقاضي جلال الدين والشيخ الأجل برهان الدين وأبي بكر محمد بن الحسن بن منصور النسفي، وأبي بكر محمد بن عبد الله بن فاعل السرخسي، وأبي بكر محمد بن علي الحلواني. (ينظر: مشايخ بلخ من الحنفية وما انفردوا به من المسائل الفقهية، محمد محروس عبد اللطيف، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، ١٩٧٧م).

<sup>(٢)</sup> المحيط البرهاني (كتاب النكاح، ٢٩٢/٣).

<sup>(٣)</sup> في (أ): "سنوات".

<sup>(٤)</sup> أي: أربعة منهن، أو واحدة من أختين.

<sup>(٥)</sup> المبسوط للسرخسي (كتاب النكاح، ٦٢/٤).

<sup>(٦)</sup> في (أ): "السمن".

<sup>(٧)</sup> في (أ): زيادة.

<sup>(٨)</sup> البحر الرائق (كتاب النكاح، باب المهر، ١٥٥/٣).

<sup>(٩)</sup> المصدر نفسه، ١٥٥/٣.

<sup>(١٠)</sup> في كلا النسختين: "العبد".

<sup>(١١)</sup> بدائع الصنائع (كتاب النكاح، ٣٢١/٢).

أو كان مهر المرأة أقل من مهر المثل - فللولي الاعتراض، كما في الكفاءة، لا قول فيه عن محمد<sup>(١)</sup>.

(١٨٣) ودعوى التفريق بالعنة<sup>(٢)</sup> في الأمة للمولى عند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه. وقال أبو يوسف: "للأمة"، كما في شروح الهداية<sup>(٣)</sup>.

(١٨٤) إذا خرجت المرأة للحج بعد دخول زوجها - لا نفقة لها عند الإمام. وقال أبو يوسف: "لها النفقة"؛ لأنها تؤديه للحج فرضاً فلا تكون ناشزة، لكن على الزوج نفقة الحضر لا نفقة السفر، فلا رواية عن محمد فيه<sup>(٤)</sup>.

(١٨٥) دفع امرأته البكر، فأذهب عذرتها، ثم طلقها قبل الدخول والخلوة - لها نصف المهر عند أبي حنيفة، وقال محمد: "لها مهر كامل"، فإن ذلك كالوطء، وقول أبي يوسف مضطرب<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في خيار البلوغ بعد تزويج القاضي الصغير والصغيرة]

(١٨٦) إذا زوج<sup>(٦)</sup> القاضي الصغير والصغيرة - ليس لهما خيار البلوغ عند أبي حنيفة، فإنه كالأب والجد عنده، وقال محمد: "لهما الخيار"؛ لأنه إذا كان الخيار في<sup>(٧)</sup> ذوي الأرحام<sup>(٨)</sup> والعصبات<sup>(٩)</sup> وذوي الفروض - ففي القاضي بالطريق الأولى<sup>(١٠)</sup>.

(١٨٧) والمهر في خدمة الحر مهر المثل، وقال محمد: "عليه قيمة خدمته قدر مدة مضروبة"، وقول أبي يوسف مضطرب<sup>(١١)</sup>.

(١٨٨) تزوج على هذه الثياب العشرة، فإذا هي تسعة - فلها تسعة لا غير عند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه. وقال محمد: "لها التسعة ومهر المثل"، ولا قول عن أبي يوسف فيه<sup>(١٢)</sup>.

(١) العناية شرح الهداية (كتاب النكاح، ٩٢/٦).

(٢) قال في المصباح المنير (٢٢٤/١): "رَجُلٌ عَنَيْنٌ: لا يقدر على إتيان النساء أو لا يشتهي النساء، وامرأة "عَنَيْنَةٌ" لا تشتهي الرجال. والفقهاء يقولون به "عَنَّةٌ" وفي كلام الجوهري ما يشبهه ولم أجده لغيره، ولفظه "عَنَنٌ" عن امرأته "تَعْنِينًا" بالبناء للمفعول إذا حكم عليه القاضي بذلك أو منع عنها بالسحر والاسم منه "العنة" وصرح بعضهم بأنه لا يقال "عَنَيْنٌ" به "عَنَّةٌ" كما يقوله الفقهاء، فإنه كلام ساقط، قال: والمشهور في هذا المعنى كما قال ثعلب وغيره رجل "عَنَيْنٌ" بين "التعنين"، و"العينية"، وقال في البارع: بين "العنائة" بالفتح، قال الأزهرى: وسمي "عَنِينًا" لأن ذكره "يَعْنُ" لقبل المرأة عن يمين وشمال أي يعترض إذا أراد إبلاجه".

(٣) العناية شرح الهداية، ٣٥/٨.

(٤) البحر الرائق (كتاب النفقة، ١٩٧/٤).

(٥) الفتاوى الهندية (كتاب النكاح، باب المهر، ٢٨/٦).

(٦) في كلا النسختين "يزوج"، وهو خطأ.

(٧) في (أ): "من".

(٨) كل قريب ليس بذی فرض ولا عصبه كالخال والخالة والعمة وابن البنت وبنت البنت وغيرهم ويرثون كل التركة إذا لم يوجد للمتوفي صاحب فرض ولا عاصب (مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة) وبه أخذ قانون الأحوال الشخصية. (شرح قامون الأحوال الشخصية، ٨٤/٢، د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٧).

(٩) كل وارث يجوز كل المال عند الانفراد ويأخذ ما أبقتة الفرائض. (شرح قامون الأحوال الشخصية، ٥٢/٢، د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٧).

(١٠) الفتاوى الهندية (٢٨٦-٢٨٧).

(١١) الجامع الصغير (١٨٣/١).

### فصل [فيما إذا طُلِّقت ذات لبن فتزوجت من آخر]

(١٨٩) امرأة ذات لبن طُلِّقت وانقضت عدتها، فتزوجت من آخر، فحبلت منه، فترل لها لبن ما أرضعت صبياً، والرضاع ثابت من الزوج الأول إلى أن تلد عند الإمام، وعند أبي يوسف من الأول ولو نزل من الثاني، وقال محمد: "يثبت فيهما احتياطاً"<sup>(٢)</sup>.

(١٩٠) ومن نكح امرأة مدة معلومة بطل النكاح، وقال زفر<sup>(٣)</sup>: جائز<sup>(٤)</sup>.

(١٩١) امرأة الفار<sup>(٥)</sup> تعتد بثلاث حيض عند أبي يوسف، وقالوا: يجتمع بين ثلاث حيض وأربعة أشهر وعشراً إذا كان الطلاق بائناً أو ثلاثاً، وإذا كان رجعيًا فعليها عدة الوفاة إجماعاً<sup>(٦)</sup>.

(١٩٢) الصبي إذا مات وامرأته حامل فعدها أربعة أشهر (ورقة ٥٠٠-١) وعشراً عند يعقوب، وقالوا: "بوضع الحمل"<sup>(٧)</sup>.

(١٩٣) قال أبو يوسف: الصغيرة المراهقة إذا فارقها زوجها بعد الدخول وأقرت بانقضاء عدتها عند ثلاثة أشهر، ثم ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار يثبت نسب ولدها منه؛ لأنها أخطأت في الإقرار، وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر لا يثبت نسبه وهو من علوق حادث، سواء كان رجعيًا أو بائناً<sup>(٨)</sup>.

### فصل [في تبين العجز بالعنة بعد السنة]

(١٩٤) وإذا مضت السنة في العنين ولم يصل إليها - تبين العجز بالآفة الأصلية، فعليه<sup>(٩)</sup> الإمساك بالمعروف، ومَرَضَتْ - التسريح بإحسان. ثم إن التفاوت بين الشمسية والقمرية أحد عشر يوماً وشيئاً، فالعلاج ربما يكون موافقاً في الأيام التي يقع التفاوت فيها، فتظهر ثمرة الخلاف المنصوص عليه فيه.

(١) شرح فتح القدير (كتاب النكاح، ٣٦٣/١).

(٢) تبين الحقائق (كتاب النكاح، ١٨٤/٢).

(٣) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري، صاحب أبي حنيفة، كان يقول: "هو أقيس أصحابي". وقال ابن معين: "ثقة مأمون"، وقال ابن حبان: "كان فقيهاً حافظاً قليل الخطأ"، كان أبوه من أهل أصفهان. وقال أبو نعيم: "كان ثقة مأموناً دخل البصرة في ميراث أخيه فتشبه به أهل البصرة ومنعوه من الخروج منها"، ولي قضاء البصرة، ولد سنة ١١٦هـ، ومات بها سنة ١٥٧هـ، وقال: "ما خالفت أبا حنيفة في قول إلا وقد كان أبو حنيفة يقول به". (تاج التراجم في طبقات الحنفية، ابن قطلوبا، ١٠/١؛ الفهرست، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، ٢٨٥/١).

(٤) الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود الموصلي (١٠٢/٣). وهذا يعني: ينفذ النكاح ويطل التوقيت عند زفر.

(٥) قال في العناية شرح الهداية (٣٧٩/٥): (وإذا طلق الرجل امرأته في مرض موته) وهذا يسمى طلاق الفار. والأصل فيه أن من أبان امرأته في مرض موته بغير رضاها وهي ممن ترثه ثم مات عنها وهي في العدة ورثته خلافاً للشافعي. قيد بالإبانة لأن الطلاق إذا كان رجعيًا كان تورثها منه باعتبار أن حكم النكاح باق من كل وجه لا باعتبار الفرار.

(٦) المحيط البرهاني، (كتاب النكاح، ٦٠٢/٣). الاختيار لتعليل المختار (١٨٩/٣).

(٧) المصدر السابق، (كتاب الطلاق، باب العدة، ٧٧/٤).

(٨) المبسوط للسرخسي (كتاب الطلاق، باب العدة، ٤٣٤/٦).

(٩) في كلا النسختين: "فغاب"، والصحيح ما أثبتته.

(١٩٥) رجل أرسل إلى<sup>(١)</sup> مخطوبته الأمتعة، ثم إن المرأة امتنعت عن الزوج، فأراد الرجل التضمن إياها - إن كانت تلك الأمتعة من مقولة الهدية ولم تكن قائمة - ليس له ذلك، وإن كانت مهرا معجلا يضمن إياها - وبه يفتي.

(١٩٦) ولذي الأرحام بعد العصباء التزويج عند الإمام خلافا لهما، ولهما الخيار بعد البلوغ<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في أنه لا ولاية التزويج للقاضي عند وجود قريب الصغير والصغيرة]

(١٩٧) ولا ولاية على الصغير<sup>(٣)</sup> والصغيرة للقاضي في التزويج ما دام لهما قريب عند الإمام، وما دام عصبته عند محمد، وكذا لهما الخيار بعد البلوغ عند محمد إذا زوجهما القاضي، كما في ابن العم، وعند الإمام الأعظم: لا خيار لهما؛ لأن الولاية كاملة<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في شراء الجارية من دار الحرب]

(١٩٨) اشترى جارية من دار الحرب، أو نفلها الإمام جارية، واستبرأها حيضة - لم يطأها حتى يخرجها إلى دار الإسلام عند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - وعند محمد جاز؛ لأنه<sup>(٥)</sup> ملكها<sup>(٦)</sup> بالشراء والتنفيل<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في ما يجبُ عنه الزوج عند زوجته الحائض]

(١٩٩) رجل يجبُ عن امرأته الحائض ما تحت الإزار عند الإمام، وعند محمد عن الفرج فقط<sup>(٨)</sup>.

(٢٠٠) رجل تزوج امرأة على أن أعطت مالا لزوجها أو جعلت على نفسها جعلاً، فالشرط والجعل باطلان<sup>(٩)</sup> - تسترجع عليه في مالها، وكذا في ازدياد القسم وحطه في حق منكوحاته - وبه يفتي.

### فصل [في استرداد الهبة بعد الطلاق]

(٢٠١) رجل بعث مائة غروش<sup>(١٠)</sup> إلى<sup>(١١)</sup> منكوحته، فاشتريت بها جهازاً، ثم إنه طلقها قبل الدخول وطلب تلك الغروش منها - لا يصح إن كانت بطريق الهبة، وإن كانت مهرا - يسترد نصفه - وبه يفتي.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) البحر الرائق (كتاب النكاح، ١/١٣٣).

(٣) في كلا النسختين: "للصغير"، والصحيح ما أثبتته.

(٤) الفتاوى الهندية (كتاب النكاح، باب الولي، ١/٢٨٣).

(٥) في كلا النسختين: "لأنها"، والصحيح ما أثبتته.

(٦) في (أ): "ملكته".

(٧) الفتاوى الهندية (كتاب النكاح، ١/٢٨٠).

(٨) رد المختار (كتاب الطهارة، باب الحيض، ٢/٣٩١).

(٩) في كلا النسختين: "باطل"، والصحيح ما أثبتته.

(١٠) هي عملة عثمانية قديمة. معجم الألفاظ التركية والبوسنية، د. عصمت ساميلوفتشين دار الكلمة البوسنية، توزلا،

٢٠٠٩م،



(٢٠٢) امرأة أنفقت على ولدها بلا تقدير النفقة من الحاكم، فمات ولدها و<sup>(٢)</sup> ادعت أنها صرفت مبلغًا كذا لنفقته - لا تسمع إن تبرعت - وبه يفتى.

(٢٠٣) رجل أراد أن ينقل زوجته إلى بلدته، فامتنعت - ليس لها النفقة إن كانت ناشزة - وبه يفتى.

(٢٠٤) رجل تشرف بالإسلام وطلق زوجته اليهودية، فمضت<sup>(٣)</sup> عشرون سنة، فمات الرجل، فطلبت مهرها من وارثه في تركته - لها ذلك إذا لم يثبت استيفائها وحلفت اليهودية بعدم استيفائها. ثم إن اليهودية كانت بكرًا ولم يطأها الرجل، فالحكم فيه: إنه إن<sup>(٤)</sup> خلا بها بالخلوة الصحيحة تأخذ مهرًا تمامًا من خلفاته - وبه يفتى.

(٢٠٥) رجل خطب بنت زيد لابنه، وأرسل بعض الأمتعة إلى البنت، ثم إن الرجل وزيدا ماتا وطلب ذلك الابن من البنت - له ذلك إن كان المبعوث ملك الابن إذا لم يتزوج البنت - وبه يفتى.

(٢٠٦) رجل رأى سوء حال منكوحته، فوجدها فاحشة وطلقها وأخذ ما دفعه إليها من الحوائج، ثم إن المرأة طلبت منه تلك الحوائج - لها ذلك إن ملكها الزوج، إلا إذا دفع الإبراء من طرف المرأة عليها - وبه يفتى.

### فصل [في تقدير النفقة على المجنون]

(٢٠٧) رجل مجنون له زوجة وبنت صغيرة - فالحاكم يقدر نفقة من ماله - وبه يفتى، كما في المعين في باب النفقة على عيال المجنون.

### فصل [فيما إذا صار الزوج فقيرًا]

(٢٠٨) (ورقة ٥٠٠-٢) نصرانية طلبت نفقة من ابنها<sup>(٥)</sup> المسلم - لها ذلك إن كانت فقيرة.

(٢٠٩) امرأة زوجت بنتها من عمرو، فصار الزوج فقيرًا، فقدرت الأم نفقة عليه لأجل بنتها بمعرفة الحاكم، وصرفت عليها<sup>(٦)</sup> من مالها، ثم إن الزوج مات موسرًا - ترجع بها على تركته في نفقة المثل - وبه يفتى.

(٢١٠) زوجة بلا إذن زوجها أتت إلى أختها في مدة مُسافَرة يومين - تُعزَّر وتُردَّ على بيت زوجها - وبه يفتى.

(٢١١) رجل مَهَرَ امرأته تمامًا، وأراد نقلها إلى أي موضع أراد، فالحكم فيه: إنه يجوز له ذلك إن كان الزوج مؤتمنًا وكان الموضع ما دون مسافة سفر - وبه يفتى.

(٢١٢) رجل تزوج في الكوفة امرأة، ودفع مهرها المعجل إليها، وأراد نقلها إلى ما دون مدة السفر - لا يجوز إن لم يكن مؤتمنًا - وبه يفتى.

(١) في (أ): "أن".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "فمضى".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: "ابنه".

(٦) في كلا النسختين: "إليها".

### فصل [في طلب ما دُفع بطريق الجهاز من الأب بعد الزواج]

(٢١٣) رجل دفع إلى زيد حين تزوج بنته دراهم بطريق المعجل ليشتري لها جهازاً، ثم إن زيدا اشترى جهازاً بتلك الدراهم ولم يدفع إلى البنت، فطلب الرجل ذلك، فالحكم فيه: إن طلب الرجل لا يجوز.

### فصل [في امتناع الزوجة عن الذهاب إلى بلدة أخرى]

(٢١٤) امرأة ذهبت مع زوجها إلى بلدة مراراً، ثم امتنعت عن الذهاب معه - لها ذلك إن كانت البلدة بعيدة مدة السفر.

(٢١٥) امرأة زيد ماتت قبل الخلوة الصحيحة، وأراد زوجها أن يأخذ ما دفعه إليها من المهر، فالحكم فيه: إن كان ذلك مهراً معجلاً ولم يكن عليه مهر مؤجل - يأخذ حصته منه مع حصته من الميراث - وبه يفتى.

### فصل [فيما تُصدق زوجة المتوفى في أخذها من أمتعة البيت]

(٢١٦) زوجة المتوفى تُصدق بيمينها فيما صلح لها وصلح لزوجها - وبه يفتى.

(٢١٧) زيد مجنون، فقدّرت المرأة نفقةً عليه بأمر الحاكم، ثم إن وصي المجنون أدّى نفقتها من ماله شهراً فشهرًا، فأنكرت المرأة ولم تكن للوصي بينة على أدائه، فحلف، فالحكم<sup>(١)</sup> فيه: إنه لا حلف عليه، بل تحلف المرأة وتصدق بيمينها إذا لم تكن بينة بالدفع إليها - وبه يفتى.

### فصل [في أن الدعوى في حالة عدم دفع الجهاز تُرفع على الأمر بالدفع لا غيره]

(٢١٨) رجل اشترى جارية من امرأة، فأعتقت ودفع إلى البائعة مبلغاً ليشتري لها جهازاً، ثم يتزوجها، ثم إن البائعة أكلت المبلغ ولم تشتّر لزوجها جهازاً، ثم طلقها الرجل وطلبت الزوجة جهازاً من البائعة حيث لم تشتّر لها به جهازاً - ليس لها ذلك؛ لأن البائعة ما قبضت بأمر الزوجة - وبه يفتى. ثم ادعت البائعة بأنها اشترت لها بذلك<sup>(٢)</sup> أثواباً وسلمتها إياها، فدفعت الزوجة بأن الأثواب غير الدراهم، فالرجل سلّم الأثواب مع الدراهم إلى البائعة لأجلها وأقامت على ذلك بينة - لا تسمع دعواها في حق المبلغ - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج نفسه بكرة جبراً]

(٢١٩) رجل أخذ البكر البالغة من بيتها جبراً، فتزوجها<sup>(٣)</sup> بلا إذن وليها<sup>(٤)</sup> أو أبيها - لا يصح النكاح - وبه يفتى. ثم إنه إن لم يباشر - يعزر شديداً أو يحبس مديداً، ويُحدّ على حاله إن لم تأذن البكر أيضاً - وبه يفتى، كما في المعين.

(٢٢٠) أبو<sup>(٥)</sup> المرأة أقر بأنه قبض مهرها فضولاً من زوجها، فمات الزوج، ثم إن الأب ادعى ادعى أنه كاذب في إقراره، ولأجل ذلك طلبت المرأة مهرها من تركة الزوج - فللمرأة ذلك وإن لم يدّع الأب كذلك، ولكن ورثة الزوج يرجعون على الأب - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "الحاكم"، وهو خطأ.

(٢) في كلا النسختين: "ذلك".

(٣) في كلا النسختين: "تزوج".

(٤) في (أ): زيادة.

(٥) في كلا النسختين: "أب".

(٢٢١) رجل مشترك في مال بينه وبين أخيه<sup>(١)</sup>، ثم إنه صرف من ذلك المال إلى جهاز بنت أخيه الكبيرة، ثم إن أخاه مات وطلب ما صرفه لبنته من ذلك المال - ليس له ذلك إن صرفها طوعاً - وبه يفتى.

### فصل [في إباحة زواج المطلقة بعد إسقاط جنيها مستبين الخلقة]

(٢٢٢) رجل طلق امرأته ثلاثاً وأسقطت جنيها مستبين الخلقة بعد يومين - يصح نكاحها [من آخر]<sup>(٢)</sup>.

(٢٢٣) زوجة زيد افتترقت بخيار البلوغ بحكم الشرع، ثم إن الزوج أقام بينة بأن المرأة سكنت ستة أشهر، فأراد أن يتصرف فيها<sup>(٣)</sup> بالزوجية - لا تقبل بعد حكم الحاكم.

(٢٢٤) رجل تزوج (ورقة ٥٠١-١) بنت أخت زوجته حين كانت الزوجة في عصمته - لا يجوز، فلا بد من تفريق.

(٢٢٥) رجل دفع لوالد<sup>(٤)</sup> زوجته مبلغاً ليصرفه عليها، ولم يصرفه، فطلب الرجل ذلك المبلغ من الوالد - إن كان ما دفعه مهراً معجلاً - يجوز طلبه إذا كان وكيلاً في طلب ذلك عن الزوجة. وكذا<sup>(٥)</sup> الأم إذا أخذت مهراً معجلاً ولم تسلمه إلى بنتها - فحق الطلب لبنتها، إلا إذا كان الزوج الزوج وكيلاً عنها - وبه يفتى.

(٢٢٦) بنت في سن أربع عشرة<sup>(٦)</sup> اعترفت ببلوغها، فتزوجت برضاها من عمرو، وعاملت معه عشرين سنة معاملة الأزواج، ثم ادعت أنها لم ترض حين العقد، وأرادت فسخ النكاح - لا يجوز - وبه يفتى.

### فصل [في زواج العبد من حرة بإذن سيده]

(٢٢٧) امرأة لها عبد، فتزوج بإذن سيده<sup>(٧)</sup> حرة، فولدت منه بنتاً، ثم إن المرأة زوجت [تلك] تلك البنت بإذن أمها من عبدها الآخر، ثم إن الأم أرادت أن تفسخ النكاح وتزوجها<sup>(٨)</sup> [من] غيره، فالحكم فيه: إن النكاح لا يصح إذا لم يكن كفواً - وبه يفتى.

(٢٢٨) بنت صغيرة زوجها عمها من ابنه، ثم بلغت البنت، فأرادت فسخ نكاحها - فالحاكم يفسخه - وبه يفتى. ثم إن البنت فسخت النكاح بأمر الشرع وعمها أقام بينة أنها كانت في سن

(١) في الأصل: "أخته".

(٢) في (أ): زيادة ما بين المعكوفين.

(٣) في كلا النسختين: "تصرفها".

(٤) في كلا النسختين: "والد".

(٥) في الأصل: "لذا".

(٦) في كلا النسختين: "أربعة عشر"، وهو خطأ.

(٧) في كلا النسختين: "سيدتها".

(٨) في كلا النسختين: "زوجت".

(٩) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيحاً.

اثنى عشر<sup>(١)</sup> وأنها رضيت بالنكاح، ثم إن أهالي المحلة شهدوا بأن البنت كانت في سبع سنين، فالحكم فيه: إن العم لا يستحق الدعوى في ذلك أصلاً، بل البينة لازمة<sup>(٢)</sup> لابنه الذي تزوجها، وإن إثباتات بأنها كانت في سن اثنى عشر<sup>(٣)</sup> لا يجوز<sup>(٤)</sup> دفعها ولا يقبل - بل يلزم عليه إثبات أنها كانت في سن خمس عشرة<sup>(٥)</sup> سنة وأنها اعترفت حين تحملت<sup>(٦)</sup> جثتها بالبلوغ في تمام خمس عشرة<sup>(٧)</sup> سنة، وأنها رضيت بذلك النكاح. ولا حاجة للبنت إلى بينة، فإنها مُصدّقة بقولها - وبه يفتي، كما في المعين في باب خيار البلوغ في تمام خمس عشرة<sup>(٨)</sup> سنة لا في الأقل منها مع تحمل الجثة - في كتاب النكاح.

### فصل [في إثبات عتق جارية الزوجة وتزوجها]

(٢٢٩) رجل أثبت عتق جارية زوجته عند غيبتها وتزوج إياها - جاز إن أثبت على وجه الخصم الشرعي - وبه يفتي.

### فصل [فيما إذا تزوج امرأة على أن يشتري لها جارية]

(٢٣٠) رجل تزوج امرأة على أنه يشتري لها جارية، فمات وطلبت المرأة<sup>(٩)</sup> إياها من تركته - جاز إن كانت داخلة في مهرها المعجل<sup>(١٠)</sup> - وبه يفتي.

(٢٣١) رجل عقد على<sup>(١١)</sup> امرأة لأخيه فضولاً على مهر، ثم إن الأخ كان متجبراً<sup>(١٢)</sup> بذلك ولم يقبل، وقال: "تكون منه طالقاً ثلاثاً" - فعليه نصف المهر - وبه يفتي.

### فصل [فيما إذا زاد الوكيل على المهر المجاز]

(٢٣٢) رجل وكل عمراً لتزويج امرأة بمهر، وهو مائة غروش، فزوج الوكيل بمائة وخمسين غروشاً، ولم يقبل الخمسين زيادة<sup>(١٣)</sup>، فالحكم فيه: إنه ليس له ذلك، لكن له أن لا يقبل النكاح - وبه يفتي، كما في المعين في باب النكاح بالزيادة على ما عينه الزوج.

### فصل [في حق فسخ النكاح إذا عُقد تحت التهديد والترهيب]

(٢٣٣) امرأة بالغة وكلت خالها لتزويجها من عمرو، ثم إن صاحب القوة والجشم<sup>(١٤)</sup> خوّف المرأة بالقتل، فنكحها من خالد، فأرادت المرأة فسخه<sup>(١)</sup> - لها ذلك إن لم يكن الزوج كفؤاً لها،

(١) في كلا النسختين: "اثنى عشرة"، وهو خطأ.

(٢) في كلا النسختين: "لازم".

(٣) في كلا النسختين: "اثنى عشرة"، وهو خطأ.

(٤) في (أ): "يجذب".

(٥) في كلا النسختين: "خمس عشرة"، وهو خطأ.

(٦) في كلا النسختين: "تحمل".

(٧) في كلا النسختين: "خمس عشرة"، وهو خطأ.

(٨) في كلا النسختين: "خمس عشرة"، وهو خطأ.

(٩) في كلا النسختين: "امرأة"، وهو خطأ.

(١٠) في كلا النسختين: "مهر معجلها"، وهو خطأ.

(١١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٢) في كلا النسختين: "جبراً".

(١٣) في كلا النسختين: "الزيادة".

(١٤) في كلا النسختين: "الحشمة" وهي ضد "الجشم" أي الغلظة.

وإلا فلا تقدر على<sup>(٢)</sup> فسخه - وبه يفتى، كما في المعين في باب صحة النكاح إكراهها في كتاب الإكراه.

(٢٣٤) ذمي<sup>(٣)</sup> خطب بنته لذمي، ثم إن البنت بلغت وامتنعت عن التزوج<sup>(٤)</sup> من ذلك الذمي، وأرادت أن تتزوج<sup>(٥)</sup> من آخر، فالحكم فيه: إن للبنت أن لا تتزوج من ذلك الذمي، لكن ليس لها أن تتزوج من آخر بلا إذن أبيها<sup>(٦)</sup> وغيره من أوليائها<sup>(٧)</sup> - وبه يفتى.

### فصل [في تواضع الزوجين على عدم طلب المهر]

(٢٣٥) رجل<sup>(٨)</sup> تزوج امرأة وعيّن مهرا مائة ألف<sup>(٩)</sup> درهم بين الناس وتواضعا على<sup>(١٠)</sup> أن ذلك المهر لا يطلب من الزوج، فعقد على ذلك ورضيت المرأة، ثم ماتت المرأة وطلب وارثها مائة ألف درهم وأقام (ورقة ٥٠١ - ٢) الرجل بينة على المواضعة برضا المرأة - ليس له طلب مائة ألف درهم - وبه يفتى.

### فصل [في دعوى البلوغ بعد موت البنت]

(٢٣٦) امرأة زوّجت بنتها من عمرو، وقالت: إن بنتها بالغة وهي توكل بنفسها للعقد، فماتت الأم والبنت، ثم إن الورثة ادعوا بأن البنت لم تكن بالغة، فنكاحها غير صحيح، ثم إن وارث البنت أراد إثبات كلام الأم لأجل صحة البلوغ - لا يجوز ذلك ولا يحكم بصحة بلوغها بكلامها - وبه يفتى.

(٢٣٧) رجل عقد على<sup>(١١)</sup> امرأة بمائة غروش مهرا، فطلقها قبل الدخول، ثم عقد ثانيا على مائة غروش مهرا، فطلقها قبل الدخول أيضا - فالمرأة تأخذ مائة غروش إن لم تكن ساقطة - وبه يفتى.

(٢٣٨) رجل دفع إلى زيد مبلغا مهرا معجلا لبنت زيد، ثم إنه طلب ذلك من زيد - ليس له ذلك إن لم يكن وكيلا عن طرف البنت - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج الولي الأبعد حين غيبة الولي الأقرب]

(٢٣٩) وفي المعين في باب تزويج الولي الأبعد حين غيبة الولي الأقرب في كتاب الأولياء: رجل غاب وله بنت صغيرة زوّجتها<sup>(١٢)</sup> أمها من خالدها عند غيبة الرجل، ثم إن الرجل حضر وأراد

(١) في كلا النسختين: "فسخها".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "وفي"، وهو تصحيف.

(٤) في كلا النسختين: "الزوج".

(٥) في الأصل: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: "أبيه".

(٧) في كلا النسختين: "أوليائه".

(٨) في (أ): "زوج".

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) في كلا النسختين: "مواضعة بأن"، والصحيح ما أثبتته.

(١١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٢) في كلا النسختين: "زوّجت".

فسخ النكاح - له ذلك إلا إذا زوجت الأم في غيبة الرجل لأجل ضرورة فوت الخاطب الكفو - وبه يفتى.

### فصل [في وطء جارية الخدمة]

(٢٤٠) رجل دفع جاريته إلى عمرو لأجل أمها<sup>(١)</sup> تخدم عنده ست سنوات، فوطئ عمرو تلك تلك الجارية قبل تمام المدة - جاز وحل إذا عجل إياها - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج البالغة نفسها بلا إذن وليها]

(٢٤١) امرأة بالغة زوجت نفسها من عمرو بلا إذن أبيها، فالحكم فيه: إن لم يكن لأبيها غرض فاسد يمنع عن ذلك - فإنه ممنوع - وبه يفتى.

(٢٤٢) رجل تزوج بنتا بالغة برضاها بلا إذن أمها - لا يصح إن تزوجت البنت من غير كفؤها - وبه يفتى.

(٢٤٣) رجل كان مريضا صاحب فراش ثمانية أشهر، فمات، فأقام ولده وقالت امرأته<sup>(٢)</sup>: إنه إنه كان مريضا ولم يجامع معها، فأرادت أن تتزوج<sup>(٣)</sup> من آخر بلا عدة - ليس لها ذلك - وبه يفتى.

(٢٤٤) عم البنت الصغيرة زوج إياها من عمرو، فدفعت عمرو أثوابا إليها، ثم إن البنت ادعت خيار البلوغ، وفسخت النكاح، وطلب الزوج تلك الأثواب من البنت - ليس له ذلك إن دخل بها - وبه يفتى.

### فصل [في تعليق المرأة تزويجها بقبول الرجل]

(٢٤٥) وفي المعين في باب تعليق المرأة التزويج بنكاح الرجل في كتاب النكاح: امرأة بالغة بكر قالت عند الشاهدين: "إن قبلي زيد بالنكاح وأنا قبلت زيدا"، فقال زيد: "قبلت" - صح النكاح إذا قالت المرأة ثانيا "قبلت" -  
و<sup>(٤)</sup> إذا كانت الشرائط موجودة - وبه يفتى.

(٢٤٦) صغيرة في سن ثلاث سنين، فولئها زوج إياها من عمرو، ثم إن رجلا كان صاحب قوة قاهرة، فأخذ<sup>(٥)</sup> البنت وعقد عليها في بلدة أخرى لابنه - فالعقد الثاني باطل - وبه يفتى.

(٢٤٧) بنت ميرلواء<sup>(٦)</sup> تزوجت من عسكري وكانت ثيبا، ثم إن أخا<sup>(٧)</sup> البنت جاء من السفر، فادعى<sup>(٨)</sup> أن العسكري ليس كفؤا لها وأنه لم يأذن بذلك، وأراد فسخ النكاح - ليس له

(١) في كلا النسختين: "أنه".

(٢) أضفتها حتى يكون المعنى أوضح.

(٣) في كلا النسختين: "تزوجت".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في (أ): "أخذت".

(٦) في اصطلاح الجيش العثماني: "أمير اللواء، أو آمر اللواء، أو قائد لواء، أو سنجق بيك"، وهو أعلى أمراء رتبة السباهية.

ينظر: Mesut Uyar, Edward J. Erickson, A Military History of the Ottomans: From Osman to Atatürk, Pleager, Security International, ISBN 978-0-275-98876-0, 2009, p. 1.

(٧) في كلا النسختين: "أخ".

(٨) في كلا النسختين: "ادعى" دون الفاء.

ذلك بهذه المرتبة؛ ثم إن نكاح البنت لو كان فاسدا وفارقت وطلبت نكاحها من العسكري - ليس لها ذلك إن لم يدخل العسكري بها - فإنه لا مهر في النكاح الفاسد إلا بالدخول - وبه يفتى.

### فصل [في زواج النصرانية بعد إسلامها من مسلم]

(٢٤٨) في المعين في باب تزوج النصرانية بعد الإسلام من المسلم بعد تمام العدة في كتاب الطلاق: يهودية تشرفت بالإسلام - ليس لها أن تتزوج من المسلم قبل تمام عدتها<sup>(١)</sup>، ولو تزوجت - لا يصح النكاح - وبه يفتى.

### فصل [فيما إذا تزوجت من عبد بظن أنه حر]

(٢٤٩) امرأة تزوجت من خالد بظن أنه كان حراً وخلت به، ثم ظهر أنه عبد مملوك - لها فسخ النكاح إن قال خالد أنه حر - وبه يفتى.

(٢٥٠) رجل زوّج بنت أخيه الصغيرة من ابنه، فوصلت (ورقة ٥٠٢-١) البنت إلى ثماني عشرة سنة<sup>(٢)</sup> فسكتت، ثم أرادت<sup>(٣)</sup> فسخ النكاح - ليس لها ذلك - وبه يفتى.

(٢٥١) رجل اشترى جارية، ثم إنهما ظهرت حرة، فأراد الرجل أن ينكحها - جاز إن رضيت الجارية - وبه يفتى.

(٢٥٢) رجل طلق زوجته وقال: "إن أتزوجها ثانيا أكون"<sup>(٤)</sup> ممن أشرك بالبرئ وسبّ الشيخين المكرمين وإنه كان ممن يزني مع أمه في الكعبة" - فتزوج - صح النكاح وعليه كفارة يمين - وبه يفتى.

### فصل [فيما إذا سُمّي مهرا في مجلس ثم لم يسمه عند العقد]

(٢٥٣) رجل في مجلس قال حين أراد تزوج هند بأنه يدفع لها<sup>(٥)</sup> ستة آلاف درهم، وفي مجلس آخر عقد النكاح بلا تسمية مهر، فدخل الرجل بها، وطلبت هند تلك الدراهم - لها ذلك إن كان مهر المثل - وبه يفتى.

### فصل [في نكاح الولي الأبعد عند غيبة الولي الأقرب غيبةً منقطعةً]

(٢٥٤) وفي المعين في باب نكاح الولي الأبعد عند غيبة الولي الأقرب بالغيبة المنقطعة في كتاب النكاح: رجل كان في بلدة أخرى، فزوجت أم بنته البالغة من خالد، فجاء الرجل وأراد فسخ النكاح - له ذلك إن لم تكن الغيبة منقطعة، ولو كانت منقطعة بحيث لم يدر مكان الرجل - فالنكاح نافذ - وبه يفتى.

(٢٥٥) هند صغيرة ولها ابن عم لأبوين في بلدة أخرى، فزوجتها<sup>(٦)</sup> أمها من خالد، فماتت هند قبل الخلوة، فأراد<sup>(٧)</sup> أن يأخذ حصته من التركة - فالحكم الشرعي فيه: إن الأم إن زوجت

(١) في كلا النسختين: "عدته".

(٢) في كلا النسختين: "ثمانية عشر سنين".

(٣) في كلا النسختين: "أراد".

(٤) في كلا النسختين: "يكون".

(٥) في كلا النسختين: "يدفعها".

(٦) في كلا النسختين: "زوجت".

(٧) في كلا النسختين: "أرادت".



حين ابن العم كان<sup>(١)</sup> غائبا من خالده لأجل ضرورة فوات الكفو الخاطب - له أن يأخذ حصته، وإلا فالنكاح غير صحيح فلا يأخذ الميراث - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج الوكيل موكلته من نفسه]

(٢٥٦) امرأة لها وكيل مطلق في جميع أمورها، فزوج<sup>(٢)</sup> الوكيل إياها من نفسه - لا يصح وهو باطل - وبه يفتى.

### فصل [فيما إذا وعدت المرأة بهبة عند نكاحها]

(٢٥٧) امرأة قالت لرجل: "زوجني فأهب لك جاريتي" فتزوج إياها، ثم أنها امتنعت عن دفع الجارية - لها ذلك إن كان ذلك رشوة.

(٢٥٨) سيدة كانت بنت ميرلواء، وهي<sup>(٣)</sup> بالغة، زوجت نفسها بلا إذن وليها من عمرو، ثم إن وليها أراد فسخ نكاحها - له ذلك إن لم يكن له<sup>(٤)</sup> غرض فاسد - وبه يفتى.

(٢٥٩) رجل سكن في بلدة وزوج بنته<sup>(٥)</sup> الصغيرة من عمرو، ثم إن الزوج أراد أن يسافر بها إلى ما دون مدة سفر - جاز إن كانت مطيقة<sup>(٦)</sup> وعجل مهرها المعجل - وبه يفتى.

### فصل [في ادعاء بلوغ الصغيرة عند زواجها]

(٢٦٠) رجل ادعى على عمرو أنه زوج بنته حال صغرها وقالت<sup>(٧)</sup> البنت أنها كانت بالغة حين العقد ولم تجوزه - القول للرجل والبيئة للبنت - وبه يفتى.

### فصل [في انتقال الجارية من الأب إلى الابن]

(٢٦١) وفي المحرمات في المحيط<sup>(٨)</sup>: انتقلت جارية إلى زيد من أبيه ولم يطاء أبوه إياها - يحل وطؤها، إلا إذا مس الجارية أبوه في حياته - وبه يفتى.

(٢٦٢) تزوج من الرضاع معه، إن علم بذلك - يعزر ويفرق، وإلا يفرق بينهما بلا تعزير.

(٢٦٣) تزوج عبد بلا إذن مولاه، فمات - فعلى المرأة العدة إن دخل بها.

(٢٦٤) رجل طلق زوجته الرقيقة، ثم تزوجها<sup>(٩)</sup>، ثم طلقها<sup>(١٠)</sup> - لا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجا غيره بخلاف الحررة.

(٢٦٥) رجل تزوج بشرط أن لا يخرج إياها من بلدتها، ثم أراد أن يخرجها إلى مدة سفر - ليس له ذلك مطلقا وإن<sup>(١١)</sup> لم تشترط - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) في كلا النسختين: "فتزوج".

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: "لها"، وهو خطأ.

(٥) في كلا النسختين: "بنتها".

(٦) يعني: مطيقة للجماع.

(٧) في كلا النسختين: "قال".

(٨) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٥٦) لرضي الدين السرخسي.

(٩) في كلا النسختين: "تزوج".

(١٠) في كلا النسختين: "طلق".

(٢٦٦) رجل غاب سنين، وترك زوجته الفقيرة بلا نفقة، فأرادت أن تراجع القاضي الشافعي للتفريق - جاز ذلك إذا كان مأذونا في بلدها بالحكم بمذهب الشافعي كديار العرب.  
(٢٦٧) رجل له زوجة ولها بنت من غيره<sup>(٢)</sup> - تحرم على الزوج إن وطئ الزوجة.

### فصل [فيما إذا عقد على ثمن زاد بعد العقد]

(٢٦٨) في المعين في باب المهر نقلا عن المحيط<sup>(٣)</sup>: عقد على ألف، وزاد بعد يومين ألفا آخر، وطلقها قبل الدخول - لا تأخذ الزيادة، بل نصف الألف الأولى فقط - وبه يفتى.  
(٢٦٩) رجل تزوج امرأة في عدة زيد بلا علم بذلك، وحصلت الخلوة - فلا تأخذ تمام مهرها إذا لم يطأها (ورقة ٥٠٢ - ٢)، فإن الخلوة لا تعتبر، صحيحة كانت أو فاسدة في النكاح الفاسد.

### فصل [في ترفع الأب والبنت في بلوغها حين الزواج]

(٢٧٠) وفي المحيط في باب الأولياء<sup>(٤)</sup>: رجل ادعى على عمرو أنه زوج بنته الصغيرة منه، وأقام على ذلك بينة، وأقامت بينة على أنها حين التزويج كانت بالغة ولم تجوز النكاح، فالحكم فيه: إن القول للأب والبينة للبنت في ذلك - وبه يفتى.  
(٢٧١) جاز تزويج الأبوين الصغيرة من الصغير إذا وجدت كفاءة بينهما - وبه يفتى.

### فصل [في عدم جواز دخول الأخ على زوجة أخيه]

(٢٧٢) رجل أذن لأخيه الصغير منه سنا أن يدخل على زوجته في بيته - يأثم - وبه يفتى.

### فصل [في أخذ المرأة أمتعة البيت بعد وفاة زوجها بيمينها]

(٢٧٣) في الجامع<sup>(٥)</sup>: رجل مات، ثم إن زوجته ادعت<sup>(٦)</sup> بعض الأمتعة الصالحة لها - تأخذ بيمينها إياها<sup>(٧)</sup> إن لم يثبت أنها<sup>(٨)</sup> للزوج - وبه يفتى.  
(٢٧٤) امرأة ادعت بعد وفاة زوجها بأن ملكه المتري الفلاني وجاريتها فلانة وفلانة ملكها - تصدق بيمينها إن كانت ذات<sup>(٩)</sup> اليد إذا أثبتت كون جميع ذلك ملكا لزوجها - وبه يفتى.  
(٢٧٥) رجل دفع إلى زيد حين تزويج بنته جملا بطريق المعجل، فماتت البنت - لا يطلبه من زيد إن سلمه إلى البنت - وبه يفتى.

### فصل [في دعوى الزوج أن ما دفعه كان بطريق العارية]

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) في كلا النسختين: "رجل له زوجة من غير بنت لها" وهي عبارة غير مفهومة.

(٣) المحيط الرضوي، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٧٠ لرضي الدين السرخسي.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٥) الجامع الصغير لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، (١/٢٤٠).

(٦) في كلا النسختين: "ادعى".

(٧) في كلا النسختين: "إياه".

(٨) في كلا النسختين: "أنه".

(٩) في كلا النسختين: "ذا".

(٢٧٦) وفي المحيط في باب دعوى الزوج أن ما دفعه بطريق العارية قال: رجل خال مع امرأته، ثم ادعى أن ما دفعه من الجارية والأمتعة إليها عارية، ولم يقم بينة على ذلك، [فالحكم فيه: إن ثبت أن ذلك كان مهرا معجلا - ليس له أخذها، ولو أقام بينة] <sup>(١)</sup> على العارية لا تقبل منه <sup>(٢)</sup> وبه يفتى.

(٢٧٧) رجل أحضر بنته إلى مجلس الشرع بلا إذن زوجها، فالحكم فيه: فعلى الزوجة المتابعة وعدم المخالفة لأمره - وبه يفتى.

### فصل [في ترفع المرأة والورثة في مقدار المهر]

(٢٧٨) امرأة أقامت بينة أن نكاحها كان بمهر <sup>(٣)</sup> ثلاثة آلاف درهم، وأقام الورثة بينة أنه ألفان - لا تقبل بينة الورثة إن كان مهر المثل شاهدا لهم - وبه يفتى.

(٢٧٩) رجل زوج امرأة من ابنه وقال حين التزويج: "أدفع لها" <sup>(٤)</sup> مهرا معجلا خمسة آلاف درهم، فدفع إليها أربعة آلاف درهم، فبقي ألف درهم، فمات - لا تأخذها من تركته لكون ذلك عدة - وبه يفتى.

(٢٨٠) رجل تزوج في الكوفة <sup>(٥)</sup> امرأة ونقلها إلى قريته التي يصل إليها في وقت الفجر <sup>(٦)</sup>، ثم إن الحراميين جرحوا فيها عبيد رجل وقتلوا بعضهم، فجاء مع المرأة إلى الكوفة، ثم أراد نقلها إليها وامتنعت المرأة من الذهاب <sup>(٧)</sup> إليها - لها ذلك إذا لم يكن فيها أمن - وبه يفتى.

(٢٨١) امرأة ابتليت في بعض الأوقات بالجنون، ثم إنها زوجت نفسها في حالة الإفاقة من عمرو - جاز بإذن الولي حالة التعقل - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج الولي المرأة من رجل بظن أنه كفؤ لها]

(٢٨٢) رجل زوج أخته من زيد على ظن أنه كفؤ، فظهر أنه حمّال، فالحكم فيه: إن كانت أخته صغيرة لا ينعقد النكاح - وبه يفتى، كما أفتى به ناصر الملة والدين في فتاواه البرهانية <sup>(٨)</sup>.

(٢٨٣) رجل زوج أخته فضولا من عمرو، ثم إنه قال لها: "زوجتك من عمرو" فسكتت - لا يكون الرضا بالنكاح إن لم تكن بكرا - وبه يفتى.

<sup>(١)</sup> في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيفا.

<sup>(٢)</sup> المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٧٤) لرضي الدين السرخسي.

<sup>(٣)</sup> في كلا النسختين: غير موجودة.

<sup>(٤)</sup> في كلا النسختين: "أدفعها".

<sup>(٥)</sup> في كلا النسختين: "كوفة".

<sup>(٦)</sup> في (أ): "الضحى".

<sup>(٧)</sup> في كلا النسختين: "الزوج"، والصحيح ما أثبتته.

<sup>(٨)</sup> ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب النكاح، الفصل السادس في الكفاءة، لوحة ٩٠) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري (ت ٦١٦هـ)، اختصرها من كتابه المشهور بالحيط البرهاني، كلاهما مقبول عند العلماء. (راجع: كشف الظنون ١/٨٢٣). مكتبة "إسطنبول ملت كتبخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات ٧٨٥، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٢٧.

### فصل [في إنكار الوكالة]

(٢٨٤) رجل زوج امرأة من عمرو وكالة عن المرأة، ثم إنها أنكرت الوكالة - لا يوجد النكاح.

(٢٨٥) رجل تزوج امرأة وعاشر معها عشر سنين، ولكن لم يصل إليها - لا يفرق إلا بعد التأجيل وتفريق القاضي - وبه يفتى.

(٢٨٦) معتدة زوجت نفسها في عدتها من آخر - باطل، إن كانت ذات عدة - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج البكر بغير رضاها]

(٢٨٧) بكر بالغة كان لها مخطوب وهو زيد، ثم إن أباه تزوجها بلا رضاها من خالد، فأرادت البنت أن تفسخ نكاح أبيها وتتزوج<sup>(١)</sup> من مخطوبها أولاً، وهو زيد، فالحكم الشرعي فيه: إنها تقدر على ذلك لكونها<sup>(٢)</sup> زوجة لخالد، وأما تزويجها من مخطوبها زيد - لا يصح بلا إذن الولي - وبه يفتى. (ورقة ٥٠٣-١)

(٢٨٨) رجل قبض من زوج أخته دراهم لأخته ولم يسلم إياها إليها، ثم إن الزوج طلب إياها منه، فالحكم فيه: إن كانت تلك الدراهم مهراً معجلاً - فالمرأة بنفسها تطلبها منه إلا إذا كان الزوج وكيلاً عنها - وبه يفتى.

(٢٨٩) ذمي<sup>(٣)</sup> تزوج صغيرة مسلمة - يفرق بينهما ويضرب الذمي ضرباً شديداً - وبه يفتى.

(٢٩٠) رجل تزوج جارية بلا إذن مولاه - لا يصح نكاحها - وبه يفتى.

(٢٩١) خطب رجل بنتاً، ثم خطب عمرو إياها، فالمرأة مخيرة - إن شاءت تتزوج الرجل أو عمروا، لكن برضا الولي، وإلا فلا.

### فصل في الخلوة

(٢٩٢) في المعين قال: رجل أتت<sup>(٤)</sup> منكوحته إلى منزله وطلقها قبل الوطء - لا تأخذ تمام مهرها إن لم توجد الخلوة الصحيحة، فإذا لم تكن بينهما خلوة أصلاً - لا عدة عليها<sup>(٥)</sup> ولا نفقة ولا تمام المهر لها - وبه يفتى.

(٢٩٣) امرأة زوجت بنتها الصغيرة من عمرو بمعرفة وصيها - جاز إن لم يكن لها من العصبية ولي.

(٢٩٤) عبد زيد زوج هنداً - لا يصح بلا إذن، فيكون موقوفاً بالإذن.

(٢٩٥) عبد زيد تزوج امرأة بلا رضا سيده، ثم إنه علم بذلك ورضي وسكت زماناً، ثم ادعى أنه عقد عليها بلا إذنه وأراد الفسخ - ليس له ذلك إن لحق به رضاه - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "زوجت".

(٢) في كلا النسختين: "تقدر على كونها"، والصحيح ما أثبتته.

(٣) في كلا النسختين: "وفي"، وهو خطأ.

(٤) في كلا النسختين: "أتى".

(٥) في كلا النسختين: "عليه".

### فصل [في قبول المهر وعدمه]

(٢٩٦) وفي المحيط<sup>(١)</sup> في باب قبول المهر وعدمه حيث إذا لم يقبل فالنكاح باطل وإن جاز بلا تسمية مهر قال: رجل وكل عمروا على أن ينكحها على خمسة عشر ألف درهم مهرها، [فعقد الوكيل على مهر وهو عشرون ألف درهم، ثم إن الرجل لم يقبل عشرين ألف درهم مهرها]<sup>(٢)</sup>، فالحكم فيه: إنه لا يكون نكاحا - وبه يفتى، بخلاف نفي المهر وعدم ذكره حيث يصح النكاح بمهر المثل - وبه يفتى.

(٢٩٧) امرأة عند حضور الشاهدين قالت: "تزوجت من فلان"، وقال فلان: "تزوجت" أو "قبلت" - ينعقد النكاح بإذن الولي - وبه يفتى.

(٢٩٨) رجل زوج بنته<sup>(٣)</sup> البالغة بلا رضاها من عمرو، ثم أخبرها بذلك<sup>(٤)</sup>، فسكتت - إن كانت بكرا فهو رضا - وبه يفتى.

(٢٩٩) بالغة زوجت نفسها من عمرو وبمحضر من الشهود - يصح بإذن الولي - وبه يفتى.

### فصل [في استرداد ما أخذه الأب من خاطب بنته]

(٣٠٠) رجل خطب مع زيد لأجل بنته الصغيرة وأخذ شيئا، ثم إنه امتنع عن ذلك - جاز، لكن يسترد ما أخذه على زيد - وبه يفتى.

### فصل [في تزوجه بالمرأة التي زنا بها]

(٣٠١) رجل تزوج مزيته - جاز.

(٣٠٢) رجل زوج مملوكته من معتقه عمرو على أنه يخدم في حديقته بلا أجر، ولم يعين المدة للخدمة، ثم إنه خدم سنة في حديقته وطلب الأجرة - له ذلك، لكن إن دخل بالمملوكة<sup>(٥)</sup> يدفع مهر المثل - وبه يفتى.

### فصل [في دعوى البلوغ]

(٣٠٣) وفي المحيط في باب دعوى البلوغ: رجل زوج بنت أخيه الصغيرة من زيد، فبلغت وادعت أنها حين بلغت فسخت النكاح، فالحكم فيه: إن النكاح لا يفسخ بقدر ذلك، بل لا بد من مراجعة إلى الحاكم، فإذا حكم<sup>(٦)</sup> به - يُفسخ<sup>(٧)</sup> - وبه يفتى.

(١) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٧٠) لرضي الدين السرخسي.

(٢) في (أ): ما بين المعكوفين سقط تصحيحا.

(٣) في كلا النسختين: "بنتها".

(٤) في كلا النسختين: "أخبر بذلك لها"، والصحيح ما أثبتته.

(٥) في كلا النسختين: "المملوكة" دون الباء.

(٦) في كلا النسختين: "حكمه".

(٧) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٧٦) لرضي الدين السرخسي.

(٣٠٤) رجل مات، فوضعت المرأة حملها في يوم موته، فتزوجت من آخر - جاز، لكنه لا يطاق<sup>(١)</sup> إياها في دم النفاس ومدتها - وبه يفتى.

### فصل [في فسخ النكاح الذي انعقد بلا إذن ولي]

(٣٠٥) وفي المعين نقلا عن البرهانية لشيخ الإسلام في فتاواه الكبرى: هند بالغة بكر زوجت نفسها من عمرو بلا إذن أخيها، ثم إن الأخ أراد فسخه - له ذلك إن لم يكن متعنتا وصاحب غرض فاسد - فلا بد من إذن ولي - وبه يفتى<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في تزوج الصغيرة التي ليس لها ولي]

(٣٠٦) من المسائل المشككة<sup>(٣)</sup> في تزوج الصغيرة التي ليس لها ولي قال في العيون<sup>(٤)</sup>: تزوج يتيمة صغيرة بلا إذن وليها من نفسه - فلا بد من القبول من طرف الصغيرة، فإذا قبله من طرفها يكون النكاح موقوفا - وبه يفتى.

(٣٠٧) ولي أبعد زوج الصغير (ورقة ٥٠٣ - ٢) من<sup>(٥)</sup> بنت عمرو، ثم إن الصغير مات وطلبت وطلبت البنت مهرها - لها ذلك إن نفذ نكاح الصغيرة بإجازة الولي الأقرب، وإلا فلا - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج الولي الأبعد]

(٣٠٨) من المسائل المهمة<sup>(٦)</sup> في تزويج الولي الأبعد: عم البنت البالغة البكر زوجها من عمرو عمرو برضاها، وكان عمرو كفؤا لها، ثم إن أبا<sup>(٧)</sup> البنت جاء من بلدة أخرى - يفسخ النكاح، إلا إذا احتمل فوت الخاطب الكفؤ - وبه يفتى، كما في المعين.

### فصل [تزويج الوكيل المطلقة من نفسه]

(٣٠٩) رجل وكيّل مُطلقا لهند، فزوجها من نفسه، فللمرأة عدم القبول - وبه يفتى.

(٣١٠) عم البنت الكبيرة البالغة البكر زوجها من زيد برضا أبيها، ثم إن الأب ادعى الإكراه وأراد الفسخ - جاز إن أثبت الإكراه المعتبر.

(٣١١) رجل قال لامرأة أنها أخته الأخروية، ثم تزوجها - جاز - وبه يفتى.

(٣١٢) رجل زوج بنته برضاها من عمرو، ثم إنها امتنعت قبل الخلوة من عمرو، ثم إن عمرو سافر إلى بلدة أخرى ولم يطلقها، فأراد أخذها، فالحكم فيه: إن ثبت إذن البنت أو زوّجت حين كانت صغيرة وأخذت مهرها المعجل<sup>(٨)</sup> يأخذها - وبه يفتى، كما في الفتاوى العمادية<sup>(٩)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "يطأها".

(٢) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري. مخطوط، كتاب النكاح، فصل الأولياء، لوحة ١٠٦.

(٣) في كلا النسختين: "المسألة".

(٤) عيون المسائل، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٣، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت: ٣٧٣هـ.

(٥) في (أ): غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: "المسألة".

(٧) في كلا النسختين: "أب".

(٨) في كلا النسختين: "مهر معجلها".

(٣١٣) امرأة زوجت صغيرتها من عمرو، ثم بلغت - تفسخ النكاح - وبه يفتى، ولا تقدر أمها على<sup>(٢)</sup> فسخها.

### فصل [في تزويج البنت بلا رضاها]

(٣١٤) رجل له بنت بالغة، فزوجها من عمرو ولم تقبل البنت - لا يصح النكاح، لكن إذا تزوجت من غير عمرو لا بد من رضا أبيها ووليها كرضاها بنفسها - وبه يفتى. هذه من المسائل اللازمة في عقد البنات البالغات<sup>(٣)</sup> حيث لا بد من رضاهن ورضا الأولياء، وبلا أحدهما لا يوجد النكاح، بخلاف الصغائر - فإنّ إذن أوليائهن<sup>(٤)</sup> كاف، لكن بعد البلوغ تفسخ نكاحها في عقد بعضهم ولا تفسخ في عقد البعض - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج المنكوحه من الغير وكان نكاح الغائب معروفاً]

(٣١٥) وفي المحيط في باب تزويج المنكوحه من الغير وكان نكاح الغائب معروفاً قال: رجل أسر<sup>(٥)</sup> في دار العدو، فزوجته زوجت من زيد لأجل أنه مات فيها، فعاشت<sup>(٦)</sup> مع الزوج الثاني خمس سنوات، ثم إن الرجل جاء ولم يكن الزوج الثاني حاضراً، فأراد أن يأخذ المرأة - له ذلك إن كان نكاح الرجل معروفاً - وبه أفتى شيخ الإسلام محمد في فتاواه البرهانية، وكذا في شروح الجامع وغيرها، وإني ظفرت بنقول كالشمس في الضحى في ذلك<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في تحريم البنت بمس أمها بشهوة]

(٣١٦) في المعين في باب المحرمات: رجل دخل فراش جاريته لكن لم يطأها، ثم أراد تزوج بنتها - لا يجوز إن مسها بشهوة - وبه يفتى.

### فصل [في الانعقاد بالأخذ والدفع]

(٣١٧) وفي المبسوط<sup>(٨)</sup> في باب الانعقاد بالأخذ والدفع قال: رجل طلب بنت زيد التي كانت صغيرة في حضور المسلمين، فقال أبو<sup>(٩)</sup> البنت باللفظ التركي: "ويردم"<sup>(١٠)</sup>، وقال الرجل باللفظ

(١) الفتاوى العمادية، لمحمد بن محمد بن مصطفى العمادي، الحنفي (أبي السعود) (٨٩٨ - ٩٨٢ هـ / ١٤٩٣ - ١٥٧٤ م) والنسخ كلها منها باللغة التركية، إلا بعض الأبواب في البيوع والرهن والإجارة والوقف. لذلك لم يسعني النظر التام في مضمون هذا الكتاب. مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات ٢٨٥، رقم التصنيف: ٥٥ hk ١/١٧٦.

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "البالغة".

(٤) في كلا النسختين: "أوليائها".

(٥) في (أ): "أسير".

(٦) في كلا النسختين: "فعاش".

(٧) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٥٦) لرضي الدين السرخسي.

(٨) لم أجد ما يشابه هذا المعنى في المبسوط للسرخسي.

(٩) في كلا النسختين: "أب".

(١٠) أي: "أعطيت".



التركي أيضا: "الدم"<sup>(١)</sup> - ينعقد إن ذكر النكاح أو المهر - وبه يفتى، كما في مشتمل الأحكام<sup>(٢)</sup> الأحكام<sup>(٣)</sup> لشيخ الإسلام البرهاني<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في زوجة الغائب إذا وطئها الزوج الثاني]

(٣١٨) رجل غائب و<sup>(٤)</sup> جاء خبر موته، فتزوجت زوجته من عمرو بعد العدة، [فوطئ عمرو عمرو وإياها، ثم جاء الرجل<sup>(٥)</sup> - يأخذ الزوجة بلا عقد جديد، لكن القربان بعد تمام العدة<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup> - وبه يفتى.

(٣١٩) رجل بلا تسمية مهر وبلا إذن حاكم زوج بنته من عمرو عند حضور الرجلين، فقال بالتركي: "ويردم"، وقال الرجل بلفظ التركي: "الدم" - ينعقد النكاح إن كان فيه ما يدل على الزوجية - وبه يفتى.

(٣٢٠) رجل زوج بنته من عمرو، فماتت البنت بعد عشر سنين، ثم إنهما في حياتهما استعملتا أمتعة ودفعت إلى زوجها بعضها للاستعمال، ثم إن أبيها ادعيا أنهما دفعها عارية ولم يقيما بينة - لا يؤخذ<sup>(٨)</sup> بقولهما إذا كانا من الأشراف - وبه يفتى.

(٣٢١) امرأة زوجت بنتها البالغة (ورقة ٥٠٤-١) في سن اثني عشرة<sup>(٩)</sup> سنة برضاها على مهر قدره عشرون<sup>(١٠)</sup> ألف درهم وعلى جهاز كذا وكذا، ثم امتنعت عن دفع الجهاز المعلوم المعين بينهما، وأرادت<sup>(١١)</sup> فسخ النكاح - ليس لها فسخ النكاح - وبه يفتى.

(٣٢٢) امرأة ماتت قبل الدخول - فالزوج طلب حصة من جهازها الذي دفعه أبوه إياها - جاز إن كان ملكها - وبه يفتى.

### فصل [في نقل البكر غير البالغة إلى بلدة أخرى]

(٣٢٣) رجل تزوج في بلدة بنتا في سن عشر<sup>(١٢)</sup> سنين ولم تبلغ، فأراد نقلها إلى بيته في بلدة دون مدة السفر - لا يجوز إن لم يعجل مهرها، أو لم تكن مطيقة للجماع - وبه يفتى.

(١) أي: "أخذت".

(٢) مشتمل الأحكام في الفتاوى الحنفية (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢) للشيخ: يحيى بن عبد الله الفقيه الحنفي الرومي الصوفي، المتوفى سنة ٨٦٤هـ، ألفه للسلطان محمد الفاتح بأدرنه سنة ٨٧٩هـ، وقال: سميت به لكونه مخصوصاً للقضاة والحكام، وقد عده المولى بركلي من جملة الكتب المتداولة الواهية. (كشف الظنون، ١/١٦٩٢)؛ مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات: ١٧٣، رقم التصنيف: ٤٧ hk.

(٣) "شيخ الإسلام البرهاني" - أظنها من وهم المؤلف؛ لأنه ليس لشيخ الإسلام برهان الدين كتاب يسمى بـ "مشتمل الأحكام".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: "رجل".

(٦) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيفا.

(٧) في كلا النسختين في هذا المكان: "قوطة الزوج الثاني"، وهي عبارة مخلة بالمعنى.

(٨) في كلا النسختين: "لا يؤخذان".

(٩) في كلا النسختين: "اثني عشرة".

(١٠) في كلا النسختين: "عشرين".

(١١) في كلا النسختين: "أراد".

(١٢) في كلا النسختين: "عشرة".

(٣٢٤) امرأة فارقت مراراً من الأزواج بموت وطلاق، ثم إن أباهما امتنع<sup>(١)</sup> عن تزويجها لأجل أن<sup>(٢)</sup> أزواجها يأكلون مالها، وأرادت أن تتزوج<sup>(٣)</sup> من آخر بنفسها، فالحكم الشرعي فيه: ينبغي لأبيها<sup>(٤)</sup> أن يأذن للزوج المناسب - وبه يفتي.

### فصل [في إباء الزوج الكافر عن الإسلام]

(٣٢٥) وفي المحيط: إباء الزوج الكافر عن الإسلام: زوجة ذمي تشرفت بالإسلام، ثم إن زوجها كلف بالإسلام ولم يقبل، فتزوجت من مسلم، ثم إن الذمي تشرف بالإسلام - ليس له أن يأخذ زوجته من المسلم إن فرقت قبل إسلامه بالتفريق الشرعي - وبه يفتي، وكذا أفق شيخ الإسلام محمد في فتاواه البرهانية<sup>(٥)</sup>.

(٣٢٦) امرأة زوجت بنتها من ابن زيد، ثم زوجت<sup>(٦)</sup> نفسها من زيد - جاز - وبه يفتي.  
(٣٢٧) رجل طلق زوجته الحامل ثلاثاً، فوضعت حملها - لا تعود إلى الأول إلا بعد الزوج المحلل وعدته - وبه يفتي.

### فصل [في قبول الزيادة في المهر]

(٣٢٨) في قبول الزيادة في المهر إذا عقد الوكيل زيادة على ما أمر به من كتاب الأمهار لبرهان الدين<sup>(٧)</sup> قال: رجل وكل عمرو للعقد على عشرة آلاف درهم، فنكح الوكيل المرأة على عشرين ألف درهم، ثم إن الرجل لما سمعه قال: "لا أقبل"، ثم إنه قبل النكاح على أن يكون النكاح بالمهر بعشرين ألف درهم - لا يصح النكاح؛ لأن النكاح يفسخ بعدم القبول أولاً.  
(٣٢٩) وفي الكبرى للإمام العلامة صدر الإسلام<sup>(٨)</sup> مثله حيث قال: رجل وكل زيدا بنكاح هند، فنكحها بالوكالة على المهر المسمى، ولم يرض الموكل بذلك، ثم إنه رضي بذلك، فالحكم فيه: إن عدم رضا الموكل سابقاً يفسد النكاح إن عيّن الرجل وزاد عليه الوكيل - وبه يفتي، وكذا في العماديات. وهذه المسألة يكثر وقوعها وأكثر الناس غافل عنها، وأما إذا لم يُذكر المهر أو نفي المهر فدخل بها - يصح النكاح ويلزم مهر المثل، وأما إذا ذكر - فلا بد من الرضا، فإذا لم يقبل - يفسخ النكاح، ولو رضي بعد ذلك لا ينقلب صحيحاً، بل يكون فاسداً.

(١) في كلا النسختين: "امتنعت".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "تزوجت".

(٤) في (أ): "لابنتها"، وهو خطأ لا يستقيم المعنى به.

(٥) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري. مخطوط، كتاب النكاح، الفصل في نكاح أهل الذمة، لوحة ١٠٧.

(٦) في كلا النسختين: "تزوجت".

(٧) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الأمهار، لوحة ١٥٦) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

(٨) الفتاوى الكبرى (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٨٠) للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر، ابن مازة، برهان الأئمة، الأئمة، أبي محمد، حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد.

## فصل [في موت زوج الصغيرة قبل الخلوة بها]

(٣٣٠) تزوج بنتا صغيرة، فمات قبل الخلوة بها - فتأخذ البنت تمام مهرها لتأكده بالموت.  
(٣٣١) امرأة ماتت وكان مهرها في ذمة زوجها، وطلبت الأم مهرها من زوجها - جاز في حصتها - وبه يفتى.

## فصل [في التفريق بالبلوغ]

(٣٣٢) وفي المعين في باب التفريق بالبلوغ حيث لا بد من قضاء في كتاب "الملخص شرح تلخيص الجامع"<sup>(١)</sup>: رجل زوّج ابنه الغائب في بلدة كذا وكالة عنه من بنت زيد، ثم إنها بلغت و<sup>(٢)</sup> ادعت فسخ النكاح لأجل عدم العاقد أباً أو جدّاً قبل الخلوة، فالحكم فيه: تسمع دعواها في حضور زوجها الغائب بأمر الحاكم، ثم إنها لا تأخذ المهر المؤجل ولا المعجل - وبه يفتى.

(٣٣٣) رجل برضا بنته<sup>(٣)</sup> البالغة قال بمحضر الشهود: "زوّجتها عمرو"، فوضع عمرو خاتماً على<sup>(٤)</sup> إصبع البنت، ثم إن البنت أرسلت مِقرمةً<sup>(٥)</sup> بمقابلة إلى عمرو، ثم إن البنت لم تقبل النكاح الذي وقع على ذلك (ورقة ٥٠٤ - ٢) الوجه - ليس لها ذلك - وبه يفتى، ثم إن البنت لم تعمل بالفتوى وزوّجت نفسها من زيد - لا يصح تزوجها - تعزر المرأة وتحبس في دار عمرو - وبه يفتى.

## فصل [في دفع المرأة دراهم إلى زوجها غير المتأهل]

(٣٣٤) رجل تزوج امرأة، فدفعت المرأة<sup>(٦)</sup> إليه دراهم لكونه لم يتأهل في عمره<sup>(٧)</sup> وقبلها<sup>(٨)</sup>، وقبلها<sup>(٨)</sup>، ثم أرادت<sup>(٩)</sup> الرجوع عليه بها - ليس لها ذلك إن وهبت ومَلّكت بعد التزوج - وبه يفتى.

(٣٣٥) رجل ادعى أن فلانةً مخطوبته، ثم ادعى أنها منكوحته ووفق كلامه، فقال: زوّجها وكيله منه ولم يعلم هو ذلك - تسمع دعواه بهذا التوفيق - وبه يفتى.  
(٣٣٦) رجل تزوج امرأة وقال عمرو: "إنها ليست بمنكوحتي"، ثم ادعى أنها منكوحته، وأقام على ذلك بينة - لا تقبل، ولو حكم بها حاكم لا ينفذ، كما في المعين.

(١) التنوير شرح تلخيص الجامع الكبير (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٢١) لفضل الله مسعود بن محمد العُجدواني، مكتبة "ملي كتيبخانة" - أنقرة/ تركيا، عدد اللوحات، رقم التصنيف: ٥٠٥ hk.

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في (أ): "أثبت"، وهو خطأ.

(٤) في (أ): "أخاها"، وهو خطأ.

(٥) قال في لسان العرب (٤٧٣/١٢): مادة: قرم، والقرام ثوب من صوف ملوّن فيه ألوان من العهن وهو صفيق يتخذ سترًا، وقيل: هو الستر الرقيق، والجمع: قُرْم وهو المقرمة، وقيل: المقرمة مَحْبِس الفراش وقَرَمَه بالمقرمة - حبسه بها، والقرام ستر فيه رَقَم ونقوش، وكذلك المقرم والمقرمة.

(٦) في كلا النسختين: "امرأة".

(٧) في (أ): "عمرو"، وهو خطأ.

(٨) في كلا النسختين: "قبله".

(٩) في كلا النسختين: "أراد".

(٣٣٧) امرأة لها زوج غائب عشر سنين، ولم تعلم حياته ومماته، فتزوجت من آخر - لا يصح نكاحها إن لم يَجْئ بوفاته علم إليها - وبه يفتى، كما في البرهانية<sup>(١)</sup>.

### فصل [في إقامة المرأة بينة على زواجها بغير رضاها]

(٣٣٨) رجل أقام بينة على امرأة أنها حين زوّجها<sup>(٢)</sup> أبوها منه رضيت بذلك، وأقامت المرأة<sup>(٣)</sup> بينة أنها في ذلك الحين ردّت النكاح - لا تقبل بينة المرأة - وبه يفتى، كما في المعين نقلاً عن الفتاوى البرهانية<sup>(٤)</sup>.

(٣٣٩) رجل تزوج بنتاً ولم يدخل بها عشر سنين ولم يختل بها، فالحكم فيه: إنه إن لم يمسك بمعروف يؤمر بالتسريح بالإحسان - وبه يفتى.

(٣٤٠) امرأة زوّجت بنتها في سن إحدى عشرة سنة، فادعت البلوغ وفسخ النكاح - إن لم تتحمل جثته متحملة بالبلوغ - لا يصح - وبه يفتى.

### فصل [في نقل الصغيرة إلى محلة أخرى]

(٣٤١) رجل زوج بنته الصغيرة من عمرو، فسكنها في دار رجل زماناً في فراش واحد منذ ثلاث سنين، ثم إن عمرو استأجر منزلاً في تلك البلدة ونقلها إلى محلة أخرى من محلاتها - ليس له ذلك إن لم تكن البنت مطيقة للجماع - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج صغيرة الذمي الذي تشرف بالإسلام من ذمي بعد موته]

(٣٤٢) ذمي تشرف بالإسلام في مرضه، ومات وترك بنتاً في إحدى عشرة سنة<sup>(٥)</sup> سنة، فزوجتها<sup>(٦)</sup> أمها من ذمي آخر - يفرق بينهما إذا لم تكن بالغة - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج الأخ الأصغر أخته الصغيرة]

(٣٤٣) صغيرة لها أخ كبير، فزوّجها أخوها الصغير من عمرو - جاز إن كان أخوها الصغير بالغاً ونكحها من كفؤها بالمهر المثل - وبه يفتى.

### فصل [في تسليم المهر المعجل إلى أبي البنت]

(٣٤٤) رجل سلم إلى أبي<sup>(٧)</sup> زوجته دراهم معجلاً ليدفعها<sup>(٨)</sup> إلى هند، ولم يدفعها إليها<sup>(٩)</sup>، إليها<sup>(٩)</sup>، وطلب ذلك - ليس له ذلك إن لم يكن ما أرسله زائداً على دستيمان - وبه يفتى.

(١) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري. مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠٢.

(٢) في كلا النسختين: "زوج".

(٣) في كلا النسختين: "امرأة".

(٤) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، مخطوط، كتاب النكاح، الفصل الرابع عشر في المهور، لوحة ١٠٥.

(٥) في كلا النسختين: "عشر".

(٦) في كلا النسختين: "زوجت".

(٧) في كلا النسختين: "أب".

(٨) في كلا النسختين: "لیدفع".

(٩) في كلا النسختين: "إليه".

### فصل [في تزويج الوكيل بمهر لم يعلم الموكل مقداره]

(٣٤٥) وفي المحيط<sup>(١)</sup> في باب تزويج الوكيل بمهر لم يعلم الموكل مقداره، فعامل مع زوجته قال: رجل زوّج لموكله امرأة على مهر عشرين ألف درهم، فعامل الموكل مع تلك المرأة خمس عشرة<sup>(٢)</sup> سنة، ثم إنه طلقها وطلبت مهرها، وادعى الزوج أنه وكل رجلاً بالتزويج بعشرة آلاف درهم، وامتنع عن دفع الزيادة، فالحكم الشرعي فيه: إنه لا يصح امتناعه إن لم يمتنع بعد علمه بعقد وكيله على عشرين ألف درهم - وبه يفتى، كما أفتى به شيخ الإسلام في فتاواه الكبرى في باب الأمهار الزائدة على المأمور<sup>(٣)</sup>.

(٣٤٦) إمام محلة نكح أم ولد زيد بلا إذنه من آخر - يلزم عزله إن تعمّد الفساد - وبه يفتى.

### فصل [في تزويج المرأة من زوج آخر ثم قدوم الأول]

(٣٤٧) ومن المسائل المهمة المسطورة في الوقعات في باب تزويج المرأة من زوج آخر فجاء الأول وهي اختلت بالزوج الثاني فقال: رجل سافر إلى بلدة، وبعد مدة تزوجت زوجته من آخر واختلت مع الآخر، فجاء الزوج الأول وأراد أخذ المرأة بلا تجديد نكاح ولا عدة - جاز له ذلك إن لم يدخل بها الزوج الثاني - وبه يفتى. كذا في البرهانية لشيخ الإسلام (ورقة ٥٠٥-١) محمد - رضي الله تعالى عنه<sup>(٤)</sup>.

(٣٤٨) امرأة زوجت<sup>(٥)</sup> بنتها من عمرو، فبلغت وادعت الفسخ - لها ذلك بحكم الحاكم؛ لأن الأم ليست مجبرة عندنا - وبه يفتى.

(٣٤٩) امرأة زوجت<sup>(٦)</sup> بنتها الصغيرة من عمرو، وكان أبوها في بلدة أخرى، وكان الزوج غير كفؤ للبنات، ثم جاء الأب - يفسخه إن لم يكن فيه احتمال فوت الخاطب الكفؤ<sup>(٧)</sup> - وبه يفتى.

(٣٥٠) امرأة اعترفت بجريتها، وتزوجت من زيد، فبقيا على الازدواج سنين، ثم ادعت أنها<sup>(٨)</sup> مرقوقة لعمرو لأجل التفريق - لا يقبل قولها في حق زوجها - وبه يفتى.

### فصل [في عدم قبول دعوى تزويج الأب بنته فضولا بعد تمام العقد]

(١) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٦٥) لرضي الدين السرخسي.

(٢) في كلا النسختين: "خمس عشرة".

(٣) الفتاوى الكبرى (مخطوط، كتاب النكاح، باب الأمهار الزائدة على المأمور، لوحة ٨٥) للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر، ابن مازة، برهان الأئمة، أبي محمد، حسام الدين، المعروف بالصدر الشهيد.

(٤) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري. مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠٠.

(٥) في كلا النسختين: "زوج".

(٦) في كلا النسختين: "زوج".

(٧) في كلا النسختين: "الكفؤ الخاطب".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣٥١) رجل زوّج بنته البالغة برضاها<sup>(١)</sup> من عمرو، فسكن عمرو مع الرجل أربعة أشهر، لكن لم يحتل مع البنت، ثم ادعى الرجل أنه زوّجها فضولا منه وأراد فسخ النكاح - ليس له ذلك إذا ثبت العقد برضا البنت.

### فصل [في مهر المرأة من الزوج الثاني عند حضور الأول]

(٣٥٢) في باب مهر المرأة من الزوج عند حضور الأول في العيون قال: زوجة الغائب تزوجت من زيد واختلى<sup>(٢)</sup> بها، ثم جاء الزوج الغائب - فالمرأة تأخذ مهر المثل من الثاني إن كان ناقصا من المسمى، وإلا تأخذ المسمى إن كان هو ناقصا إذا دخل بها، فإن الوطء في مثل ذلك شرط في لزوم المهر والعدة، ولا تكفي الخلوة، فإن نكاح الثاني فاسد ولزوم العدة والمهر في النكاح الفاسد بالوطء لا بالخلوة، كما في شروح الهداية<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في تزويج المرأة بنتها بلا رضاها]

(٣٥٣) امرأة زوجت بنتها البالغة بلا رضاها من عمرو، وأرادت البنت فسخه<sup>(٤)</sup> والتزوج من من خالد، فالحكم الشرعي فيه: إن لها فسخ ذلك النكاح، لكن لا بد في التزوج من خالد من إذن ولي - وبه يفتى.

(٣٥٤) نصرانية غائبة<sup>(٥)</sup> منذ ست سنين في زمن استيلاء الأشقياء، ثم وجدوها عند مسلم، فأرادوا تزويجها من ذمي - جاز بإذنها إن لم تكن منكوحة الغير - وبه يفتى.

### فصل [في تصنيف المعجل والمؤجل قبل الخلوة إذا فارق عنها]

(٣٥٥) في باب تصنيف المعجل والمؤجل قبل الخلوة إذا فارق عنها في الكتاب<sup>(٦)</sup> المسمى بالمشنف شرح التلخيص<sup>(٧)</sup> قال: رجل تزوج امرأة على مهر معجل بدفع الزوج جهازا بدله من كل نوع وجنس ثلاثا: من الفراش والبساط وسائر ما يطلق عليه الجهاز، لكن لم يعلم جنس ذلك ولا نوع بينهما، وخمسة آلاف درهم مؤجلا، ثم إنه طلق المرأة قبل الخلوة - فالمرأة أخذت نصف مهرها المؤجل<sup>(٨)</sup>، وأرادت أن تأخذ<sup>(٩)</sup> شيئا لأجل معجلها أيضا، فالحكم الشرعي فيه: إنها تأخذ نصف ما كان قريبا بالمعلوم في العرف - وبه يفتى.

(٣٥٦) والمرأة إذا لم تكن لها بينة على مقدار مهرها - تُصدّق بيمينها إن كان مهر المثل ما تدعيه، إلا إذا أثبت الوارث الأقل - فتأخذه - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "رضاها" دون الباء.

(٢) في كلا النسختين: "واختلت".

(٣) عيون المسائل، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٣، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣هـ. العناية شرح الهداية (٦٤/٥)

(٤) في كلا النسختين: "فسخها".

(٥) في كلا النسختين: "غائب".

(٦) في كلا النسختين: "كتاب".

(٧) لم أقف على هذا الكتاب في فهارس الكتب وتراجم العلماء.

(٨) في كلا النسختين: "مهر مؤجلها".

(٩) في كلا النسختين: "تأخذها".

(٣٥٧) رجل تزوج امرأة في بلدة، ثم نقلها إلى ما دون مدة السفر برضاها<sup>(١)</sup>، ثم عاد بها إلى البلدة الأولى، ثم أراد السفر إلى ما دون السفر - جاز إذا أدى المعجل، وإلا فلا.

### فصل [في تزوج أم ولد بلا إذن مولاهما ثم أذن لها]

(٣٥٨) في باب تزوج أم ولد بلا إذن مولاهما، ثم أذن بالنكاح بعد رد نكاحها - لا يصح إذنه، قال: رجل تزوج أم ولد زيد بلا إذنه فضولا، فحملت الجارية منه، ثم أذن مولاهما - لا يصح إن سمع ذلك أولا وردّه - وبه يفتى، وكذا في الفتاوى البرهانية<sup>(٢)</sup> نقلا عن المحيط - [مما يحفظ]<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في عدم انعقاد النكاح إذا لم يكن الزوج كفؤا]

(٣٥٩) وفي المعين في باب عدم انعقاد العقد إذا لم يكن الزوج كفؤا، وكذا إذا كان<sup>(٤)</sup> بلا ولي، وكذا عقد الوصي وحيث قال نقلا عن فتاوى شيخ الإسلام في الفتاوى الناصرية والترجمانية<sup>(٥)</sup>: رجل كان ميرلواء من العظماء، ثم مات وترك صغارا ولهم أعمام وأم، فزوّج وصيهم بناته منهم، ثم إن الأعمام أرادوا أن يفسخوا<sup>(٦)</sup> ذلك العقد، فالحكم الشرعي فيه: إنه لا حاجة إلى الفسخ؛ فإنه لا ينعقد - وبه يفتى.

(٣٦٠) ومن المسائل المهمة في باب الكفاءة في المبسوط والفتاوى البرهانية (ورقة ٥٠٥ - ٢) والفتاوى الشمسية قال: إن رجلا من المشايخ العظام زوّج<sup>(٧)</sup> بنته الصغيرة من عمرو صاحب المائدة والوظيفة بظن أنه صالح، ثم ظهرت<sup>(٨)</sup> أوضاعه المخالفة للشرع، فأراد تفريقها منه بأنه ليس كفؤا<sup>(٩)</sup> لها، فالحكم الشرعي فيه: إنه إن زوّجها ونكحها بشرط صلاحه - له أن يفرقها عنه وتأخذ مهرها إن دخل بها إن كان المسمى أقل من المهر مثلها، وتأخذ مهر مثلها إن كان أقل من المسمى - وبه يفتى. هذا ما حرّره من الكتب الستة المشهورة<sup>(١٠)</sup> وأفتى به شيخ الإسلام في فتاواه البرهانية<sup>(١١)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "رضاها" دون الباء.

(٢) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠٣.

(٣) ي (أ): زيادة.

(٤) في كلا النسختين: "لم يكن"، والصحيح ما أثبتته.

(٥) بتيمة الدهر في فتاوى العصر (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٧٩) للإمام الترجماني علاء الدين محمد الحنفي (٦٤٥هـ/

١٢٤٧م) عبد الرحيم بن عمر بن عبد الله الترجماني الحنفي (علاء الدين)، فقيه، المكتبة الأزهرية: ٢١١٩ خاص -

٢٦٩٥٨ عام، عدد الأوراق: ٢٦٠.

(٦) في كلا النسختين: "يفسخ".

(٧) في كلا النسختين: "فزوج".

(٨) في كلا النسختين: "ظهر".

(٩) في كلا النسختين: "كفؤ".

(١٠) لعله يقصد كتب "ظاهر الرواية" وهي عبارة عن ستة كتب على الراجح، نهض بتصنيفها الإمام محمد بن الحسن الشيباني

- رحمه الله - ورويت عنه بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة تصل إلى حد الشهرة والتواتر، وهي: المبسوط (الأصل)، الجامع

الصغير، والجامع الكبير، والزيادات، والسير الصغير، والسير الكبير؛ وقد نظمها ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في منظومته.

(المذهب الحنفي مراحل وطبقاته وضوابطه ومصطلحاته...، ٢٦١/١ - ٢٦١ - ٣٤٠)

(١١) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن

عمر بن مازة البخاري. مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠٣.



### فصل في باب المهر المعجل إذا كان أثوابا وأمتعة

(٣٦١) في المعين نقلا عن الفتاوى الناصرية: امرأة سُمّي زوجها حين العقد أثوابا وأمتعة على أن تكون تلك الأثواب والأمتعة مهرا معجلا، فمات الزوج قبل التسليم إياها، فالحكم فيه: إن المرأة تأخذ قيمتها من تركة الزوج إن لم تكن عينها موجودة - وبه يفتى.

### فصل [في غلط الوكيل في العقد]

(٣٦٢) في باب غلط الوكيل في العقد من الفتاوى الكبرى: وكيل المرأة غلط حين التزويج في اسم أبيها حيث فلانة بنت عبد الله مع أنها حرة الأصل، فالحكم فيه: إن عيّن الشخص - يصح النكاح<sup>(١)</sup>.

(٣٦٣) رجل بعث إلى امرأة أثوابا مقدما ووعد أنه يشتري لها أثوابا، فعقد على ذلك، ثم أراد أن ينقلها إلى ما دون مدة السفر، فمنعها<sup>(٢)</sup> أبوها - له ذلك إن لم يستوف المهر المعجل وكالة عنها - وبه يفتى.

(٣٦٤) رجل تزوج هنداء، فجهزها أبوه جهازا، ثم إن الأب أخذ جهازها، وقال الرجل: "إن لم تدفع ما أخذته من الجهاز فرغت عن هنداء"، ثم إنه لم يدفع الجهاز - يقع الطلاق إن نوى الطلاق وإذا حصل اليأس عن دفع الجهاز - وبه يفتى.

### فصل [في أن العم لا يفسخ النكاح إذا كان احتمال فوات الكفو]

(٣٦٥) امرأة زوجت بنتها الصغيرة من عمرو، ولم يكن عمها حاضرا، ثم حضر وأراد فسخ النكاح، فالحكم فيه: إن كان العم غائبا عن البلد واحتمل فوات الخاطب الكفو، فزوجت إياها منه - جاز النكاح ولم يقدر على<sup>(٣)</sup> فسخه - وبه يفتى.

(٣٦٦) ثبت موت رجل، فتزوجت امرأته من زيد بعد الانقطاع عن الحيض الثلاثة، فالحكم فيه: إنه إذا لم تمض أربعة أشهر وعشرة أيام لا يصح النكاح لها، إلا إذا كانت حاملا، فوضعت حملها - تنقضي العدة، كما في الوجيز<sup>(٤)</sup> - وبه يفتى.

### فصل في استخدام أم الولد بعد التزويج بلا وطء ودواعيه

(٣٦٧) كما في المعين نقلا عن البرهانية: رجل زوج أم ولده من عمرو، فاستخدمها - جاز سوى بضعها والدواعي - وبه يفتى<sup>(٥)</sup>.

(٣٦٨) ولا يجوز تزوج المرأة في عدتها ولو دخل<sup>(٦)</sup> بها - وبه يفتى.

(١) الفتاوى الكبرى (مخطوط، كتاب النكاح، غلط الوكيل في العقد، لوحة ٨٢).

(٢) في كلا النسختين: "منعها" دون الفاء.

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠٧)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة، ٦١٦هـ، مكتبة "إسطنبول ملت كتيخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٢٩٨، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٦٥.

(٥) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري. مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠٧.

(٦) في كلا النسختين: "دخلها".

(٣٦٩) امرأة ماتت ولم تقبض مهرها من زوجها، فادعى وارثها ولم يقم بينة على مقداره<sup>(١)</sup> - يُصدّق بيمينه في مهر المثل، كما أن المرأة تصدّق بيمينها في حياتها - وبه يفتى.

### فصل [في سفر المرأة بلا إذن زوجها]

(٣٧٠) وفي الوقعات: امرأة كان زوجها في بلدة أخرى، فأخذت بنتها وذهبت معها<sup>(٢)</sup> مع صهرها<sup>(٣)</sup> إلى مسقط رأسها - تعزر المرأة وتحرم عن النفقة<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في استرداد المهر المعجل بعد موت المخطوبة]

(٣٧١) رجل أرسل أثواباً وأمتعة بطريق المهر المعجل إلى مخطوبته، فماتت المخطوبة - إن لم يكن بينهما نكاح - يأخذ الموجود ويضمن الضائع - وبه يفتى.

### فصل [في نكاح الكافر]

(٣٧٢) من المهمات في نكاح الكافر قال في البرهانية<sup>(٥)</sup>: يجوز نكاح الكافر بلا شهود بالاتفاق، حتى لا يفرق بينهما بالإسلام، ويجوز نكاحهم بلا مهر عند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - ويجوز نكاحه على معتدة الكافر مثله - خلافاً لهما. ولا يجوز عندهما نكاح المحارم والجمع بين الأختين ونكاح الخامسة، واختلف المشايخ في ذلك: وقال العراقيون: "لا يجوز"، وأما عدم التوارث فيهما فبالإجماع، وإذا طلب أحدهما التفريق قبل الإسلام (ورقة ٥٠٦-١) لا يفرق عند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - وعندهما يفرق، كما يفرق بعد الإسلام، وإن طلبا التفريق فرقا بالإجماع. وقال أبو يوسف: "يفرق بينهما بلا طلب"، وكذا يفرق إذا خالعهما، ثم قام معها بلا عقد، أو طلقها ثلاثاً، ثم تزوجها قبل الزوج بآخر، وكذا لو تزوجت معتدة عن مسلم - فيفرق في جميع ذلك بلا مرافعة. ثم إن المهر في نكاح الكافر إذا لم يذكر لا مهر لها خلافاً لهما، فيجب مهر المثل، فإن تزوج الحربية بلا مهر - فلا مهر لها بالإجماع، كذا في الوجيز<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في إسلام أحد الزوجين الصبيين]

(٣٧٣) من المهمات في إسلام أحد الزوجين الصبيين قال في المحيط<sup>(٧)</sup>: أسلم أحد الزوجين، وهما صبيان عاقلان - عُرض الإسلام على الآخر، فإن أبي - يفرق استحساناً دفعاً للضرر عن صاحبه، وإن إسلام الصبي صحيح.

(٣٧٤) وفي إسلام المجنون يعرض الإسلام على أبويه. ولو أسلم أحد الزوجين في دار الحرب لا بد من ثلاث حيض، وكذا لو أسلمت الحربية وخرج زوجها مستأمناً - فلا بد من ثلاث

(١) في كلا النسختين: "مقدارها".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "مهرها"، وهو خطأ.

(٤) الوقعات (الوقعات الحسامية)، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٣٣. للصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري (٥٣٦هـ)، مكتبة "بالي كسير خلق كتيخانه"، تركيا، عدد الورقات ٣٠٠، رقم التصنيف: ١٠ hk ١١٨٣.

(٥) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري. مخطوط، كتاب النكاح، الفصل نكاح الكافر، لوحة ١٠٤.

(٦) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠١)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة.

(٧) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٨٣) لرضي الدين السرخسي.

حيض. ولو دخل حربي دارنا بأمان وقبل الذمة - بانت امرأته، وإن خرجت المرأة من دار الحرب - بانت بلا عدة عند أبي حنيفة خلافا لهما<sup>(١)</sup>.

### فصل [في عقد كلا الطرفين بالوكالة]

(٣٧٥) من المسائل المهمة في العقد: رجل وكلّ عمروا لأن يعقد له على<sup>(٢)</sup> امرأة بالغة كذا، ووكلت المرأة أختها لأبوين، فعقدا - فالعقد صحيح بإذن القاضي؛ لأن الأخ - وإن كان وليا - لكنه عاقد وكالة، فاحتاج إلى إذن القاضي. وأما أبو الصغيرة إذا<sup>(٣)</sup> عقد لصغيرته من صغير مع أبيه - جاز بلا إذن الشرع؛ لأن ولايتهما تامة، وإذا ذهب الأولياء بطريق الخطبة أو كانوا وكلاء - فلا بد من إذن القاضي، إلا في الآباء - وبه يفتى، فإن ولايتهم تامة.

### فصل [في شراء الجارية وهي بنت ابن العم ووطؤها]

(٣٧٦) وفي المحرمات في الفتاوى القاعدية<sup>(٤)</sup>: معتق اشترى بنت ابن عمه ووطئها<sup>(٥)</sup> - جاز - وبه يفتى.

### فصل [في المعاملة مع الزوجات]

(٣٧٧) من المهمات في المعاملة مع الزوجات: رجل لم يجامع زوجته منذ سنين، فالحكم فيه: إنه يجبر بالإمساك على المعروف أو التسريح بإحسان - فيخير الزوج بينهما، يُجبر الحاكم على ذلك - وبه أفتى شيخ الإسلام محمد في فتاواه البرهانية<sup>(٦)</sup>.  
(٣٧٨) رجل اشترى<sup>(٧)</sup> في دار الرفضة<sup>(٨)</sup>، وأذن له رئيسهم الملعون بالخروج ولم يخرج، فكان فكان رافضاً مرتدّاً، وأخبر بذلك رجل<sup>(٩)</sup> زوجته، فأرادت الزوجة أن تتزوج بعد انقضاء العدة - لها ذلك ديانة إن كان المخبر ثقة - وبه يفتى.  
(٣٧٩) امرأة ارتدت - لا مهر لها قبل الدخول - وبه يفتى.

(١) الفتاوى الهندية (١/٣٣٨).

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) الفتاوى القاعدية للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي القاسم بن أبي رجا القاعدي الحنفي، المتوفى سنة غير معروفة، ذكر فيها: أنه طلب منه بعض إخوانه أن يكتب له مجموعا في النوازل من الوقعات التي أفتى بها المشايخ المتأخرون وأن يذكر أقاويل السلف ومما اختاره الخلف ما يعتمد في أمر الفتوى وأن يضيف إليه جملة مما أفتى به شيخ المشايخ القاضي الإمام تاج الدين أبو بكر بن أحمد الأحمسيكي مولدا الحنفي موطنا، وهو كتاب مفيد، غالبه بالفارسية، رتبته على ترتيب الكتب. (كشف الظنون، ٢/١٢٢٨).

(٥) المصدر السابق، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٣٥).

(٦) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠٣.

(٧) يعني: اشتغل بالبيع والشراء.

(٨) أي: في دولة يقام فيه حكم الشيعة الرافضة، والدولة العثمانية كما ذكرنا في مباحث الأحوال السياسية كانت في حروب مستمرة مع الشيعة الصفوية.

(٩) في كلا النسختين في هذا المكان: "إلى".

## فصل [في تصرف الزوج في مال زوجته بلا إذنها]

(٣٨٠) من المهمات في تصرف الزوج في مال زوجته بلا إذنها قال شيخ الإسلام في البرهانيات<sup>(١)</sup>: امرأة لها جهاز دفعه أبوها، وهو: الأغنام والأبقار والحدائق والكروم، فأخذ الزوج محصول ذلك سنين<sup>(٢)</sup> بلا إذن الزوجة، وصرفه<sup>(٣)</sup> على<sup>(٤)</sup> مصارف نفسه وعلى<sup>(٥)</sup> حوائجه، فمات، وطلبت الزوجة ذلك من تركته، فالحكم فيه: إن الزوج تعدى في الصرف بلا إذن الزوجة - فللزوجة أن تضمّنه - وبه يفتى.

## فصل [فيمن لا يملك القاضي تزويج]

(٣٨١) ولا يملك القاضي تزويج أمة الغائب والمجنون وقنهما، وله أن يكتبهما ويبيعهما.

## فصل في نكاح الولي أو العم أو الفضولي

(٣٨٢) قال جمال الدين في مختاراته<sup>(٦)</sup>: الواحد يتولى طرفي النكاح أصالةً وولايةً أو<sup>(٧)</sup> أصالةً ووكالةً، أو ولايةً فقط، أو وكالةً فقط؛ يعني أن الواحد يتولى الإيجاب والقبول ولا يشترط أن يتكلم بهما؛ لأن الواحد إذا كان وكيلًا منهما فقال: "زوجتها"، أما إن كان كافياً، فيجوز أن يزوج الرجل بنت عمه، أو بنت عمته من ابن عمه، أو بنت أخيه من ابن نفسه، أو ابن أخيه الآخر، ويجوز أن يزوج موكلته (ورقة ٥٠٦ - ٢) من نفسه أو من موكله بخلاف حيث لا يتولى الواحد طرفي النكاح، فإذا قال مثلاً: "أشهدوا أي تزوجت فلانة"، فبلغها فأجازت - فهذا باطل، وإن قال آخر: "أشهدوا أي زوجتها منه"، فبلغها فأجازت - جاز، وكذا إذا قالته المرأة الفضولية، ويجوز العقد إذا أجري بين فضولين وأجاز الزوجان<sup>(٨)</sup>.

## فصل [فيما إذا زوج الوكيل امرأتين]

(٣٨٣) والوكيل بتزويج امرأة إذا زوج امرأتين في عقد واحد لم يلزمه واحد منهما للمخالفة والجهالة، ولا مجال إلى التعيين لعدم أولوية أحد بهما على الآخر، كما إذا زوج أمة - لا يلزمه عندهما، وعند الإمام يجوز، كما في الهداية<sup>(٩)</sup>.

(١) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري. مخطوط، كتاب النكاح، الفصل الرابع عشر في المهور، لوحة ١٠٥.

(٢) في كلا النسختين في هذا المكان: "في".

(٣) في كلا النسختين: "صرف".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين في هذا المكان: "إلى".

(٦) المختارات لعلي الجمالي، وهو العالم الفاضل المدقق محيي الدين محمد بن المولى علاء الدين علي الجمالي، توفي سنة ٩٥٧هـ، من علماء دولة السلطان الملك فاتح العراقين سلطان الشرق والغرب السلطان بن السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد بن السلطان محمد خان فاتح الرومية الكبرى. (أسماء الكتب، ٢٦٧/١).

(٧) في كلا النسختين في هذا المكان: غير موجودة.

(٨) المختارات لعلي الجمالي (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٣٤)، مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات: ١٥٦، رقم التصنيف: ٥٠ damad ١١٢، ١٩٢١).

(٩) العناية شرح الهداية (٤/٤٦٧).

## فصل [في إثبات النكاح]

(٣٨٤) من المهمات في إثبات النكاح وفي جامع الفصولين: لو برهن الخارج وذو اليد على النكاح مطلقا بلا تاريخ - فبينة ذي اليد، حتى لو قضى ببينة<sup>(١)</sup> الخارج، ثم أقام ذو اليد بينة - ففيه فيه اختلاف المشايخ<sup>(٢)</sup> - [وبه يفتى]<sup>(٣)</sup>.

## فصل [فيما إذا وهبت الحرة نفسها بمحضر الشهود]

(٣٨٥) وهبته الحرة نفسها بمحضر الشهود مع تسمية المهر - نكاح.  
(٣٨٦) الفتوى على قولهما في دعوى النكاح في الاستحلاف، وفي كتاب الأحكام<sup>(٤)</sup>: ادعت ادعت أنه تزوجها ووطئها، فأنكر الزوج - يُحلف بالله، فلو نكل - يقضى بالمهر لا بالنكاح عند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - وعند أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله - يُحلف بالله "ما تزوجها". لو ادعى النكاح بمحضر الشهود لا بد في الدعوى أن يذكر سماع الشهود أيضا؛ لأنه شرط على الأصح<sup>(٥)</sup>.

## فصل [في برهنة الخارج وذو اليد على النكاح]

(٣٨٧) الخارج وذو اليد<sup>(٦)</sup> لو برهنا على النكاح بلا تاريخ - فهي لذو اليد، بخلاف الملك المطلق، فلو قضى للخارج بينة، ثم برهن ذو اليد - اختلف فيه المشايخ. وفي المحيط: لا يقضى ببينة<sup>(٧)</sup> ذي اليد، وقيل: يقضى ببينة<sup>(٨)</sup> ذي اليد كأنه برهن بتاريخ سابق صريحا، وأما المقضى عليه عليه بالملك المطلق لو برهن على الملك المطلق لا تقبل وفاقا<sup>(٩)</sup>.  
(٣٨٨) برهن على نكاح امرأة ليست بيد أحد وقضى له، ثم برهن آخر على مثله - لا يحكم له إلا بتاريخ سابق.  
(٣٨٩) والخارج مع ذي اليد لو برهن كل منهما أنها امرأته مطلقا ولم يذكر أنه تزوجها، قيل: يحكم للخارج لا لذو اليد، ولو ذكر كل منهما أنه تزوجها - يحكم لذو اليد. هذا على قياس دعوى الملك المطلق حيث يحكم للخارج، وقيل: يحكم لذو اليد مطلقا، كما في المعين.

(١) في كلا النسختين في هذا المكان: "بينة" دون الباء.

(٢) جامع الفصولين في الفروع (٦٣/١) لشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل الشهير: بابن قاضي سماونه الحنفي، المتوفى سنة ٨٢٣هـ. وهو كتاب مشهور متداول في أيدي الحكام والمفتين لكونه في المعاملات خاصة. جمع فيه بين فصول العمادي وفصول الأستروشنى وأحاط وأجاد. ذكر فيه أنه جمع بينهما ولم يترك شيئا من مسائلهما عمدا إلا ما تكرر منها وترك فرائض العمادي لغنى عنه بالسراجي، وضم إليهما ما تيسر له من الخلاصة والكافي ولطائف الإشارات وغيرها. وأثبت ما سنع له من النكت والفوائد، وجعله أربعين فصلا، فصار حجمه قريبا من ربع حجمهما وحصل به الغنية عن الأصلين. وذكر أنه شرع في تأليفه: في جمادى الأولى من شهور سنة ٨١٣هـ وختمه في ٢٨ صفر سنة ٨١٤هـ.

(٣) في (أ): زيادة.

(٤) جامع الفصولين (١٣٩/١).

(٥) مجمع الضمانات (٩٤/٦).

(٦) ذو اليد هو صاحب الملك بظاهر يده، والخارج هو المطالب بالبرهان. (ينظر: البحر الرائق، فصل في دفع الدعاوى، ٢٢٨/٧).

(٧) في كلا النسختين: "بينة" دون الباء.

(٨) في كلا النسختين: "بينة" دون الباء.

(٩) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٧٤) لرضي الدين السرخسي.

(٣٩٠) في هذا الباب وفي نوادر ابن رستم<sup>(١)</sup>: شهد أنها<sup>(٢)</sup> امرأته وحلاله، قيل: لا تقبل ما لم يشهدا على العقد، وأشار محمد أنها<sup>(٣)</sup> تقبل. كذا في الكامل في الفتاوى<sup>(٤)</sup> وفي المحيط<sup>(٥)</sup>.  
(٣٩١) ادعى أنه تزوجها، وشهدا أنها<sup>(٦)</sup> منكوحته، أو ادعى أنها<sup>(٧)</sup> منكوحته وشهدا أنه تزوجها - تقبل، فإن النكاح والتزوج مستويان.

(٣٩٢) وفي الفتاوى الرشيدية<sup>(٨)</sup>: ادعى نكاحها مطلقا بلا تاريخ، وشهدا أنه تزوجها في شهر كذا - لا تقبل؛ لأن المدعي أكذب شهوده، ولو ادعى نكاحها بتاريخ وشهدا بالنكاح<sup>(٩)</sup> مطلقا - تقبل<sup>(١٠)</sup>.

(٣٩٣) وفي جامع الفصولين نقلا عن المحيط في الفصل العشرين: امرأة بيده ادعى آخر نكاحها، فأقرت للمدعي، فبرهننا<sup>(١١)</sup> بلا تاريخ، قيل: يحكم للخارج بحكم الإقرار لذي اليد، وإن لم يقر وبرهن الخارج على نكاح مؤرخ وبرهن ذو اليد [على أنها امرأته ومنكوحته - فبينة الخارج أولى، كما في دعوى الملك. ولو برهن ذو اليد]<sup>(١٢)</sup> أنه تزوجها - فبينة ذي اليد أولى وإن لم يؤرخ؛ لأن يده دليل سبق نكاحه. وقال البعض بينة ذي اليد أولى مطلقا. ولو برهن الخارج على نكاح مؤرخ وبرهن على إقرار ذي اليد أن نكاح ذي اليد كان وقت كذا وهو بعد تاريخ الخارج - كان بينة الخارج (ورقة ٥٠٧-١) أولى، وتندفع بها بينة ذي اليد، إلا إذا قال ذو اليد: "تزوجتها قبل الخارج، ثم جددنا العقد بعد ذلك" - فحينئذ لا تندفع بينة ذي اليد<sup>(١٣)</sup>.

(١) هو إبراهيم ابن رستم (٢١١هـ)، أبو بكر المروزي، من مرو الشاهجان. فقيه حنفي من أصحاب محمد بن الحسن. أخذ عن محمد وغيره من أصحاب أبي حنيفة، وسمع من مالك والثوري وحامد بن سلمة وغيرهم، وعرض المأمون عليه القضاء فامتنع. وثقه بعض أهل الحديث، وقال بعضهم: منكر الحديث. من تصانيفه: "النوادر" كتبها عن محمد. (الجواهر المضئية ٣٨/١، والفوائد البهية، ص ٩).

(٢) في كلا النسختين: "أنه".

(٣) في كلا النسختين: "أنه".

(٤) كامل الفتاوى (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢١٧) للعليا بادي محمد بن عثمان بن محمد حسام الدين العليا بادي السمرقندي الحنفي، كان حيا سنة ٦٢٨هـ، له من التصانيف: فوائد في الفقه. مطلع المعاني ومنبع المباني في تفسير القرآن، مكتبة "ملي كتيبخانة" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات ٢٤٨، رقم التصنيف: ٠٦ mil yz b ٢٦١ (٦٤٤).

(٥) المحيط البرهاني (٣/٣٢١).

(٦) في كلا النسختين: "أنه".

(٧) في كلا النسختين: "أنه".

(٨) الفتاوى الرشيدية، لمحمد بن عمر بن عبد الله الصائغ رشيد الدين السنجي - قرية بمرو، الحنفي المتوفى سنة ٥٩٨هـ. له من الكتب: شرح التكملة، فتاوى الرشيدية. (هدية العارفين، ٤٩٩/١) وبعد البحث الطويل لم أجد هذا الكتاب مخطوطا أو مطبوعا.

(٩) في كلا النسختين: "النكاح" دون الباء.

(١٠) شرح فتح القدير (٧/٤٥٣).

(١١) في كلا النسختين: "برهننا" - الفاء غير موجودة.

(١٢) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيفا.

(١٣) جامع الفصولين (١/١٤٩).

### فصل [فيما إذا ادّعى نكاحها وليست بيد أحدهما]

(٣٩٤) ادّعى نكاحها وهي ليست بيد أحد، فبرهننا بلا تاريخ، ولا تقر لأحدهما حتى تهاوت البيّنات، ثم برهن أحدهما أنها أقرت له بالنكاح - حكم له، كما لو أقرت لأحدهما بنكاح عينا بعد ما برهننا.

(٣٩٥) ادّعت أنه نكحها، فأنكر، ثم أقر - جاز؛ لأنه ليس إنكار الزوج النكاح كادعائه الفسخ.

(٣٩٦) برهن أنها مدخولته بنكاح منذ أربع سنين، وبرهن الآخر أنها مدخولته منذ خمس سنين، وأنها أقرت له به وأنها في يده - فالثاني أولى<sup>(١)</sup> - يثبت سبق نكاحه، ويثبت كونها في يده ويثبت إقرارها له، والكل مرجح.

### فصل [في الشهادة على هبة المهر]

(٣٩٧) وفي مجموع<sup>(٢)</sup> النوازل<sup>(٣)</sup>: قال الزوج: "وهبت مهرها في الصحة"، وقالت: "ورثتها في المرض" - القول للزوج.

(٣٩٨) وفي لطائف الإشارات<sup>(٤)</sup>: الاعتقاد على أن القول للورثة؛ لأن الحادث يضاف إلى أقرب الأوقات.

### فصل [في خيار الشرط وخيار الرؤية في النكاح]

(٣٩٩) لا يصح خيار الشرط وخيار الرؤية في النكاح ولا في المهر، ولا يثبت خيار العيب عندنا أيضا في ذلك، وقال محمد: "له رده بعيب"، كجذام وبرص، والفرقة بسبب العنة، وبالجلب<sup>(٥)</sup> طلاق بائن<sup>(٦)</sup>.

(٤٠٠) لو خير القاضي المرأة بعد مضي السنة في العنين - يقتصر على المجلس، فإذا قامت - بطل خيارها ولزمها النكاح، ولم يعلم ثبوت الخيار لها.

(١) في (أ): "أدل".

(٢) في كلا النسختين: "مجمع"، وهو خطأ.

(٣) مختارات مجموع النوازل للمرغيناني (مخطوط، كتاب النكاح، باب المهر، لوحة ٤٥)، والمرغيناني هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الإمام برهان الدين الفرغاني المرغيناني، الفقيه الحنفي، المتوفى سنة ٥٩٣هـ. من تصانيفه: بداية المبتدى في الفروع، التجنيس والمزيد وهو لأهل الفتوى غير عنيد، شرح الجامع الكبير للشيباني في الفروع، فرائض العثماني، كفاية المنتهى في شرح بداية المبتدى له، مختارات مجموع النوازل، مناسك الحج، منتقى المرفوع، نشر المذاهب، هداية لشرح البداية له مشهور ومطبوع في مجلدين. وغير ذلك. (هدية العارفين ٣٧٢/١)؛ مكتبة "إسطنبول ملت كتيخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات ١٨٥، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٦٤.

(٤) لطائف الإشارات في الفروع للشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل، المعروف بابن قاضي سماونه، المتوفى سنة ٨٢٣هـ. وله عليه شرح مسمى بالتسهيل، وهو كتاب يغني عن أكثر ما في المطولات، جمع فيه الأصول والفروع بأوجز العبارات بضمن قواعد تدل على الخلافات. (كشف الظنون، ١٥٥١/٢). لم أقف على هذا الكتب مخطوطاً أو مطبوعاً.

(٥) قال في لسان العرب (٢٤٩/١، مادة جب): "الجبُّ القطعُ جبّه يجبّه جبّاً وجباً واجتبه وجبّ خصاه جبّاً استأصله وخصي مجبّب بين الجباب والمحبوب الخصي الذي قد استؤصل ذكره وخصياه".

(٦) العناية شرح الهداية، كتاب النكاح، باب العنين وغيره (٩٢/٦).



## فصل [في الخيارات المتعلقة بالنكاح]

(٤٠١) الخيارات<sup>(١)</sup> المتعلقة بالنكاح أربعة خيارات: خيار<sup>(٢)</sup> المخيرة - كما إذا قال لامرأته: "اختاري نفسك"، أو "اختاري"، ونوى الطلاق، وهو يقتصر على المجلس وإن طال المجلس يوماً أو أكثر، وهو مختص بالمرأة، ولا يبطل بسكوتهما بكراً كانت أو ثيباً، وهو لا يحتاج إلى القضاء، فيجب نصف المهر قبل الدخول وتمامه بعده. وخيار العتق للمنكوحه، أمة كانت أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبة، صغيرة كانت أو كبيرة، لو زوجها المولى برضاها، فعتقت أو تحرير مجانا، وهذا الخيار ثابت للأنتى كالخيار الأول، ولا يحتاج أيضاً إلى القضاء ولا يبطل بسكوت، وعنده إلى آخر المجلس، لكن الخيار الأول<sup>(٣)</sup> طلاق بخلاف خيار العتق، وإن الجهل معذور في هذا الخيار - لا في الأول.

## فصل [في ثبوت خيار العتق منكوحه ومعتدة عدة الرجعي]

(٤٠٢) كما يثبت لها خيار العتق منكوحه يثبت لها خيار<sup>(٤)</sup> العتق في عدة الرجعي.

## فصل [في ثبوت خيار العتق للأمة]

(٤٠٣) من المهمات أن خيار العتق يثبت للأمة، صغيرة كانت أو كبيرة، لكن لا يتصرف بحكم خيار العتق قبل البلوغ؛ لأن الصبية<sup>(٥)</sup> ليست بأهل لذلك، وكذا وليها ينتظر إلى بلوغها؛ لأن لأن ملاحظة النفع والضرر بعد البلوغ، فإذا بلغت يَحْيَرها<sup>(٦)</sup> القاضي بخيار العتق، ولا مهر لها قبل الدخول وتمام المهر بعده، كما في جامع الفصولين في الفصل الخامس والعشرين<sup>(٧)</sup>.

## فصل [في ثبوت خيار العتق للأمة إذا زوجها مولاه]

(٤٠٤) من المهمات في أن ثبوت خيار العتق للأمة إذا زوجها مولاه، أو تزوجت بإذن مولاه، وأما لو تزوجت بلا إذن منه - فلا خيار لها.

(٤٠٥) اختارت نفسها بلا علم الزوج - يصح، وقيل: لا يصح بغيبة الزوج.

## فصل [في الخيار بعدم الكفاءة]

(٤٠٦) وأما الخيار بعدم الكفاءة: فلو زوجت نفسها بغير الكفو - فللولي الفسخ وإن طال الزمان ما لم تلد<sup>(٨)</sup>، وهو فسخ ليس بطلاق - سقط المهر جميعاً قبل الدخول لا بعده، وعليه نفقة العدة، وإن أجاز الولي بطل حقه، كما إذا قبض مهرها.

(٤٠٧) تزوجت بغير كفؤ، فرضي به بعض الأولياء - ليس للباقي (ورقة ٥٠٧ - ٢) فسخه، إلا إذا كان الولي الأقرب<sup>(٩)</sup> ففسخه.

(١) في كلا النسختين: "الخيار".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "الأولى"، وهو خطأ.

(٤) في كلا النسختين: "الخيار".

(٥) في (أ): "الصلبة"، وهو خطأ.

(٦) في كلا النسختين: "يَحْيَرها"، وهو خطأ.

(٧) جامع الفصولين، الفصل الخامس والعشرون (١٩٨/١).

(٨) في كلا النسختين هذه الكلمة مطموسة وأثبتها رجوعاً إلى جامع الفصولين، الفصل الخامس والعشرون (١٩٨/١).

(٩) في كلا النسختين: "أقرت".

## فصل [في نقض الولي الأبعد إذا كان الأقرب غائبا]

(٤٠٨) [من المهمات]<sup>(١)</sup> في المحيط: للولي الأبعد نقضه لو كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة، إلا إذا برهن الزوج أن الأقرب زوجه والأبعد خصم عن الأقرب في إقامة البينة<sup>(٢)</sup>.  
(٤٠٩) والولي يفسخ إذا ثبت عند القاضي عدم الكفاءة ولو كان الولي من ذوي الأرحام.  
(٤١٠) تزوجت بغير كفؤ - فلها الامتناع عن الوطاء حتى رضي الولي، والكفاءة تعتبر عند الإمامين لا عند الإمام<sup>(٣)</sup>.

(٤١١) وأما خيار البلوغ: إذا زوج الصبي أو الصبية غير الأب والجد، سواء كان الزوج القاضي أو الأم - على الظاهر المختار فلهما خيار البلوغ ولا خيار عند أبي يوسف مطلقا<sup>(٤)</sup>. وأما وأما المعتوهة لو زوجها غير الأب والجد والابن، ثم جاء عقلها<sup>(٥)</sup> - فلها الخيار، ولو زوج أمته الصغيرة، ثم عتقت، ثم بلغت - فلها خيار العتق، ولا خيار لها للبلوغ على الصحيح<sup>(٦)</sup>، ثم إن خيار خيار البلوغ يثبت للذكر والأنثى، وخيار العتق لا يثبت إلا للأنثى.

## فصل [في خيار البلوغ للبنات الثيب والغلام]

(٤١٢) خيار البلوغ للبنات الثيب والغلام إلى آخر العمر، ولا يبطل إلا بالإبطال أو بما يدل على الرضا. وقال صاحب جامع الفصولين: "في شرح الهداية ما يدل على أن خيار البلوغ يقتصر على المجلس، لكن لا يخفى أن خيار البلوغ كخيار العيب والرؤية لا تقتصر على المجلس"، كما في المعترات<sup>(٧)</sup>.

(٤١٣) قال الغلام: "نقضت النكاح"، ونوى به الطلاق - فعن الإمام أنه طلاق، وإن نوى ثلاثا فثلاث، ثم إن في خيار البلوغ لا بد من قضاء بخلاف العتق، وهو فرقة لا طلاق، لو دخل - عليه كل المهر وقبل الدخول سقط الكل، سواء كان خيار البلوغ من الغلام أو الثيب. ثم إن الغلام لو خلا بها بعد البلوغ وهي ثيب - يبطل كما يبطل بوقاع وطلب مهر أو طلب فرض نفقة. قال ظهير الدين المرغيناني<sup>(٨)</sup>: "الثيب البالغة لو زوجها وليها، فخلا بها زوجها برضاها وذلك إجازة

(١) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط.

(٢) المحيط الرضوي، (مخطوط، لوحة ٣١٣) لرضي الدين السرخسي، كتاب النكاح، باب معرفة الأولياء.

(٣) الجامع الصغير للإمام محمد الشيباني، كتاب النكاح، باب في الأكفاء (١/١٧٣).

(٤) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب الرابع في الأكفاء (١/٢٨٥).

(٥) في (أ): "علقها"، وهو خطأ.

(٦) لفظ "الصحيح" و"الأصح" يشعر بصواب ما وسم به ورجحانه. واختلف في تقديم أحدهما على الآخر: فذهب بعض علماء علماء المذهب إلى أن "الأصح" أقوى من "الصحيح" لاشتماله على زيادة في معنى الصحة، ويرى آخرون أن "الصحيح" أولى بالأخذ من "الأصح" لأن مقابله الفاسد أو الضعيف، بينما مقابل "الأصح" في الغالب هو الصحيح، (غنية المتلمي للحلي، ٥٨، ٥٩؛ مجمع الأنهر لشيخ زاده، ٨/٧).

(٧) العناية في شرح الهداية، للباقر، كتاب النكاح، فصل في المشيئة (٦/٢٢٤).

(٨) هو علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغيناني ظهير الدين الكبير، الحنفي، المتوفى سنة ٥٠٦ هـ. له أقضية الرسول (ص)، (ص)، قيل: كتاب الأقضية، فوائده في الفروع، لولده ظهير الدين الحسن، مناقب الإمام الأعظم. (الطبقات السنية، ٢٣٧/١).

منها، كما إذا صبية زوجت نفسها ودخل بها، ثم بلغت، فدخل بها برضاها - فهو إجازة، كما في الوقاعات و<sup>(١)</sup> الجامع<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في اختلاف الزوجين في العقد في الصبا أو الجنون]

(٤١٤) أحد الزوجين قال: "كان النكاح في الصبا" أو "في الجنون"، وعرف جنونه قديماً - لا نكاح بينهما، فلو دخل بها بعد الكبر - فهو رضا وإجازة. قال في جامع الفصولين: هذا يستقيم إذا كان العاقد غيره، أما إذا كان العاقد هو المجنون أو صبي لا يعبر عن نفسه فلا يستقيم<sup>(٣)</sup>.

(٤١٥) وفي العيون: صبية زوجها عمها، فبلغت فهي على خيارها ما لم ترض بنكاح نصاً أو دلالة بجماع، أو طلبت<sup>(٤)</sup> نفقة، أو لو أكلت من طعام أو خدمته، كما كانت، فهي على خيارها؛ خيارها؛ لأنه ليس برضا، ثم إنه لا يشترط في اختيار نفسها في خيار البلوغ الإشهاد، بل تصدق بيمينها، والإشهاد لأجل الإثبات حتى تسقط اليمين عنها، وإلا تصدق بيمينها<sup>(٥)</sup>.

(٤١٦) إذا قالت للقاضي: "اخترت نفسي" حين بلغت و<sup>(٦)</sup> طلبت الفرقة - صدقت مع اليمين - مما يحفظ هذا؛ وإن أخطأ كثير فيه في عصرنا - تاب الله عليه وعلينا.

### فصل [فيما إذا بلغت وزوجها غائب]

(٤١٧) بلغت والزوج غائب - تختار نفسها، فإذا حضر الزوج تدعي أنها اختارت نفسها، فيفرق بينهما، ولو كانت ثيباً - فإن شاءت اختارت نفسها، وإن شاءت تنتظر حضوره.

### فصل [فيما إذا اختارت نفسها بلا علم الزوج]

(٤١٨) وفي خيار العتق: اختارت نفسها بلا علم الزوج - يصح، وقيل: لا يصح بغية الزوج، كما في الجامع في الفصل الخامس والعشرين<sup>(٧)</sup>. (ورقة ٥٠٨-١)

(٤١٩) وفي الذخيرة: وكل في خصومة الكفاءة وخيار الإدراك وغاب - جازت الوكالة ويقضى بالتفريق عليه، والقاضي يفرق بينهما بالجب ولو كان الزوج غائباً، فإن وكل بخصومة فيه - تقبل الوكالة، وما لم يكن عنه خصم لا يفرق بينهما<sup>(٨)</sup>.

### فصل في الحكم عند الغيبة

(٤٢٠) فحاصله: إن كل فرقة تحتاج إلى الحكم لا بد من حضور ولا تصح في غيبة، كما في خيار الإدراك والتزويج من غير كفؤ، والفرقة بلعانٍ وعنةٍ وجب وإبائٍ عن الإسلام، وكل فرقة لا تحتاج إلى الحكم تصح بغية الآخر كخيار مخيرة وعتق وأمر بيد.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) جامع الفصولين، الفصل الخامس والعشرون (١٩٨/١).

(٣) المصدر نفسه (١٩٨/١).

(٤) في كلا النسختين: "طلب".

(٥) عيون المسائل، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٤، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣ هـ.

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) جامع الفصولين، الفصل الخامس والعشرون (١٩٨/١).

(٨) المصدر السابق (١٩٨/١).

(٤٢١) وفي جامع الفصولين في الفصل الخامس والعشرين: النكاح لا يحتمل الفسخ إلا في الردة، وتلك أحدهما، الآخر: فيفسخ فيهما بعد التمام، والفسخ بعدم الكفاءة والعق والبلوغ قيل بأنه ليس بفسخ بل هو كامتناع عن النكاح؛ لأنه قبل التمام<sup>(١)</sup>.

### فصل [في أنه لا نفقة في النكاح الفاسد]

(٤٢٢) من المهمات في النكاح الفاسد أنه لا نفقة فيه، ولا في العدة منه، ولا لصلح عن النفقة في النكاح الفاسد، ولا مهر إن لم يدخل بها، وإن خلا بالمرأة ودخل بها - الأقل من المسمى ومن مهر مثلها، وإن لم يسمّ المهر لها - فلا مهر المثل بالغاً ما بلغ، وتجب العدة إن دخل بها.

### فصل [في التفريق بنكاح فاسد بعد الدخول]

(٤٢٣) في الذخيرة<sup>(٢)</sup>: فرّق بينهما بعد دخوله بنكاح فاسد، ثم تزوجها في العدة بنكاح صحيح، ثم طلقها قبل الدخول - أمر محمد بنصف المهر وتتميم، وقالوا بكل المهر وعدة مبتدأة، فكان محمد لم يعتبر الدخول في النكاح الفاسد، وكذا لو كان النكاح صحيحاً فعلى هذا الخلاف، ودليل الإمامين أن للطلاق بعد الدخول حكماً لبقاء أثر الأول، فاسداً كان أو صحيحاً، بشرط كون الثاني صحيحاً، وأجمعوا على أن الثاني لو كان<sup>(٣)</sup> فاسداً وفرق بينهما قبل دخوله لا يجب المهر الثاني<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في أن النكاح الفاسد كالصحيح في أحكام النسب]

(٤٢٤) والفاسد كالصحيح في حق النسب، لو دخل بها، فولدت في ستة أشهر من وقت النكاح عندهما، وعند محمد من وقت دخوله<sup>(٥)</sup> - وبه يفتى.

(٤٢٥) ولو خلا بها وأنكر دخوله، ففي رواية عن الإمام: يثبت النسب ويجب المهر والعدة. ولا يثبت في رواية من ذلك شيء، ولو لم يخل بها - لا يلزمه شيء<sup>(٦)</sup>.  
(٤٢٦) الفاسد لا يحرم أمها بمجرد النكاح بخلاف الصحيح، فله التزوج بأمرها وبنتها قبل التفريق، وكذا للمرأة التزوج بآخر، وجميع ذلك قبل المسيس.

### فصل [في أن العدة تعتبر في الفاسد من وقت التفريق]

(٤٢٧) ثم إن العدة تعتبر في الفاسد من وقت التفريق عند علمائنا الثلاثة<sup>(١)</sup>، وفي مسائل نجم الدين<sup>(٢)</sup>: تعتبر من آخر الوطئات، كما قاله أبو يوسف<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر السابق (٢٠٤/١).

(٢) ذخيرة الفتاوى (الفتاوى البرهانية).

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) المحيط البرهاني، لمحمود برهان الدين ابن مازة، كتاب النكاح، باب في النكاح الفاسد وأحكامه (٢٥٩/٣). والمحيط البرهاني

البرهاني - اختصر من ذخيرة الفتاوى (الفتاوى البرهانية).

(٥) جامع الفصولين، الفصل الثلاثون (٢٥/٢).

(٦) المصدر نفسه (٢٥/٢).

(٤٢٨) لكل من العاقدین فسخ الفاسد مع غيبة الآخر إذا لم يدخل، وإلا لا بد من حضوره، كما في البيع الفاسد بعد القبض.

(٤٢٩) والمتاركة بعد الدخول بالقول كقوله: "تركتك"، أو "تركتها"، "خليت سبيلك"، أو "خليت سبيلها"، ثم إن الصحيح أن علم المرأة بالمتاركة ليس بشرط كطلاق النكاح الصحيح، وإنكار نكاحها متاركة، والطلاق في النكاح الفاسد متاركة لا طلاق، وكذا طلاق العبد ثلاثاً قبل إجازة مولاه نكاحه متاركة لا طلاق.

### فصل [في الولادة من النكاح الفاسد]

(٤٣٠) ولدت بنكاح فاسد - تنقضي عدتها بالولادة لو فارقتها قبل الولادة، لا لو بعدها، كما في جامع الفصولين في الفصل الثلاثين<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في الجماع في دبرها بنكاح فاسد]

(٤٣١) جامعها في دبرها بنكاح فاسد - لا يجب المهر والعدة، ولو وقعت بين الزوجين حرمة بمصاهرة لا يرتفع النكاح، بل يبقى على صفة الفساد، حتى لا يحل الزوج بآخر. (٤٣٢) ولو مضت سنون<sup>(٥)</sup> قبل المتاركة حتى لو وطئها - ليس بزنا للاختلاف فيه، بل جميع ذلك بعد المتاركة، قيل: ونكاح المحارم باطل، والحد ساقط مطلقاً لشبهة الاشتباه أو لشبهة العقد. (ورقة ٥٠٨ - ٢)

(٤٣٣) الوطاء بنكاح بلا شهود يوجب العدة؛ لأنه نكاح مختلف فيه أيضاً.

### فصل [في عدم وجوب عدة الوفاة في الفاسد]

(٤٣٤) من المهمات أنه لا تجب عدة الوفاة في الفاسد، بل عدة الطلاق بعد الوطاء، كما في الفتاوى الصغرى، ولو اختلعت في الفاسد لا يسقط المهر<sup>(٦)</sup>.

### فصل في أن الفراش في النكاح الفاسد يثبت بنفس العقد

(٤٣٥) كما أن الأمة لو<sup>(١)</sup> تزوجت بلا إذن مولاه، فوطئها زوجها، فولدت لستة أشهر منذ تزوجها<sup>(٢)</sup>، فادعاه الزوج والمولى - فهو ابن الزوج؛ لأن الدخول كان متصلاً بالنكاح.

(١) المراد بـ "علمائنا الثلاثة" أو "الأئمة الثلاثة" في إطلاقات علماء المذهب الحنفي هم أشهر أئمة المذهب: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن حسن الشيباني - رحمهم الله تعالى. (التعليق الممجد للكنوي ص ٢٩؛ الفوائد البهية ص ٢٤٨).

(٢) هو عمر النسفي (٤٦١ - ٥٣٧هـ / ١٠٦٩ - ١١٤٢م) عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد ابن علي بن لقمان النسفي، السمرقندي (نجم الدين، أبو حفص) مفسر، فقيه، محدث، حافظ، متكلم، أصولي، مؤرخ، أديب، ناظم، لغوي، نحوي. وسمع الحديث وورد بغداد حاجاً، وحدث عن إسماعيل التنوخي وجماعة، وسكن سمرقند، وتوفي بها في ١٢ جمادى الأولى. من تصانيفه الكثيرة: مجمع العلوم، التيسير في تفسير القرآن، العقائد، شرح صحيح البخاري سماه النجاح في شرح كتاب أخبار الصحاح، ونظم الجامع الصغير للشيباني في فروع الفقه الحنفي. (معجم المؤلفين، ٣٠٥/٧).

(٣) الاختيار لتعليل المختار، كتاب الطلاق (٣/١٩٠).

(٤) جامع الفصولين، الفصل الثلاثون (٢/٢٥).

(٥) في كلا النسختين: "مضى سنين".

(٦) الفتاوى الصغرى للشيخ الإمام عمر بن عبد العزيز (مخطوط، كتاب الطلاق، باب العدة، لوحة ٧٢) حسام الدين الشهيد المقتول سنة ٥٣٦هـ، ولنجم الدين يوسف بن أحمد الخاوي "كالكبرى" له، ذكر فيها أنه لم يبالغ في ترتيبها كما بالغ في ترتيب: "واقعاته". (كشف الظنون، ١/١٢٢٤). مكتبة "إسطنبول ملت كتيبخانة" إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٣٥٦، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٤٧.

(٤٣٦) وفي جامع<sup>(٣)</sup> الفصولين في الفصل الثلاثين: قبض أمة الغير على سوم النكاح ليزوجها بلا إذن مولاها، فهلك في يده - ضمن قيمتها وضمن المهر قبل تسليمه، وكذا بدل الخلع في يد المرأة يُضمن، كما إذا تزوجها على عين أو خالعه، فهلك قبل قبضه - يلزم مثله في المثلي والقيمة في القيمي<sup>(٤)</sup>.

(٤٣٧) من المهمات التي أخطأ كثير فيها<sup>(٥)</sup> قال في الفتاوى العصرية: قال الزوج: "إن البنت كانت في سن اثني عشر سنة، وهي كانت راضية بالتزوج"، وأقام بينة، وأقامت البنت بينة أنها كانت في تسع سنين - فالحكم فيه: إنه تقبل بينة الزوج إن أثبت أنها كانت في خمس عشرة<sup>(٦)</sup> سنة، وأنها اعترفت بالبلوغ حين كانت جثتها متحملة بالبلوغ. وأما البنت فهي مُصدّقة بقولها، فلا حاجة لها إلى البينة. قال الإمام الكاساني في الترتيب: ولا تقبل البينة بعد حكم الحاكم بالفسخ<sup>(٧)</sup>.

### فصل [فيما إذا أبان زوجته في مرض موته]

(٤٣٨) قال في جامع الفصولين في كتب النكاح: أبانها في مرض موته، وقالت: "لم تمض عدتي" - صدّقت بيمين ولو طالت المدة. فلو نكلت لا ترثه، كما لو<sup>(٨)</sup> أقرت بمضي العدة، ثم أنكرته، ولو لم تقل المرأة شيئاً، ولكن تزوجت بآخر في مدة تمضي فيها العدة، ثم قالت: "لم تمض عدتي" من الأول - لم تصدق على الثاني، فهي امرأة الثاني ولا ترث زوجها الأول، أو الزوج إقرار بمضيها ولو لم تتزوج، ولكن لو<sup>(٩)</sup> قالت<sup>(١٠)</sup>: "أيست من الحيض"، فاعتدت ثلاثة أشهر، ثم مات الزوج وحُرّمت عن الإرث، ثم تزوجت فولدت أو حاضت - ترث الأول وفسد نكاح الثاني<sup>(١١)</sup>.

### فصل في أحكام السكوت

(٤٣٩) فيعتبر في مواضع، منها: سكوت البكر عند استثمار الولي قبل التزويج وبعده: ولو زوّجها الجد مع قيام الأب لا يكون سكوتها رضا - [مما يحفظ هذا]<sup>(١٢)</sup>. ومنها: سكوتها عند قبض مهرها ولو كان ولياً أو أجنبياً، إلا إذا منعت عن القبض - فالزوج لا يبرأ.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) في كلا النسختين: "زوجها".

(٣) في كلا النسختين: "الجامع".

(٤) جامع الفصولين، الفصل الثلاثون (٤٥/٢).

(٥) في كلا النسختين: "فيه".

(٦) في كلا النسختين: "خمس عشرة".

(٧) بدائع الصنائع في ترتيب الشرايع، الكاساني، كتاب الطلاق، فصل: وأما الذي يرجع إلى المرأة (١٤٤/٣).

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في (أ): زيادة.

(١٠) في كلا النسختين: "قال".

(١١) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٢٨/٢).

(١٢) في (أ): ما بين المعكوفين غير موجود.

- ومنها: سكوت الصبية إذا بلغت بكرا، ولو بلغت ثيبا لا يبطل خيار بلوغها - فلا بد من حفظه. فقد أخطأ كثير فيه، والمسألة منصوصة عليها في أوائل الفصل الرابع والثلاثين<sup>(١)</sup>.
- ومنها: تَصَدَّقَ على إنسان، فسكت المتصدق عليه - ثبت الملك ولا يحتاج إلى القبول قولاً. وفي الهبة لا بد من القبول قولاً. وقيل: قبض هبة بحضرة الواهب وسكت - كان إذنا بالقبض.
- ومنها: إبراء مديونه - فسكت - يبرأ ويرده يرتد. وكذا الإقرار يصح، ولو سكت المقر له، ولو رده يرتد. وكذا وكله بشيء<sup>(٢)</sup> فسكت الوكيل - صح، ويرتد برده. وأما لو وكله ببيع عبده، ولم يقبل ولا يرد، فباعه - جاز ويكون قبولاً؛ كما إذا أوصى إلى رجل، فسكت في حياته، فلما مات باع الوصي بعض التركة، أو تقاضى دين الميت - فهو قبول للوصاية. وكذا الأمر باليد إذا سكت المفوض إليه - صح، ويرتد بالرد، وكذا الوقف على رجل - وسكت الموقوف - يصح (ورقة ٥٠٩-١)، ولو رده قيل: يرتد، وقيل: لا.
- منها: تواضع العاقلين على تلجئة، ثم جعل أحدهما بيعاً صحيحاً، فسكت الآخر، ثم تباعاً - صح البيع وليس للساكت إبطاله بعد سماع قول صاحبه.
- ومنها: إذا سكت في الغنيمة<sup>(٣)</sup>، وقسم فيه الآبق فسكت - بطل حقه؛ لأن له أخذه قبل القسمة.
- ومنها: المشتري بالخيار إذا رأى عبده يبيع ويشترى، فسكت - بطل خيار المشتري. ولو كان الخيار للبائع لا يبطل خياره، وللبائع حبس المبيع، لكن إذا رآه عند المشتري يبيع ويشترى وسكت - يكون إذناً<sup>(٤)</sup> بالقبض في الصحيح والفاقد في رواية. وقيل: رضا بالقبض في الفاسد لا لا في الصحيح.
- ومنها: إذا علم الشفيع بالبيع<sup>(٥)</sup> وسكت - بطلت شفيعته.
- ومنها: أنه رأى عبده يبيع ويشترى وسكت - كان مأذونا في التجارة لا في بيع ذلك العين، فيظهر أثره في المستقبل؛ لأن العبد إذا باع بحضرة مولاه شيئاً، ثم ادعاه المولى أنه له - يصح لو كان العبد محجوراً، وإن سكت في ذلك، ثم باع مرة أخرى - يكون مأذونا - فلا تصح دعواه.
- ومنها: إذا أخبر بغيب<sup>(٦)</sup> شيء به، فسمعه ومع ذلك أقدم على اشترائه - فهو رضاه بالغيب، لو كان المخبر عدلاً، وعندهما رضا لو كان المخبر فاسقاً<sup>(٧)</sup>.

(١) جامع الفصولين، الفصل الرابع والثلاثون (١٠٣/٢).

(٢) في كلا النسختين: "شيء".

(٣) في الأصل: "القيمة".

(٤) في كلا النسختين: "أدى".

(٥) في كلا النسختين: "البيع" دون الباء.

(٦) في كلا النسختين: "غيب" دون الباء.

(٧) جامع الفصولين، الفصل الرابع والثلاثون (١٠٤/٢).



### فصل [فيما إذا تزوجت غير كفؤ فسكت وليها]

(٤٤٠) لو تزوجت غير كفؤ، فسكت الولي عن مطالبة التفريق - فهو ليس برضا ولو طال الزمان، وكذا سكوت امرأة العنين - ليس برضا ولو قامت معه سنين.

### فصل [في جواز تزوج المريض بمهر المثل]

(٤٤١) من المهمات في هذا الباب قال في جامع الفصولين في كتاب النكاح: جاز تزوج المريض بمهر المثل؛ لأنه من الحوائج الأصلية ويخاض الصحة بمهرها، فلو نقدتها يشاركها غرماءه بالحصّة لتعلق حقهم بماله فتخصيصها لإبطال حق الباقيين، كذا في قاضيهان<sup>(١)</sup>. وفي الوقعات: يقدّم دين الصحة على الزيادة على مهر مثلها - مما يحفظ<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في أن المريض يصدق في مهر المثل]

(٤٤٢) ولو أقر المريض لها بمهر - يصدق في مهر المثل؛ لا<sup>(٣)</sup> في الزيادة إذا اتصل قول المرأة إلى تمام مهر مثلها بلا إقرار الزوج، وفي الفتاوى الرشيدية: أعطائها بيتا عوض مهر مثلها لم يجز<sup>(٤)</sup> - مما يحفظ. هذا لأن البيع من الوارث لم يجز في المرض ولو بضمن المثل.

### فصل [في رد بينة الوارث على أنها وهبت مهرها]

(٤٤٣) أقر الرجل بمهر المثل، ثم برهن الوارث بعد موت الزوج أنها وهبت المرأة المهر لزوجها، قالوا: ترد البينة لاحتمال العقد في مرض الموت ثانيا.

### فصل<sup>(٥)</sup> [في تزويج الابن أمّه المجنونة]

(٤٤٤) الابن يزوّج أمّه المجنونة ولو كان لها أب. قال محمد: أبوها أحق<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في الولاية على البالغ المعتوه أو المجنون]

(٤٤٥) بلغ معتوها أو مجنونا - فالأب باق على ولايته، ولو بلغ عاقلا، ثم جن أو عته - قال أبو يوسف: "الولاية للسلطان لا تعود إلى الأب"، وقال محمد: "تعود فيهما إليه استحسانا"<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في ولاية الابن على الأب إذا جن أو عته]

(٤٤٦) جنّ الأب أو عته - للابن ولاية التصرف في نفسه وماله على اختلاف في جنون الابن.

### فصل [فيما إذا جن الولي]

(٤٤٧) والولي جنّ مطبقا - تزول ولايته وتصرفه الذي في حالة الإفاقة نافذ<sup>(٨)</sup>.

(١) فتاوى قاضيهان، ١/١٦١.

(٢) المصدر السابق، كتاب النكاح، (٢/١٢٧).

(٣) في الأصل: "لأن".

(٤) في كلا النسختين: "لم يجزه".

(٥) في الأصل: زيادة.

(٦) بدائع الصنائع في ترتيب الشرايع، الكاساني، كتاب النكاح، فصل شرط التقدم فشيئان (٣/٢٥٠).

(٧) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب الرابع في الأولياء (١/٢٨٤).

(٨) في كلا النسختين: "نافذة".

(٤٤٨) ثم إن من<sup>(١)</sup> المهمات في تقدير المطبق، قال أبو يوسف: "الإطباق في الجنون بأكثر السنة." ومحمد: "بشهر في الصوم ولسنة في الزكاة." وعن أبي يوسف أنه رجع إلى قول محمد، كذا في قاضيهان<sup>(٢)</sup>.

(٤٤٩) زوج المعتوه أخ أو عم، ثم عقلت - تحيرت كصبيّة بلغت، لا لو زوجها الأب أو الجد، ولو زوجها أمها لا رواية فيه عن الإمام. قالوا: ينبغي أن لا تحير كما لو<sup>(٣)</sup> زوجها الأب، وعن محمد: "لها الخيار"، كما في قاضيهان<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في المريض إذا اختلت به زوجته وهو لا يشعر]

(٤٥٠) مريض (ورقة ٥٠٩ - ٢) دخلت امرأته وهو لا يشعر بها، فخرجت بعد الصبح، وأخبر الزوج بذلك فقال: "لم أشعر بها"، فطلقها، وادعت علمه بذلك - صدّق الزوج أنه لم يعلم - فلا عدة، وسقط نصف المهر، كذا في الظهيرية<sup>(٥)</sup>.

(٤٥١) وفي كل موضع فسدت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة - تجب العدة، لا لو عجز عنها<sup>(٦)</sup> حقيقة.

### فصل [في أنه لا نفقة لمريضة لم تزف إلى بيت زوجها]

(٤٥٢) لا نفقة لمريضة لم تزف إلى بيت زوجها، ولو زُفّت<sup>(٧)</sup> فلها النفقة، لا لو قبله، وإغماؤها كثيرا كمرض صبية لو أمكن الانتفاع بها أو كانت مريضة وانتفع الزوج بها مع ذلك المرض بوجه ما - فعلى الزوج النفقة، وإلا فلا.

(٤٥٣) مريضة كانت صاحبة فراش في دار أبيها، لو أمكن النقل إلى بيت الزوج بالملحفة أو نحوها فلم تُنقل - فلا نفقة عليه، وإن لم يمكنه الانتقال - فعليه النفقة، كما في قاضيهان<sup>(٨)</sup>.

### فصل [في وجوب النفقة بمجنونة ورتقاء ومريضة]

(٤٥٤) من المهمات في باب النفقة: قال في الظهيرية<sup>(٩)</sup>: تجب النفقة بمجنونة ورتقاء ومريضة، ومريضة، وعن أبي يوسف: إن لم يمكنه جماع المريضة ولم يدخل بها - فلا نفقة.

### فصل [في الزوجة التي زفت في بيتها ثم مرضت وانتقلت إلى بيت زوجها]

(١) في كلا النسختين: غير موجودة

(٢) فتاوى قاضيهان، كتاب النكاح (ص ٣٥٩، ١/١٧٦).

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) فتاوى قاضيهان، كتاب النكاح (ص ٤١٦، ١/٢٠٣).

(٥) الفتاوى الظهيرية، (مخطوط، باب الخلوة، لوحة ٨٣) لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد القاضي، مكتبة الملك عبد العزيز - المدينة المنورة (رقم التصنيف: ٢٤٨٨)، مكتبة الأسد الوطنية - دمشق (٢٤٨٨). هو ظهير الدين أبو بكر محمد بن أحمد القاضي المحتسب ببخارى، البخاري الحنفي، المتوفى سنة ٦١٩هـ. لقد جمع كتابا من الوقعات والنوازل مما يشتد الافتقار إليه وفوائد غير هذه، وانتخب الشيخ العلامة بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ، منها ما يكثر الاحتياج إليه بحذف ما كثر الاطلاع عليه، وسماه "المسائل البدوية المنتخبة من الفتاوى الظهيرية". قال: وهو كتاب مشتمل على مسائل من كتب المتقدمين لا يستغني عنها علماء المتأخرين (كشف الظنون، ٢/١٢٢٦).

(٦) في كلا النسختين: "عنه".

(٧) في (أ): "رضيت".

(٨) فتاوى قاضيهان، كتاب النفقة (١/٢٠٨).

(٩) الفتاوى الظهيرية، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٨٣) لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد القاضي.

(٤٥٥) رجل بنى على أهله، أي: زفها في مترلها، ثم مرضت مرضا لا تتحمل الجماع، وذهبت<sup>(١)</sup> إلى بيت زوجها وهي مريضة - ولو شاء أمسكها وعليه النفقة، أو ردها إلى بيتها - ولا نفقة عليه.

### فصل [في تزويج البنت بلا إذن وليها العم]

(٤٥٦) أم البنت زوّجت إياها من زيد بلا إذن عمها<sup>(٢)</sup> حيث مات أبوها - لا يجوز.

(٤٥٧) صغيرة بلغت وزوّجت نفسها من زيد بلا إذن وليها الأقرب - لا يجوز.

### فصل [في غزل الزوجة]

(٤٥٨) من المسائل المهمة في غزل الزوجة: رجل اشترى الكتّان<sup>(٣)</sup> أو القطن، فأرسل إلى داره، فالحكم فيه: إن الزوج إن قال: "اغزلي وانسجي لأجلي" - يكون للرجل. وإن قال: "لأجلك" - يكون للمرأة. وإن قال: "لأجلي وأجلك" - يلزم عليه أجر المثل. ثم إن قال الزوج: "اغزلي وانسجي بلا أجر"، وقالت المرأة: "بأجر" - فالقول للزوج مع يمينه. وإن غزلت المرأة أو أنسجت بلا إذن زوجها تكون متبرعة - ليس لها شيء - وبه يفتى - كما في البرهانية<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في صحة النكاح بعد البينونة بلا عدة]

(٤٥٩) في الفتاوى البرهانية: رجل طلق امرأته بائنا - يصح النكاح من نفسه بلا عدة<sup>(٥)</sup>.

(٤٦٠) رجل قال: "أنت طالق إن فعلت الخياطة في الدكان الفلاني"، ففعلت<sup>(٦)</sup> في غير ذلك

- لا يقع - وبه يفتى.

### فصل في الاستبراء

(٤٦١) قال في قاضيهان: إذا ملك جارية بطريق من الطرق الشرعية، سواء كانت بكرا أو ثيبا - لا يحل وطؤها. وإن كانت ذات حيض - لا يحل وطؤها حتى تستبرئ بحیضة في الآيسة بشهر، في الحامل بوضع الحمل بعد القبض، وإن انتقلت إليه من امرأة أو صغيرة أو عنين. ثم إن الأمة إذا كانت صغيرة لا تطبق الجماع لا يجوز وطؤها مطلقا، حرة كانت أو أمة، وإن كانت تطبق يحتاج مالکها إلى أن يتربص شهرا. وهذا التربص والانتظار أمر من الملك الجبار وذلك حدود كسائر حدوده<sup>(٧)</sup>.

(٤٦٢) وفي ممتدة<sup>(٨)</sup> الطهر تتربّص شهرين<sup>(٩)</sup> ونصف شهر على الأصح؛ لأنه<sup>(١)</sup> إن كان بها بها حمل يظهر في تلك المدة، كما في البرهانيات<sup>(٢)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "ذهب".

(٢) في كلا النسختين: "عمه".

(٣) بفتح الكاف وتشديد التاء، نبات تستخرج من أليافه خيوط يصنع. (معجم لغة الفقهاء، مادة: كتّن، ٣٧٧/١).

(٤) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن

عمر بن مازة البخاري. مخطوط، كتاب النكاح، الفصل السادس عشر في مسائل الغزل والجهاد، لوحة ١٠٨.

(٥) المصدر نفسه، كتاب الطلاق، لوحة ١١٠.

(٦) في كلا النسختين: "فعل".

(٧) فتاوى قاضيهان، كتاب النفقة، باب الاستبراء (١٤٩/٢).

(٨) في كلا النسختين: "ممتد".

(٩) في كلا النسختين: "شهران".

## فصل [فيما إذا زوّج أمته فمات الزوج]

(٤٦٣) من المهمات في هذا الباب: زوّج أمته من آخر فمات، فبعد العدة له أن يطأها ولا استبراء عليه، بخلاف ما لو طلقها<sup>(٣)</sup> الزوج قبل الدخول ولم يكن المولى استبرأ بعد الشراء - فعليه الاستبراء بحیضة إن لم تحض، وإن حاضت عند الزوج - لا استبراء، كذا في مجمع الفتاوى في فصل مسائل توابع البيع<sup>(٤)</sup>.

## فصل [في ارتداد أحد الزوجين]

(٤٦٤) من المهمات في ارتداد أحد الزوجين (ورقة ٥١٠-١) قال صاحب الذخيرة: ارتد أحد الزوجين عن اختيار - وقعت<sup>(٥)</sup> الفرقة بينهما في الحال في ظاهر الرواية<sup>(٦)</sup>، ولا يتوقف على القضاء، سواء كانت مدخولة أو لا، لكن يجبر على النكاح إذا كانت الزوجة مرتدة<sup>(٧)</sup>.

(٤٦٥) وفي الصغرى: لا يحكم بردها ولا تبين عن زوجها؛ لأن مرادها بالارتداد أن تتزوج من غيره، لكن العام على أنها تفرق وتبين بالردة، لكن تجبر على النكاح - يعني: زوّج القاضي إياها من الأول جبراً عليها - وبه يفتى<sup>(٨)</sup>.

(٤٦٦) ثم إن الارتداد فرقة بلا طلاق - ارتد هو أو هي - وقال محمد: "طلاق في ردة الزوج". وأما المهر فلها كماله لو كانت الردة بعد دخوله من أيهما كانت، ولو قبل دخوله وخلوة إن كانت الردة حصلت منها سقط<sup>(٩)</sup> جميع المهر، ولو من الزوج - لزم عليه نصف المهر، فلو لم يكن مسمى - فلها المتعة والعدة فيمن تحيض ثلاث حيض في الحرة، ثلاثة أشهر في الآيسة<sup>(١٠)</sup> والصغيرة، وبوضع الحمل لو حاملاً، سواء ارتد أو ارتدت، ولا نفقة لها في العدة<sup>(١١)</sup>.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، باب العدة، لوحة ١٥٠) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

(٣) في كلا النسختين: "طلق".

(٤) كذلك ذكره في بدائع الصنائع، كتاب البيع، فصل في حكم البيع (٢٥٥/٥).

(٥) في كلا النسختين: "وقع".

(٦) و"ظاهر الرواية" عبارة عن سنة كتب على الراجح، فخص بتصنيفها الإمام محمد بن الحسن الشيباني - رحمه الله - ورويت عنه بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة تصل إلى حد الشهرة والتواتر، وهي: المبسوط (الأصل)، الجامع الصغير، والجامع الكبير، والزوائد، والسير الصغير، والسير الكبير؛ وقد نظمها ابن عابدين - رحمه الله تعالى - في منظومته. (المذهب الحنفي مراحل وطبقاته وضوابطه ومصطلحاته، ٢٦١/١-٢٦١ و ٣٤٠).

(٧) المحيط البرهاني، كتاب النكاح، الفصل التاسع عشر في نكاح الكفار (٢٩٢/٣).

(٨) الفتاوى الصغرى (مخطوط، كتاب الطلاق، باب العدة، لوحة ٣٥) للشيخ الإمام حسام الدين الشهيد.

(٩) في كلا النسختين: "سقطت".

(١٠) في الأصل: "الأبتر".

(١١) المحيط البرهاني، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الذمة (٥٨/٤).

## فصل [فيما إذا ارتد الزوج لا تجبر المرأة على الزوج]

(٤٦٧) ولو ارتد الزوج لا تجبر المرأة على الزوج، كذا في جامع الفصولين في الفصل الثامن والثلاثين<sup>(١)</sup>.

## فصل [في تصرف الزوج في مال زوجته]

(٤٦٨) في القنبه<sup>(٢)</sup> في كتاب الدعوى في باب تنازع الخصمين: رجل دفع<sup>(٣)</sup> ذهب زوجته بالمراجه، فماتت الزوجه فادعى الورثة: "إنك تصرفت في مالها بلا إذنها - فعليك الضمان"، فقال الزوج: "بإذنها" - فالقول قول الزوج؛ لأن الظاهر شاهد حيث أن الزوج لا يتصرف في مثله بلا إذن زوجته، والظاهر يكفي للدفع.

## فصل [في إنفاق الزوجه على الزوج تبرعاً]

(٤٦٩) امرأة أنفقت على زوجها عشرة دنانير حالة الصحة، ثم ماتت، فادعاهما ورثتها على الزوج، وقال الزوج: "كانت متبرعة فيه" - فالقول له، كذا في باب المسائل<sup>(٤)</sup> المتفرقة في الدعوى الدعوى من كتاب الدعوى في القنية<sup>(٥)</sup>.

## فصل [في إقرار المريض بمهر زوجته]

(٤٧٠) من المهمات في باب المهر: مريض أقر لامرأته بصداقها ومات من ساعته، فأقامت الورثة بينة على إيصال صداقها إليها في صحته وقضى بها - بطل حقها. وأما إذا أقر لها في مرضه ألف درهم مهراً، وقد تزوجها بذلك ومات، فأقامت بينة أنها وهبت مهرها لزوجها في حياته - لا تقبل؛ لأن إقرار الزوج متأخر أكذب ذلك.

## فصل [في ذكر اسم الغائب واسم أبيه وجده عند التزويج]

(٤٧١) من المهمات في التزويج: لا بد في الغائبة من ذكر اسم الغائب واسم أبيه وجده - وإن كان معروفاً عند الشهود. ولو كان للمرأة اسمان، فسميت بأحد اسميها<sup>(٦)</sup> - جاز إن كان معروفة به، كما قاله<sup>(٧)</sup> الخصاص<sup>(٨)</sup>.

(١) جامع الفصولين، الفصل الثامن والثلاثون (١٧٦/١).

(٢) قنية النية للزاهدي (مخطوط، كتاب الدعوى، باب الخصمين يتنازعان، لوحة ١٨٤)، وهو مختار بن محمود بن محمد الزاهدي، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض (رقم التصنيف: ٢١٧.٤-٧٣٨٢). وهو من علماء دولة بركة خان، هذا أول من أسلم من أولاد جنكيز خان، ومن تصانيفه: "شرح القُدوري" والرسالة المشهورة بـ"الناصرية"، و"زاد الأئمة" و"الجتبي في الأصول"، "الجامع في الفرائض". قال الفاضل طاش كبري زاده: "وكان على مذهب الاعتزال ولهذا لا يعتمد على فتواه". وتوفي سنة ٦٥٨هـ. (أسماء الكتب، ٢٣٤/١).

(٣) في (أ): "يدفع".

(٤) في كلا النسختين: "مسائل".

(٥) القنية للزاهدي، مختار بن محمود بن محمد (مخطوط، كتاب الدعوى، باب المسائل المتفرقة، لوحة ١٨٥).

(٦) في كلا النسختين: "اسميه".

(٧) في الأصل: "قال".

(٨) الخصاص: أحمد بن عمر بن مهير الشيباني أبو بكر البغدادي، المعروف بالخصاص الحنفي، توفي سنة ٢٦١هـ. له من التصانيف: أحكام الوقف، أدب القاضي، الحيل الشرعية، كتاب الإقالة، كتاب إقرار الورثة بعضهم لبعض، كتاب الخراج، كتاب الخصال، كتاب ذرع الكعبة، كتاب الرضاع، كتاب الشروط الصغير، كتاب الشروط الكبير، كتاب العصور

قال شمس الأئمة<sup>(١)</sup>: "أن الخصاف كبير في العلم يجوز الاقتداء به"، كما في قاضيخان في كتاب النكاح. حتى لو غلط الأب في اسم بنته وذكر اسم بنته الصغيرة - لا ينعقد، إلا إذا كانت المرأة حاضرة - جاز النكاح، فإن حضورها يغني عن الاسم<sup>(٢)</sup>.

(٤٧٢) تزوج امرأة على أن يكون الأمر بيدها - جاز إذا جاءت البداية من طرف الزوجة، وكذا سائر التعليقات. وأما إذا كان من طرف الزوج أولاً - لا يجوز؛ لأنها تكون قبل النكاح، فتقول الزوجة أولاً: "زوجت نفسي منك على أبي طالق"، أو "الأمر بيدي أطلق نفسي كلما شئت"، فقال الزوج: "قبلت" - جاز النكاح ويقع الطلاق ويكون الأمر بيدها.

(٤٧٣) رجل تزوج أمة على أنها بكر، فوجدها ثيباً - عليه كمال المهر؛ لأن البكارة لا تستحق بعقد النكاح.

### فصل [في زواج أمة الغير بشرط أن كل ولد تلده فهو حر]

(٤٧٤) [من المهمات]<sup>(٣)</sup>: رجل تزوج أمة الغير على أن كل ولد تلده (ورقة ٥١٠ - ٢) فهو حر - صح النكاح والشرط؛ لأنه لو لم يكن شرطاً يكون الولد رقيقاً، كما في قاضيخان في فصل<sup>(٤)</sup> النكاح بشرط من كتاب النكاح<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في أن خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه]

(٤٧٥) من المسائل المهمة في هذا الباب، وأخطأ كثير فيها، فلا بد من حفظها، وهي: خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه - أحدها: أن خيار العتق يبطل بالقيام عن المجلس، وخيار البلوغ في الغلام والثيب لا يبطل بالقيام عن المجلس - مما يحفظ هذا. إن الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر عذراً، وبخيار<sup>(٦)</sup> العتق يعتبر عذراً، وصار البلوغ يثبت للغلام والأمة، وصار العتق مخصوصاً بالأمة. ثم إن القاضي يحتاط في أمر البلوغ ويسأل عن سنّها ويقول: "بماذا عرفت<sup>(٧)</sup> ذلك؟"<sup>(٨)</sup>.

وأحكامه = كتاب المحاضر والسجلات، كتاب النفقات، كتاب الوصايا. قال شمس الأئمة الحلواني: "الخصاف رجل كبير في العلوم وهو ممن يصح الاقتداء به" (هدية العارفين، ٢٦/١؛ معجم المطبوعات، ٨٢٤/١).  
(١) هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني البخاري (٤٤٨هـ/١٠٥٦م)، أبو محمد، الملقب بشمس الأئمة، فقيه حنفي، نسبته إلى عمل الحلواء، وربما قيل له "الحلواني"، كان إمام أهل الرأي في وقته ببخارى. من كتبه "المبسوط" في الفقه، و"النوادر" في الفروع، و"الفتاوى" و"شرح أدب القاضي" لأبي يوسف. توفي في كش ودفن في بخارى. (الأعلام للزركلي، ١٣/٤).

(٢) فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح، (١٥٩/٢).

(٣) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط.

(٤) في (أ) في هذا المكان: زيادة "في".

(٥) فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح (٣٣١، ١٦٢/١).

(٦) في كلا النسختين: "خيار" دون الباء.

(٧) في كلا النسختين: "بماذا عرفت لك ولدا في الغلام"، وهو خطأ تصحيف، والصحيح ما أثبتته رجوعاً إلى فتاوى قاضيخان.

(٨) فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح (٣٩٠، ١٩٢/١).

## فصل [في تنازع الزوج والورثة في هبة مهر زوجته في صحتها أو مرضها]

(٤٧٦) في المهمات التي وقع<sup>(١)</sup> فيها الاشتباه<sup>(٢)</sup> بين علماء العصر في ترجيح البيتين - قال في قاضيهان: امرأة ماتت وقال<sup>(٣)</sup> زوجها: "وهبت مهرها مني في صحتها"، وقالت الورثة: "في مرض مرض موتها"، وذكر في وصايا الجامع الصغير ما يدل على أن القول للورثة؛ لأن الهبة حادثة، فتضاف إلى أقرب الأوقات، ولأنهم أنكروا سقوط المهر، والبينة على الزوج. وقال بعض المشايخ: القول قول الزوج والبينة عليهم. وذكر قاضيهان في فصل حبس المرأة نفسها من كتاب النكاح<sup>(٤)</sup>.

## فصل في نقل المرأة

(٤٧٧) فقال أبو القاسم الصفار<sup>(٥)</sup>: لا يملك الزوج نقل زوجته من بلد إلى بلد، وإن أوفى مهرها لفساد الزمان، وله نقلها فيما دون السفر؛ لأن ذلك بمثالة النقل من محلة إلى محلة<sup>(٦)</sup>.

## فصل في مسائل الرشوة في النكاح

(٤٧٨) إذا امتنع الأولياء، ولو كان أباً، فدفعته إليه دراهم - يستردها<sup>(٧)</sup>؛ لأنها رشوة.

## فصل في مسألة الجهاز

(٤٧٩) رجل زوج ابنته وسلمها<sup>(٨)</sup> إلى زوجها بجهاز، ثم قال: "كان الجهاز عارية" - إن كان الأب من الأشراف الكرام - لا يقبل قوله أنه عارية، وإلا يقبل قوله، إلا إذا ثبت تملكه.

## فصل [فيما إذا جدد النكاح لا يلزمه المهر من العقد الثاني]

(٤٨٠) من المهمات التي يكثر وقوعها قال قاضيهان - رضي الله تعالى عنه: إذا جدد النكاح في منكوحته لا يلزمه مهر الثاني؛ لأنه وطئ منكوحته - في فصل تكرار المهر من كتاب النكاح<sup>(٩)</sup>.

## فصل [في كراهة الوطء بحضرة زوجته الأخرى]

(٤٨١) يكره الوطء بحضرة امرأته الأخرى.

(١) في كلا النسختين: "وقعت".

(٢) في كلا النسختين: "الشهال" وهي كلمة غير مفهومة.

(٣) في كلا النسختين: "قالت".

(٤) فتاوى قاضيهان، كتاب النكاح (٤١٦، ٢/٢٤١).

(٥) هو أحمد بن عصمة، وقيل: عقبة البلخي أبو القاسم الصفار الحنفي الصوفي، توفي سنة ٣٣٦ هـ. له من الكتب: أصول التوحيد. الملتقط في الفتاوى (من عقد المذهب). (هدية العارفين، ٧٠/١).

(٦) المصدر نفسه (٣٨٧، ١/١٩١). قال في الفتاوى نفسها: "إذا أراد الرجل أن ينقل المرأة من بلد إلى بلد بغير إذنها إن كان ذلك قبل إيفاء المهر لا يملك وله ذلك بعد إيفاء المهر في ظاهر الرواية. وقال أبو القاسم الصفار - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -: "لا يملك نقلها من بلد إلى بلد وإن أوفاه مهرها" - وبه أخذ الفقيه أبو الليث - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -؛ لأن الزمان قد فسد يخاف عليها من الضرر في الغربة ما لا يخاف عليها في عشيرتها، وله أن يخرجها من المصر إلى القرية ومن القرية إلى المصر ومن القرية إلى القرية؛ لأن النقل إلى ما دون السفر لا يعد غربة، ويكون ذلك بمثالة النقل من محلة إلى محلة".

(٧) في كلا النسختين: "يسترده".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة، وأثبتها رجوعاً إلى فتاوى قاضيهان، كتاب النكاح (١٩٣/١).

(٩) فتاوى قاضيهان، كتاب النكاح (١٩٤/١).



(٤٨٢) وإن وجدت المرأة بزوجهما جداما أو برصا أو جنونا - لا يفرق بينهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رضي الله تعالى عنهما. وقال محمد - رضي الله تعالى عنه - بحق الفرقة. وإن وجدت زوجهما مجنونا أو عنيينا لها حق المطالبة بالإمساك بالمعروف أو التفريق، وهذا التفريق طلاق، كما قاله قاضيهان في الفصل في الخيارات من كتاب النكاح<sup>(١)</sup>.

### فصل في بيان النفقة الواجبة

(٤٨٣) وهي: الدقيق والماء والحطب والملح والدهن والملبوس والسكنى.

### فصل [في زواج المنكوحه من زوج آخر]

(٤٨٤) تزوجت امرأة منكوحه من زوج آخر، ودخل بها الثاني، وفرق القاضي بينهما - لا نفقة على الثاني في العدة بعد الفرقة أو قبلها؛ لأن نكاحه فاسد، ولا على الزوج الأول؛ لأنها صارت ناشزة.

### فصل فيما يحفظ جدا

(٤٨٥) فإنه كثير الوقوع: قال الزوج: "أنا معسر، فعليّ نفقة العسار" - فالقول له. وفي ثمن المبيع والقرض إذا ادعى المديون أنه معسر - لا يقبل قوله، وكذا في المهر والكفالة، والبينة على الزوجة أنه غير<sup>(٢)</sup> معسر، وكذا لو أقاما بينة - فبينة اليسار أولى، كذا في باب النفقة في باب الرضاع (ورقة ٥١١-١) من قاضيهان<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في الصلح من النفقة والسكنى على شيء آخر]

(٤٨٦) من المهمات التي يغلط فيها الحكماء، فلا بد من تنبيه: رجل طلق امرأته، ثم صالحته من نفقة العدة على شيء - إن كانت العدة بالشهور - صح الصلح، وإن كانت بالحيض - لم يصح. وأما الصلح عن السكنى - لا يصح أصلا؛ لأنه حق الله تعالى، سواء كانت معتدة بالشهور أو الحيض، كذا في قاضيهان في باب النفقة<sup>(٤)</sup>.

(٤٨٧) رجل اتهم بامرأة وظهر بها حبل، فزوجهما أبوها منه - إن أقر الزوج أن الحبل منه - جاز النكاح في قولهم، وإن لم يقر - فالنكاح لا يجوز عند أبي يوسف ويجوز عندهما<sup>(٥)</sup> - [مما يحفظ]<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في استبراء الأمة بعد الوطء وقبل تزويجها]

(٤٨٨) من المهمات في تزوج الأمة: قال قاضيهان في آخر باب الاستبراء من كتاب البيع: رجل أراد أن يزوج جاريته ومملوكته بعد الوطء - فالأفضل أن يستبرئها بحيضة في تزويجها، وكذا

<sup>(١)</sup> فتاوى قاضيهان، كتاب النكاح (٤١٣، ٢٠٢/١).

<sup>(٢)</sup> أضفتها لأن المعنى بدونها لا يستقيم، ولأن بينة الزوجة على غير إعساره حتى تستوفي حقها الشرعي.

<sup>(٣)</sup> فتاوى قاضيهان، كتاب النكاح (٢٠٩/٢).

<sup>(٤)</sup> فتاوى قاضيهان، كتاب النفقة (٢١٤/١).

<sup>(٥)</sup> الفتاوى الهندية، كتاب النفقات، باب نفقة الزوجة (٥٤٦/١).

<sup>(٦)</sup> في (أ): ما بين المعكوفين زيادة.

إذا أراد أن يبيع جاريته وإن جاز تزويجها قبل الاستبراء، لكن الزوج لا يطأها حتى تُستبرأ بحیضة استحباباً، وعند محمد لا يحل وطؤها قبل الاستبراء، وكذا إذا زوج المدبرة وأم الولد<sup>(١)</sup>.

### فصل [في تزوج الزانية ووطئها]

(٤٨٩) ولو رأى امرأة تزني، ثم تزوجها - إن حبلت من الزنا - لا يطأها حتى تضع حملها، وإن كان النكاح عليها صحيحاً وإن لم تحبل - يستحب له أن لا<sup>(٢)</sup> يطأها حتى تحيض.

### فصل في دعوى النكاح

(٤٩٠) من كتاب النكاح في قاضيهان: ادعى نكاح امرأة، وأقام كل واحد بينة أنها امرأته - فإن كانت في يد أحدهما - فبينة صاحب اليد أولى. كما لو ادعى شراء عين من رجل، وأقام كل واحد منهما البينة أنه اشتراها<sup>(٣)</sup> من فلان بكذا، وكان المبيع في يد أحدهما - فهو أولى. وكذا لو شهد شهود أحدهما بالدخول، وأقام الآخر بينة أنه تزوجها قبله - كان أولى. كما إذا ادعى، وأقام الآخر بينة على الشراء منه قبله، وكذا إذا<sup>(٤)</sup> أرّخا متساويا - فبينة ذي اليد<sup>(٥)</sup> أولى للترجيح باليد. وكذا لو وقت أحدهما فقط - فبينة ذي اليد أولى. وإن لم يؤرّخا - فبينة العدول أولى. وإن عدلت البينتان<sup>(٦)</sup> - يقضى لواحد منهما. وإن أرّخا ولم يكن بيد أحدهما - يعتبر إقرار المرأة، فإنها فإنها إذا أقرت لأحدهما - ثبت<sup>(٧)</sup> نكاح المقر له بتصادقهما<sup>(٨)</sup>.

(٤٩١) وقال الصدر الشهيد في الفتوى: لا يقضى لأحدهما بالإقرار، كما لا يقضى إذا لم تقر، ولو مات أحدهما، فأقرت المرأة بالميت - فهي له، وتأخذ ميراثه<sup>(٩)</sup>.

(٤٩٢) وفي المنتقى: ادعى زيد وعمرو نكاح امرأة، فقالت: "تزوجت زيدا بعد عمرو" - فهي امرأة زيد. وإن سألها القاضي بعد ما ادعى فقال: "من زوجك منهما؟" - فقالت: "تزوجت زيدا بعد عمرو" - فهي لعمرو؛ لأنها أجابت بالسؤال في هذه الصورة - فكانت لعمرو بخلاف الأولى<sup>(١٠)</sup>.

### فصل في أن الفتوى على قول أبي يوسف في الاستحلاف على النكاح

(٤٩٣) قال في فصل دعوى النكاح من كتاب الدعوى في قاضيهان: امرأة ادعت على رجل نكاحاً، فأنكر الرجل - يُحلف بالله "ما هي امرأتك وإن كانت فهي طالق بائن"، فإن حلف

(١) فتاوى قاضيهان، كتاب البيع، باب اسراء الأمة (٢٩٦، ١٥١/٢).

(٢) في (أ): غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "اشتراه".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في الأصل: غير موجودة.

(٦) في (أ): "النساء"، وهو خطأ.

(٧) في كلا النسختين: "ندب"، والصحيح ما أثبتته رجوعاً إلى الفتاوى نفسها.

(٨) فتاوى قاضيهان، كتاب النكاح (٤١٠، ٢٣٦/٢).

(٩) المصدر السابق (٤١٠، ٢٣٦/٢).

(١٠) المصدر السابق (٤٠٧، ١٩٩/١).

وليس للمرأة بينة يقول القاضي: "فرقت بينكما"، وذلك قول أبي يوسف وبه أخذ عامة المشايخ<sup>(١)</sup>.

### فصل [فيما إذا ولدت المرأة وزوجها ينفي الولد]

(٤٩٤) من المهمات في اللعان<sup>(٢)</sup>: امرأة الرجل الحر إذا ولدت، فنفاه الرجل - يلاعن، لكن إن نفاه في مدة بعيدة بأربعين يوماً، كما قدّرها أبو يوسف ومحمد، لا ينقطع نسب الولد، وقبله ينقطع، ولم يقدّر أبو حنيفة - رضي الله تعالى عنه - وفوض ذلك إلى دار القاضي، كذا في فصل النكاح من كتاب الدعوى في قاضيهان<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في إقرار الرجل بتزوج فلانة بمهر ثم جحدوه ذلك]

(٤٩٥) أقر الرجل بتزوج فلانة بألف، صحيحاً كان أو مريضاً، ثم جحد - لا يعتبر إنكاره (ورقة ٥١١ - ٢) إذا صدقته المرأة في النكاح في حياته أو بعد موته، فهو جائز، ولها الميراث ومهر المثل.

(٤٩٦) ولو أقرت<sup>(٤)</sup> امرأة في صحة أو مرض أنها تزوجت فلانا بكذا، ثم جحدت - فإن صدقها في حياتها - ثبت النكاح، وإن صدقها الزوج بعد موتها - لا يثبت النكاح ولا ميراث منها عند الإمام، وعندهما يثبت النكاح كما في الوجه الأول<sup>(٥)</sup>.

### فصل [فيما إذا ادعت المنكوحة فساد نكاحها]

(٤٩٧) من المهمات في هذا الباب: منكوحة ادعت الفساد، وقالت: تزوجت فلانا حين كانت أمة، ثم عتقت، أو أقرت<sup>(٦)</sup> أنها تزوجت في عدة الغير، أو في نكاح الغير، أو بغير شهود، أو تزوجها خامسة، أو أختها في نكاحها، أو في عدتها - لا يقبل قولها. وإن أقر الزوج بذلك - يفرق بينهما، فإنه بمنزلة الطلاق، بخلاف ما إذا قال: "تزوجتك وأنا صبي" - فالقول قول من يدعي البطلان، كذا في فصل إقرار المريض من كتاب الإقرار في قاضيهان<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في لفظ الإعطاء في التزويج]

<sup>(١)</sup> المصدر السابق (٤٠٥، ١/١٩٩).

<sup>(٢)</sup> وهو مصدر لاعن يلاعن ملاءنة كقاتل يقاتل مقاتلة، والملاءنة مفاعلة من اللعن، ولا يكون هذا الوزن إلا بين اثنين، إلا ما ما شذ كراهقت الحلم وطارقت النعل وعاقبت اللص ونحوه، وهو لفظ عام. وفي الشرع هو مختص بملاءنة تجري بين الزوجين بسبب مخصوص بصفة مخصوصة، وهو شهادات مؤكدة بالأيان موثقة باللعن والغضب من الله تعالى كما نطق به الكتاب، وقد كان موجب القذف في الحد في الأجنبية والزوجة بقوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات"، [النور: ٤] الآية، فنسخ في الزوجات إلى اللعان بقوله تعالى: "والذين يرمون أزواجهم"، [النور: ٦] الآية.

<sup>(٣)</sup> فتاوى قاضيهان، كتاب النكاح (٤١٥، ٢/٢٤١).

<sup>(٤)</sup> في (أ): "أفتست"، وهو خطأ.

<sup>(٥)</sup> الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، باب في الإقرار بالنكاح والطلاق (٢٠٧/٤).

<sup>(٦)</sup> في كلا النسختين: "أقر".

<sup>(٧)</sup> فتاوى قاضيهان، كتاب الإقرار، فصل في إقرار المريض (٤١٢، ٢/٢٣٩).

(٤٩٨) من المهمات الواقعة بين الناس أن لفظ الإعطاء إن وقع في مجلس العقد - فنكاح، وإن كان للوعد - فوعد، كذا في القنية<sup>(١)</sup>.

### فصل [فيما إذا تزوج منكوحة الغير ودخل بها ثم جاء الزوج الأول]

(٤٩٩) من المهمات فيما تزوج منكوحة الغير ودخل بها، ثم جاء الزوج الأول - إن كان نكاح الأول معروفاً - يأخذ المرأة بنكاحه الأول ولو كان زوجها الثاني غائباً، لكن لا يطأها لعدة الثاني، فإنه إذا دخل بها ووطئها - تلزم العدة ولو كان نكاحه فاسداً. ثم إن المرأة إن<sup>(٢)</sup> وضعت حملها بعد يوم من الحكم بالمفارقة تنقضي عدتها ويطأها الزوج الأول. ثم إن الزوج الأول لو طلقها - فعلى المرأة العدة منه لو دخل الزوج الأول بها، أو وقعت<sup>(٣)</sup> الخلوة الصحيحة بها، وإلا يجوز تزوج الثاني. ثم إن الثاني لو طلقها، ثم تزوجها في عدة فساد نكاحه - جاز له أن يتزوجها<sup>(٤)</sup> يتزوجها<sup>(٤)</sup> لبقاء أثر النكاح الفاسد، فكأنه تزوج معتدته. كما إذا اشترى زوجته وقد دخل بها - فسد نكاحه، ولا عدة في حقه، يعني: لا يحرم وطؤها وهي كالمعتدة في حق غيره، حتى لا يزوجه من الغير ما لم تحض حيضتين. وهذه عدة فساد النكاح، لا عدة الطلاق، حتى لو طلقها واحدة، ثم اشتراها، وهي في العدة، ثم طلقها - لا يقع؛ لأنها ليست بمعتدة عن الطلاق، كما في الوجيز في أوائل كتاب العدة<sup>(٥)</sup>.

(٥٠٠) وفي جامع<sup>(٦)</sup> الفصولين في الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة نقلاً عن الذخيرة: لو فُرق بينهما بفاسد النكاح، فإن لم يدخل بها - فلا مهر ولا عدة، وإن خلا بها ما لم يقع الدخول والوطء، وإن دخل بها - فلها الأقل من المسمى، ومهر مثلها لو سمي مهراً، وإلا فلها<sup>(٧)</sup> مهر مثلها بالغاً ما بلغ، وتجب العدة<sup>(٨)</sup>.

(٥٠١) ولا نفقة في العدة من النكاح الفاسد<sup>(٩)</sup> ولا في النكاح الفاسد، قال في الذخيرة: فُرق فُرق بينهما بعد دخوله بنكاح فاسد، ثم تزوجها في العدة صحيحاً، ثم طلقها قبل دخوله - أمر

(١) القنية للزاهدي، مختار بن محمود بن محمد (مخطوط، كتاب النكاح، باب في الألفاظ التي ينعقد بها النكاح، لوحة ٤٥).

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "وقع".

(٤) في كلا النسختين: "يتزوج".

(٥) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب العدة، لوحة ١٢٠)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن

مأزة البخاري (ت ٦١٦هـ) (هدية الغارفين ١٦١/٢). مكتبة "إسطنبول ملت كتيخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد

اللوحات: ٣٣٦، رقم التصنيف: ٣٤ fe ٩٩٦.

(٦) في كلا النسختين: "الجامع".

(٧) في (أ): "فلا"، وهو خطأ.

(٨) جامع الفصولين، الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة (٢/٢٥).

(٩) الزواج الفاسد عند الحنفية: هو ما فقد شرطاً من شروط الصحة، وأنواعه: هي الزواج بغير شهود، والزواج المؤقت، وجمع

خمس في عقد، والجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها، وزواج امرأة الغير بلا علم بأنها متزوجة، ونكاح الحارم مع

العلم بعدم الحل: فاسد عند أبي حنيفة، وباطل عند الصاحبين، وهو الراجح. وليس للزواج الفاسد حكم قبل الدخول، فلا

يترتب عليه شيء من آثار الزوجية، فلا يحل فيه الدخول بالمرأة، ولا يجب فيه للمرأة مهر ولا نفقة، ولا تجب فيه العدة،

ولا تثبت به حرمة المصاهرة، ولا يثبت به النسب، ولا التوارث. ويجب على الزوجين أن يتفرقا بأنفسهما، وإلا رفع الأمر

إلى القاضي ليحكم بالتفريق بينهما، ويجوز فيه دعوى الحسبة لإزالة المنكر من غير أن يكون للمدعي مصلحة شخصية،

ويثبت لكل واحد منهما فسخه، ولو بغير حضور صاحبه، دخل بها أو لا في الأصح، خروجاً عن المعصية، وهذا لا ينافي

محمد بنصف المهر وتتميم عدة النكاح الفاسد. وقال أبو حنيفة ومحمد: يلزم عليه كل المهر وعدة مبتدأة مستقلة من زمان تطليقه؛ لأن للطلاق بعد الدخول حكماً لبقاء أثر الأول صحيحاً أو فاسداً بشرط كون الثاني صحيحاً. وأجمعوا على أن الثاني لو فاسداً وفرق بينهما قبل دخوله لا يجب المهر الثاني، وإن كان بعد الدخول يجب المهر، كما قدمناه من أنه يجب الأقل من المسمى ومن مهر المثل<sup>(١)</sup>.

### فصل في أن النكاح الفاسد كالصحيح إذا دخل في حق النسب

(٥٠٢) وتعتبر المدة، وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند محمد - وبه يفتى، وعندهما من وقت النكاح في الفاسد وفي الصحيح يجعل النكاح كالوطء لو خلا بها، فإن النكاح دأع (ورقة ٥١٢-١) إلى الوطء. وأما في الفاسد - لو خلا بها وأنكر دخوله، ففي رواية من الإمام لا يثبت النسب ولا يجب المهر ولا العدة، وفي رواية عنه يلزم جميع ذلك، وإن لم يخل بها لا يلزمه شيء<sup>(٢)</sup>. (٥٠٣) وفي النوازل: العدة تعتبر في الفاسد من وقت التفريق عند علمائنا الثلاثة<sup>(٣)</sup>، ثم إن لكل منهما فسخ الفاسد مع غيبة صاحبه، وقيل: إذا دخل لا بد من حضورها، وإن تركها بالقول لا يلزم على المرأة على الصحيح، كالطلاق في النكاح الصحيح، ولو ولدت في النكاح الفاسد تنقضي عدتها لو فارقتها قبل الولادة، وإلا فلا، كما قدمنا<sup>(٤)</sup>.

### فصل في عدة الوفاة التي اشتبه فيها ناس كثير

(٥٠٤) قال في الذخيرة في كتاب العدة: العدة أنواع ثلاثة - الأول: عدة الطلاق، وعدة الوطء، وعدة الوفاة. أما عدة الطلاق - فللحرة ثلاثة قروء في ذات حيض، وإلا فلصغر أو لكبر أو فقد حيض أصلاً ثلاثة أشهر<sup>(٥)</sup> بعد الدخول أو الخلوة في النكاح الصحيح والمتمد طهرها بالحيض ما لم تدخل في حد الإياس. وعدة الأمة التي كانت ذات حيض حيضتان، وإلا فشهر ونصف شهر، ولا عدة قبل الدخول والخلوة.

الثاني: عدة الوطء بالشبهة والفرقة عن النكاح الفاسد بعد الدخول، كعدة الطلاق، وكذا من الموت عن النكاح الفاسد، ولا عدة بالوطء في النكاح الفضولي. ثم إن الرجل اختلى مع زوجته بالنكاح الصحيح حائضاً، أو محرمة، أو صائمة - يوجب العدة دون كمال المهر، فإنه بالوطء أو الموت؛ لأن كمال المهر في تلك الصورة لا يوجب بالاحتمال والريبة والشك، بخلاف العدة، فإنها

وجوب التفريق بينهما من قبل القاضي. وإذا حصل دخول المرأة، كان الدخول معصية، ووجب التفريق بينهما، ولكن لا يقام عليهما حد الزنا، وإنما يعزرهما القاضي بما يراه زاجراً لهما، لوجود شبهة العقد والحدود تدرأ بالشبهات. لكن يجب الحد في الدخول بالمحرم عند الصاحبين، ورأيهما هو الراجح؛ لأن الزوج في كل وطء حرام على التأييد لا يوجب شبهة، وما ليس بحرام على التأييد كالمحرم بالصهرية كالأخت والعمة والنكاح بغير شهود، يكون العقد فيه شبهة. ولكن لو وطئها بعد التفريق يلزمه الحد، ولو دخلته شبهة. (الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، ١٠/٣)،

(١) المصدر السابق، الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة (٢٥/٢).

(٢) البحر الرائق، كتاب النكاح، باب المهر (١٨٤/٣).

(٣) تقدم معنى هذه العبارة عند الحنفية في فتوى ٤٢٧.

(٤) تبين الحقائق، كتاب الطلاق، باب الخلع (١٨/٤).

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

واجبة احتياطاً. وأما إذا احتلى المريض المزمّن، أو كان معهما ثالث، أو كانت رتقاء، أو الصغير، أو الصغيرة - فلا عدة.

والثالث: عدة الوفاة - تعدت أربعة أشهر وعشراً، حرة مسلمة أو كتابية، صغيرة أو كبيرة، مدخولة أو غير مدخولة، ولا تجب عدة الوفاة في الفاسد<sup>(١)</sup>.

### فصل في عدة الحامل

(٥٠٥) من المهمات في عدة الحامل: قال في الوجيز: تنقضي عدتها بوضع الحمل في الطلاق والوفاة، حرة كانت أو أمة، ففي النكاح الصحيح مطلقاً، ففي الفاسد إذا ولدت بعد المفارقة، كما في الجامع. وإذا ولدت وفي بطنها آخر - تنقضي العدة بولادة الآخر<sup>(٢)</sup>.

### فصل [فيما إذا أسقطت المعتدة سقطاً]

(٥٠٦) وإذا أسقطت سقطاً استبان بعض خلقه - تنقضي به العدة، وإلا فلا - مما يحفظ.

### فصل [فيما إذا تزوجت في عدة الوفاة]

(٥٠٧) ولو تزوجت في عدة الوفاة ودخل بها، ثم فرّق بينهما - فعليها<sup>(٣)</sup> عدتها من الميت وثلاثة حيض من الآخر، فإذا حاضت من مدة الموت - تحسب عن عدة الآخر.

### فصل [في حكم النكاح إذا تزوج امرأة ثم أسقطت سقطاً]

(٥٠٨) في نوادر ابن سماعه<sup>(٤)</sup> عن محمد: لو تزوج امرأة، ثم أسقطت سقطاً استبان بعض خلقه بعد أربعة أشهر إلا يوماً - لم يجز النكاح، وبعد تمام أربعة أشهر - جاز، والولد من زوجها - مما يحفظ هذا.

فإن علماء العصر أخطأوا<sup>(٥)</sup> فيه - تاب الله علينا وعليهم<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في أن العدة تعتبر من وقت إقرار الزوج بالطلاق]

(٥٠٩) إذا أقر الزوج بأنه طلق امرأته منذ كذا - فالعدة تعتبر من وقت إقراره، فيجعل كالإنشاء زجراً له لكتمانه ولو صدقته المرأة على مختار المشايخ، كما في الوجيز في كتاب العدة<sup>(٧)</sup> - [مما يحفظ]<sup>(٨)</sup>.

(١) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري. كتاب النكاح، الفصل المكمل العشرون، لوحة ١٤٩

(٢) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب العدة، لوحة ١٢٠) للإمام برهان الدين محمود بن مازة البخاري (ت ٦١٦هـ).

(٣) في (أ): "بصية".

(٤) ابن سماعه (١٣٠ - ٢٣٣هـ/٧٤٨ - ٨٤٧م) محمد بن سماعه بن عبد الله بن هلال التميمي، أبو عبد الله، حافظ للحديث، ثقة. تجاوز المئة وهو كامل القوة، وكان يصلي في كل يوم مئتي ركعة. ولي القضاء لهارون الرشيد، ببغداد، وضعف بصره، فعزله المعتصم وكان يقول بالرأي. وصنف كتباً، منها (أدب القاضي) و(الحاضر والسجلات) و (النوادر) عن أبي يوسف. (الأعلام للزركلي، ١٥٣/٦).

(٥) في كلا النسختين: "أخطأ".

(٦) كتاب الآثار لأبي يوسف، كتاب الطلاق، باب العدة (١/١٤٤)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٥٥هـ، عدد الأجزاء الأجزاء ١.

(٧) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب العدة، لوحة ١٢٠)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري (ت ٦١٦هـ) (هدية الغارفين ١/٦١). مكتبة "إسطنبول ملت كتيخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات ٣٣٦، رقم التصنيف: ٣٤ fe ٩٩٦.

## فصل [فيما إذا تزوجت بلا إذن أبيها ودخل بها الزوج]

(٥١٠) امرأة بلا إذن أبيها تزوجت ودخل بها الزوج<sup>(٢)</sup>، وبلغ ذلك إلى الأب، فردّ نكاحها - لا يجب الحد ولا العقر<sup>(٣)</sup>؛ لأن المرأة رضيت ببطلان حقها حيث تزوجت بلا إذن أبيها، كذا في البرازية في نوع مشترك بين الحدود والجنايات<sup>(٤)</sup>.

## فصل [في حكم زنا صبي بصبية]

(٥١١) زنى (ورقة ٥١٢ - ٢) صبي بصبية - لا حد عليه، وعليه المهر؛ لأنه مؤاخذ في أفعاله، ومطauعة الصبية لا تصح، وإذا أقر الصبي بذلك لا مهر عليه، وإن كانت<sup>(٥)</sup> بالغة مستكرهة - لا مهر عليه أيضا، وإن كانت<sup>(٦)</sup> مطاوعة - فكذلك لا مهر لها، بخلاف ما إذا ادعت أمة صبييا يضمن مهرها؛ لأنه حق المولى.

## فصل [فيما إذا تزوجت الذمية بغير كفؤ]

(٥١٢) من المسائل المهمة: قال في الخزانة في مسائل الكفاءة: الذمية إذا زوّجت نفسها من رجل - لم يكن لوليها حق الفسخ إلا<sup>(٧)</sup> إذا كانت بنت ملك تزوجت كناسا أو دباغا من الكفرة، أو كان نقصان في مهرها فاحشا انتهى<sup>(٨)</sup>.  
(٥١٣) وفي الخزانة: امرأة وكّلت رجلا بأن يزوجه من نفسه فقال: "زوجت فلانة من نفسي" - يجوز، وإن لم تقل "قبلت"، انتهى<sup>(٩)</sup>.

## فصل [في الوكيل إذا زاد في المهر]

(٥١٤) من المهمات التي لا بد من حفظها: قال في الخزانة في الوكالة بالنكاح من كتاب النكاح: وكل رجلا ليزوجه<sup>(١٠)</sup> امرأة بمائة - على المعجل عشرون - والمؤجل ثمانون - فجعل

(١) في (أ): زيادة.

(٢) في (أ): "الرجل".

(٣) تقدم شرح معنى هذه الكلمة في فتوى ٤٥.

(٤) لم أقف على المسألة في البرازية، لكن وجدتها في فتاوى قاضيخان (كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٤٣، ١/١٦٨).

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨) لم أقف على هذه المسألة في خزانة الأكمل، لكن وجدتها في فتاوى قاضيخان (كتاب النكاح، باب الكفاءة، ٣٥٢، ١/١٧٢)، فربما "الخزانة" تصحيف من "الخانية".

(٩) خزانة الأكمل للرجحاني يوسف بن علي بن محمد (مخطوط، كتاب النكاح، باب الوكالة، لوحة ١٦٨).

(١٠) في كلا النسختين: "لزوجته".



الوكيل المعجل ثلاثين - لا يصح العقد، ويكون موقوفا على الإجازة، فإن أقدم الزوج على الوطء ولم يعلم صنع الوكيل - لا ينفذ العقد، وإن أقدم مع العلم بذلك - يكون إجازة، انتهى<sup>(١)</sup>.  
(٥١٥) أمرت المرأة رجلاً أن يزوجه على ألفين، فزوجها على ألف، فدخل بها، ولم تعلم - فلها أن ترد<sup>(٢)</sup> النكاح، ولها مهر مثلها بالغاً ما بلغ؛ لأن عقد النكاح لم يقع على ألفين.

### فصل في وجوب العدة على الزميمة

(٥١٦) قال في الفتاوى: ذميمة تحت ذمي - لا عدة عليها في الفراق أو الموت عند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - إلا إذا كانت حاملاً فُتْمَنَع عن التزوج إلى أن تضع حملها، وعندهما عليها عدة مطلقاً - مما يحفظ هذا. سئلت عن ذلك مراراً وأجبت كذلك كما هو المصرح في جميع الكتب بلا ذكر خلاف فيه<sup>(٣)</sup>.

(٥١٧) ومن المهمات أيضاً: صغيرة بلغت ورأت دماً يوماً، ثم انقطع حتى مضت سنة، ثم طلقها زوجها - تعتد بثلاثة أشهر؛ لأن الدم ما لم يستمر ثلاثة أيام لا يكون حيضاً.  
(٥١٨) أم الولد إذا كانت منكوحة الغير، فمات مولاه - لا عدة عليها، فإذا طلقها زوجها - فعدتها عدة الحرائر.

### فصل [في عدة النكاح الفاسد إذا دخل بها الزوج الثاني]

(٥١٩) من المهمات في عدة<sup>(٤)</sup> النكاح الفاسد إذا دخل الزوج الثاني، وفي الفتاوى البرهانية والمجمع في باب العدة: تزوجت امرأة من الزوج الثاني حال كونها معتدة للزوج الأول قبل انقضاء عدة الزوج الأول، فدخل بها الزوج الثاني، ثم فرقه الحاكم - فعلى المرأة عدة واحدة من الأول والثاني - وهي ثلاث حيض. ثم إن المرأة إن حاضت حيضة من الزوج الأول، ثم دخل بها الزوج الثاني - فعليها ثلاث حيضات - الاثنتان تحسب من الزوج الأول - فتصير مع الحيضة الأولى التي وجدت قبل دخول الثاني ثلاث حيض، فتمت عدة الزوج الأول عليها، فبدأت المرأة من الحيضة الثانية لتكمل العدة من<sup>(٥)</sup> الزوج الثاني، وبالحيضة الثالثة تمت عدة الزوج الثاني. حتى لو تزوجها الثاني في الحيضة الثالثة - جاز؛ لأن تلك الحيضة من عدة الزوج الثاني - فلا يمنع نكاحه. وأما لو تزوجها غيره - فلا بد من مضي الحيضة الثالثة. ثم إن كان طلاق الزوج الأول رجعيًا - راجعها في الحيضتين الأوليين؛ لأن المراجعة استدامة النكاح، ولا يمنع عدة الغير دوامه، كما لا يمنع النكاح الموجود عدة الزوج الثاني<sup>(٦)</sup>.

(١) خزائن الأكملة، مخطوط، كتاب النكاح، باب الوكالة، لائحة ١٦٨.

(٢) في (أ): "تزوج"، وهو خطأ.

(٣) المسوط للسرخسي، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الذمة (٤/٥٨).

(٤) في كلا النسختين: "نكاح".

(٥) في كلا النسختين: "للزوج".

(٦) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، باب العدة، لائحة ١٥١) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري. خزائن الأكملة (مخطوط، كتاب الطلاق، باب العدة، لائحة ٢٠٥).

(٥٢٠) دخل بها، ففرّق، لكن لا بد أن لا يقربها حتى تنقضي عدة الزوج الثاني الذي دخل بها، وليس للزوج الأول أن يراجع في الحيضة الثالثة لانقضاء العدة في حقه؛ لأن هذه الحيضة - الحيضة الرابعة في الحقيقة (ورقة ٥١٣-١). وكذلك لو طلقها الأول بائة - فليس له أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها من الزوج الثاني، كما ليس للزوج الثاني أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها من الزوج الأول، وعلى هذا لو كانت العدتان بالشهور - مما يحفظ هذا جدا. وهذا التفصيل من خصائص هذه الفتاوى.

(٥٢١) في الخزانة نقلا عن الذخيرة: إذا فرق القاضي بين الزوجين يحكم بفساد النكاح، فبعد الوطء بالفرج تجب العدة ويجب الأقل من المسمى ومهر المثل، ولا يجب بالخلوة مطلقا والمس عن الشهوة والتقبيل والوطء من الدبر، وإن لم يكن المسمى - فمهر المثل بالغاً ما بلغ. وفي النكاح الفاسد قبل الدخول لا حكم له أصلاً، ولكل واحد من الزوجين في النكاح الفاسد أن يفسخ النكاح بغير محضر من صاحبه قبل الدخول، وبعد الدخول - يفسخ بمحضر منهما في العدة في النكاح الفاسد من حين يفرق القاضي بينهما<sup>(١)</sup>.

(٥٢٢) ولو تزوج امرأة نكاحاً فاسداً مس أمها بشهوة، ثم ترك المرأة بأن قال: "تركتك"، أو "خليت سبيلك"؛ لأن المتاركة بعد الدخول لا تكون إلا بالقول - فللزوجة أن يتزوج الأم.

### فصل في أن النكاح يصح بالهزل

(٥٢٣) حتى لو تواضعا في السر على أن يظهر النكاح رياءً وسمعةً، ولا يكون بينهما نكاحاً حقيقة، فأظهر النكاح بشرائطه - فإنه يصح النكاح وبطلت المواضعة.

### فصل [في تزوج المعتدة بعد التفريق]

(٥٢٤) قال في جامع الفصولين في الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة: فرق بينهما بعد دخوله بنكاح فاسد، كما إذا تزوجها بلا شهود ووطئها - يوجب العدة؛ لأنه نكاح مختلف فيه، ثم تزوجها في العدة صحيحاً، ثم طلقها؛ لأنه لو طلقها في الفاسد - لا يقع قبل دخوله - أمر محمد بنصف المهر ولا عدة عليها من هذا الطلاق، بل عليها تتميم العدة الأولى. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف بتمام المهر وعدة مبتدأة، كما إذا تزوجها ودخل بها. ودليل الإمامين أن للطلاق بعد الدخول حكماً لبقاء أثر الأول فاسداً أو صحيحاً بشرط كون النكاح الثاني صحيحاً، حتى لو كان الثاني أيضاً فاسداً وفرق بينهما قبل الدخول - لا يجب المهر في النكاح الفاسد الثاني<sup>(٢)</sup>.

(٥٢٥) ولو تزوج منكوحة الغير، وهو غير عالم بذلك، ثم جاء الزوج الأول حياً - فعلى المرأة العدة من الثاني. لو دخل بها<sup>(٣)</sup>، ثم إن الأول طلقها قبل الدخول - لا عدة عليها من الزوج الأول، فالثاني يعقد عليها؛ لأن العدة عليها من الزوج الثاني لدخوله فاسداً لمنع نكاح الغير، لا للزوج الثاني.

<sup>(١)</sup> المصدر السابق (كتاب الطلاق، باب سقوط المهر كله أو نصفه، لائحة ٩٨).

<sup>(٢)</sup> جامع الفصولين، الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة (٢/٢٥٠).

<sup>(٣)</sup> في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥٢٦) إذا كانت حاملا، فولدت بعد الحكم بالتفريق بسبب النكاح الفاسد بعد الدخول - تنقضي عدة النكاح<sup>(١)</sup> الفاسد، فيأخذ الأول المرأة، لكن لا يطاق في دم النفاس ومدتها، وإن طلقها<sup>(٢)</sup> الزوج الأول بعد الدخول - لا يتزوجها<sup>(٣)</sup> الثاني في عدة الأول.

### فصل [في العدة في الأنكحة الفاسدة]

(٥٢٧) في الخزانة في باب العدة: ولو كان<sup>(٤)</sup> النكاح فاسدا<sup>(٥)</sup>، ففرق القاضي قبل الدخول - لا تجب العدة ولا المهر أصلا. وإن فرق بينهما بعد الدخول - كان عليها العدة من وقت التفريق ولو من غير قضاء. ولو كانت المطلقة صغيرة أو آيسة في سن خمس وخمسين - فثلاثة أشهر في الحرية، وكذا لم تحض قط في عمرها. وفي الغرة بالأشهر، وفي أثناء الشهر بالأيام، وإن كانت المعتدة عن الطلاق أو الوطء بشبهة أو الموت حاملا - ففي جميع ذلك تنقضي العدة بوضع الحمل، أو بإسقاط سقط استبان خلقه، أو بعض خلقه، سواء كانت حرة أو أمة<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في الخلوة الفاسدة]

(٥٢٨) من المهمات في هذا الباب أن في الخلوة الفاسدة: إن كانت المرأة مصلية، أو صائمة، أو محرمة، (ورقة ٥١٣ - ٢) فاختلى بها - فعليها العدة، وإن كانت مريضة بحيث لا يطاق - لا عدة عليها إذا اختلى بها، والكل في الخزانة<sup>(٧)</sup>.

### فصل [فيما إذا عتقت أم ولد أو مات عنها مولاها]

(٥٢٩) أم الولد أعتقها مولاها، أو مات عنها - فعليها ثلاث حيض، وإن حرمت بسبب - يجب عليها العدة بالعتق، حتى لو ولدت ولدا لستة أشهر من وقت الحرمة - لا يثبت النسب من المولى، إلا إذا ادعى. ويجوز النكاح على المرأة الحربية إذا هاجرت إلى دار الإسلام، فإن كانت حبلى<sup>(٨)</sup> لا يطاقها حتى وضعت حملها، وإن جاء زوجها مسلما ترك إياها في دار الحرب - فلا عدة عليها في قولهم جميعا.

### فصل [في عدة الموت]

(٥٣٠) من المهمات في عدة الموت، فلا بد من حفظها<sup>(٩)</sup>: وعدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا، سواء كانت المرأة مسلمة أو نصرانية تحت مسلم، مدخولة أو غير مدخولة، صغيرة أو كبيرة، ولو

(١) في كلا النسختين: "نكاح".

(٢) في كلا النسختين: "طلق".

(٣) في كلا النسختين: "يتزوج".

(٤) في كلا النسختين: "كانت".

(٥) في كلا النسختين: "الفساد".

(٦) خزانة الأكمل (مخطوط، كتاب الطلاق، باب العدة، لوحة ٢٠٥).

(٧) المصدر السابق، (كتاب النكاح، باب العدة، لوحة ١٥٠).

(٨) في كلا النسختين: "حبل".

(٩) في كلا النسختين: "حفظه".

حاضت المرأة في هذه العدة أو<sup>(١)</sup> لم تحض، ولا عدة على نصرانية في موت وفراق إذا كانت تحت ذمي.

### فصل [في انقضاء العدتين بمدة واحدة]

(٥٣١) من المهمات في انقضاء العدتين بمدة واحدة، كما نقله صاحب الخزنة عن الفتاوى الظهيرية حيث قال: العدتان تنقضيان بمدة واحدة عندنا، سواء كانت العدتان من جنسين أو من جنس واحد، أما إذا كانت من جنسين - فكما إذا وطئت المتوفى عنها زوجها بشبهة - تنقضي العدة الأولى بأربعة أشهر وعشر، والعدة<sup>(٢)</sup> الثانية بثلاث حيض تراها في تلك الأشهر. وأما إذا كانت العدتان من جنس واحد - فكما أن المطلقة إذا حاضت حيضة، ثم تزوجت بزواج آخر ووطئ الثاني إياها، وفرق بينهما، وحاضت حيضتين<sup>(٣)</sup> بعد التفريق - كان لهذا الزوج الثاني أن يتزوجها لانقضاء العدة<sup>(٤)</sup> الأولى، وليس لغيره أن يتزوجها حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق، أي التفريق من النكاح الفاسد لقيام عدة الثاني في حق الغير. وإن كان الطلاق الأول رجعيًا كان للأول أن يراجعها قبل أن تحيض حيضتين بعد تفريق الثاني؛ لأنها في عدة الأول، ولا يطلأها حتى تنقضي عدة الثاني، وإن حاضت ثلاث حيض من وقت تفريق الثاني - تنقضي العدتان - مما يحفظ هذا إذا اجتمعت العدتان، كما في الخزنة<sup>(٥)</sup>.

### فصل في انتقال العدة

(٥٣٢) وهو من المهمات في باب العدة: المطلقة الصغيرة المعتدة إذا بلغت في العدة - تستقبل العدة بثلاث حيض، مبتوتة كانت أو رجعية. وكذا الأيسة إذا اعتدت بالشهور، ثم حاضت فيها أو حبلت - تستقبل العدة بالحيض وبوضع الحمل في الحبل. ولو اعتدت المطلقة التي ذات حيض بالحيض، ثم ارتفع حيضها وكانت آيسة - تستقبل العدة بالأشهر، ثم تزوجت من آخر، ثم حاضت، أو حبلت وولدت - فإن دخلت حد الإياس، فالدم لا يكون حيضا ولا يفسد نكاحها مع الثاني، كما قال به بعض المشايخ من مدة اليأس، وهي مقدرة بخمس وخمسين، ومن قال للإياس ليس حد مقدر وما تراه من الدم بعد الإياس يكون حيضا ويفسد نكاحها مع الثاني<sup>(٦)</sup>.

### فصل [فيما إذا طُلقت الأمة ثم عَتقت في العدة]

(٥٣٣) الأمة إذا طُلقت، ثم عتقت في العدة - ففي الرجعي تستكمل عدة الحرائر، وإن مات زوجها وعتقت في عدة الموت - لا انتقال في عدتها؛ لأنها شهران وخمسة أيام، كما لا انتقال بالعتق في الطلاق البائن.

(١) في كلا النسختين: "و".

(٢) في كلا النسختين: "وعدة الثانية".

(٣) في كلا النسختين: "حيضتان".

(٤) في كلا النسختين: "عدة".

(٥) الفتاوى الظهيرية، (مخطوط)، كتاب الطلاق، باب انتقال العدة، لوحة ١١١) لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد القاضي. القاضي.

(٦) المبسوط للسرخسي، كتاب الطلاق، باب في مسائل العدة بالحيض (٧٠/٤).

(٥٣٤) والحرّة المطلقة إذا مات زوجها في العدة - ففي الرجعي تنتقل عدتها إلى عدة الوفاة، وإن كانت مبتوتة، فإن لم ترث زوجها - لا انتقال في عدتها إلى عدة الوفاة، وإن كانت ترث - تجمع بين الأشهر والحيض - مما يحفظ هذا.

### فصل [في تزويج الوكيل من المحرمات بلا علم]

(٥٣٥) في البزازية في كتاب (ورقة ٥١٤-١) الوكالة: زوج الوكيل رجلاً منكوحاً الآخر، أو معتدة، أو أم امرأته، ودخل بها بلا علم - عليه مهر المثل، ولا يرجع به على الوكيل - علمه أو لا<sup>(١)</sup>.

(٥٣٦) وكلّه بتزويج أمة، فوكلّه بتزويج<sup>(٢)</sup> مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد - جاز، ولو زوجته حرة - لا يجوز.

### فصل [في تزويج الوكيل موكلته من نفسه]

(٥٣٧) وكلّه بأن يزوجه، فزوجه من نفسه - لا يجوز وعليه الفتوى، كما في البزازية في الفصل السادس في الوكالة بالنكاح في كتاب الوكالة<sup>(٣)</sup>. وجوزّه الفقيه أبو بكر<sup>(٤)</sup>.

(٥٣٨) ثم إن الوكيل بالتزويج لا يزوجه من ابنه الصغير، ومن ابنه البالغ، أو أبيه - فعلى الخلاف.

### فصل [في جواز النكاح بغير شهود ونكاح المعتدة للكفار]

(٥٣٩) النكاح بغير شهود، ونكاح المعتدة الكافرة - يجوز في حق الكافر، وفاسد في حق المسلم، ويقرران بعد الإسلام، وعندهما يفرق في نكاح المعتدة بعد الإسلام، ولا يفرق في النكاح بلا شهود، كما قاله أبو حنيفة - رضي الله تعالى عنه - كذا في الوجيز<sup>(٥)</sup>.

(٥٤٠) تزوج بألف بشرط أن تكون قبيحة<sup>(٦)</sup>، وبألفين بشرط أن تكون حسنة<sup>(٧)</sup> - فهذا الشرط مقبول. وإن شرط السكون في بلدة بألف، والإخراج بألفين، أو إن<sup>(٨)</sup> لم يكن زوجه بألفين، وإن كان زوجه بألف - الشرط الثاني - يصح عند الإمام.

(٥٤١) أُمّرت<sup>(٩)</sup> المعتدة<sup>(١٠)</sup> بالإِنفاق<sup>(١١)</sup> في مدة العدة - ترجع على الأمر إن شرط الرجوع، الرجوع، كذا في البزازية، وقيل: ترجع مطلقاً<sup>(١)</sup>.

(١) الفتاوى البزازية، كتاب الوكالة (٤٩٠، ٦/٢٠٠).

(٢) أضفتها حتى يستقيم معنى العبارة.

(٣) الفتاوى البزازية، كتاب الوكالة (٤٩٠، ٦/٢٠٠).

(٤) هو: أبو بكر السمرقندي، الفقيه الحنفي، ولد سنة ٤٨٨هـ، وتوفي سنة ٥٥٢هـ.

(٥) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠٧)، برهان الدين ابن مازة، ٦١٦هـ، كذلك ذكرت المسألة بالتفصيل في: بدائع الصنائع، كتاب النكاح (٣١١/٢). الهداية شرح البداية، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك (٢١٩/١).

(٦) في كلا النسختين: "قبحاً".

(٧) في كلا النسختين: "حسناً".

(٨) في كلا النسختين: "بأن".

(٩) في كلا النسختين: "أمر".

(١٠) في كلا النسختين: "معتدة".

(١١) في كلا النسختين: "الإِنفاق" دون الباء.

### فصل في تزويج المرأة من نفسه

(٥٤٢) قال الزوج: "إن امرأة وكلتني بتزويجها من نفسي، فأشهدوني تزوجت الموكلة على<sup>(٢)</sup> صداق كذا" - ينعقد النكاح إن كان هو<sup>(٣)</sup> كفؤاً، وكذلك لو صارت مبانة<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في تزويج البنت من رجل ظنه صالحاً]

(٥٤٣) رجل زوّج بنته من رجل بظن أنه لا يشرب مسكراً، فإذا هو مدمن - إن كان الأب من<sup>(٥)</sup> الصلحاء وبنته بنت الصلاح - فالنكاح باطل بالاتفاق، في المديد<sup>(٦)</sup> نقلاً عن مختصر المحيط<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في أن مهر الأمة والمديرة وأم الولد للمولى]

(٥٤٤) ومهر الأمة والمديرة وأم الولد [بنكاح أو شبهة للمولى، ولا يعقد العبد والأمة، والمكاتب والمكاتب، والمدير والمديرة، وأم الولد]<sup>(٨)</sup>، إلا بإذن السيد وإجازته.

(٥٤٥) تزوجها على أنها بكر فإذا هي<sup>(٩)</sup> ثيب - عليه كمال المهر، إلا الزيادة على مهر المثل، و<sup>(١٠)</sup> إذا خلى ولم يجامعها - عليه كمال المهر ولو صدقته المرأة.

### فصل [في تزوجه من أخت الزوجة بعد موته والخامسة بعد موت الرابعة]

(٥٤٦) ماتت<sup>(١١)</sup> امرأة الرجل، فتزوج أختها في يومه - جاز. وكذلك لو ماتت<sup>(١٢)</sup> إحدى الأربع، فتزوج الخامسة في يومه - جاز. ولو تزوج امرأة في عدة أختها من بائن أو ثلاث - لا يجوز.

(٥٤٧) ولو تزوج أمة في عدة حرة من بائن أو ثلاث - لا يجوز عند الإمام ويجوز عندهما<sup>(١٣)</sup> - مما يحفظ.

(٥٤٨) رجل عمل في كرم زيد على طمع تزوّج بنته - يرجع بأجر المثل، سواء شرط ذلك أو لا؛ لأن الغرض يدل على العوض.

(١) الفتاوى البرازية، كتاب النكاح، باب الكفاءة (٨/٢).

(٢) في (أ): "عن".

(٣) أضفتها حتى يستقيم معنى العبارة.

(٤) في كلا النسختين: زيادة "و". والمسألة مذكورة بالتفصيل في البحر الرائق، كتاب النكاح، باب الوكيل والفضولي (١٤٧/٣)، فتاوى قاضيخان (٣٢٤، ١٥٩/١)، فتاوى مؤيد زاده (مخطوط، المسائل المتعلقة بالنكاح والمهر والرضاع، لوحة ٤٩).

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) لم أقف على كتاب فقهي بهذا الاسم في فهارس الكتب.

(٧) لم أقف على كتاب فقهي بهذا الاسم في فهارس الكتب.

(٨) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيحاً.

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) في كلا النسختين: "مات".

(١٢) في كلا النسختين: "مات".

(١٣) الجوهرة النيرة، كتاب النكاح (٤٩١/٣).

## فصل [في تمام المسمى في المهر بالوطء أو موت أحدهما]

(٥٤٩) من المهمات: أن تمام المسمى في المهر بالوطء أو موت أحدهما؛ لأن الموت يمنع الرجوع. ويرجع بالهدية على الولي إذا لم يزوج؛ لأنه يصير رشوة إذا علم أنه لا يزوجها بغير إهداء، وإلا لا رجوع. ولو ثبت على وجه المهر - يرده قائما أو هالكا؛ لأنه رشوة، وفي الهدية يرجع في القائم لا الهالك والمستهلك مثليا أو قيميا.

## فصل [في اشتراط الزوج الهبة عند النكاح]

(٥٥٠) قال لمطلقة: "لا أتزوجك حتى تهبني مالك علي" - فوهبت مهرها على أن يزوجها - لا تصح الهبة، سواء تزوجها أو لم يتزوجها.

(٥٥١) لا يجوز جمع الأختين ولو بالعقد، ويجوز جمع الأمتين إلا بالوطء.

(٥٥٢) قال الأب: "وطئت جارييتي<sup>(١)</sup> كذا" - ليس لابنه الوطاء، وكذا العكس.

(٥٥٣) رجل تزوج إحدى الأختين وتزوج ابنة الأخت الأخرى - جاز.

(٥٥٤) ويجوز تزوج ابن أحد الأخوين لأب وأم بنت الأخ الآخر.

(٥٥٥) رجل تزوج بجارية ولده - جاز عندنا، وكذا يجوز للابن تزوج جارية أبيه بالإذن، فالولد يكون حرا؛ لأن المولى مَلَكٌ مِلْكُ ابن ابنه ولا تصير الجارية أم ولد للابن لعدم الملك حيث تزوجها فقط. (ورقة ٥١٤ - ٢)

## فصل [في أنه يجوز للرجل أن يجمع بين امرأة وبنت أخت أمها]

(٥٥٦) رجل تحت نكاحه امرأة، ولها أم، وللأم أخت - جاز للرجل أن يتزوج بنت هذه الأخت، فلا تحرم عليه، كما في المؤيد<sup>(٢)</sup> نقلا عن الحاوي<sup>(٣)</sup>.

## فصل [في أنه لا مهر في النكاح الفاسد قبل الدخول]

(٥٥٧) من المهمات جدا: لا مهر في النكاح الفاسد قبل الدخول، وكذا بعد الخلوة؛ لأن فساد النكاح يمنع صحة الخلوة، وأما إن دخل بها - فلها مهر المثل، ولا يزداد على المسمى، وعليها العدة ويثبت نسب الولد.

## فصل [في تزوج منكوحة الغير عالما بذلك]

(٥٥٨) من المهمات: تزوج منكوحة عالما بذلك - لا عدة ولا يحرم الوطاء على الزوج<sup>(٤)</sup> - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "جاريته"، ولا يستقيم المعنى بذلك.

(٢) مؤيد زاده (٨٦٠ - ٩٢٢هـ/١٤٥٦ - ١٥١٦م) عبد الرحمن بن علي بن مؤيد الأماصي، فقيه حنفي، ولد في أماسية، ورحل إلى حلب وبلاد العجم، ثم عاد إلى بلاد الروم. وفوضت إليه مناصب التدريس والقضاء، وتوفي بالقسطنطينية. له فتاوى مؤيد زاده وتفسير سورة القدر. (الأعلام للزركلي، ٣/٣١٨).

(٣) فتاوى مؤيد زاده (مخطوط، المسائل المتعلقة بالنكاح والمهر والرضاع، لوحة ٤٩) عبد الرحمن بن علي بن مؤيد الأماصي، مكتبة جامعة الملك سعود، عدد الأوراق: ١٣٢، رقم التصنيف: ٦٩٤١.

(٤) أي: الزوج الأول.



(٥٥٩) رجل طلق امرأته ثلاثاً، فتزوجت في العدة، ودخل بها<sup>(١)</sup>، ثم فرق بينهما - عليها العدة ونفقتها، وسكنها على الأول. وأما المنكوحه إذا تزوجت من رجل ودخل بها الرجل، ثم فرق بينهما - لا نفقة لها على الأول لكونها ناشزة.

(٥٦٠) ولا تجب نفقة والده الفقير القادر على العمل على الابن إن كان الابن والأب فقيرين<sup>(٢)</sup>، والكل على الله. وإن لم يقدر الوالد على<sup>(٣)</sup> العمل، وللأب عمل<sup>(٤)</sup> - يضم الابن والده إلى عياله. واليسار في هذا الباب أن يملك نصاب الزكاة فاضلاً عن نفقة عياله.

(٥٦١) ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم، وكذا المسلم على ولده الكافر الذمي، ولا يجبر على نفقة ولده المملوك.

(٥٦٢) رجل غاب ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا لهم مال - تجبر الأم على الإنفاق، ثم ترجع بذلك على الأب.

### فصل [في أن للصبي خيار البلوغ إذا زوّجها القاضي أو أمها]

(٥٦٣) زوج القاضي صغيرة - لها خيار البلوغ، وكذا الأم، كما في الخلاصة. وفي الخزانة: لا خيار لها بعد عقد القاضي<sup>(٥)</sup>.

(٥٦٤) الوصي لا يملك إنكاح الصغير أو الصغيرة، ولو أوصى الأب بذلك.

### فصل في باب الرضاع<sup>(٦)</sup>

(٥٦٥) يجوز تزوج الرجل مرضعة<sup>(٧)</sup> ولده، وكذا بنتها، هذا في الرضاع، وفي النسب لا يجوز يجوز لأنها ربيبتها<sup>(٨)</sup>.

(٥٦٦) هند وزينب، ولهند بنون، ولزينب بنات، فأرضعت زينب ابن هند - لا يجوز لذلك الابن أن يتزوج زينب، ولا واحدة من بنات زينب. وأما سائر البنين<sup>(٩)</sup> لهند - لهم<sup>(١٠)</sup> أن يتزوجوا

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) في كلا النسختين: "فقيران".

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) خلاصة الفتاوى (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٧٦) للشيخ الإمام: طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري.

(٦) وهو واجب إحياء للولد لقوله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن" [البقرة: ٢٣٣] أي ليرضعن، وحكم الرضاع يثبت بقليله وكثيره لقوله سبحانه: "وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة" [النساء: ٢٣] مطلقاً، وقال عليه الصلاة والسلام: "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب" من غير فصل، وقال عليه الصلاة والسلام: "الرضاع ما ينبت اللحم وينشز العظم"، وأنه يحصل بالقليل، لأن اللبن متى وصل إلى جوف الصبي أنبت اللحم وأنشز العظم. قال أبو حنيفة: إذا وجد في مدته وهي ثلاثون شهراً، وقالوا: سنتان لقوله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة" [البقرة: ٢٣٣]. وقال تعالى: "وحمله وفصاله ثلاثون شهراً" [الأحقاف: ١٥] وأدنى مدة الحمل ستة أشهر فبقي للفصل سنتان. (الاختيار لتعليل المختار، ١٣٢/٣).

(٧) في الأصل: "رضيعة".

(٨) الربيبة لغة: هي ابنة امرأة الرجل من غيره مشتقة من الرب، وهو الإصلاح؛ لأنه يقوم بأمورها ويصلح أحوالها، والجمع ربائب. وفي اصطلاح الفقهاء: الربيبة: بنت الزوجة، وبنت ابنتها، وبنت بنتها وإن سفلت من نسب أو رضاع واردة أو غير واردة. والابن ربيب. الربيبة من الحرمات بشرط دخول الرجل بأمرها، فإذا دخل الرجل بزوجه حرمت عليه ربيبتها سواء كانت في حجره أم لم تكن في قول عامة الفقهاء؛ لأن ذكر الحجر في قوله تعالى: "وربائبكم اللاتي في حجوركم". (النساء، ٢٣). (الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل، الكويت، ١٤٢٧هـ).

يتزوجوا تلك زينب<sup>(٣)</sup> وبناتها أيهن شاؤوا<sup>(٤)</sup>. وأما إذا لم ترضع زينب<sup>(٥)</sup>، بل أرضعت هند بنتا من بنات زينب<sup>(٦)</sup> - لا يجوز لأحد من هؤلاء البنين أن يتزوج تلك البنت خاصة، ويجوز أن يتزوجوا بسائر البنات. ولو أرضعت زينب واحدا من أبناء هند<sup>(٧)</sup>، وأرضعت هند واحدة من بنات زينب - لا يجوز لذلك الابن أن يتزوج زينب<sup>(٨)</sup> ولا بإحدى بناتها، وجاز لإخوة ذلك الابن أن يتزوجوا بنات زينب، إلا البنت التي أرضعتها أمهم وهي هند.

### فصل [في جواز زواج أخوات الأخت من الرضاعة]

(٥٦٧) من المهمات التي تقع كثيرا: رجل له أم، فأرضعت صغيرة، وتلك الصغيرة إخوة وأخوات - جاز لهذا الرجل أن يتزوج بأخوات تلك الجارية، وإنما الحرام عليه تلك الجارية بعينها.

### فصل [في زواج الرجل من مرضعة ولده وأخت ولده من النسب]

(٥٦٨) لا بأس للرجل أن يتزوج مرضعة ولده وأخت ولده من النسب إذا لم يكن ولد موطوءة؛ لأن الجارية إذا كانت بين رجلين، فجاءت بولدها، فادعياءه، ولكل واحد من الرجلين بنت<sup>(٩)</sup> من امرأة أخرى - فكان لكل واحد من الرجلين أن يتزوج بنت شريكه وإن كانت تلك البنت أخت ولده من النسب حيث كان الولد أخا لأب لتلك البنت.

### فصل [في أنه لا حل بين رضيعي ثدي]

(٥٦٩) أرضعت المرأة صبية، وأرضعت تلك الصبية امرأة أخرى - إن كان اللبن من زوجين، فهما أختان لأم، ولو كانا<sup>(١٠)</sup> ذكرا<sup>(١١)</sup> - فأخوان لأم، وإن كان اللبن لرجل واحد - فأختان لأب وأم<sup>(١٢)</sup>.

(٥٧٠) رجل له زوجتان أرضعت كل منهما صبية - فهما أختان لأب رضاعا.

(٥٧١) لو أرضعت صبية بلبن الزنا - تحرم الصبية على الزاني، وكذا لو حبلت من آخر وأرضعت ولدا لا بلبن الزاني (ورقة ٥١٥-١) حرمت<sup>(١٣)</sup> على الزاني أيضا؛ لأن الأولى<sup>(١)</sup> بنته رضاعا رضاعا والثانية<sup>(٢)</sup> بنت موطوءة، فإنها حرام على الزاني كالبنات من النسب.

(١) في كلا النسختين: "البنت".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "الزينة".

(٤) في كلا النسختين: "شاء".

(٥) في كلا النسختين: "الزينة".

(٦) في كلا النسختين: "الزينة".

(٧) في كلا النسختين: "الهند".

(٨) في كلا النسختين: "الزينة".

(٩) في كلا النسختين: "بنتا".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) في كلا النسختين: "ذكران".

(١٢) قال في البحر الرائق، كتاب الرضاع (٢٤٤/٣): "(ولا حل بين رضيعي ثدي) أي بين من اجتماعا على الارتضاع من

ثدي واحد في وقت واحد لأحدهما أخوان من الرضاع فإن كان اللبن من زوجين فهما أخوان لأم أو أختان لأم وإن كان

لرجل فأخوان لأب وأم أو أختان لهما ولو كان تحت رجل امرأتان فأرضعت كل منهما صبية فهما أختان لأب رضاعا".

(١٣) في كلا النسختين: "حرم".

## فصل في أن الطلاق إما صريح أو ملحق بالصريح أو كتابة

(٥٧٢) والملحق بالصريح: "واستبرئي رحمك"، و"أنت واحدة" - لا بد في وقوعه من نية، ويقع رجعيًا، وأما في وقوع الصريح المحض لا حاجة إلى النية، والكنيات كلها بوائن، لكن لا بد من النية في حالة الرضا وحالة مذاكرة الطلاق وحالة الغضب - مما يحفظ هذا.

(٥٧٣) ويصدق أنه إن لم ينو الطلاق، وإن نوى بالكنيات الثلاث - يقع، وإن نوى اثنتين<sup>(٣)</sup> - يقع واحدة. ثم إن المهمات التي لا بد من التنبيه عليها<sup>(٤)</sup> لكونها خفية على أكثر الناس حيث قال في الذخيرة: لو قال لامرأته "أنت بائن"، ثم قال لها في عدتها "اعتدي"، أو "استبرئي رحمك"، أو "أنت واحدة" ونوى به الطلاق - لا يقع، وإن كان الرجعي يلحق البائن، فعلم من ذلك أن الصريح يلحق البائن، وأما الملحق بالصريح لا يلحق البائن - هذا مما يحفظ جدا. ذكره المولى المؤيد في المسائل<sup>(٥)</sup> المتعلقة بالطلاق<sup>(٦)</sup>.

## فصل [فيما إذا قال "أنت عليّ حرام" أو "حلال الله عليّ حرام"]

(٥٧٤) قال: "أنت عليّ حرام"، أو "حلال الله عليّ حرام" - إن كانت له امرأة واحدة وقع الطلاق عليها، وإن كانت أربع نسوة - طلقت كل واحدة تطليقة، وإن لم يكن له امرأة تلزمه<sup>(٧)</sup> الكفارة إذا فعل، وقال النسفي<sup>(٨)</sup>: "لا شيء عليه".

## فصل [في وقوع الطلاق على واحدة من نسائه إذا علق بطلاق واحدة ولم يعينها]

(٥٧٥) قال: "إن فعلت كذا فامرأتي"<sup>(٩)</sup> طالق"، وله أربع نسوة - لا يقع إلا على واحدة. وقال أبو بكر<sup>(١٠)</sup>: "طلّقن جميعا إذا قال: "حلال الله عليّ حرام" - وبه يفتى. كما في المؤيد<sup>(١١)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "الأول".

(٢) في كلا النسختين: "الثاني".

(٣) في كلا النسختين: "اثنتين".

(٤) في كلا النسختين: "عليه".

(٥) في كلا النسختين: "مسائل".

(٦) فتاوى مؤيد زاده (مخطوط، المسائل المتعلقة بالطلاق والخلع والعدة، لوحة ٥٤).

(٧) في كلا النسختين: "يلزم".

(٨) هو عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، الحنفي، حافظ الدين، أبو البركات - فقيه، أصولي، مفسر، متكلم. تفقه على شمس الأئمة الكردي، توفي في بلده إيدج من كور أصبهان ٧١٠هـ/١٣١٠م. نسبته إلى "نسف" ببلاد السند بين جيحون وسمرقند. من تصانيفه: عمدة العقائد في الكلام وشرحها - وسماها الاعتماد، مدارك التتريل وحقائق التأويل - في التفسير، منار الأنوار - في أصول الفقه، الكافي - في شرح الوافي. وكتر الدقائق - وكلاهما في فروع الفقه الحنفي، شرح المنتخب في أصول المذهب للأحسيكتي، شرح الهداية للمرغباني - في الفروع، كشف الأسرار في شرح المنازلة، اللآلئ الفاخرة في علوم الآخرة، المستصفي شرح النفع المستوفي في الفروع، المصفي في مختصر المستصفي. (الجواهر المضبغة، ٢٩٤/٢، معجم المؤلفين، ٣٢/٦. هدية العارفين، ٢٤١/١. أبعاد العلوم، ١١٤/٣. الأعلام للزركلي، ٦٧/٤).

(٩) في كلا النسختين: "فامرأته".

(١٠) هو بكر خواهر زاده: محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري، أبو بكر الحنفي المعروف ببكر خواهر زاده، المتوفى سنة ٤٨٣ هـ. من تصانيفه: تجنيس في الفروع، شرح أدب القاضي لأبي يوسف، شرح الجامع الكبير للشيباني في الفروع، شرح مختصر القدوري، الفتاوى، المبسوط في الفروع، وغير ذلك. (هدية العارفين، ٤٨٤/١).

(١١) فتاوى مؤيد زاده (مخطوط، المسائل المتعلقة بالطلاق والخلع والعدة، لوحة ٥٤).

- (٥٧٦) قال: "طلاقك عليّ ثابت"، أو "واجب"، أو "لازم"، أو "فرض"، أو "طلاقك عليّ" - يقع في الكل على الصحيح، كما في الوجيز<sup>(١)</sup>.
- (٥٧٧) قال قاضيه خان: المريضة إذا قالت: "ليس على زوجي صداق" - يبرأ عندنا<sup>(٢)</sup>.
- (٥٧٨) إذا قال: "امرأته طالق ثلاثاً"، وله امرأة معتدة عن طلاق بائن - لا تطلق هي، إلا إذا أشار إليها.

### فصل [في طلاق وخلع الذمي]

- (٥٧٩) في الجواهر<sup>(٣)</sup> في طلاق الذمي: طلق الذمي امرأته ثلاثاً أو خالعهها، ثم أقام عليها، فدفعت الزوجة حالها إلى القاضي - يفرق بينهما بالاتفاق، بخلاف نكاح المحارم حيث لا يفرق بمرافعة أحدهما، وإن طلبا التفريق لا يفرق أيضاً، كما في الظهيرية خلافاً لأبي يوسف، وإذا تزوجها بعد الثلاث بلا محلل وهو كنكاح المحارم<sup>(٤)</sup>.
- (٥٨٠) وفي القدوري<sup>(٥)</sup>: إذا طلق الذمي<sup>(٦)</sup> امرأته ثلاثاً<sup>(٧)</sup> أو خالعهها، ثم أقام عليها - يفرق يفرق بينهما وإن لم يرافعا<sup>(٨)</sup> وفي المرافعة معاً أو أحدهما - فبالطريق الأولى، كما قاله المؤيد<sup>(٩)</sup>.
- (٥٨١) وإذا أسلم الحربي، وكان طلق امرأته ثلاثاً، وتزوجها قبل المحلل - فرق بينهما.
- (٥٨٢) حربي طلق امرأته، فأراد أن يتزوجها - لم يكن له ذلك، فإن فعل - فرق بينهما، وإن خرجا مستأمنين وتزوجا - لا يتعرض لهما، كذا في التاتارخانية في فصل نكاح الكفار<sup>(١٠)</sup>.

### فصل [في تعليق طلاقها بما في وسعها]

- (٥٨٣) إذا علق الطلاق بفعل في وسعها - لا يقع إلا في آخر عمرها، وإلا يقع في الحال، إلا إذا وقت وقتاً - فلا يقع إلا بعد مضي الوقت.

### فصل [في أنواع الطلاق]

(١) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٠٥)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة، ٦١٦هـ.

(٢) فتاوى قاضيه خان، كتاب الهبة، فصل في الصدقة (١٥٦/٣).

(٣) جواهر الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٢٧)، جامعة الملك سعود، لحمد بن عبد الرشيد الكرمانى ٥٦٥هـ، عدد اللوحات: ٣٤١، رقم التصنيف: ١٤٣٧.

(٤) الفتاوى الظهيرية، (مخطوط، كتاب الطلاق، الفصل التاسع في نكاح أهل الذمة، لوحة ٦١) لظهير الدين أبي بكر القاضي.

(٥) أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي، المتوفى سنة ٤٢٨هـ. له المختصر في فروع الحنفية. وهو متن متين معتبر متداول متداول بين الأئمة الأعيان وشهرته تغني عن البيان. (كشف الظنون، ١٦٣١/٢).

(٦) في (أ): زيادة.

(٧) في (أ): زيادة.

(٨) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، الباب العاشر في نكاح الكفار (٣٣٧/١).

(٩) فتاوى مؤيد زاده (مخطوط، المسائل المتعلقة بالطلاق والخلع والعدة، لوحة ٥٧).

(١٠) الفتاوى التاتارخانية (كتاب النكاح، نكاح الكفار، نكاح أهل الحرب، ١٧٥/٣)، عالم بن علاء الأنصاري الدهلوي الهندي.

(٥٨٤) كل طلاق وقع بشرط ليس بمال - فهو رجعي، ولفظ الخلع بائن بالجعل وبغيره، والطلاق بلا مال رجعي، وإذا أخرج مخرج الكناية فهو بائن<sup>(١)</sup>، حتى لو خلعها ثم طلقها على مال - تطلق بلا مال.

### فصل [في خلع أم الصغيرة مع زوجها]

(٥٨٥) خلعت أم الصغيرة مع زوجها، وضمنت الأم المهر، أو أضافت إلى مالها - تم الخلع، وإن لم تضاف - لا يقع الطلاق على الصحيح، وفي الأب يقع، كذا في المجمع<sup>(٢)</sup>.  
(٥٨٦) رجل طلق امرأته - ولا تزوج أختها، ولا ذات رحم محرم منها نسباً أو رضاعاً - مما يحفظ هذا جدا.

(٥٨٧) رجل زوّج أمته، ثم إن الزوج طلقها، أو مات عنها - لا يطأها سيدها (ورقة ٥١٥ - ٢) قبل عدة الزوج.

(٥٨٨) وكان له أربع نسوة موطوءات<sup>(٣)</sup>، فطلق واحدة<sup>(٤)</sup> منهن - لا يتزوج الأخرى في عدتها، وكذا لو<sup>(٥)</sup> اشترى جارية - لا يحل له وطؤها ما لم تحض حيضة عند الإمام خلافاً لهما<sup>(٦)</sup>.

(٥٨٩) لو تزوج الحامل من الزنا لا يطأها حتى تضع حملها<sup>(٧)</sup> عند الإمام<sup>(٨)</sup>.  
(٥٩٠) حربية هاجرت، ولها زوج في دار الحرب - لا عدة عليها، فتزوج من آخر في ساعتها<sup>(٩)</sup>، لكن لم يقربها حتى تحيض بحيضة عند الإمام. وكذا لو تزوج الحامل من الزنا - يصح، لكن لا يقربها ما لم تضع الحمل<sup>(١٠)</sup>.  
(٥٩١) رجل زنى بامرأة، ثم تزوجها الآخر - لا يحل الوطء قبل حيضة، وفي صدر الفقهاء<sup>(١١)</sup> قال: "إن تزوجت فلانة أبداً فهي طالق"، فتزوجها مرة، فطلقت، ثم إذا تزوجها أخرى - لا يقع؛ لأن التأييد ينفي التوقيت، لا التوحيد، فيتأبد عدم الزوج ولا يتكرر.

<sup>(١)</sup> الطلاق البائن: وهو قسمان: أحدهما: طلاق بائن بينونة صغرى، وهو الذي يملك الزوج بعده ان يعيده زوجته اليه برضاها وعقد ومهر جديدين دون توقف على أن تنكح زوجاً غيره. ثانيهما: طلاق بائن بينونة كبرى. وهو الطلاق الذي لا يمكن ولا يملك الزوج بعده ان يعيده اليه زوجته الا برضاها وعقد ومهر جديدين إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يفارقها بسبب من أسباب الفرقة أو يموت عنها، وتنقضي عدتها. (تعريفات ومصطلحات فقهية في لغة معاصرة، د. عبد العزيز عزت عبد الجليل حسن، دار النشر للجامعات، ١٩٩٨م).

<sup>(٢)</sup> مجمع الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٨٩) أحمد بن حمد بن أبي بكر الحنفي، ت ٥٢٢هـ.

<sup>(٣)</sup> في كلا النسختين: "موطوءة".

<sup>(٤)</sup> في كلا النسختين: "واحداً".

<sup>(٥)</sup> في كلا النسختين: غير موجودة.

<sup>(٦)</sup> بدائع الصنائع، كتاب البيع، باب في حكم البيع (٢/٢٥٥).

<sup>(٧)</sup> في كلا النسختين: "حتى تحيض" وهو خطأ. والصحيح ما ذكره في الفتوى اللاحقة.

<sup>(٨)</sup> شرح فتح القدير، كتاب العتاق، باب العتق على جعل (٥/٣٦).

<sup>(٩)</sup> في كلا النسختين: "ساعته".

<sup>(١٠)</sup> شرح فتح القدير، كتاب العتاق، باب العتق على جعل (٥/٣٦).

<sup>(١١)</sup> بعد البحث الطويل لم أقف على هذا الكتاب في فهارس الكتب والأعلام.

(٥٩٢) وفي الوجيز: لا عدة قبل الدخول والخلوة في الطلاق<sup>(١)</sup> - مما يحفظ.

### فصل [في عدة الوفاة]

(٥٩٣) عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا، سواء كانت مدخولة أو غير مدخولة، أو صغيرة، أو كبيرة، أو مسلمة، أو كتابية، حاضت في هذه المدة، أو لم تحض؛ لأن هذا التبرص ثبت بنص قطعي، حيث قال تعالى: وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في تزوج المسلم بنصرانية مبانة]

(٥٩٤) تزوج مسلم أو ذمي نصرانية مبانة في ساعة التفريق من الذمي - جاز، لكن لا يطأها<sup>(٣)</sup> حتى يستبرئ في قول أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - وعندهما: نكاحها باطل حتى تحيض بثلاث حيض<sup>(٤)</sup>.

(٥٩٥) والمنكوحه نكاحا فاسدا والموطوءة شبهة عدتها الحيض في الفرقة والموت جميعا، ولا عدة الموت في الفاسد؛ لأن عدة الموت على وجه العبادة بجرمة النكاح، وهذا السبب ليس بموجود في النكاح الفاسد، ولا في الوطء بشبهة.

(٥٩٦) قال: "امرأتي طالق"، وله معتدة من طلاق بائن - لا تطلق بدون النية.  
(٥٩٧) رجل قال: "إن فعلت كذا فامرأتي<sup>(٥)</sup> طالق"، وله امرأتان أو أكثر، ففعل ذلك الفعل - طلقت واحدة منهما، والتعيين إليه كما في الملتقط<sup>(٦)</sup>. ولو قال: "أنت حرام" أو "أنت عليّ حرام" - يقع الطلاق بدون النية، ولا يحتاج إلى كلمة "عليّ"، حتى لو قال: "ما نويت الطلاق" - لا يصدق، كذا في القنية<sup>(٧)</sup>.

### فصل [فيما إذا علق الطلاق بأشياء مختلفة]

(٥٩٨) من المهمات في التعليق قال: "امرأته طالق إن شرب المثلث<sup>(٨)</sup>، وقامر، ولعب بالحمام"، قيل: كل واحد من هذه الأشياء شرط على حده<sup>(٩)</sup>، وقيل: الكل شرط واحد. ولو

(١) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٠٥)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة، ٦١٦هـ.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٣٤.

(٣) في كلا النسختين: "يطأ".

(٤) بدائع الصنائع، كتاب البيع، باب في حكم البيع (٢/٢٥٥).

(٥) في كلا النسختين: "فامرأته".

(٦) الملتقط في الفتاوى الحنفية للسمرقندي (٥٥٦هـ/١١٦١م) محمد بن يوسف بن محمد بن علي بن محمد العلوي الحسني أبو أبو القاسم، ناصر الدين، المدين السمرقندي، فقيه حنفي، عالم بالتفسير والحديث والوعظ من أهل سمرقند. حج سنة ٥٤٢هـ وأقام في عودته مدة ببغداد. ومات بسمرقند. وقيل: قتل بها صبرا. وكان شديد النقد للعلماء والأئمة. له تصانيف، منها: الفقه النافع، جامع الفتاوى، بلوغ الإرب من تحقيق استعارات العرب، رياضة الأخلاق، مصابيح السبل في فروع الحنفية، الملتقط في الفتاوى الحنفية، ويسمى مآل الفتاوى؛ أتمه في شعبان سنة ٥٤٩هـ.

(٧) القنية للزاهدي، مختار بن محمود بن محمد (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الكنايات، لوحة ٥٩).

(٨) المثلث هو الذي ذهب ثلثاه بالطبع من ماء العنب والزبيب والتمر، وبقي ثلثه، فما دام حلوا فهو طاهر حلال شربه، وإن غلى واشتد فكذلك لاستمرار الطعام والتقوي والتداوي دون التلهي، ولا يحل منه السكر. وقال محمد - رحمه الله - هو حرام يحد في قليله وكثيره. (التعريفات للجرجاني، ١٢٧٦، ١/٢٥٧).

(٩) يعني كل واحد من هذه الأشياء المذكورة مسنقل لإيجاد حكم الطلاق.

حلف أن "لا يشرب المثلث ولا يقامر ولا يلعب بالحمام" - وكل واحد من هذه الأشياء شرط على حده بلا خلاف - هذا مما يحفظ، فإنه كثير الوقوع.

(٥٩٩) رجل قال لعمره: "إن لم تلاقني<sup>(١)</sup> في موضع كذا، في يوم كذا - تكون زوجتك طالقاً"، فقال عمرو بذلك. فحضر عمرو في ذلك اليوم في ذلك الموضع ولم يحضر الرجل - لا يقع الطلاق إن قال الرجل "إذا حضرت في ذلك الموضع"، يعني لو شرط في تقدير حضوره في ذلك الموضع في يوم كذا.

(٦٠٠) بنت بكر كانت مطعونة<sup>(٢)</sup>، وكانت غير عاقلة، فزوّجوها من زيد، فمات الرجل قبل الدخول - فالبنت ترث إياه إن كان العاقد أباه<sup>(٣)</sup> - وبه يفتى.

(٦٠١) تزوجها على أنها بكر، فوجدها ثيباً وطلقها - عليه كل المهر.

(٦٠٢) إذا وطئ أحد الشريكين جاريته - يجب لكل وطء مهر واحد، وفي النكاح الفاسد لو وطئ مرارا - يجب عليه مهر واحد فقط.

(٦٠٣) وطئ جارية، ثم استحقت عليه - مهر واحد، ولو وطئ مرارا، وفي نصف الجارية نصف المهر.

(٦٠٤) تجب العدة على الرتقاء، لكن المهر ينصف ولا تصح خلوة الغلام أو الجارية إذا لم يتصور الجماع منهما - مما يحفظ.

(٦٠٥) وفي كل موضع صحت الخلوة لو طلقها لا يكون له حق الرجعة، لكن المهر عليه تماماً، كذا في الحسامية<sup>(٤)</sup>. (ورقة ٥١٦-١)

(٦٠٦) من المهمات في باب الرضاع: نقل الحسامي عن قاضيخان: "لو شهد عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح بينهما عندهما لا يسعها<sup>(٥)</sup> المقام مع الزوج" - نفهم من هذا أنه لا حاجة إلى إلى القضاء، كما إذا أخبر ثقة عدل بذلك بعد نكاح الصغير والصغيرة أن الأحوط التفريق، كما صرح بذلك في جميع الكتب<sup>(٦)</sup>.

(٦٠٧) [من المهمات: ما قاله كمال الدين بن الهمام في باب التيمم: كل صفة منافية لحكم يستوي فيها الابتداء والبقاء كالحرمية في باب النكاح، كما يمنع ابتداء النكاح يمنع بقاءه، حتى لو كان الزوجان صغيرين، فأرضعتهم امرأة ارتفع النكاح، أو كبيرين، فمكنت الزوجة ابن زوجها ارتفع بعد الثبوت<sup>(٧)</sup>] (١).

(١) في كلا النسختين: "تلاق".

(٢) أي: أصابها مرض الطاعون.

(٣) في كلا النسختين: "أبوها".

(٤) واقعات الحسامي، المسمى بـ "الأجناس" (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٧١) للصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري الحنفي، المتوفى سنة ٥٣٦هـ، جمع فيه بين "النوازل" لأبي الليث و"الواقعات" للناطقي، وأخذ من فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل، وفتاوى أهل سمرقند، ورتب الكتاب المختصر المنسوب إلى الحاكم الشهيد والأبواب كالنوازل. مكتبة "إسطنبول ملت كتيخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٤٠٧، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٨٦.

(٥) في كلا النسختين: "يسعها".

(٦) فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح (٤٢٢، ٢٠٦/١).

(٧) شرح فتح القدير، كتاب الطهارة، فصل في الآسار وغيرها (١٣٢/١).



- (٦٠٨) في الفتاوى الذخيرية: التحريم ثابت بنكاح أو ملك أو فجور<sup>(٢)</sup>.
- (٦٠٩) حرمت عليه أمها وبناتها<sup>(٣)</sup>، وهو محرّم عليهما، وحرمت هي على آبائه وأبنائه، وتثبت الحرمة بالوطء والمس والتقبيل والنظر إلى الفرج بشهوة، سواء كان ذلك أيضا بملك النكاح أو بملك أو بفجور، إن كانت المنظورة مشتبهة، وهي بنت تسع سنين، أو أكثر، وكذا بنت ست سنين أو ثماني سنين إن كانت ضخمة جسيمة.
- (٦١٠) ثم إن حد الشهوة انتشار الآلة في الشبان وبالقلب في الشيوخ، وأما النظر إلى غير الفرج لا يوجب الحرمة ولو بشهوة.
- (٦١١) إذا نظر إلى فرج امرأة فأمنى بشهوة - لا تثبت الحرمة، وكذا إن مس بشهوة فأمنى - لا تثبت الحرمة.
- (٦١٢) وفي الفصل التاسع والعشرين في جامع الفصولين<sup>(٤)</sup>: أن النكاح لا يثبت بالتصادق وإن ذات زوج لو ولدت بعد موت زوجها في أقل من سنتين فإن صدقها الورثة في الولادة يثبت النسب، وإلا لا بد من نصاب في الشهادة.
- (٦١٣) رجل حين التزوج قال: "إن خليلتك أربع سنين وسافرت تكويني"<sup>(٥)</sup> طالقاً - إن كان الشرط قبل النكاح، أو متصلاً به، ولم يكن متعلقاً بالإضافة إلى التزوج - فهذا لغو، كما إذا قال قبل النكاح: "إن فعلت كذا فالفلانة تكن طالقاً" - ففعل - لا يقع الطلاق، فإن الوقوع بتقدير الإضافة أو بالعصمة بالنكاح، وأما إن كان الإيجاب من طرف هند<sup>(٦)</sup> والقبول من طرف الزوج وخالف - يقع الطلاق - مما يحفظ.
- (٦١٤) رجل قال لجارية زوجته: "إن أُخِّلّي زوجتي بالبيع أو بالإيداع تكن امرأتي طالقاً"، ثم إن المرأة باعته - فالحكم فيه: إن الخالف إن سعى بالمنع ولم يقدر على منعها لا يقع الطلاق - وبه يفتى.
- (٦١٥) رجل قال: "إن تزوجت امرأة تكن في كل جماع طالقاً ثلاثاً" - فالحكم: إنه تطلق المرأة إن تزوجها، ثم يعقد عليها<sup>(٧)</sup> بالنكاح الفضولي وتقبل بفعله - لا يطلق بجماعه إياها - وبه يفتى.
- (٦١٦) رجل قال: "إن دخلت دار عمرو" البوب الاجنم بوش اولسون ديه<sup>(٨)</sup> - فالحكم فيه: إنه إذا دخل<sup>(٩)</sup> - تطلق زوجته، وبعد العدة يدخل البيت، ثم إنه يتزوجها، وأما التي تأخذ

(١) في (أ): ما بين المعكوفين زيادة.

(٢) ذخيرة الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري. كتاب النكاح، الفصل التاسع عشر في مسائل أسباب التحريم، لوحة ١٠٣.

(٣) أي: على زوجها.

(٤) جامع الفصولين، الفصل التاسع والعشرين (٢/٢٤).

(٥) في كلا النسختين: "تكن".

(٦) في كلا النسختين: "الهند".

(٧) في كلا النسختين: "عليه".

(٨) يعني بالتركي: "أنا أطلقك".

(٩) في كلا النسختين في هذا المكان: "ولم يقع الطلاق أنه"، وهي زيادة مخلة بالمعنى.

بالنكاح لا طريق إلا بالفضولي - وبه يفتى، لكن لا بد للفضولي من السكوت وإرسال مهر أو بعضه، ولا يرسل إليها متاعا غيره - مما يحفظ جدا.

(٦١٧) رجل طلق امرأته ثلاثا، فقبل خروج العدة أو بعدها<sup>(١)</sup> قال: "كلما تزوجتها"<sup>(٢)</sup> تكن تكن طالقا ثلاثا، ثم إنه تزوج إياها بعد الحل - يقع الطلاق الثلاث - وبه يفتى؛ فيمكن التدارك بالنكاح الفضولي، فإنه ليس بتزوج أهل عرف.

(٦١٨) أخذ ظلما دراهم عمرو، وحلفه أنه لا يدعي ذلك - فالحكم فيه: إن الخالف يبعث أحدا من خدامه مع أهل السوق، والخدام يحكي للحاكم<sup>(٣)</sup> الحلف على ذلك، فالحاكم يتخذ الخادم خصما، ويخلص دراهمه - ولا يقع الطلاق.

(٦١٩) قال: "إن لم ألاقك"<sup>(٤)</sup> بعد<sup>(٥)</sup> ثلاثة أيام تكن امرأتى<sup>(٦)</sup> طالقا - فوضعت زوجته حملها، ولم يلاقه<sup>(٧)</sup> - لا شيء عليه، وتنحل<sup>(٨)</sup> اليمين - مما يحفظ!

(٦٢٠) من المهمات: رجل مجرد قال: "أولوب الاجغم بوش اولسون"<sup>(٩)</sup> - فإذا تزوج هندا - تطلق حين تزوجها، ثم إنه إذا تزوجها ثانيا لا تطلق هندا؛ لأن اليمين انحلت في حقها، فإذا عقد ثانيا عليها لا تطلق، وأما إذا<sup>(١٠)</sup> تزوج خديجة - تطلق؛ لأن اليمين باقية في حق سائرهما، وإن كان عبارته: "أولوب الاجغم هردلقجه"<sup>(١١)</sup> - تطلق كلما تزوج - وبه يفتى.

(٦٢١) قال: "إن خالفت رضاك - فأمرك بيدك" - فالحكم فيه: إنها حين المخالفة بلا تأخير إذا<sup>(١٢)</sup> اختارت نفسها - تطلق.

(٦٢٢) طلب الدائن شرط مديونه، فقال: "أما في الأول بالشرط" - لا شيء عليه.

(٦٢٣) رفقاء رجل أرادوا أن يشربوا معه شرابا، فقال الرجل لأجل الخلاص منهم<sup>(١٣)</sup>: "أنا"<sup>(١٤)</sup> مشروط بالطلاق في الشرب، مع أنه لم يكن للرجل شرط في نفس الأمر، فشرب - تطلق قضاء.

(١) في كلا النسختين: "بعده".

(٢) في كلا النسختين: "تزوجته".

(٣) في كلا النسختين: "الحاكم".

(٤) في كلا النسختين: "تلاق".

(٥) في كلا النسختين: "قبل".

(٦) في كلا النسختين: "امراته".

(٧) في كلا النسختين: "تلاق".

(٨) في كلا النسختين: "تتخلى".

(٩) يعني بالتركي: "لكن مطلقا".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) يعني بالتركي: "لكن مطلقا بالتكرار".

(١٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٣) في كلا النسختين في هذا المكان: "فقال"، وهي زيادة لا حاجة إليها.

(١٤) في (أ): "أما"، وهو خطأ.

(٦٢٤) إذا قال أهل العرف: "إن لم تجئ في وقت كذا - تكن عورتك طالقا ثلاثا"، فقال الرجل: "تكن" فقط، ولم يجئ - تكن امرأته طالقا ثلاثا؛ لأن جواب الرجل كان جوابا لكلام أهل العرف.

(٦٢٥) قال رجل لعمره في خصوص: "إن لم يكن كذلك هل يكون ما قلته؟"، فقال: "يكن" فخالف - إن علم الخالف أن ما قاله طلاق امرأته، فقال: "تكن"، وعلم من جوابه كذا أنه<sup>(١)</sup> تكون عورته طالقا - فتطلق - وبه يفتى.

(٦٢٦) قال: "كل امرأة أتزوجها تكن طالقا ثلاثا، وكل امرأة أجامعها تكن مطلقة"، ثم إنه تزوج هنداء، ثم تزوج خديجة - تكون الاثنتان مطلقتين<sup>(٢)</sup> - وبه يفتى. (ورقة ٥١٦ - ٢)

(٦٢٧) رجل قال: "إن نكحت فلانة بالذات أو بالوكيل [تكون طالقا]<sup>(٣)</sup>"، فعقد بالفضولي - لا يفرق بينهما؛ لأن النكاح عقد بالذات أو بالوكيل، والفضولي ليس [وكيلا عنهما]<sup>(٤)</sup>، لكن لا بد من القبول الفعلي.

(٦٢٨) قال: "الوب الاجغم بوش اولسون"<sup>(٥)</sup> بالتركي، فعقد على خديجة - تكون مطلقة حين عقد عليها، ثم تزوجها ثانيا - لا تطلق؛ لأن اليمين منحلة في حقها، ولو تزوج غيرها - تكون مطلقة - وبه يفتى.

(٦٢٩) من المهمات: قال: "لو فعلت كذا يكن الطلاق الثلاث علي" - مما يحفظ هذا. حيث قال العمادي<sup>(٦)</sup>: إن فعل ذلك وكان مراده من هذا الكلام ونيته: "إن فعلت ذلك الفعل تكن زوجته طالقا ثلاثا" بقوله - تكن طالقا ثلاثا - تطلق، فهذا تطليق - وبه يفتى.

(٦٣٠) وقال في قاضيخان: ولو قال: "طلاقك علي"، وما ذكر في الأصل على وجه الاستشهاد<sup>(٧)</sup>، فقال: لا يرى أنه قال: "لله علي طلاق امرأتي" - لا يلزمه شيء وهذه مسائل اختلفوا فيها<sup>(٨)</sup>.

(٦٣١) رجل قال لامرأته: "طلاقك علي واجب" أو "لازم لي" أو "ثابت" أو "فرض" - قال بعضهم: تقع في الكل تطليقة رجعية إن كان دخل بها، نوى أو لم ينو. وقال بعضهم: لا تقع وإن نوى. وبعضهم ذكر فيه خلافا، فقالوا: عند الإمام يقع في الكل، وعند محمد في قوله "لازم"،

(١) في كلا النسختين: "أن".

(٢) في كلا النسختين: "مطلقتان".

(٣) في كلا النسختين: ما بين المعكوفتين ساقط.

(٤) في كلا النسختين: ما بين المعكوفتين: "كل منهما"، وهو خطأ.

(٥) يعني بالتركي: "لتكن مطلقة".

(٦) هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، الحنفي (أبو السعود) (٨٩٨ - ٩٨٢ هـ / ١٤٩٣ - ١٥٧٤ م) في فتاواه المسمى بـ "العمادية"، والنسخ كلها منها باللغة التركية، إلا بعض الأبواب في البيوع والرهن والإجارة والوقف. لذلك لم يسعني الوقوف على هذا الكتاب. مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات ٢٨٥، رقم التصنيف: ٥٥ hk ١/١٧٦. وهذا الكتاب ليس كتاب "فصول العمادي"، لأن المؤلف بالي زاده، كما هو واضح لقارئ هذا البحث، يكثر من النقل من فتاوى النكاح والطلاق من العمادي باللغة التركية.

(٧) في كلا النسختين: "الاستثناء".

(٨) فتاوى قاضيخان، (٤٥٦، ١/٢٢٤).

وعند أبي يوسف ينوي في الكل. وذكر الصدر<sup>(١)</sup> الشهيد في كتاب الأيمان في شرح المختصر: الصحيح أنه لا يقع الطلاق في الكل عند أبي حنيفة، وذكر في واقعاته أنه يقع في الكل. وقال الفقيه أبو جعفر<sup>(٢)</sup> في قوله: "واجب" - يقع لتعارف الناس، وفي قوله: "ثابت" أو "فرض" أو "لازم" - لا يقع لعدم التعارف<sup>(٣)</sup>.

(٦٣٢) وعن ابن سلام<sup>(٤)</sup> فيمن قال: "إن فعلت كذا، فثلاث تطليقات<sup>(٥)</sup> علي"، أو قال: "واجب علي" - أنه يعتبر عرف أهل البلد - هل غلب ذلك في أيمانهم، كذا في التاتارخانية<sup>(٦)</sup>. (٦٣٣) والطلاق بلا إضافة إلى الزوجة لم يقع في الكتب غير هذا بأن قال: "علي الطلاق" - فعلى ما قاله العمادي لا بد في ذلك من نية - مما يحفظ<sup>(٧)</sup>.

(٦٣٤) زوجة قالت<sup>(٨)</sup>: "علي الطلاق" - لا يقع أصلاً، وفي الزوج يقع بالنية. (٦٣٥) حلف أنه لا يخلّي امرأته أن تدعي، ثم إنه خال مع امرأته، ثم تزوجها، ثم خلّها للدعوى - يكون خائناً. ولو حلف بالطلاق تكون مطلقة.

(٦٣٦) إمام قال: "إن أكون إماماً في هذا المسجد، أو الجماعة - يكن الطلاق الثلاث واقعا" - ثم صار إماماً فيه - يقع الثلاث، إن قال: "يكن الطلاق الثلاث واقعا على زوجته"<sup>(٩)</sup> - وبه يفتى - مما يحفظ!

(٦٣٧) قال في التجنيس<sup>(١٠)</sup>: "نويت أن أصوم غداً إن شاء الله" - في القياس لا يصير صائماً؛ لأنه إذا لحق الكلام بيطل الكلام، وفي الاستحسان يصير صائماً؛ لأن الاستثناء في مثل ذلك للاستعانة والتبرك.

(١) في كلا النسختين: "صدر".

(٢) أبو جعفر: هذه الكنية تطلق على عدد من الفقهاء. عند فقهاء الحنفية تطلق هذه الكنية مجردة على الفقيه أبي جعفر، محمد بن عبد الله الهندواني (ت ٣٦٢ هـ) ويعرف كثيراً بأبي جعفر الفقيه. قال عبد القادر بن نصر الحنفي (ت ٧٧٥ هـ). وهو الفقيه محمد بن عبد الله الهندواني. وقال عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٣ هـ) (أبو جعفر هو البلخي الهندواني كان بارعا في الفقه شيخ زمانه يقال له أبو حنيفة الأصغر توفي ببخارا سنة ٣٦٢ هـ. (كشف الظنون، ١/١).

(٣) الفتاوى الهندية، كتاب الطلاق، كتاب الطلاق الصريح (١/٣٥٥).

(٤) هو محمد بن سلام بن الفرّج، الإمام الحافظ الناقد، أبو عبد الله السلمي مولاهم البخاري البيكندي. رأى مالك بن أنس، ولم يتفق له السماع منه. وقال محمد بن أحمد الغنّار: كان لابن سلام مصنفات في كل باب من العلم، وكان بينه وبين أبي حفص أحمد بن حفص الفقيه مودة وأخوة مع تخالفهما في المذهب. قال يحيى بن جعفر البيكندي: ولد محمد بن سلام في الليلة التي توفي فيها سفيان الثوري. قال البخاري: مات في سابع صفر سنة خمس وعشرين ومئتين (سير أعلام النبلاء، ٦٢٨/١٠).

(٥) في كلا النسختين: "تطليق".

(٦) الفتاوى التاتارخانية (كتاب الطلاق، باب إلحاق العدد بالإيقاع، ٣/٣٦٥)، عالم بن علاء الأنصاري الدهلوي الهندي.

(٧) في كلا النسختين في هذا المكان: "وقال ذلك"، وهي زيادة لا معنى لها.

(٨) في كلا النسختين في هذا المكان: "فقلت".

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) و"التجنيس" (مخطوط، كتاب الأيمان، لوحة ١٢٠) لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الإمام برهان الدين الفرغاني المرغيناني، الفقيه الحنفي، المتوفى سنة ٥٩٣ هـ. من تصانيفه: بداية المبتدئ في الفروع، التجنيس والمزيد وهو لأهل الفتوى غير عنيد، شرح الجامع الكبير للشيباني في الفروع. (كشف الظنون، ١/٣٥٢). مكتبة "ملي كتيبخانة" أنقرة / تركيا، عدد اللوحات: ١٦٧، رقم التصنيف: ٠٦ B ١٣٤ mil yz.

(٦٣٨) وفي الخانية: لو قال: "إن شاء الله أنت طالق" - لا تطلق في قول أبي يوسف، وتطلق في قول محمد - والفتاوى على قول أبي يوسف، وكذا في الفتاوى نقلاً عن الخانية<sup>(١)</sup>.  
 (٦٣٩) ولا بد أن يكون مسموعاً، بحيث لو قرب أذنه من<sup>(٢)</sup> فمه يسمع. وفي فوائد شمس الأئمة الأوزجندی<sup>(٣)</sup>: لو عُرف الطلاق بإقراره - تسمع دعوى الاستثناء منه، ولو ثبت بالبينة - لا تسمع دعوى الاستثناء منه، كما في الخلاصة - مما يحفظ جداً<sup>(٤)</sup>.  
 (٦٤٠) من المهمات في عقد المهر سرّاً أو علناً: رجل عقد سرا بعشرة آلاف درهم، وجهراً أربعين ألف درهم - فالحكم فيه: إن أشهد على أن ما في العلانية هزل - فالمهر مهر السر، وإن لم يُشهد على ذلك - فالمهر مهر العلانية - وبه أفتى محمد الفناري في فتاواه العصرية. وفي الفتاوى المحمدية لشيخ الإسلام برهان الدين قال: ويعتبر أبو يوسف مهر السر وأبو حنيفة ومحمد باعتبار العلانية، وكذا في المجموع<sup>(٥)</sup>.

(٦٤١) إذا جاءت<sup>(٦)</sup> الباء<sup>(٧)</sup> في الحلف، كما إذا قال: "إن أدخل الدار ولدي أو الأجنبي"، فإذا دخل الولد أو الأجنبي بلا علم الحالف - لا يحنث، ولو علق الثلاث بشيئين - يقع إذا وجد الثاني في الملك. كما إذا قال: "إن كلمت زيدا وبكراً فأنت طالق" - إذا وجد الثاني في الملك أو وجد الثاني فقط في الملك - يقع الثلاث. وإن لم يوجد شيء منهما أو وجد الأول فقط لا الثاني - لا يقع الثلاث. ولو علقها بحرف الفاء للتعقيب، كما إذا قال: "إن دخلت هذه الدار فهي..." فلا بد من الحنث، ووقوع الطلاق أن يدخل بالترتيب، وإلا فلا وقوع، وبالعطف، ثم للتراخي، فلا بد فيه أيضاً من التأخير، يعني: بعد أن دخل الأول دخل الثاني بعد ساعة أو أكثر.  
 (٦٤٢) قال: "إن شربت خمرًا بغير إذنك فأمرك بيدك" - اختلفا في وجود الشرط - فالقول للزوج والبينة على الزوجة. قال الزوج: "شربت بإذنها"، وقالت المرأة أن الشرط، وهو شرب الخمر، موجود - فبينة المرأة أولى - مما يحفظ.  
 (٦٤٣) قال: "أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر" - فقدم أحدهما بشهر - لم تطلق حتى يقدم الآخر، كذا في الوجيز<sup>(٨)</sup>، فيقع الطلاق ساعة قدومه - وبه يفتى.  
 (٦٤٤) علق الطلاق بفعلين - يقع عند آخرهما وإن علق بأحد الفعلين - يقع عند أولهما؛ لأنه لو لم يقع بأولهما لصار معلقاً بهما، كذا في الوجيز<sup>(٩)</sup>.

(١) فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق (١١٥/٢).

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) هو محمود بن عبد العزيز الأوزجندی، جد صاحب فتاوى قاضيهان. (كشف الظنون، ١٢٩٤/٢).

(٤) شرح فتح القدير، فصل في الاستثناء (١٤٠/٤).

(٥) المصدر السابق، كتاب الوكالة، باب الوكالة بالنكاح وغيرها (٣٣٠/٣).

(٦) في كلا النسختين: "جاء".

(٧) في كلا النسختين: "باء".

(٨) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، لوحة ١٠٨)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة.

(٩) المصدر نفسه (لوحة ١٠٨).

(٦٤٥) قال: "والله لا أكلم فلانا أو فلانا وفلانا" - حث بكلام الأول والآخرين، كما إذا قال: "لا أكلم هذا ولا هذين" - مما يحفظ.

(٦٤٦) من المهمات: قال لأجنيبة: "إن طلقك فعبدني حر" - يصير حالفا، فإن معناه: "إن تزوجتك وطلقك<sup>(١)</sup>، فعبدني حر"؛ لأن الطلاق لا يقع إلا في الملك، فصار الملك مذكورا بذكره - مما يحفظ. (ورقة ٥١٧-١)

### [مستدركات المؤلف على فتاواه في كتاب النكاح]

(٦٤٧) وصي أعمل مال الصغير وأكل ربحه، ثم إنه طلب ما صرف عليه بعد بلوغه، فامتنع الولد من الدفع لأجل أنه أعمل ماله، فيحاسبه بما صرفه، فالحكم فيه: إن لم يكن في الإنفاق إسراف، فإنه يأخذه، والربح لا يؤخذ بالجبر، ولا يكون للوصي حلالا طيبا - وبه يفتى.

(٦٤٨) وصي باع بعض الأراضي للصغير لأجل الضرورة - إذا بيعت بالثمن الذي أداه أهل السكان - جاز<sup>(٢)</sup>.

(٦٤٩) وصي من قبل المشرع الشريف، فباع بعض المواضع الخالية، وصرف الثمن إلى نفقة الصغير - جاز إن كان فيه ضرورة وبيعت بثمان المثل - وبه يفتى.

(٦٥٠) والصغير يأكل<sup>(٣)</sup> النفقة إلى أي شيء ومتى<sup>(٤)</sup>؟ فالجواب عنه: إلى أن يكفي كسبه لنفقته - وبه يفتى.

(٦٥١) زوجة خالعت مع الزوج حاملا على المهر والنفقة وعلى أن يكون الولد عندها، ثم إن الزوج يرجع عليها بنفقة الولد إن لم يعين الزمان.

(٦٥٢) خالع على أثواب للزوج أو للزوجة، ثم إن أحدهما أخذ ما أخذه الآخر - فالحكم فيه: إن صاحب الأثواب لا يأخذ الأثواب ولا المرأة النكاح والنفقة.

(٦٥٣) حامل بعد وضع الحمل فرغت عن نفقتها ونفقة الولد - فالحكم فيه: إنه يأخذ نفقة ولده لعدم تعيين الزمان.

(٦٥٤) ترك الزوج زوجته في بلدة خمس سنين، ولم تقدّر المرأة نفقة، فصرفت من مالها، ثم إن الزوج جاء، وأرادت<sup>(٥)</sup> المرأة أن تطلب الدين منه - ليس لها ذلك بالجبر.

(٦٥٥) ذمي أسلم حين كانت زوجته حاملا، ثم إنها وضعت الحمل وطلبت النفقة عن أبيها المسلم - جاز.

(٦٥٦) رجل صرف مالا على نفقة أخيه الصغير إلى البلوغ من ماله لنفسه، ثم إنه لما سلم مال الصغير بعد بلوغه وطلب منه ما صرفه لأجل نفقته - فالحكم فيه: إن أشهد في صرفه على الرجوع - يجوز أن يأخذ - وبه يفتى.

(١) غير موجودة في (أ).

(٢) أضفتها حتى يستقيم المعنى.

(٣) في كلا النسختين: "الصغار يأكل".

(٤) في كلا النسختين: "وبني".

(٥) في كلا النسختين: "أراد".

- (٦٥٧) من المهمات: رجل قال لامرأته: "نكاحسز"<sup>(١)</sup> بالتركي، أجاب العمادي: يلزم التفريق بإقراره - وبه يفتى.
- (٦٥٨) رجل تزوج امرأة بلا إذن وليها<sup>(٢)</sup> وبلا إذن حاكم، فمات الرجل - تراث المرأة إن لم تكن مملوكة - وبه يفتى.
- (٦٥٩) ادعت امرأة على زيد أنها منكوحته، فأنكر زيد، وأقامت المرأة بينة - تقبل؛ لأن إنكار النكاح ليس بفسخ - وبه يفتى، بخلاف البيع، فإن إنكاره فسخ، وأما النكاح لا يبطل بحدوده، كذا في قاضيهان<sup>(٣)</sup>.
- (٦٦٠) تزوج صغيرة، ثم إن وليها منعه عن الدخول - له ذلك ولو في سبع سنين - وبه يفتى.
- (٦٦١) هند بين المسلمين تزوجت من خالد بلا إذن من الولي - فالقاضي يفرق ويعزر - وبه يفتى.
- (٦٦٢) رجل قال: "إن تزوجت خديجة تكن أُمي وأختي"، فتزوجها<sup>(٤)</sup> - إن نوى الطلاق (ورقة ٥٩٠ - ١/أ) - تطلق - إن قال "تكن حراما" - وبه يفتى.
- (٦٦٣) رجل زوّج بنته البالغة بلا إذنها من خالد، فاجتمعا، ثم إن البنت تفسخ النكاح إن لم يجمعا باختيارها - وبه يفتى.
- (٦٦٤) عبد وقف وله بنت، فزوجها المتولي من عمرو الأجنبي<sup>(٥)</sup> لأجل أنه لم يوجد من عبيد<sup>(٦)</sup> الوقف أحد، وأخذ مهرها - جاز ذلك النكاح ويكون أولادها وقفا - وبه يفتى.
- (٦٦٥) عبد وقف تزوج هنداً، ففرّق بينهما - المهر من هند<sup>(٧)</sup>، لكن يضمن إذا عتق.
- (٦٦٦) عبيد وقف كانوا كالأحرار في التصرفات الشرعية، وكان الاكتساب لأنفسهم، بل لهم خدمة الوقف فقط، ثم إنه تزوج أحد منهم هنداً، وتصرف فيها<sup>(٨)</sup> أربع سنين، ثم فرّق بينهما - يسترد المهر المعجل منها - وبه يفتى.
- (٦٦٧) عبد وقف تزوج هنداً حرة أصلية، ثم إن الحاكم فرق بينهما - يسترد المهر المعجل الذي دفعه إياها؛ لأنه مال الوقف، فإن دخل بها - تأخذ هند<sup>(٩)</sup> منه بعد العتق، وإن لم يقدر العبد العبد على<sup>(١٠)</sup> العمل وكان عمل مائدة - له أن يستقرض مالا ويعتق به - وبه يفتى.

(١) تعني بالتركي: "بلا نكاح".

(٢) في كلا النسختين: "وليه".

(٣) فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق (٤١٠، ٢/٢٣٦).

(٤) في كلا النسختين: "تزوجت".

(٥) في كلا النسختين: "أجنبي".

(٦) في كلا النسختين: "العبيد".

(٧) في كلا النسختين: "الهند".

(٨) في كلا النسختين: "تصرفها".

(٩) في كلا النسختين: "الهند".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.



(٦٦٨) زيد جمع في فراش واحد مع هند - ليس لزيد أن يتزوج بنتها إذا شوهده ذلك - وبه يفتى.

(٦٦٩) رجل طلق زوجته ثلاثاً، وبعد انقضاء العدة تزوّجها<sup>(١)</sup> عمرو، ثم إنه طلقها بعد الوطء، ثم إنه تزوجها قبل تمام عدتها وطلقها قبل الوطء<sup>(٢)</sup>، وقبل تمام عدتها تزوجها ذلك الرجل - هل يصح التزوج وهل تحل المرأة؟ أجاب العمادي أن ذلك قول زفر<sup>(٣)</sup> وأنه صحيح، لكن لا يُعمل به أصلاً، ومن عمل به - تعذر المرأة.

(٦٧٠) من المهمات: رجل له زوجة، ولها ابن من زوج آخر، وللابن بنت - جاز للرجل أن يتزوج تلك البنت - وبه يفتى.

(٦٧١) من المهمات: رجل له زوجة، ولتلك الزوجة زوج أول، وللزوج بنت من غير تلك المرأة، فتزوجها على تلك الزوجة - جاز - وبه يفتى.

(٦٧٢) من المهمات: في الطلاق بمشيئة الله تعالى، قال الزوج لامرأته: "أنت طالق إن شاء الله تعالى" متصلاً - لا يقع الطلاق، كما في الجهر ولا يحتاج إلى النية، بل صدّق الزوج باليمين؛ لأن الاستثناء يكون بأدنى المخافتة، فلا تتصور النية<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا يطلع عليها<sup>(٥)</sup> غيره، فصدّق بلا بينة، كذا في المحيط والخزانة<sup>(٦)</sup>.

(٦٧٣) ولا يجوز للرجل أن يتزوج بنته من الملاءنة؛ لأنه لو أكذب نفسه يثبت النسب منه. ولا يجوز التزوج ببنته من الزنا؛ لأنها بنته لغة. ولا يجوز التزوج بأمرأته، سواء دخل بها أو لم يدخل في النكاح الصحيح، وفي الفاسد لا يجوز التزوج إن دخل بها. ولا يجوز التزوج بامرأة أبيه وأجداده بمجرد العقد. وحلائل الأبناء لا يجوز أيضاً ولو كان الأب والجد والأبناء من الرضاع، كما هو مذهبنا - فلا خلاف فيه، كذا في الفتح<sup>(٧)</sup>.

(٦٧٤) كما لو أرضعت امرأة صبياً - حرمت عليه زوجته، أي زوج المرضعة التي نزل اللبن بسبب ولادتها منه؛ لأنها امرأة أبيه من الرضاعة، وتحرم على زوج المرضعة امرأة هذا الصبي؛ لأنها امرأة ابنه من الرضاعة.

(٦٧٥) ولا يجمع بين الأختين نكاحاً، ولا بملك يمين فيطأها، ولا يجوز التزوج بمزنية الأب للولد، ولا يجوز للولد مزنية الأب. وحاصله: أن الوطء في الطرفين مانع، سواء كان بملك النكاح، أو اليمين، أو السفاح، فلا يجوز التزوج في الكل في طرف الأباء وطرف الأبناء - مما يحفظ.

(١) في كلا النسختين: "زوجها".

(٢) في كلا النسختين: "وطء".

(٣) تقدمت ترجمته في فتوى ١٩٠.

(٤) في كلا النسختين: "البينة".

(٥) في كلا النسختين: "عليه".

(٦) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، باب المحللات والمحرمات، لوحة ٢٥٥) لرضي الدين السرخسي.

(٧) شرح فتح القدير، كتاب النكاح، بيان المحرمات المحلية الشرعية (٢١١/٣).

(٦٨٦) من المهمات: ومن زنى بامرأة - تحرم عليه أمهاتها وإن علون<sup>(١)</sup>، وتحرم بناتها<sup>(٢)</sup> وإن سفلن<sup>(٣)</sup>، وكذا تحرم تلك المرأة المزني بها على آباء الزاني وأجداده وإن علوا، وكذا تحرم تلك المرأة المرأة المزني بها على أبناء الزاني وإن سفلوا.

(٦٧٧) وأما إن أفضى الزاني إلى تلك المرأة وكان فرجها ودبرها واحدا - لا تثبت هذه المحرمات لعدم المتعين كونه في الفرج، إلا إذا حبلت تلك المرأة منه، فيتعين الأمر وتثبت تلك المحرمات، كذا في الفتح<sup>(٤)</sup>.

(٦٧٨) سئل: أن الولد بلغ تسع سنين أو عشر سنين - فالحفظ لمن؟ أجاب محمد الفناري في فتاواه الحكيمة<sup>(٥)</sup>: إذا انتهت مدة الحضانة - وهي سبع سنين - فالأولى بالحفظ أقرب العصابات، كذا في مختصر المحيط، وكذا (ورقة ٥٩٠ - ١/٢) الحكم إذا تزوجت الحضانة من أجنبي ولم تكن حاضنته.

(٦٧٩) من المهمات: رجل قال: "إن لم أقتل زوجتي الفلانة<sup>(٦)</sup> تكن طالقاً مني ثلاثاً" - فالحكم فيه: إنها تكون مطلقة إن يأس من قتلها، فتكون مطلقة في آخر عمرها ولا يرث الزوج منها - مما يحفظ جدا.

(٦٨٠) وفي قاضيهان في باب التعليق من كتاب الطلاق: رجل قال: "إن أدخلت فلانا بيتي - فامرأتى طالق" - لا يحنث في يمينه ما لم يدخل فلان بأمر الحالف، ولو قال: "إن دخل فلان بيتي" - فدخل فلان بيته بإذن الحالف أو بغير إذنه - كان الحالف حائثاً في يمينه<sup>(٧)</sup>.

(٦٨١) المحلل قال: "دخلت بها ووطئت"، وأنكرت<sup>(٨)</sup> المرأة - القول لها بلا يمين، ولا تحل للزوج الأول.

(٦٨٢) الغلام الغير البالغ يجوز له التحليل، لكن ليس له الطلاق.  
(٦٨٣) ولو قالت المرأة: "دخل الزوج"، وأنكر الزوج - يصح النكاح للمحلل؛ لأن القول للزوجة في النفي والإثبات - وبه يفتى.

(٦٨٤) رجل طلق زوجته ثلاثاً، وبعد تمام العدة تزوجها عمرو<sup>(٩)</sup> لأجل التحليل ووطئها، ثم طلقها بائناً، ثم تزوجها وطلقها قبل الجمع - فيجوز للأول - وهو الرجل - أن يتزوجها بلا عدة على قول الإمام زفر<sup>(١٠)</sup> - له ذلك - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "علت".

(٢) في كلا النسختين: "بنتها".

(٣) في كلا النسختين: "سفلت".

(٤) شرح فتح القدير، كتاب النكاح، بيان المحرمات المحلية الشرعية (٢١٩/٣).

(٥) لم أقف على هذه الفتاوى مطبوعة أو مخطوطة.

(٦) في كلا النسختين: "فلانة".

(٧) فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق (٤٨٥، ٢٤١/٢).

(٨) في كلا النسختين: "أنكر".

(٩) هذه الكلمة جاءت متأخرة بعد كلمة "التحليل" وقدمتها حتى يستقيم المعنى.

(١٠) رد المختار، كتاب الطلاق، وطء المعتدة بشبهة (٤١٠/١٢).

(٦٨٥) رجل طلق زوجته، وقال في مجالس متعددة: "طلقتها ثلاثاً" في ثلاثة مجالس، فقال في كل مجلس: "طلقت قبل خروج العدة" - يقع الثلاث.

(٦٨٦) طلق زوجته الصغيرة قبل الخلوة ثلاثاً - إن طلق دفعةً لا بد من<sup>(١)</sup> محلل، وأما إذا طلق أولاً واحداً، أو اثنين، ثم ذكر واحداً آخر - لا يقع الثلاث.

(٦٨٧) وفي التحليل قال الزوج الثاني: "وطئت"، وقالت المرأة: "ما وطئ" - يعتبر قول المرأة.

(٦٨٨) رجل قال: "إن شربت خمرًا تكوني"<sup>(٢)</sup> طالقاً ثلاثاً إلى زوجات ثلاث أو اثنتين، ثم إنه

إنه طلق زوجته، وبعد انقضاء عدتها شرب خمرًا، ثم عقد النكاح عليها - يصح النكاح، لكنها

حين نكح تطلق فيلزم تجديد النكاح لعدم العدة، فإذا نكح - لا يقع الطلاق بعده، وبعد ذلك لو

تزوج أربع نسوة يكن<sup>(٣)</sup> مثل الأولى، فتكون منكوحة بالطلقتين.

(٦٨٩) رجل قال: "فلان فعل كذا"، ولم يصدقه المخاطب، وقال: "إن لم يفعل كذا تكن

زوجتي طالقاً ثلاثاً" - فإن اعترف الرجل بالكذب - تطلق امرأته، وإن أصرّ على كلامه - لا

تطلق.

(٦٩٠) قال زيد لعمرو: "قلت كذا؟"، فأنكر، وقال: "إن قلته تكن زوجتي طالقاً"، وقال

زيد: "إن لم تقله تكن زوجتي طالقاً!" - فإن ثبت قول عمرو، أو أقر به - تطلق امرأة عمرو، وإلا

لا تطلق امرأة عمرو ولا امرأة زيد إن أصرّ على ذلك - وبه يفتي.

(٦٩١) قال: "امرأة كذا لفلان رأته"، وقال فلان: "إن كانت رأته تكن طالقاً ثلاثاً" - فلا بد

من بينة.

(٦٩٢) قال لزوجته: "إن أجعلها عورة لي تكوني"<sup>(٤)</sup> طالقاً ثلاثاً بلا كفارة" - فإن جعلها

عورة - تطلق ثلاثاً.

(٦٩٣) ولا بأس أن يتزوج الربيبة وجمع بها زوجة أبي<sup>(٥)</sup> تلك الربيبة - واتفق عليها الأئمة

الأربعة حيث جمع عبد الله ابن جعفر زوجة علي - رضي الله تعالى عنه - وبنت علي - رضي الله

عنه - تولدت من زوجة أخرى، وفي ذلك اتفاق، كما في الفتح<sup>(٦)</sup>.

(٦٩٤) ويجوز للرجل أن يتزوج امرأة، ويتزوج ابن الرجل بنت تلك المرأة أو أمها؛ لأنه لا

مانع، كما تزوج محمد بن الحنفية<sup>(٧)</sup> امرأة وتزوج ابنه بنت تلك المرأة، كذا في الفتح<sup>(٨)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "في".

(٢) في كلا النسختين: "تكون".

(٣) في كلا النسختين: "تكون".

(٤) في كلا النسختين: "تكن".

(٥) في كلا النسختين: "أب".

(٦) شرح فتح القدير، كتاب النكاح، بيان المحرمات المحلية الشرعية (٢١٨/٣).

(٧) هو أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - المعروف بابن الحنفية، أمه الحنفية خولة بنت جعفر بن قيس

بن سلمة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة ابن الدول بن حنيفة بن لجيم، ويقال بل كانت من سبي اليمامة، وصارت إلى علي -

رضي الله عنه. وكانت ولادته لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وتوفي - رحمه الله - في أول المحرم سنة ٨١ للهجرة، وقيل سنة

٨٣ للهجرة، وقيل سنة ٧٣ بالمدينة، وصلى عليه أبان بن عثمان بن عفان، وكان والي المدينة يومئذ، ودفن بالبقيع، وقيل:

(٦٩٥) لا يجمع بين العمة والحالة، وبين العمتين، والحالتين، وصدره جمع العمتين والحالتين.  
 (٦٩٦) إذا تزوج كل من الرجلين أم الآخر، فولدت لكل منهما بنت، فيكون كل من البنيتين عمة للأخرى، أو يزوج كل من الرجلين بنت الآخر - لا يجوز الجمع بينهما.  
 (٦٩٧) لا يجوز أن يجمع بين الأختين من الرضاع، ولا يجوز أن يجمع بين<sup>(٢)</sup> امرأة وابنة أخ لتلك المرأة من الرضاع؛ لأنها عمتها، ولا يجوز الجمع بين امرأة وابنة أخت تلك المرأة من الرضاع؛ لأنها خالتها من الرضاع - مما يحفظ. كذا في الفتح<sup>(٣)</sup>.  
 (٦٩٨) ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، إلا أن يكون لشخص أخت من النسب لها أم من الرضاع، ولم تكن الأم أرضعت ذلك الشخص - يحل للشخص أن يتزوج تلك الأم، وكذا أن تكون لذلك الشخص أخت من الرضاع ولها أم من النسب - يحل لذلك الشخص أن يتزوج تلك الأم (ورقة ٥٩١-١/أ) إذا لم ترضع تلك الأم ذلك الشخص.  
 (٦٩٩) وكذا إذا أرضعت المرأة صبيا وصبية، وللصبية أم أخرى من الرضاع - فللصبي أن يتزوج تلك الأم الأخرى.  
 (٧٠٠) من المهمات في الفتح: لرجل ابن صُلبي، وله أخت من الرضاعة، حيث ارتضع ذلك الابن وتلك الأخت من امرأة ولم تكن تلك المرأة منكوحة الرجل - حلت تلك الأخت لذلك الرجل - فيتزوجها؛ لأن تلك الأخت ليست بنت الرجل من الرضاع<sup>(٤)</sup>.  
 (٧٠١) وكذا للرجل ابن من الرضاع حيث ارتضع منكوحة ذلك الابن - حلت.  
 (٧٠٢) لا يجوز<sup>(٥)</sup> للرجل أن يتزوج أم أخته من النسب.  
 (٧٠٣) وكذا له ابن من الرضاع، ولذلك الابن أخت من الرضاعة، حيث أرضعته<sup>(٦)</sup> عين زوجة ذلك الرجل؛ كما إذا ارتضع ذلك الابن امرأتين - حلت تلك الأخت للرجل الذي له ابن من الرضاعة، وحاصله: أن الأب من الرضاع يتزوج تلك الأخت.  
 (٧٠٤) من المهمات في الفتح: رجل زوّج أم ولده من صبي رضيع، ثم أعتقها الرجل، فاختارت نفسها، ثم تزوجت بزواج آخر وولدت منه، ثم إنها أرضعت ذلك الرضيع الذي كان زوجها أولا - حرمت الجارية على الزوج الآخر؛ لأن الصغير كان ابنا له، فيكون متزوجا حليلة ابنه من الرضاع<sup>(٧)</sup> - مما يحفظ.

إنه خرج إلى الطائف هاربا من ابن الزبير فمات هناك، وقيل: إنه مات ببلاد أيلة. (وفيات الأعيان، ١٦٩/٤، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي الإربلي، دار صادر - بيروت، طبعة ١٩٩٤م).  
 (١) المصدر السابق (٢١٩/٣).

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) شرح فتح القدير، كتاب النكاح، بيان المحرمات المحلية الشرعية (٢١٨/٣).

(٤) المصدر السابق، كتاب النكاح، ذكر مهور المسلمين (٤٤٦/٣).

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة، وأثبتها رجوعا إلى بدائع الصنائع (٤/٤): "لا يجوز للرجل أن يتزوج أم أخته من النسب لأبيه، وهو أن يكون له أخت من أبيه من النسب لا من أمه، لا يجوز له أن يتزوج أم هذه الأخت ويجوز له أن يتزوج أم أخته من الرضاع".

(٦) في كلا النسختين: "ارتضعته".

(٧) شرح فتح القدير، كتاب النكاح (٤٤٨/٣).

(٧٠٥) من المهمات: لا يجوز تزوج امرأة أبيه وابنه من النسب، وكذا لا يجوز تزوج امرأة أبيه وابنه من الرضاع، وما ذكر من الأصلاّب في آية المحرمات<sup>(١)</sup> لا ينافي ذلك؛ لأن ذكرها لأجل رد الطعن حيث تزوج رسول الله -صلى الله تعالى عليه وسلم- زوجة المتبني، فالقيد لإسقاط حرمة زوجة، فعلم أن تحريم تزوج امرأة أبيه وأمه من الرضاع من حديث: "ما يحرم من النسب يحرم من الرضاع"<sup>(٢)</sup>.

(٧٠٦) والمصاهرة عُدّت من النسب حيث يثبت بها الميراث بينهما، فكانت كالنسب؛ لأنها تشبه النسب في أحكام كثيرة.

(٧٠٧) رجل جامع مع امرأة، ثم إن بنتا سحقت مع تلك المرأة في عقب جماع الرجل، وجذبت بالسحق معها مني الرجل، وحبلت منه وحملت - فالحكم فيه: إن عذرتها وبكارتها تزال بالبيضة أو بطرف درهم<sup>(٣)</sup>، لكن البنت والمرأة تعززان بالتعزيرات الشديدة والعقوبات الكبيرة دون دون القتل، فإنهما سحّاقتان، كما في الكافي<sup>(٤)</sup>.

(٧٠٨) وفي قاضيهان في الحظر والإباحة في باب ما يكره النظر والمس: إذا جومت البكر فيما دون الفرج فدخل الماء في فرجها وحبلت وقد دنا أو ان ولادتها، [قالوا: تزال عذرتها ببيضة، أو بحرف درهم؛ لأن خروج الولد بدون ذلك لا يكون، وإذا أسقطت الولد بالعلاج قالوا إن لم يستتب شيء من خلقه - لا تأثم]<sup>(٥)</sup>.

(٧٠٩) قال كمال الدين: ولبن الفحل<sup>(٦)</sup> رضاعته<sup>(١)</sup> - وهو<sup>(٢)</sup> من قبل إضافة الشيء بسببه؛ بسببه؛ لأنه يحرم اللبن بإضافة اللبن النازل بسبب ولادتها من زوج أو سيد، فيقع بين الزوج أو

(١) يقول الله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهُنَّ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَلَائِئِكُمُ الَّذِينَ مِّنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٣﴾ (سورة النساء، آية ٢٣).

(٢) رواه البخاري، كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة (حديث رقم ٢٦٤٥، ٥٥٢/٦) وفي الحديث الذي أورده المؤلف - رحمه الله تعالى - قدّم النسب على الرضاع، والعكس صحيح باتفاق جميع روايات الحديث، لأن الرضاع يشبه بالنسب، لا النسب بالرضاع.

(٣) قال في فتاوى قاضيهان (٧٩/٤): "وإذا جومت البكر فيما دون الفرج ودخل الماء فرجها، فحبلت فدنا أو ان ولادتها قالوا قالوا يزال عذرتها ببيضة أو بحرف درهم؛ لأن خروج الولد بدون ذلك لا يكون".

(٤) الكافي شرح الوافي، لحافظ الدين أبي البركات النسفي (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٥٠) مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات ٢٨٩، رقم التصنيف: ٣٥٧ hk. وقد تقدمت ترجمة المؤلف.

(٥) أضفت ما بين المعكوفين لأن نقل النص من قاضيهان غير مكتمل فلم يكتمل معنى الكلام. قال في الدرر: "وإذا عزل عن امرأته بغير إذنها ذكر في الكتاب أنه لا يباح قالوا في زماننا يباح لسوء الزمان، وإذا أسقطت الولد بالعلاج قالوا إن لم يستتب شيء من خلقه لا تأثم. قال رضي الله عنه: ولا أقول به، فإن المحرم إذا كسر بيض الصيد يكون ضامنا؛ لأنه أصل الصيد، فلما كان مؤاخذا بالجزاء ثم فلا أقل من أن يلحقها إثم هنا إذا أسقطت بغير عذر إلا إنها لا تأثم إثم القتل. (درر الحكماء شرح غرر الأحكام ملا خسرو، ٤٨٤/٣).

(٦) قال في فتاوى قاضيهان (٢٠٤/١): "والفقهاء يسمون هذه المسألة لبن الفحل فعندنا الفحل أبو الرضيع وأم الفحل جدته وأخواته عماته وأولاد الفحل أخواته لا يحل للرضيع أن يتزوج واحدة منهن ولا نكاح موطوءة الفحل ومنكوحته ولا للفحل نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوحته ولو كان للفحل امرأتان حبلتا منه فأرضعت كل واحدة منهما رضيعاً كان

السيد وبين من أرضعته زوجة ذلك الزوج، فإن الرضيع يكون ابناً لذلك الزوج أو السيد، فلا تحل الرضيعة الصبية إذا تزوجها - لأنه أبوها، ولا لإخوة الزوج أو السيد - لأنهم أعمام الرضيعة، ولا لأباء الزوج أو السيد - لأنهم أجدادها، ولا لأعمام الزوج أو السيد - لأنهم أعمام أبيها، ولا لأولاد الرجل أو السيد وإن كانوا من غير المرضعة التي أرضعت تلك الصبية - لأنهم إخوانها لأبيها وأولاد أبناء أولاده - لأن الصبية تقع عمة لهم، فإذا ثبتت هذه الحرمة من الرجل الذي نزل اللبن بسبب ولادة المرضعة، فثبتت تلك الحرمة مع المرضعة بالطريق الأولى، فلا يتزوج الرضيع أباه - لأنها أمه، ولو كان الرضيع صبية، فلا يتزوج أباً<sup>(٣)</sup> المرضعة - لأنه يصير جداً للصبية، ولا أخاها - لأنه خالها، ولا عمها - لأن الصبية بنت بنت أخيه، ولا خالها - لأنها بنت بنت أخته، ولا تتزوج الصبية أبناء المرضعة وإن كانوا من غير صاحب اللبن - لأنهم إخوانها لأُمها<sup>(٤)</sup>.

(٧١٠) من المهمات: ولو كانت لرجل زوجتان أرضعت كل منهما بنتاً - لا يحل لذلك الرجل أن يجمع بين تينك<sup>(٥)</sup> البنيتين؛ لأنهما أختان من الرضاع لأب - مما يحفظ.

(٧١١) امرأة تزوجت برجل، وهي ذات لبن من زوج آخر قبل الرجل، فأرضعت تلك المرأة صبيته بذلك اللبن - فالصبية بنت للزوج الأول الذي كان صاحب اللبن، وربيعة للثاني - فيجوز أن يتزوج أبناء الثاني تلك الصبية. (ورقة ٥٩١ - ٢/أ)

(٧١٢) ولو كان الرضيع صبياً - له أن يتزوج بنات الثاني، هذا إذا لم تلد المرضعة من الزوج الثاني، فإذا ولدت المرضعة من الثاني، فإن أرضعت صبياً - فهو ولد الثاني، وأما إن حبلت من الثاني، وهي ذات لبن من الزوج الأول فيما لم تلد - فاللبن من الأول والرضيع ولده عند الإمام. وتثبت الحرمة خاصة منه، وعند محمد: من الزوجين. وقال أبو يوسف: إن زاد اللبن فهي علامة أنه من الثاني، وإلا فالولد للزوج الأول<sup>(٦)</sup>.

(٧١٣) وروي عن أبي يوسف: إن كان الأول غالباً - فهو له، وإن كان الثاني غالباً - فهو للثاني، وإن استويا - فهو لهما<sup>(٧)</sup>.

(٧١٤) ولدت من رجل، فترل اللبن منه، فأرضعت، ثم جف لبنها، ثم عاد اللبن، فأرضعت به صبية - يجوز أن يتزوج الزوج<sup>(٨)</sup> بهذه الصبية؛ لأن هذا ليس لبن الفحل حتى يكون الزوج أباً<sup>(٩)</sup> الصبية، كما لو لم تلد المرأة من الزوج أصلاً، ونزل لها لبن، فإنه لا يثبت بإرضاعها تحريم بين ابن

الرضيعان أخوين لأب وإن كان أحدهما بنتاً لا يجوز النكاح بينهما ولو كانا أنثيين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لرجل كما لا يجوز الجمع بين الأختين من النسب قليل الرضاع وكثيره سواء عندنا".

(١) في كلا النسختين: "وصاقته"، والصحيح ما أثبتته.

(٢) أضفتها حتى يستقيم المعنى

(٣) في كلا النسختين: "أب".

(٤) شرح فتح القدير، كتاب النكاح (٤٤٩/٣).

(٥) في كلا النسختين: "تلك".

(٦) شرح فتح القدير، كتاب النكاح (٤٤٩/٣).

(٧) المصدر نفسه (٤٤٩/٣).

(٨) في كلا النسختين: "زوج".

(٩) في كلا النسختين: "أب".

زوجها وبين من أرضعت؛ لأنها ليست بنته؛ لأن نسبته إليه بسبب الولادة منه، فإذا انتفت - انتفت النسبة كلبن البكر.

(٧١٥) من المهمات: ولبن الزنا كالحلال، فإذا أرضعت به بنتا حرمت البنت على الزاني وآبائه وأبنائه وإن سفلوا.

(٧١٦) وفي تجنيس الناطفي<sup>(١)</sup>: لا يجوز للزاني أن يتزوج الصبية المرضعة، ولا لأبيه وأجداده ولا أحد من أولاده أو أولادهم، ولعم الزاني أن يتزوج، كما يجوز أن يتزوج بالصبية التي ولدت من الزاني؛ لأنه لم يثبت نسبها من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة والتحريم على آباء الزاني وأولاده لاعتبار الجزئية والبعضية، ولا حرمة بينها وبين العم، وإذا ثبت هذا في حق المتولدة من الزنا، فكذا في حق المرضعة بلبن الزنا، كذا في الفتح<sup>(٢)</sup>.

(٧١٧) قال في الخلاصة: لو انجبلت<sup>(٣)</sup> من الزنا وأرضعت لا بلبن الزنا تحرم على الزاني، كما تحرم بنتها عليه من النسب<sup>(٤)</sup>. وذكر الديري<sup>(٥)</sup> أن الحرمة تثبت من جهة الأم خاصة ما لم يثبت النسب من الأب.

(٧١٨) ولو نزل لبن للرجل فارتضعته صبية - حلت الصبية للرجل.

(٧١٩) رجل في مجلس واحد قال: "إن زوجته الفلانة تكون طالقاً بائناً"، ثم قال ثلاث مرات: "تكن طالقاً ثلاثاً" في مجلس الطلاق الأول - تطلق ثلاثاً قضاءً - وبه يفتي. (٧٢٠) ادعى زبد أن الفلانة زوجته وأذنتُ بالنكاح، وقالت الزوجة: أنه ما أذن - القول قولها.

(٧٢١) رجل قال: "إن أتزوج تكن طالقاً ثلاثاً"، فتزوج - تطلق، إلا إذا قال: "إن أتزوج لا تطلق" وبالتركي: "جفتلنحك"<sup>(٦)</sup> - تكون مطلقة، وإن قال: "هر عورت جفتلنورين بندن بوش اولسون"<sup>(٧)</sup> - لا تطلق.

(٧٢٢) وفي قاضيه خان<sup>(٨)</sup>: ومن شرائط النكاح - الولي، وهو شرط الصحة. العقد في الصغار والمجانين والمماليك واختلفوا في العاقلة البالغة إذا زوجت نفسها - روى أبو<sup>(٩)</sup> سليمان<sup>(١)</sup> عن محمد

(١) ليس للناطفي كتاب يسمى "التجنيس"، بل "الأجناس". وهو: الأجناس في الفروع للشيخ الإمام أبي العباس أحمد بن محمد محمد الناطفي الحنفي المتوفى سنة ٤٤٦هـ، جمعها على غير الترتيب، والناطف نوع من الحلواء، ثم إن الشيخ أبا الحسن علي بن محمد الجرجاني الحنفي رتبها على ترتيب "الكافي".

(٢) شرح فتح القدير، كتاب النكاح (٤٤٩/٣).

(٣) في كلا النسختين: "انجبل".

(٤) خلاصة الفتاوى (مخطوط، كتاب لوحة ٨٦) لطاهر بن أحمد البخاري.

(٥) الديري بدر الدين محمد بن الحسن بن عبد العال الديري (من قرى الرملة)، ثم القاهري، مفتي الحنفية بها، توفي سنة ٩١٤هـ، من تصانيفه: "الاتضاع في حسن المعاشرة والطباع". (الكواكب السائرة بأعيان المئة، ٨١/١، نجم الدين محمد بن محمد الغزي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

(٦) معناها بالتركية: "المرأة التي ستزوّج".

(٧) معناها بالتركية: "كل امرأة تُزوّج يجب أن تكون مطلقة من طرفي".

(٨) فتاوى قاضيه خان، كتاب النكاح (٣٣٥، ١٦٤/١).

(٩) في كلا النسختين: "ابن"، وهو خطأ.



محمد أن نكاحها باطل. وروى أبو حفص<sup>(٢)</sup> عن محمد: إن لم تكن لها وليٌّ يجوز، وإن كان لها ولي صرفت على إجازة الولي - إن أجاز جاز، وإن أبطل بطل، سواء كان الزوج كفؤاً أو لم يكن كفؤاً - فالحكم فيه: وفي سنة إحدى وخمسين وتسعمائة إن القضاة صاروا مأمورين بعدم قبول النكاح بلا إذن الولي - وبه يفتى - مما يحفظ.

(٧٢٣) وفي فتح القدير في كتاب النكاح: تُزوّج باسمها الذي تعرف به، حتى لو كان لها اسمان - اسم في صغرها واسم في كبرها - تُزوّج بالأخير؛ لأنها صارت به معروفة، وإن كانت مشاراً إليها يعرفها الشهود بشخصها وأجازت الشهادة، لأنها صارت معروفة بالإشارة، وإن كانت غائبة وكانت معروفة مشهورة باسمها - يكفي اسمها فقط، وإن لم يعرفوها فلا بد أن يذكر اسمها واسم أبيها وجدها. وفي المتنقلة الحاضرة عند القاضي تكن الإشارة، وقيل: لا بد من كشف النقاب، لكن الأول أصح<sup>(٣)</sup>.

(٧٢٤) من المهمات: إذا اجتمع في العقدة الواحدة المحللة والمحرمة - يصح العقد في المحللة بخلاف البيع، حيث لو باع بعقد الحر والعبد - يبطل البيع في العبد؛ لأن قبول العقد في الحر شرط فاسد في بيع العبد وهو يبطله، وهنا يخص المبطل بالحرمة والنكاح لا يبطل بالشروط (ورقة ٥٩٢-١/أ) الفاسدة.

(٧٢٥) من المهمات في المحرمات: المعتبر في حرمة النظر المؤبدة<sup>(٤)</sup> داخل الفرج، وعليه الفتوى.

(٧٢٦) جامع لوطي غلاما - لا تحرم على اللوطي أم الغلام وبنت الغلام، كما في اللوطة بامرأة حيث لا تحرم أمها ولا بنتها، وكالمس بشهوة مع الإنزال - لا يوجب حرمة المصاهرة على الأصح، ولو زنا بامرأة - تحرم بنتها مؤبدة - مما يحفظ.

(٧٢٧) [وإذا كانت المرأة مع ابنة مشتهة لها في فراش، فمد الرجل يده إلى امرأته ليجرها إلى فراشه ليجامعها، فأصاب يد الرجل ابنة المرأة فقرصها بإصبعه]<sup>(١)</sup>، وهي بنت زوجته على زعم

(١) هو أبو سليمان الجوزجاني، أخذ عن محمد بن الحسن، وكان ورعا ديناً فقيهاً محدثاً ويتزل في درب أسد ويقرأ عليه كتب محمد قرأت بخط الحجازي، لما كان في فتنة الأمين رأى رجلاً قد عدا ورجل يعدو خلفه شاهراً سيفه، فصاح خذوه: فأخذ له الذي يعدو ولحقه الآخر فقتله، فقال لهم أبو سليمان: أتعرفون الرجل؟ قالوا لا نعرف واحداً منهما، قال فتمسكون رجلاً حتى يقتل وحلف لا يساكنهم وانتقل إلى طاقات العكي، فهناك سمع منه ابن البلخي الكتب، فلما سكنت الفتنة كان يألف المحلة، فصار إلى درب أسد، فاشترى فيه داراً، وقال: أنا اليوم صرت بغدادياً؛ لأن الرجل ما قام في بلد، فلم يتخذ فيه منزلاً، فليس من أهله، ثم قال: كان علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كوفياً وعبد الله بن عباس طائفياً لا تخاذهم بها المنازل. ولم يزل أبو سليمان فيه هذه المحلة إلى أن مات في سنة ٢٠٠هـ. ولا مصنف له وإنما روى كتب محمد بن الحسن. (الفهرست، ٢٩٠/١).

(٢) أحمد بن حفص المعروف بأبي حفص الكبير (٢١٧هـ) الإمام المشهور، والعلم المنشور، الذي ظنت حصاته في الآفاق، وشاع ذكره بين أهل الخلاف والاتفاق. أخذ العلم عن محمد بن الحسن، وله أصحاب لا يحصون. وكان أبو حفص هذا يقول: "لو أن رجلاً عبد الله خمسين سنة، ثم أهدى لرجل مشترك بصلة يوم التبروز، يريد به تعظيم ذلك اليوم، فقد كفر، وحبط عمله". (الطبقات السنية، ١٠٣/١، الجواهر المضيفة، ١٦٦/١).

(٣) شرح فتح القدير، كتاب النكاح (١٩٢/٣).

(٤) في كلا النسختين: "مؤبدة".

أثما زوجته - حرمت زوجته لوجود المس بشهوة، وكذا في بنته لها<sup>(٢)</sup> ثمان سنين، فانتشر حيث تحرم أمها عليه مؤبدة، كما في قاضيخان<sup>(٣)</sup>.

(٧٢٨) وفي قاضيخان: رجل وطئ زوجة أبيه، فالحكم فيه: إن علم الرجل حرمة - عليه الحد، وإلا فلا، لكن يجب المهر تماما على الأب إن دخل بها<sup>(٤)</sup>.

(٧٢٩) قال: "حلال الله عليّ حرام إن فعلت<sup>(٥)</sup> كذا" - ففعل، فإن كان متزوجا - تطلق امرأته، وإن كان مجردا عليه كفارة يمين.

(٧٣٠) تزوج منكوحة الغير عالما بالنكاح - لا عدة ولا يحرم وطء زوجها - وبه يفتى.  
(٧٣١) رجل دفع إلى أبي<sup>(٦)</sup> زوجته - وهو "باشلق"، ودفع إلى أمها - وهو "سدّلك"، وإلى أختها - وهو "قافْتَانَلِق"<sup>(٧)</sup> - هل يرجع فيه قبل العقد أو بعده؟ أجاب مولانا بأن "باشلق" و"قَالِك" - وبالفارسية "دستيمان" - هو المهر المعجل، وهو بعد العقد حق الزوجة، وقبل العقد تفرقا يضمن ويرد، سواء هلك أو استهلك. والذي سمي "أَغْرُلُق"<sup>(٨)</sup>، أما لأبي المرأة، أو لأمها، أو لأقاربها تبرعا إن بقيت بعينها - ترد، فإن هلك أو استهلك مشروطة عند الخطبة - فهو رشوة - ترد إلى أصحابها، وإلا لا.

(٧٣٢) أقام الورثة على الطلاق البائن في الصحة، ولم تُقَم المرأة بينة على الزوجة إيفاء وقت الموت - لا ترث منه - نعم، وإن أقامت الزوجة أيضا بينة على الزوجية، فإن ادعت عقدين - فالبينة بينتها، وإلا فالبينة بينة الورثة - مما يحفظ جدا.

(٧٣٣) ويعتبر قول المرأة في مهر مثلها قسما ومن الأقارب، ويجوز أن تقاس على<sup>(٩)</sup> الأجنيات إذا لم يوجد أحد من قوم أبيها.  
(٧٣٤) صاحبة الحضانة إذا قالت: "أُمسكه بلا نفقة"، ثم طلبت النفقة بعده - لا يسمع قولها.

(٧٣٥) رجل أراد أن ينقل زوجته مدة سفر، أجاب مولانا: أنه لا يجوز الجبر على مقدار السفر في نقل المرأة - وعليه الفتوى في هذا الزمان.

(٧٣٦) بنت في سن اثني عشر إن اعترفت بالبلوغ - يقبل قولها.  
(٧٣٧) وفي العصرية: بنت في عشر سنين فقط، فزوّجتها<sup>(١)</sup> أمها بلا إذنها، أجاب مولانا: إن قالت البنت: "قد بلغت" - فالقول قولها، وأحكامها أحكام البالغات - فلا يجوز النكاح بلا إذنها،

(١) في كلا النسختين: "فَوَضَّ بِنَاتِهِ". وما بين المعكوفين نقلته من قاضيخان حتى يستقيم المعنى. فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح (٣٦٣، ١/١٧٨).

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح (٣٦٣، ١/١٧٨).

(٤) المصدر نفسه (٣٦٣، ١/١٨١).

(٥) في كلا النسختين: "فعل".

(٦) في كلا النسختين: "أب".

(٧) في كلا النسختين في هذا المكان: "حق القبا"، وهي كلمة غير مفهومة.

(٨) معناه الحر في بالتركي: "المال عظيم القيمة".

(٩) في كلا النسختين: "إلى".

وكذا إذا ظهرت فيها علامة البلوغ كالحيض - والقول قولها، فإن لم تدع البلوغ ولم تظهر منها علامة البلوغ - ففي تزويج الأم خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه - فعندهما لا يجوز تزويج الأم الصغيرة، وهو رواية عن الإمام، ويجوز عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> - مما يحفظ جدا.

(٧٣٨) زيد زوج بنته من عمرو، ثم إن زيدا ادعى بأن بعض الجهاز دفعه عارية، وأقام بينة، وأقام عمرو بينة أنه ملك البنت، فالحكم فيه: إن أشهد زيد عند التسليم إليها أنه إنما سلم إليها هذه الأشياء عارية - تقبل بينته، وإلا فلا - وبه يفتى.

(٧٣٩) رجل حلف في بعض خصوص أنه: "إن شكى إلى السلطان وإلا<sup>(٣)</sup> تكون زوجته طالقا"، فشكى إلى الوالي أو الوزير أو القاضي - هل يقع الطلاق؟ أجاب مولانا بأنه لو قال الحالف: "ردت به الشكاية إلى السلطان نفسه" - يصدق، فلا تطلق امرأته - وبه يفتى.

(٧٤٠) من المهمات في إبراء الزوجة عن النفقة: قال: وإن أبرأت الحاضنة النفقة المفروضة للولد الصغير بعد التقدير - يصح إبراءها عن نفقة شهر فقط، ولو أبرأت عن النفقة الماضية والمستقبل - يصح الإبراء من الماضي - وبه يفتى.

(٧٤١) تزوج امرأة في بيت، والشهود خارج البيت، فقال الزوج: "أشهدوا أنني تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت"، فقالت المرأة: "قبلت"، فسمع الشهود كلامها ولم يروا<sup>(٤)</sup> شخصها، فقال في الجامع الصغير لقاضيخان: إن كان في البيت امرأتان - لا يجوز، وإن لم يكن إلا امرأة هذه<sup>(٥)</sup> - يجوز<sup>(٦)</sup>.

(٧٤٢) تزوج مسلم ذمية بشهادة الذميين - جاز خلافاً لمحمد؛ لأن هذه الشهادة (ورقة ٥٩٢ - ٢/أ) شهادة للذمية لا للمسلم، فتكون شهادتهما شهادة على شرط وجزء - لا شهادة على تمام الأمر. وقال الإمام أبو يوسف: "جاز"، لأن [المقصود من النكاح]<sup>(٧)</sup> الشهادة على ملك تلك المتعة، فيصلح الذمي شهادة بملك الذمية، كذا في شرح الجامع الصغير<sup>(٨)</sup>.

(٧٤٣) رجل زوج أم ولده حاملا - فهو باطل، ولو زوج غير حامل - جاز، وإن ثبت النسب بلا دعوى<sup>(٩)</sup> إذا كانت أم ولد، لكن لو نفى - ينتفي، فليس كالفرش القوي، كما في النكاح.

(١) في كلا النسختين: "فتزوجت".

(٢) شرح فتح القدير، كتاب النكاح (٢٨٦/٣).

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٤) في كلا النسختين: "يرد إلى".

(٥) في كلا النسختين: "وهذه".

(٦) شرح الجامع الصغير لقاضيخان (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٦٩)، مكتبة "بروسه إينباي يازما أثر كتيخانه" بروسة / تركيا، عدد اللوحات: ٢٤٨، رقم التصنيف: ١٦ or ٤٢٥.

(٧) في كلا النسختين ما بين المعكوفين: غير موجود، وأثبت رجوعا إلى شرح الجامع الصغير.

(٨) شرح فتح القدير، كتاب النكاح (٢٨٦/٣).

(٩) في كلا النسختين: "دعوة".

(٧٤٤) لا يصح الإبراء عن النفقة إذا كانت منكوحة، وكذا لا يصح إبراء المطلقة عنها إذا لم تكن آيسة؛ لأنه إذا كانت عدتها بالحيض لا يجوز الإبراء؛ لأن المدة غير معلومة. (٧٤٥) جاز الصلح في أجرة الرضاع بعد الطلاق.

(٧٤٦) من المهمات: تزوج خديجة الرتقاء، ثم إن خديجة ماتت قبل دخول الزوج، وطلب الورثة تمام مهرها من الزوج، أجاب العمادي والناصري: يأخذون حصتهم من تمام المهر وإن عرفوا بأنها الرتقاء - مما يحفظ. حيث يتأكد المهر بالموت تماماً؛ لأن مهرها نصف في الحياة - وبه يفتى.

(٧٤٧) رجل دفع أثواباً إلى زوجته وطلقها، وادعى أنه دفع تلك الأثواب إليها بمقابلة مهرها، وادعت الزوجة أنه وهبها لها - يُصدّق الزوج.

(٧٤٨) رجل له جارية كانت أم ولده، فزوَّجها من عمرو، فولدت منه، فتزوجت البنت من خالد، فالمهر للولي - مما يحفظ.

(٧٤٩) مجنون مات وترك بنتاً من زوجته الحرة وابناً من جاريته - فالمال للبنت جميعاً؛ لأن نسب ابن الجارية لا يثبت من المجنون.

(٧٥٠) رجل له ولد من زوجته قبل النكاح من الزنا - لا يرث الرجل ويرث الزوجة.

(٧٥١) تزوج بنتاً، فوجدها رتقاء، وفرق بينهما بأن طلقها - تأخذ البنت نصف المعجل والمؤجل في المهر - وبه يفتى، لأن خلوة الرتقاء غير صحيحة، لكن عليها العدة - وبه يفتى.

(٧٥٢) في قاضيخان: زوّج بنته الصغيرة على أنه يخدم للأب عشر سنين بمقابلة المهر المعجل، فخدم سبع سنين، وزوج الأب بنته من آخر - فللخادم أجر المثل قدر ما خدمه، ولو وهب خدمته منه - صحت الهبة ولا يطلب الأجر<sup>(١)</sup>.

(٧٥٣) من المهمات: امرأة بنتها<sup>(٢)</sup> في سن ست سنين<sup>(٣)</sup>، وزوّجتها من عمرو على أن يخدم ثلاث سنوات بمقابلة المهر المعجل، فخدم ثلاث سنين، وتزوج البنت، ثم ماتت البنت بعد الجمع، فالحكم فيه: إن الورثة يأخذون من الزوج مهر المثل، ويأخذ الزوج أجر مثل خدمته من الورثة - وبه يفتى.

(٧٥٤) رجل قال: "إن شربت خمرًا أو عَرَقًا<sup>(٤)</sup> تكوني<sup>(٥)</sup> مطلقة إلى ثلاث مرات<sup>(١)</sup>"، ثم إنه إنه طلق امرأته وبعد انقضاء العدة شرب خمرًا، ثم تزوج تلك المرأة - يكون النكاح صحيحًا،

(١) فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح (٢٠٨/١).

(٢) في كلا النسختين جاءت هذه الكلمة متأخرة عن كلمة "سنين"، وقدمتها حتى يستقيم المعنى.

(٣) في كلا النسختين: "سنة".

(٤) العَرَق هو مشروب كُحُولي مقطر لا لون له وغير محلى وغالبًا ما يكون فيه ينسون يتم صنعه في شرق البحر المتوسط. قال في رد المختار (كتاب الحدود، باب حد الشرب المحرم، ١٢٠/١٥): "مطلب في نجاسة العرق ووجوب الحد بشربه، وفي أشربة القهستاني: من قال إنها لم تبق خمرًا بالطبخ لم يحد شارها إلا إذا سكر، وعلى هذا ينبغي أن لا يحد شارب العرق ما لم يسكر. ومن قال إنها بقيت خمرًا فالحكم عنده بالعكس، وإليه ذهب الإمام السرخسي وعليه الفتوى، كما في تنمة الفتاوى. قلت: علم بهذا أن المعتمد المفتى به أن العرق لم يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه خمرًا فيحد بشرب قطرة منه وإن لم يسكر".

(٥) في كلا النسختين: "تكن".

لكنها تكون مطلقة، فلا بد من تجديد النكاح؛ لأنه لما انقضت عدتها لم تبق له الرجعة، ثم نكحها - لا تطلق، هكذا لو بعد تلك المرأة تزوج امرأة - يكون الأمر كذلك إلى ثلاث نسوة - وبه يفتى.

(٧٥٥) ادعت أن مهرها عشرة آلاف درهم، و<sup>(٢)</sup> ادعى الورثة أنه<sup>(٣)</sup> ألف درهم - إن ساعده المثل بما ادعته المرأة - فبينة الورثة أولى، وإن ساعد بما ادعاه الورثة - فبينة المرأة أولى - وبه يفتى. (٧٥٦) ماتت زوجته وادعت ورثتها أن مهر مثلها كذا، وادعى الزوج أن المهر<sup>(٤)</sup> المسمى كذا - فبينة المسمى أولى.

(٧٥٧) رجل مات وترك زوجته وورثة، ثم<sup>(٥)</sup> ادعت الزوجة أن المهر<sup>(٦)</sup> المؤجل ثلاثة آلاف درهم، وأقام الورثة<sup>(٧)</sup> على أنه ألف - فالحكم فيه: إن مهر المثل إن كان ألفاً أو أقل - فبينة الزوجة أولى، وإن كان مهر المثل ثلاثة آلاف درهم أو أكثر - فبينة الورثة أولى. (٧٥٨) من المهمات: امرأة دفعت كَرَمًا<sup>(٨)</sup>، أو جارية، أو متزلاً - "أركنك" بالتركي، وعوض الزوج منه قَفْتَانًا<sup>(٩)</sup>، وبعد سنة افترقا - تأخذ المرأة ما دفعته من الكَرَم أو الجارية أو المتزلاً، وترد عوضه على الزوج، وإن ماتت الزوجة، فورثتها يستردون ذلك من الزوج؛ لأن ذلك رشوة - وبه يفتى.

(٧٥٩) من المهمات: زوجٌ دفع جهازاً إلى زوجته، ثم استحق الجهاز - يضمن قيمته - وبه يفتى.

(٧٦٠) تزوج هنداً بشرط أنها متى شاءت تطلق نفسها - جاز إن وقع الإيجاب من طرف المرأة، فتكون رجعية للدخول أولاً - وبه يفتى. (٧٦١) ومهر المثل يثبت بالمقاسمة إلى أمهار أخواتها وعماتها، لا بمهور أمها ومن جانبها - وبه يفتى. (ورقة ٥٩٣ - أ/١)

(٧٦٢) من المهمات: زوجة ماتت وتركت بنتاً، فطلبت مهر أمها المتوفاة من زيد - لها ذلك. ثم إن البنت عجزت عن إثبات مقدار مهرها المسمى وطلبت<sup>(١٠)</sup> حصتها<sup>(١١)</sup> من مهر مثلها - لا

(١) في كلا النسختين: "عورات".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "مهر".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: "مهر".

(٧) في كلا النسختين: "ورثة".

(٨) قال في لسان العرب (٥١٠/١٢): مادة: كرم، "الكَرَمُ: شجرة العنب، واحدتها كَرْمَةٌ؛ قال: إذا مُتُّ فادْفِنِّي إلى جَنَبِ كَرْمَةٍ تُرَوِّي عِظامي، بَعْدَ مَوْتِي، عُرْوُهَا وقيل: الكَرْمَةُ الطاقة الواحدة من الكَرَم، وجمعها كُرُومٌ".

(٩) نوع من القماش الناعم النسائي أو ثوب فضفاض سابغ مشقوق المقدم يضم طرفيه حزام ويتخذ من الحرير أو القطن وتلبس فوقه الجبة (المعجم الوسيط، ٧٥١/٢، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة، القاهرة، ١٩٧٢م).

(١٠) في كلا النسختين: "طلب".

(١١) في كلا النسختين: "حصته".

يجوز ذلك؛ لأن الاختلاف إذا كان في القدر - القول لزيد - مما يحفظ هذا. فلا يُراجع إلى مهر مثلها - مما يحفظ.

(٧٦٣) امرأة رتقاء تزوجت رجلاً، ثم لم يمكن الوطء، ففارقت عن الرجل حيث طلقها، ثم تزوجت زيدا على أنه لم يكن لها الرتق، فغرّت زيدا، فعلم زيد بذلك، وأراد فسخ النكاح حتى لا يدفع إليها المهر - ليس له ذلك - بل يشق الرتق بأمر الحاكم.

(٧٦٤) من المهمات في النكاح في العدة: رجل مات وترك زوجة، فبقي من عدتها شهر، فتزوجت من عمرو، ثم تمت المدة ودخل بها - فالحكم: إن هذا النكاح باطل وإن بقيت<sup>(١)</sup> من عدتها لحظة - وبه يفتى.

(٧٦٥) من المهمات: رجل زوج عبده هنداً على مهر كذا، فمات العبد - سقط المهر؛ لأنه يتعلق برقبة إذا كان العقد بإذن مولاه، ولا يتعلق بدمته - فيسقط بموته - وبه يفتى.

(٧٦٦) رجل طلق امرأته ثلاثاً، وادعى أنه قال: "إن شاء الله" بقدر ما يسمع نفسه، وأقامت المرأة بنفسها بينة بأنه لم يقل بعد الطلاق ذلك - تقبل تلك البينة إن شهدوا بأنه ضمّ فمه حين طلقها، والضم وجودي، فتكون تلك البينة على الإثبات.

(٧٦٧) المحلل في المطلقة ثلاثاً ادعى أنه لم يدخل فرجه فرجها، وادعت المرأة الإدخال - قولها معتبر بلا يمين، وكذا لو ادعى المحلل الدخول وادعت عدم الدخول - فالقول قولها أيضاً - وبه أفتى العمادي.

(٧٦٨) كتبت امرأة إلى رجل: "أني زوجت نفسي منك"، فلم يقبل الزوج في ذلك المجلس، وقبل في مجلس آخر - له ذلك، كذا في الخلاصة<sup>(٢)</sup>.

(٧٦٩) رجل أراد أن يتزوج هنداً، فوكلّ عمرواً بتزويجها، وقال له: "لا تجعل المهر زيادة على ألف"، فروّجه<sup>(٣)</sup> الوكيل بألفين، فدخل الرجل وعامل معها معاملة الأزواج عشر سنين، فمات الرجل - فالزوجة تأخذ مهر مثلها، فإن كان مهر المثل ألفاً - تأخذ الألف، إن كان مهر المثل ألفين - تأخذ ألفين - وبه يفتى.

(٧٧٠) من المهمات: امرأة بالغة بإذن أمها تزوجت، وخلا الزوج بها، وبعد ستة أشهر لم يرض العم - له فسخ النكاح إن كان مهرها أنقص من مهر المثل ولم تكن بينهما كفاءة، وإلا ليس له ذلك.

(٧٧١) الولي الأقرب زوج البنت من زيد بلا إذن من الحاكم - فالحكم فيه: لا بد من إذن من الحاكم بعد التزويج، وليس للقاضي أن يفسخ ذلك؛ لأنه لو فسخه - يفسخه لغرض، وهو غير معتبر.

(٧٧٢) هند بكر فتزوجت<sup>(٤)</sup> بلا إذن وليها - يفسخ الولي ويفرق.

(٧٧٣) رجل قال لمنكوحته: "بلا نكاح" - يفرق بإقراره.

(١) في كلا النسختين: "مضى".

(٢) خلاصة الفتاوى للبخاري، مخطوط، كتاب النكاح، باب النكاح بالكتابة والرسائل، لوحة ٨٧.

(٣) في كلا النسختين: "فتزوج".

(٤) في كلا النسختين: "زوجت".

(٧٧٤) تزوج صغيرة - إن كانت مطيقة يأخذها<sup>(١)</sup> زوجها إذا عجل مهرها.  
(٧٧٥) رجل زوّج بنته الصغيرة من عمرو الصغير<sup>(٢)</sup> بإذن والده، ثم إن البنت بلغت وأرادت فسخ النكاح لأجل أن النكاح لم يكن بإذن الحاكم - ليس لها ذلك؛ لأن الأب ليس كغير الأولياء - وبه يفتى.

(٧٧٦) من المهمات التي كنت متطلبا إياها: امرأة زوّجت بنتها الصغيرة من عمرو الكفو<sup>(٣)</sup> بلا إذن أبيها، وأراد الأب فسخ النكاح - فالحكم فيه: والحاكم يقرر النكاح إن فسخ الأب لجلب المال - وبه يفتى.

(٧٧٧) من المهمات: رجل خطب بنت زيد، فأرسل إليها مأكولا وملبوسا - فالحكم فيه: إن المأكول إن كان مطبوخا أو كان سهل التغير ولم يمكن ادخاره، كما إذا كان مسلوخا - لا ضمان فيهما، وإن لم يكن مطبوخا، كالرز والعسل والسمن والبر - يضمن، والملبوس يضمن، سواء استعملها أو لا، وسواء كان مخيطا أو لا - مضمون من الطرفين.

(٧٧٨) رجل أعتق جاريته وتزوجها<sup>(٤)</sup>، ثم إن أباه<sup>(٥)</sup> أقر بأنه تصرف فيها - فلا بد من احتياط، فتحرم عليه، وإن كان ذلك عداوة وبغضا للجارية - لا يكون حراما عليه.

(٧٧٩) تصرف في جاريته، ولها بنت سُبّيت معها من دار الحرب، وكان اشتراها معها - ليس له وطء<sup>(٦)</sup> البنت - وبه يفتى.

(٧٨٠) رجل وطئ موطوءة أبيه، أجاب العمادي: أنها أمه - معاذ الله تعالى - لا حد عليه، كذا في قاضيهان في كتاب الحدود<sup>(٨)</sup>.

(٧٨١) جارية معتقة لا تتزوج بلا إذن مولايها؛ لأنه وليها الأقرب. (ورقة ٥٩٣ - ٢/أ)  
(٧٨٢) امرأة ذهبت إلى الحمام، وإلى محلة أخرى، وختان، ووليمة العرس - مُحذرة إن ذهبت بالحشمة - وبه يفتى.

(٧٨٣) امرأة دفعت حين التزوج كرما لأجل تجرده وكونه أعزب، ثم إن الزوج عوض عن ذلك قفتانا، ثم وقعت الفرقة وطلبت الكرم من الزوج - لها ذلك؛ لأنه رشوة، وترد العوض على الرجل.

(١) في كلا النسختين: "يأخذ".

(٢) في كلا النسختين: "صغير".

(٣) في كلا النسختين: "كفو".

(٤) في كلا النسختين: "تزوج".

(٥) في كلا النسختين: "أبوه".

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: "الوطء".

(٨) فتاوى قاضيهان، كتاب الحدود (٢٩٤/٣).



(٧٨٤) أرسل إلى مخطوبته مأكولا وملبوسا، ثم فرغ عنها، وطلب ما أرسله إليها<sup>(١)</sup>، فوجد المأكول مأكولا واللباس ملبوسا - فكيف الضمان؟ أجاب العمادي: بأن المأكول إن كان المهيأ للأكل، كالمطبوخ، أو لم يمكن الادخار، كالمسلوخ - لا ضمان فيه، وإن لم يكن المهيأ للأكل، كالعسل والسمن والحنطة والرز - فيه ضمان، وأما الملبوس، مخيطا كان أو غير مخيط، مضمون من الطرفين - مما يحفظ.

(٧٨٥) قال: "التي"<sup>(٢)</sup> تزوجتها<sup>(٣)</sup> تكن طالقا، فتزوج هنداً - يجوز ذلك، لكن تكون مطلقة مطلقة حين العقد. ومعناه: تكون طالقا حين الزواج، ولو قال: "كل امرأة أتزوجها تكن طالقا"، فتزوج امرأة - تكون طالقا. فاليمين تكون منحلة في حقها، فإذا تزوجها مرة ثانية - لا تكون مطلقة، واليمين باقية في حق سائر النسوان، فكل امرأة تزوجها غير هذه المرأة تكون طالقا<sup>(٤)</sup>، إلا إذا قال: "التي تزوجتها وأتزوجها" - كلما تزوجها تكون طالقا<sup>(٥)</sup> في كل تزوج - مما يحفظ.

(٧٨٦) رجل ادعى أنه قال حين التطليق: "إن شاء الله تعالى"، قال العمادي: إن اعتمد الحاكم - له أن يصدقه - وبه يفتى.

(٧٨٧) رجل مات، وقدرت<sup>(٦)</sup> الزوجة لصغيره نفقة، فربّت بالنفقة، ثم إن خال الصغير رضي رضي بأن يربيّه بلا نفقة، فأراد أن يأخذه من أمه - ليس له ذلك إن لم يتزوج الزوج أمه - وبه يفتى.

(٧٨٨) تزوج زيد هنداً بالوكالة من الطرفين، ثم مات الزوج، وادعى وكيل الزوج أنه زوجها لموكله فضولا، ولم يقبل زيد النكاح، وامتنع عن دفع المهر تماما وحصلتها - فالحكم فيه: إن قامت البينة على وكالة الوكيل أو على قبول زيد بالفعل أو القول - فالزوجة تأخذ تمام المهر وميراثها؛ لأنه في الموت الدخول وعدم الدخول مساويان، فتأخذ المهر تماما، وعن الطلاق قبل الدخول نصف المهر - وبه يفتى.

(٧٨٩) أقامت بينة أن الأب ملك الجهاز لبنته - فالأمر ظاهر، وإلا فالخيار في مسألة الجهاز أن العرف إن كان مستمرا - أن الأب يدفع الجهاز ملكا لا عارية - فالقول للزوج، وإن كان مشتركا - فالقول للأب.

(٧٩٠) من المهمات: إن الرجل إذا كان عسكريا، فوقفه ونكاحه وسائر أمور لا بد أن تكون بحضور القاضي العسكري ولا ينفذ إلا إذا كان عند حضور قاضي البلد - وبه يفتى.

(٧٩١) صغيرة<sup>(١)</sup> في سن ست، ولها زوج، فرضي<sup>(٢)</sup> الزوج أن يدفع نفقتها من ماله، ومنع التقدير، فنفتها<sup>(٣)</sup> من ماله<sup>(٤)</sup>، فإنها قدرت النفقة من مالها كل يوم درهمين - فالحكم فيه: إن الزوج إن كان يدفع من ماله لا يجوز التقدير من مالها - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "إليه".

(٢) في كلا النسختين: "الذي"، وبعدها: "إن"، وهي زيادة لا حاجة إليها.

(٣) في كلا النسختين: "زوجتها".

(٤) في كلا النسختين: "طالقة".

(٥) في كلا النسختين: "طالقة".

(٦) في كلا النسختين: "قدر".

(٧٩٢) رجل مات، فزوجته ربّت صغيرته بالنفقة المقدرة ثمانى<sup>(٥)</sup> سنين بإذن الحاكم، ثم إنها طلبت تلك النفقة من أبي<sup>(٦)</sup> الرجل - فالحكم فيه: إن جملة النفقة ليست على الجد؛ لأنه إذا لم يكن للصغيرة مال، فالتث على الأم والثلاثان على الجد - هكذا يكتب - وبه يفتى.

(٧٩٣) رجل مات في السفر، وقدّرت زوجته على الرجل حين سافر أربع سنوات، واستدانت من خالد، وأنفقت<sup>(٧)</sup> على الصغير مستقلاً، فالحاكم إن أمر بالاستدانة - تأخذ النفقة إلى زمان موته - وبه يفتى.

(٧٩٤) رجل أقر في مرض موته لزوجته كذا مهراً، ثم قامت البينة على هبتها بالهبة التامة الصحيحة - لا تقبل البينة على الهبة - لا بد من تعين كذب البينة - وبه أفتى العمادي، وصرح في القنية وغيرها - مما يحفظ<sup>(٨)</sup>.

(٧٩٥) طائفة النصارى كانوا في دينهم الباطل، إن كان<sup>(٩)</sup> العقد بينهم<sup>(١٠)</sup> بلا مهر مؤجل، ثم إن الذمي - الزوج المتوفى - ترك مالا وادعت امرأته مهراً مؤجلاً، ولم تقم بينة على ذكر المؤجل حين العقد، وطلبت مهر المثل - ليس لها ذلك إن كان ذلك (ورقة ٥٩٤ - ١/أ) في دينهم محققاً - وبه يفتى.

(٧٩٦) رجل مات، وزوجته في عدة وفاته، وبقي شهر، فتزوج<sup>(١١)</sup> عمرو إياها - فالنكاح باطل، ولا يقدر على<sup>(١٢)</sup> الجماع ولو بقيت لحظة - وبه يفتى.

(٧٩٧) وفي الفتاوى الأسعدية<sup>(١٣)</sup> في كتاب النكاح: رجل ابتلي بمرض<sup>(١)</sup> من الأمراض السارية، ثم إن زوجته<sup>(٢)</sup> طلبت التفريق منه لأجل خوف السراية، وامتنعت عن فراشه خوفاً عنها - ليس لها ذلك - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "صغير".

(٢) في كلا النسختين: "فوض".

(٣) في كلا النسختين: "نفقته".

(٤) في كلا النسختين: "مالها".

(٥) في كلا النسختين: "ثمان".

(٦) في كلا النسختين: "أب".

(٧) في كلا النسختين: "أنفق".

(٨) القنية للزاهدي، مختار بن محمود بن محمد (مخطوط، كتاب النكاح، باب في المهور، لوحة ٤٨).

(٩) في كلا النسختين: "كانت".

(١٠) في كلا النسختين: "بينهما".

(١١) في كلا النسختين: "زوج".

(١٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٣) وفي فهارس الكتب وتراجم العلماء تحت هذا الاسم تُذكر "الفتاوى الأسعدية" لأسعد بن أبي بكر الأسكداري، مدي الأصل الحنفي الرومي، مفتي المدينة المنورة، الشيخ العالم الفاضل الأوحد المفسن الفقيه البار، ولد بالمدينة المنورة سنة ١٠٥٠هـ. وكانت وفاته سنة ١١١٦هـ. ودفن بالبقيع، رحمه الله تعالى (سلك الدرر، ١/١٣٠)، هدية العارفين، ٣٩٦/١)، لكن لا أعتقد أن أسعد الأسكداري كتب كتابه في مطلع شبابه والشيخ بالي زاده (توفي ١٠٧٣هـ) في ذلك الوقت كبير في السن، فأخذ من كتاب هذا الشاب، وبناء على ذلك فأرجح أنه كتاب غيره يطلق عليه اسم "الفتاوى الأسعدية" في اصطلاحهم المحلي. والله أعلم بالصواب.

(٧٩٨) نصرانية أسلمت وكان<sup>(٣)</sup> زوجها غائبا - فالنكاح باق بينهما حتى يحضر الزوج، فإن أسلم تكون المرأة زوجته كما كانت، وإن أبي بعد العرض - يفرق الحاكم بينهما، ثم تتزوج المرأة بعد العدة، وإن تزوج أحد إياها قبل حضور الغائب - يعزر.

(٧٩٩) ومن فعل إحدى دواعي الوطء بشهوة، وهي: القُبلة واللمس والنظر إلى الفرج بشهوة، من فعل بذلك بأمته وجاريته اللتين<sup>(٤)</sup> لا يجتمعان نكاحا، يعني: إذا نكح أحدهما الآخر - لا يصح النكاح، وفي مثل ذلك حرم عليه وطؤها ودواعيه حتى يحرم إحداها، كما إذا كانت له أمتان أختان<sup>(٥)</sup>، فقبَلهما بشهوة، فإنه لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم على نفسه الأخرى، وكذا في الدواعي والتحريم بإخراجها عن ملكه أو بإنكاحها من غيره أو بإعتاقها،

فقوله تعالى: وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ<sup>(٦)</sup> - المراد الإطلاق وهو أعم من الجمع بالنكاح أو بالوطء أو بدواعيه، والآية الأخرى: أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ<sup>(٧)</sup> - تدل على الإباحة، والآية الأولى على التحريم - فُعْلِبَ<sup>(٨)</sup> جانب الحرمة احتياطا، كما وهب علي<sup>(٩)</sup> - رضي الله تعالى عنه - لأن الحرام أمر واجب الترك، وأما المباح - فليس بواجب الفعل - مما يحفظ.

(٨٠٠) رجل قال: "دفعت ولدي الصغيرة"، كذا في الجلالية<sup>(١٠)</sup>، إلى ولد عمرو الصغير اسمه كذا، وقال عمرو: "أخذتها لابني ذلك"، وعهد أنه يدفع مالا كذا، ثم إن الصغيرة ماتت - يرث الزوج الصغير من تركتها، وبؤخذ المهر المعجل من الزوج، ويقسم بين الورثة - وبه يفتي.

(٨٠١) رجل زوج بنته البالغة فضولا من عمرو، ولما سمعته لم تقبل النكاح، ثم إن الزوج أرسل قفتانا ولبسته<sup>(١١)</sup> البنت - فالحكم فيه أن النكاح باطل بالرد أولا، حتى لو قبلته<sup>(١٢)</sup> صريحا بلسانها لا يجوز فضلا عن الرضا دلالة - وبه يفتي - مما يحفظ جدا.

(١) في كلا النسختين: "مرضا".

(٢) في كلا النسختين: "زوجتها".

(٣) في كلا النسختين: "كانت".

(٤) في كلا النسختين: "اللتان".

(٥) في كلا النسختين: "أمتين أختين".

(٦) سورة النساء، من الآية ٢٣.

(٧) سورة النساء، من الآية ٣.

(٨) في كلا النسختين: "غلبت".

(٩) وردت هذه القصة في الاستذكار لابن عبد البر (٤٨٨/٥)، لكن لم يذكر فيها أن عليا - رضي الله عنه - وهب الجارية،

والقصة تروى عن موسى بن أيوب الغافقي قال: حدثني عمي إياس بن عامر قال سألت علي بن أبي طالب - رضي الله

عنه - فقلت له: "إن لي أختين مما ملكت يميني اتخذت إحداها سرية، فولدت لي أولادا، ثم رغبت في الأخرى، فما

أصنع؟" فقال علي: "تعتق التي كنت تطأها ثم تطأ الأخرى"، قلت: "فإن ناسا يقولون ثم تزوجها ثم تطأ الأخرى"، فقال

علي: "أرايت إن طلقها زوجها أو مات عنها أليست ترجع إليك لأن تعتقها أسلم لك"، ثم أخذ علي بيدي فقال لي: "إنه

يحرم عليك مما ملكت يمينك ما يحرم عليك في كتاب الله من الحرائر إلا العدد، أو قال: "الأربع"، "ويحرم عليك من

الرضاعة مثل ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب". قال أبو عمر في هذا الحديث: "رحلة لو لم يصب الرجل من أقصى

المغرب إلى المشرق إلى مكة غيره لما خابت رحلته".

(١٠) لما أقف على هذا الكتاب مطبوعا أو مخطوطا.

(١١) في كلا النسختين: "لبست".

(١٢) في كلا النسختين: "قبلتها".

(٨٠٢) امرأة أقرت بأنها زوجة زيد، ثم إن زيدا صدقها<sup>(١)</sup> - فالحكم فيه: فبمجرد إقرارها بذلك تكون منكوحة زيد - وبه يفتى.

(٨٠٣) امرأة قالت لجارية خديجة أنها بنتها، ثم إنهما زوجت إياها من ابنها الصُّلبي - فالحكم فيه: لو كانت البنت معلومة النسب يجوز نكاحها، وإلا فلا يجوز - وبه يفتى - مما يحفظ جدا.

(٨٠٤) قال في مجلس الشرع: "إن بنتي الصغيرة كذا" ويردم عمروك صغير أغولني<sup>(٢)</sup> الفلانة، الفلانة، وقال عمرو: "الدم"<sup>(٣)</sup> بالتركي في محضر الشهود "الدم قبول ايلدم ولدي صغيري فلان ايجون"<sup>(٤)</sup> - ينعقد النكاح.

(٨٠٥) رجل سلم صغيرته، وقال: "ويردم"<sup>(٥)</sup>، أو رفعها إلى<sup>(٦)</sup> عمرو، وقال: "الدم وقبول ايلدم"<sup>(٧)</sup> - هل يصح النكاح به؟ أجاب ناصر الملة والدين العمادي: وظاهر ذلك عِدَّة مؤكدة، فإن أنشئ النكاح بيننا عند الشهود - يصح النكاح بذلك.

(٨٠٦) رجل ماتت زوجته، فتزوج في عدتها أختها<sup>(٨)</sup> - فالحكم فيه: إن التربص والانتظار في الطلاق، وأما في الوفاة - له أن يتزوج يوم موتها - وبه يفتى.

(٨٠٧) ذمية غاب زوجها، ولم تعلم حياته ولا مماته، فأسلمت - يتوقف إلى أن يعرض الإسلام على زوجها<sup>(٩)</sup>.

(٨٠٨) رجل أقر بأن عليه لمنكوحته كذا ديناً، وكذا مهراً، فدفعه إليها، ثم مات شهيداً في الغزوة - فالحكم فيه: إنه إذا ثبت إقراره وموته - تأخذ المرأة ما أقر به، لكن المرأة تحلف بأنها ما استوفت منه شيئاً ولا أبرأته نظراً للميت، فإذا حلفت - ثبت المقر به.

(٨٠٩) رجل متغلب مسك البنت البالغة، وجعل الإيجاب والقبول جبراً - هل يصح النكاح بهذا الخبر؟ أجاب العمادي: ولو وقع القبول بالإكراه من البنت البالغة - تمَّ النكاح وصحَّ، وأما لو وقع القبول من غيرها بالإكراه، فبلغها خبر النكاح و<sup>(١٠)</sup>ردته البنت - لا يصح النكاح - وبه يفتى - مما يحفظ جدا. (ورقة ٥٩٤ - ٢/أ)

(٨١٠) رجل طلق امرأته لأجل أنها رتقاء، ثم إنه طلب نصف المهر المعجل، وامتنع عن نصف المؤجل - فالحكم فيه: إن ذلك جاز للرجل؛ لأن خلوة الرتقاء لا تصح، فإن أخذت<sup>(١١)</sup> الرتقاء تمام المهر، لكن عليها العدة - وبه أفتى العمادي، وكذا في قاضيخان والوجيز<sup>(١٢)</sup>.

(١) كلا النسختين: "صدقه".

(٢) معناها بالتركية: "أعطيت بنتي لولد عمرو الأصم".

(٣) معناها بالتركية: "قبلت".

(٤) معناها بالتركية: "أنا أخذت وقبلت الولد الصغير لفلانة".

(٥) معناها بالتركية: "أعطيت".

(٦) في كلا النسختين في هذا المكان: "إليه فقط"، وهي زيادة مخلة بالمعنى.

(٧) معناها بالتركية: "أخذت وقبلت".

(٨) في كلا النسختين: "أخته".

(٩) في كلا النسختين: "زوجه".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) في كلا النسختين: "أخذ".

- (٨١١) زوجة امتنعت عن<sup>(٢)</sup> السكنى مع أم زوجها في بيت - لها ذلك، لكن لو كان لها بيت مستقل فهو كافٍ، ولا يلزم لها حولي<sup>(٣)</sup> مستقل - وبه أفق العمادي.
- (٨١٢) مطلقة قدّرت النفقة لولد زوجها المطلق، فالأب لم يرض، فأخذه<sup>(٤)</sup> من عندها، وأراد الإنفاق عنده - ليس له ذلك ما دامت الحضانة باقية - وبه يفتى.
- (٨١٣) عروس كانت تسير إلى بيت الزفاف، فوهبت مهرها في الطريق - فالحكم فيه: أنها لو وهبت بإشارة رأسها أو برأسها - لا يكون هبة - وبه يفتى.
- (٨١٤) من المهمات التي استشكل فيها<sup>(٥)</sup> علماء العصر: رجل في مرض موته أقر أنه دفع منزله كذا إلى زوجة خديجة بمقابلة مهرها، وأوصى كذلك، فمات الرجل وكانت قيمة المنزل زيادة على مهرها، فالوارث دفع مهرها وأخذ المنزل - فالحكم فيه: إنه جاز ذلك؛ لأن تلك الوصية لغو - وبه يفتى.
- (٨١٥) سئل عن نفقة اليتيم في مدة التقدير، أجاب العمادي في المفصل: أنه يُقدّر أن يكفي ما كسبه لنفقته - وبه يفتى.
- (٨١٦) مات الرجل المسلم وترك زوجته النصرانية<sup>(٦)</sup> - فالزوجة تأخذ المهر فقط، ولا تأخذ الميراث - مما يحفظ.
- (٨١٧) رجل اشتبه في حل جارية، وعقد عليها نكاحاً، ثم طلقها، وأراد بيعها - له ذلك؛ لأن نكاح المملوكة لغو، فلا حاجة إلى الطلاق - وبه أفق العمادي.
- (٨١٨) من المهمات في الرضاع التي<sup>(٧)</sup> كنت متطلباً إليها<sup>(٨)</sup> زماناً: امرأة لها ابن، وهو زيد، أرضعت أختاً<sup>(٩)</sup> هند<sup>(١٠)</sup>، وهو عمرو، في مدة الرضاع، وحاصله: أن عمرو وزيدا اجتماعاً في ثدي امرأة، ثم إن زيدا تزوج هنداً<sup>(١١)</sup>، وهي أخت عمرو، ثم ولدت هند<sup>(١٢)</sup> خالداً، فتزوج خالد<sup>(١٣)</sup> بنت المرأة<sup>(١٤)</sup> التي تولدت من المرأة بعد زيد - جاز جميع ذلك - مما يحفظ.
- (٨١٩) رجل تزوج بنت ابن أخيه لأب - لا يجوز - مما يحفظ.

(١) فتاوى قاضيخان، كتاب النكاح (١/١٩٦).

(٢) في كلا النسختين: "على".

(٣) أي: فناء البيت.

(٤) في كلا النسختين: "أخذ".

(٥) في كلا النسختين: "فيه".

(٦) في كلا النسختين: "نصرانية".

(٧) في كلا النسختين: "الذي".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في كلا النسختين: "أخ".

(١٠) في كلا النسختين: "الهند".

(١١) في كلا النسختين: "الهند".

(١٢) في كلا النسختين: "الهند".

(١٣) في كلا النسختين: "الخالد".

(١٤) في كلا النسختين: "امرأة".

(٨٢٠) هند لها<sup>(١)</sup> ابن، فأرضعت عمروا مع ابنها، ولعمرو أخته<sup>(٢)</sup> فاطمة، ثم إن الابن تزوج فاطمة - جاز إن لم ترضع فاطمة هنداً، ولم ترضع الابن أم فاطمة - وبه يفتى - مما يحفظ.

(٨٢١) رجل وطئ جارية، ثم زوجها من عبده، فولدت الجارية بنتاً من العبد، ثم إن الرجل تزوج تلك البنت - جاز النكاح - مما يحفظ جداً.

(٨٢٢) من المهمات: إن هنداً أرضعت عبدها<sup>(٣)</sup> الصغير، ثم باعت إياه - جاز بيعها، لكن لا ينبغي ذلك لكونه ابنها<sup>(٤)</sup> رضاعاً.

(٨٢٣) رجل له بنات أبناء أخته، ثم إن ابن الرجل تزوج اثنتين<sup>(٥)</sup> من أولئك<sup>(٦)</sup> البنات، وجمع وجمع بينهما بالنكاح - جاز جميع ذلك.

(٨٢٤) من المهمات: رجل زوج بنته المراهقة بلا إذن من بنته من عمرو - فالحكم فيه: إن كانت البنت أتمت اثني عشرة<sup>(٧)</sup> سنة، وكانت معروفة بالبلوغ - فالنكاح ليس بصحيح، فإنها تقدر على رده، وإلا فالنكاح صحيح، حتى لو فسخت حين البلوغ لا يصح فسخها - وبه يفتى.

(٨٢٥) رجل جاء من العجم، وتزوج هنداً، ثم إنه في سفر مات، وضبط عمرو ماله، وطلبت هند مهرها من عمرو - فالحكم فيه: إن ضبطه بالشرع - لها الطلب منه - وبه يفتى.

(٨٢٦) هند ثيب ولها ولد رضيع، ولم تر حيضها أصلاً - فالحكم في تزويجها: إنه لا بد من حيض ثلاثة، وإلا لا يصح، فإن مات زوجها - فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام مطلقاً، ثم إن المرأة في تلك الحالة حلفت بأنها رأت في زمان كل حيض ماء صفراء، وأرادت التزوج من زيد - فالحكم فيه: إن ما رآته في كل نوبة - امتد ثلاثة أيام أو أكثر - وذلك حيض إن رآته ثلاث مرات، فتتيم عدتها إن كانت مطلقة - وبه يفتى، وكذا أفتى العمادي.

(٨٢٧) وكيل بمحضر الشهود سئل عن بنت في وراء الحجاب أو الجدار، ولم ير شخصها عن كونه وكيلاً عنها في التزويج، وسمع صوتاً ولم ير شخصها، فسمع الشهود الصوت ولم يروا شكلها (ورقة ٥٩٥ - ١/١) - لا تقبل شهادتهم إن أنكرت البنت - وبه يفتى.

(٨٢٨) زوجة طلبت مهرها المعجل<sup>(٨)</sup>، ولم يقدر الزوج على دفعه إليها، وأرادت أن تحبسه - ليس لها ذلك - وبه يفتى، لكن تمنع نفسها إلى<sup>(٩)</sup> أن تقبض مهرها المعجل.

(٨٢٩) من المهمات: امرأة تزوجت بإذن أمها وبإذن الحاكم، ثم إن ابن عمها أراد الفسخ - ليس له ذلك إن خالف لغرض فاسد.

(١) في كلا النسختين: "له".

(٢) في كلا النسختين: "أخت".

(٣) في كلا النسختين: "عبده".

(٤) في كلا النسختين: "ابنه".

(٥) في كلا النسختين: "ثنتان".

(٦) في كلا النسختين: "تلك".

(٧) في كلا النسختين: "اثني عشر".

(٨) في كلا النسختين: "بالمعجل".

(٩) في كلا النسختين: "إلا".

(٨٣٠) رجل زوّج أم ولده من عبده المملوك، فسكت العبد، ثم ذهب من عبد الرجل وقبل العقد - فالحكم فيه: إن عقد ذلك بطريق الإخبار عند الشهود أو شاهدين - جاز النكاح وصحّ، وإلا فلا، فعلى الوجه الأول يجوز للرجل أن يطأ الجارية، وعلى الوجه الثاني لا<sup>(١)</sup> يجوز - وبه يفتى.

(٨٣١) تزوجت امرأة في عدتها من عمرو - وهل يفسخ القاضي؟ أجاب العمادي: ليس فيه النكاح موجودا حتى يفسخه - وبه يفتى.

(٨٣٢) رجل وكل عمروا لتزويج خديجة، ولم يعين مقدار المهر، ثم إن الوكيل عقد عليها بمهر<sup>(٢)</sup> كان زائدا على مهر مثلها، ثم إنه اجتمع مع خديجة، وطلقها، وطلبت خديجة زيادة على مهر مثلها - لها ذلك إن لم يمه عنه ذلك المقدار - وبه أفتى العمادي.

(٨٣٣) رجل أذن لوكيله بالتزويج بخمسة آلاف درهم، أو زوجته أذنت - فالنكاح بخمسة آلاف درهم، ثم سمع الزوج المهر بالزيادة على خمسة آلاف درهم، فزوّجت، وسمعت الزوجة النقصان منها فردّت - لا يصح النكاح إن فسخ كل منهما - وبه يفتى. وحاصله: إذا رد الزوج أو الزوجة لا بد من نكاح جديد.

(٨٣٤) رجل زوّج جاريته من عمرو، ثم باعها منه بشرط الخيار - فالحكم فيه: إن عقد النكاح لا ينحرف قبل ارتفاع الشرط، فيكون الوطاء حلالا إلى أن سقط الخيار.

(٨٣٥) رجل دفع إلى مخطوبته دراهم وأمتعة، ثم وقعت المفارقة قبل الموصلة، فطلب الرجل ما دفعه إليها - فالحكم فيه: إنه إن احتسب ذلك من الدستيمان - يسترد، وكذا إن كان من الرشوة. وإن كان بطريق الهبة والهدية، فإن بقيت<sup>(٣)</sup> أعيانها - يجوز الرجوع إن لم يتحقق هناك من الموانع شيء، فإن لم يبق - فلا - كالخبز والمشوي، كذا أفتى مفتي العرب والعجم.

(٨٣٦) رجل دفع إلى أخيه<sup>(٤)</sup> زوجته بغلا، وبعد النكاح طلب الرجل البغل - تسمع دعواه - وبه يفتى.

(٨٣٧) إن مهر المثل لا يقاس على مهر أمها.

(٨٣٨) رجل أراد أن ينقل زوجته من دار ابنها إلى محلة كذا، ثم إن الزوجة طلبت مهرها المعجل<sup>(٥)</sup>، فأنكر الرجل - فالحكم فيه: إن أثبت الرجل دفع المهر المعجل إليها - له أن ينقلها إلى محلة أخرى.

(٨٣٩) رجل تزوج مطلقة، ثم فارقت عنه - تأخذ المهر الأول والمهر الثاني.

(٨٤٠) رجل زوّج بنته البالغة بلا رضاها - لا يصح النكاح - وبه يفتى.

(٨٤١) رجل أرسل أمتعة ودراهم إلى مخطوبته<sup>(١)</sup>، ثم صار الرجل مجنونا وكانت أخته تضبط أمواله - فلها أن تسترد ما دفعه إلى المخطوبة.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) في كلا النسختين: "عقدتها لمهر".

(٣) في كلا النسختين: "بقي".

(٤) في كلا النسختين: "أخ".

(٥) في كلا النسختين: "مهر معجلها".



(٨٤٢) امرأة قالت لزيد الأجنبي<sup>(٢)</sup> أنه ابنها أو أخوها، ثم تزوجت إياه - جاز، فإن لم يكن الابن مجهول النسب - فيجوز له نكاحها.

(٨٤٣) من المهمات: رجل تزوج بنت عمرو على ألف مهرا<sup>(٣)</sup>، ثم إن أبا البنت أخذ عشرة غروش لأجل "باشلق"، وهو تركي معلوم، ثم إن الرجل طلب تلك الغروش بعد النكاح، ولو كان ذلك بطريق الزيادة في المهر - لا تسمع دعواه، وإلا تسمع - وبه يفتى.

(٨٤٤) زيد<sup>(٤)</sup> صار وكيلا عن طرف خديجة، وعمرو عن طرف خالد، وبعد ثبوت الوكالة وقع عقد النكاح عند الشهود، ثم إن خالدا مات قبل الدخول، ثم إن وكيل خالد<sup>(٥)</sup> ادعى أنه فضولي ولم يوكله خالد، أو لم يقبله خالد - فالحكم فيه: إنه إن وجدت البينة على الوكالة عن طرف خالد أو على قبول خالد الفعل أو القول، وخديجة تأخذ تمام مهرها وميراثها؛ لأن الدخول وعدم الدخول متساويان في الموت، وفي الطلاق قبل الدخول نصف المهر فقط.

(٨٤٥) من المهمات في الفروق<sup>(٦)</sup>: أنها تزوجت بغير إذن مولاها، ثم إن المالك وطئها، أو قبّلها، أو لمسها بشهوة، أو باعها، أو وجها بعوض - يكون فسخا للعقد، وأما (ورقة ٥٩٥ - ٢/أ) لو رهنها أو أجّرهما - لا يكون فسخا للعقد؛ لأن التصرفات الأولية<sup>(٧)</sup> مختصة بالملك، بخلاف الرهن والإجارة؛ لأنهما لا يختصان بالملك، فالإقدام بهما لا يكون فسخا للعقد. ولو أعتقها - يكون إجازة؛ لأنها كانت مالكة لكل شيء، فيكون النكاح نافذا<sup>(٨)</sup> في محله، بخلاف ما لو باعها - لا يجعلها مالكة، ثم إن العبد أو الأمة لو تزوج بإذنه، ثم باعه - لا يفسخ النكاح - مما يحفظ.

(٨٤٦) رجل وكل عمروا بنكاح هند على عشرين درهما، فعقد الوكيل على خمسة آلاف درهم، فدخل الرجل بها، ثم ماتت هند، فورثتها طلبوا خمسة آلاف درهم، وأنكر الرجل الزيادة على عشرين درهما - فالحكم فيه: إن مهر المثل إن ساعد بخمسة آلاف درهم - يأخذونه، وإلا فيأخذون مهر المثل - وبه يفتى.

(٨٤٧) امرأة في ليلة الزفاف كانت رائحة إلى بيت الزوج، ثم إنها وهبت مهرها بتلقين امرأة بجرمة عائشة وفاطمة - رضي الله تعالى عنهما - فالحكم فيه: فإن العروس<sup>(٩)</sup> إن أنكرت فلا بد من بينة بأنهم<sup>(١٠)</sup> سمعوا ذلك عن البنت العروس.

(١) في كلا النسختين في هذا المكان: "ونام زيد".

(٢) في كلا النسختين: "أجنبي".

(٣) في كلا النسختين: "مهر".

(٤) في (أ): "رجل".

(٥) في كلا النسختين: "الخالد".

(٦) تلقيح العقول في فروق النقول والأصول (فروق المحبوبي)، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠، مكتبة "مراد ملا" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٧١، رقم التصنيف: ١٠٠٩-١٠٠١.

(٧) في كلا النسختين: "الأولية".

(٨) في كلا النسختين: "نافذة".

(٩) في كلا النسختين: "العروس".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨٤٨) من المهمات: رجل خال مع زوجته بأنها تدفع إليه خمسمائة درهم، فقبلت المرأة، وإنها كانت راضية بدفع ذلك المبلغ إلى وكيله، ثم إن الوكيل لم يطلقها - فالحكم فيه: إن المرأة لا تطلق إلا أن يقول الرجل: "خلعتك على المبلغ المزبور"<sup>(١)</sup> - فقبلته الزوجة، فحينئذ تطلق بائنا - مما يحفظ.

(٨٤٩) الفاسق لا يكون كفؤاً للبت الصالحة<sup>(٢)</sup>، فإذا نكحها<sup>(٣)</sup> الفاسق، فلوليها أن يتعرض في الرواية الظاهرة؛ وروى الحسن عن أبي حنيفة لا يصح النكاح - وعليه الفتوى، كذا في قاضيهان<sup>(٤)</sup> - وبه أفتى مفتي العرب والعجم ملا عرب<sup>(٥)</sup>.

(٨٥٠) رجل أراد السفر مع زوجته مدة سفر - لا يجوز - وبه يفتى.

(٨٥١) ولو نقل أهالي من بلد إلى بلد - ليس له ذلك إذا لم يكن الزوج موصوفاً بالصالح أو كان الطريق غير آمن - وبه أفتى العمادي.

(٨٥٢) من المهمات: ولا يجوز نكاح المحارم ولا يثبت النسب، قيل: أنه فاسد، وفي ثبوت النسب اختلاف - قيل: يثبت في رواية، وقيل: لا يثبت، وقيل: قول بثبوت النسب باطل - وبه أفتى الناصري.

(٨٥٣) من المهمات الشائعة بين أهل المذاهب: رجل عجز عن النفقة، سواء كان مجنوناً أو عاقلاً، حاضراً كان أو غائباً، فيفرق القاضي الشافعي نكاحهم، ثم ينفذ القاضي الحنفي وبمضيه، وبعد العدة يتزوجون من آخر - وبه أفتى ناصر الملة.

(٨٥٤) رجل كان مجذوماً، فأخرجوه من القرية، ثم إن زوجته عرضت حالها معه - يفرق القاضي بينهما وينفذ - وبه يفتى.

(٨٥٥) امرأة في عصمة رجل مجذوم، وكانت تأكل نفقة المجذوم، ثم إن خالداً تزوجها ودخل بها منذ شهر، وأبرز من يده حجة القاضي بأنه فعله بأمر القاضي، ثم إن القاضي أنكر ذلك - الحكم فيه: إنه لا يجوز تزوج امرأة المجذوم قبل طلاقها، ولو حكم القاضي بتفريق المرأة بدون طلبها - لا ينفذ حكمه، ولو طلبت تفريقها على قول البعض - ينفذ حكمه، فعلى الوجه الأول - يؤدّب القاضي الزوج الثاني.

(٨٥٦) خالع الزوج مع الزوجة على أنها تترك الولد عند أبيه، وأسقطت حضانتها، ثم إن المختلعة طلبت الولد - فالحكم فيه: إن الخلع صحيح، وترك الولد عند الزوج باطل، ولها أن تطلب الولد؛ لأن حضانتها لا تسقط بإسقاطها؛ لأنه جبري.

(١) يعني التركية والفارسية: المذكور سابقاً أو المكتوب.

(٢) في كلا النسختين: "الصالح".

(٣) في كلا النسختين: "نكح".

(٤) فتاوى قاضيهان، كتاب النكاح، باب الكفاءة (٣٥١، ١٧٢/١).

(٥) ملا عرب الواعظ، محمد بن عمر بن حمزة بن عوض، أصله من ما وراء النهر، ولد بأنطاكية دار البلاد، وأسطوطن في بروسة إلى أن مات بها سنة ٩٣٨هـ. له من التصانيف: تهذيب الشرائع في السيرة النبوية - صلى الله عليه وسلم، السداد في فضائل الجهاد، المقاصد في فضائل المساجد، مولد النبي - صلى الله عليه وسلم، نهاية في الفروع، هداية العباد إلى سبيل الرشاد. (هدية العارفين، ٧١/٢).

(٨٥٧) من المهمات: إن هنداً فرغت عن نفقة نفسها وعن نفقة بنتها الصغيرة، لأجل أن زوجها يطلقها - فطلقها على هذا، ثم إن المطلقة طلبت نفقة بنتها - يجوز إن كانت معسرة، كذا في القنية<sup>(١)</sup>.

(٨٥٨) أم الصغير قدرت نفقة من ماله، فصرفت عليه، وتمّ ماله، ثم قدرت على جده نفقة - فالحكم فيه: إنها لا تطلب جميع النفقة منه، بل الثلث من مالها والثلثين<sup>(٢)</sup> من مال الجد، فيكون بعض النفقة عليها في حصتها - وبه يفتى.

(٨٥٩) خالعت على مهرها وعلى الإنفاق إلى تسع سنين لولدها منه، ثم قدرت نفقة على أبي<sup>(٣)</sup> الصغير - لا تأخذها - وبه يفتى.

(٨٦٠) رجل تزوج بشرط أنها تسافر معه إلى محله<sup>(٤)</sup>، ثم إنه سافر، وما ذهبت<sup>(٥)</sup> المرأة، وقدّرت (ورقة ٥٩٦ - ١/١) نفقة عليه - إن كان سفره ومحله<sup>(٦)</sup> ما دون مدة سفر - فهي ناشزة، لا تأخذ النفقة المقدرة - وبه يفتى.

(٨٦١) هند في حضانتها صغيرة<sup>(٧)</sup>، وكانت هند ذات زوج، ثم إن الحالة طلبت الصغيرة وامتنعت بأن للخالة زوجاً - فالحكم: أن الحضانة ساقطة عنها لكونها<sup>(٨)</sup> متزوجة<sup>(٩)</sup> بالأجنبي.

(٨٦٢) زوجة خالعت مع زوجها على أنها تنفق على الولد إلى أن يتم حق الحضانة، ثم إن الولد مات قبل تمام المدة - ففي الباقي يرجع الزوج على المختلعة - وبه يفتى.

(٨٦٣) صغير ماتت أمه، فأخذته أم أمه، ثم إن عمته رضيت بأنها تربيّه بلا نفقة - ليس لها ذلك - وبه يفتى.

(٨٦٤) رجل ماتت زوجته، ثم إن الرجل قال لأم أمه: "إن ربيت<sup>(١٠)</sup> ولدي<sup>(١١)</sup> بلا نفقة فرغت عن حصة بنتك، فتكون حصتي من مخلفاتها لك"، وقبلت أم الأم ذلك الشرط، وربت إياه زماناً، ثم إنها قدرت نفقة في غيبة الأب، ثم إن الأب طلب حصته من مخلفاتها - فالحكم فيه: أن أم الأم إن قبضت تلك الحصة ليس للأب أن يأخذ حصته من الميراث - وبه يفتى.

(٨٦٥) زوجة المتوفى أخذت الولد ورضيت بأنها تربيّه مجاناً بلا نفقة، ثم إن الزوجة قدرت نفقة في غيبة<sup>(١٢)</sup> الأب على الجد - لها ذلك وتطلبها منه.

(١) القنية للزاهدي، مختار بن محمود بن محمد (مخطوط، كتاب الطلاق، باب في الخلع، لوحة ٦٤).

(٢) في كلا النسختين: "الثلثان".

(٣) في كلا النسختين: "أب".

(٤) في كلا النسختين: "صلته".

(٥) في كلا النسختين: "ذهب".

(٦) في كلا النسختين: "صلته".

(٧) في كلا النسختين: "صغير".

(٨) في كلا النسختين: "لكونه".

(٩) في كلا النسختين: "متزوجين".

(١٠) في كلا النسختين: "أن تربيّه".

(١١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٢) في كلا النسختين في هذا المكان: "أب"، وهي زيادة مخلة بالمعنى.

- (٨٦٦) من المهمات: إن للولد الصغير مالا، وكان أبوه غنيا، وصرف من ماله، ومنع عن صرف مال الصغير - لكن وجوب النفقة من مال الصغير.
- (٨٦٧) وصي كان مشغولا بأمور الصغير، ولم يمكن المعيشة بتلك العوائق - إن يحصل من ماله، فيجوز له أن يقدر لنفسه نفقة من مال الصغير - وبه يفتى.
- (٨٦٨) من المهمات: إن زمان تقدير النفقة متى يتم؟ أجاب العمادي: إلى أن يقدر على الكسب - وبه يفتى. ولا يقطعها إلا إذا بلغ.
- (٨٦٩) صغير مضى زمان رضاعه، وكان يأكل مستقلا، ثم إن أم أبيه رضيت بأنها تربيته بلا نفقة وطلبت من الأب ذلك الصغير - فالحكم فيه: لها ذلك إن لم ترب أم الولد بلا نفقة، كذا في الفنارية الناصرية.
- (٨٧٠) من المهمات: رجل ترك زوجته بلا نفقة، فسافر إلى بلدة أخرى، ثم إن الزوجة سكنت في بلدة أخرى، وقدرت نفقة عليه، ثم جاء الزوج وامتنع عن أداء المقدر لأجل أنها سكنت في بلدة أخرى - له ذلك؛ لأن ذلك نشوز.
- (٨٧١) زوجة المطلق قدّرت لولدها نفقة كل يوم درهمين على الأب المطلق، ثم إنه أظهر العجز، وأراد حط تلك النفقة على درهم - ليس له ذلك - وبه يفتى.
- (٨٧٢) عمة لها حق حضانة، فقدرت نفقة وربّت عندها، ثم إنها بعد بلوغ الصغير أخذت<sup>(١)</sup> بعض أملاكه بمقابلة دين النفقة - تكون متبرعة<sup>(٢)</sup>، فلا ترجع عليه بتلك النفقة حيث لم تستدن وربت من عندها، كذا في الفتاوى الحمديدية والفينارية<sup>(٣)</sup>.
- (٨٧٣) وليس للأب أن يقدر النفقة المقدرة ما لم يقدر الولد على الكسب - وبه يفتى، إلا إذا بلغ - وبه يفتى.
- (٨٧٤) الحاضنة أو<sup>(٤)</sup> غيرها<sup>(٥)</sup> صرفت من مالها، ولم تصرف من مال المقدر للصغير - تكون تكون متبرعة - فلا ترجع على مال الصغير - مما يحفظ.
- (٨٧٥) من المهمات: امرأة رأت زوجها في الخلوة، ولكن الزوج لم يعلم أنها زوجته - لا تكون خلوة، بخلاف ما لو رأى الزوج زوجته في الخلوة والزوجة لا تعلم أنه زوجها - صحت الخلوة؛ لأن الزوج يملكها والزوجة لا تملكه - هذا في غير المدخول بها، كذا في الفروق<sup>(٦)</sup>.
- (٨٧٦) رجل زوج بنته من عبده، ولم يطلق العبد، والرجل ندم بذلك - فالحكم فيه: إنه يهب العبد للبت، فيفسخ النكاح.
- (٨٧٧) من المهمات: العدة تعتبر من يوم الموت ومن يوم الطلاق - لا من يوم الخبر.

(١) في كلا النسختين: "أخذ".

(٢) في كلا النسختين: "متبرعا".

(٣) لم أف على هذين الكتابين.

(٤) في كلا النسختين: "و".

(٥) في كلا النسختين: "أو"، وهي زيادة مخلة بالمعنى.

(٦) تلقيح العقول في فروق النقول والأصول (فروق المحبوبي)، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٣.

(٨٧٨) زوجٌ صرف مال زوجته بإذنها، فماتت الزوجة، وطلب وارثها ذلك المال - له ذلك؛ لأن قول الزوجة: "اصرف هذه الدراهم عليّ" <sup>(١)</sup> مصارفك - إقراض وليس هبة - وبه يفتى؛ إلا إذا تبرعت - مما يحفظ.

(٨٧٩) رجل حين وُلد له ولد سماه "حسنًا"، ثم شاع بين الناس (ورقة ٥٩٦ - ٢/أ) بـ "رجب"، فزوجه وكيله باسم "الحسن"، ثم إن ولي المرأة ادعى أن اسمه "رجب" - فالحكم فيه: إن الوكيل إن زوجها بشخص معروف - يصح النكاح. (٨٨٠) الولي إذا أراد أن يستخدم البنت، أو طلب زيادة مال، فتزوجت بإذن الحاكم ممن شأنه - جاز.

(٨٨١) امرأة أنكرت توكيلاً أو ادعت أنها عزلته عن الوكالة قبل العقد، وإذا لم يقيم بينة - تصدق بيمينها إن ساعدها ظاهر الحال.

(٨٨٢) القاضي أرسل إلى إمام تذكراً، ولم يوجد الإمام، فنكح غيره - فالأولى أن ينكح ثانياً - وبه يفتى، مما يحفظ.

(٨٨٣) من المهمات: رجل زنى بهند <sup>(٢)</sup>، ثم إن ابن الرجل الزاني تزوج بنت تلك هند <sup>(٣)</sup> - جاز ذلك إن كانت البنت من غير أبيه، أي من غير الرجل، كما يجوز تزوج الرجل بنت زوجة أبيه إذا ولدت من غير أبيه - وبه يفتى.

(٨٨٤) <sup>(٤)</sup> امرأة أرادت التزوج من عمرو، فمنعها <sup>(٥)</sup> ابن عمها <sup>(٦)</sup> لأجل أنه يتزوجها - يصح يصح نكاحها بإذن ولي آخر - وبه يفتى، وإن امتنع ولي آخر كذلك لغرض فاسد - يصير النكاح بإذن الحاكم، فلا حاجة إلى إذن الأولياء الفاسدين - وبه يفتى.

(٨٨٥) امرأة تزوجت بشرط أنها <sup>(٧)</sup> متى شاءت تطلق نفسها - جاز هذا الشرط لو وقع الإيجاب من طرف الزوجة، وإلا فلا - وبه يفتى.

(٨٨٦) اجتمع في الإذن ابن عم الأب وأم البنت - لا بد من الإذن منهما؛ لأن رضا الأم أهم - وبه يفتى.

(٨٨٧) رجل أراد أن يتزوج هنداً، فقالت هند <sup>(٨)</sup>: "ألك امرأة في بلدة كذا؟ وإن كانت فيها زوجتك هل أكون مطلقة؟"، فقال الرجل: "يكن كذلك"، ثم ظهرت زوجة فيها له - فالحكم فيه: إن قاله قبل النكاح فهو لغو، وإن قالت حين "نكحتني" تكن طالقاً، فإذا نكحها - تكون مطلقة بائناً لعدم الدخول، ولا على الرجعة.

<sup>(١)</sup> في كلا النسختين: غير موجودة.

<sup>(٢)</sup> في كلا النسختين: "هنداً".

<sup>(٣)</sup> في كلا النسختين: "الهند".

<sup>(٤)</sup> في كلا النسختين في هذا المكان جملة: "من المهمات جداً: وفي الجامع والمجمع قال بالتركي المراد من الزوجة "أوكي" أنه"،

وهي جملة مبتورة لا يستقيم معناها.

<sup>(٥)</sup> في كلا النسختين: "منع".

<sup>(٦)</sup> في كلا النسختين: "عمه".

<sup>(٧)</sup> في كلا النسختين: "أنه".

<sup>(٨)</sup> في كلا النسختين: "الهند".

(٨٨٨) ادعت الزوجة أن النكاح ذهب، وقال الزوج: "إن كانت لك شبهة نعيد النكاح مع الإمام والمؤذن" - فالحكم فيه: إن صدق الزوج فيما قالت الزوجة بأن النكاح ذهب - تكون مطلقة بئنا - وبه يفتى.

(٨٨٩) زوج بنته بشرط أنه: إن أخرجها<sup>(١)</sup> من بيته الذي وقع النكاح فيه - تكن مطلقة - جاز الشرط إن وقع الإيجاب من طرف البنت، وإلا فلا.

(٨٩٠) شرط في النكاح: "إن تزوج عليها أو تسرى - تكون طالقا"، والحكم فيه: إن وقع الشرط والإيجاب من المرأة - يعتبر الشرط، وإن وقع من طرف الزوج - لا يقع الطلاق.

(٨٩١) رجل جمع مع زوجته بنت أخت زوجته - لا يجوز - مما يحفظ.

(٨٩٢) رجل زوج ولده الصغير المطعون من<sup>(٢)</sup> بنت عمرو، فمات في ساعته - ترثه<sup>(٣)</sup> البنت، ولو زوجها<sup>(٤)</sup> مريضة - لا يصح ولا يرث، فإن النكاح باطل.

(٨٩٣) تزوج هنداً بشرط أن تسافر معه إلى مدة السفر، ورضيت المرأة - ليس له ذلك، ولا ينقلها إلى مدة السفر - وبه يفتى.

(٨٩٤) قال: "كلما تزوجت امرأة فهي طالق" - فتزوج هنداً، فطلقت هنداً<sup>(٥)</sup>، ثم إنه ثانياً تزوج تلك هنداً<sup>(٦)</sup> - هل يحكم بصحة النكاح؟ أجاب العمادي: أن الحكم ليس بلازم لصحة النكاح؛ لأن النكاح صحيح ومشروع إلى الثلاث، لكن في عقب الطلاق واقع ألبتة، وبعد الثلاث لا يصح النكاح ولا الطلاق، وهذا إذا قال: "كلما تزوجت امرأة"، وأما إذا قال: "كل امرأة أتزوجها فهي طالق"، فإذا تزوج هنداً<sup>(٧)</sup> دفعة واحدة - فيقع الطلاق، وبهذا انحلت اليمين في حق هند<sup>(٨)</sup> وبتكرار النكاح لا يقع الطلاق.

(٨٩٥) من المهمات: وفي الخلاصة<sup>(٩)</sup>: رجل تزوج أمة رجل على أن كل ولد تلده منه فهو له - جاز النكاح والشرط؛ لأنه لو لم يكن الشرط يكون من الأولاد رقيقاً تبعاً للأُم والأولاد - هذا مما يحفظ.

(٨٩٦) زوج أم ولده من عبده، ولم ترض أم الولد - فالنكاح جائز - وبه يفتى.

(٨٩٧) زوج جاريته من نفسه احتياطاً، فوطئها، ثم إنه باعها جاز - وبه يفتى.

(٨٩٨) قال لزوجته: "إن خرجت (ورقة ٥٩٧ - ١/أ) إلى<sup>(١)</sup> الحولي تكوي<sup>(٢)</sup> طالقاً ثلاثاً" -

فقلت بعد مدة: "خرجت" - إن صدقها الزوج - يقع، وإن كذّبها - فلا بد من بينة - وبه يفتى. (ورقة ٥٩٧ - ٢/أ)

(١) في كلا النسختين: "أخرج".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "ترث".

(٤) في كلا النسختين: "زوج".

(٥) في كلا النسختين: "الهند".

(٦) في كلا النسختين: "الهند".

(٧) في كلا النسختين: "الهند".

(٨) في كلا النسختين: "الهند".

(٩) في خلاصة الفتاوى للبخاري، مخطوط، كتاب النكاح، الفصل العاشر في نكاح العبد والأمة، لوحة ٨٣.

# كتاب الطلاق



## كتاب الطلاق<sup>(١)</sup>

- (٨٩٩) رجل شرب خمرًا، فتكلم كلمة الكفر في أثناء كلامه، فثبت ذلك عند حضور القاضي - لا يقع الطلاق إن كان تكلم به<sup>(٢)</sup> حالة السكر - وبه يفتى. كما في المحيط<sup>(٣)</sup>.
- (٩٠٠) ويفتّى بحرمة المصاهرة في القُبلة ما لم يبين أنه<sup>(٤)</sup> فعلها بغير شهوة، [وفي اللمس والنظر إلى الفرج لا يفتى بالحرمة ما لم يبين أنه فعل بشهوة]<sup>(٥)</sup>.
- (٩٠١) خالغ امرأته، ثم أقام بينة أنه كان مجنونًا وقت الخلع، والمرأة أقامت بينة على كونه عاقلًا - فبينت المرأة أولى.
- (٩٠٢) أنكر الرجل النكاح، فقال: "لم يكن بيننا نكاح"، فأقامت المرأة البينة على النكاح - فالرجل على الخلع - ينبغي أن لا تسمع بينته، كما في قاضيخان<sup>(٦)</sup>.
- (٩٠٣) امرأة ادعت النكاح على ولد رجل ميت أنها زوجته، فأنكر الولد، ثم ادعى أن أباه طلقها وانقضت عدتها قبل موتها - إلا إذا قال في إنكار الزوج لم تكن زوجة لأبيه قط - لا يسمع.
- (٩٠٤) قال: "إن شربت<sup>(٧)</sup> مسكرًا بغير إذنك فأمر بك بيدك"، فأقامت الزوجة بينة على وجود الشرط، وأقام الزوج بينة بأنه كان ياذنها - فبينت المرأة أولى.
- (٩٠٥) برهن الرجل على نكاحها، فبرهنت أنه خالغها - يندفع إذا لم يوقتا أو وقت أحدهما فقط، وأما لو وقتا وتاريخ الخلع أسبق - يندفع.
- (٩٠٦) من القنية: ادعى أنه تزوجها في غرة شهر كذا، وأقامت المرأة<sup>(٨)</sup> أنه أقر بعد هذا التاريخ بثلاثة أيام أنها حرام عليه وليست بامرأته - فهذا دفع صحيح، حتى يحلف الرجل أنه لم يرد بالحرمان الطلاق، فلو نكل - يندفع<sup>(٩)</sup>.

<sup>(١)</sup> وهو في اللغة يدل على الحل والانحلال، وفي عرف الفقهاء عبارة عن حكم شرعي يرفع القيد النكاحي بألفاظ مخصوصة. وسببه الحاجة المحوجة إليه. وشرطه كون المطلق عاقلًا بالغًا والمرأة في النكاح أو عدته التي تصلح بها محلاً للطلاق، وحكمه زوال الملك عن المحل. (العناية شرح الهداية، ١٦٠/٥).

<sup>(٢)</sup> في كلا النسختين: "تكلمه".

<sup>(٣)</sup> المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والسكران، لوحة ٣١٥).

<sup>(٤)</sup> في الأصل: "أو".

<sup>(٥)</sup> في (أ): تكررت هذه الجملة بين المعكوفين.

<sup>(٦)</sup> فتاوى قاضيخان، كتاب الدعوى (٤٣٩، ٢/٢٥٨).

<sup>(٧)</sup> في الأصل: "شرب".

<sup>(٨)</sup> في كلا النسختين: "امرأة".

<sup>(٩)</sup> قنية المنية للزاهدي (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الدعوى في الطلاق، لوحة ٦٢).

(٩٠٧) رجل قال لامرأته: "إن دخلت الدار فأنت طالق"، ثم ارتد ولحق بدار الحرب، فدخلت المرأة الدار - روي عن الإمامين وقوع الطلاق، وعن الإمام الأعظم - لا يقع، كما في حصر الدلائل<sup>(١)</sup>.

(٩٠٨) [من المهمات: رجل قال: "وكلي فلان لمصلحته إن لم يكن له هذا، فامرأتي"<sup>(٢)</sup> تكون طالقاً ثلاثاً، ثم إن فلان أنكر التوكيل - لا يقع الطلاق ما دام الحالف مصرّاً على مقاتله وإن لم يقيم بينة على التوكيل والفلان على إنكاره - وبه يفتى. (٩٠٩) رجل له بنت في حجر جدته بالنفقة ووصلت سبع سنين - له أن يأخذها إن كانت مشتهة.

(٩١٠) رجل قال<sup>(٣)</sup>: "إنه إن لم يوفّ دينه اليوم تكن ثلاث زوجات تحت نكاحه طوالق"<sup>(٤)</sup> طوالق<sup>(٤)</sup> - يقع الطلاق ولم يف بشرطه، وفرقهن الحاكم، ثم ادعى أنه قال: "إن شاء الله" قدر سماع نفسه وحلف - لا يعمل بحلفه، ولا تسمع دعواه بعد التفريق. (٩١١) رجل قال لزوجته حالة غضبه: "أطلقك وأدفع مهرک" - لا يقع الطلاق إن لم يكن مقصوده الإنشاء.

(٩١٢) رجل قال بالتركي: "بوش ايسه بوش اولسون"<sup>(٥)</sup> - يقع الرجعي؛ لأنه في اللسان التركي صريح رجعي، كما في الفتاوى المعينية للإمام الناصري<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في قوله "كلما"]

(٩١٣) قال: "إن شربت<sup>(٧)</sup> خمراً يكون مفهوم "كلما علي"، أو قال للآخر: "فما قلته علي"، فإذا شرب، ثم تزوج - تطلق في عرفنا<sup>(٨)</sup> - وبه أفق الصدر في المعين. (٩١٤) قيل لرجل: "طلقت امرأتك؟" - فأوماً برأسه، أي نعم - ينبغي أن لا تطلق، كما في العتق إلا إذا أحرس، كما في جامع الفصولين في الفصل الرابع والثلاثين<sup>(٩)</sup>. (٩١٥) وفي الصغرى: تزوج منكوحة الغير ولا يعلم ذلك ودخل بها - تجب العدة، وإن كان يعلم أنها منكوحة الغير - لا تجب العدة عليها بالدخول ولا يحرم وطء زوجها الأول، كما في العمادية في آخر الفصل<sup>(١٠)</sup> الرابع عشر<sup>(١١)</sup>.

(١) حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي لأبي بكر السمرقندي (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٦).

(٢) في كلا النسختين: "فامرأته".

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: "طالقا".

(٥) معناها بالتركية: "إذا كانت مطلقة يجب أن تكون مطلقة".

(٦) في (أ): ما بين المعكوفين زيادة.

(٧) في الأصل: "شرب".

(٨) قال في الفتاوى الهندية (٣٢٦/١١): "ولو دخلت كلمة كلما على نفس الزوج بأن قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق أو أو كلما تزوجتك فأنت طالق يحنث بكل مرة وإن كان بعد زوج آخر هكذا في غاية السروجي".

(٩) جامع الفصولين، الفصل الرابع والثلاثون، (١٠٤/٢).

(١٠) في كلا النسختين: "فصل".

(١١) فصول العمادي (فصول الأحكام في أصول الأحكام، مخطوط، الفصل الرابع عشر، لوحة ٧٩).

(٩١٦) قال: "إن دخل فلان أُسْكُفَّةً<sup>(١)</sup> هذا البيت فامرأته طالق ثلاثاً"، فاشترى بيتاً آخر، فدخل من أسكفته<sup>(٢)</sup> - تطلق امرأته إن قاله لمنع المباشرة، وإن منعه لخصوص الأسكفة - لا تطلق، كما في الوقعات<sup>(٣)</sup>.

(٩١٧) ولو قال: "إن دخلت هذه الدار [فهذه الدار فأنت طالق]"<sup>(٤)</sup> بالفاء، فما لم تدخل الدارين على الترتيب، بأن تدخل الأولى أولاً، والثانية ثانياً - لا يحنث؛ لأن الفاء للجمع على سبيل الترتيب والتعقيب بلا فصل<sup>(٥)</sup>، ولو عطف بـ "ثم" التي وضعت بالترتيب على طريق التأخير والمهلة، فما لم تدخل الأولى من<sup>(٦)</sup> الدارين، ثم للأخرى بعد ساعة أو أكثر من ذلك - لا يحنث، كما في تحفة الفقهاء<sup>(٧)</sup>.

(٩١٨) ولو قال: "إن أخليت ولدي أن يدخل هذه الدار أو أجنبياً تكون امرأتي طالقاً" - إن كان الولد أو الأجنبي كبيراً إذا لم يقدر على<sup>(٨)</sup> منعه بالفعل لا بد أن يمنعه بالقول، وإلا يحنث بالدخول، وفي ولده الصغير لا بد من المنع فعلاً وقولاً، وكذا الأجنبي الصغير، كذا<sup>(٩)</sup> في اليتيمة<sup>(١٠)</sup>.

(٩١٩) هند زوجت بنتها من زيد، ثم قالت: "أرضعتُ زيدا معها" - لا يفارق بكلامها، لكن الأحوط المفارقة.

(٩٢٠) وفي كتاب الحلف في الطلاق في الأسرار للدبوسي: لو قال لامرأته: "إن نكحتك فأنت طالق" فوطئها - حنث.

(٩٢١) حلف بالطلاق أن لا يشرب الخمر، فشهد شاهدان أنهما وجداه سكران، ووُجدت<sup>(١١)</sup> في فمه رائحة الخمر - لا يقضى بهذه الشهادة، وكذا في الكبرى للإمام الخاوي<sup>(١٢)</sup>.

(١) في (أ): "أسكنة". قال في لسان العرب (١٥٦/٩): مادة: سكف، "الأسْكُفَّةُ وَالْأُسْكُوفَةُ عَتَبَةُ الْبَابِ الَّتِي يُوطَأُ عَلَيْهَا وَالسَّائِكُفُ أَعْلَاهُ الَّذِي يَدُورُ فِيهِ الصَّائِرُ وَالصَّائِرُ أَسْفَلُ طَرَفِ الْبَابِ الَّذِي يَدُورُ أَعْلَاهُ".  
(٢) في (أ): "أسكنته".

(٣) الوقعات (الوقعات الحسامية)، مخطوط، كتاب الطلاق لوحة ٣٩. للصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري (٥٣٦هـ)، مكتبة "بالي كسير خلق كتيخانه" تركيا، عدد الأوراق ٣٠٠، رقم التصنيف: ١٠ hk ١١٨٣.

(٤) في كلا النسختين: ما بين المعكوفين ساقط، وأثبتته رجوعاً إلى "تحفة الفقهاء".

(٥) في الأصل: "بالأفضل"، والصحيح ما في (أ).

(٦) في كلا النسختين: "عن".

(٧) تحفة الفقهاء، كتاب الأيمان (١٠٨/٢). دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. والمؤلف والمؤلف هو الشيخ الإمام ملا عرب الواعظ، محمد بن عمر بن حمزة بن عوض الحنفي، زاد فيها: علي (مختصر القدوري)، ورتب أحسن ترتيب، وصنف تلميذه الإمام أبو بكر بن مسعود الكاشاني الحنفي، المتوفى: سنة ٥٨٧هـ شرحاً عظيماً في ثلاثة مجلدات، وسماه (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع). (كشف الظنون، ٣٧١/١).

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) يتيمة الدهر في فتاوى العصر (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٨٠) للإمام الترجماني علاء الدين محمد الحنفي (٦٤٥هـ/ ١٢٤٧م).

(١١) في كلا النسختين: "وجد".

- (٩٢٢) قال: "إن شربت خمرًا فأنت طالق"، فشهد على شربه خمرًا رجل وامرأتان - لا تقبل في حق الحد، وتقبل في حق الطلاق، كما هو المختار في الفتوى، كذا في الخزانة<sup>(٢)</sup>.
- (٩٢٣) قال: "إن أدخلت رجلاً داري فامرأتي طالق"، فدخل الرجل في عنقه - لا يحنث وتنحل اليمين به - وبه يفتى، كما في العصرية.
- (٩٢٤) حلف أنه لا يسكن مع فلان، أو قال: "لو سكن معه فكان حلف الطلاق الثلاث (ورقة ٥١٧ - ٢) عليه، فسكن معه - يقع الثلاث في بلده إذا كان العرف فيها وقوع الطلاق.
- (٩٢٥) إذا قال: "حلف الطلاق الثلاث علي" - وقع بذلك الطلاق إذا حنث في تلك البلدة - وبه يفتى، كما في الفتح<sup>(٣)</sup>.
- (٩٢٦) ويطل خيار المخيرة إن مشت، وكذا لو مشت مع زوجها؛ لأن اشتغالها بالمشي دليل الإعراض عما جعل إليها<sup>(٤)</sup>، فيطل خيارها، وإن لم يفارق الزوج عنها.
- (٩٢٧) قال: "إن تزوجتك فأنت طالق وطالق"، فتزوجها - طلقت واحدة عند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - وثلاثاً عند الإمامين، كذا في باب قول أبي حنيفة في حصر الدلائل للنسفي<sup>(٥)</sup>.
- (٩٢٨) امرأة قالت لزوجها: "إن تبع الأسارى وتشترهم<sup>(٦)</sup> أكون ممن أشرك بالله" - ثم إن زوجها باعهم واشتراهم<sup>(٧)</sup> - فالحكم فيه: إن لم تكن عاملة بالمسألة عليها تجديد الإيمان والنكاح جبراً - وبه يفتى، كما في المعين.
- (٩٢٩) قال لها: "اختاري، اختاري، فقلت: "اخترت الأولى"، أو قالت: "اخترت الوسطى"، أو قالت: "اخترت الأخيرة" - طلقت ثلاثاً عند الإمام، وقالوا: "تطلق واحدة"؛ لأنها اختارت واحدة، كما قاله عمر النسفي في الحصر<sup>(٨)</sup>.
- (٩٣٠) لو قال لامرأته: "أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار"، فعند الإمام يتعلق الشرط بآخر الكلام؛ لأن "ثم" للفصل لا للوصل، وقال أبو يوسف: يتعلق الشرط بكلمة "ثم" عنده للعطف كالواو والفاء<sup>(٩)</sup>.

(١) فتاوى الخاصي، المسماة بالكبرى، (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٣١) تأليف القاضي نجم الدين يوسف بن أحمد الخوارزمي جمال الأئمة الخاصي الفقيه الحنفي، المعروف بفطيس، المتوفى سنة ٦٣٤هـ، كانت للصدر الشهيد، فبها كافتاوى الصغرى، كذا في فهرس جامع الفصولين ذكر أنه رتب فيها المتفرقات من فتاوى الإمام الصدر الشهيد واقتصر على "تقرير الأجناس" = (كشف الظنون، ١٢٢/٢؛ هدية العارفين، ٢٣٤/٨). مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات ٢٥١، رقم التصنيف: ١٨٨٣.

(٢) خزانة الأكملة للجرجاني، وهو يوسف بن علي بن محمد الجرجاني (كان حياً ٥٢٢هـ/١٢٢٨م). (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٢١٠).

(٣) شرح فتح القدير لابن همام، كتاب الطلاق (١٨٦/٤).

(٤) في (أ): "إياها".

(٥) حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي لأبي بكر السمرقندي (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٧).

(٦) في كلا النسختين: "اشترها".

(٧) في كلا النسختين: "اشترها".

(٨) حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي لأبي بكر السمرقندي (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٨).

(٩) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق، باب الطلاق قبل الدخول (٥٥/٤).

(٩٣١) وفي شرح الكافي في الفرق بين الإرادة والمشئة قال السرخسي: المشئة من صفات المخلوقين ولذلك وقع الطلاق بقوله: "شئت طلاقك"، - لم يقع بقوله "أردت طلاقك"<sup>(١)</sup>.  
 (٩٣٢) وفي الكبرى قال: "أنت أطلق من فلانة" - طلقت إن نوى به<sup>(٢)</sup>.  
 (٩٣٣) ولو قال: "إن تسريت جارية أو تزوجت امرأة عليها تكن طالقاً ثلاثاً" - ولو انتهب<sup>(٣)</sup> جارية أو اشتراها بغير نية التسري، ثم جامعها لا يقع الطلاق - وبه يفتى.  
 (٩٣٤) هند ماتت قبل الخلوة - فعلى زوجها تمام المهر، فورثتها يأخذون<sup>(٤)</sup> حصتهم من تمام مهرها - وبه يفتى.

(٩٣٥) رجل قال: "إن هربت قبل أداء ديني تكون امرأتي طالقاً" - فهرب قبل الأداء، ثم إنه أداه بعد العود عن الفرار والهروب - تطلق امرأته - وبه أفتى الصدر<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في البائن لا يلحق البائن]

(٩٣٦) البائن لا يلحق بالباين<sup>(٦)</sup>، إلا إذا قال: "إن دخلت الدار فأنت بائن"، ونوى الطلاق، ثم أبانها، ثم دخلت الدار - طلقت أخرى؛ لأن اليمين بطلاق قد صحت بالإجماع، حتى لو دخلت الدار قبل الإبانة بانت بتطبيقه وبائن ومتى كان طلاقاً بائناً بخلاف ما لو قال للحال: "أنت بائن" - فإنه لا يعمل؛ لأن محل البيونة فات، فلغى الإيجاب في محل، وإذا لغى - لم تصح إرادة الطلاق به، وإذا لم تصح به - لم تصر كقوله "طالق بائن"، ولو علق بالشراء إبانة بلا نية طلاق - لم يقع، إذا وجد شرط، كما في الأسرار للدبوسي.

(٩٣٧) رجل أراد أن يتزوج خديجة، فشرطت<sup>(٧)</sup> أنه يطلق امرأته في نكاحه، حتى إن تزوجها ثانياً فما تزوج<sup>(٨)</sup> خديجة تكون مطلقة، ثم إن الرجل طلق امرأته على شرطها<sup>(٩)</sup>، فتزوج، ووجدت الخلوة الصحيحة معها، ثم تزوج<sup>(١٠)</sup> امرأته المطلقة - تكون خديجة مطلقة إن قال "فما تزوجت خديجة فبعد تزوجها تكون مطلقة" - تطلق خديجة - وبه يفتى، كما في العيون

(١) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب ما يرجع إلى صريح الطلاق (٤١٩/٣).

(٢) الفتاوى الكبرى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١١٥) للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر، ابن مازة، برهان الأئمة، أبو محمد، حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد.

(٣) في كلا النسختين: "أتهب".

(٤) في كلا النسختين: "يأخذ".

(٥) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٣٨) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

(٦) فعند الحنفية كل طلاق رجعي إلا الطلاق قبل الدخول، والطلاق على مال، والطلاق بالكنية المقترن بلفظ ينبي عن الشدة الشدة أو القوة أو البيونة أو الحرمة، والطلاق المكمل للثلاث. (الدر المختار، ٥٩٦/٢).

(٧) في كلا النسختين: "شرط".

(٨) في كلا النسختين: "تزوجت".

(٩) في كلا النسختين: "شرطه".

(١٠) في كلا النسختين: "تزوجت".

(١) حيث يضاف الشرط إلى التزوج، وأما قوله: "تزوج خديجة لا تكون مطلقة"، فإنه غير مضاف إلى التزوج، كما في المعين.

(٩٣٨) المطلقة إذا تزوجت، ثم قالت: "كنت معتدة" - ينظر إن كان بين الطلاق الأول وتزوج الثاني أقل من شهرين - صدقت وفسد النكاح، وإن كان لشهرين فصاعداً - لا تصدق وصحّ النكاح، كما في الخلاصة<sup>(٢)</sup>.

(٩٣٩) ولو ادعت المرأة دخول المحلل - صدقت وإن أنكر المحلل، وكذا على العكس، كما قاله فخر الدين في باب الحضانة<sup>(٣)</sup>.

(٩٤٠) امرأة طلبت من زوجها نفقة جاريتهما، فامتنع الزوج عن الإنفاق - له ذلك إن كان الزوج معسراً - وبه يفتى.

(٩٤١) تزوج بنتا صغيرة ولم يكن لها ولي - يكون النكاح موقوفاً - فنفوذه بإذن وليها - وبه يفتى.

(٩٤٢) امرأة زوجت<sup>(٤)</sup> بنتها في سن ست<sup>(٥)</sup> من عبد أبيها المتوفى، ولم يرض به العم - إن لم يكن العم لها - فسخ نكاحها، لكن التزوج من العبد لا يصح رأساً.

(٩٤٣) امرأة أبرزت من يدها مكتوباً بأن زوجها الغائب طلقها فيه (ورقة ٥١٨ - ١)، وأرادت أن تتزوج من آخر - فالحكم فيه: إن حصل لها علم بذلك، وكانت<sup>(٦)</sup> عدتها منقضية من حين الطلاق - لها ذلك، كما في المعين.

(٩٤٤) رجل ذهب إلى بلدة، ودفع دراهم لنفقة زوجته<sup>(٧)</sup>، ودفع إليها ذخائر، وكان هو صاحب مائدة، فرهنت زوجته بعض متاع زوجها عند الخباز والبقال واشترت<sup>(٨)</sup> خبزاً ورزاً، فرهنت ذلك بمقابلة ما اشترته، فجاء زوجها - يأخذ متاعه من<sup>(٩)</sup> يد خصم شرعي مجانا - وبه يفتى، كما في المعين.

(٩٤٥) الظهار<sup>(١٠)</sup> بالتأخير لا ينقلب إيلاءً عندنا، وفي الكبرى: إذا لم يقدر على<sup>(١١)</sup> الجماع لمرض أو بُعد مسافة يكون ألغى باللسان، وإذا فاء بذلك فعليه كفارة اليمين عندنا<sup>(١٢)</sup>.

(١) عيون المسائل، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٧، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣هـ.

(٢) خلاصة الفتاوى للبخاري (مخطوط، كتاب الطلاق)، لوحة ١٠٣.

(٣) تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، فخر الدين الزيلعي، كتاب الطلاق، باب فيما تحل به المطلقة (٢٥٩/٢).

(٤) في كلا النسختين: "زوج".

(٥) في كلا النسختين: "سنة".

(٦) في كلا النسختين: "كان".

(٧) في كلا النسختين: "زوجتها".

(٨) في كلا النسختين: "واشترى".

(٩) في (أ): "في".

(١٠) الظهار: وهو تشبيه الرجل وزوجته بامرأة محرمة عليه على التأيد أو بجزء منها لا يحل النظر اليه، مثل: أنت عليّ كظهر أمي مثلاً. وحكم الظهار أن الشارع لا يعتبر الزوج مطلقاً لزوجه وإنما يعتبره عابثاً بالحياة الزوجية، وجزاؤه على ذلك أنه لا يحل له قربانها أو الاستمتاع بها، كما لا يحل للزوجة أن تمكث من نفسها حتى يكفر كفارة الظهار كما في سورة المجادلة، وهي عتق رقبة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً. (تعريفات ومصطلحات فقهية في لغة معاصرة، ٤٧/١).

## فصل [في المرأة إذا أنكرت إرسال الرسول وإبراء]

(٩٤٦) رسول المرأة قال لزوجها: "أمسكها أو طلقها"، فقال الزوج: "لا أمسكها وأطلقها"، فقال الرسول: "أبرأتك"<sup>(٣)</sup> عن جميع ما لها عليك"، فطلقها الزوج، ثم إن المرأة أنكرت<sup>(٤)</sup> الإرسال والإبراء، والرسول يدعي ذلك - فإن ادعى إرسالها ووكلته بالإبراء، فالطلاق واقع وهي على خصومتها؛ لأن إقرار الزوج فيما يملكه صحيح، وفيما لا يملك غير صحيح، وأما إن لم يدع الزوج توكيلها الرسول بذلك، فهذا على قسمين: إن قال الرسول: "أبرأتك عن حق المرأة عليك على أن تطلقها"، فطلقها على ذلك - فالطلاق غير واقع؛ لأن إيقاع الطلاق بالمهر موقوف على إجازتها، وإن لم يقل الرسول: "على أن يطلقها"، فطلقها - فالطلاق واقع، وهي على خصومة حقها - وبه يفتى، كما في الواقعات، وكذا في شروح الهداية<sup>(٥)</sup>.

## فصل [في خلع السكران وسائر تصرفاته]

(٩٤٧) خلع السكران وسائر تصرفاته جائز، إلا الردة والإقرار بالحدود والإشهاد على شهادة نفسه، كذا في قاضيهان في باب الخلع<sup>(٦)</sup>.  
(٩٤٨) طلق امرأته بعد الخلع في العدة على جعل<sup>(٧)</sup> - وقع الطلاق ولا يجب الجعل، أما الطلاق<sup>(٨)</sup> فلأنه صادف<sup>(٩)</sup> محله، وأما الجعل فلأنه يجب بإزاء الملك، وهو ملك النفس، وهو<sup>(١٠)</sup> بعد الطلاق لا يملك النفس.

(٩٤٩) امرأة أرادت أن تتزوج، وكان زوجها غائبا، وقالت: "جاء خبر موت زوجي وأخبر في ذلك ثقة وتيقنت بقبلي" - ليس لها<sup>(١١)</sup> أن تتزوج إذا كانت صحة زوجها معلومة - وبه يفتى [مما يحفظ]<sup>(١٢)</sup>.

## فصل [في اختلاع المصروعة]

(٩٥٠) خالعت امرأة مصروعة مع زوجها حالة الإفاقة، ثم ادعت أنها خالعت حالة عدم التعقل، فطلبت مهرها ونفقتها إلا إذا أثبت الزوج أنها خالعت معه حال تعقله - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب في مسائل الإيلاء (٥٨/٤).

(٣) في الأصل: "أبرأتك".

(٤) في كلا النسختين: "أنكر".

(٥) العناية شرح الهداية، كتاب الصلح (٦٥/١٢).

(٦) فتاوى قاضيهان، كتاب الحدود (٢٩٧/٣).

(٧) الجعل: ما يجعل على العمل من أجر، أو رشوة. (القاموس الفقهي، مادة: جيم، ٦٣/١).

(٨) في كلا النسختين: "طلاق".

(٩) في كلا النسختين: "صادفه".

(١٠) في كلا النسختين: "هي".

(١١) في (أ): في هذا المكان "ذلك".

(١٢) في (أ): زيادة.



(٩٥١) تزوج امرأة ودخل بها على مائة ألف درهم، ثم خال معهما على أربعين ألف درهم - إن كان مراده أنه يدفع الأربعين ويُبقي الستين عنده - فالأمر على ما أراده، وإن كان مراده أنه يدفع ستين ولم يدفع الأربعين - فالأمر ما أراده أيضاً، كما في المعين.

(٩٥٢) رجل خال ابنته مع زوجها وكالةً عنها على مهرها ونفقتها، فإذا لم يُثبت وكالته عنها، فإن اعتقد الزوج أن الرجل فضولي - لا يتحقق الخلع، وإن اعتقد أنه وكيل عنها - تأخذ المرأة مهرها ونفقتها، إلا إذا أثبت الوكالة عنها سقط<sup>(١)</sup> المهر والنفقة - وبه يفتى.

(٩٥٣) تزوج رجل امرأة بألف، ثم طلقها، ثم تزوجها على ألفين، ثم خال معهما على ألفين، وأبرأ كل واحد منهما ما يتعلق بالزوجة من جميع الدعاوى - يدخل المهر الأول ويسقط، إلا إذا استثنى المهر الأول، فيبقى ديناً عليه، ولا يسقط بالإبراء في المهر الثاني؛ لأنه منصوص بالاستثناء - وبه يفتى.

(٩٥٤) امرأة خالعت مع زوجها على مهرها المؤجل قبل أن تقبض المهر المعجل الذي سمي حين العقد - فالمرأة تطلب المعجل وتقضيه على قول الإمامين<sup>(٢)</sup>.

(٩٥٥) وهبت مهرها من زوجها قبل الدخول، ثم خالعت معه على مهرها المعقود عليه نكاحها - يرجع الزوج عليها بنصف المهر، كما في النهاية<sup>(٣)</sup>.

(٩٥٦) شهدا بالخلع بين الزوجين، وهما ينكران الخلع، وقضي بالحرمة - ثبت المال ضمناً لثبوت الخلع، وإن اشترط في إثبات المال قصداً، كما في العمد<sup>(٤)</sup>.

(٩٥٧) خالع فضولي عن قبل الزوجة مع زوجها، و<sup>(٥)</sup> لما سمعت المرأة ما قبلت - لا يصح الخلع، فهي منكوحته. وأما إن اعتقد الزوج أنه وكيل زوجته، فخالع - تطلق بائناً والمهر والنفقة باقيان على الزوج. فإذا تزوجت من آخر بعد أن لا تقبل المخالعة، ثم شهد الشاهدان بأنها رضيت وقبلت وتزوجت من ذلك الآخر، فإن وجدت الخلوة الصحيحة مع الزوج الأول - لا يصح (ورقة ٥١٨ - ٢) نكاح الآخر - وبه يفتى، كما في الكبرى<sup>(٦)</sup>.

(٩٥٨) خالعت على عبد أبق - لها شرط براءتها من تحصيل العبد والتسليم إليه وضمائهما به - صح الخلع وبطل الشرط؛ لأنه مما يقتضيه العقد. ولو لم يقدر على تحصيله وتسليمه - فلا شيء

(١) في كلا النسختين: "سقطت".

(٢) العناية شرح الهداية، كتاب الطلاق، باب الخلع (٤٩٣/٥).

(٣) النهاية هي شرح الهداية (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ٣٨٤) لحسين بن علي ابن حجاج بن علي حسام الدين السغناقي (ت: ٧١٠هـ).

(٤) عمدة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ٣٣) للصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري، البخاري، ابن مازة، مكتبة "إسطنبول ملت كتيخانه"، عدد الأجزاء: ٢ عدد اللوحات: ٣٠٠، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٣٥.

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) الفتاوى الكبرى (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ١٣٠) للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر، ابن مازة، مازة، برهان الأئمة، أبو محمد، حسام الدين، المعروف بالصدر الشهيد.

عليها، بخلاف العقد على الآبق حيث يسلمه إن قدر، وإن عجز - فعليه قيمته، كما قاله القوهستاني<sup>(١)</sup> في شرح النقاية<sup>(٢)</sup>.

(٩٥٩) وُكِّل بالطلاق، فخلع الوكيل امرأته - إن كانت مدخولا بها - لا يقع الطلاق وإلا يقع - وبه يفتى.

(٩٦٠) تزوج امرأة على ألف<sup>(٣)</sup>، ثم خلعها قبل الدخول على ألف - ذكر في الكتاب إن الزوج عليها ألف - وهذا قياس، وفي الاستحسان - لا شيء عليها عند الإمامين، وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه: "يجب عليها له ألف درهم"؛ لأن الخلع على مال مسمى يوجب براءة كل واحد منهما من مواجب النكاح<sup>(٤)</sup>.

(٩٦١) خلعت امرأته على مال، ثم زادت في بدل الخلع - فالزيادة باطلة؛ لأنها زادت بعد هلاك المعقود عليه.

(٩٦٢) علق<sup>(٥)</sup> على طلاق امرأته بدخوله الدار، ففعل المعلق، ثم خالع على نفقتها ومهرها - إن كان<sup>(٦)</sup> ذلك قبل انقطاع الحيض - جاز، وإلا فلا - وبه يفتى، كما في المعين.

(٩٦٣) قال زيد لزوجتيه زينب وخديجة في حالة الغضب: "تكونا طالقين ثلاثا مني" - يقع على كل واحد منهما طلقتان إن لم تكن نية بذلك الثلاث - وبه أفتى العمادي.

(٩٦٤) رجل مات، وله دار مرهونة في الوقف وقبضتها<sup>(٧)</sup> بنتها بعد الفك، ثم خالعت مع زوجها عليها، فماتت، فظهر دين آخر، وكانت قيمة الدار تزيد على مال الوقف، ولم تترك البنت وارثا - فالحاكم ينصب وصيا، فالدائن يطلب حقه من الوصي، والوصي يطلب من الزوج - وبه يفتى، كما في العصرية.

(٩٦٥) صغيرة اختلعت على مالها، فخالع، فالطلاق رجعي ولا يلزم عليها البدل؛ لأنها ليست من أهل الالتزام، وكذا المحجورة السفهية إذا اختلعت على مال نفسها - فالطلاق رجعي؛ لأنها ليست من أهل الالتزام، بخلاف الأمة المحجورة، فإن الطلاق يقع بائنا، فإن خالعت<sup>(٨)</sup> بإذن مولايها - يلزم البدل عليها حالا، وبلا إذن يتأخر إلى عتقها، كما قاله البغدادي<sup>(٩)</sup>.

(١) القهستاني: محمد بن حسام الدين الخراساني القهستاني شمس الدين الحنفي، المتوفى سنة ٩٦٢هـ. صنف جامع الرموز في شرح النقاية، جامع المباني في شرح فقه الكيداني. (كشف الظنون، ١٩٧٢/٢؛ هدية العارفين، ٧٦/٢).

(٢) جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية للقهستاني، مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ١٨٣، مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٤٥٣، رقم التصنيف: ٨١٣٣، ٢١٦ ج ق.

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) الفتاوى الهندية، كتاب الطلاق، باب شرائط في الخلع (٤٨٩/١).

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: "كانت".

(٧) في كلا النسختين: "قبضها".

(٨) في كلا النسختين: "خالع".

(٩) الأقطع (٤٧٤هـ/١٠٨١م) أحمد بن محمد بن محمد، أبو نصر البغدادي المعروف بالأقطع: فقيه حنفي، من تلاميذ القدوري. برع في الفقه والحساب. قيل: إثم بالمشاركة في سرقة، فقطعت يده اليسرى، وعرف بالأقطع. ونفى الصفدي في الوفيات ذلك، وقال: إن يده قطعت في حرب كانت بين المسلمين والبتار. وخرج من بلده بغداد سنة ٤٣٠هـ، فأقام بramer، في الأهواز، مدرسا إلى أن توفي. له: شرح مختصر القدوري (الأعلام للزركلي، ٢١٣/١).

(٩٦٦) رجل خال مع زوجته على مهرها ونفقة عدتها، ماضية أو آتية، وأبرأت ذمته من الدعاوى المتعلقة بالزوجية، ثم أمها ادعت النفقة التي قدرتها<sup>(١)</sup> في غيبة زوجها - لا يسمع - وبه يفتى.

(٩٦٧) حلف الرجل عمروا على أن يفعل الفعل الفلاني: "تكن امرأتك طالقا ثلاثا"، فشرط عمرو على ذلك ولم يحلف على<sup>(٢)</sup> ذلك الفعل - تطلق امرأته ثلاثا إذا حصل اليأس له عن ذلك الفعل - وبه يفتى، كما في المعين.

(٩٦٨) قال لزوجته: "لا أريدك ولا أحبك تكوني"<sup>(٣)</sup> أمي وأختي بعد اليوم - لا شيء عليها، فإنه كلام لغو - وبه يفتى.

(٩٦٩) رجل قال لزوجته: "تكوني"<sup>(٤)</sup> مني طالقا ألف طلاق - يقع ثلاثا - وبه يفتى.

(٩٧٠) رجل قال لزوجته: "هند وزينب تكونا طالقا ثلاثا" - إن قال للاثنتين - طلاق ثلاث يقع - لكل واحد منهما الاثنان، وإن قال: "تكونا طالقا ثلاثا" - يقع لكل واحد منهما طلاق ثلاث - وبه أفتى شيخ الإسلام في المعين.

### فصل [في تعليق الطلاق]

(٩٧١) رجل عدّ دراهمه ليلة، فوجدها في الصبح ناقصة<sup>(٥)</sup>، فطلب ذلك من زوجته، فقال لها: "إن لم تكن الدراهم كذا وكذا درهما تكوني"<sup>(٦)</sup> طالقا ثلاثا، لكن كان له شبهة في قدرها - لا يقع الطلاق، والاجتناب من مثل هذا الكلام المجمل<sup>(٧)</sup> لازم - وبه يفتى، كما في العصرية<sup>(٨)</sup>.

(٩٧٢) رجل قال لزوجته: "كنت زوجتي إلى هذا الزمان وبعد اليوم تكوني"<sup>(٩)</sup> حراما - يقع الطلاق إن نواه - وبه يفتى.

(٩٧٣) رجل قال لعمرو: "زوجتك في الأسواق تدور دائما"، فقال الرجل: "إن المرأة إذا خرجت من بيت لا يبقى عليها حكم الزوج" - لا يقع بهذا الكلام طلاق - لكن ذلك علامة الديانة.

(٩٧٤) رجل شرط بأنه يسلم<sup>(١٠)</sup> الفرس الفلاني في وقت كذا، فسلمه رسوله - لا يحنث، إلا إذا شرط<sup>(١١)</sup> أنه يسلمه بنفسه - وبه يفتى.

- شرح مختصر القدوري للأقطع، مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ١٤٥، مكتبة "جوروم حسن باشا خلق

كتبخانه" تركيا، عدد اللوحات: ٥٢٣، رقم التصنيف: ١٥ hk ١٥٠٣.

(١) في كلا النسختين في هذا المكان زيادة: "تلك النفقة" وهي تخل بالمعنى.

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "تكن".

(٤) في كلا النسختين: "تكن".

(٥) في كلا النسختين: "ناقصة".

(٦) في كلا النسختين: "تكن".

(٧) في (أ): "المهمل".

(٨) في الأصل: "وبه أفتى في العصرية".

(٩) في كلا النسختين: "تكن".

(١٠) في كلا النسختين: "سلم".

(١١) في كلا النسختين: "شرطه".

- (٩٧٥) رجل قال: "إن فعلت فعل التجار في بلد كذا - يكون الطلاق الثلاث علي لازماً"، ففعل - يلزم الطلاق الثلاث - وبه يفتى.
- (٩٧٦) امرأة اعترفت بإرضاع زيد في مدة الرضاع، ثم تزوجت بنتها منه - الأحوط عدم التزوج به<sup>(١)</sup> - وبه يفتى.
- (٩٧٧) رجل قال لرفقائه: "إن لم أشرب - يكن الطلاق الثلاث علي"، ولم يشرب في ذلك الوقت (ورقة ٥١٩ - ١)، ثم شرب الخمر، إن قال: "يكن الطلاق الثلاث لازماً علي" - يقع - وبه يفتى.
- (٩٧٨) رجل كان في مرض مسلوب العقل، فألقى جيرانه تطليق امرأته، فقال لهم: "افعلوا ما شئتم"، فطلقها واحد منهم، ثم صار صحيحاً، ولم يقبل ذلك الطلاق - له ذلك إن قال<sup>(٢)</sup> ذلك<sup>(٣)</sup> ذلك في عدم التعقل - وبه يفتى.
- (٩٧٩) رجل قال: "إن آتي بجاري<sup>(٤)</sup> متزل زوجتي تكن زوجتي طالقاً ثلاثاً مني"، ثم إن أم الرجل أتت بالجارية<sup>(٥)</sup> إلى متزل<sup>(٦)</sup> زوجته - لا يقع الطلاق الثلاث إذا لم يأت بها<sup>(٧)</sup> - وبه يفتى.
- (٩٨٠) امرأة طلبت أخذ ما كان في يدها من المخلفات الصالحة - جاز إن كانت المرأة ذات يد - وبه يفتى.
- (٩٨١) رجل تزوج امرأة، ثم أراد أن يتزوج أمها رضاعاً - ليس له جمعها - وبه يفتى، كما في المعين.
- (٩٨٢) رجل طلق امرأته، ثم أراد أن يتزوج أختها - جاز بعد انقضاء عدتها.
- (٩٨٣) وفي المعين: رجل طلق هنداً في الصباح، وتزوج أختها في يومه بعد العصر - إن كانت هند<sup>(٨)</sup> ذات عدة لا يجوز - وبه يفتى.
- (٩٨٤) وكيل العقد عقد زيادة على ما أمر به من طرف الزوج، ثم إن الزوج امتنع عن أداء الزيادة - له ذلك إن لم يقبل النكاح - وبه يفتى.
- (٩٨٥) امرأة خالعت مع زوجها، ثم قالت بين المسلمين: إنها قبضت جميع مالها من زوجها ولم يبق عند زوجها شيء يُطلق عليه المال، وقالت: "إن ادّعتُ منه شيئاً لا يسمع عند الحكام"، ولم يبق في ذمته ويده حق، ثم ادّعت على الزوج دراهم معلومة - لا يُسمع إلا إذا كان حقاً حادثاً - وبه يفتى.

(١) في (أ): غير موجودة.

(٢) في (أ): "قاله".

(٣) في كلا النسختين: "جاري" دون الباء.

(٤) في كلا النسختين: "الجارية" دون الباء.

(٥) في كلا النسختين: "المتزل".

(٦) في كلا النسختين: "لم يأتها".

(٧) في كلا النسختين: "الهند".

## فصل [في وقوع شرط الطلاق]

(٩٨٦) رجل ادعى على عمرو مبلغا، فأنكر فقال: "لم تكن معه مني معاملة قط، إن كانت معي لزيد معاملة"<sup>(١)</sup> - تكون زوجتي طالقا وعبدي معتقا"<sup>(٢)</sup>، ثم شهد الشاهدان بذلك المبلغ - إن قالوا: "عليه دين" - يقع الطلاق والعق.

(٩٨٧) رجل قال: "إن كان لي زوجة تحت نكاحي غير زوجتي"<sup>(٣)</sup> - تكون زوجتي هندا<sup>(٤)</sup> طالقا ثلاثا، ثم وجدت تحت نكاحه امرأة - إن قاله<sup>(٥)</sup> قبل العقد على هند - لا شيء شيء عليه، إلا إذا أضاف إلى عقده، وإن قاله بعده - تكون هند<sup>(٦)</sup> مطلقة - وبه يفتى.

(٩٨٨) رجل مسلم كان في السفر، وزوجته النصرانية تزوجت من ذمي بأنه مات، ثم جاء حيا - تُسلم إليه امرأته، وإن تعمّد الذمي الفساد - يضرب، ويفرق، وتسلم<sup>(٨)</sup> إلى زوجها المسلم - وبه يفتى.

(٩٨٩) الشيخ الفاني طلق زوجته ثلاثا، وله أولاد كبار منها، فأرادوا أن يسكنوا في دار [مع أمهم وأبيهم جميعا]<sup>(٩)</sup>، ولم يكن احتمال فتنة - فالحكم فيه: إن الحجاب والاحتجاب لازم - وبه يفتى.

(٩٩٠) رجل تزوج امرأة، فماتت قبل الدخول بها، ثم تزوج أمها ظانا جوازها، ودخل بها، ثم اطلع على عدم الجواز و<sup>(١٠)</sup> تركها - فالحكم فيه: إنه لا حد عليه وعليه المهر<sup>(١١)</sup> المسمى - إن أقل هو من مهر المثل - فمهر المثل؛ إن أقل هو من المهر<sup>(١٢)</sup> المسمى - وبه يفتى.

(٩٩١) رجال شربوا خمرًا في ليلة في موضع، ثم إن بعضهم شهدوا على رجل منهم أنه طلق زوجته ثلاثا في تلك الليلة - لا تقبل إن لم يكونوا<sup>(١٣)</sup> عدولا - وبه يفتى.

(٩٩٢) رجل قال لامرأته: "تكوني"<sup>(١٤)</sup> طالقا غدا إن شاء الله" - إن قاله متصلا - لا يقع، والرجل لا يُصدّق بأن قاله متصلا بيمينه إن لم يكن صلاحه مبينا - وبه يفتى.

(١) أضفتها حتى يتأكد معنى الكلام.

(٢) في كلا النسختين: "إن كان فيه لزيد تكون زوجته طالقا وعبده معتقا"، ولا يستقيم معنى العبارة هكذا.

(٣) في كلا النسختين: "زوجته".

(٤) في كلا النسختين: "زوجته".

(٥) في (أ): "هذه".

(٦) في الأصل: "قال".

(٧) في (أ): "هذه".

(٨) في كلا النسختين: "سلم".

(٩) في كلا النسختين ما بين المعكوفين ساقط، ولا يستقيم معنى العبارة دونه.

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) في كلا النسختين: "مهر".

(١٢) في كلا النسختين: "مهر".

(١٣) في كلا النسختين: "يكون".

(١٤) في كلا النسختين: "تكون".

(٩٩٣) رجل له زوجة مجذومة، فخاف من<sup>(١)</sup> السراية وطلقها - فالمهر عليه إن وجدت الخلوة الصحيحة - وبه يفتى.

(٩٩٤) رجل قال لعمرو: "إن زرعت الأرض الفلانية يكون ما قلت؟" فأجاب عمرو بأنه "يكون"، ثم إن الرجل قال: "ما قلت - طلاق ثلاث"، فالحكم فيه: إنه إن صدق عمرو أن ما قاله الرجل الطلاق الثلاث - يقع، وإلا فلا.

(٩٩٥) هند حلفت بأنها لا تعتق جاريتها<sup>(٢)</sup> كذا، ثم إن أم الجارية زوجها<sup>(٣)</sup> من زيد على أن لا يخرجها من دارها وإن أخرجها تكون مطلقة، فتزوج زيد إياها على هذا الشرط، ثم إنه أخرجها من دارها - فالحكم فيه: إن أم الجارية ليس لها التزويج، بل التزويج لهند<sup>(٤)</sup>، إلا إذا كانت وكيلة<sup>(٥)</sup> عن هند بالتزويج، فلا يقع العتاق بالإنكاح، ويقع الطلاق إن أضافه زيد إلى الجارية - وبه يفتى.

(٩٩٦) رجل حبسه<sup>(٦)</sup> محضر لدين عمرو، ثم قال للمحبوس: "إن لم تؤت الدراهم إلى المغرب يكون ما قلت؟"، فقال المديون: "يكون"، [قال الرجل: "الطلاق"]<sup>(٧)</sup>، ولكن قال متصلاً "إن شاء الله"، وسمع نفسه ولم يؤت الدراهم، فالحكم فيه: إن صدق المديون أن ما قاله المحضر - الطلاق يقع قضاء (ورقة ٥١٩ - ٢)، إلا إذا كان معروفاً بالصلاح - وبه يفتى.

(٩٩٧) رجل طلق زوجته، فمات قبل تمام العدة - ترث زوجته إن كان الطلاق رجعيًا، وإلا لا ترث - وبه يفتى.

(٩٩٨) رجل طلق زوجته الحامل ثلاثاً، فمات الرجل قبل وضع الحامل وتتمام العدة - لا ينتقل إليها ميراث إن لم يكن له احتمال الفرار - وبه يفتى.

(٩٩٩) رجل طلق في مرض موته زوجته ثلاثاً، فمات قبل انقضاء العدة - لا ترث المرأة إن طلقها باختيار المرأة - وبه يفتى.

(١٠٠٠) رجل قال لعمرو السكران<sup>(٨)</sup> من بوزة مسكرة: "هل طَلَّقَ امرأتك؟"، فقال عمرو: "طلقت" - تُطَلِّق امرأته إن فرَّق الأرض من السماء.

### فصل [في تعليق الطلاق والكنيات]

(١٠٠١) رجل علق طلاق زوجته بملاقاته مع أخته، ثم إنه تلاقى إياها في مرض موته ومات - فالمرأة ترث إياه إن مات في عدتها - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "عن".

(٢) في كلا النسختين: "جاريتها".

(٣) في كلا النسختين: "زوجها".

(٤) في كلا النسختين: "للهند".

(٥) في كلا النسختين: "وكيلاً".

(٦) في الأصل: "حبس".

(٧) أصفيتها حتى يتضح المعنى.

(٨) في الأصل: "سكران".

(١٠٠٢) وفي شرح درر البحار<sup>(١)</sup>: إذا أسكر الرجل بالخمير أو النيذ<sup>(٢)</sup> المحرم - يقع طلاقه، طلاقه، ولو زال بدواء أو بنج - لا يقع بالإجماع، والاعتبار بعدد الطلاق بالنسوان عندنا - فطلاق الأمة ثنتان، سواء كان زوجها حرّاً أو عبداً، وطلاق الحرة ثلاث، سواء كان زوجها حرّاً أو عبداً<sup>(٣)</sup>، للحديث المشهور: "طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان"<sup>(٤)</sup>.

(١٠٠٣) واعلم أن الكنايات ثلاثة أقسام، والأحوال كذلك ثلاثة أقسام: الأول منها: ما يصلح جواباً لا غير - وهي ثلاثة: "أمرك بيدك"، "اختاري"، "اعتدي"، والحال فيها حال الرضا - فلا يقع الطلاق بشيء من هذه الألفاظ فيها إلا بالنية<sup>(٥)</sup>، وإذا أنكر النية - القول قوله مع يمينه.

الثاني: ما يصلح جواباً وردّاً لا غير - وهي سبعة: "أخرجي"<sup>(٦)</sup>، "أذهبي"، "اعزبي"<sup>(٧)</sup>، "قومي"، "تقنعي"، "استري"، "تخصري"، ففي حال مذاكرة الطلاق يقع في القضاء، وكذا الأول يقع في حال مذاكرة الطلاق، فإذا أنكر النية<sup>(٨)</sup> - فلا يصدق، ولكن يدين، وفيما يصلح جواباً وردّاً - يصدق.

الثالث: ما يصلح جواباً وردّاً وسبّاً - وهي خمسة: "خلية"، "بريئة"، "بته"<sup>(٩)</sup>، "بائن"، "حرام"، ويصدق بذلك حالة الغضب، فإذا أنكر النية - صدّق في الكل، إلا فيما يصلح جواباً للكل، ثم إن أبا يوسف ألحق بالقسم الأول: "خليت سبيلك"، "سرحتك"، "لا ملك لي عليك"، "لا سبيل لي عليك"، "الحقي بأهلك"، وكذا: "فارقت"، ولا يقع بها الطلاق إلا بالنية، والقول قوله في إنكار النية، إلا في حالة مذاكرة الطلاق، فيقع قضاء، فإذا أنكر النية لا يصدق، كما قدمناه. ومن ألفاظ الكناية: "حبلك"<sup>(١٠)</sup> على غاربك<sup>(١١)</sup> و"أنت حرة".

<sup>(١)</sup> درر البحار في الفروع للشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن إلياس القنوي الدمشقي الحنفي، المتوفى: سنة ٧٨٨هـ، وهو متن مشهور مختصر، ذكر فيه أنه جمع بين مجمع البحرين وبين مذهب ابن حنبل والشافعي ومالك، وفرغ منه سنة ٧٤٦هـ، وكان مدة تأليفه في شهر ونصف تقريباً، وله شروح منها: شرح الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمود البخاري، سماه: "غرر الأذكار"، قطن الشام، وتوفي بها قريب سنة ٨٥٠هـ (كشف الظنون، ١/٧٤٦؛ معجم المؤلفين، ١١/٢٩٩).

<sup>(٢)</sup> في (أ): "النيقة".

<sup>(٣)</sup> غرر الأذكار شرح درر البحار لمحمد بن محمد بن محمود البخاري، ت ٨٥٠هـ، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٤٥، مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٢١٧، رقم التصنيف: ٤٣٤٩.

<sup>(٤)</sup> قال في سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق الأمة وعدتها (٦٧٢/١) (والأحاديث مذيلة بأحكام الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - عليها): "في الزوائد إسناده حديث ابن عمر عطية العوفي متفق على تضعيفه. وكذلك عمر بن شبيب الكوفي. والحديث قد رواه مالك في الموطأ موقوفاً على ابن عمر. ورواه أصحاب السنن سوى النسائي من طريق عائشة. قال الشيخ الألباني: "ضعيف".

<sup>(٥)</sup> في (أ): "بالينة".

<sup>(٦)</sup> في كلا النسختين: "افرضي"، وهو خطأ.

<sup>(٧)</sup> في كلا النسختين: "اعزلي"، وهو خطأ.

<sup>(٨)</sup> في كلا النسختين: "نية"، وهو خطأ.

<sup>(٩)</sup> في كلا النسختين: "اعزلي"، وهو خطأ.

<sup>(١٠)</sup> في كلا النسختين: "جعلك"، وهو خطأ.



(١٠٠٤) وقال الإمام: إذا طلق المدخول بها، ثم قال بعد ذلك: "جعلتها ثلاثاً" - تقع الثلاث، وقالوا: "لا يصح" (٢).

(١٠٠٥) ولو جعل الرجعي بائناً لا يصير بائناً عند محمد؛ لأنه قلب المشروع، وقالوا: "يصير بائناً"، كما إذا جعلها بشرط البدل - يكون بائناً، وكذا يكون بائناً (٣).

(١٠٠٦) ولو قال الرجل مجيباً للسائل: "لست بامرأتى" أو "ما أنت بامرأتى" - يقع عند أبي حنيفة.

(١٠٠٧) ويقع الطلاق الثلاث قبل الدخول جملة، وبالتفريق - يقع البائن؛ لأنها تبين بالأولى لا إلى عدة، فصادفها الثانية وهي بائن - فلا تقع الثلاث، كما في درر البحار (٤).

### فصل [في حمل المرأة وفصال الطفل]

قال تعالى: وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ (٥) شَهْرًا (٦) (٧)، وقال تعالى: وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ (٨)، والفصال (٩) ستة أشهر والأكثر شهران (١٠).

(١٠٠٨) المرأة إذا اعترفت بانقضاء عدتها، ثم ولدت في أقل من ستة أشهر - [يثبت النسب لكذب في إقرارها بيقين، وإذا ولدت لستة أشهر يثبت نسبه لكذب بيقين، بل من حمل حادث.

(١٠٠٩) ويثبت النسب (١١) في الطلاق الرجعي لستين أو أكثر ما لم تقر بانقضاء عدتها لاحتمال كونها ممتدة (١٢) الطهر، وجاز وطء زوجها في العدة، فإنه يكون به مراجعاً، ولو ولدت لأقل (١٣) من العامين - يثبت نسبه، ولو ولدت المطلقة بائناً لتمام العامين لا يثبت النسب لحدوث الحمل بعد الطلاق، إلا إذا أعاده، فيثبت، فكأنه صار رداً ظنياً لشبهة في العدة، فيثبت نسبه بدعواه. وأما إذا أتت لأقل من ستة (١٤) - يثبت نسبه لوجود الحمل وقت الطلاق، ولا يزول بزوال الفراش، ولو ولدت معتدة من (١٥) الميت - يثبت نسبه بشهادة الرجلين، أو رجل وامرأتين

(١٦) قال في البحر الرائق، كتاب الطلاق، باب الكنايات في الطلاق (٣/٣٢٥): "حبلك على غاربك - تمثيل لأنه تشبيه بالصورة المنتزعة من أشياء وهي هيئة الناقة إذا أريد إطلاقها ترعى وهي ذات رسن وألقى الحبل على غاربها وهو ما بين السنام والعنق كيلاً تتعقل به إذا كان مطروحاً فشبه بهذه الهيئة إلا طلاقية انطلاق المرأة من قيد النكاح أو العمل والتصرف".

(٢) بدائع الصنائع، كتاب الطلاق (٣/١٠٥).

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام، كتاب النكاح (٣/٢٢٧).

(٤) غرر الأذكار شرح درر البحار لمحمد بن محمد بن محود البخاري، ت ٨٥٠هـ، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٤٥.

(٥) في (أ): غير موجودة.

(٦) في (أ): "شهرين".

(٧) سورة الأحقاف، من الآية ١٥.

(٨) سورة البقرة، من الآية ٢٣٣.

(٩) في الأصل و(أ): "الفصل"، وهو خطأ.

(١٠) في كلا النسختين: "شهرين".

(١١) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيحاً.

(١٢) في كلا النسختين: "ممتد".

(١٣) في كلا النسختين: "أقل".

(١٤) في الأصل: في هذا المكان "و".

(١٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

عند الإمام الأعظم، إلا إذا كان الحبل ظاهراً أو الزوج معترفاً في حياته أو صدقه الورثة - يثبت نسبه بلا حاجة إلى البينة.

(١٠١٠) وإذا علق (ورقة ٥٢٠ - ١) طلاقها بالولادة، فشهدت امرأة واحدة على الولادة - لم تطلق عند أبي حنيفة، وقالوا: "تطلق"، لكن عند الإمام: لو اعترف بجبلها أولاً - يقع عليها الطلاق من غير شهادة، وقالوا: "لا بد من شهادة" (١).

(١٠١١) رجل حلف وقال لامرأته في النصف الآخر (٢) من رمضان: "أنت طالق ليلة القدر" القدر - يقع الطلاق عند مضي رمضان من (٣) السنة الثانية الآتية المنقلبة، وعندهما: يقع إذا مضى نصف من رمضان الثاني، كذا في قاضيخان (٤).

### فصل [في ثبوت نسب الولد]

(١٠١٢) وإن أتت المرأة بولد (٥) من زوجها لستة أشهر فصاعداً من حين التزوج - ثبت نسبه، سواء عرف به أو سكت، وإن جحد الزوج الولادة - يثبت النسب باختيار امرأة واحدة، حتى لو نفاه الزوج - لاعن به بالإجماع. وإن أتت بولد في أقل (٦) من ستة أشهر من يوم تزوجها - لا يثبت النسب؛ لأن العلوق سابق على النكاح لا يكون منه، كما في شرح درر البحار لمحمود العيني (٨).

(١٠١٣) ويثبت النسب في المطلقة بالرجعي لستين أو أكثر ما لم تقر بانقضاء عدتها، ويكون الزوج مراجعاً، ولو لأقل من ستين - يثبت نسبه لوجود العلوق في النكاح أو في العدة، وبانت من زوجها لانقضاء عدتها بالحمل.

### فصل [في ثبوت نسب ولد المطلقة بائناً]

(١) العناية شرح الهداية، باب ثبوت النسب، ١٦٨/٦.

(٢) في (أ): غير موجودة.

(٣) في (أ): "في".

(٤) فتاوى قاضيخان، كتاب الأيمان (٢٦، ١٣/٢).

(٥) في كلا النسختين: "ولدا".

(٦) في كلا النسختين في هذا المكان: "في أدنى"، وهي زيادة لا حاجة إليها.

(٧) في كلا النسختين: "للمحمود".

(٨) هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود العنتابي الحنفي العلامة قاضي القضاة بدر الدين العيني، ولد في رمضان سنة ٧٦٢هـ بعنتاب، ونشأ بها وتفقه، واشتغل بالفقه وبرع ومهر، وانتفع في النحو وأصول الفقه والمعاني وغيرها، ودخل القاهرة وسمع مسند أبي حنيفة للحارثي علي الشرف بن الكويك، وولي نظر الحسبة بالقاهرة مراراً، ثم نظر الأحباس، ثم قضاء الحنفية بها، ودرس الحديث بالمؤيدية، وتقدم عند الملك الأشرف برسباي؛ وكان إماماً عالماً علامة عارفاً بالعربية والتصريف وغيرها، حافظاً للغة. عمر مدرسة بقرب الجامع الأزهر، ووقف بها كتبه. وله مصنفات كثيرة، منها: شرح البخاري، شرح الشواهد الكبير والصغير، شرح معاني الآثار، شرح الكثر، شرح المجموع، شرح عروض الساري، طبقات الحنفية طبقات الشعراء، مختصر تاريخ ابن عساكر، شرح الهداية في الفقه، شرح درر البحار، سيرة الملك المؤيد - منظومة، وقد جرد شيخ الإسلام ابن حجر منها الأبيات الركيكة، فبلغت نحو أربعمائة بيت في كتاب، وسماه: قدى العين، من نظم غراب البين، وكان بينهما منافسة. (بغية الوعاة في طبقات اللغويين، ١٦٣/٣).

(١٠١٤) المطلقة بالطلاق البائن إذا أتت بالولد لتمام سنتين - لم يثبت النسب لحدوث الحمل بعد الطلاق لا يكون منه إلا بادعائه، فشرط الدعوى، وإذا أتت بأقل من سنتين - فالنسب ثابت، كما قدمناه.

(١٠١٥) ولو قال<sup>(١)</sup>: "أنت طالق إن شاء الله تعالى"، ولم يعلم معناه، ونوى به الطلاق - لا يقع، كما في الخلاصة.

ويحكى عن شداد بن حكيم<sup>(٢)</sup> أنه سأل عن<sup>(٣)</sup> ذلك أمامة، عن أبي<sup>(٤)</sup> يوسف فقال: "الاستثناء الاستثناء صحيح"، فإنك لو قلت<sup>(٥)</sup> لها: "أنت طالق"، فجرى على لسانك غير طالق - لا يقع، فهذا وذاك سواء.

(١٠١٦) رجل سأله<sup>(٦)</sup>: "هل طلقت امرأتك؟"، فأوماً برأسه - لا يطلق، وكذا في العتق بخلاف الأخرس حيث يقع بإشارته المعهودة، وقيل: لا بد من تصويت أيضاً.

(١٠١٧) المطلقة ثلاثاً زوجت من غير كفؤ - لا يكون محلاً على المختار، كما في الحقائق<sup>(٧)</sup> - وبه يفتى. وفي البزازية ذكر برهان الدين جوازه بكراً كانت أو ثيباً - وبه يفتى، لقوله لقوله تعالى: فَلَا<sup>(٨)</sup> تَعْضُلُوهُنَّ، لكن الاحتياط في الأول<sup>(٩)</sup>.

(١٠١٨) زوج أمّ ولده من زيد - فله استخدامها بلا وطء ولا دواعٍ، فإن جميع ذلك حرام على مولاهما ما دامت في عصمة أحد.

(١٠١٩) أسلمت الزوجة، وكان زوجها الكافر مجنوناً، وأبى أبواه<sup>(١٠)</sup> الإسلام - يفرق بينهما، كما في الرائق<sup>(١١)</sup>.

(١٠٢٠) هند الكبيرة<sup>(١٢)</sup> سكنت عند أمها، ومات أبوها، فتزوجت أمها، ولها جد لأب وخال وعم - ليس للجد والخال أخذها من عندها أصلاً، وعمها يأخذها إن كانت عصبتها غير مفسدة ولم تكن البنت وأمها مأمونتين<sup>(١٣)</sup> عليها - وبه يفتى، كما في المعين.

(١) في كلا النسختين: "قالت".

(٢) في الأصل: "حكم"، وهو شداد بن حكيم البلخي أبو عثمان، يروى عن زفر بن الهذيل روى عنه البلخيون، وقال ابن حبان: "أحب مجانبه حديثه لتعصبه في الإرجاء وبغضه من انتحل السنن أو طلبها، وكان مرجئاً مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات. وقال الخليلي في الإرشاد: "روى عن الثوري وأبي جعفر الرازي وأقرأهما، وروى نسخة عن زفر بن الهذيل، وهو صدوق. (لسان الميزان، ١٤٠/٣).

(٣) في كلا النسختين: "من".

(٤) في الأصل: "أبا".

(٥) في كلا النسختين: "قال".

(٦) في كلا النسختين: "سأل عنه".

(٧) تبين الحقائق (٢/٢٦٠).

(٨) سورة البقرة، من الآية ٢٣٢.

(٩) الفتاوى البزازية، كتاب الطلاق (٢/٩).

(١٠) في كلا النسختين: "أبوان".

(١١) البحر الرائق، كتاب النكاح، باب نكاح الكافر (٣/٢٢٨).

(١٢) في كلا النسختين: "كبيرة".

(١٣) في الأصل: "مأمونان"، وفي (أ): "مأمونة"، والصحيح ما أثبتته.

(١٠٢١) وتحل للأول المطلقة الثلاث بجماع الصبي والمجنون، والصغيرة المطلقة كالكبيرة.  
(١٠٢٢) وفي الفصول<sup>(١)</sup>: طلقها ثلاثاً، فتزوجت من آخر، وهو طلقها ثلاثاً قبل الدخول، فتزوجت بثالث، فدخل<sup>(٢)</sup> بها - تحل للأولين<sup>(٣)</sup>.

ولو طلقها في حيض أو نفاس، كما في التجريد<sup>(٤)</sup>.  
(١٠٢٣) جاء الزوج الأول وانفسخ النكاح، فالثاني يأخذ ما<sup>(٥)</sup> أرسله من المهر المعجل كالدرهم والأثواب، وإن دخل بها - فعلى الثاني مهر المثل وعلى الأول العدة، كما في الصغرى<sup>(٦)</sup>.

(١٠٢٤) جارية في يد الزوجة ادعت أنها ملكه<sup>(٧)</sup>، وادعى وارث زوجها أنها ملكه - والبينة على الورثة، وإن لم تكن لهم<sup>(٨)</sup> بينة - فالزوجة تصدق بيمينها.  
(١٠٢٥) رجل دفع المهر المعجل وأثواباً بعد النكاح، ثم ادعى أن الألبسة عارية - يأخذها إلا إذا ثبت التملك لها - وبه يفتى، كما في العيون<sup>(٩)</sup>.

(١٠٢٦) والمهر يتأكد بالموت، فتأخذه تماماً وإن مات قبل الدخول - وبه يفتى.  
(١٠٢٧) رجل بعث أثواباً ودرهم قبل النكاح ولم يحسب بالمهر المعجل حين العقد، ثم فرّقا<sup>(١٠)</sup> - إن كان ذلك هبة ولم يكن مانع الرجوع يأخذها الرجل - وبه يفتى.

(١٠٢٨) قال الرجل: "بعثت هدية" وقال أبو<sup>(١١)</sup> البنت: "أنه من المهر المعجل"، إن كان مشروطاً في العقد - فالقول للأب والبينة على الرجل، كذا في القنية<sup>(١٢)</sup>. وفي المعين: إن الظاهر كذلك إذا ادعى الزوج أنه أقرضه - وبه يفتى.

(١٠٢٩) وإذا ادعى الزوج أنه عارية، وادعت المرأة أنه مهر مؤجل - فبينة المرأة أولى - وبه يفتى. (ورقة ٥٢٠ - ٢)

(١٠٣٠) امرأة لم تُقم بينة على قدر مهرها - تأخذ مهر المثل بيمينها، إلا إذا ثبت الأقل - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "الفصولي".

(٢) في كلا النسختين: "فدخلت".

(٣) فصول الأحكام على أصول الأحكام، (فصول العمادي)، (مخطوط، الفصل الرابع عشر في دعوى النكاح، لوحة ٨٦).

(٤) التجريد في الفقه للكرماني (٤٥٧ - ٥٤٣ هـ / ١٠٦٥ - ١١٤٩ م) عبد الرحمن بن محمد بن أميروه، أبو الفضل

الكرماني: فقيه حنفي، وانتهت إليه رئاسة المذهب بخراسان. مولده بكرمان ووفاته بمرو. من كتبه: (التجريد) في الفقه،

و(الايضاح في شرح التجريد) ثلاث مجلدات، و"شرح الجامع الكبير" و"الفتاوى". (الأعلام للزركلي، ٣/٣٢٧).

(٥) في الأصل: "يأخذها"، وهو خطأ.

(٦) الفتاوى الصغرى (مخطوط، كتاب الطلاق، باب العدة، لوحة ٥٠) للشيخ الإمام حسام الدين الشهيد.

(٧) أي: ملك الزوج المتوفى.

(٨) في كلا النسختين: "له".

(٩) عيون المسائل، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٤، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣ هـ.

(١٠) في الأصل: "فرق".

(١١) في كلا النسختين: "أب".

(١٢) القنية للزاهدي، مختار بن محمود بن محمد (مخطوط، كتاب الدعوى، باب مسائل الإبراء بالطلاق، لوحة ٦١).

- (١٠٣١) وادعى الزوج أنه دفع لزوجته<sup>(١)</sup> ألفين قرصاً، وادعت زوجته أنه دفعه بثمان الثوب الثوب - فالبينة على المرأة والقول قول الزوج - وبه يفتى، كما في العمادية<sup>(٢)</sup>.
- (١٠٣٢) أقر أحد الورثة بأصل المهر أو بأصل الدين، لكن يقول: إنه لا يعلم قدره - يحبس إلى أن يقر بمقدار المهر أو الدين، كما في الأستروشي<sup>(٣)</sup>.
- (١٠٣٣) امرأة ادعت على زوجها الميت ألف درهم مهراً، وكان ذلك مهر المثل، وقال الوارث: "نعلم أصل المهر ولا يُعرف قدره" - يحلف الوارث بالله ما مهرها عند أبي يوسف ومحمد، فلها أقل الصداق المتيقن وهو عشرة دراهم والزيادة مشكوكة<sup>(٤)</sup>.
- (١٠٣٤) أب وابن اكتسبا، ولم يكن لهما مال غير المكسوب، فالكل للأب إذا كان الابن في عيال أبيه وهو مُعين في الكسب عليه.
- (١٠٣٥) لو غرس الابن شجرة - فهي للأب، كذا في البزازية في الشركة<sup>(٥)</sup>.
- (١٠٣٦) وإن كان مهر المرأة موافقاً لمهر مثلها - تأخذ مهرها بيمينها.
- (١٠٣٧) تزوج امرأة وأرسل إليها هدية، وعوضت المرأة عنها، ففارق بعد الزفاف، فادعى الزوج أنه عارية - القول له، لكن المرأة ترجع عليه بالعوض؛ لأنها زعمت أنه عوض الهبة، ولكل منهما أن يأخذ ما أرسله، سواء صرح بالعوض أو لم يصرح، ولو نوت العوض بأنه هبة بطلت نيتها - وبه يفتى.
- (١٠٣٨) تزوج رتقاء، فطلقها، فعليه تمام المهر بعد الدخول، ونصفه قبل الدخول، والمهر يتأكد بالخلوة الصحيحة - وهي<sup>(٦)</sup> في دار أو بيت دون الصحراء أو الطريق الأعظم، أو السطح الذي ليس على جوانبه سترة، وكذا إذا كانت<sup>(٧)</sup> السترة رقيقة أو قصيرة<sup>(٨)</sup> بحيث لو قام إنسان يطلع عليها.
- (١٠٣٩) وفي المعين: أدى المهر المعجل - يسافر<sup>(٩)</sup> بها بلا رضاها فيما دون مدة السفر، وقيل: لا يسافر بها إلى غير بلدها<sup>(١٠)</sup> - وبه يفتى. وفي العمادية: وبه أفتى أبو الليث<sup>(١١)</sup> وأبو

(١) في كلا النسختين: "زوجها".

(٢) فصول الأحكام على أصول الأحكام، (فصول العمادي)، مخطوط، الفصل الرابع عشر في دعوى النكاح، باب دعاوى المهر، لوحة ٨٢، عبد الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن عبد الجليل المرغيناني ت ٦٥١هـ.

(٣) فصول الأستروشي (مخطوط، الفصل الرابع عشر في دعوى النكاح، لوحة ١٥٧)، محمد بن محمود بن حسين الأستروشي.

(٤) البحر الرائق، كتاب النكاح، باب المهر (٣/١٦٠).

(٥) الفتاوى البزازية، كتاب الشركة (٦/١٤٩).

(٦) أي: الخلوة.

(٧) في كلا النسختين: "كان".

(٨) في (أ): "قصيراً".

(٩) في الأصل: "ليسافر".

(١٠) في الأصل: "بلده".

(١١) نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الليث السمرقندي إمام الهدى له تفسير القرآن وكتاب النوازل في الفقه وخرانة الأكمل وتنبيه الغافلين وكتاب بستان العارفين توفي ليلة الثلاثاء لإحدى عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة ثلث وتسعين وثلاثمائة قلت تفقه أبو الليث على أبي جعفر الهنداوي وله من المصنفات غير ما ذكر كتاب عيون المسائل وكتاب

القاسم الصفار<sup>(١)</sup>، وأفتى الفقيه السمرقندي بأنه لا يسافر معها ولو أدى<sup>(٢)</sup> مهرها مطلقاً، كما في أنفع الوسائل<sup>(٣)</sup>.

(١٠٤٠) رجل له امرأتان، فحلّله الوالي على الطلاق، فعين إحداهما ولم ينو طلاقاً، فقال: "تكوني<sup>(٤)</sup> طالقاً بائناً" - تكون المعروفة طالقاً بائناً إن كانت الأخرى غير معروفة، وإن قال: "لي امرأة أخرى"، وعين<sup>(٥)</sup> الطلاق عليها<sup>(٦)</sup> - لا يقبل إلا أن يقيم البينة، كما في التبيين<sup>(٧)</sup>.  
(١٠٤١) وفي تنمة الفتاوى: طلق امرأته طالقاً بائناً، ثم قال في العدة: "أنت طالق بائن" - يقع عليها الطلاق؛ لأن الطلاق إذا ذكر مع البائن يكون صريحاً، والصريح يلحق البائن، ولو قال: "أنت بائن" لا يلحق ولا يقع<sup>(٨)</sup>.

(١٠٤٢) ذمي طلق زوجته<sup>(٩)</sup> ثلاثاً ولم يطلب التفريق - لا يفرق بينهما خلافاً لأبي يوسف وزفر، إلا إذا خالعا ثم عاملاً معاملة الأزواج من غير عقد جديد - وبه يفتى<sup>(١٠)</sup>.  
(١٠٤٣) قال: "إن خطبت فلانة أو تزوجتها<sup>(١١)</sup>" فهي طالق ثلاثاً، وخطبها، ثم تزوجها - لا تقع الثلاث؛ لأن اليمين انحلت بوجود الخطبة، والمرأة ليست في نكاحه، فانحلت اليمين لا إلى حنث - فلا تقع الثلاث بعدها.

(١٠٤٤) أخوان تزوجا أختين، ففزّفت<sup>(١٢)</sup> امرأة أحدهما إلى الآخر، فوطئاهما<sup>(١٣)</sup> ولم يعلما بذلك إلى الصبح، قال أبو حنيفة: "يطلق كل واحد منهما امرأته تطليقة، ثم يتزوج كل واحد المرأة

---

تأسيس النظائر ومقدمة الصلوة المشهورة وفي هذا الحرف. نعمان بن إبراهيم بن الخليل تاج الدين الزرنوجي تفقه على الشيخ زكي الدين القراحي وشرح المقامات وسماه الموضح توفي ببخارا يوم الجمعة عاشر المحرم سنة أربعين وستمائة. (تاج التراجم في طبقات الحنفية، ٢٧/١).

(١) أحمد بن عصمة، وقيل: عقبة البلخي أبو القاسم الصفار الحنفي الصوفي، توفي سنة ٣٣٦هـ. له من الكتب: أصول التوحيد. المنتقط في الفتاوى (من عقد المذهب). (هدية العارفين، ٧٠/١).

(٢) في (أ): "أو في".  
(٣) أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل في الفروع، للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي الطرسوسي الحنفي المتوفى: سنة ٧٥٨هـ، وهو مختصر نافع جمع فيه: المسائل المهمة ورتبها: على ترتيب كتب الفقه، ثم لخصه محمد بن محمد الزهري الحنفي، وسماه: = (كفاية السائل من أنفع الوسائل) (كشف الظنون، ١٨٣/١)؛ كفاية السائل من أنفع الوسائل، مخطوط، مسألة طلب الزوج السفر بزوجه، لوحة ١٧، مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٧٧، رقم التصنيف: ٢/٣٦٥٢.

(٤) في كلا النسختين: "تكن".

(٥) في كلا النسختين: "عينت".

(٦) في الأصل: "عليه".

(٧) تبيين الحقائق شرح كتر الدقائق للزيلعي، كتاب الطلاق، باب في الخلع (١٦٠/٣).

(٨) تنمة الفتاوى، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٤٩، لبرهان الدين محمد بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة، مكتبة "إسطنبول ملت كتيبخانة"، عدد الأجزاء: ٢، عدد اللوحات: ٥٧٥، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٠٤ و ١٠٠٥.

(٩) في (أ): "زوجتها".

(١٠) بدائع الصنائع، كتاب التكاح (٣١٢/٢).

(١١) في كلا النسختين: "تزوج".

(١٢) في (أ): "ففرّت"، وهو خطأ.

(١٣) في كلا النسختين: "وطئها".

التي وطئها"؛ لأن كل واحد منهما صار متزوجاً معتدلاً<sup>(١)</sup> وليست أختها في عدتها، حتى لو تزوج امرأته بعد

ما طلقها - لا يجوز؛ لأنها<sup>(٢)</sup> أختها في عدتها<sup>(٣)</sup>.

(١٠٤٥) وفي الذخيرة: اختلف الزوجان في صحة العقد وفساده - القول من يدعي الصحة، وإن ادعت المرأة الصحة - يفرق بينهما لإقرار الزوج بالحرمة، فيؤخذ بإقراره إذا ادعى الفساد، فكأنه قال: "أنت حرام علي"، فيفرق بينهما، فعليه تمام المهر والعدة إن دخل بها، وإلا فنصف المهر، وإن اختلفا في وجود أصل النكاح - فالقول من يدعي الوجود<sup>(٤)</sup>.

(١٠٤٦) قال: "تزوجت بشهود"، وقالت المرأة: "بغير شهود" - فالقول للزوج.

(١٠٤٧) قالت: "تزوجتني صبية"، قال: "تزوجتك"<sup>(٥)</sup> بالغة - فالقول للزوج.

(١٠٤٨) رجل تزوج في الكوفة امرأة، فجاءت بنت<sup>(٦)</sup>، ثم سافر مع امرأته وبنته إلى البصرة، فبلغت البنت وأرادت أن تسافر إلى الكوفة، فمنعها إخوة لأب - لهم<sup>(٧)</sup> ذلك إن احتمل فتنة - وبه يفتى.

(١٠٤٩) رجل مات وأخذت (ورقة ٥٢١ - ١) زوجته مهرها قبل التقسيم - جاز؛ لأنه دين.

(١٠٥٠) ولو قال: "إن شاء الله أنت طالق" - لا يقع على قول أبي يوسف - وبه يفتى، ولا يقع التأخير اتفاقاً<sup>(٨)</sup>.

### فصل [في عدة المسبية أو المأسورة أو الأمة من دار الحرب]

(١٠٥١) المسبية من دار الحرب، أو المأسورة المنكوحة، أو أم الولد، أو<sup>(٩)</sup> المدبرة إذا دخلن دار الإسلام - لا عدة عليهن ولا استبراء - يطأها<sup>(١٠)</sup> الزوج والمولى، وما قاله قارئ الهداية<sup>(١١)</sup> من

(١) في (أ): "معتدته".

(٢) في كلا النسختين: "لأنه".

(٣) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، باب في تكرار المهر (٣٢٥/١).

(٤) المحيط البرهاني (واختصرت منه الذخيرة)، كتاب البيوع، باب السلم (٢٤٠/٧).

(٥) في كلا النسختين: "تزوجت".

(٦) في كلا النسختين: "بنتا".

(٧) في كلا النسختين: "له".

(٨) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب الاستثناء في الطلاق (٥٣٧/٣).

(٩) في الأصل: "و".

(١٠) في كلا النسختين: "يطأ".

(١١) قارئ الهداية (٨٢٩ هـ / ١٤٢٦ م) عمر بن علي بن فارس الكنائي القاهري الحسيني، أبو حفص، سراج الدين المعروف بقارئ الهداية: فقيه حنفي، من أهل "الحسينية" بالقاهرة، ونسبته إليها. وانتهت إليه رئاسة الحنفية في زمنه. وتصدى للإفتاء والتدريس، ولم يقبل على التصنيف لتوقف في ذهنه، كما يقول السخاوي، متابعه للعيني، وكان يستحضر "الهداية" في فروع الحنفية، وله "تعليق" عليها انفراد صاحب كشف الظنون بذكره. ومات عن نيف وثمانين عاماً (الأعلام للزركلي، ٥٧/٥).



لزوم العدة في المنكوحة والاستبراء في الجارية مخالف لعامة الكتب؛ لأن أهل الحرب لا يملكون إياهن بالسي، كما في السير الكبير<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>.

(١٠٥٢) رجل ترك الجماع عن زوجته بالكلية - لا يحل ذلك ويأثم به.

(١٠٥٣) نصرانية أسلمت، وعرض على زوجها الإسلام، فأبى، فعليه العدة والنفقة والمهر؛ لأن الفرقة حصلت من طرفه بالإباء، فعليه التسريح بإحسان - وهو إيفاء المهر والنفقة، كما في المحيط<sup>(٣)</sup>.

(١٠٥٤) رجل مات وترك بنتا وزوجة وثلاث أخوات - فليس لأمها تزويج بنتها بلا إذن العمت.

### فصل [في عدة الذمية]

(١٠٥٥) الذمي طلق زوجته الذمية، فتزوجت قبل انقضاء العدة من مسلم - يصح النكاح عند بعض المشايخ - وبه يفتى. وعند الإمام لا بد من حيضة كالاستبراء بخلاف ما إذا كانت الذمية معتدة من المسلم - فلا بد من العدة؛ لأن تلك العدة قوية، وعندهما لا بد من العدة في صورتين مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

(١٠٥٦) والحررة المطلقة تصدق بيمينها في انقضاء عدتها في ستين يوماً عند الإمام - وبه يفتى، وعندهما تصدق في تسعة وثلاثين يوماً وثلاث ساعات، وفي الأمة في<sup>(٥)</sup> أربعين يوماً، وعلى رواية حسن<sup>(٦)</sup> في خمسة وثلاثين يوماً، كذا في الوجيز<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في نفقة الرجل على أقاربه وذوي رحمه المحرم]

(١٠٥٧) ويلزم على الرجل نفقة أقاربه. ولو كسب درهما عند محمد - وله ولأهله ثلثا درهم وينفق الفضل على ذوي الرحم المحتاج، فصار كالولد في حق الوالدين، وقال أبو يوسف:

"الذي لا يملك نصاباً لا يقضى عليه بنفقة القريب؛ لأنه ليس بموسر"<sup>(٨)</sup>.

(١٠٥٨) رجل له ولد صغير، فماتت أمه، فانتقل إليه المال من أمه، فالحاكم يقدر النفقة من مال الأب، سواء كان فقيراً أو غنياً - وبه يفتى.

(١) السير الكبير لـ محمد بن الحسن الشيباني (١٠٣٨/٣).

(٢) فتاوى قارئ الهداية، مخطوط، لوحة ٤٥، مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٥٥، رقم التصنيف: ٥٩١١.

(٣) المحيط الرضوي، مخطوط، كتاب النكاح، باب نفقة أهل الذمة، لوحة ٢٩٥.

(٤) شرح فتح القدير، كتاب النكاح، باب مهوور المسلمين (٤٢٧/٣).

(٥) في (أ): زيادة.

(٦) الحسن بن زياد العلامة فقيه العراق أبو علي الأنصاري مولا هم الكوفي اللؤلؤي صاحب أبي حنيفة نزل بغداد وصنف وتصدر للفقهاء أخذ عنه محمد بن شجاع الثلجي وشعيب بن أيوب الصريفي وكان أحد الأذكياء البارعين في الرأي ولي القضاء بعد حفص بن غياث ثم عزل نفسه قال محمد بن سماعة سمعته يقول كتبت عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث كلها يحتاج إليها الفقيه وقال أحمد بن عبد الحميد الحارثي ما رأيت أحسن خلقاً من الحسن اللؤلؤي وكان يكسو مملوكه كما يكسو نفسه قلت لينة ابن المديني وطول ترجمته الخطيب مات سنة أربع ومئتين. (ناج التراجم في طبقات الحنفية، ٧/١).

(٧) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب العدة، لوحة ١٢٠)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة.

(٨) بدائع الصنائع، كتاب النفقات (٣٥/٤).

(١٠٥٩) رجل غاب وله مال في يد أبويه وأنفقا ذلك - لا ضمان، وإن كان في يد الأجنبي صرف عليهما بلا إذن من القاضي - يضمن، وإن أذن لا ضمان لعموم ولاية القاضي، كما في الهداية<sup>(١)</sup>.

(١٠٦٠) صرف مالا إلى نفقة الصغير، فبلغ وأراد المنفق أن يرجع عليه - إن كان صرفه إليه حين كان ماله موجودا يرجع عليه، وإلا فلا رجوع عليه - وبه يفتى.

(١٠٦١) امرأة في عدة الغير، فأنفق الرجل عليها في عدتها بشرط أن يتزوجها - يرجع عليها إذا لم تتزوج؛ لأنه شرط فاسد، وإذا تزوجها لا رجوع عليها بشيء إذا دفع لها<sup>(٢)</sup> دراهم، وأما إذا أكل معها - لا يرجع مطلقا.

(١٠٦٢) في جامع الفصولين: أعطى معتدة الغير نفقة - له الاسترداد إذا لم يتزوجها، ولا خفاء أنه إن كان ذلك قرضا - يسترده، وإن كان هبة وهلك - لا يستردها، فالقول للزوج أنه قرض، وإن ادعت بأنها هبة - يحلف الزوج على دعواه، فإن نكل لا شيء، وإن حلف وقال: "نويت بها القرض" - رجع به عليها، وإن زوجت نفسها واحتسبت<sup>(٣)</sup> من مهرها - صدقت، ولو ولو قالت المرأة: "أنا معتدة" - لا تصدق في أقل من شهرين، وتصدق فيهما وفيما فوقهما<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في نفقة المطلق على ولده]

(١٠٦٣) قالت المرأة المطلقة: "إن لم تأخذ الولد من يدي لم تأخذ النفقة المقدرة للولد"، ثم إن الزوج أخذ الولد منها، فالمرأة تأخذ النفقة التي صرفتها عليه<sup>(٥)</sup> - وبه يفتى.

(١٠٦٤) النفقة الواجبة: المأكل والملبوس والسكنى، والمأكل: كالدقيق والدهن، وأما الحطب والملح - من لوازم المأكل وكذا الماء.

(١٠٦٥) قالت الزوجة: "لا أطبخ ولا أحبز"، وكانت من بنات الأشراف - فعلى الزوج أن يأتي بطعام، أو من يطبخ ويخبز، وإلا لا يجب عليه في ذلك، كما في الخانية<sup>(٦)</sup>.

(١٠٦٦) ولا ينفق العم وغيره من الأقارب الأولياء إلا بإذن القاضي بخلاف الأب والجد ووصيهما؛ لأن لهم ولاية التصرف في مال الصغير - وبه يفتى. وأما قبض الموهوب للصغير يجوز لكل أحد إذا كان في حجره.

(١٠٦٧) وفي الفتاوى الرشيدية: والأخ الكبير صرف على أخيه الصغير مالا من مال أبيهما، وليس بوصي، فهو متطوع (ورقة ٥٢١ - ٢) - يضمن إلا إذا أذن له القاضي، وفي وصايا المنتقى: إذا خلف الميت طعاما أو ثوبا، فأطعم الكبير أو ألبسه أخاه الصغير - لا ضمان في ذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) العناية شرح الهداية، كتاب النفقات (٢٥٧/٦).

(٢) في كلا النسختين: "دفعها".

(٣) في الأصل: "احتسب".

(٤) جامع الفصولين، باب لا نفقة في النكاح الفاسد (١٥٦/١).

(٥) في كلا النسختين: "إليه".

(٦) فتاوى قاضيهان، فصل في نفقة العدة (٢١٦/١).

(٧) رد المختار، كتاب الوصية، باب في شهادة الأوصياء (١٩٧/٢٩).

(١٠٦٨) رجل غاب وله الزوجة<sup>(١)</sup> - لا يمنع الزوجة عن زيارة أبويها ولا يمنعهما من الدخول عليها<sup>(٢)</sup> في كل جمعة، وفي المحارم في سنة، كما في الهداية<sup>(٣)</sup>. وفي البدائع وشرح المختار والذخيرة والسير الكبير: للزوج المنع من زيارة أبويها<sup>(٤)</sup> في ملكه وولدها من غيره وسائر محارمه من الدخول عليها؛ لأن المنزل ملكه وله حق المنع مطلقاً من الدخول - وبه يفتى، كما في القدير<sup>(٥)</sup>، لكن الأولى أدنى<sup>(٦)</sup> حتى لا تقع العداوة بينهم والبغضاء.

(١٠٦٩) وللمرأة أن تأخذ الصغير إذا مرض ولو كانت حضانتها ساقطة، كما قاله ابن الشحنة<sup>(٧)</sup> في لسان الحكام<sup>(٨)</sup>.

(١٠٧٠) قالت امرأة لزوجها: "يا قَرطَبان"<sup>(٩)</sup>، وقال الزوج: "إن كنت قرطبان فأنت طالق طالق" - يقع، سواء كان قرطبان أو لم يكن، وكذا لو قال: "إن كنتُ كما قلتُ" - يقع الطلاق أيضاً.

(١٠٧١) قال: "نساء أهل الدنيا طوالق" أو "عبيد أهل بلدة أو عبيد أهل الدنيا أحرار" - لا يقع الطلاق ولا العتق - وبه يفتى، وأخذه عصام الدين<sup>(١٠)</sup> عن أبي<sup>(١١)</sup> يوسف<sup>(١٢)</sup>.

(١٠٧٢) معتدة تزوجت من عمرو، ثم فرّق بينهما - لا عدة؛ لأن النكاح فاسد، وإن كان الطلاق رجعيًا فلا نفقة على الأولى لنشوزها، كذا في الفتاوى العصرية.

(١) في كلا النسختين: "الزوج".

(٢) في (أ): "عليهما"، وهو خطأ.

(٣) العناية شرح الهداية، كتاب النكاح، باب للزوج أن يسكنها في دار (٢٢٣/٦).

(٤) في (أ): "أبويهما"، وهو خطأ.

(٥) شرح فتح القدير (٣٢٨/٤).

(٦) في (أ): "أولى".

(٧) ابن الشحنة عبد البر بن محمد بن محمد بن محمد بن محمود ابن الشحنة سري الدين أبو البركات الحلبي، ثم القاهري الحنفي، الحنفي، ولد سنة ٨٥١هـ، وتوفي في حلب في شعبان من سنة ٩٢١هـ، له من التصانيف: الإشارة والرمز إلى تحقيق الوقاية وشرح الكثر، تحصيل الطريق إلى تسهيل الطريق، وتفصيل عقد الفرائد بتكميل قيد الشرائد - شرح منظومة ابن وهبان في الفروع، تفصيل = عقد الفوائد في شرح عقد الفرائد، الذخائر الأشرفية في الألغاز الحنفية، رسالة في الكلام على تفسير آية قوله تعالى "فأما الذين شقوا"، رياض القاسمين، زهر الروض في مسألة الحوض، شرح جمع الجوامع للسبكي في الأصول، شرح كثر الدقائق في الفروع، عقود الآلي والمرجان بما يتعلق بفوائد القرآن، منظومة عينية في الفروع. (هدية العارفين، ٢٥٨/١).

(٨) لسان الحكام لابن الشحنة، الفصل الرابع عشر (٣٣٤/١).

(٩) وفي تهذيب اللغة (٣٠٢/٩): وأما "القرطبان" الذي تقوله العامة للذي لا غيره له فهو معبر عن وجهه، قال الأصمعي: أصله كلمتان من الكلب وهو القيادة، والتاء والنون زائدتان قال: وهذه اللفظة هي القديمة عن العرب وغيرها العامة الأولى فقالت "قَلطَبان" ثم جاءت عامة سفلى فغيرت على الأولى، وقالت "قَرطَبان".

(١٠) المولى عصام الدين إبراهيم بن محمد الأسفراييني، المتوفى سنة ٩٤٤هـ، وله "شرح الهداية"، وصل فيه إلى كتاب البيع. ألفه بالتماس عبيد الله خان وفرغ من إتمام الثلث الأول في ربيع الآخر سنة ٩٣٤هـ. (كشف الظنون، ٢٠٢٠/٢).

- حاشية على شرح وقاية الرواية على مسائل الهداية، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٦٠، مكتبة "مانيسا خلق كتيخانه" - مانيسا / تركيا، عدد اللوحات: ٢٢٢، رقم التصنيف: ٤٥ hk ٨٣٣٤.

(١١) في كلا النسختين: "عصام الدين بن يوسف"، وهو خطأ.

(١٢) الجوهرة النيرة، كتاب الطلاق، باب الطلاق على ضربين - صريح وكناية (١١٨/٤).

(١٠٧٣) [كتب طلاق زوجته بإكراه الضرب والحبس - لا تطلق، كالإقرار بالطلاق مع الإكراه، كذا في الوجيز<sup>(١)</sup>] <sup>(٢)</sup>.

### فصل [في ثبوت نسب الولد من زوجها الغائب]

(١٠٧٤) رجل غاب عشرين سنة، فجاء خبر موته إلى زوجته، فتزوجت من آخر، فولدت ولدا، ثم جاء الزوج الأول حيا - فيأخذها في<sup>(٣)</sup> عصمته، فإن ولدت في أقل من سنتين من زمان دخول الثاني - فالولد للزوج الأول ويثبت نسبه منه، وإن كانت الولادة أكثر من سنتين من الدخول فهو<sup>(٤)</sup> من الثاني، وإن ولدت توأمين<sup>(٥)</sup> في بطن واحد - إن تولدا<sup>(٦)</sup> في أقل من سنتين من الدخول - فهما من الزوج الأول، وفي الأكثر من سنتين من الدخول - فهما للزوج الثاني، حتى إن القاضي لو حكم بثبوت النسب في أقل من سنتين من زمان الدخول للزوج الثاني - لا ينفذ - وبه يفتي، كما في المعين.

(١٠٧٥) رجل أقر أنه طلق امرأته منذ خمسين سنة<sup>(٧)</sup>، فإن كذبت الزوجة أو قالت: "لا أدري" - تجب العدة من زمان إقراره في حق النفقة والسكنى، أما في حق الزوج بأختها وأربع سواها - تعتبر العدة من وقت الطلاق، وإذا صدقته - تسقط النفقة والسكنى؛ لأنها صدقت الإسناد إلى خمسين<sup>(٨)</sup> سنة<sup>(٩)</sup>.

### فصل [في الاستثناء في الطلاق]

(١٠٧٦) أهل عرف علقوا<sup>(١٠)</sup> على عمرو الطلاق الثلاث، ثم ادعى عمرو أنه قال: "إن شاء الله تعالى" متصلا - يصدق بيمينه ولا يقع، ولو أقام أهل العرف بينة بأنه لم يقل متصلا - لا تقبل.

(١٠٧٧) قال لزوجته: "إن لم أعد<sup>(١١)</sup> إلى<sup>(١٢)</sup> بيتي من سفري هذا إلى آخر السنة إرادتك بيدك" - ولم يعد خمس سنوات، فأرادت الطلاق وأن تتزوج من آخر - لا يجوز ذلك لها؛ لأنها في

<sup>(١)</sup> الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١١٠)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة.

<sup>(٢)</sup> في (أ): ما بين المعكوفين زيادة.

<sup>(٣)</sup> في كلا النسختين: غير موجودة.

<sup>(٤)</sup> في كلا النسختين: "فهى".

<sup>(٥)</sup> في كلا النسختين: "توأمين".

<sup>(٦)</sup> في كلا النسختين: "تولدتا".

<sup>(٧)</sup> في الأصل: "سنتين"، وهو خطأ.

<sup>(٨)</sup> في (أ): "خمس".

<sup>(٩)</sup> في كلا النسختين: "سنتين".

<sup>(١٠)</sup> في كلا النسختين: "علق".

<sup>(١١)</sup> في كلا النسختين: "أعود".

<sup>(١٢)</sup> في كلا النسختين: غير موجودة.

عصمته حيث لم ترد نفسها في آخر السنة، فبطل التعليق بالتأخر عن وقته وهو آخر سنة، كما في المحيط<sup>(١)</sup>.

(١٠٧٨) قال رجل لزيد: "أنت تزوجت في بلدة كذا"، فقال: "تزوجت لكن طلقت" - إن<sup>(٢)</sup> كان مراده إنشاء الطلاق - يقع، وإن كان الإخبار - لا يقع - وبه يفتى. (١٠٧٩) ولو قال لرجلين: "إن تبيئنا هذه الليلة إلى بيتي وامرأتي طالق ثلاثاً"، فجاء أحدهما - لا يقع - وبه يفتى.

(١٠٨٠) رجل قال لآخر: "طلقت امرأتك؟" فقال بالهجاء: "ع م" - مريداً بذلك: "نعم"، أو قال لامرأته: "أنت طالق" - يقع بخلاف قراءة آية السجدة بالهجاء - حيث لا سجدة عليه.

(١٠٨١) قال: "أذهبي وتزوجي" - يكون طلاقاً إذا نوى. (١٠٨٢) إذا قال: "وهبت طلاقك" - تُطلق قضاءً، إلا إذا أراد طلاقها، فقالت: "لا تطلقني" - هب لي طلاقي، فقال: "وهبت لك طلاقك"، وأراد بذلك "لا أطلقك"، فهي امرأته قضاءً وديانةً في تلك الصورة.

(١٠٨٣) وفي المنتقى: "أذهبي ألف مرة" - ونوى الطلاق - تقع الثلاث؛ "أذهبي إلى جهنم" - ونوى الطلاق - يقع؛ "أذهبي تقنعي" أو "قومي فكلي" - وأراد بقوله: "أذهبي" - في هذه الصورة الطلاق - لا يقع<sup>(٤)</sup>.

(١٠٨٤) وفي فتاوى شمس الأئمة الأوزجندی (ورقة ٥٢٢ - ١): "أذهبي إلى أي<sup>(٥)</sup> طريق شئت" - لا يقع بدون النية، وإن كان في حال مذاكرة الطلاق، كما في الخلاصة<sup>(٦)</sup>. (١٠٨٥) ولو قال: "أنا بريء من ثلاث تطليقاتك"، قال بعضهم: "لا يقع" - وإن نوى وهو الظاهر، ولو قال: "أنا بريء من نكاحك" - يقع.

(١٠٨٦) ولو قال: "أبرأتك عن الزوجية" - يقع من غير النية حالة الغضب وغيره، كما في الملتقط<sup>(٧)</sup> والنصاب<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup>.

(١) المحيط الرضوي، مخطوط، كتاب الطلاق، باب جعل أمر امرأته بيدها مطلقاً، لوحة ٣٣٨.

(٢) في (أ): زيادة.

(٣) في كلا النسختين: "تطلقني".

(٤) البحر الرائق، كتاب الطلاق، باب الكنايات في الطلاق (٣/٣٢٦).

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) خلاصة الفتاوى، مخطوط، كتاب الطلاق، باب الكنايات، لوحة ١٠٢.

(٧) الملتقط في الفتاوى الحنفية للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي، المتوفى سنة ٥٥٦هـ، وهو مآل الفتاوى، ثم جمعه في: أواخر شعبان سنة ٥٤٩هـ، ثم جنسه الشيخ الإمام الزاهد جلال الدين محمود ابن الشيخ مجد الدين الحسين ابن أحمد الأستروشي من غير زيادة عليه ولا نقصان عنه. (كشف الظنون، ١/١٨١٣).

(٨) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب الكنايات (٣/٤٦٥).

(٩) النصاب - اختصرت منه خلاصة الفتاوى للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، المتوفى سنة ٥٤٢هـ، وهو كتاب مشهور معتمد في مجلد ذكر في أوله: إنه كتب في هذا الفن خزانة الوقعات وكتاب النصاب، فسأل بعض إخوانه تلخيص نسخة قصيرة يمكن ضبطها، فكتب الخلاصة جامعة للرواية خالية عن الزوائد مع بيان مواضع المسائل،

(١٠٨٧) رجل قال لامرأته: "قولي أنا طالق"، إن قالت - تطلق، وإن لم تقل - لا تطلق.  
 (١٠٨٨) قالت امرأة لزوجها: "طلقني"<sup>(١)</sup>، فقال: "لست لي بامرأة"، قال المشايخ: "هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج إلى النية"، كما في قاضيهان في أول الطلاق<sup>(٢)</sup>.  
 (١٠٨٩) وفي الخلاصة قال: "لم يكن بيننا نكاح"، أو قال لها: "لم أتزوجك" - لا يقع وإن نوى، ولو قال: "لا نكاح بيني وبينك" - يقع إن نوى<sup>(٣)</sup>.  
 (١٠٩٠) ولو قيل له: "هل لك امرأة"، فقال: "لا" - ذكر بعض المشايخ أنه لا يقع الطلاق في قولهم جميعاً، كما في المجموع<sup>(٤)</sup>.  
 (١٠٩١) ولو قال: "أنت طالق لا قليل ولا كثير" - تقع الثلاث، ولو قال: "لا كثير ولا قليل" - تقع واحدة بائنة، وقال أبو جعفر: تقع ثنتان<sup>(٥)</sup>.  
 (١٠٩٢) في الفصولين<sup>(٦)</sup> وفي العمدة: "طلقي نفسك"، فقالت: "نعم" - لا تطلق<sup>(٧)</sup>.

(١٠٩٣) وادعت المرأة النية<sup>(٨)</sup>، أو كونه في غضب، أو مذاكرة الطلاق - فالقول للرجل مع يمينه، إلا أن المرأة إذا أقامت بينة على أنه في حالة الغضب أو مذاكرة الطلاق - وبه يفتى.  
 (١٠٩٤) وفي الفتاوى العصرية: ولا تقبل نية المرأة على نية زوجها الطلاق وتقبل على إقراره بالنية<sup>(٩)</sup>.  
 (١٠٩٥) وفي آخر النوازل: "أنت طالق كالثلج" - إن أراد في البرودة فهو بائن، وإن أراد بالبياض - رجعي<sup>(١٠)</sup>.  
 (١٠٩٦) ولو قال: "لم يبق بيني وبينك شيء" - ونوى الطلاق - لا يقع.  
 (١٠٩٧) ولو قال: "حلال الله عليّ حرام" - وله امرأتان - يقع الطلاق على إحداهما والبيان إلى الزوج - مما يحفظ<sup>(١١)</sup>.

### فصل [فيما إذا طلق واحدة من امرأتيه ولم يعين]

وكتب فهرست الفصول والأجناس على رأس كل كتاب ليكون عوناً لمن ابتلي بالفتوى وللزليعي المحدث تخريج أحاديثه.  
 (كشف الظنون، ١/٧١٨).  
 (١) في كلا النسختين: "تطلق".  
 (٢) فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق (١/٢٢٨).  
 (٣) خلاصة الفتاوى، مخطوط، كتاب الطلاق، باب الكنايات، لوحة ١٠٣.  
 (٤) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخه زاده، كتاب الطلاق، فصل في شبه النكاح (٢/٤٠).  
 (٥) رد المحتار، مطلب في الانقلاب والاقتصار والاستثناء (١١/١١٦).  
 (٦) في كلا النسختين: "الفصلين".  
 (٧) قال في جامع الفصولين (١/١٧٧): "فالأصل فيه أن كل شيء يكون من الزوج طلاقاً إذا سألت فأجابها به فإذا أوقعت مثله على نفسها بعدما صار الطلاق بيدها تطلق".  
 (٨) في (أ): "البينة".  
 (٩) في (أ): "البينة".  
 (١٠) الفتاوى البرازية (٤/٢٠٠؛ ٢/٤٦).  
 (١١) في (أ): زيادة.

(١٠٩٨) إذا قال: "امرأتي طالق" - وله امرأتان - يقع الطلاق على إحداهما، كما في المجمع، والبيان إليه<sup>(١)</sup>.

(١٠٩٩) إذا قال لامرأته: "طلقتك واحدة" - فهو بائن، أو قال: "فهى ثلاث"، فطلقها واحدة - وهي رجعية؛ لأنه قدم القول قبل زوال الطلاق.

(١١٠٠) إذا كتب الطلاق، واستثنى بلسانه، أو طلق واستثنى بالكتابة، قال القاضي ظهير الدين: لا رواية فيه. وفي المجمع: وينبغي أن يقع، كما في باب الأمر بيد<sup>(٢)</sup>.

(١١٠١) قال: "أمرك بيدك في عمري" - يصير الأمر بيدها في يوم واحد، كما إذا قال: "لله علي أن أصوم في عمري".

(١١٠٢) إذا قال: "طلقني نفسك إذا غبت شهرين" - ففي غير المدخولة لو غاب - لا يقع الطلاق؛ لأن الحضور لا يتصور قبل الدخول حتى لو<sup>(٣)</sup> كان غائبا عنها، وفي المدخولة لو جاء اليوم اليوم<sup>(٤)</sup> الأخير من شهرين، فاختفت المرأة بنفسها<sup>(٥)</sup> من زوجها - لا يقع الطلاق، وفي المجمع: "هو الصحيح"<sup>(٦)</sup>.

(١١٠٣) إذا قالت امرأة لزوجها: "إنك تزوجت امرأة علي"، فقال: "إن تزوجت امرأة فهي طالق"، فأبأنها، ثم تزوجها - تطلق مرة أخرى.

(١١٠٤) امرأة ماتت قبل الدخول - فعلى الزوج تمام المهر ويأخذ ميراثها، كما في المعين.

(١١٠٥) رجل له امرأتان وقال: "إن فعلت كذا علي الطلاق الثلاث"، ففعل - إن لم تكن له بينة - فالتعين والبيان إليه - وبه يفتى.

(١١٠٦) علق طلاق امرأته بمشيئة فلان، ولم يعلم مشيئته - لا يقع الطلاق، كما في شرح المجمع<sup>(٨)</sup>.

(١١٠٧) قال: "كل نساء في بلدته أو في الدنيا طوالق" - لا تطلق امرأته، وكذا في الإعتاق - وبه يفتى.

### فصل [في الحلف على شرب العرق]

(١١٠٨) من المهمات في الحلف على شرب العرق حيث ذكر العمادي في فتاواه، وقال: إن شرب فيما يعد عرقا فامرأته طالق ثلاثا، فشرب خمرا - لا يقع؛ لأنه وإن كان العرق، لكن الخمر ليس بعرق، فلا يتحقق الشرب، فإنه شرط على عرق - وبه يفتى.

(١) الفتاوى البزازية (٣/٣٤).

(٢) في (أ): في هذا المكان "إذا".

(٣) مجمع الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٨٦)، أحمد بن حمد بن أبي بكر الحنفي، ت ٥٢٢هـ. قال في الفتاوى البزازية (٢٢/٣): "كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة - يصح".

(٤) في (أ): غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: "يوم".

(٦) في كلا النسختين: "نفسها".

(٧) مجمع الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٨٦)، أحمد بن حمد بن أبي بكر الحنفي، ت ٥٢٢هـ.

(٨) المبسوط للسرخسي، كتاب الطلاق، باب المشيئة في الطلاق (٣٤/٥).



(١١٠٩) رجل قال: "إن كان تحت نكاحي زوجة أخرى تكون مطلقة ثلاثاً"، وكانت<sup>(١)</sup> في عصمته زوجة أخرى - تطلق ثلاثاً إن قاله<sup>(٢)</sup> بعد عقد النكاح، ولو قاله قبله - لا يقع، إلا إذا أضاف إلى العقد وقال: "إن كانت تحت نكاحي زوجة أخرى فمن تزوجته تكون مطلقة ثلاثاً" - وبه يفتى.

(١١١٠) أرسل مكتوباً إلى زوجته وكتب: "امراته طالقاً" - تطلق في الحال، سواء بعثه أو لم يبعثه، فتعتبر العدة من زمان الكتابة لا من زمان الوصول إليها.

(١١١١) ذمي طلق امرأته النصرانية ثلاثاً، وامتنعت المرأة عن الزوحيه - لها ذلك و<sup>(٣)</sup> إن لم لم يطلبها التفريق - لا يفرق (ورقة ٥٢٢ - ٢) بينهما خلافاً لأبي يوسف، إلا إذا خالعا، ثم أقام معها من غير عقد جديد<sup>(٤)</sup>.

(١١١٢) وفي المحيط للسرخسي: ذمي طلقها ثلاثاً، ثم تزوجها قبل المحلل - لا يجوز؛ لأنه الزنا، والذمي معتقد كون الطلاق مزيلاً للنكاح، والزنا حرام في كل<sup>(٥)</sup> الأديان - يُحدّون به، وإن لم يترافعا، وكذا قاله الكرمانى في شرح القدوري في باب نكاح أهل الذمة<sup>(٦)</sup>.

(١١١٣) وأما النكاح بغير شهود ونكاح المعتدة - صحيح عند الإمام الأعظم - رضي الله تعالى عنه - حتى لو أسلماً أقر<sup>(٧)</sup> على ذلك، وقال أبو يوسف ومحمد: "يقران إذا نكح معتدة الغير". وقال زفر: "فاسد" - اعتباراً بنكاح المسلم، كما في التجريد للأستاذ<sup>(٨)</sup> الأعظم أبي الفضل عبد الرحمن محمد ابن الكرمانى<sup>(٩)</sup>.

(١١١٤) قال: "كل امرأة أتزوجها طالق" - فتزوجها طالق، ثم تزوج ثانياً إياها - لا تطلق، ولو تزوج امرأة أخرى - تطلق؛ لأن "كل" يوجب<sup>(١٠)</sup> العموم ولا يوجب التكرار.

### فصل [في الخلع]

(١١١٥) رجل خالع<sup>(١١)</sup> مع امرأته ودفع إليها نفقة ولده مدة معلومة، ثم امتنعت المرأة عن الحضانة والتربية - ليس لها ذلك إذا لم يأخذ الولد ثدي غيرها أو لم توجد المربعة غيرها.

(١) في كلا النسختين: "كان".

(٢) في الأصل: "قال".

(٣) في (أ): زيادة.

(٤) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، باب نكاح الكفار (٣٣٧/١).

(٥) في (أ): زيادة.

(٦) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الذمة، لحة ٣٨٣).

(٧) في الأصل: "أقر".

(٨) في الأصل: "الإسناد".

(٩) التجريد في الفقه للكرمانى (٤٥٧ - ٥٤٣ هـ / ١٠٦٥ - ١١٤٩ م) عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه، أبو الفضل

الكرمانى: فقيه حنفي، وانتهت إليه رئاسة المذهب بخراسان. مولده بكرمان ووفاته بمرو. من كتبه: (التجريد) في الفقه،

و(الابيضاح في شرح التجريد) ثلاث مجلدات، و"شرح الجامع الكبير" و"الفتاوى". (الأعلام للزركلي، ٣/٣٢٧).

(١٠) في الأصل: "موجب".

(١١) في (أ): "جامع"، وهو خطأ.

(١١١٦) رجل خالع مع<sup>(١)</sup> امرأته على مهرها وعلى أن يصير ولده الصغير عندها إلى عشر سنين، فتزوجت من أجنبي - يأخذه أبوه إن لم تكن له حاضنة أخرى؛ لأن ذلك لا يدخل في الخلع.

(١١١٧) وفي شرح المجمع قال: "أنت طالق إن شاء الله تعالى" أو "شاء فلان غائب" - لا يقع إلا إذا بلغ الخبر إلى فلان وشاء في مجلسه، فإنه يقع، كما في الزيلعي<sup>(٢)</sup>.

(١١١٨) وفي مشيئة الله تعالى لا يقع؛ لأنها غير معلومة<sup>(٣)</sup>، كما قاله<sup>(٤)</sup> أبو يوسف، وقال أبو حنيفة ومحمد - رضي الله تعالى عنهما - المشيئة إبطال وإلغاء للطلاق<sup>(٥)</sup>.

(١١١٩) المظاهر إذا لم يطلق ولم يكفر - عزره القاضي بالضرب أو الحبس حتى يكفر أو يطلق، كما في الروضة وشرح المنظومة<sup>(٦)</sup>.

(١١٢٠) قال: "أنت طالق" - إن أراد الخير عن ما مضى كذبا - وسعه أن يمسكها ديانةً، وإن لم يرد الخير وأراد الكذب، أو الهزل، أو لم يرد شيئا - يقع قضاءً، وكذا العتاق، كما في اليتيمة<sup>(٧)</sup>.

(١١٢١) الطلاق لا يقع بالضمير أو الإشارة بالأصابع، إلا إذا قال: "هكذا"، كما في الوقاعات<sup>(٨)</sup>.

(١١٢٢) أسلم أحد الزوجين في دار الحرب - الفرقة تتوقف على ثلاث حيض، وذلك بمثالة عرض القاضي زوجها الإسلام ثلاث مرات.

(١١٢٣) حلف أن لا يخرج من<sup>(٩)</sup> بلدة إلا بإذنها، ثم اختلفا، فأنكرت المرأة الإذن وادعى الزوج - فالقول للزوج، كما في قاضيخان<sup>(١٠)</sup>.

(١١٢٤) رجل حلف أنه لا يكلم زوجته قبل أن تكلمه، وحلفت<sup>(١١)</sup> الزوجة مثل ذلك - لا حنث عليهما؛ لأن الزوجة لما قابلت باليمين، فوجد البر للرجل، فبطلت اليمين، كما في قاضيخان في فصل الكلام<sup>(١٢)</sup>.

(١١٢٥) والمرأة إذا كانت قابلة أو غسالة الميت، أو لها حق على أحد، أو عليها حق لأحد، أو للحج الفرض - خرجت في جميع ذلك بلا إذن - جاز، وفي زيارة الأجانب وعيادتهم والوليمة

(١) في (أ): زيادة.

(٢) تبين الحقائق، كتاب الطلاق، باب التعليق (٢/٢٤٣).

(٣) في كلا النسختين: "معلوم".

(٤) في الأصل: "قال".

(٥) تبين الحقائق، كتاب الطلاق، باب التعليق (٢/٢٤٣).

(٦) حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي لأبي بكر السمرقندي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٩).

(٧) يتيمة الدهر في فتاوى العصر، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٨٣، للإمام الترجماني علاء الدين محمد الحنفي (٦٤٥هـ/

١٢٤٧م) عبد الرحيم بن عمر بن عبد الله الترجماني الحنفي (علاء الدين).

(٨) حاشية رد المختار (٣/٢٦٥).

(٩) في (أ): "في".

(١٠) فتاوى قاضيخان، كتاب الإيمان، فصل في الكلام والقراءة (٩٤، ٤٦/٢).

(١١) في كلا النسختين: "حلف".

(١٢) فتاوى قاضيخان، كتاب الإيمان، فصل في الكلام والقراءة (٩٤، ٤٦/٢).

إذا خرجت تكون عاصية ولو بإذن زوجها، وللزوج أن يغلق الباب عليها من غير الأبوين، وله المنع من الحمام - وبه أخذ المشايخ. وعن مجلس الوعظ - إذا اجتمع فيه الرجال والنساء فلا<sup>(١)</sup> تخرج إلى العلم - بل سألت زوجها.

### فصل [في سقوط النفقة المفروضة]

(١١٢٦) وتسقط النفقة المفروضة إذا مضت مدة في نفقة الولد والوالدين وذوي الأرحام، إلا المستدانة؛ فإنها لا تسقط بحال، وأما نفقة الزوجة لا تسقط بمضي المدة إذا فرضها القاضي ولو كانت غنية، وفي غيرها تجب النفقة إذا كان فقيراً.

(١١٢٧) أنفق مال ولده الغائب على نفسه، فحضر الابن و<sup>(٢)</sup> ادعى أن الأب كان<sup>(٣)</sup> موسراً<sup>(٣)</sup> موسراً وقت الإنفاق وأنكر الأب - فينظر إلى حال الأب - إن كان معسراً حال الخصومة كان كان القول قوله والبينة على الابن، وإلا فالقول للابن والبينة للأب، كما في العمادية وفي الهداية<sup>(٤)</sup>.

(١١٢٨) تحريم الرضاع كتحریم النسب إلا أم أخته، أو أخت ولده من الرضاع - فيجوز تزويجها، ويجوز تزويج أخت أخيه من الرضاع، ولا يجوز تزويج امرأة أبيه أو ابنه من الرضاع، كما في النسب. ولا يتزوجان إذا اجتمعا في ثدي واحد، ولا يجوز تزويج المرضعة ولدها وإن سفل، كما في النسب، وكذا لا يجوز أخو<sup>(٥)</sup> زوج المرضعة أو أخت المرضعة (ورقة ٥٢٣ - ١) للرضيع؛ لأنه عمه رضاعاً وأختها خالة، هذا في مدة الرضاع.

(١١٢٩) أرضعت عمروا مع بنتها من ثديها في ثلاث سنين، ثم تولدت خديجة من المرضعة - يجوز لعمرو أن يتزوج تلك خديجة<sup>(٦)</sup>؛ لأنها ما أرضعت في مدة الرضاع.

(١١٣٠) رجل تزوج بنت أخيه رضاعاً من أخته نسباً - يجوز إن لم ترضع مع أخيه الذي كان من النسب.

(١١٣١) امرأة أرضعت بنتاً بلبن زوجها، ثم إن زوج المرضعة تزوج أخت تلك البنت من النسب - جاز.

(١١٣٢) زوجة زيد أرضعت عمروا في مدة الرضاع، ثم بلغ عمرو، وأراد أن يتزوج امرأة أخرى لزيد - لا يجوز؛ لأنها امرأة أبيه رضاعاً.

(١١٣٣) وفي المختارات: إذا رضي أحد الأولياء بعقد - ليس لغيره فسخه - وبه يفتى، كما ذكر في المعين<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في موانع الخلوة الصحيحة]

(١) في كلا النسختين: "ولا".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) المحيط البرهاني، كتاب النفقة، باب في نفقة ذوي الأرحام (٢٦٨/٤).

(٥) في كلا النسختين: "أخ".

(٦) في كلا النسختين: "الخديجة".

(٧) المختارات لعلي الجمالي (مخطوط، كتاب النكاح، باب الأولياء، لوحة ٣٧).

(١١٣٤) تزوج امرأة رتقاء بحيث لا يمكن الجماع - إن<sup>(١)</sup> طلقها يؤدي نصف مهرها لعدم الخلوة الصحيحة.

(١١٣٥) قال لزوجته: "نكحتك نكاح اليهود أو الجحود" - إن كان كذلك - يفرق، وإن أراد أن نكاح المسلم نكاح الجحود - يكفر وتبين امرأته.

(١١٣٦) رجل قال: "إن أذبح الغنم تكون امرأتي طالقاً ثلاثاً"، فذبح المعز - يقع، وإن ذبح البقر - لا يقع - وبه يفتى.

### فصل [في تعليق طلاق زوجته بعق جارية]

(١١٣٧) رجل قال لجارية زوجته: "إني أتزوجك إذا أخذت حجة العتق وتكن امرأتي طالقاً"، فأخذت الحجة ولم يتزوج إياها - لا يقع الطلاق، وفي أي وقت نكح - خلص عن عهدة اليمين إذا لم يعين الوقت - وبه يفتى، كما في العصرية.

(١١٣٨) رجل قال: "إن أدخل دارى زيدا تكون امرأتي<sup>(٣)</sup> طالقاً"، وكان زيد من الجبارين، الجبارين، فدخل بالغلبة والقهر، فمنعه الرجل بلسانه - لا يقع الطلاق، وإذا لم يكن حاضراً وقت الدخول - لا شيء عليه وتنحل اليمين، ثم إنه إذا دخل في حضوره<sup>(٤)</sup> ومنعه<sup>(٥)</sup> - لا شيء عليه - وبه يفتى.

(١١٣٩) خالعت<sup>(٦)</sup> مع زوجها، ثم ادعت الإكراه، وطلبت المهر بعد عشرين سنة - لها ذلك إن كان لها عذر شرعي - وبه يفتى.

### فصل [في نقل المرأة دون إذن زوجها]

(١١٤٠) رجل سافر إلى بلدة، وأسكن زوجته<sup>(٧)</sup> في منزله، ثم إن الزوجة وافقت على<sup>(٨)</sup> دخول أجنبي في بيته<sup>(٩)</sup>، وأراد أن ينقلها إلى بيتها - ليس لها<sup>(١٠)</sup> ذلك، بل يمنع الأجنبي - وبه يفتى.

### فصل [في دعوى المهور]

(١١٤١) رجل وكلّ عمروا ليعقد له على<sup>(١١)</sup> امرأة كذا بعشرة آلاف درهم، فعقد عليها<sup>(١٢)</sup> بعشرين ألف درهم، ثم إن الرجل وقف على ذلك، وسكت وعامل معها معاملة

(١) في الأصل: "أو".

(٢) في (أ): "امرأته".

(٣) في كلا النسختين: "امرأته".

(٤) في كلا النسختين: "حضور".

(٥) في كلا النسختين: "لم يمنعه"، والصحيح ما أثبتته.

(٦) في كلا النسختين: "خالع".

(٧) في كلا النسختين: "زوجتها".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في كلا النسختين: "بيت".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٢) في كلا النسختين: "عقدها".

الأزواج، فماتت، فوارثها طلب مهرها، وادعى الزوج أنه أذن بالمهر بعشرة آلاف درهم - لا تسمع دعواه إن قبل بعد علمه بعشرين ألف درهم - وبه يفتى.

(١١٤٢) رجل أراد أن يزوّج ابنه الصغير بنت عمرو الصغيرة<sup>(١)</sup>، وأرسل إلى عمرو مائة غروش، فماتت البنت قبل النكاح - يأخذها إن دفعها<sup>(٢)</sup> بأنه مهر معجل، إلا إذا ملكها<sup>(٣)</sup> له - وبه يفتى.

(١١٤٣) رجل طلق امرأته في حال حيضها، ثم راجعها، فطهرت وطلقها في هذا الطهر - لا يكون الطلاق الثاني مكروها. وقالوا: "يكروه". وكذا الطلاق في طهر لم يجامعها فيه<sup>(٤)</sup>، ثم طلقها طلقها بائنا، وكذا لو فعل ذلك في شهر واحد في حق الآيسة والصغيرة، وكذا لو أخذ بيد امرأته ثم قال<sup>(٥)</sup>: "أنت طالق ثلاثا للسنة" - يقع عليها الثلاث في الحال عنده على الترتيب إذا كان في طهر لم يجامعها فيه؛ لأنه يقع الأول، فيصير مراجعا لها بالمس عن شهوة، ثم يقع الثاني كذلك، ثم يقع الثالث، وعندهما يقع واحدة في الحال، والثاني في طهر آخر، والثالث في طهر آخر<sup>(٦)</sup>.

(١١٤٤) قال لمطلقة: "راجعتك"، وقالت مجيبة: "انقضت عدتي" - صدقت، وقالوا: لا تصدق. قال أبو حنيفة: "النسوان أمينات في الإخبار بالحيض والطهر"<sup>(٧)</sup>.

(١١٤٥) إذا ادعى زوج الأمة المطلقة المعتدة من طلاق رجعي أنه راجعها في العدة وصدقه المولى وكذبتة الأمة - فالقول لها، وقالوا: "القول قول المولى". قال الإمام: لا تُصدق المرأة الحرة في إخبارها بانقضاء عدتها في أقل من شهرين، وقالوا: "تصدق بعد مضي تسعة وثلاثين يوما" - والفتوى على قول الإمام - رضي الله تعالى عنه<sup>(٨)</sup>.

(١١٤٦) إذا سافر رجل بامرأته، ثم طلقها طلاقا بائنا، أو مات عنها - وإن كان إلى مترها وإلى مقصدها دون مدة السفر - فإنها تخرج إلى أيهما شاءت، وإن كان إلى مترها دون مدة السفر وإلى مقصدها مدة السفر، وهي ثلاثة أيام - رجعت إلى مترها (ورقة ٥٢٣ - ٢)، وإن كان إلى مترها مدة السفر وإلى مقصدها دون مدة السفر - سارت إلى مقصدها، وإن كان إلى كل واحد منهما مدة السفر، وهي في مفازة - سارت إلى أقرب البقاع الآمنة<sup>(٩)</sup>، وإن كانت<sup>(١٠)</sup> في مأمن

(١) في كلا النسختين: "الصغير".

(٢) في كلا النسختين: "دفعه".

(٣) في كلا النسختين: "ملكه".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: "قالت".

(٦) الاختيار لتعليل المختار، كتاب الطلاق (١/١٣٨).

(٧) شرح فتح القدير، كتاب النكاح (٤/٣٥٦).

(٨) العناية شرح الهداية، كتاب الطلاق (٥/٤٣٩).

(٩) في كلا النسختين: "المأمن".

(١٠) في كلا النسختين: "كان".

تربصت فيه، ولا تخرج منه حتى تنقضي عدتها، وإن كان معها محرم<sup>(١)</sup> عند الإمام وعند الإمامين: إذا وجدت محرماً تخرج إلى أيهما شاءت بمحرمها<sup>(٢)</sup>.

(١١٤٧) إذا وهبت امرأة لزوجها نصف صداقها، وقالت بكونه ديناً في ذمته، وقبضت النصف الباقي، أو وهبت نصف الدين والنصف المقبوض جميعاً عن المهر، ثم طلقها قبل الدخول بها - لا يرجع عليها بشيء. وقالوا: يرجع عليها بنصف ما قبضت، وهذا ربع الصداق، وهذا في الطلاق، فإنه إذا مات عنها لا يرجع عليها ورثة زوجها بشيء إجماعاً، ولو كان كله مقبوضاً، فوهبت نصفه أو كله - يرجع عليها بنصفه اتفاقاً، وكذا لو كان الصداق عينا كالعروض وغيرها، فوهبت نصفه، أو كله، قبل القبض أو بعده - لا يرجع عليها بشيء إجماعاً<sup>(٣)</sup>.

(١١٤٨) قال رجل لامرأته: "إن دخلت الدار فأنت طالق"، ثم ارتد ولحق بدار الحرب، ثم دخلت الدار وهي في العدة - لا يقع عليها الطلاق، وقالوا: "يقع"، فإذا عاد إلى دار الإسلام وتزوج هذه المرأة - لا ينقص عدد الطلقات عند الإمام، فإنه<sup>(٤)</sup> عنده فسخ، وعندهما نقص، وإذا كان المعلق ثلاثاً لا يحتاج إلى المحلل عنده خلافاً لهما<sup>(٥)</sup>.

(١١٤٩) قال رجل لامرأته: "لست لي بامرأة"، أو "ما أنت لي بامرأة"، أو "لست لك بزوجة"، أو "ما أنا لك بزوجة" - ونوى به الطلاق - يقع عنده، ولا يقع عندهما<sup>(٦)</sup>.  
(١١٥٠) قال لامرأته: "أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء الله" - طلقت ثلاثاً عنده، وعندهما لا يقع؛ لأن عندهما من قبيل الموصول وعنده من قبيل المفصول؛ لأن قوله ثلاثاً مكرراً<sup>(٧)</sup> لغو، فيصير فاصلاً وعندهما تأكيد<sup>(٨)</sup>.

### فصل [في إضافة الطلاق إلى الزمان]

(١١٥١) إذا قال لامرأته: "أنت طالق إذا لم أطلقك"، فإن نوى الوقت - صح، ويقع حين سكت. كما إذا قال: "متى لم أطلقك فأنت طالق"، وإن الشرط صح، ولا يقع إلا في آخر جزء من أجزاء حياته، كما في قوله: "إن لم أطلقك فأنت طالق"، وإن لم ينو شيئاً منها فقال بجعل الشرط ولم يطلق ما لم يمت أحدهما، وعندهما تطلق حين سكت، فإنه للوقت فقط<sup>(٩)</sup>.  
(١١٥٢) إذا قال لامرأته: "أنت طالق في غد"، وقال: "نويت آخر النهار" - يصدق قضاءً وديانةً عنده، وعندهما: لا يصدق قضاءً ويصدق ديانةً<sup>(١٠)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "محرم".

(٢) المبسوط للسرخسي، كتاب الطلاق، باب العدة وخروج المرأة من بيتها (٧/٥).

(٣) تبين الحقائق للزيلعي، كتاب الطلاق، باب الخلع (٨/٣).

(٤) في كلا النسختين: "فإن".

(٥) شرح فتح القدير (٤٦٤/٣).

(٦) الاختيار لتعليل المختار، كتاب الطلاق (١٥٤/٣).

(٧) في الأصل: "يكبر".

(٨) الجوهرة النيرة، كتاب الطلاق، طلاق الأخرس (١٧٣/٤).

(٩) العناية شرح الهدية، كتاب الطلاق، باب إضافة الطلاق إلى الزمان (٢٣٣/٥).

(١٠) المصدر نفسه (٢٢٤/٥).

(١١٥٣) إذا قال لامرأته: "أنت طالق كل يوم" - طلقت واحدة، ولو قال: "في كل يوم" - طلقت ثلاثاً في ثلاثة أيام.

(١١٥٤) إذا قال لامرأته: "أنت طالق قبل موت فلان بشهر"<sup>(١)</sup>، فإن مات في تمام الشهر طلقت مستنداً إلى أول الشهر، وقالوا: "لا تطلق مقتصرًا على الموت"، وإن مات قبل تمام الشهر لا تطلق بعدم شهر قبل الموت، فعند الإمام تعتبر<sup>(٢)</sup> العدة من<sup>(٣)</sup> أول الشهر<sup>(٤)</sup>.

(١١٥٥) قال أبو حنيفة - رضي الله تعالى عنه - رجل قال لامرأته: "أنت طالق قبل موتي" أو "قبل موتك" بشهر، فمات بعد مضي شهر - يقع عليها الطلاق مستنداً إلى أول الشهر، حتى إذا كان صحيحاً في ذلك الوقت لا ترث منه، وعليها العدة بالحيض. وقالوا: "لا يقع شيء وترث منه وعليها العدة بأربعة أشهر وعشراً"، لأن الطلاق لا يتصور من ميت، لكن الإمام يقول أن الطلاق يستند إلى أول الشهر وكان حياً فيه، فلا يكون طلاق الميت<sup>(٥)</sup>.

(١١٥٦) قال لامرأته: "آخر امرأة أتزوجها فهي طالق"، أو "آخر عبد أملكه فهو حر" - فتزوج امرأة، ثم امرأة أخرى، أو ملك عبداً في عبد آخر، فمات - يقع الطلاق والعتق مستنداً إلى وقت الملك والتزوج<sup>(٦)</sup>، ولا يقع عنده<sup>(٨)</sup> مقصوراً على الموت.

(١١٥٧) قال لأجنبية: "إن أتزوجك فأنت طالق وطالق وطالق" أو قال: "إن تزوجت امرأة فهي طالق وطالق وطالق"، ثم تزوجها - طلقت واحدة، وقالوا: "طلقت ثلاثاً"، وعلى هذا الخلاف إذا قال لمنكوحته: "إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق"، فدخلت قبل الدخول بها، كما في المعين<sup>(٩)</sup>.

(١١٥٨) قال الإمام: إذا قال رجل لامرأته: "أنت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث"، أو "من واحدة إلى ثلاث" - تقع طلقتان<sup>(١٠)</sup>، وقالوا: تقع ثلاث طلقات<sup>(١١)</sup>.

(١١٥٩) إذا ادعت امرأة على زوجها أنه طلقها، وأنكر الزوج و<sup>(١٢)</sup>شهد (ورقة ٥٢٤ - ١) شاهد بطلقة والآخر بطلقتين أو ثلاث تطليقات، والمرأة تدعي الأكثر - لم يقض بشيء، وقالوا: "يقضى بطلقة"<sup>(١٣)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "شهرًا".

(٢) في كلا النسختين: "تقتصر"، وهو خطأ.

(٣) في (أ): "في".

(٤) البحر الرائق، كتاب الطلاق، باب التعليق (٣٢/٤).

(٥) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب إضافة الطلاق إلى الزمان (٥٦٩/٣).

(٦) في كلا النسختين: "الزوج".

(٧) في كلا النسختين في هذا المكان: "ما"، وهي زيادة مخلة بالمعنى.

(٨) أضفتها رجوعاً إلى العناية شرح الهدية، كتاب الإيمان، باب اليمين في العتق والطلاق (٨٠/٧).

(٩) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب فيما يرجع إلى صريح الطلاق (٤٣٢/٣).

(١٠) في كلا النسختين: "طلقتين".

(١١) الجامع الصغير للإمام الشيباني (١٩٥/١).

(١٢) في (أ): غير موجودة.

(١٣) الجوهرة النيرة، كتاب الشهادة، باب الشهادة على مراتب (٤٦٩/٥).



(١١٦٠) إذا قال رجل لامرأته: "اختاري نفسك بطلقة واحدة"، أو قال لها: "طلقي نفسك واحدة"، فاختارت نفسها بثلاث تطليقات، أو طلقت نفسها ثلاثاً - لم يقع شيء عند الإمام، وقالوا: "تقع واحدة"<sup>(١)</sup>.

(١١٦١) رجل قال في مرض موته لامرأته: "كنت طلقتك في صحي وانقضت عدتك" - فصدّقته في ذلك، ثم أقر لها بدين، أو<sup>(٢)</sup> أوصى لها بوصية - فلها الأقل من ميراثها ومما أقر لها، وقالوا بجميع ما أقر لها وما أوصى لها - قل أو أكثر<sup>(٣)</sup>.

(١١٦٢) قالت امرأة لزوجها: "طلقني ثلاثاً على ألف درهم"، فطلقها واحدة - وقعت واحدة رجعية، ولا يلزمها بشيء من الألف، وقالوا: "تقع طلقة واحدة بثلاث الألف"<sup>(٤)</sup>.

(١١٦٣) قال الإمام: قالت امرأة لزوجها: "طلقني واحدة بألف درهم" أو "على ألف درهم"، وقال الزوج: "أنت طالق ثلاثاً"، ولم يذكر الألف - طلقت ثلاثاً بلا شيء، وقالوا: "وعليها الألف بإزاء واحدة، فتقع الثلاث"<sup>(٥)</sup>.

(١١٦٤) قالت لزوجها: "طلقة واحدة على ألف" أو "بألف"، فقال: "أنت طالق ثلاثاً على ألف" أو "بألف" - لا يقع شيء ما لم تقبل المرأة، وإذا قبلت الكل - تقع الثلاث بألف عند الإمام، وقالوا: "إن لم تقبل المرأة فهي طالق واحدة بألف، وإن قبلت فهي طالق ثلاثاً - إحداهن بألف واثنان بغير شيء، والفرق بين المسألتين بأنه لم يذكر الألف في الأولى وذكر في الثانية"<sup>(٦)</sup>.  
(١١٦٥) قالت لزوجها: "طلقني ولك ألف درهم"، فقال: "طلقتك وأنت طالق" - تقع طلقة رجعية ولا شيء له عليها، وقالوا: "تقع طلقة بائنة بألف"<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في الخلع بالخيار]

(١١٦٦) خالع امرأته على ألف على أن الزوج بالخيار ثلاثة أيام، فقبلت - وقع الطلاق، والخيار باطل، والمال واجب بالإجماع، وقالوا: "الخيار باطل في الوجهين، والطلاق واقع في الحال، والمال لازم"<sup>(٨)</sup>.

(١١٦٧) قال رجل لامرأته: "أنت طالق كيف شئت"، فلم تشأ في المجلس شيئاً - تقع طلقة واحدة رجعية، فإن شاءت - واحدة بائنة أو ثلاثاً، ونوى الزوج ذلك كان كذلك، وقالوا: "لا يقع شيء إلا بمشيئتها في المجلس"، جميع هذا إذا كانت المرأة مدخولاً بها<sup>(٩)</sup>، وإلا فلا مشيئة لها أصلاً عنده، وعندهما: لها المشيئة في أصل الطلاق، كما في وصفه<sup>(١٠)</sup>.

(١) الجامع الصغير للإمام الشيباني (٢١١/١).

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) الجامع الصغير للإمام الشيباني (١٠٨/١).

(٤) الجوهرة النيرة، كتاب الخلع (٢٢٨/٤).

(٥) البحر الرائق، كتاب الطلاق، باب الخلع (٨٨/٤).

(٦) المصدر نفسه (٨٨/٤).

(٧) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق بالمال (٦١٣/٣).

(٨) العناية شرح الهدية، كتاب الطلاق، باب الخلع (٤٨٨/٥).

(٩) في كلا النسختين: "مدخولة".

(١٠) المبسوط للسرخسي، كتاب الإقرار، باب الإكراه على الإقرار (٢٠١/٧).

(١١٦٨) قال رجل لامرأته: "اختاري، اختاري، اختاري" - ثلاث مرات، فقالت: "اخترت الأولى والوسطى والأخيرة" - طلقت ثلاثاً، وقالوا: "طلقت واحدة"<sup>(١)</sup>.  
 (١١٦٩) قال لامرأته: "اختاري من الطلقات الثلاث ما شئت" - ليس لها أن تختار [كلها، حتى لو اختارت الثلاث لا يقع شيء، ولو اختارت واحدة أو اثنتين - لها ذلك، وقالوا: "لها أن تختار"<sup>(٢)</sup> الثلاث كلها"<sup>(٣)</sup>.  
 (١١٧٠) إذا<sup>(٤)</sup> طلق رجل امرأته المدخول بها واحدة، ثم قال: "جعلتها ثلاثاً" - إن قال ذلك في العدة - يقع الثلاث، وقالوا: "لا تقع الثلاث ولا تكون"<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في الظهار]

(١١٧١) قال المجتهد المقدم أبو حنيفة - رضي الله تعالى عنه: إذا قال الرجل لامرأته: "أنت عليّ كظهر أمي" - يكون ظهاراً - ولو نوى به الطلاق، أو التحريم، أو التحريم المطلق، أو الظهار، أو الإيلاء<sup>(٦)</sup>، أو لم ينو شيئاً. وقالوا: "إن نوى الطلاق - فطلاق، وإن نوى الظهار أو لم تكن له نية - فظهار"، كما في شروح الهداية<sup>(٧)</sup>.  
 (١١٧٢) ظاهر رجل من امرأته، ثم ارتدا معا، ثم أسلما معا، أو ارتد الرجل وحده، ثم أسلم، ثم تزوجها - فالظهار قائم بحال، وقالوا: "يسقط الظهار"<sup>(٨)</sup>.  
 (١١٧٣) قال الرجل لامرأته: "إن قربتك فأنت علي حرام"، ونوى به اليمين كان مؤلياً في حال التكلم، وقالوا: "إذا قربها مرة تصير مولياً"<sup>(٩)</sup>.  
 (١١٧٤) قال لامرأته: "أنت طالق تطليقة"<sup>(١٠)</sup> سنّية<sup>(١١)</sup> أو عدلية أو عادلة أو حسنة أو جميلة، وهي حائض - لا يقع إلا<sup>(١٢)</sup> في طهر لإجماع فيه عند أبي يوسف، وقالوا: "تقع طلاق رجعية في الحال"<sup>(١٣)</sup>.

(١) الجامع الصغير للإمام الشيباني (١٠٢/١).

(٢) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيحاً.

(٣) المسبوط للسرخسي، كتاب الطلاق، باب المشيئة في الطلاق (٣٤/٥).

(٤) في (أ): "أو"، وهو خطأ.

(٥) البحر الرائق، كتاب الطلاق، باب الطلاق الصريح (٢٧٦/٣).

(٦) الإيلاء في اللغة بالمد الحلف وهو مصدر يقال آلى بمدة بعد الهزمة يؤلي إيلاء وتألى وأتلى والألية بزون فعيلة اليمين وجمعها ألايا بزون خطايا. وفي الشرع عبارة عن منع النفس عن قربان المنكوحة أربعة أشهر فصاعداً منعاً مؤكداً باليمين (الجامع الصغير، ٢١٩/١)، المطلع على أبواب الفقه، ٣٤٣/١.

(٧) العناية شرح الهدية، كتاب الطلاق، باب الظهار (١٢/٦).

(٨) الفتاوى الهندية، كتاب الطلاق، باب في الظهار (٥٠٧/١).

(٩) الفتاوى الهندية، كتاب الطلاق، باب في الإيلاء (٤٧٨/١).

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) في كلا النسختين: "سنة".

(١٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٣) بدائع الصنائع، كتاب الطلاق، باب في الألفاظ التي يقع بها طلاق (٩٢/٣).

(١١٧٥) قال لامرأته: "إن قربتك - فكل مملوك أملكه فيما أستقبله فهو حر"، أو قال: "والله لا أقربك حتى أعتق عبدي أو حتى أطلق امرأتي الأخرى"<sup>(١)</sup> - لا يصير موليا عند أبي يوسف، وقالوا: "يصير موليا"<sup>(٢)</sup>.

(١١٧٦) قال لامرأته: "والله لا أقرب إحداكما" - يصير مؤلّياً من إحدهما بالإجماع، فإذا مضت أربعة أشهر بانت إحدهما والبيان إلى الزوج، فإن مضت المدة الأخرى [لا تبين المرأة الأخرى]<sup>(٣)</sup> عند أبي يوسف، وقالوا: "تبين"<sup>(٤)</sup>.

(١١٧٧) قال لامرأته: "أنت (ورقة ٥٢٤ - ٢) طالق إلى شهر"، فإن نوى التنجيز - يقع في الحال، وإن نوى التأخير يتأخر الوقوع<sup>(٥)</sup> إلى مضي الشهر، وإن لم تكن له نية - وقع في الحال، وقالوا: يقع بعد شهر<sup>(٦)</sup>.

(١١٧٨) قالت امرأة لزوجها: "إنك تزوجت عليّ امرأة"، فقال الزوج: "كل امرأة لي فهي طالق" - لا تطلق المخاطبة، بل تطلق غيرها عند أبي يوسف، وقالوا: "تطلق"<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في إكذاب المتلاعن نفسه]

(١١٧٩) إذا فرّق القاضي المتلاعنين، ثم أكذب نفسه - ليس له أن يتزوج إياها عند أبي يوسف، وقالوا: "له ذلك؛ لأنه لم يبق متلاعنا"<sup>(٨)</sup> بعد إكذاب نفسه"<sup>(٩)</sup>.

### فصل [في عودة الزوجة إلى زوجها الأول بعد طلبة أو طلقتين]

(١١٨٠) رجل طلق امرأته بطلقتين أو طلبة، ثم إنهما تزوجت من زوج آخر، ثم عادت إلى الزوج الأول - تعود بياقي الطلاق من الثلاث، وقالوا: "تعود بثلاث تطليقات لا تحتاج إلى المحلل" - إلا بعد استيفاء عدد<sup>(١٠)</sup> الطلقات الثلاث الواقعة بعد الزوج الثاني<sup>(١١)</sup>.

(١١٨١) قال لامرأته: "كلما تزوجتك فأنت طالق" - فتزوجها في يوم ثلاث مرات، ودخل بها كل مرة - بانت بثلاث تطليقات وعليه أربعة مهور ونصف مهر عند محمد، وقالوا: "هي امرأته"، وطلقت طلقتين وعليه مهران ونصف مهر؛ فعند محمد بالتزوج بالزوج الأول والطلاق بعده - يجب نصف مهر إلى المسمى؛ لأن مهر المثل لا ينصف وبالدخول بعده مهر آخر؛ وبالزوج الثاني والدخول الثاني - مهر ونصف مهر رهنا؛ وبالزوج الثالث والدخول الثالث - مهر

(١) في كلا النسختين: "أخرى".

(٢) الاختيار لتعليل المختار، كتاب الطلاق (١٦٩/٣).

(٣) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيحاً.

(٤) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب في مسائل الإيلاء (٥٢/٤).

(٥) في (أ): "الموقع".

(٦) المبسوط للسرخسي، كتاب الطلاق، باب من الطلاق (٢١/٥).

(٧) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب في الطلاق الذي يقع بقوله (٧٥٢/٣).

(٨) في كلا النسختين: "متلاعنان".

(٩) الاختيار لتعليل المختار، كتاب الطلاق، باب اللعان (٦٧/٦).

(١٠) في الأصل: "عود".

(١١) بدائع الصنائع، كتاب الطلاق، باب أما الذي يرجع إلى المرأة (١٢٧/٣).

ونصف مهر، فصار أربعة مهوور ونصف مهر، وعند أبي يوسف وأبي حنيفة بالدخول الثاني يصير مراجعا، ولا يجب شيء، وكذا بالزوج الثاني والدخول الثالث لا يجب شيء؛ لأن الزوج الثالث لا يصح؛ لأن نكاح المنكوح لا يصح، وكان الواجب مهران<sup>(١)</sup> ونصف مهر، والواقع طلاقان<sup>(٢)</sup> لا لا غير<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في قوله "كلما تزوجتك فأنت طالق"]

(١١٨٢) ولو قال لامرأة: "كلما تزوجتك فأنت طالق بائن"، فعند محمد لا يختلف الجواب، وعندهما: بالزوج الأول والدخول الأول مهر ونصف، وبالزوج الثاني مهر تام، وبالدخول بعده كذلك لا يصير مراجعا؛ لأنه طلاق بائن، فيجب بسبب الدخول ثلاث مرات ثلاث مهوور، وبسبب النكاح الثاني والثالث مهران، وبالنكاح الأول نصف، فصارت<sup>(٤)</sup> المهوور خمسة ونصف، والواقع ثلاث تطليقات، كما في شروح الجامع<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في جعل الرجعي بائنا]

(١١٨٣) طلق امرأته طلاقا رجعيا، ثم قال في عدتها: "جعلت ذلك الطلاق بائنا" - لا يصير بائنا، وقالوا: "يصير بائنا"، ودليل محمد أنه يعتبر الشرع - فلعى، ودليلهما أن الأعمال أولى من الإهمال - فوجب تصحيح كلام العاقل مهما أمكن<sup>(٦)</sup>.

(١١٨٤) قال لامرأته: "إن كنت تحبيني<sup>(٧)</sup> بقلبك فأنت طالق"، فقالت: "أحبك"، وصدّقها وصدّقها الزوج - وقع عليها الطلاق إجماعا، وإن كذبها الزوج - فكذلك عندهما، وعند محمد: لا تطلق إذا كانت كاذبة فيما بينها<sup>(٨)</sup> وبين الله تعالى ولم تقيد بالقلب - تطلق إجماعا<sup>(٩)</sup>.  
(١١٨٥) قال لامرأته: "أنت طالق، ثم طالق، ثم طالق إن دخلت الدار" - فعند أبي يوسف يتعلق الكل بالشرط ويتزلن جميعا عند الشرط، وعند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - تتعلق الثالثة بالدخول وتقع الاثنتان<sup>(١٠)</sup> في الحال، ولا قول عن محمد فيه<sup>(١١)</sup>.

### فصل [في الطلاق الثلاث بألف]

(١) في كلا النسختين: "مهرين".

(٢) في كلا النسختين: "طلاقين".

(٣) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق، فصل في ذكر مهوور المسلمين (٣/٣٨٣).

(٤) في كلا النسختين: "فصار".

(٥) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق، فصل في ذكر مهوور المسلمين (٣/٣٨٤).

(٦) الاختيار لتعليق المختار، كتاب الطلاق (٣/١٤٦).

(٧) في كلا النسختين: "تحبني".

(٨) في كلا النسختين: "بينه".

(٩) بدائع الصنائع، كتاب الطلاق، باب أما الذي يرجع إلى المرأة (٣/١٢٩).

(١٠) في (أ): "الثنتان".

(١١) بدائع الصنائع، كتاب الطلاق، باب أما الذي يرجع إلى المرأة (٣/١٤٠).

(١١٨٦) قالت<sup>(١)</sup>: "طلقني ثلاثا بألف"، فإذا طلقها واحدة - وجب ثلث الألف؛ لأن أجزاء العوض تنقسم على أجزاء المعوض، وتحقيق ذلك أن ثبوت العوض مع المعوض من باب المقابلة، حيث ثبت كل جزء في هذا بمقابلة جزء من ذلك، ويمتنع تقديم أحدهما على الآخر بمترلة المتضايقين، وثبوت الشرط مع المشروط بطريق المعاوضة ضرورة، توقف المشروط على الشرط من غير عكس، فلو انقسمت<sup>(٢)</sup> أجزاء الشرط على أجزاء المشروط - لزم تقدم جزء من المشروط على الشرط، فلا تتحقق المعاقبة<sup>(٣)</sup>، كما قاله العلامة في الأصول<sup>(٤)</sup>.

(١١٨٧) قال: "طلقتك أمس على ألف"، فلم تقبل، فقالت: "قبلت" - فالقول له، وفي البيع: القول للمشتري؛ لأن الإقرار بالبيع إقرار بالقول، فإذا أنكره فقد رجع عما أقر به - فلا يصدق، كما إذا قال البائع لغيره: "بعت منك هذا العبد بألف درهم أمس"، فلم يقبل، وقال المشتري: "قبلت"، فالقول له، كما قال الشراح قاطبة (ورقة ٥٢٥ - ١)، لكن هذا من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء ومراد البائع من هذا القول أنه: "قد وجد مني أمس إيجاب ولم يوجد منك قبول"؛ لأنه هو المتبادر إلى الفهم أولاً، فحينئذ لا يصير البائع مقراً بالقبول، فالجواب عنه: إن هذا الفرق على أصل أبي حنيفة من: إن<sup>(٥)</sup> الحقيقة إذا كانت مستعملة والحجاز متعارفاً - فعنده<sup>(٦)</sup> المعنى المعنى الحقيقي أولى ونصها، وإن كان استعمال لفظه البيع في مجرد الإيجاب متعارفاً، لكن إرادة معناه الحقيقي غير<sup>(٧)</sup> متعدد، فحمل عليه<sup>(٨)</sup>. قال صاحب المعين في أول باب التعليق: ولم يصير مراجعاً باللبث؛ لأن الإدخال لا دوام له والجماع إدخال ولا دوام له؛ لأن للدوام حكم الإسناد فيما له دوام - [مما يحفظ]<sup>(٩)</sup>.

### فصل [في الاستثناء في الطلاق]

(١١٨٨) قال: "أنت طالق بمشيئة الله تعالى"، أو "بإرادته"، أو "بمحبه"، أو "برضاه" - لا تطلق، فالحاصل: إن هذه الألفاظ عشرة: أربعة منها للتمليك - وهي: المشيئة، والإرادة، والمحبة، والرضا؛ بخلاف الستة - وهي: الأمر، والحكم، والقضاء، والإذن، والعلم، والقدرة. ثم إنه إما يضاف إلى الله تعالى، أو إلى العبد، ويحتمل الأول إما أن يكون بالباء أو اللام أو بـ "في"، كما قال في الكافي والتبيين<sup>(١٠)</sup>، يقع الطلاق في الكل، سواء أضاف إلى الله تعالى، أو إلى العبد، لكن إن قال بحرف "في" وأضاف إليه "تعالى" - لا يقع الطلاق في جميع الوجوه؛ لأن "في" بمعنى "على"، فيكون

(١) في كلا النسختين: "قال".

(٢) في كلا النسختين: "انقسم".

(٣) في كلا النسختين: "المقابلة"، هو خطأ، والصحيح ما أثبتته رجوعاً إلى كشف الأسرار.

(٤) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعلاء الدين البخاري (٥١/٣).

(٥) في (أ): زيادة.

(٦) في كلا النسختين: "فعند".

(٧) في (أ): زيادة.

(٨) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق، فصل في الإيلاء (٢٣٢/٤).

(٩) في (أ): زيادة.

(١٠) تبيين الحقائق، كتاب الطلاق، كتاب التعليق (٢٤٣/٢).

تعليقاً بما لا يتوقف عليه فلا يقع<sup>(١)</sup>؛ لأن المراد منه المعلوم وهو واقع، فيقع الطلاق منه في الحال؛ لأن الله تعالى يعلم الكامنة والبائدة<sup>(٢)</sup> لا يخفى عليه شيء ولا يرد الاعتراض بالقدرة، وهي صفة تؤثر على وقف الإرادة، وهو حقيقة قدرة الله تعالى؛ لأن المراد من القدرة التقدير لا القدرة الحقيقية، وإن أضاف إلى العبد - صح تملكها في الأربع الأولى، فيقتصر على المجلس، وصح تعليقاً في الستة الباقية.

### فصل [في طلاق المريض]

(١١٨٩) أبانها في مرضه، وقد دخل بها، فصح، فمات، أو أبانها وارتدت، فأسلمت، فماتت - لم ترث. قال في الهداية: وإن لم ترث بل طاعت ابن زوجها بالجماع - ورثت. ووجه الفرق<sup>(٣)</sup> أنها بالردة أبطلت أهلية الإرث، أو المرتدة والمترد لا يرث أحداً، وبالمطوعة أبطلت الأهلية؛ لأن المحرمة لا تنافي الإرث، وذلك باق بخلاف إذا طوعته في حال قيام النكاح، فإنها تكون راضية ببطلان السبب، وبعد الطلقات الثلاث لا تثبت الحرمة بالمطوعة لتقدمها عليها - فافترقا<sup>(٤)</sup>.

(١١٩٠) قال: "طلقي نفسك ثلاثاً بألف"، أو "على ألف"، فطلقت واحدة - لا يقع. وبـ"أنت طالق بألف"، أو "على ألف" - فقبلت - بانت المرأة ولزم الألف، كقوله تعالى: يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرَكَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا<sup>(٥)</sup>، أي شرط عدم الإشراف<sup>(٦)</sup>. ولا خفاء في أنها صيغة<sup>(٧)</sup> للمباغة، يقال: "بايعناه على كذا"، وكونها للشرط بمتلة الحقيقة عند الفقهاء؛ لأنها في أصل الوضع للإلزام والجزاء لازم للشرط، كما قاله التفتازاني<sup>(٨)</sup> في الأصول، إلا أنه لما أدى إلى<sup>(٩)</sup> معنى الشرط أو المبايعات توكيد كالشرط، توسع الفقهاء في ذلك وقالوا<sup>(١٠)</sup> بمعنى الشرط<sup>(١١)</sup>.

(١) في كلا النسختين في هذا المكان: "سوى".

(٢) في (أ): "البارزة".

(٣) في كلا النسختين: "وجه الرق".

(٤) العناية شرح الهدية، كتاب الطلاق، باب طلاق المريض (٣٩٢/٥).

(٥) سورة الممتحنة، من الآية ٢٢.

(٦) في كلا النسختين: "الاشتراف".

(٧) في كلا النسختين: "صلة".

(٨) التفتازاني - الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني العلامة الفقيه الأديب الحنفي الشهير بالتفتازاني، ولد سنة ٧٢٢هـ، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها في المحرم سنة ٧٩٢هـ. ودفن في سرخس، كانت في لسانه لكثرة. = من تصانيفه: أربعين في الحديث، إرشاد الهادي في النحو، الإصباح في شرح ديباجة المصباح في النحو، تركيب الجليل في النحو، التلويح في كشف حقائق التنقيح في الأصول، تهذيب المنطق والكلام، الجذر الأصم في شرح مقاصد الطالبين، حاشية على الكشاف للزمخشري، دفع النصوص والنقوص، رسالة الإكراه، شرح تصريف الزنجاني، شرح تلخيص المفتاح للسكاكي في المعاني والبيان، شرح حديث الأربعين، شرح الشمسية في المنطق، شرح العقائد النسفية، شرح فرائض السراجية، شرح الكشاف، شرح منتهى السؤال والأمل لابن الحاجب، فتاوى الحنفية، قوانين الصرف، كشف الأسرار وعدة الأبرار في تفسير القرآن، مختصر شرح تلخيص الجامع للشيخ مسعود، المختصر من شرح تلخيص المفتاح في المعاني، المطول في المعاني والبيان، مفتاح الفقه، مقاصد الطالبين في علم أصول الدين، نعم السوابغ في شرح النوابع للزمخشري. (الأعلام للزركلي، ٢١٩/٧؛ هدية العارفين، ٤٧٤/٣).

(٩) في (أ): غير موجودة.

## فصل [في الأمر بيدها قبل الدخول بها]

(١١٩١) من المهمات التي لم أجدها زمانا وفي الفصل الأربعين من جامع الفصولين: قال الزوج: "أمرك بيدك متى غبت عنك شهرا"، ولم يدخل بها، وغاب شهرا، فطلقت المرأة بائنا - لا يقع؛ لأن الغيبة لا تتصور قبل الدخول، أو الخلوة الصحيحة، أو بعد تسليم النفس إليه، فإن الغيبة بعد الحضور - ولم يتحقق الحضور بعد<sup>(٣)</sup>.

(١١٩٢) وفي عيون الحقائق<sup>(٤)</sup>: ولو طلق امرأته بائنا، ثم قال في العدة: "أنت طالق ثلاثا"، قال بعضهم: "يقع الثلاث؛ لأنه صريح في اللفظ والصريح يلحق البائن. وقال بعضهم: "لا يقع الثلاث، سواء كان في العدة أو لم يكن"، وهو الأصح وعليه الفتوى؛ لأنه بائن في المعنى، والباين لا يلحق البائن، فاعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ<sup>(٥)</sup>. [لكن شيخ الإسلام محمد أفق بالوقوف في فتاواه البرهانية؛ لأن عدم لحوق البائن بالباين مخصوص بالكنايات؛ فغلط فيه كثير، فأفتى بعدم الوقوع في غيرها، كما بيناه في شرحنا لكتر<sup>(٦)</sup>].<sup>(٧)</sup>

## فصل [في أن البائن لا يلحق البائن]

(١١٩٣) فإذا طلقها بائنا، ثم أبانها في العدة - لا يقع؛ لأن الثاني يمكن أن يكون خبرا عن الأول، وهو صادق فيه، فلم يحتج إلى أن يجعله إنشاء.

(١١٩٤) وفي صورة التعليق إذا قال لزوجته: "إن دخلت الدار فأنت بائن"، ثم طلقها بائنا منجزا<sup>(٨)</sup>، فدخلت الدار في عدتها - يقع (ورقة ٥٢٥ - ٢) حيث لم يذكر لفظ البائن ثانيا حتى احتمل كون الثاني خبرا عن الأول، بل وجد أثر التعليق السابق وهو زوال القيد عند وجود الشرط، وهي محل للطلاق، فإن المحلية بالعصمة أو العدة فيما دون الثلاث، والاحتمال المذكور - وهو كونه خبرا عن الأول - موجود في الصريح، فيلزم عدم إلحاق الصريح بالصريح، لكن الشرع عين الصريح للإنشاء، فلو قال: "أردت به الإخبار" - لا يُصدّق قضاء.

(١١٩٥) وفي الخلاصة: جعل أمر امرأته بيدها على أنه متى غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل نفقتها - فهي تطلق نفسها، فبعث إليها خمسين درهما - إن لم يكن ذلك قدر نفقتها في هذه المدة صار الأمر في يدها<sup>(٩)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "قال".

(٢) شرح التلويح على التوضيح لمن التنقيح، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي التفتازاني، فصل الاستعارة التبعية في الحروف (٤٤٠/١).

(٣) جامع الفصولين، الفصل الأربعون، واقعة: جعل أمرها بيدها (١٧٩/١).

(٤) لم أفق على كتاب فقهي حنفي بهذا الاسم.

(٥) البحر الرائق، كتاب الطلاق، باب الكنايات في الطلاق (٣٣٠/٣).

(٦) الفرائد في حل المسائل والقواعد شرح كتر الدقائق، مخطوط، لوحة ١٤٠، المكتبة والوطنية والجامعية في سرايفو، رقم التصنيف: ٣١٢ ms. وكتاب الزكاة والصوم والحج من هذا المخطوط كان موضوع رسالتي في مرحلة الماجستير. ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٣٧) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

(٧) في (أ): ما بين المعكوفين زيادة.

(٨) في الأصل: "فجرا".

(٩) خلاصة الفتاوى للبخاري، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٠٣.



(١١٩٦) ولو قال لمنكوحته قبل الدخول: "إن غبت عنك شهرين طلقي نفسك"، فغاب شهرين، فطلقت نفسها - لا يقع؛ لأن الغيبة لا تتصور قبل الدخول - وبه يفتي، كما في المعين. (١١٩٧) إذا ظهرت المرأة من زوجها - لا كفارة فيه، كما لو أضاف الطلاق إلى زوجها، وقال أبو يوسف: "تلزمتها الكفارة"، كما في قاضيخان<sup>(١)</sup>.

(١١٩٨) قال لها: "أنت طالق قبل موت فلان بشهر بعد الموت"، مقتصرًا عليه، وعلى هذا إذا قال: "أنت طالق قبل موتي شهرًا وقبل موتك بشهر" - لا يقع شيء عندهما، لو وقع بعد الموت والملك زائل - فلا يقع، وعنده يقع مستندًا، ولو كان قبل موتي شهرين وانقضت عدتها - لم تثر منه عند الإمام؛ لأنه أضاف الطلاق إلى وقت كائن لا محالة، فكان توقيتًا لا تعليقًا، فإن الموت كائن لا محالة بخلاف الدخول والقُدوم وغيرهما - قد يوجد وقد لا يوجد، حتى لو قال لامرأته: "أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر"، فمات أحدهما بعد الشهر - طلقت لو كان شرطًا يتوقف على الموتين، بخلاف ما في قوله: "أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر" - حيث لا تطلق بقدوم فلان بشهر<sup>(٢)</sup>.

(١١٩٩) وإذا قال لامرأته: "أنت طالق كيف شئت"، ولم تشأ في المجلس حتى قامت - فهي واحدة رجعية، وإن شاءت في المجلس أن يكون بائنا أو ثلاثًا - كان كذلك إذا كان الزوج نوى ثلاثًا، وقال: "لا يقع شيء إلا بمشيئتها في المجلس"، كما في قوله: "لم أشأ"<sup>(٣)</sup>، أو "ما شئت"، و"إذا شئت"، و"إن شئت"، ولو قال: "اختاري من التطليقات الثلاث ما شئت" - ليس لها أن تختار ثلاثًا وإن<sup>(٤)</sup> اختارت<sup>(٥)</sup> ذلك - لم يقع شيء، ولها أن تختار ثنتين أو واحدة<sup>(٦)</sup> عند الإمام؛ لأن "من" للتبعض، وقال: لها أن تختار الثلاث؛ لأن "من" قد يكون للاستيعاب، كما يقال: كل من مالي ما شئت<sup>(٧)</sup>.

(١٢٠٠) قال عمر النسفي<sup>(٨)</sup>: سقطت الحقيقة فيه لدلالة الحال، فإنه يراد به الجود، وذلك بالتعميم، ولو طلقها واحدة، ثم قال أنه<sup>(٩)</sup> جعلها ثلاثًا - كان ثلاثًا عند الإمام، كما في إذا قال لها لها ابتداء، وعندهما: لا يكون إلا واحدة، لا يحتمل الثلاث، كما إذا قال: "أنت طالق" في الابتداء ولو نوى ثلاثًا - لا يصح<sup>(١٠)</sup>.

(١) لم أقف على هذا في قاضيخان، لكن ذكره السرخسي في مبسوطه، باب الظهار (٤٠/٥).

(٢) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق (٣٨/٤).

(٣) في كلا النسختين: "لم شئت".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في الأصل: في هذا المكان "في".

(٦) في كلا النسختين: "وواحدى".

(٧) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق (١٠٥، ١٠٦/٤).

(٨) أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي المتوفى: سنة ٥٣٧هـ. وشرحها أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد

النسفي شرحًا بسيطًا سماه: "المستصفى"، ثم اختصره وسماه: "المصفى" كما ذكره في آخر شرحه المسمى: "بالمصفى"

(كشف الظنون، ١٨٦٧/٢).

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) الفتاوى الهندية، كتاب الطلاق، فصل في الطلاق قبل الدخول (٣٧٣/١).

(١٢٠١) الظهار كان طلاقاً في الجاهلية، ودُفع ذلك في الإسلام بالكفارة، وصورته: أن يسمي امرأته، أو عضواً منها الذي يُعبر به عن جميع البدن، أو<sup>(١)</sup> ذكر جزء شائعاً في الجملة، أو<sup>(٢)</sup> أو<sup>(٣)</sup> شبه بعضو من محارمه، سواء كان من جهة المصاهرة، أو من جهة الرضاع، أو من جهته، وكفارتها إعتاق رقبة، حتى لو عتق عليه بالشراء لا يكون كفارة، فإنه ملك ضروري.

(١٢٠٢) قال في شرح الطحاوي لو جامعها بالليل والنهار ناسياً أو عامداً - فسد صومه في النهار، وانقطع التتابع، فعليه الاستئذان بالاتفاق، وفيه تفصيل سيأتي<sup>(٣)</sup>.

(١٢٠٣) وفي خلال الإطعام إن وطئ - لا يستأنف؛ لأن الاستئذان في الإعتاق والصوم؛ لأهمما مبتدأة بما قبل التماس، فإن قلت: ما بال التماس بما يذكر عند الكفارة بالطعام كما ذكر عند الكفارتين؟ قلت: اختلف في ذلك، فعند أبي حنيفة لا فرق بين الكفارات الثلاث في وجوب تقديمها على التماس، وإنما ترك ذكره عند<sup>(٤)</sup> الإطعام دلالة على أنه إذا وجد في خلال الإطعام لم يستأنف، كما يستأنف الصوم إذا وقع في خلاله، وعند غيره لم يذكر للدلالة على أن التكفير قبله وبعده سواء، كذا قاله الزمخشري<sup>(٥)</sup>، فقول صاحب (ورقة ٥٢٦ - ١) تفسير<sup>(٦)</sup> البغوي<sup>(٧)</sup>: فلو شرع شرع المظاهر في صيام الشهرين، ثم جامع منهما ليلاً، قال الشافعي - رحمه الله تعالى: "لا يستأنف الشهرين"، وأبو حنيفة - رضي الله تعالى عنه: "يستأنفها" - ليس بسديد<sup>(٨)</sup>.

(١٢٠٤) قال في باب اللعان: "إن قذف غيرها بعد التلاعن فحدت أو زنت" - وإنما لم يقل: "أو زنت فحدت"، كما في الهداية والوقاية والكثر؛ لأن مجرد زنا لم يُسقط الحد، فلا حاجة إلى ذكر الحد بخلاف القذف أولاً، يسقط الإحصان بالقذف، بل بموجبه وهو الحد، وقيل: "زنت" بالتشديد من باب التفعيل بمعنى القذف، فيحتاج إلى ذكر الحد، كما قاله ابن فرامرز<sup>(٩)</sup>، وقال فخر الدين الزيلعي: "فحدت" - وقع اتفاقاً<sup>(١٠)</sup>؛ لكن لا يخفى أن الشارع أطلق الزنا على غير هذا الفعل أيضاً نحو: "العينان تزنيان"<sup>(١١)</sup>، وكذا المكرهه؛ لأن زنا المرأة عبارة عن تمكينها لمثل هذا

(١) في كلا النسختين: "و".

(٢) في كلا النسختين: "و".

(٣) البحر الرائق، باب الكفارة (١١٥/٤).

(٤) في (أ): زيادة.

(٥) تفسير الكشاف للزمخشري، سورة المجادلة (٤٨٨/٤).

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: "الكواشي"، وهو خطأ تصحيف.

(٨) تفسير البغوي، تفسير سورة المجادلة (٤٠/٥).

(٩) في كتابه "درر الأحكام وغرر الأحكام"، كتاب الطلاق، باب اللعان (٣٨٧/٤). وهو محمد بن فرامرز بن خواجه علي، الشهير بمولانا خسرو، وقد كان قاضياً لعسكر السلطان محمد بن مراد خان، ثم تقلد منصب الفتوى، ومن مصنفاته: المرقاة في الأصول والمرآة شرح المرقاة، وحواشي تفسير القاضي، وحواشي التلويح شرح التنقيح، وحواشي شرح العضد لمختصر ابن الحاجب، وحواشي شرح المطول، ورسالة الولاء، وحواش على أوائل تفسير البيضاوي، ورسالة متعلقة بتفسير سورة الأنعام، وغير ذلك. وتوفي سنة ٨٨٥هـ. (أسماء الكتب ١/٤٨؛ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ٢١١/٦).

(١٠) تبين الحقائق للزيلعي، باب الخلع (١٩/٣).

(١١) ونص الحديث الكامل: عن ابن مسعود عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "العينان تزنيان واليدان تزنيان والرجلان تزنيان والفرج يزني". رواه الإمام أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، ٣٩١٢-٤١٢/١، وقال شعيب الأرناؤوط: صحيح وهذا إسناد حسن.

الفعل، كما في النهاية، وكان الزنا في حقها مجازاً، فلا بد من الزنا الموجب للحد فيسقط الحد عنها، فلم أر سقوط الإحصان فعلى ما قاله ابن فرامرز يسقط الإحصان بمجرد الزنا<sup>(١)</sup>.

### فصل [في ثبوت حرمة المصاهرة بالمس بشهوة]

(١٢٠٥) رجل مس بشهوة الشعر المسترسل - لا تثبت به حرمة المصاهرة، كذا في قاضيهان<sup>(٢)</sup>.

(١٢٠٦) امرأة زوجت نفسها من رجل، و<sup>(٣)</sup> لم تعرف أنه حر أو عبد، فإذا هو عبد مأذون بالنكاح - ليس لها الفسخ، بل هو لأوليائها، ولو زوجها الأولياء ولم يعلموا، ثم ظهر أنه عبد - لا خيار لأحد، ولو ظهر أنه عبد بعد أن أقر بحريته - لهم الخيار - وبه يفتى، كما في البزازية<sup>(٤)</sup>.  
(١٢٠٧) قال: "أنت طالق تطليقة طويلة" - يقع الرجعي، كما إذا قال: "إلى الشام"<sup>(٥)</sup> كناية عن الطول.

### فصل [في تأجيل بدل الخلع]

(١٢٠٨) أجل بدل الخلع - جاز إلى أجل، وتجوز الكفالة والرهن فيه، ولو أجل إلى الحصاد - جاز، وأما التأجيل إلى موت فلان - لا يجوز، ويصح الخلع.  
(١٢٠٩) دفعت المرأة بدل الخلع، فقال<sup>(٦)</sup> الزوج: "قبضت لجهة أخرى" - القول قول الزوج - وبه أفق الإمام ظهير الدين، كذا في الخلاصة<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في عدة الكتائية تحت مسلم]

(١٢١٠) وفي قاضيهان في باب العدة: الكتائية إذا كانت تحت مسلم - فعدتها عدة المسلمة في الطلاق والوفاء؛ في الحرة الكتائية - عدة الحرة؛ وفي الكتائية الأمة - عدة الأمة؛ وإن كانت تحت ذمي - لا عدة عليها في الموت والفراق عند الإمام الأعظم، إلا أن تكون حاملاً، فمُنعت<sup>(٨)</sup> من التزوج<sup>(٩)</sup> حتى وضعت حملها. وقال أبو يوسف ومحمد: "عليها العدة"<sup>(١٠)</sup>.  
(١٢١١) والمهاجرة لا عدة عليها<sup>(١١)</sup>.

<sup>(١)</sup> درر الحكام وغرر الأحكام، كتاب الحدود، باب ما يثبت به الزنا (٢٨٣/٥).

<sup>(٢)</sup> فتاوى قاضيهان، باب فيما يكره من النظر والمس للأقارب والأجانب وما لا يكره (٢٥٢/٣).

<sup>(٣)</sup> في كلا النسختين: غير موجودة.

<sup>(٤)</sup> الفتاوى البزازية، كتاب النكاح، باب الكفاءة (٨/٢).

<sup>(٥)</sup> في كلا النسختين: "بالشام"، والصحيح ما أثبتته رجوعاً إلى العناية شرح الهداية (٢١٩/٥).

<sup>(٦)</sup> في كلا النسختين: "قال".

<sup>(٧)</sup> خلاصة الفتاوى للبخاري، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٠٧.

<sup>(٨)</sup> في (أ): "منع".

<sup>(٩)</sup> في كلا النسختين: "الزوج".

<sup>(١٠)</sup> فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق، فصل في إقرار أحد الزوجين بالحرمة وفساد النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك

اليمين (١٨٠/١).

<sup>(١١)</sup> المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب العدة بالحيض (٧٣/٤).

(١٢١٢) ولا يجب المهر في المراجعة، والتزوج<sup>(١)</sup> والنكاح مراجعة على الأرجح والمختار، كما في الكبرى.

(١٢١٣) وقالت ثلاث مرات: "اخلعني، اخلعني، اخلعني"<sup>(٢)</sup>، فقال: "خلعت" - فثلاث.

(١٢١٤) ولو قال: "إن فرغت عن مهرك ونفقتك أطلقك" - لا يقع مُطلقاً ولو فرغت، إلا إذا قال: "فأنت طالق" مقام "أطلقك".

(١٢١٥) إذا قال: "طال" بلا قاف بكسر اللام - تطلق، نوى أو لم ينو، ولو قاله بلا إعراب - لا بد بنية؛ لأن العرب ترخّم<sup>(٣)</sup> الرابع كالحارث والحار<sup>(٤)</sup>، لكن ذلك إذا طلقها بالعربية، بالعربية، كما في الكبرى<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في الاستثناء بلا حرف الفاء]

(١٢١٦) قال رجل لامرأته: "إن شاء الله أنت طالق"، روي عن أبي يوسف أنه قال: "لا تطلق"، وعندهما - تطلق، ولو قال: "إن شاء الله فأنت طالق" - لم يطلق بالإجماع؛ لأن الفاء للتعليق، فإذا علق بالمشيئة - بطل، وإن لم يذكر الفاء - لا تعليق، فيقع الطلاق. وقال أبو يوسف: "تقدر<sup>(٦)</sup> الفاء"، قال عمر النسفي: "هذا اعتبار بلا دليل"<sup>(٧)</sup>.

(١٢١٧) ولو قال: "أنت طالق إلى شهر" - طلقت بعد شهر عندهما، وقال أبو يوسف وزفر: "تطلق للحال"؛ لأنه تطبيق وتوقيت، والطلاق لا يحتمل التوقيت، فبطل الوقت، فقالا: إن الواقع وإن لم يحتمل التأجيل، لكن الإيقاع يحتمله، فإذا مضى الأجل صار موقوعاً<sup>(٨)</sup>.

(١٢١٨) قال لأجنبية: "إن تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك"، ثم تزوجها - لم تطلق عندهما، وهو يتزل عند وجود الشرط، فصار كأنه قال عند التزوج: "أنت طالق قبل أن أتزوجك" - فلا تطلق، وقال أبو يوسف: "تطلق"؛ لأنه دفع الطلاق قبل وقت التزوج، ثم له أن يوقع ذلك الواقع بعينه في وقت آخر، وهو قبل التزويج، فلا تتعذر، بل يلغو ذكر وقت آخر، كما في قوله: "أنت طالق اليوم غدا أو غدا اليوم"، قال عمر النسفي: يحتمل ما قلت ويحتمل ما قلنا - فلا يقع بالشك، قاله في آخر كتاب الطلاق في باب قول محمد في حصر الدلائل<sup>(٩)</sup>. (ورقة ٥٢٦ - ٢)

(١) في كلا النسختين: "الزوج".

(٢) في كلا النسختين: "اخلعني".

(٣) في كلا النسختين: "تحرم"، وهو خطأ.

(٤) أما الأصل فنحو: حارث، ومالك، وعامر، وعند الترخيم تقول: يا حار، ويا مال، ويا عام بحذف الحرف الأخير من الكلمة وبناء آخر الكلمة بعد الحذف على الكسر. والزائد إما أن يكون للتأنيث نحو: طلحة، فتقول يا طلح. (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١١٣٨/٣)).

(٥) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق (٨/٤).

(٦) في (أ): "لقد".

(٧) العناية شرح الهداية، كتاب الطلاق، باب الاستثناء (٥٠٠/١١).

(٨) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق (٣٧/٤).

(٩) حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي لأبي بكر السمرقندي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٠٠).

(١٢١٩) ولو طلقها طلاقاً رجعيًا، ثم جعله<sup>(١)</sup> بائناً - لا يصير بائناً عند محمد؛ لأنه لا تمليك تمليك يعتبر حكمه، وعندهما: يصير بائناً؛ لأن ذلك في ولايته، فيصح إلحاقه به<sup>(٢)</sup>.  
 (١٢٢٠) امرأة حرة تزوجها عبد، فاشتريته، فأعتقته<sup>(٣)</sup>، فطلقها، وهي في العدة، قال أبو يوسف في الآمال<sup>(٤)</sup>: "يقع الطلاق"، ثم رجع وقال: "لا يقع"؛ لأنه لا يملكها. وعن محمد يقع؛ لأنها في عدته<sup>(٥)</sup>.  
 (١٢٢١) قال: "كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثاً"، ثم أجاز الفضوليّ بالفعل - يجوز، ولو تزوجها بنفسه - يقع الثلاث، كما في القنية<sup>(٦)</sup>.  
 (١٢٢٢) والخلع بائن، والطلاق رجعي، والنفقة ساقطة بجميع الفرقة ولا يسقط ما<sup>(٧)</sup> يتعلق في الخلع إذا وقعت<sup>(٨)</sup> المبرأة بينهما كضمن.  
 (١٢٢٣) اشترت من الزوج متاعاً - ليس للخلع والمبرأة تأثير في حقه من الثمن - وبه يفتى.

### فصل [في الطلاق بالكتابة]

(١٢٢٤) رجل أرسل [مكتوباً وكتب]<sup>(٩)</sup> فيه طلاق امرأته، ثم إن المرأة تزوجت من زيد بعد سنة، فجاء الرجل و<sup>(١٠)</sup>أنكر المكتوب - إن ثبت أن المكتوب الذي كان على الرسم للرجل - ليس له أن يأخذ المرأة - وبه يفتى، كما في المعين في كتاب الطلاق.  
 (١٢٢٥) رجل دفع إلى عمرو حين أراد أن يتزوج بنته أثواباً وبغلاً<sup>(١١)</sup>، ثم إن عمرو زوج البنت من رجل، وطلب الرجل الأثواب والبغل من عمرو - ليس له ذلك إن كان مهراً معجلاً - وبه يفتى.  
 (١٢٢٦) هند الصغيرة لامرأة، فتزوجت امرأة زيدا، فكبرت هند - لا تكون أجنبية لزيد إن دخل بأمرها - وبه يفتى.

### فصل [في الطلاق ثلاثاً قبل العقد]

(١٢٢٧) قال رجل لصديقه: "لم لا تتأهل؟"، وقال: "التي<sup>(١٢)</sup> تزوجتها<sup>(١٣)</sup> وأكون متزوجاً إياها - تكن طالقاً ثلاثاً"، ثم نكح المرأة<sup>(١٤)</sup> - يصح نكاحها، لكن تطلق ثلاثاً - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "جعلها".

(٢) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق (١٠٨/٤).

(٣) في كلا النسختين: "أعتقه".

(٤) في كلا النسختين: "الآمال".

(٥) تبين الحقائق، كتاب الطلاق، باب إضافة الطلاق إلى الزمان (٢١٠/٢).

(٦) قنية المنية للزاهدي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٥٥).

(٧) في (أ): "مالاً".

(٨) في كلا النسختين: "وقع".

(٩) في كلا النسختين ما بين المعكوفين ساقط.

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) في الأصل: "نعلاً".

(١٢) في كلا النسختين: "الذي".

(١٣) في كلا النسختين: "تزوجته".

(١٢٢٨) رجل صالح قال لزوجته: "إن خرجت من هذا المنزل بلا إذني تكوني"<sup>(٢)</sup> طالقاً إن شاء الله" - لا يقع إذا خرجت بلا إذنه<sup>(٣)</sup> إذا ثبت قوله ذلك متصلاً - وبه يفتى.  
(١٢٢٩) رجل حلف بالطلاق: "أنه لم يكتم عشر صاحب"، فإذا تحقق كتمه يقع الطلاق - وبه يفتى.

(١٢٣٠) رجل قال لزوجته: "إن لم أضربك مائة جلدة - إن شاء الله - تكوني"<sup>(٤)</sup> كذا، وأراد بهذا اللفظ الطلاق - فالحكم فيه: إن وجد شرط<sup>(٥)</sup> الوقوع متصلاً بكلمته الاستثناء - لا يقع، وإن يكن متصلاً إذا وجد الشرط - يقع حين يقرره - وبه يفتى.  
(١٢٣١) علق طلاق امرأته بمشيئة إنسان غائب لا يعلم مشيئته - لا يقع في "إن شاء الله تعالى"، كذا في شرح المجمع<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في الكنايات]

(١٢٣٢) قال شمس الأئمة السرخسي: لو قال لها: "أنا بائن"، ولم يقل: "منك"، أو "أنا حرام"، ولم يقل: "عليك" - فليس هذا بشيء، بخلاف ما إذا قال<sup>(٧)</sup>: "أنت بائن"، أو "أنت حرام"<sup>(٨)</sup>.  
(١٢٣٣) وفي خزانة الأكمل: لو قال: "أنت حرام"، ولم يقل: "مني" - فهو باطل، وهذا سهو منه حيث نقله من العيون<sup>(٩)</sup>.

(١٢٣٤) وفي العيون ذكرها ذلك من جانب المرأة، فقال: "جعل"<sup>(١٠)</sup> أمر امرأته في يدها، فقالت للزوج: "أنت علي حرام"، أو "أنت مني بائن"، أو "أنا عليك حرام" أو "بائن" - وقع، ولو قالت: "أنت بائن" أو "حرام"، ولم يقل: "مني" - فهو باطل<sup>(١١)</sup>. ووقع في بعض نسخ العيون: "ولو قال بغير تاء التأنيث"، فظن صاحب الأكمل أنها مسألة مبتدأة، وظن أنه لو قال ذلك الرجل لامرأته فهو باطل، ثم ازداد البخاري لفظة لها، فقال: "ولو قال لها: "أنت حرام" أو "بائن" - وهو باطل، والمسألة بحالها مذكورة مع تاء التأنيث في الوقعات، فعرف به سهو الأكمل والبخاري، كما نص عليه صاحب القنية، وقال شمس الأئمة السرخسي: "أنت حرام" - تطليقة بائنة من غير نية<sup>(١٢)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "امرأة".

(٢) في كلا النسختين: "تكن".

(٣) في كلا النسختين: "إذن".

(٤) في كلا النسختين: "تكون".

(٥) في كلا النسختين: "الشرط".

(٦) مجمع الأئمة شرح ملتقى الأبحر، كتاب الدعاوى، باب أحكام دفع الدعاوى (٤٠٨/٣).

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨) المبسوط للسرخسي، كتاب الطلاق، باب من الطلاق (٢٢/٥).

(٩) عيون المسائل، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٨، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣هـ. خزانة الأكمل للجرجاني، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٢٣.

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) عيون المسائل، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٨، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣هـ.

(١٢) المبسوط للسرخسي، كتاب الطلاق، باب ما تقع به الفرقة مما يشبه الطلاق (١٥/٥).

(١٢٣٥) وفي الفتاوى العصرية: "أنت حرام"، "أو أنت علي حرام" - يقع الطلاق بدون النية وهي بائنة، وكذا قال عمر الترمذي<sup>(١)</sup>. قال صاحب القنية: هو صار بمنزلة الصريح عرفا حتى حتى يقع بدون النية<sup>(٢)</sup>.

(١٢٣٦) قال القاضي عبد الجبار<sup>(٣)</sup>: قال لها: "أنت حرام"، فقالت: "أنا حرام"، فقال: "بل أنت ألف مرة حرام"، فهي واحدة، وإن لم ينو ثلاثا<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في الاستثناء باللسان]

(١٢٣٧) كتب إليها: "إن فعلت كذا فأنت طالق ثلاثا"، ثم قال بلسانه: "إن شاء الله" - فإن كان موصولا - صح، وإلا فلا.

(١٢٣٨) قال: "أنت طالق رجعي إن شاء الله" - يقع، وقال: "أنت طالق بائن إن شاء الله" - لا يقع، ولو قال: "أنت طالق رجعي" أو "بائنا إن شاء الله" - يسأل عن نيته، فإن عني الرجعي - لا يقع، وإن عني البائن - يقع، ولا يعمل الاستثناء؛ لأن قوله "رجعي" لغو من الكلام؛ لأنه لا يصح أن يكون صفة للمرأة، فصار بمنزلة السكوت، وقوله: "أنت طالق رجعي" أو "بائنا إن شاء الله" - سئل عن نيته؛ لأنه أوقع أحدهما (ورقة ٥٢٧ - ١) - إما الرجعي أو البائن، فإن عني الرجعي - لا يقع؛ لأن قوله "بائنا" عطف على قوله "رجعي"، فهو صفة للطلاق، فيقتضي أن يكون قوله "أو بائنا" أيضا صفة للطلاق، وهو لا يصلح أن يكون صفة للطلاق، فصار بمنزلة فاصل السكوت، فلا يعمل إلا في الاستثناء، فيقع الطلاق بخلاف قوله: "أنت طالق بائن إن شاء الله"، حيث لا يقع؛ لأن قوله بائنا يحتمل أن يكون حالا من ضمير المرأة، فوضح الفرق، كما أفاده جلال الحق والدين نجم الدين البخاري<sup>(٥)</sup>.

(١٢٣٩) وفي القنية: لو قال للصكاك: "اكتب لامرأتي صكا بطلاق" - فهو إقرار بالطلاق في الحال - فيقع<sup>(٦)</sup>.

(١٢٤٠) وفي المنية: قال للصكاك: "اكتب لامرأتي صك الطلاق" - يقع الطلاق - كتب الصكاك أو لم يكتب. وقال الوزير والبقال وأبو حامد: "فلا يقع ما لم يكتب". وقال خواهر

(١) في الأصل: الرحامي.

(٢) قنية المنية للزاهدي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٥٧).

(٣) القاضي عبد الجبار أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، معتزلي، كان أشعريا شافعيا، انتهت إليه رئاسة المعتزلة، من الطبقة الحادية عشرة من المعتزلة، كان يصف السلفية الحنابلة بالحشوية النوابت، من مؤلفاته: شرح الأصول الخمسة، والعمد في أصول الفقه، وشرح المقالات، ونقض اللمع، ت: ١٩٨هـ. (الوفيات والأحداث، ١/٥٣).

(٤) قنية المنية للزاهدي (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الكنايات، لوحة ٥٩).

(٥) هو نجم الأئمة البخاري، أستاذ فخر الدين البديع، هو من أقران برهان الدين الكبير وعطاء الدين الحماي والبدر طاهر، وكان مدار الفتوى عليهم ببخارى وخوارزم في زمانهم. (الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص ٩١).

(٦) قنية المنية للزاهدي (مخطوط، كتاب الطلاق، باب في يقع بكتابة الصك، لوحة ٥٩).



زاده<sup>(١)</sup>: لا يقع وإن كتب لها الصك إلا إذا نوى الطلاق، لكن المفتي به والصحيح كما قاله نجم الدين البخاري - لا يقع ما لم يكتب؛ لأن الصك لا يسمى صكا إلا بعد الإشهاد<sup>(٢)</sup>.  
(١٢٤١) وفي القنية: أمرها بكتابة الصك ولم يزد عليه، فكتب بائنا أو ثلاثا - لا يقع إلا بالنية، فاستشكل العلامة في ظاهره أن النية كيف تصح من الكاتب<sup>(٣)</sup>. لكن لا يخفى أن ذلك على ما صور في المنية حيث أمر الكاتب بكتابة الصك ولم يزد على هذا، فلو كتب بائنا أو ثلاثا - هل يقع أم ينصرف إلى الأدنى؟ وهي واحدة رجعية ينوي الأمر في البائن والثلاث.

### فصل [في حقوق الطلاق الثلاث البائن]

(١٢٤٢) وفي شرح الزيادات: الطلاق الثلاث يلحق البائن، ولا حاجة إلى استخراج ابن فرامرز، ولكن من كلام الفقهاء بطريق الدلالة، فإن مشاهير الكتب مشحونة<sup>(٤)</sup> بذلك<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في أن الثلاث لا يلحق البائن]

(١٢٤٣) وفي القنية: تزوجها، ثم طلقها ثلاثا بالشرط، ثم خلا بها خلوة صحيحة، لكن لم يدخل بها، ثم طلقها بائنا قبل الشرط، ثم وجد الشرط قبل انقضاء<sup>(٦)</sup> العدة من الطلاق البائن - لا يقع الثلاث، وهذا يقتضي أن لا يلحق الثلاث البائن<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في عین فور]

(١٢٤٤) قال سكران لامرأته: "إن لم تصبي<sup>(٨)</sup> ثلاث طاسات على رأسي من الماء"، ثم إن المرأة إن لم تصب ثلاث طاسات على رأسه من الماء - تطلق؛ لأن هذه اليمين للفور عادة، فيصرف إليه بغير نية، كقوله بعد ما قامت لتخرج: "إن خرجت من هذه الدار"، وكذلك إذا كان صاحبا، وقال الإمام الخواهر<sup>(٩)</sup> في الكبرى: فلو قال هذا السكران: "لست أذكر من هذا شيئا" - كان يمين فور<sup>(١٠)</sup> - انتهى، فلا يعذر في سكره، بل يحمل على الفور جبرا عليه.  
(١٢٤٥) وفي المعين: إن فرح قلب السكران يقتضي الفور في مثل هذا.

(١) هو: بكر خواهر زاده: محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري أبو بكر الحنفي المعروف ببكر خواهر زاده المتوفى سنة ٤٨٣هـ. من تصانيفه: تجنيس في الفروع، شرح أدب القاضي لأبي يوسف، شرح الجامع الكبير للشيباني في الفروع، شرح مختصر القدوري، الفتاوى، المسوط في الفروع وغير ذلك. (هدية العارفين، ١/٤٨٤).

(٢) قنية المنية للزاهدي (مخطوط، كتاب الطلاق، باب في يقع بكتابة الصك، لوحة ٥٩).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) في كلا النسختين: "المشحونة".

(٥) شرح الزيادات للعتابي، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٢٧. مكتبة "أدرنة سليمان يازما أثر" - أدرنة / تركيا، عدد اللوحات: ٢٠٦، رقم التصنيف: ٢٢ sel ٩٢.

(٦) في (أ): "القضاء".

(٧) قنية المنية للزاهدي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٦٣).

(٨) في كلا النسختين: "تصب".

(٩) في (أ): "الخوارزمي" وهو خطأ.

(١٠) قال في العناية (١٦/٧): "وهو في الأصل مصدر فارت القدر إذا غلت، فاستعير للسرعة ثم سميت به الحالة التي لا ريب فيها ولا لبث، فقبل جاء فلان وخرج فلان من فوره: أي من ساعته (وتفرد أبو حنيفة رحمه الله بإظهاره) أي باستنباطه، وكان الناس قبله يعلمون اليمين على نوعين: مؤبدة، ومؤقتة لفظا".

(١٢٤٦) وفي الكبرى في آخر الأيمان: ولو قال لعبد<sup>(١)</sup>: "أنت حر قبل الفطر والأضحى"، فصار كما لو قال لامرأته: "أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر" - فمضى شهر، فمات أحدهما - تطلق المرأة<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في تطليق المطلقة بائنا]

(١٢٤٧) طلق امرأته بائنا، ثم قال لها: "إن كنت امرأتي فأنت طالق" - لم تطلق، كما في النوازل، وقيد بقوله: "إن لم يرد الإيقاع" - لا تطلق<sup>(٣)</sup>.  
(١٢٤٨) ولو قال لمكاتبه: "إن أنت عبيد فأنت حر" - لا يعتق؛ لأن النسبة إليه قصور، وهذا يناسب لإطلاق الإمام الخاصي<sup>(٤)</sup> في الكبرى لا للعبد الذي قاله صاحب النوازل<sup>(٥)</sup>.  
(١٢٤٩) وروي عن أبي يوسف فيمن قال لامرأته: "أنت أطلق من فلانة<sup>(٦)</sup>" - طلقت إن نوى<sup>(٧)</sup>.

(١٢٥٠) قال رجل: "إن كان فلان فقيها فامرأتي<sup>(٨)</sup> طالق" - إن كان مراده ما يسميه<sup>(٩)</sup> الناس فقيها في العرف أو يريد به شيئا - وقع الطلاق لوجود شرط الحنث، وإن أراد الفقيه حقيقة - فكذا ذلك.

(١٢٥١) في القضاء في مسائل شتى في كتاب الطلاق: سكران قال لامرأته: "إن لم تكن فلانة<sup>(١٠)</sup> أوسع دبرا منك فأنت طالق ثلاثا"، قال أبو بكر الإسكافي<sup>(١١)</sup>: "هذا شيء غير مفهوم ولا مقدور على معرفته ولا يقع به الحنث"<sup>(١٢)</sup>.  
(١٢٥٢) رجلان قال كل<sup>(١٣)</sup> واحد منهما لصاحبه: "إن لم يكن رأسي أثقل من رأسك - فامرأتي طالق"، فمعرفة ذلك أنهما إذا ناما دُعيا، فأيهما كان أسرع جوابا كان رأس الآخر أثقل منه.

(١) في الأصل: "العبد".

(٢) المحيط البرهاني، كتاب العتق، فصل في تعليق العتق (٣٣٤/٢).

(٣) مختارات مجموع النوازل للمرغيناني (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٥٥). المحيط البرهاني، كتاب الأيمان (٦٩٧/٨).

(٤) هو نجم الدين يوسف بن أحمد بن أبي بكر الخوارزمي جمال الأئمة الخاصي الفقيه الحنفي الشهير بالفطيس توفي سنة ٦٣٤هـ. له الفتاوى الصغرى، الفتاوى الكبرى، رتب فتاوى السراجية. (هدية العارفين، ١٠٦/٤).

(٥) مختارات مجموع النوازل للمرغيناني (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٥٥). قال في المحيط البرهاني (٣٢٤/٤): "رجل قال لمكاتبه: "إن أنت عبيد، فأنت حر" - لا يعتق؛ لأن في كونه عبداً له قصور، وهو نظير ما لو قال لمطلقة بائنا: "إن أنت امرأتي فأنت طالق" - لا تطلق؛ لأن في كونها امرأة له قصور".

(٦) في كلا النسختين: "فلان".

(٧) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، فصل فيما يرجع إلى صريح الطلاق (٤١٩/٣).

(٨) في كلا النسختين: "فامرأته".

(٩) في (أ): "بالسمية".

(١٠) في كلا النسختين: "فلان".

(١١) محمد بن أحمد الإسكافي البلخي أبو بكر الحنفي، المتوفى سنة ٣٣٣هـ، له شرح الجامع الصغير للشيباني في الفروع.

(هدية العارفين، ٤٠/٣).

(١٢) لسان الحكام، في مسائل شتى (٤٣٦/١).

(١٣) في كلا النسختين: "لكل".

(١٢٥٣) رجل<sup>(١)</sup> دعا امرأته إلى فراشه، فقالت: "لا أجيئ فإنك تعذبني"، فقال: "إن عذبتك فأنت طالق"، فجاءت إلى الفراش، فجامعها - إن كانت كارهة - تطلق؛ لأنه عذبها، وإن كانت طائعة لا تطلق - [وبه يفتى]<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في قول الزوجة: "يا سفلة"]

(١٢٥٤) قالت<sup>(٣)</sup> له امرأته: "يا سَفَلَة"، فقال الزوج: "إن كنت سفلة فأنت طالق"، وإن أراد به التعليق لا تطلق ما لم يكن سفلة، وتكلموا في معنى السفلة؛ روي عن الإمام (ورقة ٥٢٧ - ٢): "أن المسلم<sup>(٤)</sup> لا يكون سفلة، إنما السفلة هي الكافر". وعن محمد: "أن السفلة هو الذي يلعب يلعب بالحمام ويقامر"، والفتوى على ما روى الإمام - رضي الله تعالى عنه<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في تزوج المطلقة بعد مضي شهرين]

(١٢٥٥) مطلقة ثلاثاً أرادت<sup>(٦)</sup> أن تتزوج من زيد، وادعت أنها رأت ثلاث حيض، فتزوجت في أقل من ثلاثة أشهر - فالحكم فيه: إنها إذا تزوجت في الزيادة على ستين يوماً - جاز النكاح - وبه يفتى.

(١٢٥٦) امرأة سيدة تزوجت بإذن وليها المعتوه من غير كفؤها، ثم إن الولي الأبعد أراد فسخ النكاح لأجل كون الولي الأقرب معتوها، والحكم فيه: له ذلك - وبه يفتى.

### فصل [في جواز تزوج المطلقة بعد وضع الحمل]

(١٢٥٧) رجل طلق امرأته، وبعد خمسة أيام أسقطت جنينا مستبين الخلقة - يصح النكاح لها.

### فصل [في إخبار الزوج بالطلاق الثلاث]

(١٢٥٨) وفي المعين في باب إخبار الزوج بالطلاق الثلاث: رجل طلق امرأته بائناً، فسأل زيد عن ذلك، فقال: طلقته<sup>(٧)</sup> بطلاق ثلاث - تكون المرأة مطلقة ثلاثاً بذلك إخبار قضاء - وبه يفتى.

(١٢٥٩) رجل تزوج أخت زوجته المطلقة في عدتها، فدخل بها - يعزر ويفرق بينهما، وعليه مهر المثل إن كان أقل من المسمى، وعليه المسمى إن كان أقل من مهر المثل - وبه يفتى - [مما يحفظ]<sup>(٨)</sup>.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) في (أ): زيادة.

(٣) في كلا النسختين: "قال".

(٤) في (أ): زيادة.

(٥) الجوهرة النيرة، كتاب الحدود، باب حد القذف (١٧٣/٥).

(٦) في كلا النسختين: "أراد".

(٧) في كلا النسختين: "طلقها".

### فصل [في التحليل بصبي]

(١٢٦٠) رجل طلق امرأته ثلاثاً، وتزوجت من صبي بعد تمام العدة، ثم إن الصبي فرقها قبل قربانها، ثم تزوجت من الرجل بمهر قدره مائة غروش، ثم ظهر أن النكاح من الصبي لم يصح، فطلبت المرأة مائة غروش من الرجل - ليس لها ذلك إن لم يدخل الرجل ثانياً بها - وبه يفتى، وإن دخل بها - تأخذ الأقل من مهر<sup>(٢)</sup> المثل والمسمى - وبه يفتى.

(١٢٦١) رجل مجرد قال لعمرو: "وإن لم تضرب جاريتك اليوم تكن من تزوجتها وأتزوجها"<sup>(٣)</sup> طالقاً، ولم يضرب جاريته اليوم، فتزوج الرجل - تطلق امرأته إن قاله بطريق الإضافة.

(١٢٦٢) رجل قال لزوجته: "إن تزوجت فلانة تكن مني طالقاً" - يقع الرجعي.

### فصل [في عدم جواز استرداد المهر إذا خالعت]

(١٢٦٣) رجل قال لامرأته: "حلل<sup>(٤)</sup> مهرك - أطلقك"، فحللت<sup>(٥)</sup> مهرها له، وقالت: "يكن حلالاً، ثم إني إذا وجدت فرصة أطلبه"، فالرجل طلقها على هذا الوجه، ثم إن المرأة طلبت مهرها - ليس لها<sup>(٦)</sup> ذلك<sup>(٧)</sup> إذا خالعت - وبه يفتى.

(١٢٦٤) رجل كان غائباً، وادعى عمرو بأنه وكيل عنه في تطليق امرأته، وشهد بذلك عبد وخادم وحكم بذلك حاكم - لا يصح، ثم إن الحاكم زوجها من آخر وأتلف مال الغائب - يُعزل، وإن تعمد الظلم يؤخذ المتلف إذا لم يؤخذ من الآخذ.

### فصل [في إيقاع طلاق من أكل الحشيش والبنج]

(١٢٦٥) رجل أكل الحشيش والبنج<sup>(٨)</sup> ولم يعقل، وطلق امرأته ثلاثاً - لا يقع إن لم يفرق الأرض من السماء - وبه يفتى.

### فصل [في إلحاح الخصم على الخلف بالطلاق]

(١) في (أ): ما بين المعكوفين زيادة.

(٢) في كلا النسختين: "المهر".

(٣) في كلا النسختين: "تزوجته وأتزوجه".

(٤) في الأصل: "حل".

(٥) في (أ): "فحللت".

(٦) في كلا النسختين: "له".

(٧) في (أ): زيادة.

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) قال في لسان العرب (٢١٦/٢): مادة: بنج، "والبنج ضرب من النبات قال ابن سيده وأرى الفارسي قال إنه مما يُتَبَذُّ أو يُقَوَّى به النبيذ وبنج القبة أخرجه من حجرها دخیل".

(١٢٦٦) إذا ألح الخصم على الحلف بالطلاق - يحلف بالحاجة، لكن إذا نكل المحلوف عليه لا يحكم بالمال.

### فصل [في الوعد بالطلاق]

(١٢٦٧) رجل أراد أن يتزوج زوجة أخرى، فقال له رجل: "إن طلقت<sup>(١)</sup> زوجتك الأولى أزوجك<sup>(٢)</sup> فلانة"، ولم يذكر اسم امرأته، بل قال<sup>(٣)</sup>: "يكن ما قلت" - لا يقع الطلاق بذلك على امرأته إن كان مراده الوعد بالطلاق - وبه يفتى.

(١٢٦٨) رجل قال لزيد: "إن لم تدفع إليّ دراهم - هل يكون ما قلت؟ فقال زيد: "يكون إن شاء الله تعالى" - متصلاً، فقال الرجل: "ما قلت طلاق ثلاث"، وصدّقه زيد ولم يدفع الدراهم - لا يقع الطلاق إن كان زيد معروفاً بالصلاح - وبه يفتى، كما في المعين، وكذا في الروضة.

### فصل [في الخطاب بالمنكوحتين بالطلاق الثلاث]

(١٢٦٩) في باب الخطاب بالمنكوحتين بالطلاق الثلاث في كتاب الطلاق من المحيط وغيره: رجل له زوجتان فقال: "الاثنان تكونا طالقا ثلاثاً"، مخاطباً بهما مرتين؛ فكيفية الوقوع: إن لم يكونا مدخولاً بهما - تقع لكل واحد منهما ثنتان<sup>(٤)</sup>، وإن كانتا مدخولاً بهما - يقع لكل واحد منهما طلاق ثلاث، إلا إذا قال القول الثاني بعد انقضاء العدة، يعني: إذا قاله<sup>(٥)</sup> مرة واحدة - فالحكم ما ذكر، وإن قال ذلك مرة أخرى بعد انقضاء العدة - فيكون الثاني لغواً - وبه يفتى<sup>(٦)</sup>.

(١٢٧٠) وفي الوقعات لشيخ الإسلام ناصر الدين: رجل قال لمنكوحتين زينب وخديجة: "إن تذهبا إلى الموضع الفلاني تكونا طالقا ثلاثاً"، ثم إنهما ذهبتا<sup>(٧)</sup> إليه - فالحكم فيه: إن تكن له نية<sup>(٨)</sup> منه - تقع لكل واحدة منهما ثنتان<sup>(٩)</sup>، وإلا تقع الثلاث - وبه يفتى<sup>(١٠)</sup>.

(١٢٧١) رجل له زوجتان، فقال لهما: "تكونا مني طالقا ثلاثاً"، ثم قال: "أردت بذلك هندا" - فكانت هي مطلقة بالثلاث، وراجع<sup>(١١)</sup> زوجته الأخرى خديجة - له ذلك إن<sup>(١٢)</sup> راجع إياها في عدتها، وإلا فلا تصح مراجعته - وبه يفتى، كما في المعين لشيخ الإسلام صاحب الوقعات. (ورقة ٥٢٨ - ١)

### فصل [في تعليق الطلاق]

(١) في كلا النسختين: "طلقتك".

(٢) في كلا النسختين: "أزوجك".

(٣) في كلا النسختين: "قالت".

(٤) في كلا النسختين: "ثنتين".

(٥) في (أ): "قال".

(٦) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٣١٢).

(٧) في كلا النسختين: "ذهبا".

(٨) في (أ): "بينه".

(٩) في كلا النسختين: "ثنتين".

(١٠) واقعات الحسامي، المسمى: بـ "الأجناس" (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٨٠) للصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري الحنفي، المتوفى سنة ٥٣٦هـ.

(١١) في كلا النسختين: "راجع".

(١٢) في كلا النسختين: "راجع".

(١٢٧٢) رجل قال لأخيه: "إن أدخل دارك هذه تكن امرأتي طالقا ثلاثا"، ومات أخوه وانتقلت<sup>(١)</sup> داره إلى ابنه، ثم دخل الرجل تلك الدار - لا يقع الطلاق الثلاث.

### فصل [في إرثه من المتوفاة المطلقة رجعيا]

(١٢٧٣) رجل طلق زوجته، فماتت الزوجة قبل انقضاء عدتها - يرث الرجل وأخذ حصته من تركتها إن كان الطلاق رجعيا - وبه يفتى.

(١٢٧٤) رجل في قلبه فراغ عن زوجته، ولم يذكر ذلك<sup>(٢)</sup> بلسانه، ثم إنه حكى: "أني خرجت من عورة"، وقال ذلك بلسانه، ونوى حين قاله بالطلاق - يقع، وإلا لا يقع - وبه يفتى.

### فصل [في طلب النفقة من سيد المدبر]

(١٢٧٥) رجل له مدبر، فتزوج امرأة بأنه عسكري، فكذب، ثم هرب، وأخذ الرجل، فالمرأة طلبت النفقة من الرجل - ليس لها ذلك إذا لم يجوز الرجل نكاح مدبره، وإن النكاح باطل - وبه يفتى.

### فصل [في تطليق الوكيل ثلاثا بلا إذن موكله]

(١٢٧٦) رجل وكل عمروا بتطليق زوجته، ولم يعين كيفية الطلاق، فطلقها الوكيل بالثلاث، ولم يرض الرجل بذلك - له أن يتزوجها إن لم ينو الثلاث.

### فصل [في طلاق الوكيل على مهرها بلا رضاها]

(١٢٧٧) وفي المعين في باب إذا طلقها على مهرها ولم تقبل الزوجة ذلك لا يقع الطلاق، وفي كتاب الخلع من المحيط وغيره: رجل لم يكن له<sup>(٣)</sup> مع زوجته حسن معاشرة، ثم إن الزوجة وكلت أخاها بتطليقها، والأخ فرغ عن المهر بلا رضا الزوجة، فطلقها الزوج على مهرها، ثم إن المرأة لم تفرغ عن مهرها، وطلبت ذلك من زوجها - فالحكم الشرعي فيه: إنه إذا طلقها الزوج على مهرها ولم تقبل الزوجة ذلك - لا يقع الطلاق - وبه يفتى<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في تعليق الطلاق]

(١٢٧٨) رجل قال لابنه: "إنك إن اشتريت فرسا إن لم أقطع رجله تكن امرأتي طالقا ثلاثا"، فاشترى الابن فرسا ولم يقطع رجله - فالحكم فيه - يقع الطلاق في وقت تقرر عدم قطعه الرجل - وبه يفتى، إذا لم يعين الزمان.

(١٢٧٩) رجل حلف عمروا بالطلاق الثلاث بأنه يأتي ابنه إلى آخر النهار، ثم إنه طلق امرأته بائنا ولم يأت ابنه - فالحكم فيه: يقع الطلاق الثلاث إن كان مدخولا بها، وإلا فلا يقع؛ لأن ذلك يقع في العدة، ولا عدة في غير المدخول بها.

(١٢٨٠) رجل وكل عمروا بطلاق زوجته ثلاثا، فطلقها، ثم أنكر الرجل فرجها - يفرق إن ثبت توكيله بذلك - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "وانتقل".

(٢) في (أ): زيادة.

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب الطلاق، باب معرفة الخلع، لوحة ٣٢٧).

(١٢٨١) رجل في قرية قال لعمرو من أهل القرية: "إن جاء الوالي إلى القرية ولم أغمزه لابنك<sup>(١)</sup> تكن زوجتي طالقا ثلاثا"، ثم إن الرجل كان في بلدة أخرى وجاء الوالي إلى القرية - فالحكم فيه: إنه يقع الطلاق إذا حصل اليأس عن الغمز - وبه يفتى.

(١٢٨٢) رجل قال لزوجته: "تكوني"<sup>(٢)</sup> مني طالقا سبع طلاق - تقع الثلاث - وبه يفتى.  
(١٢٨٣) رجل قال: "إن لم يبن أبي سفيني مثل سفينة أخي وأركب عليها - لم تكن امرأتي طالقا ثلاثا"، ثم إن أباه بنى السفينة مثل سفينة أخيه وركب عليها - لا يقع؛ لأن الشرط لم يوجد - وبه يفتى.

(١٢٨٤) رجل طلق زوجته بائنا، فقال له عمرو قبل انقضاء العدة: "ما فعلت لزوجتك؟"، فقال الرجل: "طلقتها"<sup>(٣)</sup> ألف طلاق - يقع الثلاث قضاء إن كانت مدخولا بها لبقاء العدة - وبه يفتى.

### فصل [في الأمر باليد وادعاء الزوج بأنه اشترط الفراغ عن المهر]

(١٢٨٥) رجل قال لزوجته: "اختيارك بيدك"، فاختارت المرأة نفسها في المجلس، ثم ادعى الزوج بأنه قال ذلك "إن فرغت عن مهرها ونفقتها"، وأقام بينة على ذلك القيد - فالحكم الشرعي فيه: إن أقامت المرأة بينة على طلاق التفويض، فبينت المرأة تقبل والقول قول المرأة - وبه يفتى، كذا في المعين في باب البينة على الإطلاق والتقييد - وبه يفتى، من كتاب الشهادة.

### فصل [في تحوّل الرجعي إلى بائن أو ثلاث]

(١٢٨٦) رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة، ثم جعله<sup>(٤)</sup> بائنا<sup>(٥)</sup> أو ثلاثا - الصحيح أنه يصير بائنا أو ثلاثا على قول الإمام، وعلى قول محمد لا يصير بائنا ولا ثلاثا، وعلى قول أبي يوسف يصير بائنا لا ثلاثا، كذا في قاضيهان في كتاب الطلاق<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في إنكار الوكالة]

(١٢٨٧) في كتاب الخلع من المعين نقلا من المحيط: رجل خالع مع زيد بأنه وكيل عن طرف زوجته على مهرها ونفقتها، ثم إن المرأة أنكرت ذلك التوكيل، ولم تثبت وكالته عنها، ولم تقبل المرأة الخلع، وطلبت نفقتها ومهرها - لا يجوز ذلك فإنها زوجته، ولا يقع الخلع إذا لم يصدق الزوج وكالة الرجل، وإن صدقها الزوج - يقع الطلاق، فتأخذ المرأة مهرها ونفقتها - وبه يفتى<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في تعليق الطلاق حالة السكر]

(١) في كلا النسخين: "لم أغمز ابنك إليه".

(٢) في كلا النسخين: "طلقتها".

(٣) في كلا النسخين: "تكن".

(٤) في كلا النسخين: "جعلته".

(٥) في كلا النسخين: "بائنة".

(٦) فتاوى قاضيهان، كتاب الإكراه (٣/٣٠٠).

(٧) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب الطلاق، باب معرفة الخلع، لوحة ٢٩٩).



- (١٢٨٨) رجل سكران قال لزوجته في حالة السكر: "إن لم أفعل الفعل الفلاني تكوني" طالقاً مني" - ولم يفعل - يقع الطلاق إذا حصل له اليأس من فعله - وبه يفتى.
- (١٢٨٩) رجل قال (ورقة ٥٢٨ - ٢) في حياة زوجته: "التي تزوجها والتي أتزوجها تكن طالقاً ثلاثاً"، فتزوج زوجة أخرى - تطلق ثلاثاً.
- (١٢٩٠) رجل زوج بنت أخيه من ابن أخيه الصغيرين<sup>(٢)</sup>، ثم طلق البنت الصغيرة من طرف الزوج الصغير - لا يصح ذلك - أمر الطلاق لمن بيده الساق - وبه يفتى<sup>(٣)</sup>.
- (١٢٩١) رجل قال: "إن لم يدفع أخي عبدي عنده يحتمل أني أفرغ من زوجتي"، ولم يدفع - لا يقع الطلاق - وبه يفتى.

### فصل [في تعليق الطلاق بإدخال إمائه في داره]

- (١٢٩٢) رجل تزوج هنداً وأخرج أمهات أولاده وجواريه من داره، و<sup>(٤)</sup>قال: "إن أدخل متزلي واحدة<sup>(٥)</sup> منهن أو حبس<sup>(٦)</sup> فيها<sup>(٧)</sup> بأنفسهن - التي أخذتها والتي آخذها<sup>(٨)</sup> تكن طالقاً في ذلك الوقت"، ثم إن واحدة منهن دخلت الدار - تطلق هند - وبه يفتى.

### فصل [في حكم وطء الزوجة قبل انقضاء العدة وبعدها]

- (١٢٩٣) رجل قال لزوجته: "إن تزوجت امرأة غيرك تكوني<sup>(٩)</sup> طالقاً"، فتزوج<sup>(١٠)</sup> امرأة - تكون امرأته طالقاً، ثم إنه جامع مع زوجته المطلقة، فالحكم فيه: إن جامع معها في عدتها لا شيء عليه - يكون مراجعاً، وإن جامع بعد انقضاء عدتها يرجم إن كان محصناً - وبه يفتى.

### فصل [في إنكار الطلاق]

- (١٢٩٤) رجل طلق امرأته، وذهب إلى بلدة أخرى، وتوطن فيها ثمانين<sup>(١١)</sup> سنين، ثم جاء إليها وأنكر تطليقها وادعى أنها<sup>(١٢)</sup> زوجته، وكانت المرأة متزوجة من خالدها بعد طلاقه، ثم إن

(١) في كلا النسختين: "تكن".

(٢) في كلا النسختين: "الصغيران".

(٣) يعني: الطلاق حق الزوج الذي له أن يأخذ ساق المرأة لا حق المولى. الجوهرة النيرة، ٢/٤٢٨؛ سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب الرجل يأذن لعبده للتزوج هل يجوز طلاق المولى عليه، ١٦٧٢؛ المعجم الكبير، أحاديث عبد الله بن عباس، ١٠/٢٤٨، حديث رقم ١٤١٦١؛ الموطأ - رواية محمد بن الحسن، ٢/٤٨٤، حديث رقم ٥٥٩. وحسنه الألباني في "تراجعات الألباني، أبو حسن الشيخ، دار المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ.

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: "حبس".

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨) في كلا النسختين: "تأخذها".

(٩) في كلا النسختين: "تكن".

(١٠) في كلا النسختين: "فتزوجت".

(١١) في كلا النسختين: "ثمان".

(١٢) في كلا النسختين: "أنه".

المرأة<sup>(١)</sup> امتنعت عن المرافعة إلى أن يجيئ خالد - إن كان نكاح خالد معروفا - لها ذلك، وإلا ليس ليس لها ذلك، بل ترافع معه - وبه يفتي، كما في المحيط، وكذا في الفتاوى الناصرية لشيخ الإسلام في واقعاته - جعل الله مضجعه جنة ومقره الفردوس<sup>(٢)</sup>.

(١٢٩٥) رجل قال لزيد: "إن لم أحلفك تكن امرأتك<sup>(٣)</sup> طالقاً"، فحلفه ولم يحلف، فدفع حقه - لا يقع الطلاق إن كان مراده تكليف اليمين - وبه يفتي.

### فصل [في تعليق الطلاق بوطء جارية الزوجة]

(١٢٩٦) زوجة الرجل قالت له: "إن جامعت<sup>(٤)</sup> مع جاريتك هل يكون ما قلته؟"، فقال الزوج: "يكن"، ثم إنه جامع مع الجارية، فقالت الزوجة: "ما قلته الطلاق الثلاث"، فالحكم فيه: إن الزوج إن صدقها - يقع الثلاث عليها، فتفرق نفسها - وبه يفتي.

(١٢٩٧) رجل طلق امرأته فقال: "إن شاء الله" - متصلاً بقدر استماع نفسه - يقع الطلاق إن لم يكن الزوج معروفاً بالصالح قضاء - وبه يفتي.

(١٢٩٨) رجل قال لزيد: "زوجتك فاحشة"، فقال زيد: "إن كانت فاحشة تكن طالقاً" - لا يقع إن لم تكن فاحشة - وبه يفتي.

(١٢٩٩) رجل قال لزوجته: "اذهي" بالشتيم - لا يقع الطلاق بلا نية.

(١٣٠٠) رجل حين سافر قال لزوجته: "إن لم أجيئ إلى آخر الشهر تكن إرادتك بيدك"، ثم إنه لم يجيئ في ذلك الوقت، فالحكم فيه: إن أرادت نفسها حين تمام الشهر - يقع الطلاق، وإلا فلا.

(١٣٠١) رجل عسكري حلف رعيته بأنهم يذهبون إلى أوطانهم إلى أربعين يوماً بالطلاق الثلاث، ولم يذهبوا إليها، ثم إنهم التمسوا حل اليمين وفرغ العسكري عن ذهابهم إلى أوطانهم، فالحكم فيه: إن الثلاث تقع؛ لأنه لا يقدر على<sup>(٥)</sup> الحل - وبه يفتي.

(١٣٠٢) رجل سافر إلى بلدة وطلبت مهرها ونفقتها والتطليق، فدفع الزوج مهرها ونفقتها - لا يقع الطلاق إن لم يكن ما يدل على الطلاق<sup>(٦)</sup> - وبه يفتي.

(١٣٠٣) رجل قال لزوجته: "إن خرجت بلا إذني إلى بيت فلان تكوني<sup>(٧)</sup> طالقاً"، فخرجت بلا إذنه، ثم إنه مسح شعرها - هل تكون زوجته؟ فالحكم فيه: إنها تكون زوجته بالمراجعة - وبه يفتي.

(١٣٠٤) رجل سكران قال لزوجته حال سكر: "تكوني<sup>(٨)</sup> أختي" - لا شيء فيه، فإنه لغو - وبه يفتي.

(١) في كلا النسختين: "امرأة".

(٢) واقعات الحسامي، المسمى: بـ "الأجناس" (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٧٩) للصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري الحنفي، المتوفى سنة ٥٣٦هـ.

(٣) في كلا النسختين: "امرأته".

(٤) في كلا النسختين: "جامع".

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: "بالطلاق".

(٧) في كلا النسختين: "تكن".

(١٣٠٥) رجل قال: "إن أشرب خمرًا تكن امرأتي طالقًا ثلاثًا"، فغاب الرجل، وشهد الشهود شربه خمرًا في غيبته - لا يحكم بالطلاق إذا لم تكن الشهادة على وجه الخصم الشرعي، فإذا شهد الشهود على وجه رجل بأنهم رأوا شربه الخمر معانية - تقبل لا بالسكر - وبه يفتى. (١٣٠٦) رجل علق أنه إن وضع الرهن تكن امرأته مطلقة، وكان له رهن قديمًا فبدله - يقع الطلاق - وبه يفتى.

(١٣٠٧) رجل أراد السفر إلى بلدة، فقال<sup>(٢)</sup> لزوجته: "إن لم أجيء إلى آخر السنة إرادتك بيدك"، ولم يجيء في تلك المدة - فالحكم فيه: إن كانت على كون مراد الرجل، واختارت الطلاق في آخر السنة - تقدر أن تطلق نفسها - وبه يفتى.

### فصل<sup>(٣)</sup> [في وقوع الطلاق في الدين]

(١٣٠٨) وفي المعين نقلًا عن المحيط والفتاوى المحمدية<sup>(٤)</sup> في باب وقوع الطلاق في الدين إذا ثبت بالبينة قال: رجل ادعى على عمرو مبلغًا فأنكره، وقال: "إن كان له حق عليه تكون امرأته طالقًا ثلاثًا وعنده حرا"، فشهد الرجلان على ذلك المبلغ - يقع الطلاق الثلاث ويكون<sup>(٥)</sup> (ورقة ٥٢٩ - ١) عبده حرا بأن عليه دينًا له - وبه يفتى<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في التوكيل بالخلع]

(١٣٠٩) امرأة وكلت أختها للخلع مع زوجها على النفقة والمهر، فخالع عليهما، ثم إنهما أنكرتا التوكيل وادعت أنه طلقها - ليس لها طلب المهر والنفقة إن نكلت عن اليمين.

### فصل [في الأمر باليد قبل الدخول بها]

(١٣١٠) وفي المعين نقلًا عن الفتاوى البرهانية: رجل قال لمنكوحته قبل الدخول: "إن غبت عنك شهرين طلقي نفسك"، فغاب عنها، فطلقت في تمام شهرين - لا يقع الطلاق، كما قاله شيخ الإسلام محمد في البرهانية، وعلمه بأن الغيبة لا تتصور قبل الدخول حتى طلقت بعدم حضوره<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في الخلع على المهر المسمي]

(١٣١١) رجل خالغ مع امرأته على أربعين ألف من مائة ألف درهم، وهي المهر المسمي، ثم إنها دفعت الستين برضاها إليه، وامتنعت عن دفع أربعين ألف درهم - فالحكم الشرعي: إن دفع

(١) في كلا النسختين: "تكن".

(٢) في (أ): "قالت".

(٣) في (أ): زيادة.

(٤) لم أقف على هذه الفتاوى.

(٥) في (أ): غير موجودة.

(٦) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٣١٠).

(٧) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ١٤٣) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

تلك أربعين ألف درهم التي وقعت المخالعة عليها واجب على المرأة، سواء دفعت ستين ألف درهم إياه أو لم تدفع - وبه يفتى.

### فصل [في طلاق السكران من الخمر والنبيد]

(١٣١٢) وفي المحيط في طلاق السكران من الخمر والنبيد: سكران طلق امرأته بائنا، ثم إن زيدا قال له: "لا تطلق المرأة بذلك فلا بد أن تطلقها ثلاثا"، فقال: "يكن ما قلته" - حالة سكره<sup>(١)</sup> - يقع الطلاق الثلاث إن كان سكره من الخمر والنبيد، وكذا أفتى به برهان الأئمة في فتاواه<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في عدم قبول شهادة الطلاق بغية الزوج]

(١٣١٣) ومن المسائل غلط فيها كثير من الحكام وهي: إنه شهد رجلان في مجلس الشرع على زوجته بأن زوجها الغائب في بلدة كذا طلقها في حضورها<sup>(٣)</sup> - لا تقبل هذه الشهادة، لكن إن حصل للمرأة علم بذلك - لها أن تتزوج من آخر بعد انقضاء عدتها - وبه يفتى. (١٣١٤) ويمثل هذا لا بد أن تدعي المرأة على الكفيل بالمهر المؤجل وهو<sup>(٤)</sup> مهرها لموته<sup>(٥)</sup>، لموته<sup>(٥)</sup>، فإذا أنكر - تقيم عليه بينة، وبسبب<sup>(٦)</sup> ذلك يثبت الموت، كما في المعين. (١٣١٥) رجل قال لزوجته حين أراد السفر: "إن لم أجيء إلى خمسة عشر يوما، فبعد العدة زوجي<sup>(٧)</sup> نفسك من آخر"، ولم يجيء في تلك المدة، فزوجت نفسها بعد العدة - جاز إن أطلقها<sup>(٨)</sup> أطلقها<sup>(٨)</sup> - وبه يفتى.

(١٣١٦) رجل أرسل هدية إلى أبوي المرأة حين التزوج، ثم طلب ذلك منهما بعد التزوج - ليس له ذلك إن كان داخلا في المهر المعجل - وبه يفتى.

### فصل [في شتم الزوجة بلفظ "القحبة"]<sup>(٩)</sup>

(١٣١٧) رجل قال: "إن أتزوج فلانة تكون أُمي وأختي" - فهو كلام لغو - به يفتى. (١٣١٨) رجل شتم زوجته بلفظ القحبة، فقالت: "أخرج الفتوى في كلامك هذا"، فقال الزوج: "لا عمل لها" - يكفر وتبين امرأته - وبه يفتى.

### فصل [في تفويض الإرادة إلى منكوحته]

(١) في (أ): "سكرها".

(٢) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، الخلع، لوحة ١٤٣) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

(٣) في (أ): "حضورهما".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في (أ): "لمورثه".

(٦) في كلا النسختين: "سبب" دون الباء.

(٧) في كلا النسختين: "زوج".

(٨) في كلا النسختين: "أطلقها".

(٩) القحبة: بفتح فسكون ج قحاب، من قحب البعير والكلب قحبا: سعل. العجوز يأخذها السعال. المرأة البغي التي أعدت نفسها للزنا، وسميت بذلك لأنها كانت في الجاهلية تجلس في خيمة، وتؤذن طلابها بالدخول عليها بالسعال. (معجك لغة القهاء، ٣٥٧/١).

(١٣١٩) وفي المحيط في باب المسألة الغامضة في تفويض الإرادة إلى منكوحته: قال لمنكوحته قبل الخلوة الصحيحة حين سافر إلى بلدة أخرى: "إن لم أجيء إلى سنة إرادتك بيدك"، ثم إنه لم يجيء خمس سنوات، ثم إنها أرادت الطلاق والتزوج من زوج آخر - فالحكم الشرعي فيه: إنها لا تقدر على ذلك لمضي السنة ولم تقدر على<sup>(١)</sup> الطلاق - وبه يفتي، فإنها باقية على العصمة الأولى.

### فصل [في دفع مهر المثل بعد مجيء الزوج الأول]

(١٣٢٠) وفي المحيط والزيادات في باب مجيء الزوج الأول حيا قال: رجل تزوج هنداً على ظن أنها مطلقة، فبعث إليها مهراً معجلاً من الأمتعة والدراهم، وبعد الخلوة والدخول جاء زوجها الغائب فأخذ هنداً، ثم إن الرجل طلب الأمتعة والدراهم - له ذلك - فيأخذها، لكنه يدفع إليها مهر مثلها - وبه أفتى شيخ الإسلام في فتاواه في الكتاب<sup>(٢)</sup> المسمى بالروضة البرهانية<sup>(٣)</sup>.  
(١٣٢١) رجل طلق امرأته بائناً وقال: "تكن هي أُمي وأختي"، ثم أراد التزوج إياها - جاز إن لم تكن البينونة الكبرى - وبه يفتي.

(١٣٢٢) امرأة أرادت أن تزوج بنتها<sup>(٤)</sup> الصغيرة مع خالها من عمرو بلا رضا عمها - لا تقدر على<sup>(٥)</sup> ذلك، بل يزوجه عمها من كفؤ - وبه يفتي.  
(١٣٢٣) امرأة مطلقة تزوجت مراراً<sup>(٦)</sup> من الأزواج في حضور زوجها الأول، ثم إن الزوج الأول أنكر تطليقها ولم يثبت ذلك - يأخذها الزوج الأول إن حلف، إلا إذا دخل الزوج الموجود بها، فيقربها بعد العدة ويطأها - وبه يفتي.

### فصل [في الطلاق قبل الخلوة الصحيحة]

(١٣٢٤) رجل طلق امرأته قبل الخلوة الصحيحة - فالحكم الشرعي فيه: لا عدة عليها إن لم تختل أصلاً - وبه يفتي.

### فصل [في التحليل بالعبد]

(١٣٢٥) مطلقة ثلاثاً من زيد تزوجت من عبد زيد لأجل الحلة، فطلقها عبد - فالحكم الشرعي فيه: إن تزوجه<sup>(٧)</sup> العبد بالنكاح الصحيح ودخل بها، فبعد انقضاء عدتها يتزوج زيد إياها - وبه أفتى صدر الإسلام في فتاواه الواقعية في باب التحليل نقلاً عن المبسوط<sup>(٨)</sup>.  
(١٣٢٦) رجل تزوج بنتاً بكرًا منذ<sup>(٩)</sup> عشر سنين، واختلى بها خلوة صحيحة، ولم يطأها وأرادت<sup>(١)</sup> التفريق - فالحكم فيه: ليس لها ذلك قبل التأجيل - وبه يفتي.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) في كلا النسختين: "كتاب".

(٣) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٤٧) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

(٤) في كلا النسختين: "بنته".

(٥) في كلا النسختين: "أن".

(٦) في الأصل: "مراداً".

(٧) في كلا النسختين: "تزوج".

(٨) المبسوط للسرخسي، باب الصلح (٦٢٤/٧).

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٣٢٧) نصرانية ادعت<sup>(٢)</sup> على (ورقة ٥٢٩ - ٢) زوجها العنة - فالحكم بعد التأجيل وظهور العنة، إلا إذا كانت مسقطه حقها - وبه يفتى.

### فصل [في وقوع الطلاق إذا حُمِلت في شيء وأدخلت في الدار المحلوفة عليها]

(١٣٢٨) في المحيط في باب وقوع الطلاق إذا حملها في<sup>(٣)</sup> شيء وأدخلها الدار المحلوفة عليها: قال رجل لزوجته: "إن دخلت"<sup>(٤)</sup> دار أمك تكوني<sup>(٥)</sup> طالقاً ثلاثاً مني<sup>(٦)</sup>، ثم إنه سافر إلى بلدة أخرى، فصارت الزوجة مريضة غير عاقلة، فحملها بعض الناس مع التخت الروان<sup>(٧)</sup> إلى دار أمها - يقع الطلاق عليها إن ذهبت باختيارها - وبه يفتى<sup>(٨)</sup>.

### فصل [في تزويج الوكيل موكلته من نفسه]

(١٣٢٩) رجل كان وكيلاً بجميع أمور امرأة، فزوجها<sup>(٩)</sup> من نفسه - لا يصح، فلها أن تتزوج من غيره - وبه يفتى.

(١٣٣٠) صغيرة زوجها ابن عمها بلا رضا أمها ووصيها وخالها من عمرو، ثم أراد الوصي والأم والخال فسخ ذلك - ليس لهم ذلك إن لم يكن ابن عم لأم<sup>(١٠)</sup>، إلا إذا لم يكن كفواً لها وكان في<sup>(١١)</sup> مهرها نقصان فاحش - وبه يفتى.

### فصل [فيما إذا قال أن حلاله حرام]

(١٣٣١) وفي الفتاوى الترجمانية لبرهان الدين<sup>(١٢)</sup>: رجل قال في خصوص لزيد: "هل تكون<sup>(١٣)</sup> حلالك حراماً؟"، فقال زيد: "تكن" - وبهذا اللفظ تكون زوجته مطلقة إن لم يكن

(١) في كلا النسختين: "أراد".

(٢) في كلا النسختين: "ادعى".

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: "تدخل".

(٥) في كلا النسختين: "منه".

(٦) في كلا النسختين: "تدخل".

(٧) التخت روان: كلمة تركية مركبة من جزئين: تخت + روان، والتخت: السرير، والروان: المتحرك فيكون المعنى السرير المتحرك حيث يحمله دابتان واحد من الأمام والثاني من الخلف وأحياناً يكون قائماً على أربعة من الدواب من خلال مسند خاص مصنوع من عارضتين ممدتين بشكل في بحيث يستطيع الإنسان التمدد أو الجلوس بشكل مريح.

(http://hz6yan.blogspot.com/2012/02/1911.html).

(٨) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٣٠٠).

(٩) في كلا النسختين: "فتزوجها".

(١٠) في (أ): "الأم".

(١١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٢) لم أقف على فتاوى بهذا الاسم لبرهان الدين، بل هي "يتيمة الفتاوى" للإمام الترجماي علاء الدين.

(١٣) في كلا النسختين: "تكن".

معلقاً، وإلا فإذا وجد المعلق تصير مطلقة حين وجد، وأما في الأول تكون مطلقة بلا تأخير - وبه يفتى<sup>(١)</sup>.

### فصل [فيما إذا تزوج بنت أخت زوجته]

(١٣٣٢) في المحرمات: رجل تزوج امرأة، ثم تزوج بنت أختها<sup>(٢)</sup> وتصرف فيها<sup>(٣)</sup> - يفرق يفرق ويعزر شديداً.

### فصل [في وقوع الطلاق بشهادة عدول بتطبيقه]

(١٣٣٣) زوجة زيد لم تدّع الطلاق، فبعض الناس قال لزوجها: "إنك أقررت عندنا بأنك طلقت امرأتك تلك ثلاثاً"<sup>(٤)</sup>، وبهذا الكلام يفرق الحاكم إن كانوا عدولا - وبه يفتى.

### فصل [في الكنايات]

(١٣٣٤) في باب الكنايات: رجل قال لزوجته: "أنا فرغت عن كونك زوجة لي"، أو "عورة لي فيمن أدري" - يقع الطلاق إن نوى - وبه يفتى.

(١٣٣٥) رجل قال لزيد: "إن زوجتك زنت مع فلان حين كنت في بلدة كذا"، فقال زيد: "ليست امرأتي زانية، فإن كان لها حالة الزنا تكن طالقا ثلاثاً" - لا يقع الطلاق ما لم يثبت زناها - وبه يفتى، لكن ذلك الشرط لا ينبغي لأحد، فإنه ليس بعالم بالغيب.

(١٣٣٦) رجل كان ملتجئاً<sup>(٥)</sup> فقال: "إن عمرو أمسك سراويلي لأجل اللواط إن لم يمسك يمسك سراويلي تكن<sup>(٦)</sup> زوجتي طالقا ثلاثاً" - فالحكم فيه: إن لم يثبت أن<sup>(٧)</sup> عمرو أمسك<sup>(٨)</sup> سراويله وحلف الرجل بأنه لم يمسك عمرو سراويله - لا يقع الطلاق - وبه يفتى، كما في المعين. (١٣٣٧) رجل قال لعمرو: "إن امرأتك قحبة"، فقال عمرو: "إن كانت قحبة تكن طالقا ثلاثاً"، ثم إن أهالي محلته شهدوا بعفة امرأته وأخبروها - لا يقع الطلاق قضاءً ما لم يثبت فحشها - وبه يفتى.

(١٣٣٨) رجل طلق ثلاثاً زوجته على أنها<sup>(٩)</sup> تفرغ عن مهرها ونفقة عدتها، ثم إنهما طلبت مهرها، وأراد الزوج أن يتصرف فيها<sup>(١٠)</sup> بالنكاح الأول - فالحكم فيه: إن قبلت الزوجة الفراغ -

(١) يتيمة الدهر في فتاوى العصر (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٦٧) للإمام الترجماني علاء الدين محمد الحنفي (٦٤٥هـ/

١٢٤٧م) عبد الرحيم بن عمر بن عبد الله الترجماني الحنفي.

(٢) في كلا النسختين: "أخته".

(٣) في كلا النسختين: "تصرفها".

(٤) في كلا النسختين: "بأنك أقررت عندنا بأنه طلق امرأته تلك ثلاثاً"، وهذا الكلام غير مستقيم.

(٥) في كلا النسختين: "ملتجئاً".

(٦) في (أ): "لكن".

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨) في كلا النسختين: "المسك".

(٩) في (أ): "أنه".

(١٠) في كلا النسختين: "التصرف إياها".



ليس له أن يتصرف فيها<sup>(١)</sup> بالنكاح الأول - وبه يفتى، فإنها إذا أنكرت الفراغ لا يقع الطلاق؛ لأن الطلاق مشروط بالفراغ، كما في الخلع.

### فصل [في الإخبار بالطلاق وإنشائه]

(١٣٣٩) في الكتب المعتبرة نقلاً عن المحيط في باب الإخبار بالطلاق وإنشائه: رجل أراد أن يتزوج في بلدة أخرى، فقبل له: "إنك متأهل في ديارك؟"، فقال: "كنت متأهلاً، فطلقتها" - هل يقع الطلاق على زوجته تحت نكاحه؟ أجاب شيخ الإسلام جامع المذاهب و<sup>(٢)</sup> مروّج المذهب النعماني في فتاواه البرهانية: إن كان ما قاله إنشاء - تطلق، وإن كان إخباراً - لا تطلق - وبه يفتى، كذا في الجامع للإمام العلامة في أصول المذاهب<sup>(٣)</sup>.

(١٣٤٠) رجل قال لأبوي زوجته: "إن لم تجئنا هذه الليلة إلى<sup>(٤)</sup> داري زوجتي الفلانة<sup>(٥)</sup> تكن مني طالقاً ثلاثاً"، ففي هذه الليلة جاء الأب ولم تجئ الأم - لا يقع الطلاق إن كان بهذا اللفظ - وبه يفتى، كما في المعين.

(١٣٤١) رجل زوج المطلقة الثلاث للتحليل من ابنه الصغير، ثم إن الرجل طلقها - لا تصير مطلقة، فإن الطلاق للزوج وطلاق الصغير لا يقع، وإن الصغير لا يكون محلاً إذا لم يقدر على الإيلاج ولم يوجد الجماع الحقيقي - وهو التلذذ من الطرفين، ما لم يكن جميع ذلك تكون المرأة محرمة على الزوج الأول بالحرمة الغليظة - وبه يفتى.

(١٣٤٢) رجل قال: "إن أزوّج بنتي الفلانة<sup>(٦)</sup> من فلان تكن امرأتى طالقاً ثلاثاً"، ثم إنه لم يزوجه<sup>(٧)</sup> من فلان، وزوجت البنت نفسها من فلان - لا تطلق امرأة الرجل إن لم يزوجه<sup>(٧)</sup> منه - وبه يفتى.

### فصل [في مفهوم "كلما"]

(١٣٤٣) وفي المعين (ورقة ٥٣٠ - ١) في مفهوم "كلما": قال رجل فإن فعلت الفعل الفلاني يكون مفهوم "كلما" شرعته<sup>(٨)</sup> علي، ثم فعل<sup>(٩)</sup> ذلك - فالحكم الشرعي فيه:

إذا تأهل يلزم الطلاق في عرفنا - وبه يفتى، كما قاله محمد الممامي<sup>(١٠)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "يتصرف".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب في المتفرقات (١٤٦/٤).

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: "فلانة".

(٦) في كلا النسختين: "فلانة".

(٧) في كلا النسختين: "يزوج".

(٨) في الأصل و(أ): "شرعية".

(٩) في كلا النسختين: "فعله".

(١٠) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق (١٠٦/٤).

(١٣٤٤) رجل خال مع امرأته، ثم إن إماما ضربه وأقدم عليه بأنه يطلقها ثلاثا، فقال الرجل: "أنت تعلم"، لكن لم يذكر لفظ الطلاق - لا تقع الثلاث إن لم ينو إياها - وبه يفتى، كما في البرهانية<sup>(١)</sup>.

### فصل [في حكم نصرانية صغيرة متزوجة إذا أسلم أبوها]

(١٣٤٥) ذمي تزوج نصرانية صغيرة، ثم تشرف أبوها بالإسلام - يحكم بإسلام الصغيرة، وإن لم يكن زوجها الذمي مسلما<sup>(٢)</sup> - يفرق بينهما - [وبه يفتى]<sup>(٣)</sup>.  
(١٣٤٦) [رجل قال لزوجته: "ثلاث مرات" حالة الغضب - يقع الطلاق البائن واحدة إن نوى الطلاق - وبه يفتى]<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في وقوع المخالعة بعد التعليق في عدتها]

(١٣٤٧) وفي شروح التلخيص في باب إذا وقعت المخالعة بعد التعليق في عدتها قال: رجل علق طلاق امرأته بفعل من الأفعال، ثم إنه فعله وخالع بعده على مهرها ونفقة عدتها - تعتبر تلك المخالعة قبل انقضاء عدتها ولا تعتبر بعدها - وبه أفتى شيخ الإسلام في الكبرى<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في وقوع الطلاق بألفاظ مقبولة في العرف]

(١٣٤٨) امرأة أرادت المخالعة مع زوجها ولم يرض الزوج، ثم إنها أحضرته<sup>(٦)</sup> عند النائب، فأمر النائب وألح، فقال: "البينة قل - هه" - بهذا اللفظ، فقال الزوج بأمره: "هه"، ولكن لم يذكر الطلاق ولا الخلع ولم ينو بذلك أصلا - فالحكم الشرعي: يقع الطلاق بمجرد ذلك؛ لأن هذا من ألفاظ القبول في العرف - وبه يفتى، كما في المشتمل لناصر الدين الحموي<sup>(٧)</sup>، وكذا في البرهانية نقلا عن شيخ الإسلام صاحب الجوامع - نور الله مرقده - كما نص عليه في مختصر الفتاوى أيضا<sup>(٨)</sup>.

(١٣٤٩) رجل قال لزوج معتقته: "إن تشرب خمرا - هل يكون ما قلت؟"، فسكت الزوج، ثم شرب خمرا - يقع الطلاق على زوجته إن صدق الزوج أن ما قاله الرجل الطلاق - وبه يفتى.

### فصل [في تعليق طلاق سكران بشرب الخمر]

<sup>(١)</sup> ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، فصل في الخلع، لوحة ١٤٣) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

<sup>(٢)</sup> هذا الكلام من سهو المؤلف - رحمه الله - لأن الذمي لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يبقى على ذمته وأن يكون مسلما، فبإسلامه تنتهي ذمته، فلو قال المؤلف: "وإن لم يكن زوجها الذمي أسلم" - لكان أنسب وأصح.

<sup>(٣)</sup> في (أ): زيادة.

<sup>(٤)</sup> في (أ): ما بين المعكوفين ساقط.

<sup>(٥)</sup> الفتاوى الكبرى (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ١٢١) للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر، ابن مازة، مازة، برهان الأئمة، أبو محمد، حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد.

<sup>(٦)</sup> في كلا النسختين: "أحضره".

<sup>(٧)</sup> لم أقف على هذا الكتاب.

<sup>(٨)</sup> ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، فصل في الخلع، لوحة ١٤٣) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

(١٣٥٠) قال سكران: "إن أشرب خمرا يكن الطلاق الثلاث علي"، فشرّب - تقع الثلاث، أو قال: "يكون لازما" - وبه يفتى.  
(١٣٥١) رجل قال لزوجته: "إن لم تكن أثوابنا فيك تكوني<sup>(١)</sup> طالقا ثلاثا مني"، ثم إنها أتت بأثوابه<sup>(٢)</sup> لا تطلق؛ لأنه لم يوجد الشرط - وبه يفتى.  
(١٣٥٢) رجل قال لزوجته: "إرادتك في يدك"، فطلقت<sup>(٣)</sup> نفسها في المجلس بائنا، إن نوى نوى التطليق - يقع - وبه يفتى.

### فصل [في مخاطبة الرجل زوجته بالطلاق حالة غضبه]

(١٣٥٣) ومن المسائل التي لم أظفر بها زمانا، ثم وجدتها مكتوبة<sup>(٤)</sup> في الفتاوى البرهانية نقلا نقلا عن كمال الدين محمد: رجل في حال غضبه قال لزوجته هند وزينب: "تكونا مني طالقا ثلاثا"، ثم إنه أراد التزوج إياهما بلا حلة - جاز؛ لأنه يقع لكل واحدة منهما اثنان إن لم تكن له نية - وبه يفتى<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في تعليق الطلاق بدخول فلان في بيته]

(١٣٥٤) رجل قال: "إذا جاء عمرو من سفره إن أدخل داري<sup>(٦)</sup> تكن زوجتي طالقا ثلاثا"، ثلاثا، ثم جاء عمرو خفية ودخل داره - لا يقع الطلاق على زوجته - وبه يفتى.  
(١٣٥٥) رجل قال لأم امرأته: "إن أسكن معك في هذا المنزل يكون نذر الطلاق الثلاث"، ثم سكن معها فيه، فالحكم الشرعي فيه: يقع الطلاق في المجالس<sup>(٧)</sup> التي كان هذا الأداء يمينا في العرف - وبه أفتى شيخ الإسلام في الفتاوى الرضوية<sup>(٨)</sup>.

### فصل [في تطليق الزوجتين]

(١٣٥٦) وفي المحيط في باب تطليق الزوجتين: زيد سكران له زوجتان، فقال لهما حالة سكره: "تكونا طالقا ثلاثا" - تقع على كل واحدة منهما طلقتان - وبه يفتى<sup>(٩)</sup>.  
(١٣٥٧) رجل قال: "إن لم تفعل كذا تكون امرأتك طالقا ثلاثا"، فقال: "تكن إن شاء الله" - متصلا، ولم يفعل ذلك - لا يقع إن ثبت قوله "إن شاء الله".  
(١٣٥٨) مريض قال: "إن لم يحمي عمرو لرؤيتي<sup>(١)</sup> تكن امرأتي طالقا ثلاثا"، ولم يعين الزمان، فبعد مدة مديدة فجاء عمرو<sup>(٢)</sup> إلى المريض حالة صحته - لا يقع الطلاق إن جاء للرؤية - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "تكن".

(٢) في كلا النسختين: "أثوابه" دون حرف الجر "ب".

(٣) في كلا النسختين: "طلق".

(٤) في كلا النسختين: "مكتوبا".

(٥) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٣٥) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

(٦) في كلا النسختين: "داره".

(٧) في (أ): "الحال".

(٨) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٣٠٢).

(٩) المصدر نفسه (لوحة ٣١٧).

(١٣٥٩) رجل قال في حالة سكره لزوجته: "إن جاء أحد من أقربائك تكوني" (٣) طالقا ثلاثا، ثم إن الزوجة قالت: "جاء من أقربائي فلان" - يقع الطلاق إن جاء فلان - وبه يفتى. (١٣٦٠) رجل علق طلاق امرأة في خصوص على الطلاق الثلاث، ثم إنه طلقها بائنا، فوجد الخصوص في عدتها - [يقع الطلاق الثلاث، وبعد تمام العدة لو وُجد - تنحل اليمين، ثم إذا تزوجها ووجد ذلك الخصوص] (٤) - لا تقع الثلاث - وبه يفتى، كما قاله صدر الإسلام (٥).

### فصل [في تعليق الطلاق بتواجد فلان في قريته]

(١٣٦١) رجل ساكن في قرية فقال: "كلما عمرو كان في تلك القرية وكنت ساكنا فيها تكن امرأتي طالقا ثلاثا"، ثم إن عمروا ذهب إلى قرية أخرى، ثم جاء إليها، فالحكم في وقوع الطلاق: إذا سكن الحالف حين كان عمرو (ورقة ٥٣٠ - ٢) فيها - لا يقع الطلاق فيها - وبه يفتى.

(١٣٦٢) رجل قال لزوجته: "إن شتمتك أو ضربتك" (٦) تكوني (٧) طالقا ثلاثا، فشتمها ودفع إياها بيده - يقع الطلاق. (١٣٦٣) رجل طلق امرأته، فراجعها عن طهرها، ثم طلقها، وراجع بذلك أيضا، ثم طلقها وراجع بذلك أيضا - تقع الثلاث إن كانت الرجعة صحيحة - وبه يفتى.

### فصل [في تطليق زوجته أكثر من ثلاث في حالة الغضب]

(١٣٦٤) رجل قال لزوجته في حالة الغضب خمس مرات: "تكوني" (٨) طالقا مني - تقع الثلاث إن قالها في عدتها - وبه يفتى. (١٣٦٥) وفي الفتاوى الجمعية للإمام الهمام قال: رجل من أولاد العرب ولم يعلم أن لفظ "بوش" التركي الطلاق، فقال ثلاث مرات لزوجته: "بوش" - يقع الطلاق إن قال "بوش" اولسون (٩) - وبه يفتى.

(١٣٦٦) قال رجل: "إن أتزوج هندا تكن طالقا ثلاثا مني"، فتزوجها - تكون مطلقة ثلاثا لكونه بطريق الإضافة حيث أضاف ذلك بالتزوج - وبه يفتى. (١٣٦٧) رجل تزوج بنت أخي (١٠) زوجته لأبوين، ثم علم بذلك وفرق بينهما - أخذت (١) أخذت (١) الأقل من المسمى، ومهر المثل إذا دخل بها.

(١) في (أ): "برؤيتي".  
(٢) في كلا النسختين: "العم".  
(٣) في كلا النسختين: "تكن".  
(٤) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيفا.  
(٥) البزدوي محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى البزدوي صدر الإسلام أبو اليسر الحنفي، المتوفى سنة ٤٩٣هـ. صنف المبسوط في الفروع (هدية العارفين، ١/٤٨٤).  
(٦) في كلا النسختين: "شتمها أو ضربها".  
(٧) في كلا النسختين: "تكن".  
(٨) في كلا النسختين: "تكن".  
(٩) في كلا النسختين: "أولى"، وهو خطأ التصحيف.  
(١٠) في كلا النسختين: "أخ".

### فصل في تفويض إرادة المرأة معلقا بالشرط

(١٣٦٨) ... فاختارت نفسها بلا شرط في كتاب الطلاق من الجامع قال: امرأة أرادت الطلاق من زوجها، فقال الزوج لها: "إن أنفقت على أولادي الصغار إلى سبع سنين<sup>(٢)</sup> بمالك - اختيارك بيدك"، فاختارت الزوجة في ذلك المجلس، فأنفقت على<sup>(٣)</sup> أولاده زمانا، ثم إنها سلمت<sup>(٤)</sup> الصغار إلى الزوج، فدفعت إياهم إليه<sup>(٥)</sup>، ثم إن الزوج قال<sup>(٦)</sup>: "إنك منكوحني"، فدخل عليها - جاز إن قاله بهذا اللفظ - وبه يفتى، كما في المعين نقلا عن الجامع.

(١٣٦٩) رجل قال: "إن أسكن مع أم زوجتي في هذا اليوم في هذا المسكن يكن حلف طلاق ثلاث"، ثم سكن معها فيه في ذلك اليوم - يقع الطلاق على زوجته إن لم تكن زوجته غيرها - وبه يفتى.

(١٣٧٠) رجل قال لزوجته: "إن خرجت بغير إذني تكوني<sup>(٧)</sup> طالقا"، فخرجت بإذنه - لا تكون مطلقة، ثم خرجت بغير إذنه في غد - تكون مطلقة أيضا.

(١٣٧١) رجال سعوا إلى تفريق المرأة من زوجها - يأثمون - وبه يفتى.

(١٣٧٢) امرأة في سن ثلاث عشرة<sup>(٨)</sup> خالعت مع زوجها على نفقة عدتها ومهرها، ثم ادعت أنها ليست ببالغة، فالحكم الشرعي فيه: إن ثبتت مخالعتها بعد اعترافها بالبلوغ حين كانت جثتها متحملة بالبلوغ - لا تسمع دعواها - وبه يفتى.

(١٣٧٣) حاضنة قدرت على الولد في حضانتها [نفقة بأمر الحاكم، ثم إن الأب أو قريبه ادعى أنه يأخذ المرضعة وترضعه عنده - ليس له ذلك، بل يدفع]<sup>(٩)</sup> نفقة المثل إلى الحاضنة - وبه يفتى.

(١٣٧٤) رجل غائب، وشهد عند القاضي أبو الرجل على زوجته بأنه طلقها، وشهد الآخر بطلاقه إياها أيضا، ودفعت صكًا بذلك، ثم مات الأب وسافر الآخر، فجاء الرجل وأنكر الطلاق، وأرادت المرأة إثبات مضمون الصك بشهود ذيله - لا يجوز ذلك؛ لأن الطلاق فيه لم يثبت على وجه الرجل أو على وكيله - فلا يعمل بمضمونه أصلا - وبه يفتى.

(١٣٧٥) قال لزوجته: "إن فرغت عن مهرك ونفقتك"، وفرغت عن مهرها ونفقتها - لا يقع الطلاق ولو لم تفرغ؛ لأن ذلك ليس بطريق الإنشاء.

(١) في كلا النسختين: "أخذ".

(٢) في كلا النسختين: "سبعة سنة".

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: "سلم".

(٥) في كلا النسختين: "عليه".

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: "تكن".

(٨) في كلا النسختين: "ثلاثة عشر".

(٩) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيفا.

(١٣٧٦) امرأة فرغت عن مهرها في ذمة زوجها، ثم إن الزوج دفع مصحفا إليها<sup>(١)</sup> بمقابلته، بمقابلته، ثم إن الزوج طلب المصحف منها<sup>(٢)</sup>، والمرأة طلبت مهرها - ليس للزوج طلب المصحف، المصحف، ولا للمرأة طلب مهرها.

### فصل [في خلع الوكيل بالطلاق]

(١٣٧٧) ومن المهمات في وقوع الطلاق وغفل<sup>(٣)</sup> عن ذلك كثير من إخوان العصر، وفي المحيط: رجل ذهب إلى بلدة، ووكّل خالدا لتطليق زوجته، ثم إن الوكيل خالغ مع المرأة على مهرها ونفقة عدتها، ثم إن المرأة طلبت مهرها من الوكيل - فالمسألة اختلافية - إن كانت المرأة مدخولا بها - لا يقع الطلاق، وإن لم تكن مدخولا بها - يقع - وبه أفق شيخ الإسلام محمد في الفتاوى<sup>(٤)</sup> البرهانية - جعل الله مضجعه نورا<sup>(٥)</sup>.

(١٣٧٨) رجل خالغ مع امرأته على أثواب، ولم تسلم المرأة إياها إلى الزوج - فلا بد من تسليم بدل الخلع حتى يصح<sup>(٦)</sup> الخلع.

(١٣٧٩) رجل خالغ مع زوجته على مبلغ في مرض موته، ثم إن المرأة طلبت الميراث حين مات زوجها في عدتها - ليس لها ذلك؛ لأن الخلع يتضمن برضا المرأة - وبه يفتى.

### فصل [في خلع الوكيل بالتفريق بلا رضا المرأة]

(١٣٨٠) من المهمات في باب الخلع في المعين نقلا عن الخانية: رجل (ورقة ٥٣١ - ١) كان وكيلا من طرف المرأة للتفريق، وأخذ المهر من الزوج، ثم إن الوكيل خالغ مع الزوج على مهرها الذي كان وكيلا عنها بقبضه، ولم تكن المرأة الموكلة راضية بذلك الخلع - فالحكم الشرعي: إن ذلك الخلع لا يصح، والمرأة زوجة زوجها، كما كانت<sup>(٧)</sup>، إلا إذا صدق الزوج بأن الوكيل وكيل بالخلع على ذلك المهر - يقع الطلاق البائن - وبه يفتى. ونبهت مرارا على هذه المسألة، فإن الحكم يغلطون فيها<sup>(٨)(٩)</sup>.

### فصل [في الخلع على تربية الولد]

(١٣٨١) امرأة خالعت مع زوجها على أنها تربي الولد الصغير من مالها، ثم إنها ردت<sup>(١٠)</sup> على الزوج - جاز ردها، إلا إذا كان الولد رضيعا ولم توجد المرضعة، أو لم يأخذ الولد ثدي غيرها.

(١) في كلا النسختين: "إليه".

(٢) في كلا النسختين: "عنها".

(٣) في (أ): "يغفل".

(٤) في (أ): "فتاوى".

(٥) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب الخلع (٦٦٨/٣).

(٦) في كلا النسختين: "صح".

(٧) في كلا النسختين: "كان".

(٨) في كلا النسختين: "فيه".

(٩) فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق، باب الخلع (٢٥/٣).

(١٠) في كلا النسختين: "ردت".

(١٣٨٢) امرأة خالعت على دارها وجواربها ومزارعها ونفقتها مع الزوج مُكرهة<sup>(١)</sup>، ثم إنها أثبتت الإكراه المعتبر - تأخذ جميع ذلك، وفي النفقة أيضا إن كانت لازمة - وبه يفتى.

(١٣٨٣) خالعت أم المرأة أو أبوها<sup>(٢)</sup> على مهرها ونفقتها مع زوجها فضولا - لا يصح - إذا لم تقبل المرأة لا تكون بائنة، فتكون منكوحته كما كانت<sup>(٣)</sup> - وبه يفتى.

### فصل [في خلع أم الزوجة مع زوجها فضولا]

(١٣٨٤) من المهمات وهي: إن أم الزوجة خالعت<sup>(٤)</sup> مع الزوج على مهرها فضولا بلا إذن إذن بنتها، ولما سمعت الزوجة لم تقبل تلك المخالعة - لا يصح - وبه يفتى. ثم إن الرجلين شهدا بعد تلك المخالعة أن الزوجة تزوجت خالدا، وأنها قبلت تلك المخالعة في حضورهما، وتزوجت من حين القبول برضاها من ذلك خالد - لا يصح النكاح إن وجدت الخلوة الصحيحة بين الزوجة والزوج المخالعة، فإنه لا بد من عدة بعد القبول عن زوجها المخالعة - وبه يفتى.

(١٣٨٥) امرأة خالعت على عشرين ألف درهم، وادعت أن مهرها<sup>(٥)</sup> كان أربعين [ألف درهم]<sup>(٦)</sup>، وفرغت عن عشرين - إن أقامت بينة على الزيادة - تأخذها من زوجها<sup>(٧)</sup> - وبه يفتى.

### فصل [في الخلع بشرط عدم ادعاء كل من الزوجين على الآخر]

(١٣٨٦) كل واحد من الزوجين خالعه على أنه لا يدعي على الآخر، ثم ادعى الزوج بعض الأثواب وادعت المرأة مهرها ونفقة عدتها، فالحكم فيه: لا يدعي أحدهما على الآخر أصلا - وبه يفتى.

(١٣٨٧) رجل خالعه مع امرأته على أثواب، ثم إن المرأة لم تدفع الأثواب، فادعى الرجل أنها منكوحته، فالحكم فيه: إن الرجل يأخذ الأثواب - وبه يفتى.

(١٣٨٨) امرأة خالعت مع زوجها على جارية ومهر ونفقة مكرهة، ثم أثبتت الإكراه المعتبر - تأخذ الجارية والمهر والنفقة - وبه يفتى.

### فصل [في الإبراء العام في الخلع]

(١٣٨٩) ومن المهمات في الإبراء العام في الخلع: رجل دفع أمتعة ودراهم معلومة قرضاً إلى زوجته، وبعد زمان خالعه على مهرها معها، وكتب في الصك من الطرفين إبراء وإسقاطاً، ولم

(١) في كلا النسختين: "مكرها".

(٢) في كلا النسختين: "أبيها".

(٣) في كلا النسختين: "كان".

(٤) في كلا النسختين: "خالع".

(٥) في كلا النسختين: "مهر".

(٦) في كلا النسختين ما بين المعكوفين ساقط.

(٧) في كلا النسختين: "زوجتها".



يذكر الأمتعة والدراهم المستقرضة، ثم إن المرأة ماتت وطلب الرجل من تركتها الأمتعة والدراهم المقرضة<sup>(١)</sup>، فالحكم الشرعي فيه: إن إبراء كل واحد منهما إبراء عام - ليس له ذلك - وبه يفتى.

### فصل [في الخلع بالمشيئة]

(١٣٩٠) من المسائل المهمة في باب الخلع إذا خالع مع المشيئة حيث لا تعتبر تلك المشيئة ولو متصلاً، كما ذكره في المحيط حيث قال: رجل حين المخالعة مع زوجته<sup>(٢)</sup> قال: "إن شاء الله" - متصلاً، وسمع نفسه ذلك - هل تكون الزوجة بائناً وتتزوج من زوج آخر؟ فالحكم الشرعي فيه: لها ذلك وتكون بائناً، ولا يصدق الزوج قضاء - وبه يفتى<sup>(٣)</sup>.

(١٣٩١) امرأة مراهقة عالمة بالضر والنفع خالعت على مهرها ونفقة عدتها، ثم ادعت أنها غير بالغة، فالحكم الشرعي فيه: إن اعترفت ببلوغها حين تحملت<sup>(٤)</sup> جثتها بالبلوغ - لا تسمع دعواها ولا تقدر على<sup>(٥)</sup> أخذ مهرها ونفقة عدتها - وبه يفتى.

(١٣٩٢) رجل خالع مع أبي<sup>(٦)</sup> زوجته الصغيرة غير<sup>(٧)</sup> المدخول بها على مهرها، وفرغ الرجل عن الأثواب التي أرسل إليها، والأب فرغ عن المهر، ووقعت المخالعة مع الأب على الوجه الذي<sup>(٨)</sup> تكون صغيرة مبانة، لكن المهر لا يسقط - وبه يفتى.

(١٣٩٣) امرأة أقرت بأن الخلع وقع بينهما طوعاً، ثم ادعت الإكراه - لا يعتبر ذلك بمجرد قولها، فلا بد من بينة.

### فصل [في خلع الصغيرة مع زوجها على مهرها]

(١٣٩٤) صغيرة خالعت على مهرها مع زوجها - لا يصح قولها، تأخذ مهرها منه لعدم صحة مخالعة الصغيرة - وبه يفتى، والطلاق واقع.

(١٣٩٥) امرأة خالعت على مهرها وعلى الأثواب المخصوصة لها مع زوجها، ثم ادعت بعض الأثواب - جاز وإن لم تدخل في الخلع - وبه يفتى، كما في البرهانية<sup>(٩)</sup>.

### فصل [في الخلع بعد الإبراء عن الدعاوى المتعلقة بالزوجة]

(١٣٩٦) من المسائل المهمة (ورقة ٥٣١ - ٢) في الخلع بعد الإبراء عن الدعاوى المتعلقة بالزوجة قال شيخ الإسلام محمد في فتاواه الكبرى المسماة بالمهمات البرهانية: رجل كان في ذمته ألف دينار لزوجته المطلقة من مهرها المعقود عليه، ثم إنه تزوجها قبل أداء ذلك المهر على مائة

(١) في كلا النسختين: "القرض".

(٢) في كلا النسختين: "زوجها".

(٣) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ٣٢٨).

(٤) في كلا النسختين: "تحمل".

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: "أب".

(٧) في كلا النسختين: "الغير".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، فصل في الخلع، لوحة ١٤٣) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

غروش، وخالع معها على مهرها وهو مائة غروش، ولم يذكر المهر السابق، وهو ألف دينار، ولكن كتب في صك المخالعة إبراء كل واحد منهما عن جميع الدعاوى المتعلقة بالزوجية في<sup>(١)</sup> ذمة الآخر، ثم إن المرأة طلبت مهرها السابق، وهو ألف دينار - فالحكم فيه: إن دعاوها بعد ذلك لا تسمع، إلا إذا كان المهر الأول المستثنى عنه - وبه يفتى<sup>(٢)</sup>.

(١٣٩٧) أبو<sup>(٣)</sup> الزوجة خالع مع الزوج على مهرها فضولا، فخالع الزوج على ذلك، ثم إن المرأة لم ترض بالخلع وطلبت مهرها - ليس لها ذلك؛ لأن الخلع غير صحيح والزوجة منكوحته - وبه يفتى، كما نبهت مرارا عليه.

### [فصل في خلع الفضولي]

(١٣٩٨) من المسائل المهمة في باب خلع الفضولي وهي قاعدة كلية متفق عليها، كما ذكر في عامة الكتب، وقال في المحيط والخانية: رجل خالع مع زوج بنته على مهرها ونفقة عدتها بأنه وكيل عن طرف بنتها، ثم إن وكالته لم تثبت، وطلبت البنت مهرها ونفقة عدتها من الزوج - فالحكم الشرعي فيه: إن كان الزوج معتقدا بأن الأب فضولي - ليس للمرأة طلب ذلك؛ لأن الخلع لا يثبت ولا يتحقق، فالبنت في عصمة الزوج ونكاحه، وإن كان الزوج معتقدا بوكالة الأب بالطلاق - يقع بائنا وتأخذ البنت مهرها ونفقة عدتها - وبه أفتى شيخ الإسلام محمد في فتاواه البرهانية - رضي الله تعالى عنه. هذه خلاصة ما ذكر في هذا الباب، والله أعلم بالصواب<sup>(٤)</sup>.

(١٣٩٩) امرأة أنكرت الخلع، ثم ثبت عليها، ثم ادعت أنه كان بالإكراه - لا تسمع بلا توفيق - وبه يفتى.

(١٤٠٠) رجل خالع مع وكيل امرأته المطلقة على مهرها ونفقة عدتها، ثم إن المرأة ادعت أنها لم توكل بالخلع، ولم تقبل الخلع، وطلبت<sup>(٥)</sup> مهرها - ليس لها ذلك إن ثبت توكيلها - وبه يفتى. فإن الرجل معتقد بأنه وكيل لكونه وكيلًا مطلقا عنها، فينبغي على الزوج إن لم تثبت الوكالة.

(١٤٠١) رجل خالع مع امرأته على مهرها، ثم ادعت الزوجة الإكراه، وشهد الشهود بإقرار الزوج بأنه يضربها، وحكم الحاكم بذلك مهرها عليه لكونها مكرهة - فالحكم باطل، فإن صحة الحكم موقوفة على إثبات الإكراه المعتبر - وبه يفتى.

### [فصل في الفرق بين المهر المعجل والمؤجل في الخلع]

(١٤٠٢) من المسائل المهمة في الفرق بين المهر المعجل والمؤجل في الخلع قال في البرهانية شيخ الإسلام محمد: امرأة خالعت مع زوجها على مهرها المؤجل قبل أن تأخذ مهرها المعجل من

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) الفتاوى الكبرى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٠١) للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر، ابن مازة، برهان الأئمة، أبي محمد، حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد.

(٣) في كلا النسختين: "أب".

(٤) فتاوى قاضيخان، ١/١٦٠.

(٥) في كلا النسختين: "طلب".

الزوج، ثم إن الزوجة طلبت مهرها المعجل<sup>(١)</sup> منه - لها ذلك عند الإمامين - رضي الله تعالى عنهما - وبه يفتى<sup>(٢)</sup>.

(١٤٠٣) امرأة خالعت مع زوجها<sup>(٣)</sup> على ما أقرضته من الدراهم وعلى مهرها، ثم إن أولاد الزوجة ادعوا على الزوج بأن ذلك القرض من مالهم، وأخذوا من الزوج، ثم إن الزوج أراد استرداده عنهم - جاز إن أخذوا بغير حق - وبه يفتى.

(١٤٠٤) امرأة خالعت مع زوجها على مهرها، ثم ادعت أنه طلقها ثلاثاً قبل الخلع وطلب مهرها - جاز إن أقامت بينة على ذلك - وبه يفتى<sup>(٤)</sup>.

(١٤٠٥) رجل خالع مع امرأته على بقر وعلى مهرها، ثم إن المرأة لم تدفع البقر، فأراد الرجل التصرف فيها<sup>(٥)</sup> بالنكاح الأول - ليس له ذلك، بل يأخذ البديل فقط - وبه يفتى.

### فصل [في حكم خلع الوكيل بالطلاق]

(١٤٠٦) وفي الواقعات في مسائل الخلع: الوكيل بالطلاق إذا خالع لا يصح عند البعض وإن كان قبل الدخول؛ لأنه فُوض إليه التنجيز وقد أتى بالتعليق<sup>(٦)</sup>.

(١٤٠٧) قال لآخر: "اخلع امرأتي"، فخلعها بغير عوض - لم يقع؛ لأن الخلع طلاق بعوض عرفاً؛ لأن لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض وهو المتعارف، ولو قال الزوج لامرأته: "اختلعي"، فذلك على ثلاثة أقسام:

الأول: إن لم يذكر المال أصلاً، فقالت المرأة: "اختلعت" - يكون بائناً إذا نوى الزوج ولا يبرأ عن المهر.

القسم الثاني: (ورقة ٥٣٢ - ١) أن يذكر المال فقط بلا تقدير ولا تعيين، كما إذا قال: "اختلعي" على مال فاختلعت<sup>(٧)</sup> - لا يقع الطلاق؛ لأن التوكيل لم يصح؛ لأنه إذا ذكر المال كان أمراً بالخلع، والخلع لا يصح إلا بتسمية البديل، والبديل مجهول - فلا يصح التوكيل. وأما: "اخلع امرأتي مني" - صحيح؛ لأنه لم يذكر المال، فإذا لا بد من مال معلوم معين لا مجهول.

القسم الثالث: إذا ذكر مالا معيناً وقال: "اختلعي على ألف"، وقالت: "اختلعت"، وفي رواية كتاب الطلاق - لا يصح ما لم يقل الزوج: "خلعت"، وفي رواية كتاب الوكالة - يصح بقولها "اختلعت"، فلا حاجة إلى أن يقول الزوج بعد "اختلعت"، ويبرأ الزوج عن المهر - وبه

(١) في كلا النسختين: "مهر معجلها".

(٢) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، فصل في الخلع، لوحة ١٤٢) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

(٣) في كلا النسختين: "زوجه".

(٤) في كلا النسختين في هذا المكان جزء من الفتوى السابقة المكررة (فتوى ١٤٠٤): "امرأة خالعت مع زوجها على مهرها، ثم ادعت أنه طلقها ثلاثاً قبل الخلع وطلب مهرها".

(٥) في كلا النسختين: "تصرفها".

(٦) الواقعات (الواقعات الحسامية)، مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ٤٨. للصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري (٥٣٦هـ-)، المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب الخلع (٦٦٨/٣).

(٧) في كلا النسختين: "اختلعت" دون الفاء.

يفتى، كما ذكر في الجامع في باب الخلع والنكاح. وأما إذا قالت: "اختلعت"، وقال الزوج "طلقت" - يقع بئنا ولا يبرأ الزوج عن المهر.

### فصل [في الخلع على أن يكون الولد عند الأب]

(١٤٠٨) خالع على أن يكون الولد عند الأب - الشرط باطل، والخلع واقع.  
(١٤٠٩) إذا اختلعت الزوجة على أن يكون الولد عندها مدة معينة - جاز، فإذا هربت قبل تمام المدة أو دفعت الولد إلى أبيه - يرجع الأب بالنفقة الباقية على الزوجة إلى أن تتم المدة المعينة بينهما - وبه يفتى.

(١٤١٠) خالعه على مال معلوم، ولم يذكر المهر، فقبلت الزوجة - يسقط المهر عند الإمام ولا يسقط عندهما<sup>(١)</sup>.

(١٤١١) قالت المرأة: "اختلعت من<sup>(٢)</sup> زوجي<sup>(٣)</sup>"، وقبل قبول الزوج رجعت - صح رجوعها وإن لم يعلم الزوج رجوعها، كما في أول مسائل الخلع في الوقاعات<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في تزوج منكوحة الغير بلا علم]

(١٤١٢) تزوج منكوحة الغير، ودخل بها، ولم يعلم أنها منكوحة الغير، وإذا علم - لا عدة عليها، والدخول في النكاح بغير شهود يوجب العدة.

(١٤١٣) زوجت نفسها من رجل قبل الدخول والخلوة معه، ثم زوجت من آخر وحبلت من الثاني، ولما سمع الأول ذلك طلقها - فلا عدة عليها من الأول لعدم الدخول، وإن كان حاضرا يثبت نسب الولد منه بالاتفاق، وإن غاب، فعند أبي حنيفة يثبت نسب الولد عنده أيضا، كما في القنية<sup>(٥)</sup>.

### فصل [فيما إذا جاءت بولد وزوجها غائب مسيرة سنة]

(١٤١٤) وفي المحيط في باب دعوى القربة: تزوج امرأة بينهما مسيرة سنة، فجاءت بولد ستة أشهر - يثبت النسب عندنا<sup>(٦)</sup>.

(١٤١٥) سئل أبو<sup>(٧)</sup> عبد الله الزعفراني<sup>(٨)</sup> عن رجل شهد لولده من الزنا، فقال: "لا يجوز"، يجوز، وكذا لا يجوز دفع الزكاة، ولو قذفه - لا يحد، ولو قتله - لا يقتل، وإن سرق منه - لا يقطع، وكذا ولد الملاعنة، كذا في نوادر هشام<sup>(٩)</sup>، ذكر أنه يجوز.

(١) الجوهرة النيرة، كتاب الخلع (٤/٢٣١).

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "زوجها".

(٤) الوقاعات (الوقاعات الحسامية)، مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ٤٨. للصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري (٥٣٦هـ).

(٥) قنية المنية للزاهدي، مخطوط، كتاب الطلاق، باب العدة، لوحة ٦١.

(٦) المبسوط للسرخسي، كتاب الدعوى، دعوى الولد من الزنا والنكاح الصحيح (٦/٤٣٢).

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨) أبو عبد الله الحسن بن أحمد الزعفراني الفقيه الحنفي، المتوفى سنة ٦١٠هـ تقريبا. رتب الجامع الصغير للإمام محمد. (كشف الظنون، ١/٥٦٣).

(١٤١٦) قال أبو حنيفة - رضي الله تعالى عنه: إذا تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول حين سمع أنها زوجت من آخر ووقع منه - يقع الطلاق بلا عدة عليه، لكن النسب يثبت من الأول، وإن لم يدخل حقيقة، لكن في ثبوت النسب يعتبر أمر حكمي، وإن لم يظهر ذلك الحكم في جميع الأحكام، حتى يجوز للزوج دفع الزكاة إلى هذا الولد، وتجاوز شهادة هذا الولد لهذا الزوج الأول، مع أنه يثبت نسبه عند الإمام، كما في نكاح الواقعات المرتبة، كذا في القنية<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في أن العوض على المرأة في النكاح ممتنع]

(١٤١٧) قال لمطلقة: "لا أتزوجك ما لم تهي مالك علي من المهر"، فوهبت مهرها على أن يزوجه - فالمهر على الزوج باق تزوجه أو لم يتزوجها؛ لأن العوض على المرأة في النكاح ممتنع، فعلى هذا: إذا تزوج على إبراء المرأة من<sup>(٣)</sup> المهر الذي على زوجها المطلقة - لا يصح؛ لأن ذلك رشوة، فإذا تزوجه - فالمهر السابق باق عليه.

(١٤١٨) وإبراء المرأة عن المهر بشرط أن يمسكها بمعروف ويعاشر معها بحسن معاشرة، ولا يورثها ولا يطلقها، فقبلت<sup>(٤)</sup>، ثم تزوج، فالإبراء بجميع ذلك باطل.

(١٤١٩) وهبت لزوجها ضيعة على أن لا يطلقها وقتا معلوما، ثم طلقها قبله - فالهبة باطلة، وإن لم يوقت - فصحيحة.

### فصل [في الزيادة على بدل الخلع]

(١٤٢٠) خلع مع<sup>(٥)</sup> امرأته على مال، ثم إنها زادت على بدل الخلع - لا يجوز، كما قاله أبو بكر<sup>(٦)</sup>؛ لأن الزيادة دفعت بعد اندفاع الزوجة، وكذلك لو زاد في بدل الصلح عن دم العمد<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في سقوط النفقة المفروضة بالخلع]

(١٤٢١) خالع مع<sup>(٨)</sup> امرأته ولها نفقة مفروضة - سقطت، كما في القنية، ولو قالت: "اخلعني اخلعني اخلعني"، فقال: "خلعتك" - فثلاث<sup>(٩)</sup>.

### فصل [في عدم صحة خلع الوكيل مع غير المدخول بها]

(١) هشام بن عبيد الله الرازي المازني السني الحنفي، المتوفى سنة ٢٠١ هـ، أخذ عن أبي يوسف ومحمد، صاحبي الإمام أبي حنيفة. وكان يقول: "لقيت ألفا وسبعمئة شيخ، وأنفقت في العلم سبعمئة ألف درهم". له: صلاة الأثر، نوادر في الفقه. (هدية العارفين، ٥٨/٤؛ الأعلام للزركلي، ٨٧/٨).

(٢) قنية المنية للزاهدي، مخطوط، كتاب الطلاق، باب ثبوت النسب، لوحة ٥٧. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، كتاب الطلاق، باب تغيير العدة (٢٠١/٣).

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: "قبل".

(٥) في (أ): غير موجودة.

(٦) هو بكر خواهر زاده: محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري، أبو بكر الحنفي المعروف ببكر خواهر زاده، المتوفى سنة ٤٨٣ هـ. من تصانيفه: تجنيس في الفروع، شرح أدب القاضي لأبي يوسف، شرح الجامع الكبير للشيباني في الفروع، شرح مختصر القدوري، الفتاوى، المبسوط في الفروع، وغير ذلك. (هدية العارفين، ٤٨٤/١).

(٧) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب الخلع (٦٥٢/٣).

(٨) في الأصل: غير موجودة.

(٩) قنية المنية للزاهدي، مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ٦٢.

(١٤٢٢) وإني رأيت نقلا في<sup>(١)</sup> الفتاوى البرهانية المفتى به وترددت زمانا، ثم إني ظفرت في الوجيز بذلك: قال (ورقة ٥٣٢ - ٢) في النوادر: الوكيل بالطلاق لو خالعهها على مهرها أو طلقها على مال - فالصحيح أنه إن كان مدخولا بها - لا يجوز، وإن لم يكن - جاز، فعلى هذا: الوكيل بالخلع لو طلق مطلقا - لا يجوز؛ لأن الخلع بعوض، كما هو متعارف، فبغير عوض متعارف فيصير وكيلا بهما، انتهى كلامه<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في تصديق اليمين في حق الطلاق]

(١٤٢٣) رجل قال: "رأيت زوجتي تزني مع فلان"، ولم يصدق المخاطب، فقال: "إن أكذب فالزوجتان لنا تكونا مطلقتين"<sup>(٣)</sup>، ثم إن الرجل لم يقدر على الإثبات على زوجته بذلك - هل يصدق بيمينه؟ فأجاب شيخ الإسلام محمد في الفتاوى البرهانية في كتاب الحدود: إنه يصدق بيمينه في حق الطلاق، ولا يصدق في حد الفذف، و<sup>(٤)</sup>يلزم اللعان بطلب الزوجة - وبه يفتى<sup>(٥)</sup>.

(١٤٢٤) القاضي أو الوالي جبر على الرعايا وألزم عليهم بأخذ الأشياء<sup>(٦)</sup> المخصوصة والتسليم إليه إذا نزلوا بلادهم، فإن لم يأخذوا تكون نسوان المتأهلين مطلقات بالثلاث، ونذر المتجردين كل واحد منهم مائة غروش للأشراف السادات، وشرطوا على ذلك ونذروا كذلك، ثم عُزل القاضي أو الوالي، ثم جاءت تلك الأشياء<sup>(٧)</sup> ولم يأخذوا ولم يمسكوا - لا طلاق على نسوانهم ولا النذور على المتجردين، فإنه يبطل بعزله إذا كان الأخذ والتسليم له - وبه يفتى.

(١٤٢٥) رجل قال: "إن لم أطلقك اليوم ثلاثا فأنت طالق" - فالخلاص من الحنث أن يقول لامرأته في اليوم: "أنت طالق ثلاثا على ألف درهم"، فقالت المرأة: "لا أقبل" - لا تقع الثلاث ولا الطلاق بالشرط.

### فصل [في الشهادة على طلاق الغائب]

(١٤٢٦) وفي جامع الفصولين: شهدوا<sup>(٨)</sup> على غائب أنه طلق امرأته هذه ثلاثا - لا تقبل، ولو كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة - تقبل، وكذا الشهادة في عتق الأمة لا يشترط حضورها، بل يشترط<sup>(٩)</sup> حضور مولاها<sup>(١٠)</sup>.

### فصل [في الإكراه على الطلاق]

(١) في (أ): "عن".  
 (٢) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ١١٩)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن ابن مازة، ٦١٦هـ.  
 (٣) في كلا النسختين في هذا المكان: "تطليقتين بسبب طلاق"، وهي جملة غير مفهومة.  
 (٤) في كلا النسختين: غير موجودة.  
 (٥) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الحدود، لوحة ٢٧٢) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.  
 (٦) في كلا النسختين: "الأشقياء".  
 (٧) في كلا النسختين: "الأشقياء".  
 (٨) في (أ): "شهدا".  
 (٩) في كلا النسختين: "شرط".  
 (١٠) جامع الفصولين، كتاب النكاح (٣٤/١).

(١٤٢٧) زنت امرأة أو سرقت، فأكره زوجها بإتلاف عضو منها على أن يطلقها على مال، فطلقها - فهو رجعي بلا شيء؛ لأنه إكراه، ولو أنكر الزوج - فالقول له والبينة على المرأة - وبه يفتى.

(١٤٢٨) اختلعت منكراً نكاحه - صح الخلع، قال بعضهم: "لا يجوز".

### فصل [في تصديق الزوج بأنه طلق بلا ذكر مال]

(١٤٢٩) خالع ولم يذكر فيه مال، وقال: "لم أنو به الطلاق" - صدق قضاءً وديانةً، وباليد لا يصدق.

(١٤٣٠) قالت لرجل: "اخلعني من زوجي بكذا"، أو قالت لزوجها: "اخلعني بكذا"، فرجعت والوكيل والزوج لم يعلمانه، فخالعها<sup>(١)</sup> المأمور، فالخلع جائز عليها؛ لأن عزل الوكيل لا يجوز بلا علمه، بخلاف الرسول.

(١٤٣١) الخلع لو عُلق بالشرط - صح، كما إذا قال: "إن دخلت فقد خلعتك على كذا" - يعتبر قبولها بعد دخول الدار.

(١٤٣٢) اختلعت على أن تترك الولد عند الزوج - صح الخلع وبطل الشرط؛ لأن الأم لا تقدر على<sup>(٢)</sup> إبطال حقها في الحضانة كالميراث.

(١٤٣٣) اختلعت بمهرها ونفقة عدتها وعلى أن تمسك الولد سنتين بنفقتها - جاز، حتى إن اختفت وامتنعت عن الإنفاق مدة - تضمن المرأة بدل الخلع.

### فصل [في الخلع بإبرائه عن نفقة الولد]

(١٤٣٤) اختلعت على أن أبرأته من نفقة ولدها وهو رضيع - صح الخلع.

(١٤٣٥) قال لآخر: "طلق امرأتي بشرط أن لا تُخرج من البيت متاعاً"، ثم اختلفا في الإخراج، فقال الزوج: "أخرجت متاعاً"، وأنكرت<sup>(٣)</sup> المرأة - فالقول للزوج كاختلافها في الحنث.

### فصل [في الطلاق بعد الخلع]

(١٤٣٦) قال لها بعد الخلع: "أنت طالق على الألف" - لا تطلق إلا بقبولها، ولا يلزم المال ولو قبلت.

### فصل [في سقوط المهر إذا لم يذكر عند المخالعة]

(١٤٣٧) خالعه على مال معلوم ولم يذكر المهر، فقبلت - سقط المهر عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - خلافاً لهما - رحمهما الله، كما في الصغرى. وقال المرغيناني: "يلزمها البدل"، لو قبضت مهرها بعد الدخول بها، ولا يرجع أحدهما على الآخر وفاقاً، ولو لم يدخل بها وقد قبضت

(١) في الأصل: "فجامعها"، وهو خطأ.

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "أنكر".



مهرها - فعند الإمام يرجع بالبدل فقط، وبنصف المهر، ولو لم تقبض المهر فعند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - لا ترجع المرأة بشيء من المهر، وعندهما ترجع المرأة عليه بنصف المهر<sup>(١)</sup>.  
(١٤٣٨) وفي الجامع: خلعها على مهرها، فلو دخل بها وقبضت مهرها - رجوع الزوج عليها بمهرها، ولو لم تقبض - سقط عنه كل المهر، ولا يرجع أحدهما على الآخر بشيء، ولو لم يدخل بها وقد قبضت (ورقة ٥٣٣-١) مهرها وهو ألف - يرجع الزوج على المرأة استحساناً، ولو لم تقبض - يرجع عليها بخمسائة قياساً، وفي الاستحسان سقط المهر عن الزوج، ولا يرجع عليها بشيء<sup>(٢)</sup>.

(١٤٣٩) وفي الصغرى: "خالعتك"، فقبلت - تطلق، ويبرأ عن المهر<sup>(٣)</sup> لو عليه مهر، وإلا يلزمها رد ما دفع إليها من المهر، إذ المال المذكور عرفاً بذكر الخلع، ولو خالعتها بمال غير المهر يبرأ عند الإمام عن المهر خلافاً لهما، ولو بارأها بمال - يبرأ عن المهر عند الإمام، وبه أخذ أبو يوسف، وصريح الطلاق بالمسمى من المال لا يوجب البراءة عن المهر - وبه يفتى، ولا يبرأ عن نفقة العدة وفاقاً إلا بالشرط<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في سقوط النفقة المجتمعة عليه عند الخلع]

(١٤٤٠) اجتمعت<sup>(٥)</sup> عليه نفقة بقضاء، ثم خالعتها - سقطت النفقة عنه وفاقاً.  
(١٤٤١) خالعتها قبل دخوله ولم يكن لها مهر مسمى - تسقط المتعة بلا ذكر.  
(١٤٤٢) اختلعت في النكاح الفاسد، ولو كانت موطوءة فاختلعت بالمهر - يسقط؛ لأن الخلع وُضع للإبراء، وقيل: لا يسقط، وكذا لو أبانها فاختلعت في العدة، فهو على هذا الخلاف.  
(١٤٤٣) اختلعت على كيلى أو وزني مبين جنسه وقدره - يستحق الزوج إياه، ولو اختلعت على دابة أو ثوب - يلزم عليها رد ما أخذته من المهر.

### فصل [في الزيادة في بدل الخلع]

(١٤٤٤) خلعها على مال، ثم زادت في البدل - لم تجز الزيادة؛ لأن ذلك بعد الافتراق.  
(١٤٤٥) وكيل الخلع لو خلعها بلا عوض - لم يجز، وقيل: الأصح أنه يجوز.  
(١٤٤٦) وكله بطلاق، فخالعها على مال أو طلقها على مال، فالصحيح أنه لم يجز لو كانت<sup>(٦)</sup> مدخولاً بها<sup>(٧)</sup>؛ لأنه وكله بطلاق لا يرفع النكاح، وقد أتى بطلاق يرفعه، ولو لم تكن

(١) الفتاوى الصغرى للشيخ الإمام عمر بن عبد العزيز (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ٦٦)، المعروف بحسام الدين الشهيد، المقتول سنة ٥٣٦هـ.

(٢) جامع الفصولين، كتاب النكاح (١/٤٣). العناية شرح الهداية، كتاب الطلاق، باب الخلع (٢/٢٧٣).

(٣) في (أ) في هذا المكان: "وأو".

(٤) الفتاوى الصغرى للشيخ الإمام عمر بن عبد العزيز (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ٦٧)، المعروف بحسام الدين الشهيد، المقتول سنة ٥٣٦هـ.

(٥) في كلا النسختين: "اجتمع".

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: "مدخولة".

مدخولا بها<sup>(١)</sup> - جاز، فإن المراجعة لا يمكن في ذلك، فعلى هذا: وكيل الخلع لو طلق مطلقا ينبغي أن يجوز لمخالفته إلى خير.

### فصل [في عدم جواز خلع المعتدة أو المبانة]

(١٤٤٧) وُكِّلَ<sup>(٢)</sup> بالخلع<sup>(٣)</sup>، ثم علم أنها كانت عليه وقت الخلع، ووقع الخلع في عدة هذه الحرمة، قال المرغيناني: "لا يجوز؛ لأن الوكيل بطلاق على مال لو طلق وأخذ المال وتبين أنها كانت مبانة ومعتدة - فهي تطلق بلا عوض؛ لأنها لو طُلِّقت بعوض لكان بائنا، والبائن لا يلحق البائن، فيلغو ذكر المال، فتطلق مجانا، وهذا يدل على أن لا يصح الخلع في أول المسألة؛ لأن الخلع ليس بصريح الطلاق، حتى ذكر المال وتطلق بخلاف وكيل الطلاق على مال.

(١٤٤٨) ارتدت، فخالعها - لم يجوز، فيجبر على النكاح.

(١٤٤٩) قال: "حلال حرام إن فعلت كذا"، ففعل، وبعد ذلك قالت في العدة لزوجها: "أريد أن أشتري رأسي"، فقال الزوج: "بعت بالطلاق الثلاث" - لا تطلق ثلاثا.

### فصل [في الخلع بلا جعل]

(١٤٥٠) الخلع بلا جعل وبدل بائن كسائر الكنايات، وكل خلع بطل فيه الجعل وطُلِّقت - فهو بائن. لو خالعها، ثم طلقها على مال - تطلق بلا مال. كل طلاق وقع بشرط<sup>(٤)</sup> ليس بمال - فهو رجعي، كما في الزيادات<sup>(٥)</sup>.

(١٤٥١) قال: "قد خلعتك"<sup>(٦)</sup> خلعتك"، وكررها ثلاثا، وأراد به الطلاق، فهي واحدة بائنة، ولو قال: "قد خلعتك على مالك علي من المهر ثلاثا"، فقبلت - طلقت ثلاثا، وإلا فلا.

### فصل [فيما إذا قال "طلقني" ثلاثا]

(١٤٥٢) قالت: "طلقني، طلقني، طلقني"، فقال: "طلقت" - تطلق ثلاثا.

### فصل [في سنّة الطلاق البائن]

(١٤٥٣) البائن سني في رواية، وليس بسني في رواية، كما في الفصل الثاني والعشرين في جامع الفصولين<sup>(٧)</sup>.

(١٤٥٤) قال لامرأته الصبية: "أنت طالق بمهرك"، فقبلت - تطلق رجعيًا، ولا يسقط المهر، قال في الجامع: "ينبغي ذلك"<sup>(٨)</sup>.

### فصل [في قبول المرأة شرط إبرائه من المهر وقت مباشرتها للفعل المشروط]

(١) في كلا النسختين: "مدخولة".

(٢) في كلا النسختين: "وكلت".

(٣) في كلا النسختين: "الخلع" دون الباء.

(٤) في كلا النسختين: "دفع بشيء"، وهو تصحيف.

(٥) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/٦٨).

(٦) في (أ): غير موجودة.

(٧) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/٦٨).

(٨) المصدر نفسه (١/٦٩).

(١٤٥٥) من المهمات فيما إذا قبلت المرأة وقت المباشرة بالشرط قال: "إن فعلت كذا فأنت طالق على أي بريء من المهر" - بشرط [قبولها بعد ما فعلت؛ لأنه علق الطلاق بمباشرة ذلك الفعل بشرط]<sup>(١)</sup> البراءة، فيصير قابلاً عند مباشرة ذلك الفعل، فشرط القبول براءة مهرها إذا فعل الفعل المحلوف عليه، ففي ذلك الوقت إذا قبلت البراءة برئ الزوج من المهر.

(١٤٥٦) اختلفا في كمية الخلع، فقال: "مرتان"، وقال: "ثلاث"، قيل: القول للزوج<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في طلاق الصبي بشرط]

(١٤٥٧) قال صبي: "إن شربت فكل امرأة أتزوجها طالق"، فشرب وهو صبي، ثم تزوج وهو بالغ - لا يقع الطلاق، لكن ظن أبو<sup>(٣)</sup> المرأة أن الطلاق واقع وسأل عنه، وقال الزوج البالغ: "نعم، علي حرام" - لا تحرم (ورقة ٥٣٣ - ٢) امرأته على الصحيح بهذا الإقرار؛ لأنه لم يقر بالحرمة ابتداءً، بل أقر بالسبب الذي تصادقا عليه - وهو الشرط والشرب الواقعا في حالة الصبا، وذلك باطل.

(١٤٥٨) وفي فتاوى<sup>(٤)</sup> النسفي: صبي قال: "إن فعلت كذا فكل امرأة أتزوجها فطالق"، وفعله وهو صبي وانحلت<sup>(٥)</sup> يمينه، ثم تزوج بعد بلوغه، ثم قال لها: "أنت علي حرام بسبب الحلف" - تكون حراماً مبتدأً، والقول قوله في الواحدة أو الثلاث<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في إضافة الحرمة إلى سبب باطل]

(١٤٥٩) وفي فوائد صدر الإسلام عن النسفي: تكلمت المرأة، فقال الزوج: "هذا كفر وحرمت عليّ به"، ثم ظهر أن ذلك اللفظ ليس بكفر - لا تحرم، كذا في الجامع في الفصل الثاني والعشرين<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في مخالعة الأمة]

(١٤٦٠) خلع امرأته الأمة على مال - تطلق والمال يلزمها في الحال لو بإذن المولى، وإلا فبعد العتق، ولو خلعه على مهرها - تطلق ولا يسقط المهر؛ لأنه لمولاهها، فلا يبرأ إلا برضاه، ولو طلق الصبية بمال يصير رجعيًا، وفي الأمة يصير بائناً، وفي الصبية يقع بلا مال ولو عاقلة، وكذا في المدبرة وأم الولد يصير بائناً إذا طلقها بمال إلا أن الأمة القنّة تباع في الدين لو قبلت بإذن المولى، والمدبرة وأم الولد لا يباعان.

(١٤٦١) قال لامرأته الصبية: "متى غبت فأمرك بيدك لتطلقني نفسك متى شئت بعد إبراء المهر"، فغاب، وطلقت نفسها بعد ما أبرأته من المهر - ينبغي أن تطلق رجعيًا مجاناً؛ لأن طلاق الصبية رجعي.

(١) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيحاً.

(٢) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٠).

(٣) في كلا النسختين: "أب".

(٤) في كلا النسختين: "الفتاوى".

(٥) في (أ): "انحل".

(٦) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٠).

(٧) في كلا النسختين: "والعشر".

(١٤٦٢) البالغ خلع امرأته الصبية على مال - رجعي.

### فصل [في توكيل الصبية رجلا بالخلع]

(١٤٦٣) من المهمات: وكَّلت صبية رجلا بخلع، فخلعها بمهرها، فلو ضمنه تبين وفاقاً، وإلا فقل: تبين، وقيل: لا تبين. ولو خلعها أبوها أو أجنبي بمهرها فلو ضمنه المخالعة - تطلق، فلو بلغت - تأخذ نصف المهر قبل الدخول وكَّله<sup>(١)</sup> بعده، ترجع البنت بنصف المال في الفصل الأول وبكَّله في الثاني على الأب لا على الزوج - هذا لو ضمن مهرها للزوج، وإلا فلا شك أن المهر لا يسقط بهذا الخلع لصغرهما، ولو قبلت عقد الخلع حالة تعقل عند الخلع والتعبر عنه - تطلق وفاقاً، ولا يسقط المهر، ولو لم تقبله الصبية والمخالعة أجنبي لا تبين وفاقاً.

### فصل [في جواز خلع أبي الصبية على مال]

(١٤٦٤) وفي الزيادات: خلع الصبية أبوها على مال - جاز الخلع، ولا يجب عليها مال، ولو ضمنه أبوها - يلزمه، ولا يرجع به على بنته<sup>(٢)</sup>.  
(١٤٦٥) وفي الذخيرة: خلع الأب أو الأجنبي كبيرة بمهرها - جاز لو أجازته، وإلا فلو لم يضمنه المخالعة - لم يجز ولا تطلق<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في ادعاء الاستثناء بعد الطلاق أو الخلع]

(١٤٦٦) وفي جامع الفصولين في الفصل الثاني والعشرين: طلق أو خلع وذكر البذل، ثم ادعى الاستثناء - لا يصدق<sup>(٤)</sup>.  
(١٤٦٧) وفي فتاوى أهل سمرقند<sup>(٥)</sup>: ولو خلعها، فقال لها في عدتها: "دادمت سه"<sup>(٦)</sup>، ولم يزد، فلو نوى ثلاث طلاقات - طلقت ثلاثاً، وإلا فلا؛ لأنه لم يتلفظ بطلاق، فصار كما لو قال: "أنت واحدة"، فلا يقع بلا نية<sup>(٧)</sup>.

### فصل [فيما إذا قال "أمرك بيدك" ولم يُردْ به طلاقاً]

(١٤٦٨) إذا قال الزوج: "أمرك بيدك" ولم يرد به طلاقاً - ليس بشيء، إلا في حالة الغضب أو مذاكرة الطلاق، وتقبل بينة الزوجة في إثبات الغضب والمذاكرة، وكذا تقبل بينتها بإقرار الزوج بالبينة لا بالنية<sup>(٨)</sup>، فإن الوقوف بها غير ممكن.  
(١٤٦٩) تفويض الطلاق إلى المرأة قيل: هو وكالة يملك عزلها، والأصح أنه لا يملك.

(١) في (أ): في هذا المكان "و"، ولا يستقيم المعنى بها.

(٢) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧١).

(٣) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ١٤٤) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين ابن مازة البخاري.

(٤) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٢).

(٥) يقصد به مشايخ سمرقند ولهم مدرسة خاصة في إطار الفقه الحنفي. ينظر: (الاختلافات الأصولية بين مدرستي العراق وسمرقند وأثرها في أصول الفقه الحنفي، هيثم عبد الحميد علي خزنة، رسالة الدكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤م).

(٦) في الفارسية: "ثلاثة".

(٧) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٣).

(٨) في (أ): "البينة".

(١٤٧٠) وكلها بطلاق نفسها - لا يملك عزلها، كما إذا قال: "طلق نفسك"، وثمة لا يملك عزلها، كذا في الوكالة.

(١٤٧١) ولو قال لأجنبي: "طلق امرأتي" - صحّ عزله، ولا يقتصر على المجلس، ولو قال للأجنبي: "طلق امرأتي إن شئت" - يقتصر على المجلس، ولا يملك عزله، وفي شروط الحاكم بذكر الأمر باليد تطلق نفسها متى شاءت لاختلاف في الأمر والخيار، قيل: هو كالوكالة يقع مبهم في العمر إذا لم يعلق بالمشيئة<sup>(١)</sup>، فعلى هذا: يملك الزوج عزلها، فإذا علق الطلاق، كما إذا قال: "أمرك بيدك إن شئت" - يصير كاليمين، فينقطع<sup>(٢)</sup> الخلاف، كذا في جامع<sup>(٣)</sup> الفصولين في الفصل الثالث والعشرين<sup>(٤)</sup>.

(١٤٧٢) وفي الذخيرة: جعل أمرها بيدها أو خيرها - فلها أن تختار نفسها ما دامت في مجلس عملها<sup>(٥)</sup>، ولو طال يوما أو يومين (ورقة ٥٢٤ - ١) أو أكثر، فلو قامت منه أو أخذت في عمل آخر - خرج الأمر من يدها، ولو كانت غائبة يبقى إلى ما وراء<sup>(٦)</sup> المجلس بخلاف سائر التمليكات<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في قوله "اختاري"]

(١٤٧٣) وقوله: "اختاري" كالأمر في جميع الأحكام، إلا أنه لو نوى بالأمر باليد ثلاثا - صح، لا في التخيير<sup>(٨)</sup>، وأما نية الاثنين - لا يجوز في "اختاري"، ولا في الأمر، ثم إن الزوجة لو اختارت زوجها خرج الأمر من يدها وقوله: "طلقني" يقع رجعا، وفي الأمر باليد بائن.

(١٤٧٤) جعل أمرها بيدها على أنه متى غاب عنها شهرا فهي تطلق نفسها كيف شاءت، وحيث شاءت، وأين شاءت، وغاب شهرا - فلها أن تطلق نفسها ساعة يتم بها الشهر إلى مضي مجلسها؛ لأن هذه الألفاظ لا تقتضي تعميم الأوقات، فتقتصر على المجلس.

(١٤٧٥) قال لامرأته: "أمر فلانة بيدك لتطلقها متى شئت" - يقتصر على المجلس؛ لأنه مشورة.

(١٤٧٦) وفي الذخيرة: "إذا جاء رأس الشهر فأمرك بيدك" - فطلقها واحدة قبل دخوله، فتزوجها، فجاء رأس الشهر - فالأمر بيدها<sup>(٩)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "بالخشية".

(٢) في (أ): "فيقطع".

(٣) في كلا النسختين: "الجامع".

(٤) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٤).

(٥) في كلا النسختين: "علمها"، والصحيح ما أثبتته رجوعا إلى الذخيرة وجامع الفصولين.

(٦) في كلا النسختين: "مهر أو"، والصحيح ما أثبتته رجوعا إلى الذخيرة وجامع الفصولين.

(٧) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٤٤) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان

الدين ابن مازة البخاري. جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٤).

(٨) في (أ): "التنجيز".

### فصل [في جعل أمر الصبية بيدها]

(١٤٧٧) جعل أمر الصبية بيدها متى غاب، فأبرأته عن المهر، فطلقت نفسها - ينبغي أن تطلق رجعيًا مجانا.

(١٤٧٨) قالت للزوج: "أنت علي حرام"، أو "أنت مني بائن"، أو "أنا عليك حرام"، أو "أنا منك بائن" - كله طلاق إذا جعل الأمر بيدها، ولو قالت: "أنت حرام"، ولم تقل: "علي"، أو "أنت بائن"، ولم تقل: "مني" - فإنه باطل، ولو قالت: "أنا حرام"، ولم تقل: "عليك"، أو "أنا بائن"، ولم تقل: "منك" - فهو طلاق.

(١٤٧٩) ولو قال<sup>(٢)</sup> لامرأته: "طلقني نفسك"، فلو قالت ما قاله الزوج من قوله: "أنا حرام"، أو "خليه"، أو "يبرئه"، أو "أنا بائن"<sup>(٣)</sup> أو "بتته" ونحو ذلك - تطلق.

### فصل [في قوله "كلما أولسون"]

(١٤٨٠) إذا قال: ["كلما أولسون" أو "كلما شرعي أولسون"]<sup>(٤)</sup> - فهي يمين على الطلاق، كما هو المتعارف بين الروم، كذا في الفصل الثالث والعشرين من جامع الفصولين<sup>(٥)</sup>.

(١٤٨١) وفي جامع الفصولين في ذلك الفصل قال: "إن تزوجت عليك فأنت طالق"، فطلقها، فتزوج أخرى في العدة - لم تطلق - هذا مما يحفظ حيث لم تعتبر العدة في ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١٤٨٢) وكله بأن يطلقها بكذا، فأبأنها بنفسه - ليس للوكيل تطليقها، وكذا لو جدد<sup>(٧)</sup> النكاح، ولو أبان امرأته، فوكل رجلا بتطليقها على مال وقبلة - تطلق مجانا، ولو جدد النكاح في العدة، فطلقها الوكيل - تطلق، ويجب المال، ولو مضت العدة ثم جدد وطلقها - لم يقع.

### فصل [فيما إذا جعل الأمر بيدها بشرط ولم يقدر على إزالته]

(١٤٨٣) من المهمات التي سعت زمانا ولم أجد في ذلك نقلا، ثم ظفرت به قال في جامع الفصولين في الفصل الثالث والعشرين: "إن غبت عنك شهرا فأمر بك ببدك"، فأسره الكفار - لا يصير الأمر بيدها، وأفقي البعض: إن أجبروه على الذهاب، فذهب بنفسه - ينبغي أن يتحقق الشرط أو الإتيان بالشرط - مكرها وناسيا وعامدا - سواء في الحنث<sup>(٨)</sup>.

(١٤٨٤) قال في الجامع: حلف لا يخرج، فإن خرج بنفسه وكان الامتناع ممكنا - يحنث، وإلا فلا، والأولى أن تكون المسألة السابقة على هذا الخلاف، وفي العدة لو لم يؤسر و<sup>(٩)</sup> غاب

(١) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٥٠). جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٤).

(٢) في كلا النسختين: "قالت".

(٣) في الأصل: "أباين".

(٤) في كلا النسختين ما بين المعكوفين: ["كلما علي" أو "كلما الشرعية علي"]، وهو مخالف لما في جامع الفصولين، وقد أثبت ما هو الصحيح. ومعناه العام بالتركي: "في كل دفعة (أو كل مرة) ليكن شرعيا" أو "في كل دفعة (أو كل مرة) يجب أن يقال به".

(٥) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٤).

(٦) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٨).

(٧) في الأصل: "لوجود".

(٨) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٩).

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

شهرًا إلا يومًا، فغيبت المرأة نفسها حتى تم الشهر - الأمر بيدها، وقيل: لا يصير بيدها؛ لأنه علق بغيته لا بغيته<sup>(١)</sup>.

(١٤٨٥) ونظيره: لو حلف لا يفارق غريمه حتى يأخذ دينه، فلازمه، ففرّ منه - لا يحنث؛ لأنه ما فارقه، بل فارق غريمه.

(١٤٨٦) وفي الذخيرة قال: إن الزوج لو لم يعلم أين<sup>(٢)</sup> المرأة - لم يصير الأمر بيدها، ولو علم ولم يذهب إليها - فالأمر بيدها، وهذا لو كانت مدخولا بها<sup>(٣)</sup>، وأما قبل دخوله فلو غاب تلك المدة - لا يصير الأمر بيدها - وبه أفتى شيخ الإسلام محمد في فتاواه البرهانية، وإن قال صاحب الفصولين: "فيه نظر"<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في الطلاق بضرب الطلقات]

(١٤٨٧) قال: "أنت طالق واحدة في ثنتين" - يقع واحدة، نوى الضرب أو لا؛ لأن عمل الضرب في تكثير الأجزاء لا زيادة المضروب وهو واحدة<sup>(٥)</sup>، وتكثير أجزاء الطلقة لا يوجب تعددها.

### فصل [في أن الإعراب الخاطيء لألفاظ الطلاق لا يمنع وقوعه]

(١٤٨٨) وإذا قال الرجل لامرأته: أنت واحدة - بنصب "واحدة"، أو رفعها، أو لم يعربها - تقع واحدة، فإذا نوى به الطلاق، كما قاله أبو يوسف (ورقة ٥٣٤ - ٢)؛ لأنه لا يعتبر الإعراب، حتى قال محمد: لو قال: "قاتل<sup>(٦)</sup> أباك" - لا شيء عليه، فإنه يحمل على الوعد، ولو قال: "قاتل أبيك" - يقتل، فإنه إقرار على نفسه بالقتل، وكذا لو قال: "زيت" بفتح التاء للمرأة وبكسر التاء للرجل<sup>(٧)</sup> - يُحدّ، كما قاله قاضيخان في فصل قراءة القرآن خطأ من كتاب الصلاة<sup>(٨)</sup>.

### فصل [في جنایات المرأة]

(١٤٨٩) خروج الزوجة من البيت جنایة، وإسماع صوتها جنایة للأجنبي، والتكلم مع رفع الصوت مع غير المحرم جنایة وفاقا، وكشف وجهها عند أجنبي جنایة، وقيل: ليست بجنایة - [مما يحفظ]<sup>(٩)</sup>.

### فصل في العدة

(١٤٩٠) ادعت الزوجة على زوجها أنه جعل الأمر بيدها - لا يسمع، أما لو طلقت نفسها بحكم الأمر، ثم ادعت وقوع الطلاق ووجوب المهر بناء عليه - يسمع.

### فصل [في جعل أمرها بين رجلين]

(١) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٩).

(٢) في (أ): "أن".

(٣) في كلا النسختين: "مدخولة".

(٤) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٨٠).

(٥) في (أ): في هذه المكان: "في ثنتين يقع واحدة"، وهو زيادة تصحيفا.

(٦) في كلا النسختين: "أقاتل"، وهو خطأ.

(٧) في الأصل: "للجر".

(٨) فتاوى قاضيخان (١٤١، ٦٨/١).

(٩) في (أ): زيادة.



(١٤٩١) جعل أمرها [بين رجلين]<sup>(١)</sup>، فطلقها أحدهما - لم يقع.  
(١٤٩٢) وفي كتاب الحيل: لو بدأت المرأة في الشرط وقالت له: "زوجت نفسي منك على أن أمري بيدي"، ويقول الزوج: "قبلت" - يجوز النكاح، ويصير الأمر بيدها. ولو بدأ الزوج وقال: "تزوجتك على أن أمرك بيدك"، فقبلت - يجوز النكاح لا الأمر باليد؛ لأن الزوج حين شرط لم تكن المرأة في نكاحه، والأمر باليد إنما يصح في الملك أو مضافاً إلى الملك، وهما لم يوجدوا<sup>(٢)</sup> في بدء المرأة، حين قبل الزوج كان مقارناً لكونها منكوحة<sup>(٣)</sup>.

### فصل في نكاح<sup>(٤)</sup> الفضولي

(١٤٩٣) قال: "إن تزوجت امرأة فطالق ثلاثاً"، أو قال: "كل امرأة تدخل في نكاحي..." - فإذا زوجه فضولي وأجازه فعلاً - لا يحنث، ولو قال: "كل قنّ يدخل في ملكي..." فإنه يحنث بعقد الفضولي؛ لأنه ملك اليمين، وهو لا يختص بالشراء، بل له أسباب سواه. وقال شمس الأئمة السرخسي: يحنث بنكاح الفضولي في "تدخل في نكاحي"<sup>(٥)</sup>. ولو زوجها فضولي وخالعها الزوج - فهو إجازة، وكذا الطلاق.  
(١٤٩٤) قال: "إن خطبت فلانة أو تزوجتها فهي طالق"، فخطبها، ثم تزوجها - لا يقع، كما في الأستروشي<sup>(٦)</sup>.

### فصل في الإجازة

(١٤٩٥) إن بعث إليها شيئاً من المهر، سواء وصل أو لا، وكذا إن بعث هدية أو نحوها، وقبل الخلوة معها - إجازة، ولو قبلها أو لمسها بشهوة - أجازه فعلاً، وأما لو دفع<sup>(٧)</sup> إليها<sup>(٨)</sup> وقال: "هذا مهرك" - فهو إجازة قولاً.

### فصل [في التهنة والإجازة بالقلب]

(١٤٩٦) التهنة والإجازة بقلبه<sup>(٩)</sup> ليسا بإجازة، وفي مجموع النوازل: قبول التهنة وقوله: "أحسنتم"، أو "أهبت" للفضولي يكون إجازة، وكذا البيع، و<sup>(١٠)</sup>الطلاق كالنكاح في حكم

(١) في كلا النسختين: "بيدها" وكلمة "رجلين" غير موجودة - ولا يستقيم معنى العابرة بذلك، وأثبت ما هو الصحيح رجوعاً  
رجوعاً إلى الكتب المعتمدة كالحيط البرهاني (٤٩١/٣).

(٢) في (أ) في هذا المكان: "و".

(٣) فتاوى قاضيخان (١٦٢/١).

(٤) في كلا النسختين: "النكاح".

(٥) في كلا النسختين: "نكاح"، هو خطأ، والمسألة مذكورة في جامع الفصولين (١٨٨/١).

(٦) فصول الأستروشي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٦٩)، محمد بن محمود بن حسين الأستروشي.

(٧) في كلا النسختين: "رفع".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في الأصل: "لقلبه".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

الفضولي في الإجازة قولاً وفعلاً، ففي طلاق الفضولي بعث المهر إليها ليس بإجازة لوجوبه قبل الطلاق، فإنه واجب في كل حال<sup>(١)</sup>.

### فصل [في تعليق طلاق امرأة غيره بشرط وإجازة زوجها]

(١٤٩٧) من المهمات: قال لامرأة غيره: "إن دخلت الدار فأنت طالق"، فأجاز الزوج، فدخلت - طلقت، ولو دخلت قبل الإجازة - لا تطلق، فإن عادت بعد الإجازة، فدخلت - طلقت.

(١٤٩٨) قال لامرأته: "أنت طالق إن كان السماء فوقنا والأرض تحتنا" - تطلق للحال.  
(١٤٩٩) قال: "أنت طالق من واحدة<sup>(٢)</sup> إلى ثلاث" - تقع واحدة عند زفر، وعندهما: تقع الثلاث استحساناً، كما في قوله: "خذ من مالي من دراهم إلى مائة" - تدخل المائة<sup>(٣)</sup> عرفاً، وعند أبي حنيفة - رضي الله عنه - تقع ثنتان<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في تعليق الطلاق بشرط حياة الوالدين]

(١٥٠٠) قال لوالديه: "إن تزوجت امرأة ما دمتما حيّين فهي طالق"، فتزوج امرأة، ثم امرأة في حياتهما - طلقت الأولى - لا الثانية.  
(١٥٠١) وفي العدة: قال لامرأة: "إن تزوجتك - فحلال الله علي حرام"، فتزوجها - لا تطلق على الصحيح، ولو كانت له امرأة وقت التكلم - تطلق التي في نكاحه<sup>(٥)</sup>.

### فصل فيما إذا طلق سكران<sup>(٦)</sup> وفي سائر أحواله

(١٥٠٢) التي<sup>(٧)</sup> جمعها<sup>(٨)</sup> من الكتب المعتبرة، وكتبت ما هو المفتى به والمعول عليه، وإن كثرت<sup>(٩)</sup> فيه الأقاويل، لكن الخلاصة المعمول بها ما ذكرناه، وفي الجامع من الفصل الرابع والثلاثين: إن طلاقه وخلعه جائز عندنا، سواء كان سكره من خمر أو أشربة متخذة من تمر وزبيب، كنبذ ومثلث، وكذا عتقه وإقراره بدين وتزويج صغير وإقراض واستقراض وصدقة (ورقة ٥٣٥ - ١) وهبة، وبه أخذ عامة مشايخنا، وتلزمه سجدة التلاوة، ويجب عليه قضاء الصلوات، وينقض وضوؤه، إن لم يعرف الذكر من الأنثى؛ لأنه كالمغمي عليه<sup>(١٠)</sup>.  
(١٥٠٣) سكران جمع فرسه به، فاصتدم إنساناً، فمات - لا ضمان عليه إن لم يقدر على منعه فلان، فليس بمسير<sup>(١١)</sup>، فلا يضاف سير الفرس إليه، وكذا غير السكران لو كان عاجزاً.

(١) مختارات مجموع النوازل للمرغيناني، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٤٧.

(٢) في كلا النسختين: "واحد".

(٣) في الأصل: "العامة"، وفي (أ): "العاقبة"، والصحيح ما أثبتته اعتباراً بالمسائل المشابهة في الكتب المعتمدة.

(٤) الجامع الصغير للشيباني (١٩٥/١).

(٥) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (٦/٢).

(٦) في كلا النسختين: "سكراناً".

(٧) في كلا النسختين: "الذي".

(٨) في كلا النسختين: "جمعه".

(٩) في كلا النسختين: "كثير".

(١٠) جامع الفصولين، أحكام السكرى (١٠٥/٢).

(١١) في كلا النسختين: "بمسير".

(١٥٠٤) ولو كان شهود النكاح سكارى - جاز إذا عرفوا أمر النكاح وإن لم يتذكروا بعد ما صحوا، وكذا يقع طلاق الوكيل السكران على الصحيح، كما في المحيط<sup>(١)</sup>.  
(١٥٠٥) ولو قذف السكران أو أقر به - لزمه الحد، ولو زنى - يحد بعد الصحو، ولو أقر أنه سكر من الخمر طائعا - يحد حين يصحو، فيقر أو يبرهن، وأما في القذف إذا أقر به - يحد سكرانا.

### فصل [في صحة إسلام السكران]

(١٥٠٦) ويصح إسلامه، ولا تصح رده بالإجماع، ولا تبين امرأته بتلك الردة، ويجبر على الإسلام ولا يقتل.

### فصل [فيما إذا قال لولده أن أمه طالق ظانا أنه ولد غيره]

(١٥٠٧) رجل قال لصبي ظنه أنه ابن فلان: "تكن أمك طالقا ثلاثا"، وكان الصبي ابنه - تطلق زوجته ثلاثا.

(١٥٠٨) وفي الخانية: يجوز بيع من سكر بنبيذ وشراؤه إذا عرفهما وعرف قبضه<sup>(٢)</sup>.  
(١٥٠٩) حلف بطلاق<sup>(٣)</sup> أنه سكران، أو حلف أنه غير سكران، فالشاهد على السكر فيهما والحنث عرف الناس، والذي عدوه سكران - فهو سكران، كما في الجامع<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في طلاق وحد من يتعاطى المسكرات المتخذة من غير العنب]

(١٥١٠) في الجامع الصغير: إن ما يتخذ من الشعير والبر والذرة حلال في قول الإمام الأعظم - لا يجب به الحد ولا يقع طلاقه. وعند محمد: كالحرم - يحد ويقع طلاقه. وأما الطلاء الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، ثم رقه بالماء، ثم غلا واشتد - حلال عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رضي الله تعالى عنهما - ولكن أجمعوا أنه لو سكر به - يحد ويقع طلاقه، ويجوز بيعه وشراؤه، وهو حلال عندهما بشرط عدم السكر. فحاصله: إنه عند الإمام الأعظم كالبنج ولبن الرماك<sup>(٥)</sup> في أنه يمنع وقوع طلاق وعتق وإقرار بالإجماع، فكذا هذا عنده<sup>(٦)</sup>.

(١٥١١) قال الإمام فخر الدين قاضيخان: السكر بأشربة متخذة من حبوب و<sup>(٧)</sup>فواكه وشهد<sup>(٨)</sup> وعسل حرام بالإجماع، ومن زال عقله بنج - فالصحيح أنه لا يقع طلاقه وعتقه<sup>(٩)</sup>.

### فصل [في عدم وقوع طلاق من شرب حلالا فسكر منه]

(١) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي، مخطوط، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والسكران، لوحة ٣١٥. لسان الحكماء، كتاب النكاح، ٣/٣١٦.

(٢) فتاوى قاضيخان، كتاب الحدود (١٢٢/٣).

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) جامع الفصولين، أحكام السكارى (١٠٦/٢).

(٥) قال في الدر المختار (٢٧/٢١١): "هو لبن الفرس إذا اشتد".

(٦) الجامع الصغير (٤٨٦/١).

(٧) في الأصل: غير موجودة.

(٨) قال في لسان العرب (٣/٢٣٨): "والشَّهْدُ والشُّهْدُ - العَسَلُ ما دام لم يُعَصَّرْ من شِمْعِهِ".

(٩) لم أقف على هذا الكلام في فتاوى قاضيخان، بل في جامع الفصولين (١٠٦/٢).

(١٥١٢) وفي جامع الفصولين في الفصل الرابع والثلاثين: شرب شراباً حلواً، فلم يوافق طبعه، فسكر منه، فطلق امرأته - لا يقع - مما يحفظ<sup>(١)</sup>.

### فصل [في عدم إقامة الحد على من التجأ إلى الكعبة المشرفة]

(١٥١٣) لا يحد الشارب أو القاتل إذا التجأ إلى<sup>(٢)</sup> الكعبة<sup>(٣)</sup> - شرفها الله تعالى - إلا إذا شرب في الحرم أو قاتل - يُحدّد حد الشرب ويقتص في القتل، كما قاله المرغيناني في فتاواه الظهيرية. وفي المبسوط وجدت الرواية عن الأصحاب جميعاً أنه يجب الحد في جميع ذلك، وأفقي به في المبسوط<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في الاستثناء]

(١٥١٤) من المهمات في الاستثناء، وفي الجامع: لا يصح الاستثناء في الأوامر، كما إذا قال: "طلق امرأتي إن شاء الله"، أو "بع قني إن شاء الله"، أو "حرّر قني إن شاء الله"، فالاستثناء باطل فيه، فلا يعمل عمله، بل يصح ويعمل في التملكيات ويرفع الحكم، كما إذا قال: "أمرك بيدك إن شاء الله" - يصح الاستثناء ويرفع الحكم. وكذا إذا قال لامرأته: "طلقني نفسك" وهو في حكم: "أمرك بيدك"، وهو تملك أيضاً بخلاف: "طلق امرأتي"، فإنه أمر لا يتمشى فيه الاستثناء، كما قدمناه، فلا يحتاج إلى أن يقال أنه من قبيل الأمر، كما في الكافي<sup>(٥)</sup>.

(١٥١٥) وفي المحيط قال: "طلق امرأتي إن شاء الله وشئت" - فطلقها المخاطب - لا يقع، دل هذا على الاستثناء، فتعين أنه يُعمل في الأوامر أيضاً، ويرفع حكمها<sup>(٦)</sup> - [مما يحفظ]<sup>(٧)</sup>.

### فصل في كيفية اتصال الاستثناء

(١٥١٦) وفي الذخيرة: أراد أن يطلق امرأته بلا وقوع<sup>(٨)</sup> - له<sup>(٩)</sup> أن يستثني متصلاً ملفوظاً<sup>(١٠)</sup> مسموعاً بتصحيح الحروف على الصحيح، حتى لو سمع نفسه كفى، ولا يجوز منفصلاً وبالإضمار في قلبه، وكذا العتق، فلو أتاه بالاستثناء فيما حلف أنه يطلقها اليوم بأن قال: "أنت

(١) جامع الفصولين، أحكام السكاري (١٠٧/٢).

(٢) في (أ): "و".

(٣) لو قال "الحرم" بدل "الكعبة" لكان أنسب وأدق؛ لأنه لا تذكر الكعبة بعينها في هذه المسألة - بل الحرم.

(٤) المبسوط للسرخسي (٣١١/٧).

(٥) المصدر السابق، كتاب الطلاق (١١٤/٢).

(٦) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٣٢١. جامع الفصولين، كتاب الطلاق

(١١٥/٢).

(٧) في (أ): زيادة.

(٨) في كلا النسختين: "وقع".

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) في الأصل: "ملفوظ".

طالق إن شاء الله" أو "أنت طالق على ألف" - ولم تقبل المرأة ذلك قبل - يبرأ في يمينه ويحنت في ظاهر الرواية - مما يحفظ هذا <sup>(١)</sup>.

### فصل [في الطلاق بالكتابة والاستثناء باللسان وبالعكس]

(١٥١٧) كتب إلى امرأته: "أما بعد؛ فأنت طالق إن شاء الله" (ورقة ٥٣٥ - ٢) موصولا بكتابتها - لا تطلق؛ لأن المكتوب إلى غائب كملفوظ، ولو كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو عكس - لا رواية فيه، وينبغي أن يصح، وكذا لو كتب كتابا إليها وكتب فيه: "لو شربت خمرا فأنت طالق"، ثم قال بلسانه: "إن شاء الله" متصلا - صح الاستثناء، كما في فوائد صاحب المحيط <sup>(٢)</sup>.  
(١٥١٨) كتب إليها: "أنت طالق إن شاء الله" - متصلا، ثم سوّد الاستثناء على وجه لا يمكن قراءته - صح استثناءؤه.

### فصل [في ادعاء التلفظ بالاستثناء]

(١٥١٩) ادعى الزوج التكلم بالاستثناء في خلع أو <sup>(٣)</sup> طلاق، أو ادعى التكلم بشرط في الطلاق، وشهدوا على الخلع والطلاق بغير استثناء - تقبل شهادتهما ويقضى بالخلع والطلاق، وقال الشهود: "لم نسمع فيه غير كلمة الخلع والطلاق"، فالقاضي لا يفرق بينهما ويصدق الزوج، كما في جامع الفصولين في الفصل الرابع والثلاثين <sup>(٤)</sup>.

### فصل [في طلاقه المختلعة ثلاثا]

(١٥٢٠) من المهمات الواقعة عندنا: وفي الجمع: طلق ثلاثا المختلعة <sup>(٥)</sup> - لا يقع لأنه بائن، والبائن لا يلحق البائن إذا قاله في العدة، وذكر فيه: إن ممتدة <sup>(٦)</sup> الطهر طلقها زوجها - فهي تعد بثلاثة أشهر بعد ستة أشهر بعد حكم القاضي بذلك، فإنه مجتهد فيه؛ لأنه روي عن عمر - رضي الله عنه - مثل ذلك <sup>(٧)</sup>. وفي المنظومة والحصص للنسفي: بعد تسعة أشهر، فحاصله: جاز ذلك وإن لم يبلغ حد الإياس - فلا بد من حفظه؛ لأنه كثير الوقوع <sup>(٨)</sup>.

### فصل [في طلاق المعتوه]

(١٥٢١) قال في الجامع في كتاب الطلاق: طلاق المعتوه لا يقع كطلاق مجنون <sup>(٩)</sup>.

### فصل [في تصرفات المجنون]

<sup>(١)</sup> ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٥٥). جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١١٥/٢).

<sup>(٢)</sup> الفتاوى البزازية، كتاب الطلاق (٢٢/٣).

<sup>(٣)</sup> في (أ): "و".

<sup>(٤)</sup> جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٠٣/١).

<sup>(٥)</sup> في الأصل: "المختلعة".

<sup>(٦)</sup> في كلا النسختين: "ممتد".

<sup>(٧)</sup> السنن الكبرى للبيهقي، كتاب العدد، باب عدة من تباعد حيضها، (١٥٥١٠، ٤١٩/٧). ونص الرواية: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضة فإنها تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذاك وإلا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر.

<sup>(٨)</sup> حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي لأبي بكر السمرقندي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٧).

<sup>(٩)</sup> جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٢٨/٢).

(١٥٢٢) إن المجنون من لا يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادراً، والعاقل ضده<sup>(١)</sup>، والمعنونه من يختلط كلامه وأفعاله - فيكون هذا<sup>(٢)</sup> غالباً وهذا غالباً، فكانا سواء.

### فصل في أن طلاق المصروع لا يقع حالة صرعه

(١٥٢٣) كما في المحيط والجامع نقلاً عنه في كتاب الطلاق<sup>(٣)</sup>.

(١٥٢٤) وطلاق المبرسَم<sup>(٤)</sup> لا يقع، حتى لو طلقها صاحب برسم - فلا<sup>(٥)</sup> يصح. ولو رد رد الطلاق فقال: "طلقها في حالة البرسم" - لا يقع، ولو رده<sup>(٦)</sup> إليها يقع قضاء. وفي قاضيخان أفتى أبو الليث بهذا<sup>(٨)</sup> كذلك لو لم يكن إقراره بذلك في حالة مذاكرة الطلاق<sup>(٩)</sup>.

### فصل [في اختلاع المريضة بمهرها]

(١٥٢٥) مريضة اختلعت من زوجها بمهرها، ثم ماتت - فالحكم الشرعي فيه: إنه ينظر إلى ميراث الزوج منها وإلى بدل الخلع وإلى ثلث مالها، فيجب الأقل من ذلك - لا الزيادة، وفي هذه الصورة: لو لم يدخل بها - سقط نصف المهر بطلاقه والنصف الآخر وصية، وهو لغير الوارث - فصح من الثلث. فلو دخل بها وماتت بعد مضي العدة - فكل المهر وصيته ويصح من الثلث إذ الاختلاع تبرع، ولو مات في العدة، فكذا عند أبي يوسف ومحمد - إذ الزوج لم يُبق وارثاً لرضاه بالفرقة، وعند أبي حنيفة - رضي الله عنه - يعطى الأقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث؛ لأنهما اتّهما في حق سائر الورثة ولم يُتّهما في الأقل، وهو نظير طلاقها بسؤالها في مرض الموت، وحاصل التفاوت بين مضي المدة وعدم مضيها: إنه بعد مضيها لا ينظر إلى الثلث، وإنما ينظر إلى ميراثه، فيسلم له قدر إرثه من بدل الخلع دون ثلث المال لو ثلثه أكثر، كما في المحيط<sup>(١٠)</sup>.

(١٥٢٦) ولو كان الزوج ابن عمها، فلو لم يرث منها لأجل أن<sup>(١١)</sup> لها عصبه أخرى أقرب منه - فهو والأجنبي سواء، ولو يرثها بقرابة وما ثبت بعد مضيها - ينظر إلى بدل الخلع وإلى وارثه

(١) في (أ): "مدة".

(٢) في (أ): زيادة.

(٣) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٢٨/٢).

(٤) قال في لسان العرب (٤٥/١٢): "(مادة برسم) البرسام الموم ويقال لهذه العلة البرسام وكأنه معرب وبر هو الصدر وسام من أسماء الموت وقيل معناه الابن والأول أصح لأن العلة إذا كانت في الرأس يقال سِرْسام وسير هو الرأس والمبلسم والمبرسَم واحد الجوهري البرسام علة معروفة وقد برسم الرجل فهو مبرسَم قال والإبريسم معرب وفيه ثلاث لغات والعرب تخلط فيما ليس من كلامها قال ابن السكيت هو الإبريسم بكسر الهمزة والراء وفتح السين وقال ليس في كلام العرب".

(٥) في (أ): "فلما".

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في (أ): "يردها".

(٨) في الأصل: "هذا" دون الباء.

(٩) فتاوى قاضيخان، كتاب الطلاق (١٥١، ٧٤/٢).

(١٠) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ٣٣٠). جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٢٩/٢).

(١١) في كلا النسختين: غير موجودة.

بقراءة، فلو كان البدل قدر إرثه أو أقل - سلم له ذلك، ولو أكثر - فالزيادة على قدر إرثه لا يسلم له إلا بإجازة الورثة، هذا لو مدخولا بها<sup>(١)</sup>، وإلا فالنصف يعود إلى الزوج بطلاق قبل دخوله دخوله لا بحكم الوصية، وفي النصف لو كان الزوج أجنبيا - فهو متبرع - يصح من الثلث، ولو كان ابن عمها ويرثها - فله الأقل من إرثه ومن نصف المهر، ولو برئت منه سُلّم للزوج كل البدل كهبته منه، ثم يرثها ولا يرث بينهما بالزوجية ماتت<sup>(٢)</sup> في العدة أو بعدها لتراضيهما<sup>(٣)</sup> ببطلان حقه - هذا لو كانت<sup>(٤)</sup> مريضة، فلو اختلعت صحيحة والزوج مريض - فالخلع جاز بالمسمى - قل أو كثر - ولا يرث بينهما في العدة أو بعدها.

### فصل [في خلع الأجنبي]

(١٥٢٧) ولو خلعتها أجنبي من الزوج بمال - ضمنه للزوج، وكان ذلك في مرض موت الأجنبي - جاز، ويعتبر البدل من ثلث مال الأجنبي، فلو كان الزوج مريضا حين تبرع الأجنبي بخلعها - فلها الإرث لو مات (ورقة ٥٣٦ - ١) الزوج من مرضه ذلك وهي في العدة؛ لأنها لم ترض بهذا الطلاق، فيكون الزوج فارًّا، كذا في المحيط<sup>(٥)</sup>.

### فصل [فيما إذا طلقها في صحته ومات في عدتها]

(١٥٢٨) من المهمات في هذا الباب حيث كثرت<sup>(٦)</sup> فيه الأقاويل، لكن المقرر المحفوظ من المذهب ما ذكره في الذخيرة: طلقها رجعيا في صحته، فمات الزوج في العدة - ترث المرأة إياه، ولو ماتت المرأة - يرث الزوج في العدة، ولا ترث لو أبانها في صحته، فمات في العدة، وكذا لو أبانها في مرضه بأمر المرأة لا يرث المرأة، وأما لو أبانها الزوج بلا أمر المرأة، فمات الزوج في العدة - ترث المرأة إياه عندنا - لا لو مات بعد مضي العدة<sup>(٧)</sup>.

### فصل [فيما يحدد به مرض الموت]

(١٥٢٩) ومرض الموت في الرجل أن يضعف حتى صار صاحب فراش يعجز عن القيام بمصالحه الخارجة، ويزداد كل يوم مرضه، ومرض الموت في المرأة كانت صاحبة فراش وعاجزة عن القيام في الصلاة ولا تخرج إلى المخرج بلا معين وكانت عاجزة عن مصالحها<sup>(٨)</sup> الداخلية.

### فصل [فيما تحدد به الصحة البدنية]

(١٥٣٠) من يذهب ويحيى في مصالحه كل يوم - فهو الصحيح، والمُقعد والمفلوج<sup>(٩)</sup> لا يزداد مرضه كل يوم - فهو كصحيح، وكذا صاحب جرح ووجع لم يجعله صاحب فراش - فهو كصحيح - مما يحفظ هذا.

(١) في كلا النسختين: "مدخولة".

(٢) في كلا النسختين: "بانت".

(٣) في كلا النسختين: "لتراضيهما".

(٤) في الأصل: "كان".

(٥) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ٣٣٠) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٢٩/٢).

(٦) في كلا النسختين: "كثير".

(٧) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٥١).

(٨) في كلا النسختين: "مصالح".



(١٥٣١) والمسلول<sup>(٢)</sup> لو طلق امرأته وقد طال ولم يضمه - فهو كصحيح، بخلاف المقعد والمفلوج إن لم يكن قديماً - فهو كمريض، ولو قديماً - فهو كصحيح إذ هذه علة مزمنة لا قاتلة، والطول في الأمراض المزمنة: السنة. وقيل: ما يعده الناس عادة طويلاً، كما إذا طال بحيث لا يخاف به الموت - فإنه كالصحيح.

(١٥٣٢) قال في الجامع: المقعد أو المفلوج لو وهبا في أول ما أصابه، ثم مات في أيام قليلة - تعتبر من الثلث<sup>(٣)</sup>.

(١٥٣٣) صاحب السِّل والدَّق<sup>(٤)</sup> لم يصير صاحب فراش - فهو كالصحيح؛ لأن الإنسان لا يخلو عن مرض، فما دام يخرج في حوائج نفسه - لا يعد مريضاً عادة، قال أبو جعفر الهندواني<sup>(٥)</sup>: لو يزداد كل يوم - فهو مريض<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في انتقاص وازدياد المرض]

(١٥٣٤) لو ينتقص مرضه مرة ويزداد أخرى، فلو مات بعده لسنة - فهو كصحيح، ولو مات قبل سنة - فكمرض - مما يحفظ هذا.

### فصل في رجل عجز عن مصالحة الخارجة لا الداخلة

(١٥٣٥) قال مشايخ بلخ: لو قدر على مصالحة في البيت أو في خارجه - صحيح، وقال مشايخنا: لو عجز عن مصالحة<sup>(٧)</sup> الخارجة فمريض، كما قاله قاضيخان<sup>(٨)</sup>.

### فصل [في اعتبار آخر الأوجاع]

(١٥٣٦) امرأة ضرب بها الطلق، أي وجع الولادة، فالمعتبر فيه آخر الأوجاع في الولادة - وهو المتصل بالموت، وأما الأوجاع التي تظهر ثم تسكن - لا تعتبر، فإنه كمريض يعقبه البرء والصحة، حتى إنه لا يصير سبباً للتيمم، كما مر في كتاب الصلاة.

### فصل [في طلاق المريض في مرض الموت]

(١٥٣٧) مريض طلقها ومات في العدة - ترث المرأة إياه بهذه الجهة أو بجهة أخرى - مما يحفظ هذا.

### فصل [في صاحب فراش إذا طلق]

(١) المفلوج: اسم مفعول من فلج، من تعطل بعض أعضائه عن الحركة. (معجم لغة الفقهاء، ٤٤٧/١).  
(٢) و"السِّل" بالكسر مرض معروف، و"أَسْلَهُ" الله بالألف: مرضه بذلك "فَسَلَّ" هو البناء للمفعول وهو "مَسْلُولٌ" من النوادر ولا يكاد صاحبه يبرأ منه وفي كتب الطب أنه من أمراض الشباب لكثرة الدم فيهم وهو قروح تحدث في الرئة. (المصباح المنير، مادة سلل، ١٤٩/١).

(٣) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٢٩/٢).

(٤) الدَّق: حمى تدوم، لا تكون قوية، تقضي إلى ذبول وضي. (معجم مقاليد العلوم، ١٩٤/١).

(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد أبو جعفر الهندواني البلخي الحنفي، يقال له لكماله في الفقه: "أبو حنيفة الصغير"، ويروي عن محمد بن عقيل وغيره، وتفقه على أبي بكر بن محمد بن أبي سعيد وأخذ عنه جماعة عاش اثنتين وستين سنة وكان من الأعلام، توفي ببخارى في ذي الحجة سنة ٣٦٢هـ. (تاج التراجم، ٢١/١).

(٦) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٢٩/٢).

(٧) في كلا النسختين: "المصالحة".

(٨) لم أقف عليه في فتاوى قاضيخان، بل في جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٢٩/٢).

- (١٥٣٨) صاحب فراش طلق، ثم صح، ثم مرض ومات في العدة - لم يكن فاراً.  
 (١٥٣٩) وكّله في صحته بإبانتها<sup>(١)</sup>، فمرض وعجز عن عزله حتى أبانها في مرض موته<sup>(٢)</sup> -  
 - لم ترث المرأة، ولو قدر على عزله - ترث المرأة إياه.

### فصل [في طلاق المريض وردة المريضة]

- (١٥٤٠) وفي جامع الفصولين في كتاب الوصية: وطلاق المريض وردة المريض<sup>(٣)</sup> في مرض يموتان فيه يكونان فارّين<sup>(٤)</sup>.

### فصل [فيما إذا أبان زوجته في مرضه]

- (١٥٤١) في المحيط: إبان الزوج زوجته في مرضه، وكان كل واحد منهما لا يتورثان، كما إذا كان أحدهما قنّاً فعتق، أو المرأة كتابية فأسلمت - لم ترثه، ولو ارتدت في عدتها، فأسلمت - لم ترثه<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في تعليق طلاقها بعدم فعل نفسه]

- (١٥٤٢) علق طلاقها بعدم فعل نفسه، فلم يفعل حتى مات - ترثه لو دخل بها، ولو ماتت هي - يرثها.

- (١٥٤٣) علقه بمرض نفسه، فمات به - ترثه، قال الصفار<sup>(٦)</sup>: "ينبغي أن لا ترثه"<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في ارتداد المريضة المعتدة]

- (١٥٤٤) من المهمات في هذا الباب وهي ما ذكر في الجامع: مريضة ارتدت في العدة - يرثها زوجها - لا لو ارتدت صحيحة<sup>(٨)</sup>.  
 (١٥٤٥) رجل ارتد - ترثه<sup>(٩)</sup> المرأة ما دامت في العدة، ولو كان صحيحاً آلى من<sup>(١٠)</sup> زوجته صحيحاً، فبانت<sup>(١١)</sup> المرأة بالإيلاء وهو مريض - لم يرثها، ولو كان الإيلاء في المرض - ترثه بمباشرة سبب الطلاق.

### فصل [في إنكار الزوج صحة النكاح]

- (١٥٤٦) مما يحفظ هذا: فإنه كثير الوقوع: قال لامرأته: "أبتك في صحي"، أو "جامعت أم امرأتي"، (ورقة ٥٣٦ - ٢) أو "بنتَ امرأتي"، أو "تزوجتها بلا شهود"، أو "بيننا رضاع قبل النكاح"،

(١) في كلا النسختين: "باب بإبانتها".

(٢) في (أ): "زيادة".

(٣) في كلا النسختين: "المريضة"، لكن أثبتته رجوعاً إلى ما في جامع الفصولين.

(٤) جامع الفصولين، كتاب الوصية (١٣٩/٢).

(٥) المحيط الرضوي، لرضي الدين السرخسي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٣٠٠) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٣٠/٢).

(٦) في كلا النسختين: "صفار"، وهو: أحمد بن عصمة، وقيل: عقبة البلخي أبو القاسم الصفار الحنفي الصوفي، توفي سنة ٣٣٦هـ. له من الكتب: أصول التوحيد. الملتقط في الفتاوى (من عقد المذهب). (هدية العارفين، ٧٠/١).

(٧) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٣٠/٢).

(٨) المصدر نفسه (١٣٠/٢).

(٩) في كلا النسختين: "ترث".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) في كلا النسختين: "فماتت"، وهو خطأ.

أو "تزوجتها في العدة" - وأنكرت المرأة ذلك - بانت منه وترثه، لا لو صدقته، كما في جامع الفصولين في كتاب الطلاق نقلاً من الصغرى<sup>(١)</sup>.

(١٥٤٧) مريض قال لها: "أبتك في صحي ومضت عدتك"، فصدقته المرأة - فلها الزوج في الحال - مما يحفظ هذا.

### فصل [في قول الزوجة أن زوجها المتوفى أبانها في مرض موته]

(١٥٤٨) رجل مات، فقالت زوجته: "قد أباني في مرض موته، أنا في العدة ولي إرثه"، وقالت الورثة: "أبانك في صحته" - قول الزوجة، إلا إذا أقام الورثة البينة أنه في صحته، بخلاف ما لو قالت الزوجة: "أسلمت قبل موته"، وقالت الورثة: "بعد موته"، القول للورثة والبينة على المرأة بأنها أسلمت قبل موت الزوج.

### فصل [في قول المرأة بعدم مضي عدتها]

(١٥٤٩) رجل أبان زوجته في مرض موته، فمات به، وقالت الزوجة: "لم تمض عدتي" - صدقت بيمين ولو طالت المدة، فلو نكلت - لا ترثه، كما إذا<sup>(٢)</sup> أقرت بمضي المدة، ثم أنكرته. وإن لم تقل شيئاً، ولكن تزوجت بآخر في مدة تمضي فيها العدة، ثم قالت: "لم تمض عدتي" من الأول - لم تصدق على الثاني - فهي امرأته ولا ترث الأول، إذ الزوج إقرار بمضيها. ولو لم<sup>(٣)</sup> تتزوج<sup>(٤)</sup> ولكن قالت<sup>(٥)</sup>: "آيست من الحيض، واعتددت<sup>(٦)</sup> ثلاثة أشهر"، ثم مات الزوج، وحرمت وحرمت عن الإرث، ثم تزوجت، فولدت أو حاضت - ترث الأول، وفسد نكاح الثاني - مما يحفظ هذا، فإنها مسألة جليلة تتبعها زماناً حين سئلت عن ذلك، فوجدتها<sup>(٧)</sup> في الأصل للإمام محمد الشيباني - عومل باللفظ السبحاني<sup>(٨)</sup>.

### فصل [في اختيار امرأة العنّين نفسها]

(١٥٥٠) امرأة العنّين اختارت نفسها في مرض موته - لا ترث، وكذا في كل فرقة وقعت من قبل المرأة.

(١٥٥١) جامعها<sup>(٩)</sup> ابن رجل مريض مكرهه - لم ترثه إلا أن<sup>(١٠)</sup> أمره الأب بذلك - معاذ معاذ الله تعالى - فيصير فاراً، فلو<sup>(١١)</sup> جاءت الفرقة من المرأة في مرضها أو طلقها لردّها - يرثها.

(١) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٣٠/٢).

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: "تزوج".

(٥) في كلا النسختين: "قال".

(٦) في كلا النسختين: "اعتدت".

(٧) في كلا النسختين: "فوجد".

(٨) لم أقف على هذا المسألة في المبسوط (الأصل)، لكنها منقولة حرفياً من جامع الفصولين (١٣٠/٢).

(٩) في كلا النسختين: "جامع".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) في كلا النسختين في هذا المكان: "فإذا أقرت المرأة منه بولد"، وهي زيادة مخالفة لما في جامع الفصولين (١٣٠/٢).

(١٥٥٢) وفي الجامع الأصغر: "أبتك في صحي ومضت عدتك"، وصدقته، فأقر لها بدين أو أوصى لها - فلها الأقل من ذلك ومن الإرث عندنا<sup>(١)</sup>.

### فصل [في تعليق طلاقها بفعل نفسه ففعله في مرضه]

(١٥٥٣) علق طلاقها بفعل نفسه، ففعل في مرضه، وهو فارّ، سواء كان التعليق والشرط في مرضه أو الشرط فقط، وسواء للزوج بدٌّ من ذلك الفعل - أي مفارقة عنه، كدخول الدار، فإن الرجل يفارق عنه حيث لا يدخل فيه إن شاء، بل لا يدخل في عمره، أو لا بد منه - أي لا يفارق عنه، فإنه بدٌّ - بضم الباء والتشديد - المفارقة، فإذا دخل عليه لا يكون المعنى لا يفارق عنه، بل لازم له شرعا كالصلاة والكلام مع الأبوين ونحوه أو طبعاً كالأكل والشرب - مما يحفظ هذا.

(١٥٥٤) ولو علقه بفعل أجني و<sup>(٢)</sup> وجد في مرضه، فلو كان التعليق في مرضه أيضاً - ترث ترث المرأة إياه، لا لو علقه به في صحته، وكذا لو حصل التعليق بفعل سماوي بمجئ رأس الشهر، ولو علقه بفعلها فلو لها منه بد - لا ترثه على كل حال، ولو لا بد لها منه - ترثه بالإجماع لو علقه في مرضه، أما لو علقه في صحته والشرط في مرضه - ترثه عند الإمام وأبي يوسف، لا عند محمد<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في وقوع الفرقة في مرض الموت ثم موتها في العدة]

(١٥٥٥) من المهمات ما ذكر في قاضيهان: وقعت الفرقة بينهما في مرض الموت، ثم ماتت في العدة - لو كانت الفرقة طلاقاً كاختيارها - بجبَّ وعُتَّة ولعان - لا يرثها الزوج عند الإمام، ولو لم يكن طلاقاً كفرقة بخيار البلوغ والعنق وردتها - يرثها الزوج<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في قولها "طلقني" في مرضه]

(١٥٥٦) قالت له في مرضه: "طلقني"، فطلقها ثلاثاً، فمات في العدة - ترثه؛ لأن قولها "طلقني" رجعي.

### فصل [فيما إذا علق المريض الطلاق]

(١٥٥٧) مريض قال لامرأته: "الأمة إذا اعتقت فأنت طالق ثلاثاً"، فحررها مولاها، فمات الزوج في العدة - ترثه؛ لأنه تعليق في مرضه بفعل أجني، ولو قال لامرأته الأمة: "أنت طالق ثلاثاً غداً"، أو قال لها مولاها: "أنت حرة غداً"، أو بدأ المولى، ثم الزوج، فجاء غد - يقع الطلاق والعنق - ولا ترثه.

(١٥٥٨) مريض مسلم قال لامرأته الكتابية: "إذا أسلمت فأنت طالق ثلاثاً"، فأسلمت، فمات - ترثه.

### فصل [في ادعاء المرأة على زوجها المريض بأنه طلقها]

(١٥٥٩) امرأة ادعت على زوجها المريض أنه طلقها، فجدد وحلفه القاضي، فحلف، ثم صدقته ومات - ترثه إذا صدقته قبل موته - لا لو بعده. (ورقة ٥٣٧ - ١)

<sup>(١)</sup> جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٣٠/٢).

<sup>(٢)</sup> في كلا النسختين: "أو وجد".

<sup>(٣)</sup> جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٣٠/٢).

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق (١٣٠/٢).

## فصل [في إرث المطلقة المستحاضة في مرض موته]

(١٥٦٠) من المهمات: لو كانت المطلقة في المرض مستحاضة، وكان حيضها مختلفاً<sup>(١)</sup>، ففي الإرث تأخذ الأقل، إذ المال لا يستوجب بشك - مما يحفظ هذا، فإنه من المسائل المعضلة الخفية، ولو حيضها معلوماً، فانقطع دمها وكانت<sup>(٢)</sup> أيامها أقل من عشرة، فلو مات قبل غسلها أو قبل ذهاب وقت الصلاة - ترثه، وكذا لو اغتسلت وبقي عضو لم يصل<sup>(٣)</sup> الماء إليه.

## فصل [في إرث المرأة إذا أجاز زوجها المريض طلاق نفسها]

(١٥٦١) من المهمات التي لا بد من حفظها: امرأة طلقت نفسها في مرض زوجها، فبلغه الخبر - فأجاز وهو مريض، فمات - ترث المرأة إياه، وليس هذا كطلاق بسؤالها<sup>(٤)</sup>؛ لأن الإجازة في المرض كإنشاء الطلاق فيه، فيكون فاراً.

(١٥٦٢) من المسائل المهمة التي وقع البحث في ذلك في واقعة مع علماء العصر: أكره على تطليق امرأته في مرضه، ثم مات - ترث المرأة إياه؛ لأن طلاق المكره جاز، كما في جامع الفصولين في كتاب الطلاق. قال بعض الفقهاء: ينبغي أن لا ترث المرأة؛ لأنه لو أكره على قتل مورثه، فقتله - يرثه، ولا يرث المكره ولو وارثاً ولو<sup>(٥)</sup> لم يوجد منه القتل. قال في المحيط: "لا ترث"، فإني وجدت مسألة في الفرائض تدل على عدم الإرث<sup>(٦)</sup>.

## فصل في كفارة الظهار

(١٥٦٣) رجل حرر عبداً مجنوناً، أو معتوهاً، أو مريضاً في حد مرض الموت - لا يجوز، ويجوز تحريره في إفاقة حاله.

## فصل [في إيلاء المريض وفيئه]

(١٥٦٤) مريض آلى من زوجته وكان عاجزاً عن الجماع - يفئ بلسانه عندنا؛ يقول: "فؤت إليها"، ولو قدر على الجماع مدة الإيلاء يبطل الفئ باللسان، فلا بد من فئ الجماع، وكذا إذا كانت المرأة مريضة أو كانت صغيرة لا يمكن الجماع، أو كانت غائبة مسافة لا تقطع في مدة الإيلاء - فالفئ باللسان، فإن جميع ذلك عجز حقيقي؛ والعجز الحكمي كأحدهما: محرماً أو محبوساً لا يجري فيهما الفئ في رواية، وإن الفئ الحقيقي في حال قيام الزوجية لا بعد البينونة، وأما الجماع يبطل الإيلاء ولو بعد البينونة.

## فصل [في سقوط إيلاء المولى]

(١٥٦٥) المولى لو جامعها<sup>(٧)</sup> في الحيض - يسقط الإيلاء، ولو جامع فيما دون الفرج - لا يسقط.

(١) أضفتها حتى يستقيم المعنى.

(٢) في كلا النسختين: "كان".

(٣) في كلا النسختين: "يصبه".

(٤) في (أ): "بسواء لها".

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٣١/٢).

(٧) في كلا النسختين: "جامع بها".

## فصل [في توريث المشكّل من متاع البيت بعد تطليقها في المرض]

(١٥٦٦) طلقها في المرض، فمات بعد مضي العدة، فالمشكّل من متاع البيت كالنقدين لوارث الزوج؛ لأنها بمضي العدة صارت أجنبية، فلا يد لها. ولو مات قبل العدة - فالمشكّل لوارث المرأة عند الإمام؛ لأنها ترث، فلم تكن أجنبية، فكأنه مات بلا طلاق.

## فصل لا بد من علمه

(١٥٦٧) فإن الصحيح ما ذكر عن محمد: عني أجل سنة، فمرض أحدهما، فعجز عن الجماع - لا يحتسب الشهر، وما دون الشهر يحتسب من السنة، قال في الجامع: "وهو أصح" <sup>(١)</sup>.

## فصل [في اجتناب المبتوتة أو المتوفى عنها زوجها عن الطيب والدهن والكحل]

(١٥٦٨) المبتوتة أو المتوفى عنها زوجها يلزمها الاجتناب عن الطيب والدهن والكحل، إلا ضرورة كالعلاج - لا للزينة.

(١٥٦٩) رجل أنكر طلاق امرأته، وأقامت الزوجة <sup>(٢)</sup> بينة على ذلك - فالطلاق من وقت الطلاق لا من وقت القضاء ولو كتب طلاق امرأته. (ورقة ٥٣٧ - ٢)

(١٥٧٠) وفي الوجيز: يتأكد المهر بالوطء، أو بموت أحدهما، أو بالخلوة الصحيحة، وكذا مهر المثل يتأكد بما يتأكد المهر المسمى، ومهر المثل يسقط بموتها عند أبي حنيفة ولا يسقط عندهما، والخلوة الصحيحة تثبت عند الإمام بالتسحق وتلاقي الفرجين ممن لا يتصور منه الوطء، وعندهما: التمكن الخالي عن الموانع حساً وشرعاً. ولهذا تصح خلوة المحبوب عنده - لا عندهما، وصحة الخلوة مع العينين بالإجماع، وفي الرتقاء والحائض والنفساء والصائمة أو أحدهما مريض - لا تصح الخلوة <sup>(٣)</sup>.

(١٥٧١) قال: "إن فعلت كذا فكل امرأة أتزوجها فهي طالق"، فتزوج ثم فعل - لا تطلق؛ لأن المعلق طلاق المتزوجة بعد الفعل، وإن نوى تقديم النكاح على الفعل - صحت نيته؛ لأنه نوى محتمل كلامه؛ لأن الكلام محتمل التقديم والتأخير، كما في الكبرى في كتاب الطلاق للإمام الخاصي <sup>(٤)</sup>.

(١٥٧٢) من المهمات: خالعت مع زوجها على نفقة ولدها منه، وعلى نفقة جدتها - لها أن تطلب نفقة ولدها، تقدم تعبير المدة، ولا تطلب نفقتها؛ لأن التوكيل بالخلع فراغ عن نفقتها، كما صرحه شيخ الإسلام في فتاواه العصرية.

(١٥٧٣) قال في غضبه نظراً إلى زوجته: "أنت مني طالق ثلاثاً"، أو قال: "أنت مني طلاق ثلاث" - تطلق.

<sup>(١)</sup> جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٣١/٢).

<sup>(٢)</sup> في (أ): "المرأة".

<sup>(٣)</sup> الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٣٠)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة، ٦١٦هـ،

<sup>(٤)</sup> فتاوى الخاصي، المسماة بالكبرى، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٣١.

(١٥٧٤) تزوج مطلقة ثلاثاً<sup>(١)</sup> بلا حلة - يعزر شديداً عند الإمام، ويُحدّ عندهما، وأما نسب ولده لا يمنع عند بعض أصحابنا، كما ذكر في غاية البيان<sup>(٢)</sup>.

(١٥٧٥) قال لزوجته: "تكوني<sup>(٣)</sup> أُمي وأختي" - تكون طالقاً بئنا إن نوى الحرمة، ولا يقع إن نوى الاحترام والإكرام، والحال يعلم بقريئة المقام، كما في الفتاوى البرهانية الساطعة<sup>(٤)</sup>.  
(١٥٧٦) من المهمات: وفي الحسامية نقلاً عن الخانية في كتاب الوكالة: له أربع نسوة فقال لرجل: "طلق امرأتِي"، فقال الوكيل: "طلقت امرأتك" - كان الخيار إلى الزوج، وإن طلق الوكيل واحدة بعينها، فقال الموكل: "لم أعن هذه" - لا يصدق<sup>(٥)</sup>.  
(١٥٧٧) قال: "طلق امرأتِي"، فطلقها الوكيل ثلاثاً، فإن كان الزوج نوى الثلاث - تقع الثلاث، وإلا لم يقع شيء في قول أبي حنيفة، وعندهما: يقع واحدة<sup>(٦)</sup>.  
(١٥٧٨) رجل قال لرجل: "طلق امرأتِي فقد جعلت ذلك إليك" - يقتصر على المجلس - مما يحفظ.

(١٥٧٩) رجل وكل غيره بالطلاق، ثم طلقها بنفسه، ثم طلقها الوكيل - يقع طلاق الوكيل ما دامت في العدة - مما يحفظ، كما في الخانية؛ لأن العزل لا يثبت بلا علم كسائر الوكالات<sup>(٧)</sup>.  
(١٥٨٠) قال: "كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن تزوجت عليك"، ومقتضى ظاهر هذا أنه يقع الطلاق منجزاً إذا تزوج امرأة عليها، لكن لما علق بقوله: "إن تزوجت عليك" قوله "فهي طالق" - وهو جزاء استدعى ذلك لو<sup>(٨)</sup> تزوج أخرى عليها لإعادة صيغة<sup>(٩)</sup> الزوج. فإذا تزوج عليها - وجد المعلق به. ثم إذا تزوج أخرى وجد المعلق به الذي انعقد بشرط الجزاء مع المعلق بالجزاء. وحاصله: إن الزوج على المخاطبة تزوج الأولى، وتزوج الثانية على الأولى، ولو أبسطها على المخاطبة، فكان فيه شرطان - صريح وغير صريح؛ فالأول شرط الانعقاد والآخر شرط الانحلال، فإذا تزوج على المخاطبة - لا تطلق المزدوجة على المخاطبة - بل المطلقة. إذا تزوج امرأة أخرى غير المزدوجة - فهي تكون مطلقة؛ لأنه لما تكرر الزوج فاحتاج الأمر إلى الزوج مرتين، ففي الأول ينعقد، وبالثاني يتزل الشرط عليه - فتنحل اليمين، فهنا ثلاث نسوان: الأولى:

(١) في كلا النسختين: "الثلاث".

(٢) غاية البيان ونادرة الزمان لأمر كاتب (٦٨٥ - ٧٥٨ هـ / ١٢٨٦ - ١٣٥٧ م) أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي الفارابي الأتقاني العميدي، قوام الدين، فقيه حنفي. ولد في أُنْتَقَان (بفاراب) وورد مصر وبغداد، وسكن دمشق ودرس بها، ثم عاد إلى القاهرة فاستوطنها إلى أن مات. وكان كثير الإعجاب بنفسه، شديد التعصب لمذهبه. من كتبه: شرح على الهداية في فقه الحنفية، سماه (غاية البيان). (الأعلام للزركلي، ١٤/٢). مكتبة جامعة الملك سعود، مخطوط، لوحة ١٧٤، عدد الأجزاء: ٢، عدد اللوحات: ٢٣٠، رقم التصنيف: ٨٤/٢.

(٣) في كلا النسختين: "تكن".

(٤) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٥٥).

(٥) فتاوى قاضيخان، كتاب الوكالة، باب التوكيل بالطلاق والعناق (٢٥/٣).

(٦) العناية شرح الهداية، كتاب الوكالة (١٢٥/١١).

(٧) فتاوى قاضيخان، كتاب الوكالة، باب التوكيل بالطلاق والعناق (٢٦/٣).

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في (أ): "ضمير".



المخاطبة، والثانية: المزوجة أولاً، والثالثة: المزوجة المطلقة بالشرط على المزوجة على المخاطبة - هذا خلاصة ما ذكره وإن كثرت<sup>(١)</sup> فيه الأقاويل - والله أعلم بالصواب. (ورقة ٥٣٨ - ٢)

### [مستدركات المؤلف على فتاويه في كتاب الطلاق]

(١٥٨١) من المهمات: رجل في القسطنطينية<sup>(٢)</sup> حلف بالطلاق الثلاث أنه إن ذهب إلى قصبة أخرى تكون زوجته طالقاً ثلاثاً، فذهب إلى أبي أيوب، وطوبخانه، وغلطة، وقاسم باشا، وأسكدار<sup>(٣)</sup> - لا يقع الطلاق على المتعارف - وبه أفق في المختارات<sup>(٤)</sup>، كذا في المعين.

(١٥٨٢) من المهمات: قال لوالديه: "إن زوجتاني"<sup>(٥)</sup> امرأةً فهي طالق، فزوجه امرأة - لا تطلق، سواء زوجه<sup>(٦)</sup> بأمره أو لا؛ لأنه لم يضيف إلى ملك النكاح، بل أضاف إلى تزويج الوالدين، في ذلك لا يقتضي ملك النكاح، وكذا لو قال لرجل: "لو زوجت فلانة مني فهي طالق" - لا تطلق؛ لأن تزويج الرجل ليس بإضافة إلى ملك النكاح.

(١٥٨٣) من المهمات: رجل غاب منذ ثلاث سنين، ثم جاء، ووجد زوجته حاملاً، فقالت: "حملته منك" - إن صدقها<sup>(٧)</sup> الزوج يكون نسبه منه، وإلا يتلاعنان.

(١٥٨٤) من المهمات: إن رجلاً طلق زوجته بعد أن رأت حيضها، ثم ظهر حملها، ونفى الزوج ذلك الحمل - فالحكم فيه: إن الزوجة إن ولدت لأقل من سنتين لا يعتبر نفية - وبه يفتى.

(١٥٨٥) من المهمات التي كنت متطلباً إياها: نفى الولد، ثم قال: "هو ابني" - يصدق - مما يحفظ.

(١٥٨٦) أقر بنسبه، ثم نفى - لا يصدق - مما يحفظ.

(١٥٨٧) أقر بأنه ابن أجنبي، ثم أقر أنه ابنه - يصح - مما يحفظ.

(١٥٨٨) أقر بأنه ابن فلان، ثم ادعى أنه ابنه - لا يصح - مما يحفظ.

(١٥٨٩) رجل قال: "إن فعلت كذا" الدوغم الاجغم"<sup>(٨)</sup> تكن طالقاً ثلاثاً، ففعل - هل تكون زوجته التي تحت نكاحه وعصمته مطلقة أم تكون المرأة التي تزوجها بعد الحلف؟ أجاب العمادي في الكمال في الفتاوى الكمالية<sup>(٩)</sup>: "لا تطلق التي تزوجها بعده".

(١٥٩٠) قال: "إن لم يكن برضا زوجتي الفلانة فتزوجت أو اشتريت جارية تكن زوجتي تلك الفلانة طالقاً"، فوكل وكيلاً، أو عقد فضولاً، أو اشترى وكيلاً جارية - لا يقع الطلاق إن حلف بالذات.

(١) في كلا النسختين: "كثرت".

(٢) في كلا النسختين: "قسطنطينية".

(٣) كلها من ضواحي إسطنبول.

(٤) المختارات لعلي الجمالي (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٥٥)،

(٥) في كلا النسختين: "زوجتني".

(٦) في كلا النسختين: "زوجها".

(٧) في كلا النسختين: "صدقه".

(٨) معناها بالتركية: "الشيء الذي سأخذه"، ويقصد بها زواج المرأة.

(٩) لم أقف على هذا كتاب الفتاوى.

(١٥٩١) خالعت على أنها تنفق على الولد إلى<sup>(١)</sup> زمان البلوغ - تأخذ النفقة؛ لأن زمان البلوغ مجهول.

(١٥٩٢) من المهمات: إن رجلا تزوج هنداً قبل القربان، فنازع مع عمرو، وقال: "إن دخلت دارك" الدوغم بوش اولسون<sup>(٢)</sup>، فدخل داره - يقع الطلاق على هند والتي تزوجها بعدها، لكن الطلاق يكون بائناً لعدم القربان - وبه يفتى، كذا في البرهاني، حتى لو أراد أن لا يقع على هند يطلق هنداً، ثم يدخل الدار بعد انقضاء عدتها - تنحل اليمين، ثم التي تزوجها فيما بعد يأخذها بنكاح<sup>(٣)</sup> الفضولي<sup>(٤)</sup>.

(١٥٩٣) رجل مجرد عزب قال: "إن فعلت" اللوب الاجغم بوش اولسون<sup>(٥)</sup>، فإذا زوج<sup>(٦)</sup> أحد إياه امرأة يعقد فضولياً، فأرسل مهرها إليها - يصح النكاح؛ هذا هو المخلص في ذلك.

(١٥٩٤) من المهمات: إن رجلاً أقر بأنه طلق امرأته دفعة، أو دفعتين، أو ثلاث دفعات، ثم إنه كاذب في إقراره - لا يسمع - وبه يفتى.

(١٥٩٥) قال في الخلاصة: قال رجل: "كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كلمت فلاناً"، فتزوج قبل الكلام وبعد الكلام - يقع الطلاق على التي تزوجها<sup>(٧)</sup> قبل الكلام، ولا تطلق التي تزوجها<sup>(٨)</sup> بعده، وعن أبي يوسف: "تطلق التي تزوجها<sup>(٩)</sup>" (ورقة ٦١٩ - ١/١) التي بعد الكلام<sup>(١٠)</sup>.

(١٥٩٦) من المهمات: رجل له منكوحتان: هند وزينب، فخاطب الرجل هنداً، فقال: "زينب تكون مني طالقا ثلاثاً"، لكن كانت نيته أن تكون هند مطلقة ثلاثاً - هل تطلق زينب؟ أجاب العمادي: "التي كانت مطلقة ثلاثاً بهذا العبارة زينب، لكن إن نوى أيضاً كون هند مطلقة بالثلاث أيضاً تكون هند<sup>(١١)</sup> مطلقة أيضاً.

(١٥٩٧) زوجة رجت شيئاً من زوجها<sup>(١٢)</sup> وحلّفته بطلاقه على فعله ذلك الرجاء، فقال الزوج: "ما رجائك" بعد حلفه بفعله على الطلاق الثلاث، فقالت المرأة: "أن تطلقني ثلاثاً"<sup>(١٣)</sup> - لا يقع؛ لأنه ليس في قلبه نية الطلاق، بل الطلاق منفور<sup>(١٤)</sup> - وبه يفتى.

(١٥٩٨) المطلقة المبانة ولدت لتمام سنتين - لا يثبت النسب - مما يحفظ - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) معناها بالتركية: "لتكن مطلقة من أخذتها".

(٣) في كلا النسختين: "النكاح".

(٤) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق، باب في المتفرقات (١٦٣/٤).

(٥) معناها بالتركية: "لتكن مطلقة من أخذتها أو سآخذها".

(٦) في كلا النسختين: "تزوج".

(٧) في كلا النسختين: "تزوج".

(٨) في كلا النسختين: "تزوج".

(٩) في كلا النسختين: "تزوج".

(١٠) خلاصة الفتاوى للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٩٣).

(١١) في كلا النسختين: "الهند".

(١٢) في كلا النسختين: "زوجه".

(١٣) في كلا النسختين: "ثلاث".

(١٤) في كلا النسختين: "منفورة".

(١٥٩٩) قال: "إن تعلم مسألة في المهمات الدينية أفضل من جميع العبادات ولو لم يكن كذلك تكن امرأتي طالقاً ثلاثاً"، فالحكم فيه: إن الأمر كذلك - فلا يقع الطلاق - وبه أفق العمادي.

(١٦٠٠) رجل طلق امرأته، ثم ادعى أنه قال بالإخفاء متصلاً: "إن شاء الله"، وطلب التصديق بيمينه، فالحكم فيه: إنه إن كان تطليقه ثابتاً بالبينة لا يفيد الاستثناء، ولا تسمع دعواه، وإن كان بالإقرار<sup>(١)</sup> - تسمع دعواه - فلا يقع الطلاق إذا حلف وكان معروفاً بالصالح. (١٦٠١) حلف على شيء، وقال: "الطلاق الثلاث علي"، ولم يقل: "تكن زوجتي طالقاً ثلاثاً"، ففعل - يقع الطلاق - وبه يفتي، كذا في القادرية.

(١٦٠٢) قال: "إن لم أخرج إلى ثلاثة أيام من داري تكن امرأتي طالقاً ثلاثاً"، ثم إنه خرج منها، ولم يبق فيها شيئاً، ثم إنه دخل فيها - هل يقع الطلاق؟ أجاب العمادي: إن شرط على مجرد الخروج - لا يقع، و<sup>(٢)</sup> إن شرط أنه يخرج ولم يجئ إليها أبداً - يقع الطلاق - وبه يفتي. (١٦٠٣) رجل قال لزوجته: "تكوني<sup>(٣)</sup> أُمي"، إن نوى الحرمة تكون طالقاً بائناً - به أفق العمادي.

(١٦٠٤) رجل حلف أنه لا يشرب شراباً، ثم إنه شرب العرق دواءً، أجاب العمادي بأن الشراب في الشريعة يقع على الخمر خاصة. وفي الأصل أنه يقع على الماء أيضاً، قال شمس الأئمة: هذا في العربية وفي الفارسية يقع على الخمر خاصة. قال في الفتاوى البزازية: المختار في الفتوى ما ذكر في الأصل والخمر ماء عنب نبيء يقذف بالزبد، فلو شرب العرق لا يحنث - وبه يفتي<sup>(٤)</sup>. (١٦٠٥) قال لزوجته: "إن أحل حراً من غيرك تكوني<sup>(٥)</sup> طالقاً ثلاثاً"، وكان مراده أن لا يتصرف في<sup>(٦)</sup> الحلال غيرها، ثم إنه تصرف في<sup>(٧)</sup> الجارية أو زنى بأجنبية - هل تكون زوجته طالقاً طالقاً ثلاثاً؟ أجاب العمادي: إن تصرف بلا محل حرام - لا يقع الطلاق الثلاث أصلاً - وبه يفتي، كذا في المعينية.

(١٦٠٦) طلق رجل امرأته ثلاثاً، وبعد العدة تزوجت من عمرو لأجل الحلة، ثم إنه وطئها وطلقها بائناً، ثم تزوجها، وقبل الجمع طلقها ثلاثاً، ثم إن الرجل أراد أن يتزوجها<sup>(٨)</sup> بلا عدة على قول الإمام زفر - جاز ذلك، لكن لا بد للمحلل أن يُخرج قبل الإنزال حتى يعمل بقول زفر - رضي الله تعالى عنه<sup>(٩)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "بل إقرار".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "تكن".

(٤) الفتاوى البزازية، كتاب الأيمان (٣/٤).

(٥) في كلا النسختين: "تكن".

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨) في كلا النسختين: "يتزوج".

(٩) قال في رد المحتار (٤١٠/١٢): "وقد سئل شيخنا شيخ الإسلام الكرخي عما يفعله بعض القضاة من الأخذ بقول زفر بعدم بعدم العدة فقال: قال بعض المحققين: إن ما قاله زفر فاسد. وذكر بعض العلماء عن زفر أنه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم"

- (١٦٠٧) رجل طلق بائنا، ثم طلق في عدتها طلاقاً بائناً - تقع الطلقتان؛ لأن عدم لحوق البائن بالبائن فيما إذا لم يذكر الطلاق.
- (١٦٠٨) مدمن خمر قال: "إن شربت خمرًا تكن امرأتى طالقاً ثلاثاً"، ثم شرب عرقاً - أفتى البعض بالوقوع لجريان أحدهما مجرى الآخر.
- (١٦٠٩) من المهمات: سمع رجلان أن الرجل طلق امرأته ثلاثاً، فأخرا الشهادة خمسة أيام، ثم شهدا - لا تقبل، كذا في القنية<sup>(١)</sup>.
- (١٦١٠) حلف على شيء بالطلاق الثلاث، ولم يثبت وقوع المحلوف عليه، فحلف الحالف على عدم الوقوع - لا يقع.
- (١٦١١) من المهمات: كتب طلاق زوجته بالإكراه - لا يقع، بخلافه لو طلق مع الإكراه - يقع - مما يحفظ.
- (١٦١٢) جاء الزوج الأول حيّاً، فإن دخل وولدت المرأة في أقل من سنتين منذ دخل بها الزوج الثاني - فالولد للأول، وإلا فللثاني، وذلك قول محمد - وبه يفتى<sup>(٢)</sup>.
- (١٦١٣) من المهمات: قيل: "تزوجت فلانة؟"، فقال: "تزوجت وطلقت" - إن كان مراده الإخبار - لا يقع، وإن كان الإنشاء يقع - وبه يفتى. (ورقة ٦١٩ - ٢/أ)
- (١٦١٤) قال: "كلما تزوجت تكويني<sup>(٣)</sup> طالقاً ثلاثاً مني" - ولو فضولياً قولاً وفعلاً - لا مجال إلى التزوج، فإنه يتسرى بالجارية - وبه يفتى.
- (١٦١٥) حلف رجلاً في خصوص وقال: "هل يكون ما قلته؟"، فقال: "يكن"، ثم قال: "ما قلته الطلاق الثلاث"، فقال: "يكن"، ثم إن الحالف بهذا الوجه فعل المحلوف عليه - لا يقع الطلاق - وبه أفتى شيخ الإسلام في فتاواه الجمالية<sup>(٤)</sup> - مما يحفظ جداً. وبعضهم أفتى بالوقوع لكونه جواباً لسؤاله.
- (١٦١٦) من المهمات التي وقع البحث فيها مع إخوان العصر: قال لزوجته: "إن لم أعد إلى<sup>(٥)</sup> بيتي من سفري هذا إلى آخر السنة إرادتك بيدك"، ولم يعد خمس سنوات، فأرادت الطلاق والتزوج من آخر - لا يجوز؛ لأنها في عصمته حيث لم يرد نفسها في آخر السنة، فبطل التعليق

حل الوطء للأول قبل العدة وإن صح نكاحه إذ لا يلزم من صحته حل الوطء، لكن المشهور عن زفر الأول وهو الذي يفعله قضاة زماننا لاكثر الله تعالى منهم فيزوجون في حالة الطلاق قبل الاستئجال ولا ينظرون إلى ما نص عليه علماؤنا من أن القاضي إذا ارتشى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها، والمقلد إذا خالف إمامه في مسألة لا ينفذ حكمه فيها على الأصح، ومراد من قال بنفاذ حكم القاضي في هذه المسألة القاضي المجتهد كما نص عليه المحققون. قال الشيخ حافظ الدين: لا خفاء أن =علم قضائنا ليس بشبهة فضلاً عن الحجة. قاله عن قضاة زمانه وبلاده، فكيف اليوم وأكثرهم جاهلون، نعوذ بالله تعالى من الجراءة على أحكام الله تعالى بلا علم".

(١) قنية المنية للزاهدي، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٦١.

(٢) الفتاوى الهندية، كتاب النكاح، باب في المتفرقات (٤/١٤٠).

(٣) في كلا النسختين: "تكن".

(٤) لم أقف على كتاب الفتاوى المذكور.

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

بالتأخير عن وقته - وهو آخر السنة؛ لأن المفوض مؤقت لا يبقى، كما في الفصل الثالث والعشرين في جامع الفصولين<sup>(١)</sup>.

(١٦١٧) من المهمات في الطلاق حين أكل البنج: قال الزيلعي في شرح الكتر: فلو سكر من الأنبذة<sup>(٢)</sup> المتخذة من الحبوب أو العسل - لا يقع طلاق عندهما، ويقع عند محمد بناء على أنه حرام أم لا، ولو زال بالبنج - لا يقع، وعن أبي حنيفة أنه إذا كان يعلم حين شرب أنه بنج - يقع، وإلا فلا<sup>(٣)</sup>.

(١٦١٨) في معراج<sup>(٤)</sup> الدراية: لو زال عقله بالبنج أو لبن الرّمّاك<sup>(٥)</sup> وطلق - لا يقع اتفاقاً، لكن المراد من البنج الأفيون لا ورق الحشيش؛ لأنه حادث لم يتكلم فيه المتقدمون من الأصحاب، كما تكلموا في البنج كالسعيد<sup>(٦)</sup> وحسن البصري<sup>(٧)</sup> والنخعي<sup>(٨)</sup> وابن سيرين<sup>(٩)</sup> ومجاهد<sup>(١)</sup> ومالك

(١) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١٧٣/٢).

(٢) في كلا النسختين: "الأنبذة".

(٣) تبين الحقائق، كتاب الطلاق (١٩٦/٢).

(٤) في كلا النسختين: "سراج"، والصحيح ما أثبتته.

(٥) في كلا النسختين: "سراج"، والصحيح ما أثبتته.

(٦) سعيد بن المسيب المخزومي القرشي، (٦٣٧-٧١٥م/١٤-٩٤هـ) تابعي من كبار التابعين وعالم أهل المدينة في زمانه، كنيته أبو محمد، ولد لستين من خلافة عمر بن الخطاب. كان سعيد بن المسيب من كبار أهل العلم في الحديث والفقه والتفسير القرآني، يعتبر سيد فقهاء المدينة والتابعين، روى عن عدد من الصحابة وبعض أمهات المؤمنين وكان أعلم الناس بقضايا رسول الإسلام محمد بن عبد الله، وقضاء أبي بكر وعمر بن الخطاب، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع واسع العلم ويقال له فقيه الفقهاء، كان رجلاً وقوراً له هبة عند مجالسيه فكان يغلب عليه الجد عفيفاً معتزلاً بنفسه لا يقوم لأحد من أصحاب السلطان ولا يقبل عطاياهم ولا هداياهم ولا التملق لهم أو الاقتناع بهم وكان يعيش من التجارة في الزيت فقد طلب عبد الملك بن مروان والي المدينة المنورة في ذلك الوقت يد ابنته فلم يوافق عليه زوجها لابنته وفضل عليه رجلاً فقيراً من قومه يدعى كثير ابن أبي وداعة القرشي السهمي على مهر قدره درهمان، لأن علاقته بالملك بن مروان كانت متوتره لأنه كان يرفض مبايعة أبناء عبد الملك بن مروان لأنها كانت بيعتان لأبني عبد الملك بن مروان ومن أجل ذلك كانت علاقته بالولادة والحكام علاقة يشوبها التوتر والتربص بالمدينة في خلافة الوليد بن عبد الملك. (وفيات الأعيان، ٣٧٢/٢).

(٧) الحسن بن يسار البصري ٢١هـ/٦٤٢م - ١١٠هـ/٧٢٨م) إمام وعالم من علماء أهل السنة والجماعة يكنى بأبي سعيد ولد قبل سنتين من نهاية خلافة عمر بن الخطاب في المدينة عام واحد وعشرين من الهجرة، كانت أم الحسن تابعة لخدمة أم سلمة، فترسلها في حاجاتها فيبكي الحسن وهو طفل فترضعه أم سلمة لتسكنه وبذلك رضع من أم سلمة، وترى في بيت النبوة. كانت أم سلمة تخرجه إلى الصحابة فيدعون له، ودعا له عمر بن الخطاب، فقال "اللهم فقهه في الدين وحببه إلى الناس" حفظ الحسن القرآن في العاشرة من عمره. (وفيات الأعيان لابن خلكان، ٦٩/٢).

(٨) إبراهيم بن يزيد النخعي ٦٦٦-٧١٥م). وهو أبو عمران (أو أبو عمار) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن بن ربيعة بن حارثة بن سعد بن مالك بن النخع، وهو فقيه وتابعي من مدينة الكوفة وأحد الأئمة المعروفين بالفقه في الإسلام، رأى السيدة عائشة لكن لم يرد في التاريخ أنه أخذ منها شيئاً من الحديث النبوي. وأمه مليكة بنت يزيد بن قيس، وهي أخت الصحابي الأسود بن يزيد النخعي. (وفيات الأعيان لابن خلكان، ٢٥/١).

(٩) ابن سيرين هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري. التابعي الكبير والإمام القدير في التفسير، والحديث، والفقه، وتعبير الرؤيا، الرؤيا، والمقدم في الزهد والورع وبر الوالدين، توفي ١١٠هـ بعد الحسن البصري بمائة يوم، وكان عمره نيفاً وثمانين سنة. سمع أبا هريرة وابن عباس وكثيراً من الصحابة وكان محدثاً فقيهاً إماماً غزير العلم، علامة في تفسير الأحلام، رأساً في الورع ذا دعابة، لا يرى الرواية بالمعنى. استكتبه أنس بن مالك بفارس. وروى له أصحاب الكتب الستة وغيرهم وكان عالماً بالحساب، والفرائض، والقضاء، ذا وفرة، يفرق شعره ويخضب بالحناء، يصوم يوماً ويفطر يوماً. اشتهر ابن سيرين بالورع وكان عالماً بارعاً بتأويل الرؤى. (سير أعلام النبلاء، ٤٥٦/٢).

ومالك والأوزاعي<sup>(٢)</sup> وغيرهم، كما بين في فتح القدير، وتقرر الأمر عند المتأخرين بالوقوع في الحشيش، وجزم به كمال الدين محمد - له كعب عال في الحديث. وأما البنج فهو الأفيون، كما قدمناه - فتأمل<sup>(٣)</sup>.

(١٦١٩) وفي الوجيز: ولو قال لنسائه الأربع: "أوقعت عليك طلاقاً" - وقعت<sup>(٤)</sup> على كل واحدة منهن طلاقاً، ولو قال: "عليك طلقان"<sup>(٥)</sup>، أو "ثلاث"<sup>(٦)</sup>، أو "أربع"<sup>(٧)</sup> - تقع على كل واحدة منهن طلقان، وفي ثلاث - ثلاث؛ يعني: لو قال لنسائه الأربع: عليك ثلاث تطليقات - تقع على كل واحدة منهن ثلاث تطليقات، ولو قال لنسائه الثلاث: عليك ثلاث تطليقات - تقع على كل واحدة منهن ثلاث تطليقات - هذا هو المتفرس من كلام الفقهاء في الوجيز وغيره<sup>(٨)</sup>.  
(١٦٢٠) قال: "إن آتى إلى بيتكم يكون الطلاق الثلاث علي"، ثم أتاه - تكون زوجته مطلقة ثلاثاً - وبه يفتى.

(١٦٢١) قال لأخيه في خصومة معه: "إن آتى إلى<sup>(٩)</sup> بيتك تكون كلما شرعيه علي"، أجاب ابن فرامرز ومولانا فخر الدين وخواجه<sup>(١٠)</sup> زاده ومولانا الكوراني<sup>(١١)</sup> - قدس الله تعالى أرواحهم - بأنه لا ينعقد ولا تطلق.

(١) مجاهد بن جبر (٢-٤/١٠٤٢-٧٢٢م) مولى السائب بن أبي السائب المخزومي القرشي. ويعرف اختصاراً في المصادر والكتب التراثية بمجاهد. وهو إمامٌ وفقه وعالم ثقة وكثير الحديث، وكان بارعاً في تفسير وقراءة القرآن الكريم والحديث النبوي. (سير أعلام النبلاء، ٢٦٦/٥).

(٢) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي إمام أهل الشام؛ لم يكن بالشام أعلم منه، قيل إنه أجاب في سبعين ألف مسألة، وكان يسكن بيروت. روي أن سفیان الثوري بلغه مقدم الأوزاعي فخرج حتى لقيه بذي طوى، فحل سفیان رأس بعيرة عن القطار ووضعه على رقبته، فكان إذا مر بجماعة قال: الطريق للشيخ. سمع من الزهري وعطاء وروى عنه الثوري وأخذ عنه عبد الله بن المبارك وجماعة كبيرة. وكانت ولادته ببعلبك سنة ثمان وثمانين للهجرة، وقيل سنة ثلاث وتسعين. ومنشؤه بالبقاع، ثم نقلته أمه إلى بيروت. وكان فوق الرتبة خفيف اللحية به سمرة، وكان يخضب بالحناء. وتوفي سنة سبع وخمسين ومائة يوم الأحد لليلتين بقيتا من صفر، وقيل في شهر ربيع الأول بمدينة بيروت، رحمه الله تعالى. (وفيات الأعيان، ١٢٧/٣).

(٣) الرمكة: الفرس والبرذونة التي تتخذ للنسل معرب والجمع رمك وأرماك جمع الجمع. الجوهرى: الرمكة الأثنى من البراذين والجمع رماك. (لسان العرب، مادة رمك، ٤٣٢/١٠).

(٤) في كلا النسختين: "وقع".

(٥) في كلا النسختين: "طلقتين".

(٦) في كلا النسختين: "ثلاثاً".

(٧) في كلا النسختين: "أربعاً".

(٨) الوجيز في الفتاوى، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١١٥).

(٩) في كلا النسختين: "آتيك بيتك".

(١٠) خواجه زاده (٨٩٣هـ / ١٤٨٨م) مصطفى بن يوسف بن صالح البروسوى، مصلح الدين، المعروف بالمولى خواجه زاده: قاض، من علماء الدولة العثمانية، مولده ووفاته في بروسة وإليها نسبته، تعلم وعلم فيها، واتصل بالسلطان محمد خان فجعله معلماً له، فأقرأه متن عز الدين الزنجاني في علم الصرف، ثم عين قاضياً للعسكر في أدرنة فقاضياً بها ثم في القسطنطينية، ومات السلطان محمد فولاه السلطان بايزيد الفتوى في بروسة فاستمر إلى أن توفي، له كتاب (التهافت) في المحاكمة بين تهافت الفلاسفة للغزالي وتهافت الحكماء لابي الوليد ابن رشد، صنفه بأمر السلطان محمد الفاتح العثماني، و(حاشية على شرح المواقف) - ألفها بأمر السلطان بايزيد، ولم يتمها، وحواش وشروح في الحكمة وغيرها. (الأعلام للزركلي، ٢٤٧/٨).

(١٦٢٢) قال في جامع الفصولين: ينبغي أن تصح اليمين على الطلاق؛ لأنه متعارف بينهم في الطلاق، لكن قال: لو قاله رجل من أهل الروم، لكن شيوعه<sup>(٢)</sup> في العرب أكثر - مما يحفظ<sup>(٣)</sup>.

(١٦٢٣) رجل مات في السفر، وكانت له مطلقة بالثلاث، فادعت امرأته المطلقة بأنه تزوج إياها بعد العدة بلا حلة، فدخل بها، وطلبت مهر مثلها، وأقامت بينة، وشهد الشهود بأن الرجل وتلك المرأة سكنا في دار كذا في محلتنا كذا، فالحكم فيه: إن الزوجة المطلقة لا تأخذ مهر المثل؛ لأنه لا تثبت بذلك الخلوة الصحيحة، فإن النكاح بلا حلة نكاح فاسد، وفي النكاح الفاسد لا تلزم الخلوة الصحيحة المهر، فلا بد من وطء ودخول، فبالمعينة أم<sup>(٤)</sup> بالسماع بلا تفسير، فشهد الشهود بالوطء، ثم تقبل شهادتهم.

(١٦٢٤) رجل لا يعلم معنى: "كَلِمًا شرعية"<sup>(٥)</sup>، فقال: "كل مفهوم كلما شرعية إن شربت خمرًا"، فشرب بوزونا<sup>(٦)</sup>، فالحكم فيه يكون فظهرت اللعنة والغضب من الله تعالى - معاذ الله تعالى - وبه أفتى العمادي.

(١٦٢٥) قال: "كَلِمًا شرعية" علي أن أضرب، فضرب، فلا بد من فضولي أو فسح اليمين عند الشافعي - وبه أفتى ملا عرب<sup>(٧)</sup>.

(١٦٢٦) قال: "كل من أتزوجها تكون طالقًا"، قال الحاكم في فتاواه نقلا عن أبي يوسف في آخر كتاب القضاء (ورقة ٦٢٠ - ١/): "إن علما ومتورعا وعادلا قاضيا أو مفتيا حكم بفسخ اليمين وأفتى به - يصح الحكم والإفتاء، ولا يحتاج إلى فسخ القاضي الشافعي"، وكذا نقل ذلك عن الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين<sup>(٨)</sup>.

(١٦٢٧) رجل طلق زوجته بائنا، ثم إنه طلق إياها ثلاثا بعد شهرين، ثم إن الزوجة ادعت بأنها رأت حيضا ثلاثة في شهرين، ثم إن الرجل طلقها بعد شهرين حيث قالت<sup>(٩)</sup>: "انقضت عدتي"، وحلفت على ذلك - يعتبر قولها - وبه يفتى.

(١٦٢٨) رجل أخذ أموال زوجته جميعا لتهمة الزنا، فطلقها، ثم إن الزوجة طلبتها<sup>(١)</sup> من<sup>(٢)</sup> من زوجها لعدم ثبوت الزنا، فالحكم فيه: إن للزوجة ذلك، إلا إذا طلقها على مالها بعد تهمة الزنا - ليس لها الطلب - وبه أفتى مولانا في فتاواه.

(١) في كلا النسختين: "كوراني"، وهو أحمد بن إسماعيل بن عثمان الإمام، العلامة، شهاب الدين، الكوراني، الشافعي، ثم الحنفي ولد سنة ٨١٣هـ. ودأب في فنون العلم، حتى فاق في المعقولات، والمنقولات، واشتهر بالفضيلة. ودخل القاهرة، ورحل إلى الروم = وصادف من ملوكها السلطان مراد خان حظوة، فسأله السلطان أن يتحنف، ويأخذ وظائفه، ففعل، وصار المشار إليه في المملكة الرومية. وألف للسلطان محمد بن السلطان مراد خان قصيدة في علم العروض في ستمائة بيت، سماها "الشافعية في علم العروض والقافية". مات سنة ٨٩٤هـ. (الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ٨٢/١).

(٢) في كلا النسختين في هذا المكان: "فيه".

(٣) جامع الفصولين، كتاب الطلاق (١/١٧٧).

(٤) في كلا النسختين في هذا المكان: "أمر".

(٥) معنى هذه العبارة مذكورة في فتوى ١٤٨٠.

(٦) بوزة - شراب الذرة، فإذا تخلل أصبح مسكرا.

(٧) البحر الرائق، كتاب الطلاق، باب التعليق (٤/٧).

(٨) حاشية رد المحتار، كتاب الطلاق (٣/٣٨٠).

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.



(١٦٢٩) رجل أقام بينة، أو تزوج هنداً بحضور الشهود، وهي قبلت، وأقامت الزوجة بينة بأنها ما قبلت وردت - فبينة الزوج أولى، إلا إذا أقام الزوج البينة على السكوت والزوجة على الرد - فبينة الزوجة تقبل - وبه يفتى.

(١٦٣٠) من المهمات التي نص عليها الناصري - قُدّس سره - قال: "كلما تزوجت فهي طالق"، فالنكاح صحيح وجائز إلى الثلاث، لكن في كل عقب النكاح يقع الطلاق<sup>(٣)</sup>، وبعد الثلاث فلا يصح النكاح ولا الطلاق - وبه يفتى، مما يحفظ.

(١٦٣١) وإن قال: "كل امرأة أتزوجها فهي طالق"، فتزوج هنداً مرة واحدة وبوقوع الطلاق تنحل اليمين والشرط في حق هند، حتى لو نكح ثانياً - لا يقع الطلاق بالنكاح، وبه أفتى العمادي منصوباً.

(١٦٣٢) قال: "كلما<sup>(٤)</sup> تزوجت امرأة فهي طالق"، ثم تزوج هنداً، فالحكم فيه: إن النكاح صحيح، لكن في عقب النكاح يقع الطلاق البتة، ثم وثم... إلى أن تتم الثلاث، وبعد تمام الثلاث لا يصح النكاح ولا يقع الطلاق، وإن قال: "كل امرأة أتزوجها فهي طالق"، فتزوج هنداً - فاليمين انحلت في حق هند<sup>(٥)</sup>، فإذا تزوج تلك هنداً<sup>(٦)</sup> ثانياً - لا يقع الطلاق - وبه أفتى العمادي واقعاته الناصرية.

(١٦٣٣) من المهمات في الفروق: خالع امرأته على أن ترضع ولده منها سنة، فأرضعت ستة أشهر، فمات الولد - فعليها نصف قيمة الرضاع؛ لأن في الإرضاع معنى الإيجار، بخلاف إذا قال لغلّامه: "إن خدمتني أو ابني سنة فأنت حر"، فخدمه ستة أشهر ومات المخدم - لا يعتق؛ لأن في العتق يعتبر معنى اليمين - هذا أصل أصيل تتفرع عليه مسائل<sup>(٧)</sup>.

(١٦٣٤) خالع زيد مع زوجته، والتزمت بالإنفاق<sup>(٨)</sup> على<sup>(٩)</sup> ولدها بلا نفقة، ولم يعين الوقت - تطلب النفقة بعد السنتين - وبه يفتى، وإن عينت سبع سنين ومات الولد بعد سنة - يرجع الزوج عليها قدر نفقة ست سنين.

(١٦٣٥) قال لبنته: "إن أسكن معك في بيت أكون ممن أشرك بالله والرسول"، فسكن - يكون كافراً، وليس له طريق آخر.

(١٦٣٦) قال: "إن أذهب إلى أهل العرف يكون ممن سب الخلفاء الراشدين" - يعزر شديداً ويحبس مديداً إن ذهب إليهم<sup>(١٠)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "طلبت".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "طلاق".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: "الهند".

(٦) في كلا النسختين: "الهند".

(٧) تلقيح العقول في فروق النقول والأصول (فروق المحبوبي)، مخطوط، كتاب الخلع، لوحة ٣٢.

(٨) في كلا النسختين: "إنفاق".

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) في كلا النسختين: "إليه".

(١٦٣٧) قال: "إن لم أفعل كذا أكون<sup>(١)</sup> محروما من شفاعة الرسول"، ولم يفعل - تلزمه<sup>(٢)</sup> تلزمه<sup>(٢)</sup> التوبة والاستغفار الكثير.

(١٦٣٨) قال: "إن أشرب خمرا أكون<sup>(٣)</sup> ممن سب النبي"، وشرب خمرا - كافر وقتله واجب.

(١٦٣٩) من المهمات في لزوم النفقة للأولاد حيث كانوا، قال في العصرية: زوجة هربت من منزل زوجها، فسكنت في منزل آخر، سواء كان البيت لأبويها أو لغيرهما، فقدّرت لنفقتها ولأولادها نفقة على زوجها - فالحكم فيه: إن المرأة إذا نشزت من بيت زوجها - فلا نفقة لها حتى تعود إلى منزل الزوج، وأما نفقة الأولاد والصغار - فواجبة على الأب حيث كانوا - وبه يفتى.

(١٦٤٠) من المهمات: رجل قال لعمره: "إن تأت إلى منزلي"<sup>(٤)</sup> تكن زوجتان<sup>(٥)</sup> لكل منهما منهما طلاق<sup>(٦)</sup> ثلاثا، ثم أتى عمره، و<sup>(٧)</sup> كان يعرف ذلك الشرط، ودخل منزل الرجل، فالحكم فيه: إن لم يأت الرجل إلى عمره في<sup>(٨)</sup> منزله - لا يقع شيء - وبه أفتى العمادي.

(١٦٤١) قال لزوجته: "ايلتدرسم"<sup>(٩)</sup> إلى بلدة كذا، تكن طالقا ثلاثا، ثم إن الزوجة (ورقة ٦٢٠ - ٢/أ) المزبورة ذهبت بلا إذن زوجها إلى ذلك البلد - لا يقع - "ايلتمبجك"<sup>(١٠)</sup> - وبه أفتى العمادي.

(١٦٤٢) من المهمات: رجل شرط أنه: إن زوج بنته الفلانة<sup>(١١)</sup> من عمره تكن زوجته<sup>(١٢)</sup> طالقا ثلاثا، فتزوجت البنت البالغة بلا إذنه بمعرفة القاضي من عمره - لا شيء على الرجل - وبه أفتى العمادي.

(١٦٤٣) رجل طلق زوجته بائنا، ثم إنه شرط: إن فعل كذا تكن زوجته طالقا ثلاثا، ففعل ذلك قبل تمام عدتها من الطلاق البائن أولا، فالحكم فيه: إنه يقع الطلاق الثلاث إن فعل في العدة - وبه أفتى العمادي.

(١) في كلا النسختين: "يكون".

(٢) في كلا النسختين: "يلزم".

(٣) في كلا النسختين: "يكون".

(٤) في كلا النسختين: "إن آتيك منزلي".

(٥) في كلا النسختين: "زوجتين".

(٦) في كلا النسختين: "طلاقا".

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) يعني بالتركية: "لو أني أتيت بك".

(١٠) يعني بالتركية: "لا يأتي هو بها".

(١١) في كلا النسختين: "فلانة".

(١٢) في كلا النسختين: "زوجتي".

(١٦٤٣) رجل زوج ابنه الصغير من بنت صغيرة، فمات الصغير، ولم يترك مالا، فالبنت لا تطلب مهرها من الرجل إن لم يكن المهر ضامنا.

(١٦٤٤) رجل قال لأمه: "إن سكنت<sup>(١)</sup> معك<sup>(٢)</sup> في موضع تكن امرأتي طالقا ثلاثا"، ثم إن الأم دخلت منزل الرجل - لا يقع الطلاق.

(١٦٤٥) رجل شرط في خصوص بالطلاق الثلاث، وله زوجتان، ولم ينو، ولم يتلفظ بواحدة منهما، فالحكم فيه: يقع على امرأة أرادها - وبه يفتى.

(١٦٤٦) وفي الحاوي والعُدَّة<sup>(٣)</sup> والواقعات: من طلق امرأته طلاقا، ثم طلق ثلاثا في العدة - تقع الثلاث - وبه أفتى العمادي، حتى إن<sup>(٤)</sup> قال الإفتاء بعدم الوقوع - باطل، فتقرر الأمر بالوقوع وهو الأصح المختار المفتى به و<sup>(٥)</sup> المفتى عليه.

(١٦٤٧) رجل حلف بالطلاق في خصوص مع "إن شاء الله"، وادعى ذلك، وأقام بينة، وأقامت الزوجة بينة أنه طلق بلا "إن شاء الله" - أي بينة أولى؟ أجاب العمادي: "إن أقامت بينة بأنه لم يقل "إن شاء الله" - لا تقبل، فإنه نفي، فبينة الرجل أولى، وإن أقامت الزوجة بينة بأنه<sup>(٦)</sup> طلقها ثلاثا بلا "إن شاء الله" وأقام الزوج بينة بأنه قال: "إن شاء الله تكن طالقا ثلاثا" - فشاهد الزوجة أولى.

(١٦٤٨) رجل حلف أنه لا يشرب شرابا بالطلاق الثلاث، ثم إنه شرب عرقا دواءً - هل تقع الثلاث؟ قال البزازی: الشراب يقع في الشريعة على الخمر خاصة. وفي الأصل: إنه يقع على الماء أيضا. قال شمس الأئمة: هذا في العربية، وفي الفارسية يقع على الخمر خاصة. قال في الفتاوى البزازیة: المختار للفتوى ما ذكر في الأصل والخمر ماء عنب نبيء يقذف بالزبد، فلو شرب العرق - لا يحث - وبه يفتى<sup>(٧)</sup>.

(١٦٤٩) من المهمات في الخلع والإبراء: زوجة فرغت عن حقه كذا في ذمة زوجها ونفقتها المفروضة، وفرغت عن حصتها التي انتقلت إليها من ابنها، وفرغت عن الدعوى على زيد بحققها، وعن دعوى حقها في ذمته، ثم إن الزوج قال: "اختيارها في يدها"، ثم إن الزوجة في ذلك المجلس طلقت نفسها، ثم ادعت حقا من الحقوق - هل يسمع؟ فالحكم فيه: لا يسمع إن ادعت شيئا من الحقوق المنصوصة ومما يتعلق بالنكاح، وأما إذا ادعت غيرها - يسمع، إلا أن تقول في إبرائها: "أبرأته عن جميع الحقوق وبوجه من الوجوه" - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "سكن".

(٢) في كلا النسختين: "معها".

(٣) العدة في الفتاوى، لابن مازة أبي المكارم حسام الدين عمر بن عبد العزيز، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٠٥، مكتبة فاضل أحمد باشا إسطنبول، عدد اللوحات: ٣٠، رقم التصنيف: ٦٨٩-٠٠٢.

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) الفتاوى البزازیة، كتاب الأيمان (٣/٤).

- (١٦٥١) من المهمات في الاستبراء: رجل أراد أن يشتري جارية، فالحلاص في سقوط الاستبراء: إن البائع يزوج الجارية من رجل، ثم إن الرجل يطلقها<sup>(١)</sup> قبل الجماع، ثم يبيع إياها من المشتري، فالمشتري يطأها في ساعته - وبه أفقئ سعد الملة والدين.
- (١٦٥٢) من المهمات التي كنت متطلبا إياها زمانا: امرأة تزوجت من رجل بشرط أنه من الصلحاء، فالحكم فيه: إن كان الزوج بالشرط المذكور ليس لها التفريق، وإن كان التوكيل بالتزويج بالشرط المذكور - لها التفريق؛ لأنه إذا لم يوجد الشرط - لا يتحقق التوكيل، فإذا علمت فسقه - يفسخ النكاح؛ لأنه عقد فضولي.
- (١٦٥٣) من المهمات قال: "كلما أتزوج تكن طالقاً ثلاثاً مني، ولو عقد فضولي<sup>(٢)</sup>، ولو قبلته قولاً وفعلاً - تكن طالقاً ثلاثاً" - أجاب العمادي: "له التسري - لا النكاح أصلاً".
- (١٦٥٤) من المهمات: إن القريب الذي عليه النفقة أنكر غناه - فالقول له مع يمينه، إلا إذا أقام بينة على غناه، فحينئذ تفرض عليه النفقة - هذا في القريب، وفي الأولاد والنكاح - لا يكون الفقر عذراً. (ورقة ٦٢١ - ١/أ)

## كتاب الحضانة<sup>(١)</sup> والرضاع

<sup>(١)</sup> قال في البحر الرائق (١٧٩/٤): "باب الحضانة - بيان لمن يحضن الولد الذي ثبت نسبه، وهي بكسر الحاء وفتحها: تربية الولد، والحاضنة المرأة توكل بالصبي، فترفعه وتربيته، وقد حضنت ولدها حضانة من باب طلب، وحضن الطائر بيضه حضنا إذا جثم عليه بكنفه يحضنه، كذا في المغرب، وفي ضياء الحلوم: حضنت المرأة ولدها حضانة وحضنت الحمامة". ثم اعلم أن الحضانة حق الصغير لاحتياجه إلى من يمسكه فتارة يحتاج إلى من يقوم بمنفعة بدنه في حضائته وتارة إلى من يقوم بما له حتى لا يلحقه الضرر وجعل كل واحد منهما إلى من أقوم به وأبصر فالولاية في المال جعلت إلى الأب والجد لأنهم أبصر وأقوم في التجارة من النساء وحق الحضانة جعل إلى النساء لأنهن أبصر وأقوم على حفظ الصبيان من الرجال لزيادة شفقتهم وملازمتهم للبيوت واتفقوا على أن الأب يجبر على نفقته مطلقا ويجب عليه إمساكه وحفظه وصيانيته إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق للصغير عليه واختلفوا في وجوب حضائته على الأم ونحوها من النساء وفي جبرها إذا امتنعت فصرح في الهداية بأنها لا تجبر لأنها عست أن تعجز عن الحضانة وصححه في التبيين وفي الولوالجية وعليه الفتوى وفي

(١٦٥٥) وللصغير جد صحيح وعمّة - فالحضانة للعمّة إن لم يكن لها مانع.  
 (١٦٥٦) حتى في ثلاث سنين كان عند خالة، وهي حاضنته، فأرادت عمته أن تأخذه<sup>(١)</sup> عندها - جازت إن لم توجد حاضنة أخرى - وبه يفتى.  
 (١٦٥٧) فإن الخال مؤخر عن العمّة، والعمّة مؤخر عن الخالة، كما في المعين.  
 (١٦٥٨) رجل له ابن من امرأة [متوفاة، وجاء أبو<sup>(٢)</sup> المرأة، وطلب ابن بنته ليربيه بلا نفقة - فالولد للحاضنة وليس له.  
 (١٦٥٩) امرأة<sup>(٣)</sup> استدان مبلغا وصرفته على<sup>(٤)</sup> نفسها<sup>(٥)</sup> وولدها من الزوج الغائب بلا تقدير نفقة، ثم حضر الزوج - ليس لها الرجوع عليه - وبه يفتى.  
 (١٦٦٠) امرأة بالغة كانت ساكنة مع جدتها وأمها، فأراد أخوها لأب أو عمها أن يأخذها عنده لأجل أن عبيد جدتها يدخلون عليها - فالحكم فيه: إن لم تكن الأم أو الجدة مأمونة، ولم يكن الأخ أو العم مفسدا - يأخذها عنده - وبه يفتى.  
 (١٦٦١) امرأة ماتت وتركت صغيرة، فكانت<sup>(٦)</sup> ساكنة مع أمها في منزل أبيها، فجاء أبوها من السفر وأراد إخراج الجدة من المنزل - لا يجوز إن كانت حاضنة للصغيرة - وبه يفتى.  
 (١٦٦٢) رجل مات وترك بنتين، و<sup>(٧)</sup> امرأته تزوجت من رجل، فأراد ابن عمهما<sup>(٨)</sup> أن يأخذهما من أمهما - لا يجوز؛ لأنه غير محرم لهما.

(١٦٦٣) امرأة سلمت ولدها الصغير إلى رجل ليطعمه ويكسبه ويربّه، فأطعمه وأكسبه أربع عشرة سنة<sup>(٩)</sup>، ثم أرادت أن تأخذه من عنده - لها ذلك إن كان<sup>(١٠)</sup> وليها، إلا إذا بلغ الصبي - وبه يفتى.  
 (١٦٦٤) هند<sup>(١١)</sup> أرضعت مع بنتها الصدرية بنت أختها لأب وأم في مدة الرضاع، ثم إن ابن أختها تزوج<sup>(١٢)</sup> بنت هند - جاز، كما في المتون كلها.

الواقعات والفتوى على عدم الجبر لوجهين أحدهما أنها ربما لا تقدر على الحضانة والثاني أن الحضانة حق الأم والمولى ولا يجبر على استيفاء حقه.

(١) في كلا النسختين: "تأخذها"

(٢) في كلا النسختين: "أب".

(٣) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيفا.

(٤) في كلا النسختين: "إلى".

(٥) في كلا النسختين: "نفسه"

(٦) في الأصل: "كانت" دون الفاء.

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨) في الأصل: "عمها".

(٩) في كلا النسختين: "أربعة عشر".

(١٠) في كلا النسختين: "كانت".

(١١) في كلا النسختين: "هذه".

(١٢) في كلا النسختين: "تزوجت".

(١٦٦٥) طلق امرأته وكانت عندها بنته في تسع سنين، فتزوجت المرأة من آخر، فالمطلق يأخذ بنته إن تزوجت من أجنبي، كما في المعين.

(١٦٦٦) ظهر أن الزوج عنين - يؤجل سنة، فإن مرض في تلك السنة<sup>(١)</sup> - يؤجل مقدار المرض على السنة عند محمد - وبه يفتى؛ ولا يجعل مكان شهر رمضان شهرا آخر، وكذا أيام حيضها؛ لأنها داخلة في السنة بخلاف المرض، وكذا الحج يحتسب، وإن قامت مع الزوج بعد الأجل مطاوعة له في المضاجعة - لم يكن هذا رضا، كذا قال أبو يوسف - وعليه الفتوى، إلا إذا فرق القاضي. وإن قامت عن المجلس قبل الاختيار - فلا خيار لها، كذا روي عن محمد - وعليه الفتوى؛ كالمخيرة إذا قامت عن المجلس - بطل خيارها، وإن تزوجت بالعتة<sup>(٢)</sup> - فلا خيار لها - وعليه الفتوى<sup>(٣)</sup>.

(١٦٦٧) وفي زوج الأمة الخيار للمولى إذا كان عنيًّا<sup>(٤)</sup> في قول أبي حنيفة - وعليه الفتوى، الفتوى، كما قاله في العزل إلى المولى؛ لأن الولد حق المولى<sup>(٥)</sup>.

(١٦٦٨) ولا خيار في الرتقاء إن علمت الزوجة أن زوجها محبوب، وإن علمت ذلك بعد النكاح - كان لها الخيار، فإن سكنت<sup>(٦)</sup> زمانا وضاجعت معه - كانت على خيارها، كما في الكبرى<sup>(٧)</sup>.

(١٦٦٩) رجل مات وترك بنتا في سبع سنين، وكانت في حضانة أخت أمها، فطلبتها<sup>(٨)</sup> أخت أبيها لأبوين - ليس لها ذلك إن وجد مانع الحضانة.

(١٦٧٠) امرأة ماتت، وأخذت أم المرأة ولدها من أبيه بشرط أن تربيّه بلا نفقة، ثم الجدة قدرت على أبيه نفقة، وطلبت<sup>(٩)</sup> تلك النفقة - تأخذها إن ثبت إنفاقها عليه - وبه يفتى.

(١٦٧١) ولي الصغيرة زوجها<sup>(١٠)</sup> من رجل - جاز، لكنه لا يأخذها من حاضنة، فإذا سقطت الحضانة يأخذها - وبه أفتى العمادي.

(١٦٧٢) رجل سافر إلى بلدة، وترك نفقة دراهم عند زوجته، ثم إن الزوجة قدرت نفقة على زوجها الغائب، ثم حضر الزوج - لها أن تأخذها من الزوج إن قدرها الحاكم (ورقة ٥٣٨ - ٢) بأن احتاجت المرأة - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "سنة".

(٢) في الأصل: "بالغة".

(٣) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق (١١٢/٤).

(٤) في الأصل: "غنيا".

(٥) الاختيار لتعليل المختار، كتاب النكاح (١٢٩/٢).

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: "سكت".

(٨) فتاوى قاضيخان، كتاب الطلاق (٢٠٢/٢).

(٩) في كلا النسختين: "فطلب".

(١٠) في كلا النسختين: "فطلب".

(١١) في كلا النسختين: "عقدتها".



(١٦٧٣) مطلقة قدرت نفقة لولدها الصغير على أبيه، فتزوجت من أجنبي، ثم إنها قالت لزوجها المطلق: "إن لم تأخذ الولد مني فرغت عن النفقة"، ثم إن الزوج أخذ الولد من عندها - فللمرأة أن تأخذ النفقة إن أنفقت عليه - وبه يفتى، كما في المعين.

(١٦٧٤) رجل قدر النفقة على أخته برأي الحاكم، ثم بلغت الأخت - له الرجوع عليها إن كانت النفقة نفقة المثل، إن كان لها مال حين إنفاق أخيها<sup>(١)</sup> عليها.

(١٦٧٥) رجل له زوجة، فأرضعتها امرأة في مدة الرضاع، وسكنت مع رجل في بيت - جاز إن لم يكن احتمال فتنة.

### فصل [في تقدير النفقة على الزوج الغائب]

(١٦٧٦) رجل وضع زوجته عند أختها، وسافر، و<sup>(٢)</sup> قدر أخوها نفقة على زوجها الغائب<sup>(٣)</sup> بأمر الحاكم بذلك والرجوع عليه إذا حضر، فأنفق من مال نفسه عليها، ثم حضر الزوج، وخالعت المرأة معه في غيبة أخيها، وفرغت<sup>(٤)</sup> عن الحقوق المتعلقة بالزوجة، ثم رجع أخوها على الزوج المخالع بما صرفه عليها<sup>(٥)</sup> من النفقة، فالحكم فيه: إنه يأخذه - وبه أفتى شيخ الإسلام في الفصول في باب النفقة<sup>(٦)</sup>.

(١٦٧٧) امرأة قدرت نفقة على نفسها وولدها على زوجها الغائب، وأنفقت عليها وعلى الولد، ثم إن الزوج الغائب مات في بلدة - ترجع بها<sup>(٧)</sup> على تركته إن استدانته بأمر الحاكم - وبه يفتى.

(١٦٧٨) رجل أراد أن ينقل زوجته إلى قصبة دون مدة السفر، فامتنعت عن الذهاب معه ووضع عندها نفقتها، ثم إن<sup>(٨)</sup> المرأة قدرت على زوجها نفقة وطلبت<sup>(٩)</sup> تلك النفقة - ليس لها ذلك إن كانت ناشزة ولو وضع زوجها عندها نفقة كافية - وبه يفتى.

(١٦٧٩) صغيرة نفقتها على أبيها، إن كان أبوها غنيا، إلى أن تتزوج من آخر، أو تكون صاحبة مال - وبه يفتى.

(١٦٨٠) رجل تزوج امرأة، فسافر الزوج، فقدرت<sup>(١٠)</sup> المرأة نفقة على زوجها الغائب بأمر الحاكم واستدانته، ثم حضر الزوج - ترجع عليه في نفقة المثل - وبه يفتى.

(١) في الأصل: "الغير"، وفي (أ): "أخيه"، والصحيح ما أثبتته.

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "الغائبة".

(٤) في الأصل: "تركت".

(٥) في كلا النسختين: "صرفها".

(٦) فصول العمادي (فصول الأحكام في أصول الأحكام، مخطوط، الفصل الرابع عشر، لوحة ٨٤).

(٧) في (أ): زيادة.

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في كلا النسختين: "طلب".

(١٠) في كلا النسختين: "فقدر".

(١٦٨١) رجل مات، وترك صغيراً وزوجته، فتزوجت المرأة من أجنبي، وابن أخي<sup>(١)</sup> المتوفى المتوفى طلب الولد لينقله إلى بلدة - ليس له ذلك - وبه يفتى.

### فصل [في أن الحقنة باللبن لا توجب حرمة الرضاع]

(١٦٨٢) والحقنة باللبن لا توجب حرمة الرضاع، كذا في قاضيهان في كتاب الصوم<sup>(٢)</sup>.  
(١٦٨٣) أم ولد زيد تزوجت من عمرو بعد أن توفي مولاهما، وكان لها بنت صغيرة من مولاهما، فأخذها وصيها المختار وربّاهما عنده، ثم إن أم<sup>(٣)</sup> الولد طلبت البنت الصغيرة وأمواها من الوصي، وطلبت بنت أخت البنت الصغيرة لأب، وكانت متزوجة من وصي - لها<sup>(٤)</sup> ذلك إن كان كان زوجها الوصي محرماً للصغيرة - وبه يفتى.

(١٦٨٤) امرأة خالعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها وأن تربي ولده الذي ولدت منه إلى أن يسقط حق الحضانة، ثم إن المرأة أرادت وطلبت أن تقدّر نفقة للولد على زوجها المخالعة - ليس ذلك للمرأة إذا شرط أن تربيها بلا نفقة - وبه يفتى، كما في المعين.

### فصل [في زيارة الزوجة والديها]

(١٦٨٥) رجل سافر إلى بلدة، فأرادت زوجته أن تزور في كل جمعة، أو في كل شهر والديها، في بيتهما، فمنعت تلك الزوجة والدّة الزوج وأبوه - ليس لهما ذلك - وبه يفتى، كما في المعين.

(١٦٨٦) رجل نبه إلى أبيه أنه إن<sup>(٥)</sup> سافر: "لم تخرج زوجته من داره غير الحمام"، فسافر، ثم إن أبا الرجل لا يمنع والدي الزوجة عن الزيارة في دار الرجل، وكان أبو الزوجة (ورقة ٥٣٩ - ١) وأمها ينقلانها<sup>(٦)</sup> إلى بيتهما - كان لهما ذلك أحياناً - وبه يفتى.

(١٦٨٧) رجل سافر إلى بلدة، وزوجته سافرت مع أجنبي إلى بيت بنته في بلدة أخرى - إن كانت المسافة مقدار<sup>(٧)</sup> سفر - تعزّر تعزيراً شديداً وتحبس في بيت زوجها.  
(١٦٨٨) صبي في سن ست، وأمّه تزوجت من أجنبي، فطلبه<sup>(٨)</sup> عمه لأبوين - له ذلك إن لم تكن له حاضنة أخرى، كما في المعين.

(١٦٨٩) رجل أراد أن يتزوج هنداً، فجاءت امرأة<sup>(٩)</sup> و<sup>(١٠)</sup> أخبرت بأنها أرضعت الرجل وهنداً<sup>(٢)</sup> في مدة الرضاع - لا يفرق بينهما بمجرد كلامها<sup>(٣)</sup>، لكن الاحتياط استماع كلامها<sup>(٤)</sup>، كلامها<sup>(٤)</sup>، إن لم تكن صاحبة غرض - وبه يفتى، كما في العيون<sup>(٥)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "أخ".

(٢) فتاوى قاضيهان، كتاب الصوم (١٠٣/١).

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: "له".

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: "ينقلها".

(٧) في الأصل: "بمقدار".

(٨) في كلا النسختين: "فطلب".

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

- (١٦٩٠) رجل زوج أم ولده من زيد، ثم طلق زيد إياها، فتزوجت من عمرو، فوقع<sup>(٦)</sup> الخلوة بينهما، ولم يكن مولاها عالماً بذلك ولم يأذن لها، ففسخ المولى النكاح - تأخذ أم الولد مهر المثل و<sup>(٧)</sup>المهر إن دخل بها عمرو - وبه يفتى.
- (١٦٩١) رجل أسير جاء من دار الحرب، فوجد امرأته متزوجة من عمرو، فجدد النكاح بمهر آخر، ثم طلق المرأة، وطلبت المهر<sup>(٨)</sup> الجديد والعتيق، فامتنع الزوج عن أداء الجديد - ليس له ذلك إن كان ذلك زيادة في المهر - وبه يفتى.
- (١٦٩٢) رجل عقد لولده الصغير على<sup>(٩)</sup> بنت عمرو الصغيرة حين كان ذاهباً إليها للخطبة، فعقد مع زيد بمحضر الذاهبين للخطبة - جاز بإذن الشرع إن لم تكن عادتهم خلاف ذلك.
- (١٦٩٣) رجل تزوج امرأة، فمات الزوج قبل الخلوة - تأخذ تمام مهرها من التركة - وبه يفتى.
- (١٦٩٤) رجل غاب أربع سنين، فللمرأة أن تتزوج الآخر إن حصل لها علم بموته<sup>(١٠)</sup>، لكنها تتزوج بعد انقضاء عدتها.
- (١٦٩٥) رجل تزوج ابنته<sup>(١١)</sup> على أمها التي كانت تحت نكاحه - فعليه الضرب الشديد مع التفريق - وبه يفتى.
- (١٦٩٦) رجل ادعى أولاً أن امرأة كذا مخطوبته، ثم ادعى أنها منكوحته - يسمع بالتوفيق.
- (١٦٩٧) رجال ذهبوا لقصد الخطبة مع رجل لولده الصغير، ثم إن الرجل زوج<sup>(١٢)</sup> بنت زيد الصغيرة<sup>(١٣)</sup> من ولده الصغير بمحضر الخاطبين - جاز النكاح بإذن الشرع.
- (١٦٩٨) رجل ادعى في طلاقه المشيئة - إن كان الرجل موصوفاً بالصلاح، وكان يدعي في طلاقه متصلاً "إن شاء الله" - يصدق بيمينه - وبه يفتى.
- (١٦٩٩) رجل قال لزيد: "إن لم تفعل الفعل الفلاني في يوم كذا تكن زوجتك"<sup>(١٤)</sup> الاثنان<sup>(١)</sup> طالقين<sup>(٢)</sup> ثلاثاً، فقبل الرجل، وشرط على ذلك، ولم يفعل في يومه - يقع لكل واحد واحد منهما اثنان إن لم تكن له نية - وبه يفتى.

(١) في (أ): غير موجودة.

(٢) في كلا النسختين: "الهند".

(٣) في (أ): "كلامه".

(٤) في كلا النسختين: "كلامه".

(٥) عيون المسائل، مخطوط، كتاب النكاح، باب الرضاع، لوحة ١٦، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣هـ.

(٦) في كلا النسختين: "وقع".

(٧) في (أ): "لا المهر".

(٨) في كلا النسختين: "مهر".

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) أي: ربييته.

(١٢) في كلا النسختين: "تزوج".

(١٣) في كلا النسختين: "الصغير".

(١٤) في كلا النسختين: "زوجتك".

- (١٧٠٠) رجل من الرعية خطب بنته لزيد العسكري<sup>(٣)</sup>، ثم امتنع عن التزويج - له ذلك - وبه يفتى.
- (١٧٠١) رجل زوج أم ولده من زيد، فجاءت منه بولد<sup>(٤)</sup>، فمات الزوج، فلمولها أن يطأها بعد تمام العدة - وبه يفتى.
- (١٧٠٢) رجلان عقدا لولديهما<sup>(٥)</sup> في صغرهما، ثم مات الأبوان، فبلغت - ليس لها فسخ النكاح - وبه يفتى.
- (١٧٠٣) رجل تبني عمروا كبيرا، فدخل بيته وكانت<sup>(٦)</sup> زوجته<sup>(٧)</sup> ساكنة معه - يمنع ذلك إن احتمل الفتنة - وبه يفتى.
- (١٧٠٤) والحضانة للأم إن لم يكن لها مانع والأخت لأبيه إن لم تكن<sup>(٨)</sup> قري غيرها.
- فصل [في إثبات المرأة مهرها]**
- (١٧٠٥) امرأة عجزت عن إثبات مهرها المسمى - تُصدّق بيمينها في مهر المثل، إلا إذا ثبت الأقل مما قالت - وبه يفتى.
- (١٧٠٦) نصرانية تزوجت ذميا، ودفعت إليه ألف دينار، فمات الزوج، ثم طلبت تلك الدنانير - إن دفعتها بطريق التبرع ليس لها ذلك.
- (١٧٠٧) زوجة أخذت (ورقة ٥٣٩ - ٢) حصتها من وصي الصغار وأبرأت ذمتهم، ثم ادعت الميراث - لا يصح إن كان متبرعا، وإن لم يكن متبرعا لا ترجع في نفسها<sup>(٩)</sup> فقط - وبه يفتى.
- (١٧٠٨) صغيرة تزوجت، ثم ادعت على زوجها شيئا، وكانت معترفة بالبلوغ، ثم ادعت أنها كانت غير بالغة<sup>(١٠)</sup> - لا يسمع إن احتملت جثته<sup>(١١)</sup> بالبلوغ - وبه يفتى.
- (١٧٠٩) ذمي أرسل مهرا معجلا، وهو مائة دينار إلى بنت ذمي آخر، وأرسل إلى أبيها مائة دينار، ثم أراد أن يسترد المائة من الأب - إن كانت داخلة في المهر المعجل - ليس له ذلك، وإن كانت رشوة - يستردها - وبه يفتى.
- (١٧١٠) رجل طلب ابنه من أمه لوصوله إلى سبع سنين - لا يجوز إلا بعد تمام سبع سنين - وبه يفتى<sup>(١٢)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "الاثنان".

(٢) في كلا النسختين: "طالقا".

(٣) في كلا النسختين: "عسكري".

(٤) في كلا النسختين: "ولدا".

(٥) في كلا النسختين: "ولديهما" دون اللام.

(٦) في كلا النسختين: "كان".

(٧) في كلا النسختين: "زوجها".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في الأصل: "كفنها".

(١٠) في كلا النسختين: "بالغ".

(١١) في كلا النسختين: "جثتها".

(١٢) وهذا يعني: أَنَّ الصَّبِيَّ فِي الْغَالِبِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ يَسْتَعْنِي عَنْ الْحَضَانَةِ وَالتَّرْبِيَةِ فَحِينَئِذٍ يَسْتَنْجِي وَحْدَهُ. (العناية شرح الهداية، كتاب النفقة، باب الولد من أحق به، ١٨٦/٦).

- (١٧١١) امرأة تزوج<sup>(١)</sup> ابنها امرأة، ودفعت مائة غروش وجارية وخلخالاً ذهبياً<sup>(٢)</sup>، ثم ادعت أنها دفعته عارية - لا تسمع إن كان ما دفعته مهراً معجلاً - وبه يفتى.
- (١٧١٢) رجل تزوج هندا وطلقها قبل الخلوة، وأرسل مهراً معجلاً أثواباً وأقمشة - فالحكم فيه: إن كانت تلك الأثواب والأقمشة زائدة على مجموع المهر - لا يسترد في مقدار النصف، وإن لم تكن زائدة عليه - يسترد أصلاً - وبه يفتى.
- (١٧١٣) ذمي تزوج منكوبة مسلم النصرانية<sup>(٣)</sup> وكان يعلم حياة المسلم - يُضرب ضرباً شديداً ويُفَرَّق بينهما.
- (١٧١٤) رجل أراد نقل امرأته إلى منزل كان في مسافة يومين، وامتنعت المرأة - ليس لها ذلك إن كان ما دون مدة السفر - وبه يفتى.
- (١٧١٥) رجل تزوج صغيرة، فبلغت وادعت الفسخ، ثم إن الرجل طلب ما أرسله إليها معجلاً - ليس له ذلك إن دخل بها - وبه يفتى.
- (١٧١٦) زوجة زيد ذهبت إلى حضور القاضي والديوان بلا إذن الزوج - تعزر وتحبس في دار الزوج - وبه يفتى.

### فصل [في استبراء<sup>(٤)</sup> الجارية]

- (١٧١٧) الاستبراء في الجارية حيض إن كانت<sup>(٥)</sup> ذات حيض، وإن كانت صغيرة أو آيسة - شهر من يوم القبض<sup>(٦)</sup>، ولو وطئها قبل ذلك - فعليه الاستغفار والتوبة إلى الله الملك الستار - ووطئها حرام إلى تمام المدة في جميع زمانها، وقبل ثلاث حيض وغلظت<sup>(٧)</sup> حرمة كالزنا - وبه يفتى، كما في المعين.
- (١٧١٨) ذمي تشرف بالإسلام، وكان له صغيرة في يد حاضنة<sup>(٨)</sup> أم أمه النصرانية، وطلبها<sup>(٩)</sup> منها لتعليم القرآن - يأخذها<sup>(١٠)</sup> منها، إلا إذا أسلمت الحاضنة - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "زوج".

(٢) في كلا النسختين: "ذهبا".

(٣) في كلا النسختين: "نصرانية".

(٤) الاستبراء: طلب البراءة. وشرعا: التبرص بالمرأة مدة بسبب ملك اليمين حدوثاً، أو زوالاً، لبراءة الرحم، أو تعبدًا. وعند الحنفية: طلب براءة رحم الجارية من الحمل. (القاموس الفقه، ٣٥/١).

(٥) في كلا النسختين: "كان".

(٦) في كلا النسختين: "الحيض".

(٧) في كلا النسختين: "غلظ".

(٨) في كلا النسختين: "حضانة".

(٩) في كلا النسختين: "طلب".

(١٠) في كلا النسختين: "يأخذ".

(١٧١٩) رجل مات وترك ابنا له<sup>(١)</sup> تسع سنين، ثم إن وصيه المختار قدّر نفقة عليه، وأخذ الابنَ عنده، وطلبت<sup>(٢)</sup> أم الرجل بأن تأخذه عندها - جاز ذلك إن لم يكن الوصي عصيته - فإنه مُقدّم على ذوات الفروض وذوي الأرحام - وبه يفتى.

(١٧٢٠) رجل طلق امرأته، وجاءت المرأة<sup>(٣)</sup> بولد<sup>(٤)</sup> منه، وقدر<sup>(٥)</sup> الحاكم نفقة، وأخت الرجل قالت: "الرجل فقير وأنا أربيّه بلا نفقة"، وأرادت أخذ الولد - إن كان حق الحضانة باقيا<sup>(٦)</sup> باقيا<sup>(٦)</sup> للمرأة - ليس لها ذلك - وبه يفتى.

(١٧٢١) وصي مختار أجنبي أخذ الصغيرة عنده، وطلب أخوه لأم إياها من الوصي - له ذلك إن لم تكن لها حاضنة قربي - وبه يفتى.

(١٧٢٢) رجل مات مفلسا، ولم يترك حبة، وترك أولادا صغارا، فنفقتهم على أخيه وأخته إن كانا لأبوين - للذكر مثل حظ الأنثيين<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في أخذ الرجل بنته من حاضنتها]

(١٧٢٣) رجل أراد أن يأخذ بنته في سن سبع<sup>(٨)</sup> من الحاضنة - ليس له ذلك إن لم تكن مشتهة - وبه يفتى، إلا إذا كان مانع الحضانة موجودا<sup>(٩)</sup> فيها.

### فصل [فيمن أحق بالحضانة]

(١٧٢٤) رجل مات وترك هنداً الصغيرة<sup>(١٠)</sup> وأخته وابن أخته (ورقة ٥٤٠ - ١) - فالحضانة للأخت - وبه يفتى.

(١٧٢٥) أم الصغيرة تزوجت بأجنبي، وأرادت أن تحج الأم مع زوجها، ثم إن أم أبي<sup>(١١)</sup> الصغيرة أخذت الصغيرة - جاز إن لم تكن قربي منها في الحضانة - وبه يفتى.

(١٧٢٦) رجل مات، وتزوجت زوجته من آخر، وأرادت أن تنقل الولد الصغير من المتوفى إلى بلدة زوجها - لا يجوز إن كان الزوج أجنبيا، وإن لم تكن حاضنة قربي - تأخذه<sup>(١٢)</sup> أم المتوفى - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) في كلا النسختين: "طلب".

(٣) في كلا النسختين: "امرأة".

(٤) في كلا النسختين: "ولدا".

(٥) في كلا النسختين: "قدرت".

(٦) في كلا النسختين: "باقية".

(٧) سورة النساء، من الآية ١١.

(٨) في كلا النسختين: "سبعة".

(٩) في كلا النسختين: "موجودة".

(١٠) في كلا النسختين: "صغيرة".

(١١) في كلا النسختين: "أب".

(١٢) في كلا النسختين: "تأخذ".

(١٧٢٧) امرأة تزوجت من زوج آخر، وهاجرت مع زوجها إلى مكة، وأم المرأة أرادت أخذ صغيرها - لها<sup>(١)</sup> ذلك، ولو كانت عجوزة عاجزة ما لم تسقط حضانتها<sup>(٢)</sup> - وبه يفتى.

(١٧٢٨) رجل مات، وترك صغيرة وصغيراً، فتزوجت أمهما من<sup>(٣)</sup> أجنبي، وطلبهما<sup>(٤)</sup> ابن ابن عمه الصغير<sup>(٥)</sup> من الزوجة - فالحكم فيه: يأخذ الصغير ولا يأخذ الصغيرة؛ لأنها غير محرم لابن لابن العم - وبه يفتى.

(١٧٢٩) صغيرة مشتهة عند وصيها، وطلبتها<sup>(٦)</sup> أخت أمها من الوصي الغير المحرم - جاز إن لم يكن لها عصبية محرم مقدّم على الأخت - وبه يفتى.

(١٧٣٠) رجل طلق امرأته، وكان ولده الصغير<sup>(٧)</sup> منها عنده، ثم إن المرأة قدرّت النفقة - وأخذته عندها بالنفقة في مدة حضانتها إن لم يكن لها مانع - وبه يفتى.

(١٧٣١) حاضنة أرادت قتل الولد لأجل ماله، فالحاكم يسلمه إلى مؤتمن - وبه يفتى.

(١٧٣٢) صغير له أخ لأب وأخت وأخ لوالدته - فالحضانة لأخت والدته.

(١٧٣٣) امرأة تزوجت من آخر، وكان لها ابن في ثمان<sup>(٨)</sup> سنين أو عشر سنين، فأرادت أم أبيه أن تأخذه - جاز إن لم تكن له حاضنة قربي له.

(١٧٣٤) تزوجت امرأة من أجنبي، وكان لصغيرها ابن عم - يأخذه إن لم تكن حاضنة أخرى - وبه يفتى.

(١٧٣٥) تزوجت نصرانية من زوج أجنبي، فأراد ابن عم للصغير<sup>(٩)</sup> أن يأخذه عنده - جاز جاز - وبه يفتى.

(١٧٣٦) امرأة قدرت النفقة لأولادها الصغار من مالهم، وكانت تنفق عليهم من مالهم، ثم إن أخاهم<sup>(١٠)</sup> لأب ووصيهم أراد أن يطعمهم<sup>(١١)</sup> بماله بلا نفقة من مالهم - فالحكم فيه: إن كانت للأم حق حضانتهم<sup>(١٢)</sup> -

ليس له أن يأخذهم ولو ربّاهم<sup>(١٣)</sup> مجاناً - وبه يفتى.

(١٧٣٧) طلبت<sup>(١٤)</sup> الحضانة أم أم الولد، فمنعها أخذه - لا يجوز منعها<sup>(١٥)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "له".

(٢) في كلا النسختين: "حضانتها".

(٣) في كلا النسختين: "إلى".

(٤) في كلا النسختين: "طلب".

(٥) في كلا النسختين في هذا المكان: "بأن" وهي زيادة مخلة بالمعنى.

(٦) في كلا النسختين: "طلبت".

(٧) في كلا النسختين: "الصغيرة".

(٨) في كلا النسختين: "ثمان".

(٩) في كلا النسختين: "الصغير".

(١٠) في كلا النسختين: "أخوهم".

(١١) في كلا النسختين: "يطعم".

(١٢) في كلا النسختين: "حضانتها".

(١٣) في كلا النسختين: "يأخذه ولو رباها".

(١٤) في كلا النسختين: "طلب".

(١٧٣٨) هند المراهقة<sup>(٢)</sup> كانت عند أمها وطلبها ابن عمها - ليس له ذلك - وبه يفتى.  
 (١٧٣٩) صغيرة في سن سبع كانت في حضانة أم أمها، وتزوجت من أجنبي، وأراد عم أمها<sup>(٣)</sup> لأبوين أن يأخذها<sup>(٤)</sup> - جاز إن لم تكن عصبة محرم أو<sup>(٥)</sup> حاضنة أخرى.  
 (١٧٤٠) امرأة خالعت مع زوجها<sup>(٦)</sup> - فالصغير<sup>(٧)</sup> للأم، وابن خال الصغير وجده<sup>(٨)</sup> عند الأجنبي، وأراد أخذه - إن كان للصبي نافعاً يأخذه<sup>(٩)</sup> بأمر الحاكم - وبه يفتى.  
 (١٧٤١) صغيرة لها أخت وأخت أمها وأخت أبيها - فالأحق بالحضانة أختها.  
 (١٧٤٢) رجل له بنت في ثماني<sup>(١٠)</sup> سنين، ثم زوجته المطلقة زوجت نفسها من أجنبي، وكذا زوجت أم زوجته من أجنبي - يأخذها أبوها إن لم تكن لها حاضنة أخرى - وبه يفتى.  
 (١٧٤٣) صغير له أخت لأمه أو<sup>(١١)</sup> لأبوين وأم أبيه - فالحضانة لأم الأب، [فهي أحق]<sup>(١٢)</sup> من أخت لأمه.  
 (١٧٤٤) رجل خال مع امرأته، ثم إن المرأة أخذت نفقة معجلة للصغيرة في حجرها منه، ثم إن المرأة أبت عن تربيتها، وأرادت رد الرضيع على الرجل - ليس لها ذلك إن لم توجد مرضعة أخرى، أو لم يقبل ثدي غيرها - وبه يفتى.  
 (١٧٤٥) مرضعة أَرْضَعَتْ بِلَبَن شاة أو غَدَّتْ بَغْدَاء - لا تستحق الأجر، كما في المحيط البرهاني في أواخر الباب<sup>(١٣)</sup>.

### فصل [فيمن أحق بضبط وتربية البنت المراهقة]

(١٧٤٦) هند المراهقة<sup>(١٤)</sup> إذا احتاجت إلى ضبطها وتربيتها (ورقة ٥٤٠ - ٢) فاجتمع عمها وخالها وأمها - فالأحق العم - وبه يفتى.  
 (١٧٤٧) إن كان لأب رجل صالح مع مطلقة ولده الصغير على أن تفرغ الزوجة عن دعواها، ثم إن الرجل فسخ الصلح وأخذ الصغير - له ذلك إذا تزوجت المطلقة من أجنبي - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "منعه".

(٢) في كلا النسختين: "مراهقة".

(٣) في كلا النسختين: "أمه".

(٤) في كلا النسختين: "يأخذه".

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: "زوجته".

(٧) في كلا النسختين: "في الصغير".

(٨) في (أ): "فوجده".

(٩) في (أ): "يأخذ".

(١٠) في كلا النسختين: "ثمان".

(١١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٢) في كلا النسختين: ما بين المعكوفين ساقط، ولا يستقيم المعنى دون ما بين المعكوفين.

(١٣) المحيط البرهاني، باب الرضاع، باب إجازة الظفر (٢٢/٨).

(١٤) في كلا النسختين: "مراهقة".



(١٧٤٨) رجل مات وترك الصغير من أم ولده، ثم إنها تزوجت من أجنبي، وطلب وصيه أن يأخذه من أم الولد - فالحكم فيه: إن الحاضنة القربى تأخذه، وإن لم توجد - فأقرب العصبات تأخذه، وإن لم يوجد جميع ذلك - يضعه عند مؤتمن - وبه يفتى.

(١٧٤٩) صغير توفي أبوه وأخذته أخته - جاز إن انتهت الحضانة إليها - وبه يفتى.

(١٧٥٠) صغيرة لها أم أم أب - فالحضانة<sup>(١)</sup> لأم الأم إذا تزوجت أمه من أجنبي - وبه يفتى.

(١٧٥١) رجل سنه أربع وعشرون<sup>(٢)</sup> سنة، وادعى على امرأة سنها ثمان عشرة<sup>(٣)</sup> سنة - يسمع إن صحح الدعوى.

(١٧٥٢) هند الصغيرة<sup>(٤)</sup> في سن سبع عند أمها وحاضنتها، ثم ادعى أخوها لأب أن أمها كانت فاحشة، وطلب أخذها منها - إن لم تكن حاضنة أخرى وكان من أقرب العصبات - له ذلك.

(١٧٥٣) صبي سنه<sup>(٥)</sup> ثمان<sup>(٦)</sup> سنين كان عند أمه، ثم إن عمه لأبوين أراد أن ينقله<sup>(٧)</sup> إلى بلدة - إن كان وليه - جاز - وبه يفتى.

(١٧٥٤) هند البالغة<sup>(٨)</sup> سكنت في منزل أبيها المتوفى المنتقل إليها منه مع أمها، ثم إن عمها أراد جبراً أن يسكنها في منزله، فالحكم فيه: إن لم يكن العم مفسداً وكان حق الضبط له - جاز ذلك، إلا إذا كانت هند مأمونة على نفسها، أو قدرت أمها على ضبطها - وبه يفتى.

(١٧٥٥) مسلم أراد أن يأخذ الولد من مطلقة النصرانية، فالحكم فيه: إن لم يكن خوف الكفر وكانت الحضانة باقية - ليس له ذلك - وبه يفتى.

(١٧٥٦) رجل خالع مع زوجته على مهرها، ثم شرط أن لا يأخذ الصغير من عندها إلى اثني عشرة<sup>(٩)</sup> سنة، ثم تزوجت من أجنبي - له أخذه منها - وبه يفتى.

(١٧٥٧) صبي في سن اثني عشرة<sup>(١٠)</sup> سنة سكن عند الذمي - يمنعه<sup>(١١)</sup> وليه أو حاكم - وبه يفتى.

(١٧٥٨) صغير عند حاضنة<sup>(١)</sup> مطلقة، ولم يكن لها لبن، فأراد أن يأخذه أبوه - ليس له ذلك، بل يتدارك مرضعة - وبه يفتى.

(١) في (أ): "الحضانة" دون الفاء.

(٢) في كلا النسختين: "أربعة وعشرين".

(٣) في كلا النسختين: "ثمان عشر".

(٤) في كلا النسختين: "صغيرة".

(٥) في كلا النسختين في هذا المكان: "في".

(٦) في كلا النسختين: "ثمان".

(٧) في كلا النسختين: "ينقل".

(٨) في كلا النسختين: "بالغة".

(٩) في كلا النسختين: "اثني عشر".

(١٠) في كلا النسختين: "اثني عشر".

(١١) في كلا النسختين: "يمنع".

## فصل [في تصديق المرأة في مهرها المثل]

- (١٧٥٩) المرأة تُصدّق في مهر مثلها<sup>(٢)</sup> بيمينها، إلا إذا أثبت الأقل من ذلك أو إسقاطه<sup>(٣)</sup> - وبه يفتى.
- (١٧٦٠) هند دبرت جاريتها<sup>(٤)</sup> الصغيرة، فماتت، وأراد أخوها أو زوجها أن يأخذها عنده<sup>(٥)</sup> إلى أن تبلغ - كلاهما غير محرمين<sup>(٦)</sup> - الحاكم يضعها<sup>(٧)</sup> في يد مؤتمن - وبه يفتى.
- (١٧٦١) صغير ماتت<sup>(٨)</sup> أمه، وطلبت أم أمه أن تأخذها عندها - لها ذلك إن كان في زمان الحضانة.
- (١٧٦٢) رجل مات وترك ابنا في سن ثمان<sup>(٩)</sup> سنين، وطلبه أرباب الحضانة - ليس لهم ذلك؛ لأنه لا تصير الحضانة في ثمان<sup>(١٠)</sup> سنين، بل يأخذها وليه - وبه يفتى.
- (١٧٦٣) هند بالغة، فوجدتها أخوها<sup>(١١)</sup> عند أجنبي - يأخذها أخوها إن لم يكن مفسداً، ولو أخذها<sup>(١٢)</sup> للصيانة، فمنعه بعض الناس - يعزر - وبه يفتى.
- (١٧٦٤) أم ولد تزوجت بزواج<sup>(١٣)</sup> وأخذ ولدها الصغير عمه، ثم طلقت من الزوج - تأخذ ولدها منه بالحضانة - وبه يفتى.
- (١٧٦٥) رجل أراد أن ينقل ولده الصغير إلى بلدته، وأراد أن يأخذ<sup>(١٤)</sup> من حاضنة - ليس له ذلك إن كان للحاضنة حق - وبه يفتى.
- (١٧٦٦) رجل له ولد صغير عند حاضنة، وكان يدفع نفقة كل يوم، ثم إنه رأى الحاضنة تسأل<sup>(١٥)</sup> الناس مع الولد، وأراد أخذه منها، فالحكم فيه: إنه (ورقة ٥٤١ - ١) يمنع الولد عن السؤال إن كان حق الحضانة باقياً<sup>(١٦)</sup> لها، وإن لم يكن منعه - يأخذها إذا لم تكن حاضنة أخرى، وإن لم يبق للحاضنة حق - يأخذها مطلقاً - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "حضانة".

(٢) في كلا النسختين: "مهرها المثل".

(٣) في كلا النسختين: "إسقاطه".

(٤) في كلا النسختين: "جاريتها".

(٥) في كلا النسختين: "عندها".

(٦) في كلا النسختين: "محرمين".

(٧) في كلا النسختين: "يضعه".

(٨) في كلا النسختين: "مات".

(٩) في كلا النسختين: "ثمان".

(١٠) في كلا النسختين: "ثمان".

(١١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٢) في كلا النسختين: "أخذها".

(١٣) في الأصل: "زوجاً".

(١٤) في كلا النسختين: "يأخذها".

(١٥) في كلا النسختين في هذا المكان: "عن".

(١٦) في كلا النسختين: "باقية".

(١٧٦٧) صغير في سن ثمان<sup>(١)</sup> سنين تزوجت أمه من الأجنبي، وأرادت<sup>(٢)</sup> أخذه أخت أبيه أبيه - جاز إن لم يكن أحد من العصابة.

(١٧٦٨) صغيرة لها أخت أبيها وأخت أمها - فالحضانة لأخت الأم.

(١٧٦٩) رجل مات وترك أم ولد، فتزوجت أجنبيًا، وأراد أن يأخذ ابن عم المتوفى صغيرتها<sup>(٣)</sup> منها - إن لم يوجد محرماً وكان ابن عم مؤتمناً - يأخذها<sup>(٤)</sup> بأمر الحاكم - وبه يفتى.

(١٧٧٠) هند تحملت جثتها بالبلوغ، واعترفت أنها بالغة، ثم أراد أبوها أن يأخذها من حجر أمها المطلقة، وادعت هند أنها بالغة - تصدق بقولها، لكن أبوها يأخذها ولا يجوز امتناعها - وبه يفتى.

(١٧٧١) رجل زوّج ابنه الصغير من<sup>(٥)</sup> بنت زيد الصغيرة، وكانا ساكنين<sup>(٦)</sup> عند الرجل، فمات الصغير، وطلبت الصغيرة مهرها ونفقة عدتها من الرجل - فالحكم فيه: إنها لا تطلب النفقة مطلقاً والمهر، إلا إذا كفل الرجل<sup>(٧)</sup> بالمهر - وبه يفتى.

(١٧٧٢) امرأة كان زوجها يرسل نفقتها في كل سنة من بلدته، ثم إنها تزوجت من آخر - فعليها التعزير والتفريق إن زوجت نفسها منه بعد العلم بحياته - وبه يفتى.

(١٧٧٣) ادعى زيد أن ابنه عند حاضنة وصل إلى<sup>(٨)</sup> سبع سنين، فشهد بذلك نسوة - ليس ليس له أخذه عنها إن لم يكن له استغناء عن الحضانة - وبه يفتى.

(١٧٧٤) رجل له زوجة، فولدت ولداً، فدفع<sup>(٩)</sup> نفقة ولده ستة أشهر، ثم سافر إلى بلدة، فمات، فجاء أخوه، و<sup>(١٠)</sup>أنكر وراثته الولد - ليس له ذلك - وبه يفتى، ثم إن أم الولد صارت وصية<sup>(١١)</sup> على ولده، وجاء من بلدة بعيدة أخو المتوفى، و<sup>(١٢)</sup>أراد أن يكون وصياً عليه ويأخذه من يد أمه ويأخذ أمواله وينقله إلى بلده - ليس له ذلك - وبه يفتى.

### فصل [في طلب الزوج ميراث مطلقة]

(١٧٧٥) رجل طلق زوجته، فماتت الزوجة في عدة الرجل، وطلب الزوج الميراث عن تركتها - لا يرث إن لم يكن الطلاق فاراً<sup>(١٣)</sup> - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "ثمان".

(٢) في كلا النسختين: "أراد".

(٣) في كلا النسختين: "صغيرته".

(٤) في كلا النسختين: "يأخذها".

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: "ساكنان".

(٧) في كلا النسختين جاءت هذه الكلمة متأخرة عن "المهر".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في (أ): "ودفع".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) في كلا النسختين: "وصياً".

(١٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٣) في (أ): "فارة".

(١٧٧٦) امرأتان بالغتان كانتا ساكتين<sup>(١)</sup> عند أمهما في دار، ثم إن الأم باعت الدار، ونقلت إياهما إلى مترها الآخر، فمنعهما<sup>(٢)</sup> عمهما عن النقل وأراد أخذهما - ليس له ذلك جبراً إن لم يكن فيه احتمال الفتنة.

(١٧٧٧) خال الصغير قدّر نفقة على الصغير، لكنه لم يدفع نفقة مخصوصة إلى الصغير، بل أنفقها<sup>(٣)</sup> معه، ثم بلغ الصغير ولم يقبل ذلك - فالحكم فيه: إن خلط مال الصغير وقدّر النفقة الشرعية - ليس للصغير عدم القبول - وبه يفتى.

(١٧٧٨) مطلقة قدرت نفقة على الصغير، فأنفقت<sup>(٤)</sup> عليه أربع سنوات بلا خبر أبيه، فمات فمات الأب - ترجع على تركته إن كانت مأمورة بالإنفاق بشرط الرجوع فيما قدّر شرعاً - وبه يفتى.

(١٧٧٩) مطلقة تزوجت من الأجنبي، فأخت الزوج تأخذ الولد إن لم تكن حاضنة قربي منها - وبه يفتى.

(١٧٨٠) وفي شرح درر البحار: أم أخيه أو أخته من الرضاع - يجوز تزويجها<sup>(٥)</sup> دون النسب، ويجوز تزوج أخت ابنه من الرضاع دون النسب، ويجوز تزوج جدة ابنه من الرضاع - ولا يجوز من النسب، ويجوز تزوج أم عمه من الرضاع - ولا يجوز من النسب، ويجوز تزوج أم خاله من الرضاع - ولا يجوز من النسب، ويجوز للمرأة أن تتزوج أختها<sup>(٦)</sup> ابنتها من الرضاع دون النسب<sup>(٧)</sup>.

(١٧٨١) ولا يجوز الجمع<sup>(٨)</sup> بين<sup>(٩)</sup> الأختين بالنكاح (ورقة ٥٤١ - ٢) ولا ملكاً<sup>(١٠)</sup> بالوطء في حالة الملك وبالذواعي أيضاً، ويجوز الجمع بدون الوطء.

(١٧٨٢) وفي لسان الحكم لابن الشحنة: وللمرأة أن تأخذ الصغير إذا كان مريضاً ولو كانت حضانتها ساقطة - وبه يفتى، كما في المعين<sup>(١١)</sup>.

(١٧٨٣) رجل رأى ولده عند حاضنة يجلس في السوق ويسأل الناس مع حاضنته - فالحكم فيه: إنه يمنعها عن السؤال معه ولا يأخذ الولد بسبب ذلك عنها.

(١) في كلا النسختين: "ساكتتان".

(٢) في كلا النسختين: "فمنع".

(٣) في كلا النسختين: "أنفق".

(٤) في كلا النسختين: "أنفق".

(٥) في كلا النسختين: "التزوج".

(٦) في كلا النسختين: "أخ".

(٧) غرر الأذكار شرح درر البحار لمحمد بن محمد بن محمود البخاري، ت ٨٥٠هـ، مخطوط، كتاب النفقة، لوحة ٧٨، مكتبة مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٢١٧، رقم التصنيف: ٤٣٤٩.

(٨) في كلا النسختين: "جمع".

(٩) في (أ): زيادة.

(١٠) في كلا النسختين: "مالكا".

(١١) لسان الحكم لابن الشحنة، كتاب الحضنة، الباب الرابع عشر (٢٢٢/١).

(١٧٨٤) بنت بلغت عند حاضنة، فطلبها<sup>(١)</sup> أبوها إلى بيته، فامتنعت البنت عن الذهاب معه إليه، فالحكم فيه: إن الأب يأخذها جبراً ولو كانت بالغة - وبه يفتى.

(١٧٨٥) صبي في ثماني<sup>(٢)</sup> سنين عند أمه، فجاء عمه من بلدة أخرى - إن كان هذا<sup>(٣)</sup> ولياً ولياً أقرب<sup>(٤)</sup> يأخذه ويسافر به إلى بلده، وكذا عم امرأة بالغة ساكنة مع أمها - يأخذها جبراً إن لم يكن فاسداً - وبه يفتى؛ لأن حق التربية والحفظ له، إلا إذا كانت مأمونة على نفسها أو قدرت أمها على<sup>(٥)</sup> ضبطها.

(١٧٨٦) طلق امرأته، وكان لها رضيع من زوجها، ولم يكن للمرأة لبن - ليس لأبيه أن يأخذها، بل يرسل مرضعة عندها ترضعه.

(١٧٨٧) إذا استوى أصحاب الحضانة في الدرجة - فالأورع، وإلا فالأسن، كما في الزيلعي<sup>(٦)</sup>.

(١٧٨٨) رجل طلق زوجته وكانت مجذومة - فالزوج يأخذ ولده خوفاً من السراية، كما في الفوائد، حيث قال: "وتسقط حضانة الأم لو كان بها جذام أو برص"، لكنه لم يوافق المحفوظ من المذهب، وإن قال<sup>(٧)</sup> محمد ذلك في الزوجين إذا كان أحدهما مجذوماً، ويوافق لأصل الشافعي - رضي الله تعالى عنه<sup>(٨)</sup>.

### فصل [في سفر الحاضنة مع ولدها]

(١٧٨٩) الحاضنة إذا سافرت مع ولدها الذي في حضانتها - جاز إذا كان سفرها إلى وطنها الذي تزوج زوجها فيه وإن كان بين المصرين تفاوت - وبه يفتى.

(١٧٩٠) والنقل من قرية إلى مصر - جاز - لا من مصر إلى قرية؛ فإن فيه ضرراً على الصغير، وهذا كلام محمد، كما قال الحاكم الشهيد<sup>(٩)</sup> في الكافي، وقال في شرح البقالي<sup>(١٠)</sup>: "ليس لها ذلك بحال، سواء وقع العقد فيه أو لا"، لكن الأول هو المنصوص في المذهب<sup>(١١)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "طلب".

(٢) في كلا النسختين: "ثمان".

(٣) في (أ): "هند".

(٤) في الأصل: "الأقرب".

(٥) في كلا النسختين: "إلى".

(٦) تبين الحقائق، كتاب النفقة (٢٣٩/١).

(٧) في كلا النسختين: "قاله".

(٨) الفوائد الظهيرية، مخطوط، كتاب الحضانة، لوحة ١٩٨، لأبي بكر محمد بن أحمد بن عمر البخاري، مكتبة "عاطف أفندي" أفندي "إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٤٠١، رقم التصنيف: ١٠٠٢.٠٠٠.

(٩) الحاكم الشهيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعيل المروزي أبو الفضل البلخي الشهير بالحاكم الشهيد، من أكابر فقهاء الحنفية، توفي شهيداً سنة ٣٣٤هـ. من تصانيفه: الغرر في الفقه، الكافي في الفروع، المستخلص من الجامع في الفروع، المنتقى في الفروع (هدية العارفين، ٤٦٢/١).

(١٠) هو محمد بن محمد بن أبي القاسم البقالي زين المشائخ أبو الفضل الخوارزمي الحنفي، المعروف بالأدمي، المتوفى برحجان سنة ٥٧٦هـ. من تصانيفه: أذكار الصلاة، أسرار الكذب، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، الإعجاب في علم الأعراب، آفات الكذب. افتخار العرب، التراجم بلسان الأعاجم - فارسي، ترغيب العلم، تقويم اللسان في النحو، التنبيه على أعجاز القرآن، جمع التفاريق في الفروع، صلاة البقالي - فتاوى، مصباح التزئيل في التفسير، منازل العرب، الهداية في المعاني والبيان وغير ذلك (هدية العارفين، ٤٩٥/١)،

(١٧٩١) وإذا تزوجت الحاضنة ولم تكن للولد<sup>(٢)</sup> حاضنة أخرى - يضعه القاضي حيث شاء؛ لأنه لا حق لهن، فصار كمن لا قرابة له، كذا قاله الكاشاني<sup>(٣)</sup>.  
 (١٧٩٢) ولو كان الإخوة أو الأعمام غير مأمونين<sup>(٤)</sup> على مال الصبية أو على نفسها - يسلمها القاضي إلى امرأة أمينة عدلة إلى أن تبلغ، ولو كانت بكراً، وكذا الأم الغير المأمونة والعصبة الفساق وموالي الإعتاق - لا تُدفع إليهم تحزراً عن الفتنة، كما في القنية<sup>(٥)</sup>.  
 (١٧٩٣) وقال جلال القوهستاني الخراساني: "ولا يُدفع صبي أو صبية إلى عصبة فاسدة ولو كان محرماً" - وبه أفتى المشايخ بدار السلطنة<sup>(٦)</sup>.  
 (١٧٩٤) وليس لأم الولد أن تسافر مع ولدها من المصر الذي فيه أبوه إذا أعتقها مولاهما، كما في اليتيمة، وإن مرض الصبي فالأم أحق بالنظر إليه في بيتها وإن لم يكن لها حق الحضانة - وبه يفتى<sup>(٧)</sup>.

### فصل [في طلب الزوج ما صرفته زوجته من ماله قبل الطلاق]

(١٧٩٥) رجل سافر إلى تجارة<sup>(٨)</sup>، فباعته زوجته جاريتها لنفقة ولدها الصغير من الرجل، ثم إن الرجل جاء وسكت عشر سنين، ثم طلق المرأة وطلب ثمن الجارية منها - جاز ذلك إن وُجدت<sup>(٩)</sup> شرائط تجويز الفضولي، وإلا يأخذ قيمتها<sup>(١٠)</sup> - وبه يفتى.  
 (١٧٩٦) ولي عقد على صغيرة نكاحاً، فماتت - فعلى زوجها تمام المهر، فيدخل في<sup>(١١)</sup> التقسيم.  
 (١٧٩٧) وفي الخانية: امرأة ادعت النكاح من رجل، فأنكر ذلك (ورقة ٥٤٢ - ١) الرجل<sup>(١٢)</sup>، وأقامت المرأة بينة على<sup>(١٣)</sup> ذلك - يقضى بالنكاح، فلا يضر جحوده<sup>(١٤)</sup>.  
 (١٧٩٨) رجل أقام بينة على امرأة أنه زوجها، وأقامت امرأة بينة أنها تزوجت من آخر، وهي في عصمته الآن - فبينة الرجل أولى.

(١) البحر الرائق، كتاب النكاح، باب المهر (١٩٢/٢).

(٢) في كلا النسختين: "له".

(٣) بدائع الصنائع للكاشاني، كتاب الحضانة (٤٢/٤).

(٤) في كلا النسختين: "مأمون".

(٥) قنية المنية للزاهدي، مخطوط، باب النفقة، لوحة ٦٥.

(٦) جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية للقهستاني، مخطوط، كتاب الحضانة، لوحة ١٩٥.

(٧) يتيمة الدهر في فتاوى العصر (مخطوط، باب النفقة، لوحة ٩٣) للإمام الترجماني علاء الدين محمد الحنفي (٦٤٥ هـ/

١٢٤٧ م).

(٨) في الأصل: "تجارته".

(٩) في كلا النسختين: "وجد".

(١٠) في كلا النسختين: "قيمتها".

(١١) في كلا النسختين: "و".

(١٢) في كلا النسختين: "رجل".

(١٣) في كلا النسختين: "ب".

(١٤) فتاوى قاضيخان، كتاب الطلاق (١٨٣/١).

(١٧٩٩) فقيرة قدرّت النفقة على ابن بنته الغني - جاز إن لم يكن غني أقرب<sup>(١)</sup> غيره - وبه وبه يفتى.

### فصل [في عدم ذكر بعض الأمتعة عند الخلع]

(١٨٠٠) خالع الرجل مع زوجته، ولم يذكر أثواب المرأة في الحجة، وكانت تلك الأثواب في يد الزوج، فادعت المرأة تلك الأثواب - يسمع إن لم تدخل في الخلع.

(١٨٠١) فلا حق في الحضانة لأُم الولد والمكاتبة إن ولدت قبل الكتابة - لا حق لها في الحضانة، وبعدها كانت هي أولى؛ لأنه كاتب عليها، فيكون أحق به، وتجب النفقة على من كان من شأنها أن توطأ، حتى لو لم يكن كذلك - لا نفقة لها لكون المانع من جهتها، وأما الرتقاء والقرناء ونحوهما - دواعي الوطء موجودة في أعضائهما، حتى لو كانت الصغيرة مشتهة بحيث تتحمل<sup>(٢)</sup> جماعها دون الفرج - تجب لها النفقة، كما في الدراية<sup>(٣)</sup>.

(١٨٠٢) امرأة اختلعت على إمساك الولد أو إرضاع الولد سنين، فمات الولد بعد السنة أو ماتت مختلعة - فعلى المرأة قيمة إرضاع سنة، لو قالت: "إن مات الولد أم متُّ فلا شيء علي"<sup>(٤)</sup> - جاز بحد الشرط، وهي بريئة عن تلك القيمة، كذلك قاله أبو يوسف، كما في الخلاصة<sup>(٥)</sup>.

(١٨٠٣) رجل اشترى أمتعة بطريق الجهاز لبنته وسلمها إليها<sup>(٦)</sup>، ثم مات وأراد الورثة حصة منه - ليس لهم ذلك إن سلمها<sup>(٧)</sup> إليها في زمان صحته - وبه يفتى.

(١٨٠٤) مطلقة تزوجت من زيد وفي حضانتها<sup>(٨)</sup> ابن في<sup>(٩)</sup> خمس سنين، وطلبه<sup>(١٠)</sup> أبوه وأخذه من عندها - جاز إن كان الزوج أجنبيا - وبه يفتى.

(١٨٠٥) امرأة ادعت على وارث زوجها مهرها منذ مات عشرين سنة - تسمع دعاها إن لم يكن المهر ساقطا - وبه يفتى.

### فصل [في أنه لا حرمة الرضاع بين بنت الرجل وزوج بنت المرضعة]

(١٨٠٦) امرأة أرضعت ولد بنته الصغير في مدة الرضاع - لا تقع الحرمة بين بنته<sup>(١١)</sup> وبين زوج بنتها، كما في الوجيز - وبه يفتى، كما في المعين في باب الغلط<sup>(١٢)</sup> المشهور بين الخلق<sup>(١٣)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "أقرب غني".

(٢) في الأصل و(أ): "تجامعي".

(٣) معراج الدراية في شرح الهداية (مخطوط، كتاب الحضانة، لوحة ٢٥)، لقوام الدين محمد بن محمد الكاكي البخاري.

(٤) في كلا النسختين: "عليه".

(٥) خلاصة الفتاوى للبخاري (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ١٠٣).

(٦) في كلا النسختين: "إليه".

(٧) في كلا النسختين: "سلمه".

(٨) في كلا النسختين: "حضانة".

(٩) في (أ): زيادة.

(١٠) في كلا النسختين: "طلب".

(١١) في كلا النسختين: "بنته".

## فصل [في استرداد العارية من الزوجة]

(١٨٠٧) رجل دفع فراجة<sup>(٣)</sup> إلى زوجته لتلبسها، ثم طلقها، وأراد أخذها منها - له ذلك إن لم يملكها لها - وبه يفتى.

(١٨٠٨) انتقل إلى بنتين صغيرتين<sup>(٤)</sup> مال من أبيهما بعد زمان، ثم<sup>(٥)</sup> ادعت واحدة<sup>(٦)</sup> على الأخرى بأنها أنفقت عليها، وأرادت<sup>(٧)</sup> الرجوع - ليس لها ذلك إن تبرعت<sup>(٨)</sup> - وبه يفتى.

(١٨٠٩) رجل أراد أن يأخذ ولد بنته المتوفاة، وكانت البنت في سبع سنين - ليس له ذلك إن لم تتم سن تسع<sup>(٩)</sup> - وبه يفتى، كما في الرضاع في كتاب الأحكام.

## فصل [في أنه لا تسمع دعوى استرداد الهبة من نصف المهر]

(١٨١٠) طلق امرأته قبل الخلوة، وادعى عليها أنه دفع مائة غروش قبل النكاح إليها<sup>(١٠)</sup> - لا يسمع في نصفها - وبه يفتى.

(١٨١١) ويجبر على النفقة في الرقيق والمدبر وأم الولد، وفي الدابة لا يجبر عليها قضاءً، ويجبر ديانةً، وعن الثاني: إنه يجبر قضاءً أيضاً، لكن الأول هو الأصح، قال في المحيط: وعدم الجبر إذا لم تكن الدابة مشتركة بينهما؛ لأن القاضي يجبر على الشريك الممتنع عن الإنفاق على بيع نصيبه رعاية لجانب الشريك الآخر؛ لأنه من أهل الاستحقاق - وبه يفتى<sup>(١١)</sup>.

## فصل [في جواز زواج الرجل من أخت أخيه رضاعاً]

(١٨١٢) وفي المعين في كتاب الرضاع: رجل له أخ صغير وله أخت رضاعاً، فأراد الرجل أن يتزوجها - جاز إن لم ترضع أم الرجل تلك الأخت - وبه يفتى.

(١٨١٣) ولا نفقة على الزوج إذا كانت الزوجة صغيرة لا يستمتع بها - وبه يفتى.

(١٨١٤) امرأة لها زوج مات في بلدة (ورقة ٥٤٢ - ٢)، ووصل إليها خبر موته، فالعدة تعتبر من زمان الموت لا من زمان<sup>(١٢)</sup> الطلاق - وبه يفتى.

(١٨١٥) ولدٌ صغير أنفق عليه زوج أمه الأجنبي من ماله بالنفقة المقدرة، وطلبها من أمه الوصية<sup>(١٣)</sup> - جاز في نفقة المثل إن كان للصغير مال - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "غلط".

(٢) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب الرضاع، لوحة ١٣٥) برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة، ٦١٦هـ.

(٣) يقصد بها المؤلف: "النقاب".

(٤) في كلا النسختين: "الصغيرتين".

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: "أراد".

(٨) في كلا النسختين: "تبرع".

(٩) في كلا النسختين: "التسعة".

(١٠) في كلا النسختين: "إلى المرأة".

(١١) شرح فتح القدير، كتاب النفقات (٤/٤٢٨).

(١٢) في الأصل: "زمن".

(١٣) في كلا النسختين: "الوصي".



(١٨١٦) رجل طلق امرأته، وكان له ولد في حضانتها في سن خمس سنين، وأراد أخذه من عندها لأجل عدم قدرته على نفقته - ليس له أن يأخذه إن لم يكن مانع حضانة في أمه - وبه يفتى.

### فصل [في رجوع الوصي بنفقة المثل على مال الولد عند عجزه]

(١٨١٧) رجل له ولد صغير، فقاوّل مع عمرو لنفقته كل سنة بألف درهم، وسلمها<sup>(١)</sup> إليه، فأنفق عليه ثلاث سنين، وكان الرجل معسرا، وكان الولد موسرا - فيرجع عمرو على الولد ويأخذ من ماله نفقة المثل - وبه يفتى.

(١٨١٨) رجل له زوجة، فجاءت<sup>(٢)</sup> منه بأولاد<sup>(٣)</sup>، ثم توطن في بلدة أخرى، وطلق الزوجة، وأراد أن ينقل أولاده إلى وطنه - ليس له ذلك في مدة الحضانة - وبه يفتى.

### فصل [في رد الزيادة في المهر بعد التفريق]

(١٨١٩) زاد قدرا معلوما في المهر - لا تلزم الزيادة، ولو قبضتها<sup>(٤)</sup> المرأة بعد التفريق - تردّها<sup>(٥)</sup> على الزوج - وبه يفتى.

(١٨٢٠) وفي الوجيز: الأرض الخالية إن كانت من الحرم لا يصح إيجارها، فإنه إسقاط حرمة المسجد<sup>(٦)</sup>.

(١٨٢١) رجل بنى على قطعة أرض بالإذن بماله لنفسه، فمات، ولم يترك وارثا - يأخذ<sup>(٧)</sup> أمين بيت المال الأنقاض - وبه يفتى.

(١٨٢٢) وقف على الأولاد، فوزعوا الأراضي من ذلك الوقف، فمات واحد منهم قبل الحصاد - يأخذ<sup>(٨)</sup> وارثه حصته بعد الحصاد، ويدفع أجر المثل للزمان بين القوت والحصاد - وبه يفتى.

### فصل [في تقدير النفقة عند غيبة الزوج]

(١٨٢٣) وفي المعين نقلا عن المحيط في باب النفقة: امرأة كان زوجها غائبا، فقدرت<sup>(٩)</sup> المرأة المرأة نفقة عليه بأمر الحاكم، ثم جاء زوجها - تأخذ نفقتها المقدرة منه<sup>(١٠)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "سلمها" دون الواو.

(٢) في كلا النسختين: "جاء".

(٣) في كلا النسختين: "أولادا".

(٤) في كلا النسختين: "قبضها".

(٥) في كلا النسختين: "ترده".

(٦) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب البيوع، باب الإجارة، لوحة ١٦٠)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة، ٦١٦هـ.

(٧) في (أ): "يأخذه".

(٨) في الأصل: "ويأخذ".

(٩) في كلا النسختين: "فقدر".

(١٠) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النفقات، لوحة ٢٨٨) لرضي الدين السرخسي.

(١٨٢٤) وفي العيون: رجل سافر إلى بلدة، وزوجته قدرت نفقة عليه، ثم جاء الرجل وطلبت<sup>(١)</sup> المرأة تلك النفقة - فالحكم الشرعي فيه: إن كانت الزوجية باقية بينهما تقدر على<sup>(٢)</sup> أخذها مطلقاً، وإن كانت مفارقة - تأخذ المستدانة بعد الأمر بالاستدانة - وبه يفتى<sup>(٣)</sup>.  
(١٨٢٥) امرأة تزوجت من أجنبي، ولها ولد صغير، فطلبت<sup>(٤)</sup> أخت الولد لأب - لها ذلك إن لم تكن له حاضنة قربي - وبه يفتى.  
(١٨٢٦) صغيرة لها أخ لأم، ولها أخو<sup>(٥)</sup> جدها، وهو أبو<sup>(٦)</sup> أبيها - فالحضانة لأخي<sup>(٧)</sup> الجد الجد إن لم يكن أخاً لأم - وبه يفتى.  
(١٨٢٧) امرأة مات<sup>(٨)</sup> زوجها، فتزوجت من آخر، وكان لها صغيرة في سن ستة أشهر - تأخذها أم زوجها المتوفى إن لم تكن لها حاضنة قربي غيرها، ثم شهد الشهود على تلك المرأة<sup>(٩)</sup> أنهم<sup>(١٠)</sup> لم يعلموها - لا تقبل شهادتهم، ثم إن الحاكم لو سمع الشهود على وجه وكيل المرأة - فالحكم فيه: إنه إن لم يعلموا<sup>(١١)</sup> معلوماً عن<sup>(١٢)</sup> تلك المرأة بالعلم الشرعي، ولا يقدرّون على<sup>(١٣)</sup> تعيينها - لا تقبل أيضاً - وبه يفتى.  
(١٨٢٨) رجل له أم ولد، فأخذ ولدها، ووضع<sup>(١٤)</sup> عند أم ولده الأخرى - جاز إن لم تكن له حاضنة قربي - وبه يفتى.

### فصل [في تفريق الزوجين بشهادة المراجعة احتياطاً]

(١٨٢٩) وفي المعين في كتاب الرضاع نقلاً عن الوجيز: رجل زوج بنته من عمرو، وزوجة الرجل التي كانت أم البنت قالت أنها أرضعت عمرو، فحلفت على ذلك - يفرق بينهما احتياطاً [لا قضاء - وبه يفتى<sup>(١٥)</sup>].

(١) في كلا النسختين: "طلب".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) عيون المسائل، مخطوط، كتاب النكاح، باب النفقة، لوحة ١٥، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣هـ.

(٤) في كلا النسختين: "طلبه".

(٥) في كلا النسختين: "أخ".

(٦) في كلا النسختين: "أب".

(٧) في كلا النسختين: "أخ".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) أي: لم يعلموا أم زوجها المتوفى.

(١٠) في كلا النسختين: "ولأنهم".

(١١) في كلا النسختين: "يعلم".

(١٢) في كلا النسختين: "لهم".

(١٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٤) في كلا النسختين: "وضعه".

(١٥) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب الرضاع، لوحة ١٤٠)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة،

(١٨٣٠) خالد ووليد كانا أخوين رضاعاً، ثم إن خالداً أراد أن يتزوج أخت<sup>(١)</sup> ووليد نسباً نسباً - يجوز النكاح إذا لم يرتضع خالد أم الأخت، وإلا لا يجوز - وبه يفتى، كما في البرهانية<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في حيض ممتد]

(١٨٣١) وفي العيون: من المهمات و<sup>(٣)</sup> المسائل المعضلة (ورقة ٥٤٣ - ١) في حيض ممتد نقلاً عن الفتاوى الرشيدية النجارية: امرأة لم تدخل سن إياس كانت مطلقة، وكان في يدها صبي رضيع وبارتضاعها لم تر حيضها - فالحكم الشرعي في انقضاء عدتها: رؤية الحيض؛ لأن اعتبار الشهر غير ممكن ما لم تدخل سن الإياس<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في تزوج بنت أخت أخيه رضاعاً]

(١٨٣٢) في باب الرضاع من المبسوط: رجل له أخ رضاعاً، فأراد أن يتزوج بنت أخت أخيه رضاعاً - جاز إن لم ترضع أم الرجل تلك البنت - وبه يفتى<sup>(٥)</sup>.  
(١٨٣٣) رجل تزوج امرأة، ثم إن أم زوجته قالت: "أرضعت الرجل تلك المرأة" - لا يفرق قضاءً - وبه يفتى.

(١٨٣٤) رجل وهند كانت بينهما أخوة رضاعاً، ثم إن هنداً أرادت أن تتزوج أخاً<sup>(٦)</sup> الرجل نسباً - جاز إن لم ترضع أم الأخ النسبي تلك هنداً<sup>(٧)</sup>، وإلا لا يجوز - وبه يفتى.

### فصل [في أن اللواط بين الرجلين لا يوجب حرمة زواج بنت أحدهما من الآخر]

(١٨٣٥) وفي المبسوط في باب المحرمات: رجل لاط زيدا، ثم تزوج بنته<sup>(٨)</sup> منه - جاز، لكن ليس في الدنيا قحط رجال<sup>(٩)</sup> - وبه يفتى<sup>(١٠)</sup>.  
(١٨٣٦) هند أرضعت زيدا في مدة الرضاع، ثم إن أخاً<sup>(١١)</sup> زيد نسباً تزوج<sup>(١٢)</sup> بنت هند - جاز إن لم ترضع أم الأخ نسباً بنت هند - وبه يفتى.

### فصل [في جواز تزوج الأخت الرضاعية لبنته النسبية]

(١٨٣٧) من المسائل المعضلة والمواضع المشككة في المحيط وغيره: امرأة أرضعت بنت أختها الرضاعية في المدة، فتكون بنت الأخت بنتاً لزواج المرأة؛ لأنها أرضعت بلبن زوجها، فيلزم أن

(١) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيحاً.

(٢) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب الرضاع، لوحة ١١٥) المشهورة بالذخيرة البرهانية (أو الفتاوى البرهانية)، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري (ت ٦١٦هـ).

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) عيون المسائل، مخطوط، كتاب النكاح، باب النفقة، لوحة ١٥، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣هـ.

(٥) المبسوط للسرخسي، باب الرضاع (٧٩/٤).

(٦) في كلا النسختين: "أخ".

(٧) في كلا النسختين: "الهند".

(٨) في كلا النسختين: "بنتها".

(٩) أقحط الرجل: إذا جامع أهله ولم يزل (المحيط في اللغة، ٣٣٨/٢). وربما كنى المؤلف بالقحط عن اللواط.

(١٠) المبسوط للسرخسي، كتاب النكاح، باب المحرمات (٤١/٤).

(١١) في كلا النسختين: "أخ".

(١٢) في كلا النسختين: "تزوجت".

تكون المرأة حراما للزوج، فالحكم الشرعي فيه: إن المرأة لا تكون حراما لزوجها؛ لأن الزوج إذا تزوج الأخت الرضاعية لبنته نسبا أو تزوج أم بنته النسبية رضاعا - يصح ابتداء - فكيف بقاء - وبه يفتى<sup>(١)</sup>.

### فصل [في جواز تزوج الأخت الرضاعية لأخته النسبية]

(١٨٣٨) امرأة أرضعت مع ابنها هنداً في مدة الرضاع، ثم إن ابنها تزوج<sup>(٢)</sup> أخت هند نسباً نسباً - جاز إن لم ترضع المرأة تلك الأخت النسبية - وبه يفتى، كما في المعين.

(١٨٣٩) رجل دفع مثله وكرمه إلى زوجته بمقابلة مهرها، فمات، ثم ادعى أهل محلته أنه في مرض موته وقفهما للمسجد - ليس لهم ذلك إن ثبت دفعه في صحته إليها - وبه يفتى.

(١٨٤٠) [امرأة أرضعت زيدا، ثم إنها تزوجت أخا<sup>(٣)</sup> زيد لأبوين - جاز النكاح.

(١٨٤١) رجل له جارية موطوءة، فأعتقها، ثم إنه أراد أن يتزوج بنتها التي جاءت من دار الحرب معها - ليس له ذلك - معاذ الله تعالى - وإن لم يصح إقرار الجارية بأن بنتها ولدت في دار الحرب - مما يحفظ.

(١٨٤٢) امرأة أقرت أنها أرضعت زيدا في مدة الرضاع، وسجله القاضي، ثم إنها أرادت التزوج من زيد - ليس لها ذلك.

(١٨٤٣) رجل له مملوكة صغيرة أرضعتها<sup>(٤)</sup> زوجته في مدة الرضاع - ليس له أن يتزوجها<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في تزوج الكتانية برضيعها]

(١٨٤٤) وفي المحيط في باب تزوج الذمي مع حرمة الرضاع قال: نصرانية أرضعت ذمياً صغيراً في مدة الرضاع، فكبر، ثم إنها تزوجت منه - فالحكم فيه: إن لم يجز ذلك في دين النصارى - يفرق بينهما بالجبر - وبه يفتى، وكذا في العيون والسير الكبير لشيخ الإسلام<sup>(٦)</sup>.

(١٨٤٥) زوج الأجنبي الصغيرة بلا إذن ولي من عمرو - يكون موقوفاً.

(١٨٤٦) امرأة ولها بنت من زوجها الآخر، فزوجتها<sup>(٧)</sup> من ابن زوجها الآن من امرأة أخرى، ثم أرادت فسخ ذلك النكاح - ليس لها ذلك، فإذا بلغت البنت تفسخه<sup>(٨)</sup> إن شاءت - وبه يفتى.

(١) المحيط الرضوي، مخطوط، كتاب الرضاع، المجلد الثاني، لوحة ٣، لرضي الدين السرخسي.

(٢) في كلا النسختين: "تزوجت".

(٣) في كلا النسختين: "أخ".

(٤) في كلا النسختين: "أرضعت".

(٥) في (أ): ما بين المعكوفين زيادة.

(٦) عيون المسائل، مخطوط، كتاب النكاح، باب الرضاع، لوحة ١٦، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣هـ.

المحيط الرضوي، مخطوط، كتاب الرضاع، باب معرفة حكم الرضاع، المجلد الثاني، لوحة ٤، لرضي الدين السرخسي.

(٧) في كلا النسختين: "تزوجت".

(٨) في كلا النسختين: "تفسخها".

(١٨٤٧) امرأة ذهب<sup>(١)</sup> زوجها إلى بلدة أخرى، ثم إنها تزوجت من آخر لأجل أن زوجها مات - جاز إن جاء العلم بالموت<sup>(٢)</sup> وانقضت عدتها، وإلا فلا يصح - وبه يفتى.  
(١٨٤٨) امرأة أرضعت مع بنتها زيدا، ثم زوّجت تلك البنت من أخي<sup>(٣)</sup> زيد - جاز إن لم لم ترضع أيضا ذلك الأخ - وبه يفتى.

### فصل [في جواز تزوجه بامرأة أرضعت أخا لامرأته الأولى]

(١٨٤٩) رجل تزوج امرأة، ثم إنه تزوج عليها المرأة<sup>(٤)</sup> التي أرضعت أخا<sup>(٥)</sup> امرأته الأولى - جاز إن لم ترضع المرأة الأولى - وبه يفتى.

### فصل [في حكم الرضاع خارج مدته]

(١٨٥٠) امرأة أرضعت زيدا صغيرا في سن سنتين ونصف سنة، ثم إنه كبر، وتزوج بنت بنتها، أو بنتها - جاز لأجل إرضاعها إياه في خارج المدة.  
(١٨٥١) امرأة أقرت أولا أنها أرضعت (ورقة ٥٤٣ - ٢) زيدا، ثم قالت: "أنا كنت كاذبة"<sup>(٦)</sup> في إقرارها، وأرادت أن تتزوج إياه - فالاحتياط أن لا يتزوج زيدا إياها - وبه يفتى، كما في المعين.

(١٨٥٢) امرأة أرضعت في مدة الرضاع زيدا ولها بنت، وأراد أن يتزوج أخو<sup>(٧)</sup> زيد بنت المرضعة - جاز إن لم ترضع المرضعة ذلك الأخ أيضا - وبه يفتى.

### فصل [في تفريق الزوجين بقول المرضعة احتياطا]

(١٨٥٣) امرأة أرضعت ابن زيد مع بنت عمرو، ثم إن ابن زيد تزوج بنت عمرو، ثم إن المرأة المرضعة قالت أن الابن والبنت أخوان رضاعا حيث أنها أرضعت إياهما في مدة الرضاع، فالحكم الشرعي فيه: لا يثبت الرضاع بمجرد كلامها، لكن الافتراق أولى احتياطا - وبه يفتى.  
(١٨٥٤) ولد في سن أربع سنين - فحق الحضانة لأبيه<sup>(٨)</sup> أم لجدته<sup>(٩)</sup> لأم؟ فالحق للجدة - وبه يفتى، إن لم يكن لها مانع - وبه يفتى.  
(١٨٥٥) رجل أخرج<sup>(١٠)</sup> زوجته من منزلها الملك إلى دار بلدتها بالإجارة - له ذلك - وبه يفتى، إذا عجل مهرها المعجل.  
(١٨٥٦) رجل له زوجة، ولها أولاد من زوج آخر، فأرادت أن تزور في كل أسبوع إياهم - لا تمنع إن لم يكن احتمال فساد - وبه يفتى.

(١) في (أ): "وهبت".

(٢) في كلا النسختين: "بها".

(٣) في كلا النسختين: "أخ".

(٤) في كلا النسختين: "امرأة".

(٥) في كلا النسختين: "أخ".

(٦) في كلا النسختين: "كاذبا".

(٧) في كلا النسختين: "أخ".

(٨) في كلا النسختين: "أبيها".

(٩) في كلا النسختين: "جدتها".

(١٠) في كلا النسختين: "أخ".

(١٨٥٧) رجل دفع إلى أبي<sup>(١)</sup> مخطوبته دراهم باسم المقدم المعروف، فتزوجها، ثم علم أن ذلك لم يصل إلى زوجته، فطلب إياه من الأب - له ذلك إن كان وكيلا عن المرأة - وبه يفتى. (١٨٥٨) رجل أخذ زوجة زيد الغائب وزوجها من خدامه<sup>(٢)</sup> - يفرق ويعزر الرجل.

### فصل [في تفريق الزوجين بقول المرضعة احتياطاً]

(١٨٥٩) امرأة واحدة شهدت بإرضاع هند زيدا، ثم إن زيدا أراد تزوج بنت هند - فالا احتياط عدم التزوج - وبه يفتى. (١٨٦٠) رجل طلق امرأته ثلاثا، ولم يرض بالحلل، وأغرى عليها الأشقياء - فالحكم فيه - يفرق بينهما و<sup>(٣)</sup> يعزر شديدا - وبه يفتى. (١٨٦١) رجل منع مطلقة عن أولادها - إن لم يكن في الرؤية ضرر<sup>(٤)</sup> عليه - فقطع الرحم حرام - وبه يفتى. (١٨٦٢) امرأة ولها أخ رضاعا، فتزوج الأخ أخت المرأة نسبا - جاز إن لم ترضع الأخ أم<sup>(٥)</sup> المرأة - وبه يفتى. (١٨٦٣) صغير في سن سبع، وله أم وعم لأبوين - فحق التربية لعمه<sup>(٦)</sup> - وبه يفتى. (١٨٦٤) رجل معسر مات، وترك أولادا صغارا، وله أخ وجد وأخ لأم<sup>(٧)</sup> - فالنفقة على الجد<sup>(٨)</sup> إن كان صحيحا - وبه يفتى. (١٨٦٥) رجل تشرف بالإسلام ومات، وله ولد صغير، وكان عمه مسلما، فأراد أن يأخذ الولد من أمه اليهودية - إن تعقل الأديان، فخاف إلف الكفرة<sup>(٩)</sup> - يأخذه عنده - وبه يفتى. (١٨٦٦) رجل عسكري مات، وترك أولادا صغارا، وكان عمهم وصيا شرعيا عليهم، وطلب رئيس الحجرات في طائفته أموال الصغار للحفظ في حجرته المعينة للطائفة المزبورة - ليس له أن يأخذها<sup>(١٠)</sup> من يد الوصي الشرعي، لكنه يصير ناظرا حسبيا - وبه يفتى احتياطاً. (١٨٦٧) ذمي مات، وتزوجت زوجته أجنبيا، ثم إن ابن أخيه طلب بنت الذمي الصغيرة - فالحكم الشرعي فيه: إن كان لها محرم، فهو يأخذها<sup>(١١)</sup>؛ لأن ابن العم ليس بمحرم لها - وبه يفتى.

### فصل [في عجز الحاضنات عن الحضانة]

(١) في كلا النسختين: "أب".

(٢) في كلا النسختين في هذا المكان: "زيدا".

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في الأصل: "حرز".

(٥) في (أ): "أو".

(٦) في كلا النسختين: "لعمر".

(٧) في كلا النسختين: "أم" دون اللام.

(٨) في (أ): "جد".

(٩) في (أ): "الكفر".

(١٠) في كلا النسختين: "يأخذ".

(١١) في كلا النسختين: "يأخذه".

(١٨٦٨) وفي المحيط في عجز الحاضنات عن الحضن<sup>(١)</sup> والتربية: صغيرة كانت أمها عمياء وصماء<sup>(٢)</sup>، فطلبها<sup>(٣)</sup> أبوها منها<sup>(٤)</sup>، فإذا كانت عاجزة ولم تقدر على حضانتها بطريق من الطرق<sup>(٥)</sup> مطلقاً، ولم تكن لها حاضنة قربي - يأخذها أبوها - وبه يفتى<sup>(٦)</sup>.

(١٨٦٩) صغير<sup>(٧)</sup> له أب، وهو زوج أمه الذي تزوجته أمه بعد وفاة أبيه، صرف ماله على الصغير بتقدير الحاكم - إن كان ذلك نفقة المثل، وكان له مال، فصرفه حين وجود (ورقة ٥٤٤ - ١) ماله - يرجع عليه بنفقة المثل - وبه يفتى.

(١٨٧٠) مطلقة كانت فاجرة، وأراد<sup>(٨)</sup> الرجل أن يأخذ عنده بنته في سنة عاشر<sup>(٩)</sup> - له ذلك، ثم إن أم المرأة لو طلبتها<sup>(١٠)</sup> لأجل أن الحضانة لها - جاز ذلك لو كانت سن البنت لم تبلغ إلى تسع سنين، فإذا تجاوزت ذلك - ليس<sup>(١١)</sup> لأم المرأة الطلب إياها - وبه يفتى.

(١٨٧١) وصي صرف مالا على الصغار بلا تقدير نفقة من الحاكم، ثم بلغوا ولم يقبلوا صرفه - ليس لهم ذلك في نفقة المثل - وبه يفتى، فيأخذ من أموالهم - وبه يفتى.

(١٨٧٢) امرأة حاضنة قاوت<sup>(١٢)</sup> مع أبي<sup>(١٣)</sup> الصبي ألما تأخذه عندها، ثم تورثه إياه<sup>(١٤)</sup>، وكانت<sup>(١٥)</sup> سن الولد أربع سنين، ثم إنها رجعت عن ذلك بعد سنة، وقدرت على الأب نفقة - لها ذلك إن كان حق الحضانة باقيا - وبه يفتى.

### فصل [في تقدير نفقة الزوجة إذا امتنعت عن السفر مع زوجها]

(١٨٧٣) رجل دعى زوجته إلى مدة السفر، فامتنعت الزوجة - لها أن تقدّر عليه نفقة إن لم تكن ناشزة، وكانت النفقة نفقة مثل.

(١٨٧٤) امرأة امتنعت عن الخروج عن منزل أبيها، ولم تُنقل إلى بيت زوجها، ثم طلبت<sup>(١٦)</sup> نفقة ولدها من أبيه - ليس لها ذلك إن لم يكن لها حق حضانة.

(١) في الأصل: "الحيض"، وهو خطأ.

(٢) في كلا النسختين: "أعمى وأصم".

(٣) في كلا النسختين: "فطلب".

(٤) في (أ): غير موجودة.

(٥) في (أ): "بالطريق".

(٦) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب الحضانة، المجلد الثاني، لوحة ٢٥) لرضي الدين السرخسي.

(٧) في كلا النسختين: "صغيرة".

(٨) في كلا النسختين: "أرادت".

(٩) في كلا النسختين: "عشرة".

(١٠) في (أ): "طلقها".

(١١) في كلا النسختين: "ليست".

(١٢) في كلا النسختين: "قاول".

(١٣) في كلا النسختين: "أب".

(١٤) في (أ): "إياه".

(١٥) في كلا النسختين: "كان".

(١٦) في كلا النسختين: "طلب".

(١٨٧٥) رجل أجنبي<sup>(١)</sup>، وفي حجره صغيرة، وقدر النفقة لها<sup>(٢)</sup> على أمها<sup>(٣)</sup>، فطلب إياها إياها منها - له ذلك - إن كانت النفقة واجبة عليها وكانت نفقة<sup>(٤)</sup> مثل - وبه يفتى.

(١٨٧٦) صغار عند أمهم بالحضانة، ثم تزوجت من زيد - إن لم تكن لهم حاضنة أخرى<sup>(٥)</sup> أخرى<sup>(٥)</sup> - يأخذهم<sup>(٦)</sup> الأب إن كان زيد أجنبيا - وبه يفتى.

(١٨٧٧) حاضنة قدرت نفقة على الصغير - تأخذها من الأب إن كانت نفقة المثل - بُعدت الحاضنة أو قربت - وبه يفتى، [ولو كانت المدة أكثر من سبع سنين في الأنتى - تأخذ النفقة لأجل جميع تلك السنين - وبه يفتى]<sup>(٧)</sup>.

(١٨٧٨) زوج المرأة قدر النفقة برأي الحاكم على أولاد المرأة الصغار، فالحكم فيه: إنه يأخذ نفقة المثل إن كان لهم حين الإنفاق مال - وبه يفتى.

(١٨٧٩) امرأة أخذت ولدها بأنها تنفق عليه من مالها وتربيته بلا نفقة، ثم قدرت عليه نفقة مثل - ترجع على الأب المطلق ولو مات الولد - وبه يفتى.

(١٨٨٠) امرأة قدرت نفقة المثل لولد بنته، وأنفقت عليه منذ أربع عشرة<sup>(٨)</sup> سنة - ترجع على مال الولد إن كان له<sup>(٩)</sup> مال حين الإنفاق، وكان التقدير بأمر الشرع، والنفقة نفقة المثل - وبه يفتى.

(١٨٨١) صاحب الحضانة قدر نفقة كل يوم ثمانية دراهم، وقدرت<sup>(١٠)</sup> الحاضنة البعدى أقل منها ورضيت بذلك - ليس له ذلك، بل تنفق عليه الحاضنة القربى بنفقة المثل - وبه يفتى.

(١٨٨٢) رجل طلق امرأته حاملا، وقدر نفقة كل يوم درهمين لأجل أن وظيفته كانت ستة دراهم - ليس للرجل ذلك، بل يقدر على حالهما - وبه يفتى.

### فصل [في أنه لا حضانة لمن عرف بالفسق]

(١٨٨٣) صغيرة كانت أختها لأب تربيها بلا نفقة، وتزوجت من آخر، ثم إن أختها الصغيرة<sup>(١١)</sup> الفاسق أراد أن يأخذ الصغيرة عنده - ليس له ذلك إن كان من مقولة من لا يفرق المحرم وغير المحرم - وبه يفتى.

(١٨٨٤) رجل قدر نفقة على أخي<sup>(١)</sup> زوجته الصغير - جاز إن كانت نفقة المثل وكان التقدير حين وجود مال الصغير - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين في هذا المكان: "عنده"، وهي زيادة مخلة بالمعنى.

(٢) في كلا النسختين: "له".

(٣) في كلا النسختين: "أمه".

(٤) في كلا النسختين: "النفقة".

(٥) في كلا النسختين: "آخر".

(٦) في كلا النسختين: "يأخذ".

(٧) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيفا.

(٨) في كلا النسختين: "أربعة عشر".

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) في كلا النسختين: "قدر".

(١١) في كلا النسختين: "الصغير".



(١٨٨٥) رجل في بلدة أخرى، وأنفقت أم الرجل على زوجته من مالها برأي الحاكم، ثم إنها رجعت على الرجل - تأخذها إن كانت نفقة المثل، وإن كانت<sup>(٢)</sup> زيادة عليه - لا تأخذ الزيادة - وبه يفتى.

(١٨٨٦) حاضنة (ورقة ٥٤٤ - ٢) ربّت صغيرة عندها، فبلغت تسع سنين، وطلب الأب البنت - ليس له<sup>(٣)</sup> ذلك إن لم تكن مشتهة - وبه يفتى.

### فصل [في رجوع الحاضنة على أبي الولد بعد تربيتها بلا تقدير النفقة]

(١٨٨٧) حاضنة رضيت أن ترّبي الولد بلا تقدير نفقة على أبيه، فرّبّت سنة إياه، ثم قدرت نفقة عليه بأمر الحاكم - إن كان<sup>(٤)</sup> لها<sup>(٥)</sup> حق حضانة - ترجع للنفقة الآتية لا للماضية بلا تقدير - وبه يفتى.

(١٨٨٨) قدر نفقة لأخي<sup>(٦)</sup> زوجته ولنفقة جارية الأخ مبلغا بالتقدير الشرعي، ثم ماتت<sup>(٧)</sup> الزوجة - يرجع على مالها إن كان<sup>(٨)</sup> ذلك بشرط الرجوع، ولو كان الأخ فوق سبع سنين إن كانت نفقة أخيها على الزوجة - وبه يفتى.

### فصل [في عدم الإنفاق على امرأة ناشزة]

(١٨٨٩) امرأة لم تسكن في<sup>(٩)</sup> منزل زوجها، فسكنت سبع سنين في أي محل شاءته - لا نفقة عليها من زوجها لكونها ناشزة، كما أفق به برهان الدين - قدّس سرّه - في فتاواه<sup>(١٠)</sup>.  
(١٨٩٠) امرأة مطلقة صرفت مالها على الصغيرة بمدة معينة، وشرط أنها لا ترجع على الأب، ثم إنها طلبت النفقة - ليس لها ذلك إن كان التطليق على ذلك الشرط - وبه يفتى.  
(١٨٩١) رجل دفع إلى زوجته ألف درهم نفقة وذهب إلى بلدة، ثم إنها تزوجت من آخر حين كانت تحت عصمة الرجل، ثم جاء الرجل، ولم يقبلها وطلب الألف - له ذلك إن لم يصرف عليها حين كانت في دار الرجل - وبه يفتى.

### فصل [في الإنفاق على المخالعة الحامل]

(١٨٩٢) وفي المحيط: خال مع زوجته على مهرها ونفقة عدتها ونفقة حملها، ثم إنها<sup>(١)</sup> ولدت<sup>(٢)</sup> ولدا، وقدرت نفقة عليه بأمر الحاكم، وطلبت إياها - ليس لها ذلك إن عينت مدة في الحمل - وبه يفتى<sup>(٣)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "أخ".

(٢) في كلا النسختين: "كان".

(٣) في كلا النسختين: "لها".

(٤) في كلا النسختين: "كانت".

(٥) في كلا النسختين: "له".

(٦) في كلا النسختين: "أخ".

(٧) في كلا النسختين: "مات".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب النفقات، لوحة ١٥٩) المشهورة بالذخيرة البرهانية.

(١٨٩٣) رجل مات وترك صغيراً، وزوجته تزوجت من آخر، وكذا جدته تزوجت من آخر، وكان للصغير أخ وأخت لأبوين - فالحق في الحضانة لأخته - وبه يفتى.

### فصل [في استرداد نفقة الصغير من الزوجة المخالعة بعد ردها الصغير]

(١٨٩٤) رجل خال مع امرأته على نفقة عدتها ومهرها وعلى نفقة الصغير منذ سبع سنين، ثم إنها تزوجت من آخر، وردت الصغير على أبيه - جاز ذلك، لكن ترد المرأة نفقة سبع سنين على الأب - وبه يفتى.

(١٨٩٥) أحد الأخوين أطعم أمهما عشرين سنة في غيبة أخيه الآخر - لا يرجع عليه إذا جاء غنياً إن تبرع - وبه يفتى.

(١٨٩٦) رجل زوج بنته من عمرو، وقدر عليه نفقة لابنته، وصرف ماله عليها، ثم مات عمرو - يرجع<sup>(٤)</sup> على تركته إن أمر بالاستدانة - وبه يفتى.

(١٨٩٧) رجل قدر نفقة على أخته، فبلغت، فرجع الرجل عليها بها - له ذلك إن قدر حين كان له مال بشرط الرجوع في نفقة المثل - وبه يفتى.

(١٨٩٨) رجل صرف ماله لأخيه الصغير بإذن الحاكم، فبلغ الصغير وطلب ما صرفه - فالحكم فيه: إن كان حين صرفه وخرجه للصغير مال، وكان صرفه ثابتاً بالوجه الشرعي - يأخذه من أخيه - وبه أفتى برهان الدين، فلا يُصدَّقُ بقوله<sup>(٥)</sup> إذا صرف من ماله - هذا مما يحفظ جداً، وغفل عنه كثير من الإخوان - تاب الله علينا وعليهم<sup>(٦)</sup>.

(١٨٩٩) صغير له نفقة كافية موجودة من الذخائر في البيت، فقدر الوصي نفقة بمعرفة الحاكم - لا يعتبر، فإنه ليس بتقدير شرعي - وبه يفتى.

### فصل [في عدم الإنفاق على امرأة ناشزة]

(١٩٠٠) من المهمات المبسوطة في الفتاوى الحمديدية: امرأة مع زوجها ذهبا من البصرة إلى بغداد لاستيلاء الأتقياء، فسكنها فيها<sup>(٧)</sup> زماناً، ثم إن الزوج أراد<sup>(٨)</sup> أن يرجع إلى وطنه، فامتنعت الزوجة عن الزوج، وقدرت النفقة عليه من الحاكم، وأرادت أخذها منه - ليس لها<sup>(٩)</sup> ذلك لكونها (ورقة ٥٤٥ - ١) ناشزة - وبه يفتى<sup>(١٠)</sup>.

(١٩٠١) خال مع امرأته على نفقة ولده ثلاث سنين، ثم طلبت النفقة - لا يجوز لها طلب النفقة في تلك المدة - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "إنه".

(٢) في كلا النسختين: "تولدت".

(٣) المحيط الرضوي، مخطوط، كتاب النفقات، لوحة ٢٨٨) لرضي الدين السرخسي.

(٤) في (أ): "ويرجع".

(٥) في (أ): "بقولها". ويعني: لا يصدق بقوله دون التقدير الشرعي من جهة القضاء.

(٦) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب النفقات، لوحة ١٦٠) المشهورة بالذخيرة البرهانية.

(٧) في كلا النسختين: "فيه" وبغداد اسم مؤنث.

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في كلا النسختين: "له".

(١٠) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب النفقات، لوحة ١٦٠) المشهورة بالذخيرة البرهانية.

(١٩٠٢) ذمي طلق امرأته وردّها إلى موضع آخر، ثم إنهما طلبت منه نفقة - فاللازم على الذمي إمساك بمعروف في منزله أو تسريح بإحسان، وإلا يضرب - وبه يفتى.

(١٩٠٣) تزوجت أم الصغير من آخر، وكانت الأم تنفق من مال الصغير، والعم رضي بلا تقدير نفقة لتربيته - يأخذ الولد<sup>(١)</sup> مطلقا إن تزوجت من الأجنبي، لو كان عند أبيه، فطلبت الأم المطلقة بتقدير النفقة عليه للولد - جاز، [مما يحفظ]<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في رجوع المنفق على الأمر بالإنفاق إذا ثبت بالوجه الشرعي]

(١٩٠٤) في المعين في باب أمر الرجل بصرف الدراهم على عياله والرجوع عليه إذا أثبتته قال: رجل حين ذهب<sup>(٣)</sup> إلى بلدة أمر زيدا<sup>(٤)</sup> أنه يصرف على عياله ما لزم لهم من ماله، وإنه يدفع يدفع من الذخائر ما لزم لهم، فذهب، وصرف زيد ما أمره به، وجاء الرجل - يرجع عليه إذا أثبت<sup>(٥)</sup> ذلك بالوجه الشرعي على وجه الأمر، ولا يصدق بيمينه، فإنه صرف من مال نفسه - فلا بد في الرجوع عليه من إقامة الشهود - وبه يفتى.

(١٩٠٥) رجل ترك<sup>(٦)</sup> زوجته بلا نفقة، وذهب<sup>(٧)</sup> إلى بلدة أخرى، ثم إن الزوجة استقرضت استقرضت مالا وصرفته<sup>(٨)</sup> على<sup>(٩)</sup> مصارفها - فالحكم الشرعي: إن الزوج إن لم يقدر شيئا، ولم يقدر القاضي أيضا - لا ترجع عليه بلا أمر بالاستدانة - وبه يفتى، وهذه ضابطة في صرف الزوجة على نفسها<sup>(١٠)</sup> حين غيبة زوجها - مما يحفظ - وبه أفتى برهان في فتاواه الكبرى<sup>(١١)</sup>.

### فصل [في الإنفاق من أصل مال الصغير]

(١٩٠٦) ويجوز إنفاق الوصي من أصل المال إذا لم يكفِ الربح - وبه يفتى.

(١٩٠٧) رجل صرف مالا على زوجة ابنه وعياله، فأراد الرجوع على أبيه - جاز إن صرفه بالأمر بالاستدانة في نفقة المثل.

(١٩٠٨) امرأة أخذت أثوابها، وذهبت إلى بيت أبيها، فمكثت فيه ثلاث سنين، وطلبت نفقة تلك المدة - ليس لها ذلك لكونها ناشزة - وبه يفتى.

(١٩٠٩) رجل ذهب إلى بلدة، وترك ولده الصغير عند أخته، وأنفق عليه زوج أخته ثمانين<sup>(١٢)</sup> سنين من ماله بلا تقدير نفقة - لا يرجع عليه إن تبرع - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين جاءت هذه الكلمة متأخرة بعد كلمة "الأجنبي".

(٢) في (أ): ما بين المعكوفين زيادة.

(٣) في كلا النسختين: "ذهبت".

(٤) في كلا النسختين: "زيد".

(٥) في كلا النسختين: "أثبتته".

(٦) في كلا النسختين: "تركت".

(٧) في كلا النسختين: "ذهبت".

(٨) في كلا النسختين: "صرفت".

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) في كلا النسختين: "عليها".

(١١) الفتاوى الكبرى (مخطوط، كتاب النفقة، لوحة ١٠٢) للصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر، ابن مازة، برهان

الأئمة، أبو محمد، حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد.

(١٢) في كلا النسختين: "ثمان".

(١٩١٠) زوجة أرادت التفريق لعدم نفقة الزوج، وكان الزوج أجيرا في كل يوم بخمسة دراهم - ليس للمرأة ذلك، والنفقة تقدر بالنظر إلى حال الزوجين معا، لا بحال أحدهما، والنفقة لازمة على الزوجة ولو كانت غنية<sup>(١)</sup> - وبه يفتى.

(١٩١١) رجل تزوج امرأة على أن لا نفقة ولا كسوة لها، فماتت المرأة، وطلب وارثها النفقة والكسوة من الزوج - ليس له ذلك؛ لأن الأصل<sup>(٢)</sup> في<sup>(٣)</sup> ذلك وفرعه فاسد - وبه يفتى.

(١٩١٢) رجل سكن مع زوجته، وكان يُحضر نفقة زوجته كل يوم، ولم ترض الزوجة بذلك، وقدرت نفقة عليه بأمر الحاكم زيادة على مال<sup>(٤)</sup> الزوج - لا يجوز إن لم يقدر بالنظر إلى حالهما - وبه يفتى.

(١٩١٣) رجل تزوج امرأة، ولها بنت من غيره، فقدر الحاكم نفقة البنت على جدها الصحيح، فمات جدها، قال: الرجل يأخذ المقدرة من ماله إن كانت نفقة مثل - وبه يفتى.

(١٩١٤) امرأة أرادت أن<sup>(٥)</sup> تتزوج<sup>(٦)</sup> من آخر لعدم النفقة، ثم إن أختها<sup>(٧)</sup> زوجها الغائب تعهد بالنفقة<sup>(٨)</sup> بأنه يدفعها إليه، ثم امتنع - له ذلك إن كان ذلك عِدَّة - وبه يفتى.

(١٩١٥) رجل تزوج صغيرة، فبلغت، فوليها أقدم على الزوج أنه يأخذها، فامتنعت، فقدر النفقة عليه - يأخذها من الرجل إن كانت نفقة مثل - وبه يفتى. (ورقة ٥٤٥ - ٢)

(١٩١٦) رجل دفع لزوجته<sup>(٩)</sup> النفقة والكسوة قدر الكفاية، فذهب إلى بلدة، ثم إن ابن المرأة ادعى على رجل نفقة أمه وكالة عنها، وادعى الرجل أنه دفع إليها النفقة الكافية والكسوة الوافية، فالحكم فيه: إن أثبت الرجل دفع نفقة مثل إليها<sup>(١٠)</sup> - لا تسمع دعواه - وبه يفتى.

(١٩١٧) رجل وضع جاريته وديعة عند زوجته، وترك الذخائر عندها، وسافر، ثم إن الزوجة باعت الجارية، وأنفقت ثمنها على نفقتها، وقالت: "صرفت ثمنها على<sup>(١١)</sup> نفقتي"، وامتنعت عن الدفع، فالحكم فيه: إنها لم تقدر أن تقول أخذتها بالنفقة - وبه يفتى، كذا أجاب شيخ الإسلام ناصر الدين في فتاواه الجامعة للأقوال المسماة بالعصرية.

(١٩١٨) امرأة أنفقت على صغيرتها من مالها المقدر نفقتها منه، ثم بلغت ولم يبق لها مال، فاستدانت لها - لا ترجع بالمستدانة على بنتها لكونها متبرعة - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "غيبته".

(٢) في كلا النسختين: "أصل".

(٣) في (أ): غير موجودة.

(٤) في (أ): "حال".

(٥) في كلا النسختين: "بأن".

(٦) في كلا النسختين: "تزوجت".

(٧) في كلا النسختين: "أختا".

(٨) في كلا النسختين: "النفقة" دون الباء.

(٩) في كلا النسختين: "زوجته" دون اللام.

(١٠) في كلا النسختين: "إليه".

(١١) في كلا النسختين: "إلى".

(١٩١٩) وصي ادعى ما صرفه منه بتقدير الشرع، وادعى الصغير أنه خدّم عنده سنين، فيقاص في قدر خدمته مع ما طلب من اليتيم من المال الذي قدر عليه الحاكم من مال الصغير - فالصغير لا يقضى من ماله قدر أجر مثل خدمته.

(١٩٢٠) رجل غاب وزوجته صرفت<sup>(١)</sup> من مال أخيه لزوجة الغائب بعد التقدير الشرعي من الحاكم على ولده - جاز إن كانت النفقة مجانسة لذلك - وبه يفتى.

(١٩٢١) أم أم الصغيرة رضيت بعدم طلب النفقة وبذلك الشرط أخذتها من عند أبيها، ثم إن الأب بعد مدة أخذها من الجدة للحفظ، وطلبت الجدة النفقة - ليس لها بعد إسقاطها - وبه يفتى.

(١٩٢٢) ذمي تشرف بالإسلام، ثم إنه طلق امرأته - لها أن تقدّر نفقة للأولاد الصغار على الأب - وبه يفتى.

(١٩٢٣) وصي أنفق على الصغار بلا تقدير حاكم من أموالهم إلى أن يكونوا مراهقين، ثم إنهم بعد البلوغ<sup>(٢)</sup> أرادوا التضمين - جاز في نفقة المثل.

(١٩٢٤) رجل حين عزم على السفر قدر نفقة من العقارات له قدر الكفاية لزوجته، ثم إنها قدرت زيادة عليه من الحاكم، فالحكم الشرعي فيه بالنسبة إلى حالتهما: إن كان المقدر زائدا - لا يجوز ذلك.

(١٩٢٥) أم الصغيرة تزوجت من أجنبي وأخته لأبوين أخذتها<sup>(٣)</sup> من الأم، وسافرت معها إلى بلدتها - إن لم يكن ذلك ضررا للصغيرة ولا لأقربائها<sup>(٤)</sup> - جاز - وبه أفتى صاحب البرهانية<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في النفقة على ولد المتوفى أثلاثا]

(١٩٢٦) رجل مات وترك صغيرا وزوجته وأماً وأباً، ولم يكن للصغير مال، فالأب والأم رضيا أن ينفقا على الولد بلا تقدير نفقة، والزوجة أخذت ولدها - لها ذلك، لكن إذا لم يكن للصغير مال لا تقدر له النفقة، بل نفقته على أبي<sup>(٦)</sup> المتوفى بالثلثين، وعلى الأم بالثلث، لا على زوجة الجد - وبه يفتى.

(١٩٢٧) امرأة أسقطت حضانتها، ثم طلبتها<sup>(٧)</sup> - جاز<sup>(٨)</sup> أخذها، فإنها لا تسقط بالإسقاط بالإسقاط كالإسقاط، إلا إذا ضربت<sup>(٩)</sup> مدة - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "صرف".

(٢) في كلا النسختين في هذا المكان: "و".

(٣) في كلا النسختين: "أخذت".

(٤) في كلا النسختين: "لأقربائه".

(٥) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب النفقات، لوحة ١٦٠) المشهورة بالذخيرة البرهانية.

(٦) في كلا النسختين: "أب".

(٧) في كلا النسختين: "طلبت".

(٨) في كلا النسختين: "جازت".

(٩) في (أ): "ضرب".

(١٩٢٨) رجل وضع جاريته الحامل عند زيد، فسافر، وامرأته تصرف عليها وعلى حملها، فصرفها - يرجع في نفقة المثل - وبه يفتى.

(١٩٢٩) باع جارية زوجها الغائب وصرف ثمنها على<sup>(١)</sup> النفقة - يضمنها الزوج قيمة الجارية إن لم تكن حاضرة - وبه يفتى.

(١٩٣٠) امرأة متهمة بقتل زوجها، وطلبت الحضانة - لا يصح إن لم تكن مؤمنة - وبه يفتى.

(١٩٣١) وللصغار إذا كان لهم<sup>(٢)</sup> مال لا تقدر النفقة على أحد، فإن التقدير عند عدم المال، المال، فيقدر من أموالهم.

(١٩٣٢) امرأة أنفقت على أولادها بلا تقدير نفقة - لا ترجع على أحد (ورقة ٥٤٦ - ١) لكونها<sup>(٣)</sup> متبرعة.

(١٩٣٣) امرأة أخذت صغيراً عندها لتربيته، ثم قدرت النفقة برأي الحاكم على الصغير، فمضت عشر سنوات، وأراد الصغير أن يخدم غيرها، فطلبت المرأة<sup>(٤)</sup> ما صرفته عليه<sup>(٥)</sup> في تلك المدة - إن كان للصغير حين التقدير والإنفاق - جاز، وإلا فلا.

### فصل [في أنه لا يأخذ الوصي الولد من الأم]

(١٩٣٤) وصي أراد أن يأخذ الولد في سن تسع من أمه وحاضنته للضبط والتأديب بلا نفقة وكسوة - ليس له ذلك إن لم يكن الوصي من أقربائه العصابات.

### فصل [في نفقة الإخوة والأخوات على إخوانهم الصغار]

(١٩٣٥) ثلاثة<sup>(٦)</sup> صغار فقراء، ولهم إخوة لأبوين وأخت لأبوين - فالنفقة عليهم إن كانوا أغنياء - وبه يفتى.

(١٩٣٦) امرأة سكنت في بيت أبيها ولم تسكن<sup>(٧)</sup> في بيت زوجها - لا نفقة عليها إلا إذا لم تستوف مهرها المعجل - وبه يفتى.

(١٩٣٧) صغيرة في حضانة، ثم إن حاضنة بعدى رضيت بإعطائها<sup>(٨)</sup> للأبعد نفقةً - ليس له له أن يأخذها إذا كانت حضانة الأولى باقية - وبه يفتى.

### فصل [في نفقة المطلقة التي ظهر حملها في عدتها]

(١) في كلا النسختين: "إلى".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "لكونه".

(٤) في كلا النسختين: "امرأة".

(٥) في كلا النسختين: "عليها".

(٦) في كلا النسختين: "ثلاث".

(٧) في (أ): في هذا المكان: "فيه".

(٨) في كلا النسختين: "بطعمه".

(١٩٣٨) مطلقة ظهر<sup>(١)</sup> حملها بعد المفارقة - ليس لها أن تطلب نفقة لحملها، بل تطلب إياها لبقية عدتها إلى أن تضع حملها - وبه يفتى.  
(١٩٣٩) وصي سلم إلى عمرو من مال الصغير لينفق عليه<sup>(٢)</sup>، فصرفه عمرو - فيصدق بيمينه فيما صرفه - وبه يفتى.

### فصل [في رجوع المرأة على تركة الزوج]

(١٩٤٠) رجل غاب غيبة منقطعة، فقدرت زوجته عليه نفقة من الحاكم، فمات الرجل - ترجع على تركته وتأخذ المستدانة التي صرفت في حياة الرجل - وبه يفتى.

### فصل [في الإنفاق على الولد بعد سنتين من غيبة زوجها الأول]

(١٩٤١) رجل مفقود تزوجت امرأته من زيد، فجاء الزوج الأول وطلقها، ثم ولدت المرأة في أقل من سنتين من حين دخول الزوج الثاني - فنفقة الولد على الرجل، فإنها ولدت بعد مضي السنتين - كان الولد للزوج الثاني.

### فصل [في تقدير النفقة على زوج غائب]

(١٩٤٢) امرأة قدرت بأمر الحاكم نفقة على زوجها الغائب، فجاء - ترجع عليه إن لم يكن المقدر زائدا على نفقة المثل - وبه يفتى.  
(١٩٤٣) أب معسر طلب نفقة من ابنه الموسر - جاز، إذا طلب النفقة الشرعية.

### فصل [في أن الزوج لا يرجع على زوجته بنفقات السفر]

(١٩٤٤) من مهمات المسائل ويتبنى عليها<sup>(٣)</sup> أصل من الأصول الشرعية، كما في المعين نقلا نقلا عن الفتاوى البرهانية: رجل وزوجته سافرا إلى بلدة، وصرف الرجل عليها وعلى<sup>(٤)</sup> نفسه دراهم لأجرة البغال، ونول<sup>(٥)</sup> السفينة وعلى<sup>(٦)</sup> نفقتهما، ثم إنه أراد أن يراجع بذلك الصرف على على زوجته في كله أو بعضه - فالحكم الشرعي فيه: ليس له ذلك في خرجه ونوله وأجرته - وليس يرجع عليها في مثل نفقة حضر الزوجة أيضا - وبه أفتى ناصر الملة والدين مجد<sup>(٧)</sup> الأئمة صاحب الفتاوى العصرية<sup>(٨)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "ظهرت".

(٢) في كلا النسختين في هذا المكان: "وسلمه"، وهي زيادة لا حاجة إليها.

(٣) في كلا النسختين: "عليه".

(٤) في كلا النسختين: "إياها وإليه".

(٥) قال في معجم الألفاظ العلمية: "نول السفينة" أي أجرة الشحن والسفر. يقال: "نول المركب" أي استأجر السفينة وشحنها وشحنها لحسابه الخاص. وقد سمعت هذه اللفظة بمعناها في مصر، حيث يقال "نولون" أي أجرة شحن البضاعة. وهذه اللفظة دخيلة عندهم من الفرنسية (Noliser). بمعنى استأجر السفينة. وقد قام مجمع اللغة العربية في القاهرة في تعريب لفظة (Fret Nolis) الفرنسية ومعناها الشحن إلى لفظة (نول) إلا أن الشيخ جلال الحنفي البغدادي يقول: "إن اللفظة من الفصح". ونعتقد بأن اللفظة من النوال أي العطاء، ونال الشيء أي حصل عليه، وناولته البضاعة أو النقود فتناولها، ودليل ذلك ورود كلمة "نول" مرتين بمعنى أجرة السفينة في تاريخ الطبري الجزء الأول ص ٣٦٨ في قصة الخضر وخبره وخبر موسى. (معجم الألفاظ العلمية، حرف النون، الموقع الإلكتروني [alamuae.com](http://alamuae.com)).

(٦) في كلا النسختين: "إلى".

(٧) في كلا النسختين: "محمد".

(٨) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب النفقات، لوحة ١٦٥) المشهورة بالذخيرة البرهانية.

### فصل [في رجوع الوصي على مال المجنون]

(١٩٤٥) مجنون، وابن عمه كان وصيا عليه، فأنفق عليه وعلى جاريته عشرين سنة من ماله بلا تقدير نفقة عليه، ثم إن المجنون مات، وأراد الرجوع على تركته - إن كان حين الإنفاق مال المجنون موجودا ولم يتبرع بذلك - يرجع على تركته - فليس للورثة منعه - وبه يفتى.

(١٩٤٦) رجل زوج جاريته من عمرو، فكانت حاملا، فطلقها عمرو، وأعتقها الرجل، فتولدت الجارية - فالولد يكون حرا، فنفقته على عمرو - وبه يفتى.

(١٩٤٧) امرأة متوفاة، وفي ذمة زوجها نفقة مقدرة، فطلبها وارثها - جاز إن استدان بأمر الحاكم - وبه يفتى.

(١٩٤٨) رجل أو امرأة أجنبيان أخذ عنده صغيرا أو صغيرة في سن سبع سنين، ورضي أن ينفق عليه بلا تقدير، ثم قدر النفقة على أقربائه - ليس له ذلك إن التزم أن ينفق متبرعا (ورقة ٥٤٦ - ٢) عليه - وبه يفتى.

### فصل [في المقاصة بين النفقة والخدمة]

(١٩٤٩) رجل وصي على أخته الصغيرة، فقدر عليها نفقة بأمر الحاكم، ثم إنها بلغت وتزوجت من رجل، وطلب الوصي النفقة من أخته، فادعت الأخت أنها خدمت عنده - تسمع دعواها، فإن لم يكن لها مال حين الإيفاء تحسب خدمتها بذلك ولا ترد شيئا - وبه يفتى.

(١٩٥٠) رجل في بلدة أخرى وكتبت<sup>(١)</sup> عليه زوجته المطلقة لولده كل يوم غروشا تعصبا، فجاء الرجل وأراد أن يدفع نفقة المثل - له ذلك إن لم يكتب حين التحرير نفقة المثل - وبه يفتى.

### فصل [في الإنفاق على الولد بعد موت أبيه]

(١٩٥١) وفي نفقات المحيط: رجل مات وترك ولدا صغيرا، ولم ينتقل إلى الولد مال، فأمه طلبت من أبي<sup>(٢)</sup> الرجل نفقة له - جاز ذلك إن كانت الأم فقيرة والجد موسرا، وإن معسرا - ليس لها<sup>(٣)</sup> ذلك، وإن كانت الأم موسرة وكذا الجد موسرا - فالثلثان للجد والثلث للأم في الإنفاق - وبه يفتى.

(١٩٥٢) حاضنة جرّت الدراهم من الناس والولد أيضا معها<sup>(٤)</sup>، وأبوه أو غيره من الأقرباء الأقرباء لم يرضوا<sup>(٥)</sup> بذلك، ولحق بهم عار، فأرادوا<sup>(٦)</sup> أن يأخذوه<sup>(٧)</sup> من الحاضنة - فالحكم الشرعي فيه: إنه يمنعه من الجر فقط - وبه يفتى.

(١٩٥٣) ولا يقبل قول الوصي إذا صرف من مال الصغير زيادة على نفقة المثل - وبه يفتى.

### فصل [في طلب زوجة المفقود نفقة من أبيه]

(١) في كلا النسختين: "كتب".

(٢) في كلا النسختين: "أب".

(٣) في كلا النسختين: "له".

(٤) في كلا النسختين: "معه".

(٥) في كلا النسختين: "يرض".

(٦) في كلا النسختين: "فأرادوه".

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.



(١٩٥٤) وفي العيون: رجل مفقود زمانا، وطلبت زوجته نفقة من أبي<sup>(١)</sup> الرجل لأجل عدم مال المفقود - ليس لها ذلك إذا لم يكن الأب كفيلا بالنفقة - وبه يفتى.

(١٩٥٥) وصي صرف مال الصغير عليه بعد قبضه من المديون، ثم إن المديون ادعى أنه ثبت على أم الصغير<sup>(٢)</sup> تسليم الدين إلى الوصي، فالحكم: إنه لا يجوز ذلك؛ لأنه ليس لها علاقة في مال ولده، بل السؤال والجواب والأخذ والصرف يفوض إلى الوصي - وبه يفتى.

(١٩٥٦) رجل قدر على الصغار بمعرفة الحاكم نفقة، ثم إن الصغار بلغوا وطلبها<sup>(٣)</sup> الرجل - فالحكم فيه: إن لم يكن للصغار مال حين التقدير - لا فائدة للتقدير، ولا شيء عليهم، ولا على ورثتهم، إذا ماتوا، وإن كان لهم مال حين التقدير - يرجع عليهم إن كان الرجل وصيا - وبه يفتى.

(١٩٥٧) رجل صرف مالا على أخته لأم بلا تقدير من الحاكم، فبلغت، وطلب الرجل النفقة منها - ليس له ذلك إذا تبرع - وبه يفتى.

(١٩٥٨) مطلقة زيد رضيت أن تنفق على الصغير بلا نفقة، ثم طلبت النفقة - ليس لها ذلك في الماضي، وجاز في المستقبل - وبه يفتى.

(١٩٥٩) حاضنة تزوجت من أجنبي، ثم إن أباها<sup>(٤)</sup> ولدها أراد أخذ الولد من عندها، فرضيت المرأة بالإلفاق عليه بلا نفقة، ثم طلبتها<sup>(٥)</sup> - جاز في نفقة المثل - وبه يفتى.

### فصل في الصرف في الوديعة

(١٩٦٠) رجل أودع وديعة عند زوجته، فسافر إلى بلدة، فباعت الزوجة الوديعة وصرفتها<sup>(٦)</sup> على<sup>(٧)</sup> نفسها وعلى<sup>(٨)</sup> نفقة أولاد الرجل، فجاء الرجل و<sup>(٩)</sup> أراد تضمين ذلك زوجته، فالحكم الشرعي فيه: إنه لا يقدر على تضمين<sup>(١٠)</sup> زوجته في نفقتها، ويضمن في حصة نفقة أولادها الصغار، إلا إذا صرفتها<sup>(١١)</sup> بأمر الحاكم عليهم - وبه يفتى.

(١٩٦١) والوصي يصرف على الصغير من أصل ماله إذا لم يكن الربح، ولو تعهد أنه يصرف من ماله لا من مال الصغير إذا لم يكف الربح، فإن ذلك لغو، فيقبل صرفه في نفقة المثل - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "أب".

(٢) في كلا النسختين: "ثم إن أم الصغير ادعى المديون أنه ثبت عليها"، قد قمت بترتيب هذه الكلمات من جديد.

(٣) في كلا النسختين: "طلب".

(٤) في كلا النسختين: "أخ".

(٥) في كلا النسختين: "طلبت".

(٦) في كلا النسختين: "صرفت".

(٧) في كلا النسختين: "إلى".

(٨) في كلا النسختين: "إلى".

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٠) في كلا النسختين: "التضمين".

(١١) في كلا النسختين: "صرفته".

### فصل [في أخذ زوجة الغائب من وديعة زوجها]

(١٩٦٢) من المهمات: رجل سافر ووضع وديعة عند جدته<sup>(١)</sup>، وكانت (ورقة ٥٤٧ - ١) زوجة الرجل حاملا، فولدت ولدا بعد أن ذهب، فقدرت الزوجة نفقة وطلبت من النقود المودوعة تلك النفقة وأخذت منها - جاز - وبه يفتى.

### فصل [في رجوع غير الوصي على مال الصغير]

(١٩٦٣) رجل أخذ دراهم من مال الصغير، وكان الصغير ابن أخيه، ثم ادعى بأنه صرف إياها على<sup>(٢)</sup> الصغير ولم يكن وصيا - لا يصدق بيمينه إذا لم يكن أمينا - وبه يفتى.

(١٩٦٤) مطلقة عندها بنت في اثني عشرة<sup>(٣)</sup> سنة، وأخذت المطلقة الحاضنة النفقة المقدرة من الأب، ثم قدرت عليه<sup>(٤)</sup> نفقة أخرى، فالحكم فيه: إن الأب يأخذ البنت منها ويسكن معها.

(١٩٦٥) حاضنة صالحت مع أبي<sup>(٥)</sup> الولد عندها على أنه يدفع جهازا كذا وكذا من النفقة المتجمدة عنده، وهي عشرون ألف درهم، وكتب حجة الصلح، ثم إن الأب امتنع عن الجهاز ذلك، فالحكم فيه: إن هذا الصلح ليس بمشروع، كل على حقه يطلبه - وبه يفتى.

### فصل [في إنفاق الابن على أبيه]

(١٩٦٦) رجل كبير ضعيف فقير، فطلب كسوته ونفقته من ابنه - جاز إن كان قادرا - وبه يفتى.

### فصل [في الإنفاق على أم الزوجة]

(١٩٦٧) رجل قدر نفقة بأمر الحاكم على أم زوجته، ولم يكن إلا ما عاد بذلك - ليس له أن يأخذ ما صرفه عليها<sup>(٦)</sup> منها إن لم يأمر الأم بالتقدير - وبه يفتى.

### فصل [في الإنفاق على المريضة وصرف حوائجها عليها]

(١٩٦٨) رجل أخذ أخت زيد المريضة<sup>(٧)</sup> من بيت زيد، ونقلها إلى داره، فسكنت عنده<sup>(٨)</sup> عنده ثلاث سنين مع حوائجها، [ثم إن زيدا نقل أخته<sup>(٩)</sup> من منزل رجل إلى داره، فماتت الأخت وطلب أخوه حوائجها]<sup>(١٠)</sup> من الرجل، فادعى أنه باعها وصرفها<sup>(١١)</sup> على<sup>(١)</sup> الأخت حال حال حياتها في تلك السنين - إذا كانت في داره - له ذلك إن كان الأمر كذلك - وبه يفتى.

(١) في (أ): "خدمته".

(٢) في كلا النسختين: "إلى".

(٣) في كلا النسختين: "اثني عشر".

(٤) في كلا النسختين: "عليها".

(٥) في كلا النسختين: "أب".

(٦) في كلا النسختين: "إليها".

(٧) في كلا النسختين: "مريضة".

(٨) في كلا النسختين: "عنده".

(٩) في كلا النسختين: "أختها".

(١٠) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيفا.

(١١) في كلا النسختين: "صرف".

(١٩٦٩) رجل سافر، فزوجته قدرت نفقة عليه بأمر القاضي، فجاء الرجل - ترجع عليه بالمقدر إن لم تكن مطلقة وكانت النفقة نفقة مثل - وبه يفتى.

(١٩٧٠) وصي صرف على الصغيرة من مال نفسه، فمات وبلغ الصغير، فوارث الوصي ادعى ذلك من اليتيم - له ذلك إن كان صرفه ثابتا - وبه يفتى.

### فصل [في تقديم مال الولد على مال الأب في الإنفاق]

(١٩٧١) رجل متمول غني، وانتقلت<sup>(٢)</sup> إلى ولده أموال<sup>(٣)</sup> من أمه، فالرجل صرف عليه من أمواله لا من عنده - جاز؛ فإن مال نفسه مقدم على مال أبيه.

(١٩٧٢) مسلمة طُلقَت من زوجها، ولم يكن لها قريب غير عمها الذمي، فأراد الذمي أن يأخذها عنده إلى أن تزوجت من آخر، فالحكم الشرعي فيه: إنه لا ولاية للكافر على المسلم - وبه يفتى.

(١٩٧٣) زوجة المتوفى طلبت نفقتها المقدرة من القاضي من التركة، فالحكم فيه: إنها لا تقدر على<sup>(٤)</sup> أخذها بالتقدير<sup>(٥)</sup> فقط، إلا إذا<sup>(٦)</sup> استدان بأمر القاضي - وبه يفتى، وكذا في الطلاق، بخلاف ما إذا كانت في عصمة زوجها حيث تأخذها بمجرد التقدير - وبه يفتى.

(١٩٧٤) من المسائل المهمة في الإنفاق: وصي طبخ طعاما لنفسه في داره وأطعم الصغير [من طعام نفسه، ثم إنه طلب من مال الصغير ما قدره الحاكم<sup>(٧)</sup> لأجل نفقة - له ذلك إن أطعم الصغير]<sup>(٨)</sup> قدر المقدر - وبه يفتى.

### فصل [في طلب نفقتها غير المقدرة مع قدوم الزوج]

(١٩٧٥) رجل غاب عشر سنين، ولم تقدر زوجته نفقة عليه، ثم إنه جاء وطلبت<sup>(٩)</sup> نفقة عشر سنين - ليس لها ذلك إلا إذا قدرها الزوج وترضى بها - وبه يفتى.

(١٩٧٦) صغيرة في سن عشر سنين عند حاضنتها - إن كانت مشتهة يأخذها أبوها - وبه يفتى.

(١٩٧٧) رجل سافر إلى جهاد، وعين لزوجته من محصول مزارعه وأغنامه نفقة كافية، وكان الرجل صاحب مائدة في داره، ثم إن زيدا القريب<sup>(١٠)</sup> من الزوجة قدر عليه كل (ورقة ٥٤٧ - ٢) يوم أربعين درهما وطلب منه ذلك - يجوز - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "إلى".

(٢) في كلا النسختين: "وانتقل".

(٣) في كلا النسختين: "أموالا".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في (أ): "بالتعدي".

(٦) في (أ): غير موجودة.

(٧) في الأصل: "الحكم".

(٨) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيفا.

(٩) في كلا النسختين: "طلب".

(١٠) في كلا النسختين: "قريبا".

(١٩٧٨) حاضنة قدرت نفقة من الحاكم على الولد كل يوم اثني عشر درهما، وراجعت على أبيه - تأخذها إن ساعد حال الأب بما قُدِّر - وبه يفتى.  
(١٩٧٩) رجل صرف مالا عشر سنين على أخيه<sup>(١)</sup> امرأته، ثم رجع عليه بعد البلوغ - ليس له ذلك إن تبرع بذلك - وبه يفتى.

### فصل [في طلب نفقة الولد من أقربائه]

(١٩٨٠) زوجة المتوفى قدرت نفقة على ولدها منه بأمر الحاكم، ولم يكن للمتوفى مال، ثم إن الزوجة طلبت تلك النفقة المقدرة من أم المتوفى وإخوته - لها ذلك إن كانت الزوجة فقيرة - تأخذها ممن كان غنيا منهم.  
(١٩٨١) رجل غائب كان يرسل دائما نقود النفقة لزوجته<sup>(٢)</sup>، ثم إنها قدرت من الحاكم نفقة عليه، فجاء - ترجع عليه في نفقة المثل - وبه يفتى.  
(١٩٨٢) وصي لم ينفق على الصغير من مال نفسه بلا تقدير من جانب الشرع، ثم أراد أن يأخذها من ماله - ليس له ذلك إن تبرع - وبه يفتى.

### فصل [في تقدير النفقة على الصغيرة إلى حضور أبيها]

(١٩٨٣) والحاضنة تقدر نفقة على الصغيرة<sup>(٣)</sup> إلى أن يحضر أبوها أو غيره من أقاربها، إلا إذا إذا بلغت - وبه يفتى.  
(١٩٨٤) بنت فقيرة عاجزة، وغاب أبوها غيبة منقطعة، وله عبد، وأرادت أن تقدر على العبد نفقة لها وتأخذ من كسبه - ليس لها ذلك - وبه يفتى.

### فصل [في عدم جواز تقدير النفقة من مال الزوج غير المجانس للنفقة]

(١٩٨٥) من مهمات المسائل: رجل في بلدة أخرى، وله وكيل يبيع داره فقط، فباعها الوكيل، ثم إن زوجة الرجل طلبت نفقتها المقدرة من الوكيل، فالحكم: إنها لا تقدر على ذلك<sup>(٤)</sup> إذا لم يكن الثمن من جنس<sup>(٥)</sup> النفقة، أو نكلت الزوجة عن اليمين على أخذ نفقتها، أو لم تعط كفيلا مما أخذته من الثمن - وبه يفتى، كما في البرهانية<sup>(٦)</sup>.

### فصل [في نشوز المرأة ونفقتها]

(١٩٨٦) من المهمات المسطورة في المحيط وغيره: رجل أراد أن ينقل زوجته من البلدة<sup>(٧)</sup> التي<sup>(٨)</sup> سكنا فيها<sup>(٩)</sup> إلى بلدة أخرى، ولم يرض أبو<sup>(١)</sup> المرأة، ثم إن الرجل ذهب إلى تلك البلدة وكتب عليه أبو<sup>(٢)</sup> المرأة نفقة بأمر القاضي،

(١) في كلا النسختين: "أخ".

(٢) في كلا النسختين: "زوجته" دون اللام.

(٣) في كلا النسختين: "الصغير".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في الأصل: "حسن".

(٦) ذخيرة الفتاوى (مخطوط، كتاب النفقات، لوحة ١٦٠) المشهورة بالذخيرة البرهانية.

(٧) في كلا النسختين: "بلدة".

(٨) في كلا النسختين: "الذي".

(٩) في كلا النسختين: "فيه".

ثم إن الرجل جاء، وطلب الأب تلك النفقة المقدرة<sup>(٣)</sup> - فالحكم الشرعي فيه: إن لم يكن بين البلدين مدة سفر - ليس له ذلك لكون المرأة ناشزة - وبه يفتى<sup>(٤)</sup>.

(١٩٨٧) زوجة خالعت مع زوجها على أن تنفق على بنته تسع سنين، ثم طلبت النفقة لها - جاز إن مضت تسع سنين - وبه يفتى.

(١٩٨٨) رجل ذهب إلى الحج، وترك زوجته بلا نفقة، ومضت أربع سنين<sup>(٥)</sup>، ولم تقدر عليه نفقة، ثم جاء الرجل - يأخذها إن قدرت من طرف الشرع - وبه يفتى.

(١٩٨٩) رجل دفع إلى زوجته نقود الأجل نفقتها، فمات، فادعى وارثه إياها - ليس له ذلك في نفقة المثل - وبه يفتى.

(١٩٩٠) زوجة استدان بأمير القاضي مبلغا لنفقتها وصرفته، وكان زوجها غائبا، فمات، وطلبه<sup>(٦)</sup> صاحب المال من تركة الزوج - إذ ليس له ذلك، بل يطلب من المرأة، والمرأة تأخذها من مخلفاته - وبه يفتى.

(١٩٩١) وصي صرف مالا على نفقة الصغار بتقدير<sup>(٧)</sup> القاضي، ثم إنهم ادعوا<sup>(٨)</sup> على الوصي بأنهم لم يقبلوا ما صرفه عليهم بعد سبع سنين - ليس لهم ذلك، وإن قوله يقبل بيمينه، إذا صرف من أموال الصغار فلا حاجة إلى الإثبات - وبه يفتى.

### فصل [في الرجوع على أقارب الصغير بما أنفق عليه]

(١٩٩٢) من المهمات<sup>(٩)</sup>: رجل أجني قدر النفقة على<sup>(١٠)</sup> رجل مات مفلسا ولم يملك شيئا، فأخذ زيد الأجني<sup>(١١)</sup> الولد الصغير للرجل وقدر النفقة بأمر الحاكم، ثم إنه أراد أن يرجع بما صرفه عليه من ماله على عمه لأبوين - جاز إن لم يكن<sup>(١٢)</sup> منفق له غير العم، إذا كان صرفه بشرط الرجوع.

### فصل [في طلب نفقتها من تركة زوجها من حصتها]

(١٩٩٣) امرأة طلبت نفقة من تركة زوجها المتوفى - لها ذلك في حصتها<sup>(١٣)</sup> الشرعية من الميراث (ورقة ٥٤٨ - ١)، إن كانت للمتوفى، وإلا لا نفقة في عدة الموت - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "أب".

(٢) في كلا النسختين: "أب".

(٣) في كلا النسختين: "المقدر".

(٤) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النفقات، لوحة ٢٨٨) لرضي الدين السرخسي.

(٥) في كلا النسختين: "سنون".

(٦) في كلا النسختين: "طلب".

(٧) في كلا النسختين: "يتعدى"، وهو خطأ.

(٨) في كلا النسختين: "ادعى".

(٩) في (أ): "من المسائل".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) في كلا النسختين: "أجني".

(١٢) في (أ): غير موجودة.

(١٣) في كلا النسختين: "حصتها".

### فصل [في موت الأب أو غيره بعد تقدير النفقة عليه من الحاضنة]

(١٩٩٤) حاضنة قدرت النفقة بأمر الحاكم للصغير على الأب أو غيره من الأقارب شرعا، فمات الأب أو غيره - تدخل الحاضنة في الغرماء - وبه يفتى.

### فصل [في أن الوصي يأخذ نفقة المثل من مال الصغار إذا لم يتبرع]

(١٩٩٥) من المهمات: رجل قدر على الصغار مالا، لكن كان الصغار يأكلون مما أكله مع عياله في داره، فمضت سنون<sup>(١)</sup> على هذا، ثم إنه طلب ما صرفه من مال الصغار، فادعى الصغار أنه لم يصرف ذلك مستقلا لهم، فامتنعوا عن الأداء، فالحكم الشرعي فيه: إذا لم يتبرع - يأخذ فيما كان نفقة المثل - وبه يفتى.

(١٩٩٦) رجل أجني صرف مالا على صغير بتقدير الحاكم، ولم يكن للصغير مال، فطلب من أخته لأبوين أن تنفق ولاية بشرط الرجوع، ولو كانت النفقة عليها شرعا وثبت صرفها عليه - وبه يفتى.

### فصل [في النفقة على ولد العبد]

(١٩٩٧) من المهمات: رجل زوج عبده من امرأة، فولدت منه ولدا، فطلقها وطلبت نفقة الولد عن العبد - لا يصح ذلك؛ لأنه إذا كان الزوج عبدا لا نفقة عليه لولده.

(١٩٩٨) رجل أودع عند امرأته مائة دينار، فذهب إلى بلدة فمات، فزوجته حاسبت إياها لنفقتها بلا تقدير القاضي ولم تدخل إياها في القسمة، فالحكم الشرعي فيه: إن الزوجة<sup>(٢)</sup> إن صرفت تلك الدنانير لنفقتها في حياة الزوج وكانت نفقة المثل - لها ذلك.

### فصل [في عدم جواز طلب الميراث مما أودعه الزوج للنفقة والكسوة عند زوجته]

(١٩٩٩) من المهمات في صرف النفقة، في المعين نقلا عن المحيط: رجل حين سفره إلى بلدة دفع إلى زوجته مائتي دينار للنفقة والكسوة، فصرفت المرأة إياها على<sup>(٣)</sup> النفقة والكسوة، فمات الرجل وادعى ابنه أنه وضع تلك الدنانير أمانة عندها، فطلب حصته منها، فالحكم الشرعي فيه: إن ثبت دفع الزوج إياها للنفقة أو أودع عندها وصرفت إياها بلا إسراف - ليس للابن أن يدعي ذلك. ورأيت ذلك في فتاوى شيخ الإسلام في كتابه<sup>(٤)</sup> المسمى بالواقعات النادرة - رحمه الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

(٢٠٠٠) رجل دفع ابنه إلى عمرو الأجنبي<sup>(٦)</sup> ليخدم عنده، وإن أخذه منه - يدفع إليه لكل يوم خمسة دراهم، فمكث عنده زمنا، ثم أخذه، فعمره يأخذ لكل يوم خمسة دراهم إن أنفق عليه تلك الدراهم - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "سين".

(٢) في كلا النسختين: "الزوج".

(٣) في كلا النسختين: "إلى".

(٤) في كلا النسختين: "كتاب".

(٥) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النفقات، لوحة ٢٩١) لرضي الدين السرخسي.

(٦) في كلا النسختين: "أجنبي".

(٢٠٠١) رجل صرف على يتيم مالا، ثم إن وليه أخذه - لا يرجع عليه بما صرفه - وبه يفتى.

(٢٠٠٢) رجل مات وله بنت صغيرة من أم ولده - فالحضانة لها؛ لأنها حرة بالموت.

(٢٠٠٣) رجل ذهب إلى بلدة، فصرفت زوجته مالا على أولاده بلا تقدير، ثم إن الرجل اعترف بذلك، ثم رجع عنه - جاز إن لم يكن تقديرا شرعيا<sup>(١)</sup> - وبه يفتى.

(٢٠٠٤) امرأة خالعت على مهرها وعلى أن تنفق على<sup>(٢)</sup> الصغيرة إلى سبع سنين، ثم إن أبا<sup>(٣)</sup> الصغيرة أراد أن يأخذ إياها عنده - ليس له ذلك إن كان حق الحضانة باقيا - وبه يفتى.

(٢٠٠٥) ذمية بعد وفاة زوجها كتبت نفقة بأمر الحاكم ورتبها<sup>(٤)</sup> عندها سبع سنين، ثم مات الولد وأرادت الرجوع على ماله - لها ذلك إن كان للولد مال حين الإنفاق، وكان ما صرفته نفقة المثل - وبه يفتى.

(٢٠٠٦) رجل له منكوحة غير مطيقة، ولا قابلة<sup>(٥)</sup> للاستمتاع، فطلب نفقتها من قابض مالها - جاز إن كانت البنت في حجره، ثم إن وصي البنت لو كان<sup>(٦)</sup> في بلدة أخرى، ولم يمكن طلبه وطلب من المستأجرين في عقاراتها - ليس له ذلك، بل يطلب من وكيل الوصي بأمر الحاكم - وبه يفتى.

### فصل [في ادعاء الحضانة]

(٢٠٠٧) وادعت على الحضانة<sup>(٧)</sup> - يأخذ الأب أولاده - وبه يفتى.

(٢٠٠٨) زوجة (ورقة ٥٤٨ - ٢) ماتت، وادعى زوجها ما صلح له أنه له - يأخذه بيمينه إن لم يثبت أنه ملك زوجته وأنه كان في يد الزوج - وبه يفتى.

(٢٠٠٩) رجل دفع لزوجته<sup>(٨)</sup> فراجة<sup>(٩)</sup> للبيع، وصرف ثمنها على<sup>(١٠)</sup> نفقتها، فسادف، فادعت الزوجة إياها وصرفت<sup>(١١)</sup> على<sup>(١٢)</sup> نفقتها، فمات الرجل في السفر وادعى وارثه وطلب أن يضمها قيمة الفراجة<sup>(١٣)</sup> - لا تسمع دعواه - وبه يفتى.

### فصل [في تجهيز الأب بنته في صغرها أو كبرها]

(١) في كلا النسختين: "تقدير شرعي".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "أب".

(٤) في كلا النسختين: "رتبه".

(٥) في كلا النسختين: "قابل".

(٦) في كلا النسختين: "كانت".

(٧) أي: صالحت مع زوجها.

(٨) في كلا النسختين: "زوجته" دون اللام.

(٩) في (أ): "فراجية".

(١٠) في كلا النسختين: "إلى".

(١١) في كلا النسختين: "صرفت".

(١٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٣) في (أ): "الفراجية"، ويقصد لها "النقاب".

(٢٠١٠) من المسائل المهمة في تجهيز الأب بنته في صغرها أو كبرها: الأب اشترى في صغرها أو بعد ما كبرت وسلم المشتري إياها، فمات - لا سبيل للورثة عليه، فيكون للبنت خاصة - وبه يفتى، كذا في الظهيرية<sup>(١)</sup>.

### فصل [في إرضاع الولد بغير لبن المرضع]

(٢٠١١) في المحيط: ولو شرط على الظئر<sup>(٢)</sup> الإرضاع بنفسها فأرضعته بلبن الشاة - لا أجر، ولو اختلفا - فالقول لها استحسانا، والبينة على أهل الصبي، فيقيمون شاهدين أنها أرضعت بلبن الشاة لا بلبن نفسها - تقبل، فلا أجر لها<sup>(٣)</sup>.

(٢٠١٢) ولو قال الشاهدان: "لم ترضع بلبن نفسها" - لا يقبل؛ لأنها شهادة على النفي، بخلاف الأول<sup>(٤)</sup> فإنه مخلوط بالإثبات، وأما لو أقاما - فبينة الظئر أولى، وكذا في جامع الفصولين نقلا عنه<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في المبعوث إلى الزوجة]

(٢٠١٣) من المهمات في المبعوث إلى الزوجة وفي الفصل الرابع والثلاثين في جامع الفصولين نقلا عن الجامع الصغير: بعث إلى امرأته شيئا، فقال: "هو مهر"، وقالت الزوجة: "هدية" - فالقول للزوج في غير المأكول، وفي المأكول - القول للزوجة - مما يحفظ هذا<sup>(٦)</sup>.

(٢٠١٤) وقال في العيون: يصدق الزوج فيما يبقى كالبر، ولا يصدق فيما يفسد كاللحم، فإنه لا يبقى ولو نيئا، بخلاف البر والدقيق، وكذا يقبل قول الزوج في سكر وشاه حبة. وفي الهداية: ليس للزوج أن يحسب الخمار والدرع من المهر إذ الظاهر يكذبه<sup>(٧)</sup>.

(٢٠١٥) وفي جامع الفصولين في الفصل الرابع والثلاثين: يجب على الزوج خُفّ أمة<sup>(٨)</sup> الزوجة، ولا يجب عليه خُفّ زوجته؛ لأن الزوجة منهية عن الخروج لا أمتها<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>.

(٢٠١٦) والفرجية<sup>(١١)</sup> إن كانت للخروج لا يلزم على الزوج، فحاصله: إن الزوج يصدق فيما لم يكن عليه شراؤه.

(١) الفتاوى الظهيرية، (مخطوط، باب النفقات، لوحة ٩٥) لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد القاضي.

(٢) الظئر بالكسر: العاطفة على ولد غيرها المرصعة له في الناس وغيرهم للذكر والأنثى. (القاموس المحيط، ٥٥٥/١).

(٣) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب الرضاع، المجلد الثاني، لوحة ٤) لرضي الدين السرخسي.

(٤) في كلا النسختين: "أولادي"، وهو خطأ تصحيف.

(٥) جامع الفصولين، الفصل الثامن عشر (١٠٣/١).

(٦) المصدر نفسه، الفصل الرابع والثلاثون (١٥٥/١).

(٧) عيون المسائل، مخطوط، كتاب النكاح، باب النفقة، لوحة ١٥، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت: ٣٧٣هـ.

(٨) في كلا النسختين: "أم"، والصحيح ما أثبتته نقلا من جامع الفصولين.

(٩) في كلا النسختين: "أمها"، والصحيح ما أثبتته نقلا من جامع الفصولين.

(١٠) جامع الفصولين، باب ما يكون قبضاً للدين وما لا يكون (١١٧/١).

(١١) لباس المرأة يغطي المرأة كاملا ويكون مثقوبا للفم والعينين.



## فصل [في المبعوث عند زفافها]

(٢٠١٧) من المهمات في هذا الباب في جامع الفتاوى قال: بعث إليها عند زفافها شيئاً، ثم قال: "هذا الديباج أخذته من بزاز<sup>(١)</sup>" - ليس للزوج أخذه ذلك، رب المال يأخذه بحجة. وفي الوقعات: ليس للزوج أخذه لو بعث الزوج ديباجاً أو أقمشة إليها على وجه التمليك<sup>(٢)</sup>.

## فصل [في الخلاص من حلفه بعدم الطلاق]

(٢٠١٨) في قاضيهان في كتاب الطلاق في باب التعليق: رجل حلف أن لا يطلق امرأته، فأراد الخلاص بلا حنث - إنه يتزوج رضيعة ويأمر أخت امرأته أو أم امرأته أن ترضع زوجته الرضيعة فأرضعتها، فيصير جامعاً بين الأختين أو جامعاً بين المرأة وخالتها، فتفسد نكاحهما جميعاً<sup>(٣)</sup>.

## فصل [في حلف المدعى عليه بتطليق زوجته]

(٢٠١٩) من المسائل المهمة في باب التعليق من كتاب الطلاق: رجل ادعى مالا على رجل، فحلف المدعى عليه بطلاق امرأته بأنه<sup>(٤)</sup> ليس<sup>(٥)</sup> عليه للمدعي شيء، وشهد الشاهدان بأن عليه للمدعي ألف درهم، وقضى القاضي عليه بألف درهم للمدعي، والمدعى عليه ينكره - يقع الطلاق في قول أبي يوسف ولا يحنث في قول محمد، وأما لو شهد الشهود بإقراض المدعي ألفاً إلى المدعى عليه، وقضى القاضي بألف - لا يحنث في قولهما - مما يحفظ هذا<sup>(٦)</sup>.

## فصل في حد الإياس

(٢٠٢٠) إن كانت ابنة (ورقة ٥٤٩ - ١) خمس وخمسين سنة فلا تحيض فهي آيسة - وعليه الفتوى، وإذا<sup>(٧)</sup> لم تحض قط، فهي بمنزلة الصغيرة - تعتد بالأشهر، كما في قاضيهان في باب العدة<sup>(٨)</sup>.

## فصل [في انقلاب عدة المعتدة المتوفى عنها زوجها في عدتها]

(٢٠٢١) معتدة مات<sup>(٩)</sup> زوجها - تنقلب عدتها - تعتد أربعة أشهر وعشراً، ولا يشترط<sup>(١٠)</sup> فيها الحيض.

(١) قال في لسان العرب (٣١١/٥): مادة: بز، "البز الثياب وقيل ضرب من الثياب وقيل البز من الثياب أمتعة البزاز وقيل البز البز متاع البيت من الثياب خاصة".

(٢) المصدر السابق (١١٧/١).

(٣) فتاوى قاضيهان، كتاب الرضاع (٢٠٥/١).

(٤) في كلا النسختين: "بأن".

(٥) في كلا النسختين جاءت كلمة: "ليس" بعد "عليه"، وهو خطأ مغل بالمعنى.

(٦) فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق (٢٥٤/٢).

(٧) في كلا النسختين: "إلى".

(٨) فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق، باب العدة (١٨٤/١).

(٩) في كلا النسختين: "ماتت".

(١٠) في الأصل: "يشترط".

(٢٠٢٢) وعدة كتابية حرة<sup>(١)</sup> كعدة الحرة، و<sup>(٢)</sup>عدة أمة كتابية<sup>(٣)</sup> كعدة الأمة إذا كانت كانت تحت مسلم، وإن كانت تحت ذمي لا عدة عليها في الفراق والموت عند الإمام، إلا إذا كانت حاملاً فتمتنع من التزوج إلى أن تضع حملها، والمهاجرة لا عدة عليها<sup>(٤)</sup>.  
(٢٠٢٣) المطلقة لا تصدق في انقضاء عدتها في أقل من شهرين، على المختار.

### فصل [فيما إذا عتقت الأمة في عدتها]

(٢٠٢٤) الأمة إذا أعتقت في عدة الطلاق الرجعي - تستكمل عدة الحرائر عندنا، وفي الطلاق البائن لا تزداد عدتها بالعتق، وإن مات زوج الأمة وعتقت في عدة الوفاة، فعدتها شهران وخمسة أيام - لا تتغير، كما لا تتغير بالطلاق البائن.

### فصل [في عدة أم الولد من زوجها عند موت مولاهما]

(٢٠٢٥) أم الولد مات مولاهما وهي في عدة الزوج - لا عدة عليها، لكن إذا طلقها زوجها - فعدتها عدة الحرائر.

### فصل [في عدة صغيرة بلغت ثم انقطع دمها]

(٢٠٢٦) صغيرة بلغت، ورأت يوما دماً، ثم انقطع حتى مضت سنة، ثم طلقها زوجها - تعتد بثلاثة أشهر؛ لأن الدم ما لم يستمر ثلاثة أيام لا يكون حيضاً.

### فصل [في أن القول للمرأة إذا قالت أنها تزوجت فطلقت]

(٢٠٢٧) امرأة حبلت - نفقة ولدها من الزوج المطلق، فقال المطلق: "تزوجت بزواج آخر ولم تبق لك الحضانة - آخذ منك الولد"، فقالت: "لم أتزوج"، أو قالت: "تزوجت رجلاً فطلقني" - كان القول للمرأة، وأما إن قالت: "تزوجت فلاناً معلوماً فطلقني" - لا يقبل قولها.

### فصل [في تزوج عشر نسوة بغير إذنهن]

(٢٠٢٨) من المسائل التي استشكل فيها علماء العصر قال: والحر إذا تزوج عشر نسوة على التعاقب - جاز نكاح التاسعة والعاشرة - في أوائل باب<sup>(٥)</sup> المحرمات - هذا يخالف ما ذكره أنفاً من أن الحر إذا تزوج خمساً على التعاقب - جاز نكاح الأربع الأول<sup>(٦)</sup>، ولا يجوز نكاح الخامسة<sup>(٧)</sup>، وهذا التصوير سهو، والتصوير الصحيح ما ذكر في عدة الفتاوى<sup>(٨)</sup> للصدر الشهيد، قال فيه: وكذلك الحر لو تزوج عشر نسوة بغير إذنهن فلما بلغن<sup>(٩)</sup> أخرن<sup>(١)</sup> جميعاً - جاز نكاح

(١) في كلا النسختين: "الحرّة".

(٢) في (أ): غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "الكتابية".

(٤) الاختيار لتعليق المختار، كتاب البيوع (٩/٢).

(٥) في الأصل: "باب أوائل".

(٦) في كلا النسختين: "الأولى".

(٧) في كلا النسختين: "الخامس".

(٨) في كلا النسختين: "المغني"، وهو خطأ تصحيف.

(٩) في (أ): "بلغهن".

التاسعة والعاشر؛ لأنه لما تزوج الخامسة كان ذلك ردا لنكاح<sup>(٢)</sup> الأربع، ولما تزوج التاسعة كان ردا للأربع الأخر، بقي نكاح التاسعة والعاشر موقوفا على إجازتهما انتهى<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في مسائل النسب]

(٢٠٢٩) قال في الرضاع: "وإن أخبره عدل ثقة إلخ..."، في مسائل النسب، لكن ذكر ما يخالفه في باب الرضاع في خبر المرأة، إلا أن يقال: ذلك في المستور حالها، والجواب الصحيح في ذلك: إنه إذا أخبر ثقة - يؤخذ بقوله، فلا يجوز النكاح بينهما، يعني: يفتى بالمنع احتياطاً؛ لأنه لا قحط في النساء، وأما الثبوت عند الحاكم وطلب الحكم فيه - يتوقف على نصاب الشهادة.

### فصل [في تزوج الأمة في عدة الحرة]

(٢٠٣٠) من أبان زوجته الحرة - لا يحل له أن يتزوج الأمة في عدتها عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - خلافاً لهما، وعدة الأمة لا تمنع تزوج الحرة اتفاقاً<sup>(٤)</sup>.

### فصل في المسائل المهمة في تزويج البالغة نفسها<sup>(٥)</sup> بولي وبغير ولي

(٢٠٣١) في خلاصة الفتاوى في كتاب النكاح في آخر الفصل السابع ونقله صاحب مجمع الأحكام وفي الخزانة تماماً قال: (ورقة ٥٤٩ - ٢) وعن ركن الإسلام علي السغدري: المرأة إذا جاءت إلى رجل وقالت: "إني أريد أن أزوج نفسي وليس لي ولي"، فقال: يعقده؛ لأن محمداً رجع إلى قول أبي حنيفة - رضي الله عنه. ولو جاءت إلى القاضي - يزوجه، فإن عنده النكاح بغير إذن الولي جائز، سواء كانت بكراً أو ثيباً، وحكى الشيخ الإمام الأستاذ برهان الأئمة: إنه ينبغي أن يفتى بقوله، وما ذكره محمد كراهة تزيهية، فإنه قال في الأصل: "لو فعلت ذلك لم أفرق بينهما"<sup>(٦)</sup>.

(٢٠٣٢) وفي المحيط في فوائد المتقدمين ببخاري: إن القاضي إذا زوج الصغيرة من نفسه، فهو نكاح بغير ولي. وحكى الفقيه أبو جعفر عن محمد ما يدل على الرجوع إلى قول أبي حنيفة، فإنه روى أن امرأة جاءت إلى محمد قبل موته بثلاثة أيام وقالت: "إن لي ولية ولم يزوجني إلا أن يأخذ مالا كثيراً"، قال محمد لها: "أذهب فزوجي نفسك"<sup>(٧)</sup>.

### فصل في أن التصرف في مال الصغير للأب والجد

(٢٠٣٣) للأب وللجد ولوصيهما ووصي وصيهما وإن سفل - لا غير.

### فصل [في إبرائه من المهر في مرضها]

(١) في كلا النسختين: "آخره".

(٢) في كلا النسختين: "للنكاح".

(٣) العدة في الفتاوى، لابن مازة أبي المكارم حسام الدين عمر بن عبد العزيز، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٩٧.

(٤) الاختيار لتعليل المختار، كتاب النكاح (٢/٩٩).

(٥) في كلا النسختين: "نفسه".

(٦) خلاصة الفتاوى لطاهر بن أحمد البخاري، مخطوط، كتاب النكاح، باب النكاح بغير ولي، لوحة ٧٩.

(٧) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٥٨) لرضي الدين السرخسي.

(٢٠٣٤) وفي القنية: قالت المريضة: "ليس على زوجي حق ولا عليه مهر، لا قليل ولا كثير" - فليس لورثتها أن يطلبوا<sup>(١)</sup> المهر من زوجها - مما يحفظ هذا<sup>(٢)</sup>.  
(٢٠٣٥) وفي البزازية: زنى صبي بصبية<sup>(٣)</sup> - لا حد عليه، وعليه المهر إذا أثبت عليه، وإلا لو لو أقر - لا مهر عليه فإنه لغو<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في حرمة المصاهرة بمس المرأة أو معانقتها أو جماعها دون الفرج]

(٢٠٣٦) وفي المحبوبي<sup>(٥)</sup> قيل: حرة أو أمة أجنبية لو<sup>(٦)</sup> عانقتها<sup>(٧)</sup> أو مسها<sup>(٨)</sup> بشهوة أو جامعها<sup>(٩)</sup> لا في الفرج - يعزر الفاعل والمفعول إن عاقلا بالغاً مطاوعاً، وإن صغيراً أو صغيرة - لا شيء عليه، والتعزير حق العبد تجوز شهادة الفساد فيه والحلف<sup>(١٠)</sup>.

### فصل [في تقديم قول الزوج في دعاوى الإعسار والإهداء والتملك]

(٢٠٣٧) ادعى الزوج الإعسار - القول قوله، وعليه نفقة المعسرين، إلا إذا أقامت البينة باليسار، وكذا القول قوله في مقدار النفقة، وكذا القول قوله في المبعوث إلى المرأة، إلا إذا أقامت المرأة البينة على الإهداء أو التملك، وكذا لو أقام كل واحد من الزوجين على إقرار الآخر - فالبينة بينة الزوج.

(٢٠٣٨) الأب أنفق مال ولده الغائب، فحضر وادّعى عليه أنه موسر وقت الإنفاق - إن كان الأب معسراً وقت الخصومة كان القول قوله، وإلا فلا، وإن أقاما بينة على دعواهما - فبينة الابن أولى، كما في قاضيهان<sup>(١١)</sup>.

(٢٠٣٩) زَمِنُ ادعى على رجل أنه أبوه، فطلب النفقة، وأقام المدعى عليه البينة أنه ابن رجل آخر - فبينة الزمن أولى، ويثبت نسبه من المدعى عليه، كما في الخانية<sup>(١٢)</sup>.

### فصل في الحلف بالطلاق على أن المال لم يكن عليه

(٢٠٤٠) قال في الجامع: ادعى على غيره ألف درهم، وقال المدعى عليه: "امرأتي طالق إن كان لك علي ألف"، فقال المدعي: "إن لم يكن عليك ألف درهم فامرأتي طالق"، فأقام المدعي<sup>(١٣)</sup>

(١) في كلا النسختين: "يطلب".

(٢) قنية المنية للزاهدي، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٦٢.

(٣) في كلا النسختين: "صبية" دون الباء.

(٤) الفتاوى البزازية، كتاب النكاح، باب المهر (١٦/٢).

(٥) في (أ): "المحبولي". والمحبوبي هو صدر الشريعة الأكبر - شمس الدين أحمد بن جمال الدين عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد المحبوبي صدر الشريعة الأول البخاري الحنفي، أخذ عن والده عبيد الله وعن صاحب شرعة الإسلام وغيره، وتوفي في حدود سنة ٦٣٠ هـ. وله من الكتب: تلقيح العقول في فروق النقول والأصول. (هدية العارفين، ١/١٠٨).

(٦) في كلا النسختين: "أو".

(٧) في كلا النسختين: "عانق".

(٨) في كلا النسختين: "مس".

(٩) في كلا النسختين: "جامع".

(١٠) تلقيح العقول في فروق النقول والأصول (فروق المحبوبي)، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٠.

(١١) فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق (٢٢٠/١).

(١٢) المصدر السابق (٢٦١/١).

(١٣) في الأصل: "المدعى عليه"، وهو خطأ؛ لأن المدعى عليه لا يطلب حقه، بل يُطلب منه.

بينه على حقه، وقضى القاضي بذلك - فرق بين المدعى عليه وبين امرأته في قول أبي يوسف وفي إحدى الروايتين عن محمد - وعليه الفتوى، وفي قاضيهان: لا يقع الطلاق، وفي الجامع لقاضيهان: يقع؛ لأن الدين يثبت بموجب، انتهى. ثم أقام المدعى عليه بينة أنه كان أوفاه وسلمه إليه قبل دعواه - يطل تفريق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته، وتطلق امرأة المدعي، ثم إن المدعى عليه لو أقر على نفسه بألف درهم - فرق القاضي بينه وبين امرأته، لكن إقراره قبل زمان الإيفاء (ورقة ٥٥٠ - ١)، وإلا فبعده - لا يقبل<sup>(١)</sup>.

### فصل [فيما إذا طلق امرأته بائنا ثم قال لها: "أنت طالق ثلاثاً"]

(٢٠٤١) من المهمات فيما إذا طلق امرأته بائنا ثم قال لها: "أنت طالق ثلاثاً" في العدة - هل يلحق الثلاث أم لا؟ قال بعضهم: لا يقع الثلاث، سواء كانت في العدة أو لم تكن، وقال بعضهم: يقع الثلاث إن كان في العدة، وهو الصحيح - وعليه الفتوى. ومن قال: "لا يقع الثلاث" - نظراً إلى أن قوله: "أنت طالق ثلاثاً" بقيد اتصاف الطلاق بالثلاث، فيكون بائناً، فلا يلحق البائن، لكن هذا النظر باطل، إذا لحق البائن إذا قرن بلفظ الطلاق يلغو وصف الإبانة، فيكون صريحاً، والصريح يلحق البائن، كما قاله بدر الدين بن الشيخ<sup>(٢)</sup> فخر الدين، ونقل في شرح العيون من الحاوي<sup>(٣)</sup>.  
(٢٠٤٢) قال وفي الأسرار لنجم الدين<sup>(٤)</sup> العلامة: قال لها: "أنت بائن"، ثم قال في العدة: "أنت طالق ثلاثاً" - لا يقع الثلاث عند أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - لكون الثلاث بينونة غليظة في المعنى، والبائن لا يلحق البائن، وعندهما: يقع لكونها في اللفظ صريحاً، والأصح قول الإمام؛ لأن الاعتبار للمعنى دون اللفظ، انتهى<sup>(٥)</sup>. لكن الاحتياط في قول الإمامين، وعليه مشى أكثر المشايخ - العلم عند الله تعالى.

### فصل فيمن حلف بالطلاق في حق تعذيب المشركين وفي تعذيب الموحدين

(٢٠٤٣) وفي الفتاوى لقاضيهان قال رجل: "إن كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق"، قالوا: لا تطلق امرأته؛ لأن من المشركين من لا يعذب، فاشتبه الأمر، فلا يقع الحنث بالشك، فإنه يجوز أن يسلم، فلا يعذبه بالشرك، وكذا لو قال: "إن كان الله يعذب الموحدين فأنت كذا" - لا يحنث ما لم يتبين الحال<sup>(٦)</sup>. قال الفقيه: لأن من الموحدين من يعذب ومنهم من لا يعذب، فاشتبه الأمر، فلا يقضي بالشك، كما في الفتاوى العصرية في الفصل الأول من الباب<sup>(٧)</sup> الرابع من كتاب كتاب الطلاق.

### فصل في المشيئة بعد الطلاق

(١) فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق (٢٤٦/١).

(٢) في كلا النسختين: "شيخ".

(٣) الحاوي في مسائل المنية، للزاهدي الغزميني، مخطوط، كتاب الطلاق لوحة ٦٤، مكتبة رئيس الكتاب إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٢١٩، رقم التصنيف: ٣٢٠.

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) الحاوي في مسائل المنية، للزاهدي الغزميني، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٦٥، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، مكتبة المخطوطات للجامعة، <http://manuscripts.najah.edu>، رقم التصنيف: ٤٤.

(٦) فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق (٢٤٩/١).

(٧) في كلا النسختين: "باب".

(٢٠٤٤) قال: "إن شاء الله أنت طالق" - لا تطلق في قول أبي يوسف، وتطلق عند أبي حنيفة وعند محمد، والفتوى على قول أبي يوسف، وفيه نظر؛ لأنه ينبغي أن يكون قولهما على العكس، فإن الاستثناء عند محمد إبطال. قال: وإن أعاد<sup>(١)</sup> كلمة الشرط وقدم المشيئة وقال: "إن شئت وإن لم يشأ فأنت طالق" - لا يقع الطلاق أبداً؛ لأن عدم تقديم الشرط يعلق الطلاق بالمشيئة، وعدم المشيئة جميعاً معاً، كما لو قال: "إن أكلت وإن شربت فأنت طالق" يعلق بهما الطلاق - فلا تصح اليمين، لكن لا يخفى أنه تصح اليمين في الثاني لا في الأول<sup>(٢)</sup>.

### فصل في تأجيل العنين

(٢٠٤٥) قال القرباغي في حاشيته على صدر الشريعة: قيل: ينبغي أن تُقدّر السنة الشمسية للتأجيل احتياطاً؛ لأنه ربما يكون يوافقه العلاج في الأيام التي يقع التفاوت فيها بين السنة الشمسية والقمرية<sup>(٣)</sup>.

### فصل في تزوجه بأخت امرأته في عدتها أو الخامسة في عدة الرابعة

(٢٠٤٦) قال في مجمع الفتاوى: ماتت امرأة الرجل، فتزوج بأختها بعد يوم - جاز، وكذا لو كان له أربع نسوة، فماتت<sup>(٤)</sup> إحداهما، فتزوج الخامسة بعد يوم. وفي الطلاق: لا يحل له أن يتزوج أختها في عدتها<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في طلاق المرأة ثم تزوجها وطلاقها قبل الدخول]

(٢٠٤٧) وفي الخلاصة: رجل تزوج امرأة ودخل بها، ثم طلقها بائناً، ثم تزوجها في العدة، ثم طلقها قبل أن يدخل بها - يجب عليه مهر كامل، وعليها عدة مستقلة عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رضي الله تعالى عنهما - بناءً على أن الدخول في النكاح الأول دخول في النكاح (ورقة ٥٥٠ - ٢) الثاني، خلافاً لمحمد حيث يجب عليه نصف مهر وإتمام العدة عليها، وقال زفر - رضي الله تعالى عنه: "عليه نصف المهر ولا شيء عليها من العدة"<sup>(٦)(٧)</sup>.

(٢٠٤٨) وفي الكافي: إذا طلق امرأته طلاقاً بائناً، ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل الدخول - على المرأة عدة مستقلة وعلى الزوج مهر كامل عندهما، وقال محمد: "عليه نصف المهر وعليها إتمام العدة الأولى فقط، ولا عدة للطلاق الثاني". وقال أكمل الدين: متى وجب كمال المهر - وجبت العدة، ومتى وجب نصف المهر أو المتعة - لم تجب العدة<sup>(٨)</sup>.

### فصل [فيما إذا دفعت الظئر الصبي إلى خادماتها]

(١) في كلا النسختين: "عاد".

(٢) المحيط البرهاني، كتاب الطلاق (١٢٢/٤)،

(٣) حاشية القرباغي على شرح الوقاية لصدر الشريعة، محمد بن علي القرباغي، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٥٧، مكتبة "مراد ملا" إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٢٠١، رقم التصنيف: ٨٦٤.

(٤) في كلا النسختين: "ماتت" دون الفاء.

(٥) مجمع الفتاوى (مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٨٣) أحمد بن حمد بن أبي بكر الحنفي، ت ٥٢٢هـ.

(٦) في كلا النسختين في هذا المكان: "شيء"، وهي زيادة لا معنى لها..

(٧) خلاصة الفتاوى للبخاري (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع لوحة ١٠٥).

(٨) العناية شرح الهداية للبابري، كتاب الطلاق، باب العدة في النكاح الفاسد (١٢٧/٦).

(٢٠٤٩) من المهمات<sup>(١)</sup> في باب الرضاع إذا دفعت الظئر الصبي إلى خادمتها - هل تستحق الأجرة؟ وفي بعض نسخ قاضيخان: "لا تستحق"، وأكثر النسخ بدون "لا"، وفي النهاية: تستحق الأجر كاملاً استحساناً إذا لم يشترط على الظئر الإرضاع بثدييها<sup>(٢)</sup>، كما إذا فعل تلميذ القصار ولم يشترط<sup>(٣)</sup> العمل بنفسه - يستحق الأجر، كذا في الذخيرة والمحيط البرهاني<sup>(٤)</sup>، لكن إذا شرط شرط عليها الإرضاع فدفعت إلى خادمتها - اختلف المشايخ، والصحيح أنها لا تستحق، كما يدل استثناء صاحب النهاية والذخيرة والمحيط البرهاني؛ فإنه إذا شرط العمل بنفسه - تتعين المباشرة بنفسه، لا بالسبب<sup>(٥)</sup>، ولهذا أفق به سعد الملة والدين مفتي العرب والعجم سعد الدين<sup>(٦)</sup> محمد الحافظ<sup>(٧)</sup>، وأفق ابنه الفاضلان محمد<sup>(٨)</sup> وأسعد<sup>(٩)</sup> - جعل الله مقابرهم نورا وأنيسهم حورا - وهما أستاذانا وأستاذنا المسلمين<sup>(١٠)</sup> - ما جاء مثل محمد أوسع الاطلاع على الأحكام الإلهية - جعل الله مقامه محمودا وسحاب الرحمة عليه ممدودا.

### فصل [في طلاق المرأة بقول الزوج بفساد النكاح]

(٢٠٥٠) وفي البزازية في كتاب الدعوى: فإن قال الزوج: "تزوجت بلا شهود أو في عدة أو حال ما<sup>(١١)</sup> كانت المرأة مجوسية" - فالمرأة تطلق وإن كذبت، وإن ادعت المرأة أحداً من ذلك - فالقول للزوج إجماعاً إذا أنكره<sup>(١٢)</sup>.

### فصل [في قول الزوج بأن امرأته حرام عليه وقت فرض النفقة]

(٢٠٥١) في البزازية في كتاب الدعوى في المتفرقات: فرض الحاكم النفقة على الزوج، ثم قال الزوج: "كانت حراماً علي وقت الفرض" - لا يسمع دفعه، ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة - يسمع<sup>(١٣)</sup>.

(١) في (أ): غير موجودة.

(٢) في (أ): "ثديهما".

(٣) في الأصل: "يشرط".

(٤) المحيط البرهاني، باب البيوع، باب طلب الوديعة (٤٩٢/٥).

(٥) في (أ): "التسبيب".

(٦) في كلا النسختين في هذا المكان: "بن"، وهو خطأ. وسعد الدين محمد.

(٧) في كلا النسختين جاءت هذه الكلمة مقدمة على كلمة: "محمد"، ودون لام التعريف، والصحيح ما أثبتته.

(٨) هو نخواجة زاده محمد بن سعد الدين محمد بن حسن جان مفتي الإسلام الرومي الحنفي الشهير بنخواجة زاده المتخلص بأسعد، المتوفى سنة ١٠٢٤هـ. وكان في الفضل والفطنة والحفاظة في مرتبة خارجة عن طوق البشر، ولي قضاء روم أيلي في خامس عشر ذي القعدة سنة ١٠٠٧هـ. وعزل في ثامن عشر شهر رمضان سنة ١٠٠٩هـ. وولي الافتاء في صفر سنة ١٠١٠هـ. وبقي إلى أن مات في جمادى الآخرة سنة ١٠٢٤هـ. (هدية العارفين، ٩١/٢، خلاصة الأثر، ٢٩/٢).

(٩) أسعد بن سعد الدين محمد بن حسن الحافظ، العالم ابن العالم، والفاضل ابن الفاضل، وجه له قضاء أدرنة المحروسة، التي تعد تعد من جملة أمهات المدن، وكراسي السلاطين من آل عثمان في أول شهر من شهور ١٠٠٤ م. ، وقد مات فيها (الطبقات السنية، ١٧٠/١).

(١٠) في كلا النسختين: "أستاذنا وأستاذ المسلمين".

(١١) في كلا النسختين: "حالها".

(١٢) الفتاوى البزازية، كتاب الدعوى (٤٥/٦).

(١٣) المصدر السابق (٤٥/٦).



(٢٠٥٢) ادعى الزوج وصول النفقة، وادعت المرأة أنه أقر بعدم الوصول - يسمع. ولو ادعت إقرار الزوج بأنه لم يدفع إليها النفقة لا يسمع - مما يحفظ هذا.

### فصل [في حضور المرأة عند دعوى تعليق الطلاق بزواج الأخرى]

(٢٠٥٣) علق طلاقها بأن يتزوج عليها<sup>(١)</sup> امرأة فلانية<sup>(٢)</sup>، فادعت الزوجة وجود الشرط، وأنكر الزوج - هل يشترط فيه حضور المرأة الفلانية؟ فيه روايتان، لكن الأصح الاشتراط. (٢٠٥٤) رجلان شهدا أن الغائب أعتق أمته وطلق امرأته - لا يقبل، وأما لو شهدا على رجل حاضر بالعتق أو الطلاق ولم تحضر الأمة أو الزوجة - يقبل؛ لأنه يعتبر<sup>(٣)</sup> قولهما، كذا في البزازية في المتفرقات من كتاب الدعوى<sup>(٤)</sup>.

### فصل [في الاستثناءات من حرمة الرضاع]

(٢٠٥٥) من المهمات في باب الإرضاع: ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب للحديث المشهور<sup>(٥)</sup>، إلا في مادة وهي: الولد يتزوج أم أخته، أو أم أخيه من الرضاع، فإنها أجنبية، وليس له<sup>(٦)</sup> معها علاقة في النسب والرضاع، غير أن ولدها<sup>(٧)</sup> اجتمعت معه في ثدي امرأة أخرى، وأما في النسب تكون تلك الأم أمه أيضا، أو موطوءة أبيه، وكذا يجوز أن يتزوج الأب الرضاعي أخت ابنه من الرضاع؛ لأنه ليس بينهما علاقة، وأما في النسب فلما وطئ الأب أم أخت ابنه - حرمت على الأب أخت الابن؛ لأنها بنته الصلبية (ورقة ٥٥١ - ١)، إن كانت الأخت لأب وأم للابن وإن كانت أختا لأب له - تكون ربيبة من الرضاع<sup>(٨)</sup> حيث كانت بنت موطوءة؛ ففي الأحوال كلها - حرمت عليه، وكذا لو تزوج أخت بنته من الرضاع، ولم توجد تلك المعاني في الرضاع، [وأما تزوج الولد الرضيع امرأة أبيه الرضاعي - لا يجوز، وكذا إذا تزوج الأب الرضاعي امرأة ابنه من الرضاع]<sup>(٩)</sup> - لا يجوز، كما لا يجوز ذلك من النسب.

### فصل [في الاستثناءات من حرمة الرضاع]

(٢٠٥٦) امرأة ذات لبن من زوجها أرضعت صبية، فهذه الصبية تحرم على زوجها الذي نزل اللبن منه وعلى آباء زوجها وأبناء زوجها؛ لأن ذلك الزوج أب للرضيع، كما أن حرمة النسب من الجانبين، فكذا بالرضاع من جانب الرجل والمرأة، ثم إن الولد الرضيع لا يتزوج أحدا من ولد مرضعته؛ لأنها أخته<sup>(١٠)</sup> من الرضاع، ولا يتزوج أيضا ولد ولدها؛ لأنها ولد أختها، وكذا لا يتزوج الرضيع أخت زوج المرضعة؛ لأنها عمته من الرضاع. ويجوز للرضيع أن يتزوج أخت

(١) في كلا النسختين: "عليه".

(٢) في كلا النسختين: "المرأة الفلانية".

(٣) في كلا النسختين في هذا المكان: "إلى".

(٤) الفتاوى البزازية، كتاب الدعوى (٤٦/٦).

(٥) قد سبق تخريج الحديث في فتوى رقم ٧٠٥.

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) يعني: بنتها.

(٨) في (أ): زيادة.

(٩) في (أ): ما بين المعكوفين مكرر بعد آخر الجملة.

(١٠) في كلا النسختين: "أختها".



أخيه من الرضاع، كما يجوز أن يتزوج أخت أخيه من النسب<sup>(١)</sup>، كالأخ من الأب إذا كانت له أخت من أمه - جاز لأخيه من أبيه أن يتزوج.

(٢٠٥٧) ثم إن الأصل<sup>(٢)</sup> الأصل في هذا الباب: إن الصبيين اجتماعاً على ثدي امرأة واحدة لم يجوز لأحدهما أن يتزوج الآخر<sup>(٣)</sup>؛ لأن أمهما واحدة، فكانا أخاً وأختاً، أوضح هذه المطالب في<sup>(٤)</sup> الهداية، فليرجع إليها - جعل الله قبره نورا وأنيسه حورا<sup>(٥)</sup>.

### فصل [في ثبوت الحرمة باختلاط لبن المرضعة بمائع]

(٢٠٥٨) إذا اختلط اللبن<sup>(٦)</sup> بالطعام لم يتعلق به التحريم، وفي الخلط بالماء وسائر المائع يثبت التحريم إن كان مائعاً<sup>(٧)</sup>، وإلا فلا.

(٢٠٥٩) وإذا نزل<sup>(٨)</sup> اللبن من البكر - يثبت التحريم [لإطلاق النص، وكذا يتعلق التحريم بلبن المرأة بعد موتها إذا أُوجِر<sup>(٩)</sup>، ولا يثبت التحريم]<sup>(١٠)</sup> بلبن الرجل إذا نزل من ثديه، ولو احتقن الصبي باللبن لا يثبت التحريم.

(٢٠٦٠) والأصل الأصل في هذا الباب: إما يعتبر الرضيع أو أبو<sup>(١١)</sup> الرضيع في الجواز وعدم الجواز؛ أما الجواز في الرضيع أن يتزوج أم أخته أو أم أخيه من الرضاع، وكذا يتزوج أخت أخيه من الرضاع، كما يتزوج في النسب، على ما قدمناه، وكذا لا يجتمع مع من ارتضع معه في ثدي امرأة واحدة، وعدم الجواز فيما إذا تزوج امرأة أبيه الرضاعي، كما في النسب، وأنه لا يتزوج أحداً من ولد مرضعته، ولا ولد ولدها، ولا يتزوج أيضاً أخت زوج المرضعة؛ لأنها عمته رضاعاً، وأما الجواز في أبي<sup>(١٢)</sup> الرضيع فهو أن يتزوج أخت ابنه أو أخت بنته من الرضاع، وعدم الجواز فيما إذا تزوج امرأة ابنه من الرضاع، كما لا يجوز في النسب.

### فصل [في الأمة إذا تزوجت مخبرة أنها حرة]

(٢٠٦١) من المهمات التي كنت متطلباً إياها<sup>(١٣)</sup> زماناً حين سئلت عن أمة تزوجت مخبرة بأنها حرة من رجل، فولدت ولداً - هل هو رق أم لا؟ وذكر ذلك بعينه في جامع الفصولين في الفصل السادس عشر حيث قال: أخبرته أمة أنها حرة، فتزوجها على ذلك، فولدت، فاستحقت -

(١) يعني: أخاه لأب ولأخ أخت للأم.

(٢) في كلا النسختين: "أصل".

(٣) في كلا النسختين: "الأخرى".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) العناية شرح الهداية للبابري، كتاب الرضاع (١٢٥/٥).

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: "غائبا".

(٨) في كلا النسختين: "نزلت".

(٩) قال في لسان العرب (٢٧٩/٥): مادة وجر، "الوجر أن توجر ماء أو دواء في وسط حلق صبي. الجوهرى: الوجور الدواء يوجر في وسط الفم، وجرت الوجور وأوجرته، وقال أبو عبيدة أوجرته الماء والرمح والغيط أفعلت في هذا كله".

(١٠) في (أ): ما بين المعكوفين ساقط تصحيحاً.

(١١) في كلا النسختين: "أب".

(١٢) في الأصل: "باب"، وفي (أ): "أب"، والصحيح ما أثبتته.

(١٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

يقضى بها وبالولد للمستحق إلا أن يبرهن الزوج أنها تزوجها على أنها حرة، فحينئذ يكون الولد حراً وعلى أبيه قيمته في الحال<sup>(١)</sup> وقت الحكم به دون مال الولد، ولا ولاء للمستحق على الولد - مما يحفظ هذا. ثم إن مات الولد قبل الخصومة ليس على الأب شيء من قيمة الولد؛ لأنه ولو كان مملوكاً حقيقة، لكن لم يكن مضموناً، كما في ولد الغصب، ولو عجز الزوج عن البينة (ورقة ٥٥١ - ٢) يحلف المستحق على علمه<sup>(٢)</sup>.

### فصل [في أخذ المستحق الأمة وقيمة الولد للغرور]

(٢٠٦٢) ولو أولدها على هبة، أو صدقة، أو شراء، أو وصية - أخذ المستحق الأمة وقيمة الولد للغرور، ثم رجع الأب على البائع بثمنه وبقية الولد لتعزيره، لا يعقره عندنا، ولا يرجع بقيمة الولد على الواهب والمتصدق والموصي، وأما لو شراها، فحررها، فتزوجها، فولدت فاستحقت - لا يرجع على بائعها بقيمة الولد، كذا في الفتاوى الرشيدية - مما يحفظ هذا. فإن بينه وبين وطئها مملوكة فولدت - فرق حيث يرجع في تلك الصورة بقيمة الولد، لا في صورة عتقها وتزويجها - مما يحفظ هذا<sup>(٣)</sup>.

### فصل [في رجوع المستحق بنصف الثمن ونصف قيمة الولد على بائع الأمة المشتركة للمغرور]

(٢٠٦٣) اشتريا أمة، فوهب أحدهما نصيبه من شريكه، فأولدها، فاستحقت، فالمستحق يأخذها وعقرها وقيمة الولد، [فيرجع بنصف الثمن ونصف قيمة الولد]<sup>(٤)</sup> على بائعه، ولا يرجع بالنصف الآخر؛ لأنه لم يملكه<sup>(٥)</sup> بطريق المفاوضة، ولا يرجع على الواهب شيء من قيمة الولد؛ لأنه متبرع، ولكن الواهب يرجع بنصف الثمن على البائع، ولا يرجع بقيمة الولد؛ لأنه لم يضمن من قيمة الولد شيئاً حتى يرجع الواهب على بائعه<sup>(٦)</sup>.

(٢٠٦٤) وإن ورث الجارية، فولدت منه، ثم استحقت - يرجع بقيمة الولد وثلث الجارية على بائع مورثه، كما يردها بالعيب، وأما الموصي لو أولدها، ثم استحقت - لا يرجع على بائع الموصي ولا بالرد بالعيب.

### فصل [في حكم ولده من الأمة حيث يعلم أنها كانت كاذبة في حريتها]

(٢٠٦٥) من المهمات في كون الولد رقيقاً حيث شراها عالماً بأن البائع غصبها أو تزوج: امرأة أخبرته أنها حرة عالماً بأنها كاذبة، فأولدها - فالولد رقيق - مما يحفظ هذا.

### فصل [في رجوع المشتري على البائع الوكيل ببيع الأمة كذبت أنها حرة]

(٢٠٦٦) يكون المشتري مغروراً إذا قال الوكيل: "وكلي ببيعها"، أو قال: "مات وأوصى إلي"، فأولدها، ثم جاء المالك وأنكر جميع ذلك - يأخذ جاريته وقيمة ولدها وعقرها، ثم يرجع

(١) في (أ): "حالا".

(٢) جامع الفصولين، الفصل السادس عشر، كتاب النكاح (١٢٢/١).

(٣) المصدر نفسه (١٢٣/١).

(٤) في كلا النسختين تكرر ما بين المعكوفين.

(٥) في كلا النسختين في هذا المكان زيادة: "من جهة".

(٦) في الأصل: "البائع".

على بائعه الوكيل بالثمن وبقيمة الولد. ولو شراها وكيله، فاستولدها، ثم استحققت - يأخذها و<sup>(١)</sup>ولدها وعقرها، ثم إن الوكيل يرجع بالثمن وقيمة الولد على بائعه؛ لأن الخصومة له، كما في العيب - [مما يحفظ]<sup>(٢)</sup>.

### الولد على البائع إذا كذبت الأمة أنها ملك لشخص ما

(٢٠٦٧) من المهمات التي سئلت عنها<sup>(٣)</sup>، وطلبوا منا نقلاً صريحاً في أن الأمة إذا غرته أو أخبرته بأنها أمة لهذا، فشرها منه، فأولدها<sup>(٤)</sup>، فاستحققت - رجع الأب بثلث وقيمة الولد على البائع - لا على الأمة.

### فصل [في عبد مرهون تبين أنه حر]

(٢٠٦٨) العبد المرهون إذا أقر بالرهن، ثم تبين أنه حر - لا يرجع المرتهن بدينه على القن [إلا إذا أمر بالشراء وأقر بالرقبة حين اشتراه المشتري]<sup>(٥)</sup>، بخلاف الشراء حيث على القن إذا كانت<sup>(٦)</sup> غيبة البائع غيبة غير معروفة، ثم إن العبد يرجع على البائع. (٢٠٦٩) وفي المحيط: الوكيل إذا غاب ولا يُدرى مكانه - يطلب من الموكل، وأما لو قال له<sup>(٧)</sup> أجنبي: "اشتره"، فإنه<sup>(٨)</sup> قن لا رجوع عليه بحال، ولو استحق الكل - رجع بمنع الدعوى.

### فصل في الرضاع

(٢٠٧٠) هند أرضعت ابنها الصغير مع زينب في مدة الرضاع، ثم إن زينبا أرضعت ابن هند<sup>(٩)</sup> في مدة الرضاع، ثم إن أختها<sup>(١٠)</sup> ابن هند<sup>(١١)</sup> أراد أن يتزوج بنت ابن زينب - ليس له ذلك؛ ذلك؛ لأن ابن<sup>(١٢)</sup> ابن زينب إذا أرضعته<sup>(١٣)</sup> هند<sup>(١٤)</sup> - تكون بنت زينب عمتها.

### فصل [في حرمة زواج بنت الأخت رضاعاً]

(٢٠٧١) رجل له أخت نسباً، ولها بنت رضاعاً - ليس للرجل تزوجها - وبه يفتى.

### فصل [في أخذ المرء بنته من حاضنتها إذا كانت مشتهة]

(٢٠٧٢) بنت في سبع سنين، وكانت في حضانة جدتها بالنفقة، ثم إن أباهامتنع عن دفع النفقة وطلب<sup>(١)</sup> (ورقة ٥٥٢ - ١) بنته - له ذلك إن كانت مشتهة.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) في (أ): زيادة.

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: "فالولدها".

(٥) في (أ): ما بين المعكوفين زيادة.

(٦) في كلا النسختين: "كان".

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في كلا النسختين: "الهند".

(١٠) في كلا النسختين: "أخ".

(١١) في كلا النسختين: "الهند".

(١٢) في الأصل: غير موجودة.

(١٣) في كلا النسختين: "أرضعت".

(١٤) في كلا النسختين: "الهند".

(٢٠٧٣) امرأة بالغة أنفق عليها زوج أمها الأجنبي زمانا، ثم طلب ما صرفه عليها - إن لم يشترط عليها الرجوع - يكون متبرعا.

### فصل في الحضانة

(٢٠٧٤) ولد زيد عند الحاضنة بلغ تسع سنين - له أن يأخذه من عندها - استغنى عن الحضانة.

### فصل [في طلبها نفقة ولدها من زوجها المطلق]

(٢٠٧٥) رجل طلق امرأته، ثم إن المرأة شرطت أنها تربي الولد من مال نفسها، ولم تطلب النفقة من المطلق، فأنفقت عليه زمانا، ثم طلبت ما أنفقته عليه - لها ذلك إن لم يعين المدة - وبه يفتى - مما يحفظ.

### فصل [في منع البنت من سكنها في أي موضع شاءته]

(٢٠٧٦) بنت بالغة أرادت أن تسكن في أي موضع تريده، فمنعها<sup>(٢)</sup> أخوها<sup>(٣)</sup> وأسكنها في موضع - له ذلك إن لم تكن لها عصابة أقرب منه.

(٢٠٧٧) رجل زوج أم ولده من عمرو، وأخذ الدراهم بمقابلة التزويج، ثم إن الزوج طلب الدراهم - ليس له ذلك - فإنها لمولاه.

### فصل [في جواز زواجه من اليتيمة التي ربها]

(٢٠٧٨) رجل أخذ يتيمة عنده، وربّاها زمانا، وقال لها: "بنتي"، ثم أراد التزوج - جاز - وبه يفتى.

(٢٠٧٩) امرأة تزوجت بإذن عمها، ولم يكن أخوها راضيا بذلك، ثم إن الزوج عجز عن البينة بالنكاح، ثم إن الأخ ادعى أن النكاح بلا إذن ولي ممنوع، وأراد الفسخ - إن كان الزوج كفؤا لها - لا يفسخ.

### فصل [في عدة الممتد طهرها]

(٢٠٨٠) مات زوج امرأة، ثم ادعت أنها رأت ثلاث حيض في ستين يوما، فالحكم فيه: إن ذلك في المطلقة، وأما في الموت - لا بد من أربعة أشهر وعشرا، كما في المعين، ثم إن الحرة إذا ادعت أنها رأت حيضين - لا تنقضي عدتها بذلك، بل لا بد من ثلاث حيض، وعند الإمام الأعظم: لا تُصدّق في أقل من شهرين - وبه يفتى، كما في الروضة<sup>(٤)</sup>.

### فصل في الرضاع

(٢٠٨١) في باب الرضاع من العمادية: امرأة أرضعت في مدة الرضاع بنت زيد - فالبنت تحرم على<sup>(٥)</sup> ابن المرضعة من زوجها السابق.

### فصل [في قول الزوج "بوش"<sup>(١)</sup> بالتركية]

(١) في كلا النسختين: "طلبت".

(٢) في كلا النسختين: "منع".

(٣) في كلا النسختين: "أخوه".

(٤) الجوهرة النيرة، ٢/٢٨٢.

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢٠٨٢) رجل قال لزوجته بالتركي: "بوش اولسون" (٢) - يقع رجعيًا؛ لأن لفظ "بوش" في التركي (٣) بمترلة الصريح، لكن الاحتياط أن يعقد ثانياً - وبه أفق في الرضوية (٤).

(٢٠٨٣) رجل زوج بنته المخطوبة لعمره من آخر برضاها - جاز - [مما يحفظ] (٥).

### فصل [في قبول شهادة الشهود بأن مهرها أقل مما أخذته]

(٢٠٨٤) من المهمات التي (٦) وقعت عندي: إن امرأة قبضت مهرها المؤجل (٧) ثلاثة آلاف درهم بأنه (٨) مهر مثلها - تأخذه (٩) بيمينها من تركة زوجها المتوفى، ثم إن الشهود شهدوا أن مهرها خمسمائة درهم - تقبل وترد الزيادة - وبه يفتى، كما في الروضة للعمادي.

(٢٠٨٥) امرأة طلبت مهرها بعد عشرين سنة من الورثة - جازت دعواها وتسمع - وبه يفتى.

(٢٠٨٦) امرأة المتوفى أقرت حين التقسيم أن المترل الفلاني لزوجها المتوفى، ثم ادعت (١٠) أنه ملكها إياه (١١) - لا تسمع - وبه يفتى.

(٢٠٨٧) رجل وجد حوائجه وأثوابه في بيت مطلقة، فادعى إياها - لا بد من بينة أنها له - وبه يفتى.

### فصل [في دعوى المرأة المتوفى عنها زوجها بأن ما في البيت من المتاع لها]

(٢٠٨٨) رجل مات، وادعت زوجته أن ما في البيت من غير جهازها لها، ولم تكن لها بينة، فالحكم فيه: إن لم يُعلم أن ذلك كان أولاً للمتوفى - تأخذ بيمينها ما صلح للنساء والرجال.

### فصل [في أن استحقاق الحضانة إذا وهب لا يوجب السكن مع الأولاد]

(٢٠٨٩) في الفتاوى العصرية في باب الحضانة: امرأة سكنت مع أولادها، وقدرت نفقة لأولادها، وكانت الدار للصغار، فسكنت الأم معهم (١٢) في حضانتها، ثم إنها تزوجت من الأجنبي، فطلب وصي الأولاد أجرة البيت من المرأة - له ذلك؛ لأن استحقاق الحضانة إذا وهب (١٣) لا يلزم أن تسكن المرأة مع الأولاد - وبه يفتى (ورقة ٥٥٢ - ٢)، ثم إن الوصي لو وجد داراً أجزتها أرخص، فأسكنهم فيها، وأجر مترلهم من آخر - جاز نفعا لليتيم.

### فصل [في تصديق المرأة المتوفى عنها زوجها بأن الجارية لها]

(١) معناها العام بالتركية: "فارغ" أو "فراغ"، وتستخدم في الاصطلاح بمعنى "الطلاق".

(٢) معناها بالتركية: "فليكن الطلاق".

(٣) في (أ): "بالتركي".

(٤) في (أ): "الروضة".

(٥) في (أ): زيادة.

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: "مهر مؤجلها".

(٨) في كلا النسختين: "بأنها".

(٩) في كلا النسختين: "تأخذ".

(١٠) في كلا النسختين: "ادعى".

(١١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٢) في كلا النسختين: "معها".

(١٣) في كلا النسختين: "وهبت".

(٢٠٩٠) رجل مات، وادعت زوجته جارية<sup>(١)</sup> بأنها لها، فعجزت عن الإثبات، فالحكم فيه: فيه: إن قالت من أصلها - إنها تصدق.

(٢٠٩١) امرأة ادعت على وارث زوجها المتوفى أن عليه ألف درهم، فعجزت عن البينة، وأرادت أن تأخذها يمينها، فالحكم فيه: الدين إن لم يكن مهرا - ليس لها أن تأخذه<sup>(٢)</sup> يمينها. (٢٠٩٢) المطلقة إذا عجزت عن إثبات قدر مهرها - تأخذ مهر مثلها - وبه يفتى.

### فصل [ في أنه لا تسمع دعوى الزوج أن ما دفعه جهازا عارية ]

(٢٠٩٣) من المهمات التي وقعت عندي: إن رجلا دفع إلى زوجته خلخالاً ذهبياً جهازاً، ثم ادعى عليها أنه لزيد أخذه منه - لا تسمع هذه<sup>(٣)</sup> الدعوى، فإن ظهر مستحق - فهو يدعي عليها. عليها.

### فصل [ في جهاز لم يُسلم ]

(٢٠٩٤) من المهمات التي أخطأ علماء العصر في حكمها<sup>(٤)</sup>، فوجدت النص الصريح في الفصول والعيون، فلا بد من ذكره: رجل في حال صحته اشترى لبنتيه هند وزينب أثواباً وأمتعة جهازاً لهما، فمات قبل التسليم إليهما، ثم ولدت بنت وطلبت حصتها<sup>(٥)</sup> منها، فالحكم فيه: إن كانت هند وزينب كبيرتين - لها ذلك، وإن كانتا صغيرتين - فجميع ذلك لهما وإن لم يسلم إليهما - وبه يفتى - مما يحفظ<sup>(٦)</sup>.

### فصل [ في زوجها الثاني الذي استولى على أموال وجواري زوجها الأول المتوفى ]

(٢٠٩٥) في الواقعة سئلت، فوجدتها مصرحاً بها في العيون<sup>(٧)</sup> والعمادية<sup>(٨)</sup>: امرأة مات زوجها وترك أولاداً صغاراً، فتزوجت من زيد، وعاشت معه عشر سنين، ثم ماتت المرأة وبقي الزوج في دار الصغار، فاستخدم عبيدهم، وتصرف في<sup>(٩)</sup> حوائجهم، فولدت الجواري منه أولاداً، فالحكم فيه: يحد الزوج بحد الزنا، ويؤخذ أجر المثل في الدار والعبيد والجواري، ثم إن الجواري تباع مع أولادهن - وبه يفتى.

(٢٠٩٦) صغار ليس لهم مال موروث، وكان لهم عم غني وأمهم الغنية - يجب عليهما أثلاثاً كالإرث، وإن كانت الأم فقيرة - فالجميع على العم.

(٢٠٩٧) نفقة الأخ الصغير على الأخ الغني، وكذا لو زَمِنًا أو أعمى، فإنهما كالصغير. ونفقة العم الفقير على أولاد أخيه الأغنياء، وكذا الأنثى بالغة كانت أو صغيرة. ولا تجب نفقة ابن

(١) في كلا النسختين: "بجارية".

(٢) في كلا النسختين: "تأخذ".

(٣) في كلا النسختين: "بهذا".

(٤) في كلا النسختين: "الحكم".

(٥) في كلا النسختين: "حصته".

(٦) فصول العمادي (فصول الأحكام في أصول الأحكام)، مخطوط، الفصل الرابع عشر، لوحة ٨٤.

(٧) عيون المسائل، مخطوط، كتاب النكاح، باب النفقة، لوحة ١٥، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت. ٣٧٣هـ.

(٨) فصول العمادي (فصول الأحكام في أصول الأحكام)، مخطوط، الفصل الرابع عشر، لوحة ٨٠.

(٩) في كلا النسختين: غير موجودة.

العم أو ابنة العم على ابن العم وعلى ابنة العم؛ لأنهم ليسوا بمحارم<sup>(١)</sup>، وكذا أولاد الأخوال والخالات وأولاد العمات؛ لأنه لا محرمية بينهم - مما يحفظ.

(٢٠٩٨) ثم إن شرط<sup>(٢)</sup> وجوب النفقة للقريب من<sup>(٣)</sup> الأصول والفروع بأن تكون بينهم<sup>(٤)</sup> بينهم<sup>(٤)</sup> قرابة محرمة<sup>(٥)</sup> للتناكح بينهم<sup>(٦)</sup>؛ وشرط أن يكون المطلوب بالنفقة غنيا - مما يحفظ.

(٢٠٩٩) ثم إن مصرف النفقة: إن يكون صغيرا أو كان كبيرا عاجزا، وكذا عاجزا ذكرا<sup>(٧)</sup>، كالزمن والأعمى، أو كانت الأنثى فقيرة مطلقا وإن لم تكن بها زمانة أو العمى؛ لأنها عاجزة عن الكسب مطلقا - مما يحفظ.

(٢١٠٠) ثم إنه لا تجب نفقة أخيه ولا محرمه الكافر - الله أعلم.

(٢١٠١) رجل حلف وقال: "إن خرجت بغير إذني تكوني"<sup>(٨)</sup> طالقا ثلاثا، فخرجت بلا إذنه من الباب ودخلت - لا يقع إن لم تذهب إلى موضع - وبه أفتى العمادي.

(٢١٠٢) امرأة أخذت الأمتعة الصالحة للرجال بعد وفاة زوجها - فالورثة يأخذونها<sup>(٩)</sup> وإن لم يثبتوا أنها ملكه - وبه يفتى.

(٢١٠٣) نفقة<sup>(١٠)</sup> بنته الصغيرة من ماله إذا كان غنيا لا من مال أبيه، بخلاف الزوجة، فإن نفقتها على الزوج غنية أو فقيرة، كما في الدرر<sup>(١١)</sup>. وتسقط النفقة المفروضة لا المستدانة، كما في الوجيز<sup>(١٢)</sup>.

(٢١٠٤) يفرض القاضي النفقة على الأب بطلب الأم، ويأمر الأم بالاستدانة، فإذا أيسر الأب - ترجع عليه، وإن لم ترجع حتى مات الأب - ليس للأم أن تأخذ من تركته، هو الصحيح، كذا في الفتاوى المؤيدية، فإن<sup>(١٣)</sup> أنفقت الأم من مالها أو من السؤل بالصدقات - لا ترجع على الأب بشيء<sup>(١٤)</sup>.

(٢١٠٥) إن كانت<sup>(١٥)</sup> للصغير أم موسرة وجدّ - فالنفقة على الأم، ثم ترجع على الأب إذا أيسر. (ورقة ٥٥٣ - ١)

(١) في كلا النسختين: "لأنه ليس بمحرم"، والجمع هنا أنسب.

(٢) في كلا النسختين: "شرطه".

(٣) في كلا النسختين: "عن".

(٤) في كلا النسختين: "بينهما".

(٥) في كلا النسختين: "محرمية".

(٦) في كلا النسختين: "بينهن".

(٧) في (أ): زيادة.

(٨) في كلا النسختين: "تكن".

(٩) في (أ): "يأخذها".

(١٠) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١١) غرر الأذكار شرح درر البحار، لحمد بن محمد بن محود البخاري، ت ٨٥٠هـ، مخطوط، كتاب النفقة، لوحة ٧٧.

(١٢) الوجيز في الفتاوى (مخطوط، كتاب النفقة، لوحة ١٣٩)، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة.

(١٣) في (أ): "وإن".

(١٤) فتاوى مؤيد زاده (مخطوط، المسائل المتعلقة بالنفقة، لوحة ٤٢) عبد الرحمن بن علي بن مؤيد الأماسي.

(١٥) في كلا النسختين: "كان".

(٢١٠٦) من المهمات في الرضاع بين الصغير والصغيرة: قال في الفتاوى المؤيدية نقلاً عن مجمع الفتاوى: صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يُعلم ذلك حقيقة، قالوا: لا بأس بالنكاح بينهما، هذا إذا لم يخبر بذلك إنسان، فإن أخبر عدل ثقة - يؤخذ بقوله، ولا يجوز النكاح بينهما، فإن كان بعد النكاح - فالأحوط أن يفارقها؛ لأن في الصورة الأولى الشك وقع في الجواز، فلا يجوز بالشك، وفي الصورة الثانية وقع الشك في البطلان - فلا يبطل بالشك، انتهى<sup>(١)</sup>.

(٢١٠٧) من المهمات في باب النفقة: امرأة بانت من زوجها واحتاجت إلى النفقة - تأكل من كسب ولدها صغيراً كان الولد أو كبيراً - مما يحفظ.

(٢١٠٨) ونفقة البنت البالغة على الأب خاصة<sup>(٢)</sup> في ظاهر الرواية.

(٢١٠٩) من المهمات: إن أم الأم لا تنتقل مع الولد إلى بلدها الذي وقع العقد فيه، ولا لأم الولد أعتقت أن تخرج من بلد كان الأب فيه.

(٢١١٠) من المهمات: الأم والجدّة تمسك الولد إلى سبع سنين - وعليه الفتوى، والجارية إلى الحيض أو الاحتلام أو الحمل، وأدنى المدة - تسع سنين.

(٢١١١) غلام دخل في التاسعة عشر، والجارية دخلت في السابعة<sup>(٣)</sup> عشر - إذا اعترفا بالبلوغ - يقبل.

(٢١١٢) صبي أقر بالبلوغ قبل اثني عشرة<sup>(٤)</sup> سنة - لا يصح، وبعده - يصح، كذا في جامع الفصولين وفي رضاع شرح الطحاوي<sup>(٥)</sup>.

(٢١١٣) إن فرع المزنية وأصلها رضاعاً لا تحرم، كما في شرح الطحاوي، لكن في النظم وغيره أنه يحرم كل من الزاني والمزنية على أصل الآخر وفرعه رضاعاً، كذا في القهستاني<sup>(٦)</sup> من المحرمات<sup>(٧)</sup>.

(٢١١٤) وقال في مختصر الوقاية: يثبت بمصّة في حولين ونصف<sup>(٨)</sup>.

(١) فتاوى مؤيد زاده (مخطوط، المسائل المتعلقة بالنفقة، لوحة ٤٧) عبد الرحمن بن علي بن مؤيد الأماسي.

(٢) في كلا النسختين: "حاضنة".

(٣) في كلا النسختين: "السابع".

(٤) في كلا النسختين: "اثني عشر".

(٥) جامع الفصولين، كتاب الوكالة (١١٢/٢).

(٦) في كلا النسختين: "قهستاني".

(٧) جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية للقهستاني، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ١٥٣.

(٨) قال في اللباب في الجمع بين السنة والكتاب (٦٨٢/٢): "قليل الرضاع محرم ولو كان مصّة، قال الله تعالى: وَأُمّهْتِكُمْ

الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ ۖ" (سورة النساء، آية ٢٣)؛ فإن قيل: روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت كان فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات يحرم، ثم نسخن بخمس معلومات يحرم، فتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهن مما يقرأ من القرآن، قيل له: هذا لفظه منسوخ، فمن الجائز أن يكون قد نسخ حكمه، بل الظاهر أنه إذا نسخ اللفظ أن ينسخ الحكم، وقولها: "فتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهن مما يقرأ من القرآن" - مجاز عن قرب النسخ من وفاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم. وإلى هذا ذهب مالك بن أنس والثوري والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ووکیع - رضي الله عنهم. قال في العناية (١٢٧/٥): "وَلَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُمّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ آيَةٌ وَقَوْلُهُ



(٢١١٥) أمومة المرضعة وأبوة زوجها في<sup>(١)</sup> لبنها منه، وفيه إشعار بأن رجلا لو زنى بامرأة، فولدت وأرضعت صبية - جاز له أن يتزوج هذه الصبية، كما في شرح الطحاوي، لكن في الخلاصة: إنه لم يجز، وقدمه، ولعل فيه روايتين، كذا قاله جلال القهستاني في الرضاع - مما يحفظ ذلك<sup>(٢)</sup>.

(٢١١٦) من المهمات في حيلة الطلاق الثلاث: في الحسامية نقلا عن الزيلعي: رجل أقم بفعل قد فعله، وأرادوا أن يحلفوه بثلاث تطليقات امرأته، وهو يريد أن يحلف ولا يطلق امرأته - الحيلة في ذلك: إن يطلق امرأته بائنا؛ ثم يقول: "كل امرأة لي فهي طالق ثلاثا إن فعلت"، ولا ينوي امرأته المطلقة فلا تطلق - مما يحفظ هذا جدا<sup>(٣)</sup>. لأنه صرح في الخانية: "كل امرأة لي طالق"، أو قال: "امرأتي طالق" - لا تدخل فيه المعتدة عن البائن، إلا إذا قال: "أنت طالق" - يقع<sup>(٤)</sup>.

(٢١١٧) وفي جامع الفصولين: قال لها بعد الخلع: "أنت بائن" - لا يقع الطلاق اتفاقا، لو قال للمبانة: "أنت بائن" - لا يقع، ولو قال: "أنت طالق بائن" - يقع<sup>(٥)</sup>.

(٢١١٨) وفي النوازل: "إن فعلت كذا فامرأتي طالق"، وله معتدة من طلاق بائن - لا يقع، كما قدمناه<sup>(٦)</sup>.

(٢١١٩) قال: "كل امرأة لي طالق" - لم تطلق المختلعة إلا أن ينويها - مما يحفظ جدا.  
(٢١٢٠) وفي المحيط: قال: "طلق امرأتي إن شاءت زوجتي" يصير وكيلا - إذا شاءت الزوجة في مجلس عملها<sup>(٧)</sup> بذلك<sup>(٨)</sup>. ويقع الطلاق إذا طلق الوكيل في مجلس العمل<sup>(٩)</sup>، والمشية من تلك الزوجة - مما يحفظ جدا.

(٢١٢١) ولو قال: "إن شاء الله فأنت طالق" - لا يقع الطلاق في قولهم جميعا.  
(٢١٢٢) اختلعت الزوجة نفسها بمهرها ونفقة ولدها عشر سنين وهي معسرة - ولها أن تطالب الزوج بنفقة الولد؛ لأن بدل الخلع دين وكانت معسرة - فلا تسقط نفقة الولد بإعسارها وعجزها عن أداء دينها في ذمتها، وفي الحسامي: "وعليه الاعتماد"<sup>(١٠)</sup>.  
(٢١٢٣) وفي البزازية: اختلعت بمهرها ونفقتها وعلى أن تمسك المرأة الولد سنتين وتكون من مالها - فللزوجة أن تطالب الأب بالكسوة إذا لم يكن للصبي مال<sup>(١١)</sup>.

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ" مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ، وَلِأَنَّ الْحُرْمَةَ وَإِنْ كَانَتْ لِشَبْهَةِ الْبَعْضِيَّةِ الثَّابِتَةِ بِنُشْوءِ الْعَظْمِ وَإِنْبَاتِ اللَّحْمِ لَكِنَّهُ أَمْرٌ مُبْطِنٌ فَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِفِعْلِ الْإِرْضَاعِ، وَمَا رَوَاهُ مَرْدُودٌ بِالْكِتَابِ أَوْ مَنْسُوحٌ بِهِ".  
(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية للقهستاني، مخطوط، كتاب الرضاع، لوحة ١٦٠.

(٣) تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، كتاب الطلاق، باب الخلع (١٥٢/٣).

(٤) فتاوى قاضيهان، كتاب الطلاق (٢٢٥/١).

(٥) جامع الفصولين، كتاب الطلاق، باب الخلع (١٦٦/٢).

(٦) مختارات مجموع النوازل للمريناني، مخطوط، كتاب الطلاق، باب التعليق، لوحة ٦٥.

(٧) في كلا النسختين: "علمها".

(٨) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الطلاق بالمشية، لوحة ٣٣٣) لرضي الدين السرخسي.

(٩) في كلا النسختين: "العلم".

(١٠) واقعات الحسامي، المسمى: بـ "الأجناس" (مخطوط، كتاب الطلاق، باب الخلع، لوحة ٧٥) للصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري الحنفي، المتوفى سنة ٥٣٦هـ.

(٢١٢٤) قال: "هذا الولد ليس مني"، فتلاعنا، ثم قال: "هو ابني" - يصدق، كذا في الخلاصة<sup>(٢)</sup>.

(٢١٢٥) من المهمات: تزوج الرجل امرأة كبيرة، وهي في بيت أبيها، وطلبت النفقة - لها ذلك إذا لم يطالبها الزوج بالنقل؛ لأن النقل حقه والنفقة حقها، إلا إذا لم تكن مطيقة - لا تستحق النفقة - مما يحفظ.

(٢١٢٦) من المهمات: ونفقة امرأة العبد والمدير والمكاتب - حرة كانت أو أمة - على العبد، لا على مولاه، كالمهر، حتى لو عجز العبد بعد فرض القاضي - يباع فيها، إلا إذا أفدى المولى - مما يحفظ. وأما في المكاتب والمدير - يسعيان - مما يحفظ.

(٢١٢٧) وتجب نفقة ولد العبد على مولى أمه، وإن كانت حرة - على الأم؛ لأن الولد تابع للأم مطلقاً، لكن على الأم الأجرة إن كان لها مال، وإلا على من يرث الولد من القرابة، وكذا نفقة الولد على الأم المكاتب، وإن كانت الأم أم ولد أو مدبرة - فنفقة أولادها على المولى.

(٢١٢٨) والحر إذا تزوج أمة، أو مدبرة، أو أم ولد - فنفقة أولادها على مواليتها<sup>(٣)</sup> - أعني: موالى الأم في جميع ذلك، حتى لو كان المولى فقيراً و<sup>(٤)</sup> الأب غنياً - لا يؤمر الأب بالإنفاق - هل يبيع الولد؟ لا بد من حفظه: إن كان الولد من مدبرة أو أم ولد - ينفق على الولد، ثم يرجع على المولى.

(٢١٢٩) تزوج أمة الغير - لا نفقة إلا بالبيتوتة<sup>(٥)</sup> بخلاف المكاتبه حيث تلزم عليه النفقة بلا بيتوتة.

(٢١٣٠) من المهمات: زوج بنته من عبده - فنفقة البنت على العبد - مما يحفظ. كذا في الوجيز - مما يحفظ<sup>(٦)</sup>. (ورقة ٥٥٣ - ٢)

(٢١٣١) رجل له زوجتان، فتشاجرت<sup>(٧)</sup> إحداها مع الأخرى، وقال غاضباً عليهما<sup>(٨)</sup>: "تكونا طالقاً ثلاثاً"، ولم يعين بذلك<sup>(٩)</sup> إحداها<sup>(١٠)</sup>، فالحكم: إن الزوج إن لم ينو أن كل واحدة<sup>(١١)</sup> منهما تكون طالقاً، ونوى بطريق التوزيع - يقع على كل واحدة<sup>(١٢)</sup> منهما الطلاق<sup>(١٣)</sup>.

(١) الفتاوى البزازية أو الجامع الوجيز في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، (١٤٦/٦)، كتاب الطلاق، باب الخلع (٥/٣).

(٢) خلاصة الفتاوى للبخاري، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ١٠١.

(٣) في كلا النسختين: "مولاهن".

(٤) في كلا النسختين: "أو".

(٥) البيتوتة: مصدر بات، وبات الشيء: مضت عليه ليلة، والبيتوتة في المكان: الإقامة فيه ليلاً، وأن يكون الرجل مع زوجته ليلاً. (معجم لغة الفقهاء، مادة بات، ١/١١٢).

(٦) الوجيز في الفتاوى، مخطوط، كتاب الطلاق، باب النفقة، لوحة ١٥٠، لبرهان الدين محمود بن تاج الدين ابن مازة، ٦١٦هـ.

(٧) في كلا النسختين: "فتشاجرت".

(٨) في كلا النسختين في هذا المكان: "وقال".

(٩) في كلا النسختين: "ذلك".

(١٠) في كلا النسختين: "إحداها".

(١١) في كلا النسختين: "واحد".

الثلاث<sup>(٣)</sup>، فلا يكون لكل<sup>(٤)</sup> واحدة<sup>(٥)</sup> منهما طلاق<sup>(٦)</sup> ونصف طلاق، فيكون كل منهما طالقا ثلاثا. وإن نوى لكل واحدة<sup>(٧)</sup> منهما أن يكون طلاق<sup>(٨)</sup> واحد<sup>(٩)</sup> - يقع لكل منهما طلاق ثلاثا<sup>(١٠)</sup>؛ لأن الخطاب لهما، فيقع كل ما يقع من الاثنين أو الثلاث لكل واحدة<sup>(١١)</sup> منهما - وبه يفتى، كذا في المحيط وغيره<sup>(١٢)</sup>.

(٢١٣٢) وفي فتح القدير أيضا: رجل قال: "طلقت زوجتي دفعة ودفعتين وثلاث دفعات" - تقع الثلاث وإن كان ذلك كذبا - وبه يفتى<sup>(١٣)</sup>.

(٢١٣٣) رجل له زوجتان حلف أنه "إن فعل كذا تكون عورتي طالقا" - فالبيان إليه - فيقع على<sup>(١٤)</sup> واحدة منهما الطلاق.

(٢١٣٤) قال لزوجته: "الطلاق الثلاث"، ولم يقل غير ذلك، فذهب من منزله - يقع الثلاث، وإن لم يقل: "عورتي".

(٢١٣٥) أخرس أخذ كل إصبع إلى الثلاث، ثم أشار بأصابعه العشر<sup>(١٥)</sup> - يقع الثلاث إن كان ذلك إشارته المعهودة، ولو استوفى عدد الطلقات ولو بالرجعي - تقع الثلاث.

(٢١٣٦) قال لزوجته: "إن تزوجت غيرك - التي أخذتها والتي أخذها تكن طالقا ثلاثا" - كلما تزوج تكون طالقا ثلاثا - وبه يفتى.

(٢١٣٧) قال في أثناء غضبه ثلاث مرات: "تكوني<sup>(١٦)</sup> طالقا" - تقع الثلاث.

(٢١٣٨) رجل طلق امرأته، ثم قال: "إن شئت يكن الطلاق الثلاث أو ألفا"، ولم ينو الطلاق - يقع الثلاث؛ لأنه لا يحتاج إلى النية - وبه يفتى.

(٢١٣٩) من المهمات: قال: "إن لم أجدى إلى وقت العصر أنتما الاثنتان تكونا مطلقتين<sup>(١٧)</sup> طالقا ثلاثا"، ولم يجئ - فالحكم فيه: يقع لكل منهما طلاق ثلاث؛ لأن المتبادر ذلك، وليس لكل

(١) في كلا النسختين: "واحد".

(٢) في كلا النسختين: "طلاق".

(٣) في كلا النسختين: "ثلاث".

(٤) في كلا النسختين: "كل".

(٥) في كلا النسختين: "واحد".

(٦) في كلا النسختين: "طالقا".

(٧) في كلا النسختين: "واحد".

(٨) في كلا النسختين: "الطلاق".

(٩) في كلا النسختين في هذا المكان زيادة: "منهما".

(١٠) في كلا النسختين: "ثلاث".

(١١) في كلا النسختين: "واحد".

(١٢) المحيط الرضوي، (مخطوط، كتاب الطلاق، باب تطليق إحدى امرأتيه لا بعينها لوحة ٣١٦) لرضي الدين السرخسي.

(١٣) شرح فتح القدير، كتاب الطلاق (٤٧٠/٣).

(١٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(١٥) في كلا النسختين: "بأصابع العشرة".

(١٦) في كلا النسختين: "تكن".

(١٧) في كلا النسختين: "مطلقتان".

منهما طلاق ونصف طلاق، فالبيئة على هذا الأسلوب غير متبادرة<sup>(١)</sup> حتى تقع لكل منهما طلقتان طلقتان - وبه أفق العمادي، وهذا حق<sup>(٢)</sup> عندي، كذا في المعين.

(٢١٤٠) رجل له زوجتان، فطلق كلاهما طلقتين، ثم تزوجهما، ثم قال في الغضب: "زوجتي"<sup>(٣)</sup> الاثنتان تكونا طالقا ثلاثا - يكون كل منهما طالقا ثلاثا؛ لأن إدارة التوزيع بعيدة - وبه يفتي؛ لأنه ليس بمعتاد، كذا قاله العمادي.

(٢١٤١) رجل قال لزوجته: "تكوني"<sup>(٤)</sup> طالقا، وقال الرجل<sup>(٥)</sup>: "لا تكوني"<sup>(٦)</sup> طالقا تكوني<sup>(٧)</sup> طالقا بائنا - تقع الطلقتان.

(٢١٤٢) رجل قال للزوجتين له: "زوجتي"<sup>(٨)</sup> الاثنتان أو عورتاي<sup>(٩)</sup> الاثنتان تكونا<sup>(١٠)</sup> مني مني طالقا، ثم قال لهما: "الاثنتان تكونا طالقا ثلاثا"، إن نوى بكلامه الأخير الثلاث - يقع لكل منهما الثلاث؛ لأنه المتبادر، وإن نوى التوزيع - تقع لكل منهما طلقتان، ومع الطلاق الأول لكل منهما ثلاث أيضا - وبه يفتي، فيكون بطريق التكميل.

(٢١٤٣) ذمي طلق ثلاثا زوجته، ثم ادعى أنه لا يجوز التفريق ثلاثا عنده، فالحكم فيه: إنه يعامل معها معاملة الأزواج (ورقة ٥٥٤ - ١)؛ لأن الذمية إن ترافعت يُحكم بالثلاث.

### [مستدركات المؤلف على كتاب الحضانة والرضاع]

(٢١٤٤) المختلعة أقامت بيئة على الطلقات الثلاث قبل الخلع وإنما قيده بالثلاث؛ لأن فيما دون الثلاث يمكن أن يقيم الزوج البيئة أنه قد زوجها بعد الطلاق الذي أثبتته<sup>(١١)</sup> المرأة قبل يوم أو يومين، وأما في الثلاث فلا يمكن، ثم إن المرأة تسترد بدل الخلع إن أثبتت طلاقه قبل الخلع، وكذا المكاتب إذا أثبت عتقه بعد أداء بدل الكتابة بأنه أعتقه قبل الكفاية - يقبل ويسترد بدل.

(٢١٤٥) رجل كان عسكريا، فمات، وقبض ماله أمين بيت المال، وادعت زوجته مهرها، وكان المهر عشرة آلاف درهم، ودفع الأمين ألف درهم لأجل أن مهر العسكري لا يزيد على ألف<sup>(١٢)</sup> درهم وبه ورد الأمر السلطاني، فأجاب العمادي في الفتاوى المعينية: إن ذلك لا يصح شرعا - مما يحفظ.

(١) في كلا النسختين: "متبادر".

(٢) في كلا النسختين: "الحق".

(٣) في كلا النسختين: "زوجتي".

(٤) في كلا النسختين: "تكن".

(٥) في كلا النسختين: "رجل"، أي أعاده مرة أخرى.

(٦) في كلا النسختين: "تكون".

(٧) في كلا النسختين: "تكن".

(٨) في كلا النسختين: "زوجتي".

(٩) في كلا النسختين: "عورتي".

(١٠) في كلا النسختين: "تكن".

(١١) في (أ): "أثبتتها".

(١٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢١٤٦) امرأة أرضعت في مدة الرضاع بنتها مع ابن خديجة، وكذا خديجة<sup>(١)</sup> أرضعت بنت بنت تلك المرأة، ثم كانت لخديجة<sup>(٢)</sup> بنت تولدت بعد ذلك الابن منذ سنتين، وكانت للمرأة ابن تولد<sup>(٣)</sup> قبل تلك البنت منذ سنتين، ثم إن ابن المرأة تزوج تلك البنت من خديجة<sup>(٤)</sup> - جاز ذلك - وبه يفتى.

(٢١٤٧) صغيرة في حضانة، وأمها<sup>(٥)</sup> تزوجت من أجنبي، وانتقلت الحضانة إلى أم أمها - ثم وثم - فتمت الحضانة ولم تبق صاحبة الحضانة، وطلبها<sup>(٦)</sup> عمها، والحكم فيه: إن العم يأخذها؛ لأنه لم يبق حق الحضانة لأحد<sup>(٧)</sup> من الحاضنات.

(٢١٤٨) من المهمات في الفروق: خالع امرأته على أن ترضع ولده سنة، فأرضعت ستة أشهر، فمات الولد - فعلى الزوجة نصف قيمة الرضاع للزوج المخالع؛ لأن الإرضاع في معنى الإجارة<sup>(٨)</sup>.

(٢١٤٩) حامل خالعت مع زوجها على أنها إن كان لها ولد تربيته بلا نفقة، ثم إنها طلبت النفقة - لها ذلك لعدم المدة المعلومة - وبه يفتى.

(٢١٥٠) رجل طلق امرأته ثلاثاً، وحلل مع الشيخ الفاني بعد العدة، ثم تزوجها المطلق بعد تمام عدة الشيخ، إن دخل بها وأدخل<sup>(٩)</sup> - جاز، وإلا فلا - مما يحفظ.

(٢١٥١) إذا تزوجت أم الصغير سقطت حضانة الأم، يعني: حقها، فالحاكم يضعه حيث كان خيراً له، وإذا رباه عمرو، فالقاضي يدفعه إليه - هذا إذا لم تكن له حاضنة غير الأم.

(٢١٥٢) من المهمات في وقت الإنفاق على الأيتام: إن كان الصغير ذكراً - تُدفع النفقة إلى أن يقدر على الكسب، وإن كان أنثى - فلها النفقة إلى أن تتزوج بزواج - وبه يفتى، كذا أفتى مولانا في العصرية.

(٢١٥٣) صغير كان في خدمة عمرو، وصرف في نفقته عمرو مالا، ثم إنه يحاسب بأجر مثل خدمته؛ لأن أجر المثل واجب.

(٢١٥٤) أولاد صغار خدموا عند زوج أمهم - فوصيهم يدفع من مالهم الزيادة على أجر المثل لخدمتهم للزوج، فإن أجر المثل واجب.

(٢١٥٥) رجل جمع منكوحتين<sup>(١٠)</sup> في بيت صغير واحد<sup>(١١)</sup> - فالحكم فيه: إن لكل منهما بيت مستقل مع حولي مستقل - وبه يفتى، ثم إن الزوج جبر عليهما بأنهما يسكنان في بيت واحد

(١) في كلا النسختين: "الخديجة".

(٢) في كلا النسختين: "للخديجة".

(٣) في كلا النسختين: "تولد".

(٤) في كلا النسختين: "الخديجة".

(٥) في كلا النسختين: "أمه".

(٦) في كلا النسختين: "طلب".

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٨) تلقيح العقول في فروق النقول والأصول (فروق المحبوبي)، مخطوط، كتاب الرضاع، لوحة ٤٠.

(٩) أي: المحلل.

(١٠) في كلا النسختين: "منكوحتان".

والإلا<sup>(٢)</sup> فرغت<sup>(٣)</sup> عن المهر ويطلقهما، أجاب العمادي: إن ذلك إكراه - يأخذان مهرهما منه - وبه يفتى، ولو وقعت المخالعة تأخذان المهر.

(٢١٥٦) قال الزوج لزوجته: "إن قبلت ولدي الصغير في كل يوم بدرهم لنفقته - طلقتك"، ورضيت الزوجة، فطلقها، ثم إن الزوجة طلبت النفقة للولد من الزوج - لها ذلك إذا لم يعين الزمان، كذا في الفتاوى العمادية والناصرية - وبه يفتى.

(٢١٥٧) رجل خلى زوجته بلا نفقة وسافر، فعجزت واضطربت الزوجة، وذهبت إلى بيت أبيها، وقدرت النفقة على زوجها، ثم جاء الزوج، وسكتت المرأة، وجلست في بيت أبيها سنين، ثم طلبت النفقة المقدرة من زوجها - ليس لها ذلك - وبه يفتى.

(٢١٥٨) ترك النفقة الكافية في بيته وسافر، ثم إن المرأة ذهبت إلى بيت أبيها، وقدر النفقة على زوجها - لا يصح - وبه يفتى. (ورقة ٦٣٥ - ٢/أ)

(٢١٥٩) اعتقد أن زوجته أخته رضاعا - يفرق - وبه يفتى. وكذا لو كان له زوجتان اعتقدت إحدهما أن الأخرى أختها رضاعا وأنكرت الأخرى، لكن الزوج اعتقد بها الرضاع - يفرق - وبه يفتى.

(٢١٦٠) من المهمات: خالد له زوجة أرضعت زيدا، ثم إن زيدا أراد أن يتزوج بنت بنت زوجة أخرى لخالد - لا يجوز ذلك؛ لأن لخالد<sup>(٤)</sup> شركة في اللبن؛ لأنه ليس مخصوصا بالزوجة التي أرضعت زيدا - وبه يفتى.

(٢١٦١) رجل رضع ثدي هند في مدة الرضاع، وبعد خمس سنوات ولدت بنتا فاطمة، ثم أراد الرجل الزواج تلك فاطمة<sup>(٥)</sup> - لا يجوز أصلا.

(٢١٦٢) عمرو ارتضع<sup>(٦)</sup> ثدي خديجة مع بنتها، ثم ولدت بنتا أخرى، فالحكم فيه: إن عمرو لا يصح أن يتزوج من بنات خديجة أصلا - وبه يفتى.

(٢١٦٣) هند في مدة الرضاع<sup>(٧)</sup> أرضعت مع بنتها خديجة العابدة، فولدت تلك خديجة<sup>(٨)</sup> العابدة قاسما، ثم إن هند<sup>(٩)</sup> ولدت ستة<sup>(١٠)</sup> أولاد منها: عائشة، وأراد قاسم<sup>(١١)</sup> الزواج بتلك<sup>(١٢)</sup> عائشة<sup>(١٣)</sup> - لا يجوز.

(١) في (أ): "واحد صغير".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) في كلا النسختين: "فرغا".

(٤) في كلا النسختين: "للخالد".

(٥) في كلا النسختين: "الفاطمة".

(٦) في كلا النسختين في هذا المكان زيادة: "في".

(٧) في كلا النسختين: "رضاع".

(٨) في كلا النسختين: "الخديجة".

(٩) في كلا النسختين: "الهند".

(١٠) في كلا النسختين: "ست".

(١١) في كلا النسختين: "القاسم".

(١٢) في كلا النسختين: "تلك" دون الباء.

(١٣) في كلا النسختين: "العائشة".

(٢١٦٤) رجل زوج جاريته من عبده، فولدت من العبد بنتا، ثم إن البنت اجتمعت مع مولاه، فوطئ<sup>(١)</sup> تلك البنت، فالحكم: إن البنت إن أرضعت أم ولد المولى - على المولى التعزير - وبه يفتى.

(٢١٦٥) من المهمات في حرمة الرضاع: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، إلا في ستة مسائل: الأولى: يجوز للرجل أن يتزوج جدة ولده من الرضاع - ولا يجوز من النسب. الثانية: يجوز للرجل أن يتزوج أخت ولده من الرضاع - ولا يجوز من النسب. والثالثة: يجوز للمرأة أن تتزوج أخا<sup>(٢)</sup> ولدها من الرضاع - ولا يجوز من النسب. والرابع: يجوز للرجل<sup>(٣)</sup> أن يتزوج أم أخته من الرضاع - ولا يجوز من النسب. والخامسة: يجوز له أن يتزوج أم عمته من الرضاع - ولا يجوز له من النسب. والسادسة: يجوز له أن يتزوج أم خاله أو أم خالته - ولا يجوز من النسب، كما في المصنفى - مما يحفظ<sup>(٤)</sup>.

(٢١٦٦) زوجت الأم بنتها<sup>(٥)</sup> من ابن ابن أخيها<sup>(٦)</sup>. بمحضر الشهود، وكانت البنت صغيرة، صغيرة، فالحكم فيه: إنه أمر أن يكون بإذن الحاكم.

(٢١٦٧) رجل له صغيرة وزوجها من صغير بإذن أبيه، فالنكاح صحيح؛ لأن الولاية كاملة في الطرفين، ولا يقدر الحاكم على<sup>(٧)</sup> عدم قبوله - وبه يفتى. وكذا إذا أعتق جاريته وزوجها بمحضر الشهود - لا يمتنع الحاكم من الإذن.

(٢١٦٨) إمام زوج امرأة برضاها وبإذن الولي بلا إذن حاكم - جاز، لكن الأولى إذن الحاكم، فإنه لازم، وإن جاز النكاح بلا إذنه، ثم إن القاضي أراد فسخ النكاح - ليس له ذلك إذا زوجها برضاها وبرضا الولي الأقرب - وبه يفتى، حتى لو امتنع عن الإذن لغرض فاسد - يعزل - وبه يفتى، ويستحق العزل إذا لزم تجديد النكاح لتكلمه كلمة الكفر - معاذ الله تعالى - يكن نكاح الإمام.

(٢١٦٩) ورد الأمر الشريف أنه لا ينكح أحد بلا إذن الحاكم، ثم نكح عمرو بلا إذنه - هل يصح؟ لا يصح إلا إذا لم يكن فيه نزاع وخصومة.

(٢١٧٠) ثم إن الشهود إذا حضروا لا يُحتاج إلى أن ينظروا وجه المرأة، بل رؤية الشخص كافية.

(٢١٧١) عبد تزوج حرة - الأصل جاز بإذن مولاه.

(٢١٧٢) رجل تزوج جارية زيد بإذنه، فمات - لا ترث الجارية، بل تأخذ مهرها فقط.

(١) في كلا النسختين: "فوطئ" دون الفاء.

(٢) في كلا النسختين: "أخ".

(٣) في كلا النسختين: "للرأة"، وأظنه خطأ محلاً بالمعنى.

(٤) المصنفى لحافظ الدين النسفي، مخطوط، كتاب النكاح، لوحة ٢٥، مكتبة "فاتح"، إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات:

٣١٢، رقم التصنيف: ١٨٢٤.

(٥) في كلا النسختين: "بنته".

(٦) في كلا النسختين: "أخيه".

(٧) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢١٧٣) رجل قال: "إن زوجت بنتي من<sup>(١)</sup> عمرو تكن زوجتي<sup>(٢)</sup> مطلقة بالثلاث"، فإذا لم يخالط في تزويجه ومنع مهما أمكن وزوجها سائر أقربائها - لا تُطلق<sup>(٣)</sup>.

(٢١٧٤) رجل قال لعمرو: "زوجت بنتي البالغة منك"، وقبل عمرو، وإن لم يكن الشهود أو رضا المرأة - فالنكاح باطل.

(٢١٧٥) من المهمات: إن الأخ الصغير بلا إذن أخيه الكبير زوج أخته البالغة، ثم ادعى الأخ الكبير الفسخ ولم يرض به، فالحكم فيه: إن الأخ الصغير إن كان أفضل علما وديانة ومنصبا، وكان الزوج كفؤا، ورضيت الأخت البالغة، وعقد بإذن الحاكم - يبقى على النكاح الأول - وبه يفتى. وإن كان الأخ الكبير صالحا وعالما وكان الأخ الصغير (ورقة ٦٣٦ - ١/١) جاهلا من أهل الهواء - فالكبير يفسخ النكاح - وبه يفتى.

(٢١٧٦) امرأة زوجت<sup>(٤)</sup> نفسها من عمرو، وكان زوجها الأول غائبا، ولم تعلم حياته ومماته - جاز إن اعتقدت<sup>(٥)</sup> بموت زوجها إذا جاء خبر الموت - وبه يفتى، ثم إنه لو لم يثبت موته موته - لا يجوز التفريق، إلا<sup>(٦)</sup> إذا حصل لها العلم بموته.

(٢١٧٧) وفي الوجيز: والمرضة أمّ الولد الرضيع الذي أرضعته<sup>(٧)</sup>، وأولاد المرأة المرضعة إخوة وأخوات للرضيع - حرم على الرضيع أولاد المرضعة كلهم<sup>(٨)</sup>، من تقدم ومن تأخر، إذا ارتضع منها؛ وكذا ولد ولدها وإن سفل، وآبؤها وأمهاتها أجداد الرضيع وجداته من الأم، وإخوة المرضعة وأخواتها أحوال الرضيع وخالاته، وزوج المرضعة أبو<sup>(٩)</sup> الرضيع، وآباء الزوج أجداد الرضيع، وأمّهات الزوج جدات الرضيع، وإخوة الزوج أعمام الرضيع، وأخوات الزوج عمات الرضيع - لا تجوز المناكحة في جميع ذلك، إلا أولاد الأعمام وأولاد العمات وأولاد الأخوال وأولاد الخالات، - كما في النسب<sup>(١٠)</sup>.

(٢١٧٨) رجل له زوجة<sup>(١١)</sup> ولها بنت، فارتضعت<sup>(١٢)</sup> [صغيرة أخرى]<sup>(١٣)</sup> من زوجة الرجل مع بنته، ثم إن أخت<sup>(١٤)</sup> تلك الرضيعة أراد أن يتزوج بنت تلك الزوجة - جاز ذلك إن لم ترضع ذلك الأخ تلك الزوجة - مما يحفظ.

(١) في كلا النسختين: "لعمرو".

(٢) في كلا النسختين: "زوجته".

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٤) في كلا النسختين: "تزوجت".

(٥) في كلا النسختين: "اعتمدت".

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: "أرضعها".

(٨) في كلا النسختين: "كلها".

(٩) في كلا النسختين: "أب".

(١٠) الوجيز في الفتاوى، مخطوط، كتاب الرضاع، لوحة ١٣٢، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر ابن مازة،

٦١٦هـ

(١١) في كلا النسختين: "أخت"، ولا يستقيم المعنى بذلك.

(١٢) في كلا النسختين: "فأرضعت".

(١٣) في كلا النسختين: أضفت ما بين المعكوفين حتى يتضح المعنى.



- (٢١٧٩) بكر غير بالغة كانت قابلة للخدمة، فدخلت الداخلية وخرجت الخارجية<sup>(٢)</sup>، فوصيها قدر النفقة، فالحكم فيه: إن أجر مثل خدمتها<sup>(٣)</sup> إن كفى لنفقتها لا يصح التقدير - وبه يفتى، لأن الكسب إذا كان كافيا لنفقة لا يجوز التقدير - وبه يفتى، مما يحفظ.
- (٢١٨٠) من المهمات في الفروق: امرأة أرضعت أخت زوجها الرضيعة - لا تقع الفرقة بينها وبين زوجها، ولو ولدت تلك الرضيعة بعد مدة، ولا يجوز لذلك الولد أن يتزوج بنت تلك الرضيعة؛ لأن الولد يكون خال المرضعة<sup>(٤)</sup>.
- (٢١٨١) لا يجوز للرجل أن يتصرف في<sup>(٥)</sup> الجارية التي وطئها ابنه.
- (٢١٨٢) رجل تصرف في<sup>(٦)</sup> جاريته، ولها بنت مسبية معها من دار الحرب - ليس له التصرف<sup>(٧)</sup> فيها<sup>(٨)</sup> - معاذ الله تعالى.
- (٢١٨٣) رجل له ولد من الزنا، فتزوج<sup>(٩)</sup> الولد بنته أو أخته - جاز ذلك؛ لأن ذلك الولد ليس نسبه إلى الرجل - وبه يفتى<sup>(١٠)</sup>.
- (٢١٨٤) رجل أعتق جاريته وتزوج إياها، وقال ابن الرجل أنه وطئها، فأنكرت الجارية - إن كانت للجارية عداوة مع الابن ولأجل ذلك قال كذلك - لا تحرم، وإلا يلزم الاحتياط - وبه يفتى.
- (٢١٨٥) هند بالغة وكان أخوها في بلدة في مسافة خمسة وعشرين يوما، فتزوجت هند بإذن الحاكم من عمرو، فجاء الأخ وأراد التفريق - ليس له ذلك إن كانت الكفاءة موجودة.
- (٢١٨٦) رجل زوج بنته من عبده - جاز إن كان العبد له، لكن إذا مات الرجل ينتقل العبد إلى البنت في حصتها، فتكون البنت مفرقة.
- (٢١٨٧) رجل له نسوة ثلاث، فلازم واحدة منهن دائما - عليه أن يبيت في كل يوم بواحدة بالمناوبة ليلا - وبه يفتى.
- (٢١٨٨) ضربتان سكنتا في مترل - يلزم لكل واحدة<sup>(١١)</sup> منهما حجرة مستقلة، ولكل منهما حولي مستقل - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين: "أخ".

(٢) يعني: للأمور الداخلية والخارجية.

(٣) في كلا النسختين: "خدمتها".

(٤) تلقيح العقول في فروق النقول والأصول (فروق المحبوبي)، مخطوط، كتاب الرضاع، لوحة ٤٠.

(٥) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٦) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٧) في كلا النسختين: "تصرفها".

(٨) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٩) في كلا النسختين: "تزوج" دون الفاء.

(١٠) والعجيب هنا كيف خالف المؤلف المذهب وتشبث بالقول الشاذ. يقول كمال الدين في فتح القدير (٣/٣١٩): "...

فعلنا أن حكم الحرمة مما اعتبر فيه جهة الحقيقة، ثم هو الجاري على المعهود من الاحتياط في أمر الخروج وبحرمة البنت من

الزنا، قال مالك في المشهور وأحمد خلافا للشافعي، وعلى هذا الخلاف أخته من الزنا وبنت أخيه أو بنت أخته أو ابنه منه

بأن زنى أبوه أو أخوه أو أخته أو ابنه فأولدوا بنتا فإنها تحرم على الأخ والعم والخال والجد".

(١١) في كلا النسختين: "واحد".

(٢١٨٩) رجل له منزل في غَلَطَة، وأراد النقل إلى منزله في أيوب، وامتنعت الزوجة وذلك لنشوز - تسقط النفقة، لكن إن كان ذلك تعجيزاً لا يناسب، فلا بد من الإرضاء - وبه يفتى.

(٢١٩٠) ولا يمنع الزوج زوجته<sup>(١)</sup> من<sup>(٢)</sup> زيارة الأم في كل جمعة - وبه يفتى.

(٢١٩١) رجل أعتق جاريته وتزوجها، فولدت منه أولاداً، ولم يكن أحد للجارية غير مولاهما، وأراد نقلها مدة سفر - ليس للجارية الامتناع - وبه يفتى.

(٢١٩٢) رجل لم يهرب عن الأجنبي في حق زوجته - عليه أن يلزم على غيره الإسلام<sup>(٣)</sup>.

(٢١٩٣) رجل سكن مع زوجته المطلقة في منزل - جاز إن لم يتوقع الفتنة وكانت في المنزل بيوت متعددة - وبه يفتى.

(٢١٩٤) رجل صالح في خدمة السلطان في دار السلطنة، له زوجة في مدة سفر، وأراد نقلها إليها للحفاظ وحسن المعاشرة - له النقل إن أوفى مهرها المعجل - وبه أفتى العمادي.

(٢١٩٥) من المهمات في الفروق: امرأة أرضعت (ورقة ٦٣٦ - ٢/أ) صغيرتين، إحداهما مسلمة<sup>(٤)</sup>، والأخرى كافرة، فاشتبهتا على المرضعة وعلى الوالدين، لا تعرف الكافرة من المسلمة - بحالهما مسلمتان ولا ترثان من أبويهما؛ لأن الكفر والإسلام إذا اجتمعا - كانت الغلبة للإسلام، ولكن لا ترث بالشك<sup>(٥)</sup>.

(٢١٩٦) يهودية أسلمت، وكان زوجها اليهودي في بغداد، ومضى زمان ولم ينج، فتزوجت من مسلم، فالحكم فيه: إن النكاح ليس بصحيح؛ لأنها إذا أسلمت حين كون زوجها غائبا لا يفسخ النكاح؛ لأنه إذا جاء زوجها يعرض الإسلام عليه، ولا يفرق بينهما ما لم يأت الزوج بعد عرض الإسلام عليه<sup>(٦)</sup>، فلا يكون النكاح الثاني صحيحاً - وبه يفتى، وإن أبي عن الإسلام - تفرق المرأة، وتأخذ مهرها منه، ثم تتزوج من آخر بعد انقضاء العدة من الأول والثاني إن دخلا - وبه يفتى. ويعزر الحاكم الزوج الثاني - وبه يفتى - إذا كان الأول غائبا ولم يثبت موته، فإن دخل بها - عليه المسمى إن كان قدر المثل، وإن لم يدخل - لا مهر أصلاً، ثم إن المرأة إن كانت حاملاً من الثاني - فالأول ينتظر إلى وضع حملها.

(٢١٩٧) امرأة ادعت أنها منكوحة خالداً، ثم إن خالداً طلقها، وأخذت المرأة مهرها، ثم إن عمروا ادعى أنها منكوحته قبل خالداً، وأقام بينة على ذلك، فخالداً<sup>(٧)</sup> يسترد المهر من المرأة إن لم يخل بها خلوة صحيحة، وإن خلى بها - تأخذ الزائد على مهر مثلها - وبه يفتى.

(١) في كلا النسختين جاءت هذه الكلمة في آخر الجملة، فقدمتها حتى يتضح المعنى.

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) لم أدرك معنى هذه الفتوى، فربما سقط جزء من نصها عند نقلها أو ترجمتها من أحد الكتب، ومن المحتمل جداً أنها منقولة و مترجمة من فتاوى أبي السعود، كما أشرنا إلى ذلك في المقدمة.

(٤) في كلا النسختين: "مسلم".

(٥) تلقيح العقول في فروق النقول والأصول (فروق المحبوبي)، مخطوط، كتاب الرضاع، لوحة ٤٠.

(٦) في كلا النسختين: "بعد العرض عليه بالإسلام".

(٧) في كلا النسختين: "فالخالداً".

(٢١٩٨) عبد وقف تزوج حرة أصلية، ثم إن الحاكم فرقها منه - فالعبد يسترد من المرأة المهر المعجل الذي دفعه إليها؛ لأن العبد وماله للوقف، وإن عتق<sup>(١)</sup> العبد يؤخذ بعد العتق، وإن بقي عن العمل - يؤخذ المال من العبد أو القرض، فيعتق ويتزوج برأي الحاكم؛ لأنه يقع للوقف.

(٢١٩٩) رجل ظن أن زوجة فلان مطلقة، و<sup>(٢)</sup> تزوجها بمعرفة الحاكم، فولدت الزوجة من الثاني ولدا، ثم إنه ثبت وظهر أنها في عصمة فلان ولم يقع الطلاق بحكم الحاكم - فالزوجة للأول - فثبت نسب الولد من الثاني ولا يحد الزوج الثاني؛ لأن النكاح الصوري يمنع ذلك، وإن كان في إيجاب العقاب زنا؛ لكن في النسب وسقوط الحد يعتبر النكاح الثاني - وبه يفتى، والمهر لا يسقط بحال حتى لو سقط الحد في الزنا بطريق من الطرق، فالعقر لازم، فإنه مهر مثل في الزنا، والميراث في النكاح الصحيح، لا في الفاسد بخلاف المهر والنسب، حتى إن ولد الزنا يرث الزوج الثاني إذا مات، فإنه ثابت النسب منه، حتى لو حكم حاكم بقطع عن الثاني، كما قاله أبو حنيفة - لا ينفذ؛ لأنه رجع عنه، ولا معجل به وبمهر مقرر، والنسب ثابت والعدة لازمة - وبه يفتى، مما يحفظ.

(٢٢٠٠) رجل قال لأولاده أنهم "حرامزاده"<sup>(٣)</sup>، ونفى نسبهم من نفسه - يعزر؛ لأن في النسب يُكتفى بشبهة النكاح.

(٢٢٠١) إذا تعين أن ولده من المنكوحه ولد الزنا، وتقرر وجوده من الأجنبي بالزنا، فمات الرجل - يرث؛ لأن النسب لا ينقطع قبل اللعان، وإذا التعنا وألحق النسب بالأم - فلا يرث من أبيه إذا مات.

(٢٢٠٢) امرأة فعلت عند زوجها، وإن الزوج اشترى شيئا بماله، فحكم الأول على وجوه: الأول: إن يقول الزوج: "افعليه" ففعلت - فهو للزوج، ولا شيء لها. الثاني: إن يقول الزوج لها: "افعليه لنفسك"، ففعلت مما فعلته، فهو لها. والثالث: إن يقول الزوج: "افعليه ليكون لي ولك"، فهو للزوج، ولها أجر المثل. والرابع: إن يقول الزوج لها: "افعليه"، ولم يقل شيئا، فادعى الزوج أنها فعلت له - كان القول قوله. والخامس: إن الزوج نهاها عن الفعل، ففعلت بعد النهي - كان ما فعلته لها وعليها للزوج من ذلك الشيء. والسادس: إن الزوج لم يأمرها ولم ينهها، وإن كان الزوج باع ذلك الشيء فما فعلته فهو لها، وعليها للزوج قيمة ذلك الشيء وإلا فهو (ورقة ٦٣٧ - ١/أ) للزوج، وإلا فلها، وأما الذي اشتراه الزوج بماله، فهو له، وتلك الصور الست<sup>(٤)</sup> التي فصلناها فصلناها فيما إذا فعلت الزوجة عند زوجها أمتعة من أثواب البيت - مما يحفظ.

(٢٢٠٣) من المهمات: زوجة ادعت جارية من مخلفات الزوج أنها ملكها<sup>(٥)</sup>، وأثبتت<sup>(٦)</sup> ذلك<sup>(١)</sup> على وصي أولاد زوجها أو يمينها بحكم الحاكم، ثم إنها وهبتها<sup>(٢)</sup> لزوجها الثاني<sup>(٣)</sup>،

(١) في كلا النسختين: "عقد".

(٢) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٣) يعني بالتركي: "أولاد من الزنا".

(٤) في كلا النسختين: "الستة".

(٥) في كلا النسختين: "ملكه".

(٦) في كلا النسختين: "أثبت".

فولدت الجارية من الزوج، ثم إن الأولاد بلغوا وادعوا أن الجارية ملك أبيهم وأقاموا بينة على ذلك، فالحكم فيه: إن للزوجة في الجارية ثمن، فالحبة لزوجها صحيحة، وكذا استيلاء الزوج صحيح، وفي الأولاد سبع حصص لأولاد المتوفى، فيأخذونها من الزوج الثاني<sup>(٤)</sup> الموهوب له.

(٢٢٠٤) رجل مات، وادعت أمه أن لها حملا من زوجها بعد يومين، فوضعت حملها بعد ستة أشهر بعد موته، فالحكم فيه: إن هذا المولود يكون أخا لأم للمتوفى ولا يرث؛ لأنه حين الموت وجوده غير متعين، فيكون أخا لأم، لكنه لا يرث - وبه يفتى.

(٢٢٠٥) وكل رجلا ليعقد على هند<sup>(٥)</sup> بمهر قدره ألف، ولم يرض بالزيادة، فعقد على ألفين، ثم إنه لما سمعه لم يرض بذلك، وبعد ذلك دخل بها - هل يلزم ألفان<sup>(٦)</sup>؟ أجاب العمادي: بأن عدم قبول المهر مستلزم عدم قبول النكاح فكان زانيا.

(٢٢٠٦) رجل أسقط البكر البالغة، وأزال بكارتها - عليه العقر - وبه يفتى.

(٢٢٠٧) تزوج بشرط أنها بكر، فوجدها ثيبا، فطلقها، فالزيادة على مهر المثل إن كانت<sup>(٧)</sup> مشروطة<sup>(٨)</sup> بمقابلة البكارة - تأخذ مهر المثل - وبه يفتى.

(٢٢٠٨) من المهمات في فتح القدير: وحلائل الأبناء محرمة على الآباء، وكذا موطوعة بملك يمين، أو شبهة، أو بالزنا، وكذا الأبناء رضاعا، فحليلته محرمة على الأب رضاعا وإن علا، وقوله تعالى: وَحَلَّيْلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ<sup>(٩)</sup> - لبيان أن حليلة المتبني حلال للمتبني ورد طعن الكفرة حيث تزوج حليلة زيد - رضي الله تعالى عنه - لأن رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - ما كان أبا أحد، وليس ذكر الأصلاب لإحلال حليلة ابنه الرضاعي، فإنها محرمة على الأب الرضاعي؛ لأن الرضاع لحمه كلحمة النسب لشمول الحديث<sup>(١٠)</sup> لحليلة ابن الرضاعي - مما يحفظ<sup>(١١)</sup>.

(٢٢٠٩) أقام بينة على وكيل الزوج أنه كلفها - تقبل، وكذا على وكيل المولى أنه أعتقه - تقبل - مما يحفظ.

(٢٢١٠) ولا يقع طلاق المراهق قبل البلوغ.

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) في كلا النسختين: "وهبت".

(٣) في كلا النسختين: غير موجودة، ولا يستقيم المعنى؛ لأن الزوج الأول توفي.

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: "للهند".

(٦) في كلا النسختين: "ألفين".

(٧) في كلا النسختين: "كان".

(٨) في كلا النسختين: "مشروطا".

(٩) سورة النساء، من الآية ٢٣.

(١٠) يقصد هنا بحديث: "ما يحرم من النسب يحرم من الرضاع" رواه البخاري، كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة (حديث رقم ٢٦٤٥، ٥٥٢/٦) وفي الحديث الذي أورده المؤلف - رحمه الله تعالى - قُدِّمَ النسب على الرضاع، والعكس صحيح باتفاق جميع روايات الحديث، لأن الرضاع يشبه بالنسب، لا النسب بالرضاع.

(١١) شرح فتح القدير، كتاب النكاح (٣/٣١٣)،

(٢٢١١) تكلم كلمة الكفر - جدد إيمانه، ولم يجدد عقده، وانقضت عدتها - لها أن تتزوج من غيره ولها نفقة العدة - وبه يفتى.

(٢٢١٢) خالعت مع زوجها على أن تنفق على الولد بلا تعيين مدة، ولم تكن للولد مرضعة - تأخذ نفقته - وبه يفتى، لكن ترد المهر المعجل الذي أخذته إذا لم يذكر المهر في الخلع.

(٢٢١٣) من المهمات في الاستبراء: البائع يزوج الجارية من رجل؛ ثم إن الرجل يطلقها قبل الجماع، ثم إنه يبيعه<sup>(١)</sup> من المشتري، فالمشتري يجامع حين قبض الجارية - وبه يفتى، كذا في العمادية.

(٢٢١٤) رجل قال لعمرو: "تزوجت فلانة؟"، وكانت<sup>(٢)</sup> مخطوبته، فقال: "إن أتزوجها بعد بعد اليوم تكون بنتي وأختي" - هل يجوز النكاح بينهما؟ قال العمادي: فلا بد من العقد، ولو كان في مجلس واحد - وبه يفتى.

(٢٢١٥) قال في نومه لزوجته: تكن طالقاً ثلاثاً، فالحكم فيه: إنه يحترز عن تكلمه يقظاناً - وبه يفتى.

(٢٢١٦) رجل شرع حكاية عن زيد بأنه قال: "إن أتزوج فلانة، من تزوجته وأتزوجه تكون طالقاً"، فسبق لسانه وقال: "التي أخذتها والتي أخذها تكن طالقاً"، وتنفس فيما قاله، ثم قال حاكياً عن زيد - لا يقع شيء؛ لأن صدر الكلام دليل على الحكاية والنقل.

(٢٢١٧) زوجة قالت لزوجها: "إنك حلفت<sup>(٣)</sup> على الطلاق - إن فعلت<sup>(٤)</sup> كذا ففعلت - وقع الطلاق؟"، فقال: "نعم، إن فعلت يجدد النكاح" - هل يكون معترفاً بالطلاق؟ فأجاب العمادي: يقع الطلاق الرجعي بهذه المرتبة، ولو ادعت الزوجة الطلاق البائن - وبه يفتى. (ورقة ٦٣٧ - ٢/أ)

(٢٢١٨) رجل قال لزوجته: "روسي"<sup>(٥)</sup> اخرجي من بيتي" - يقع الطلاق بائناً إن نواه، ويحد ويحد حد القذف - وبه يفتى.

(٢٢١٩) من المهمات: إن رجلاً تشاجر مع زوجته فاطمة، وقال في مواجهة هند<sup>(٦)</sup> التي هي هي زوجة أخرى له: "إن فاطمة تكون مني طالقاً ثلاثاً" - لا يقع الطلاق على هند - وبه يفتى.

(٢٢٢٠) زيد الصغير<sup>(٧)</sup> في مدة الرضاع ارتضع مع هند أم هند<sup>(٨)</sup> - تكون هند<sup>(٩)</sup> أخته أخته من الرضاع والأم أمّا من الرضاع<sup>(١)</sup>. ثم إن أختها<sup>(٢)</sup> زيد الكبير<sup>(٣)</sup> تزوج الأخت<sup>(٤)</sup> الكبيرة لهند<sup>(٥)</sup> - جاز.

(١) في كلا النسختين: "يبيع".

(٢) في كلا النسختين: "كان".

(٣) في كلا النسختين: "حلف".

(٤) في كلا النسختين: "فعل".

(٥) يعني بالفارسية والتركية: "زانية".

(٦) في كلا النسختين: "الهند".

(٧) في كلا النسختين: "صغير".

(٨) في كلا النسختين: "الهند".

(٩) في كلا النسختين: "الهند".

- (٢٢٢١) من المهمات: صغير له أخت رضاعته، ولها أخت كبيرة، فتزوج ذلك الصغير تلك الأخت الكبيرة - جاز إلا إذا ما ارتضع ذلك الصغير أم تلك الأخت - وبه يفتى.
- (٢٢٢٢) صغير ارتضع مع هند<sup>(٦)</sup> أم هند<sup>(٧)</sup>، ثم تزوج الصغير أخت هند<sup>(٨)</sup> الصغيرة - لا يجوز إن كانت أمها أم هند<sup>(٩)</sup>.
- (٢٢٢٣) امرأة ارتضعت زيدا، ثم تزوجت من أخي<sup>(١٠)</sup> زيد - جاز - وبه يفتى.
- (٢٢٢٤) صغيرة أرضعت هنداً، ثم جاء ولد من هند<sup>(١١)</sup>، وتزوج<sup>(١٢)</sup> الأخت<sup>(١٣)</sup> الصغيرة التي جاءت بعد الصغيرة - جاز - وبه يفتى.
- (٢٢٢٥) رجل أكل البنج، أو شرب البوزة، فطلق زوجته حين كان عقله زائلاً - لا يقع طلاقه إن لم يعلم السماء والأرض - وبه أفتى العمادي.
- (٢٢٢٦) مصروع طلق امرأته حالة صرعه - لا يقع إذا لم يكن عقله.
- (٢٢٢٧) غلب جنون على زيد، فطلق زوجته - لا يقع، ثم إن جنونه كان معهوداً، وادعى أنه كان مجنوناً، فحلف - يصدق إذا لم تكن نيته على أن له عقل حين طلقها.
- (٢٢٢٨) رجل مجنون وفرق الحاكم زوجته - جاز إن كان مأموراً بالعمل بقول الإمام محمد - وبه أفتى العمادي.
- (٢٢٢٩) رجل حلف أنه إن شرب خمراً تكون زوجته مطلقة ثلاثاً، ثم إن الرجل كان معتوها، فشرب خمراً، وأرادت زوجته إثبات ذلك، فالحكم فيه: إنه إذا كان مجنوناً، فالحاكم ينصب شخصاً، فتقام البيئة على ذلك الشخص - وبه يفتى.
- (٢٢٣٠) رجل لم يذكر الطلاق وقال: "أنت بوش" بالتركي - تكون مطلقة رجعية.
- (٢٢٣١) رجل حين كانت زوجته غائبة فقال عند جماعة بلا ذكر اسم زوجته: "تكن مني طالقاً"، أو قال: تكن "بوش" - إن قاله في أثناء ذكر زوجته - يقع الطلاق الرجعي، فيراجع في العدة، وبعدها - يجدد النكاح برضاها.

(١) في كلا النسختين: "أما رضاعته"

(٢) في كلا النسختين: "أخ".

(٣) في كلا النسختين: "كبير".

(٤) في كلا النسختين: "أخت".

(٥) في كلا النسختين: "للهند".

(٦) في كلا النسختين: "الهند".

(٧) في كلا النسختين: "الهند".

(٨) في كلا النسختين: "الهند".

(٩) في كلا النسختين: "الهند".

(١٠) في كلا النسختين: "أخ".

(١١) في كلا النسختين: "أخ".

(١٢) في كلا النسختين: "تزوجت".

(١٣) في كلا النسختين: "أخت".

(٢٢٣٢) أبو الزوجة قال لزيد: "إن لم تأخذ زوجتك إلى سبعة أيام - هل تكون طالقاً؟"، فقال: "تكن"، فحبسه الوالي ولم يمكن أخذها قبل سبعة أيام - يقع الطلاق الرجعي، لكنه إن لم يدخل<sup>(١)</sup> بها يكون بائناً بعدم العدة.

(٢٢٣٣) رجل قال حين تزوج هنداً: "إن كان لي في موضع زوجة أخرى تكن طالقاً"، فإن كانت<sup>(٢)</sup> له زوجة أخرى في موضع آخر - يقع الرجعي بعد الدخول والبائن قبله.

(٢٢٣٤) طلق امرأته بائناً، ثم طلقها<sup>(٣)</sup> ثلاثاً - يقع - وبه يفتي، وذلك عندهما<sup>(٤)</sup>.

(٢٢٣٥) قالت امرأة بمحضر<sup>(٥)</sup> جماعة: "فرغت عن مهري ونفقة عدتي - طلقني"<sup>(٦)</sup>، ولم يذكر الزوج الطلاق، وقال: "فرغت"، أو بالتركي: "واز كجدم"<sup>(٧)</sup> - إن نوى الطلاق - يقع البائن؛ لأنه كناية، وإن لم ينو - لا يقع شيء، فالبيان إليه، لا بد من بيان - وبه يفتي.

(٢٢٣٦) هند وزينب منكوحتان لزيد، فخاطب زيد هنداً<sup>(٨)</sup>، وقال: "زينب تكوني"<sup>(٩)</sup> طالقاً طالقاً مني - هل تكون زينب طالقاً أيضاً؟ إن نوى طلاق زينب بهذه العبارة أيضاً - يقع الطلاق عليها.

(٢٢٣٧) من المهمات: ذمي طلق زوجته الذمية، فالحكم فيه: إن الذمي إذا قال لزوجته: "تكوني"<sup>(١٠)</sup> طالقاً - لا تطلق، حتى لو طلق ثلاثاً لا يفارق الزوجة حتى تفارقه من نفسها؛ لأنه ليس بأنكحة المسلمين - وبه يفتي.

(٢٢٣٨) طلب<sup>(١١)</sup> أبوها<sup>(١٢)</sup> نفقة، فقال الزوج: "فرغت عنها" - تطلق - وبه يفتي.

(٢٢٣٩) قال لزوجته: "تكوني"<sup>(١٣)</sup> أمي وبنتي - يقع البائن إن نوى أنها تكون حراماً مثلها.

(٢٢٤٠) امرأة طلبت الطلاق، فالزوج ميّز أثوابه، وفرق عن ثوبه، فوكزها إلى الخارج، وقال: "أخرجي واذهي" - تطلق بائناً؛ لأن نية الطلاق محققة.

(٢٢٤١) قال زيد لعمرو: "إن شربت خمرًا - هل تكون زوجتك طالقاً؟" فقال: "تكن"، فشرّب - يقع الرجعي، فبمجرد مسها تكون زوجته - مما يحفظ. (ورقة ٦٣٨ - ٢/أ)

(١) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٢) في كلا النسختين: "كان".

(٣) في كلا النسختين: "طلق".

(٤) الجوهرة النيرة، كتاب الطلاق (١١٢/٤).

(٥) في كلا النسختين: "بمهر".

(٦) في كلا النسختين: "طلقني".

(٧) في كلا النسختين: "وان كدم"، والصحيح ما أثبتته رجوعاً إلى قول الدكتور فرات، وهذه الكلمة بمعنى: "تركت الأمر بعد العزم عليه".

(٨) في كلا النسختين: "لهند".

(٩) في كلا النسختين: "تكن".

(١٠) في كلا النسختين: "تكن".

(١١) في كلا النسختين: "طلبت".

(١٢) في كلا النسختين جاءت هذه الكلمة بعد كلمة "نفقة"، فقدمتها حتى يتضح المعنى.

(١٣) في كلا النسختين: "تكن".

(٢٢٤٢) رجل طلق زوجته بمحضر المسلمين، فسافر، ثم إن الزوجة أرادت أن تتزوج من آخر، فشهد المسلمون، فالحكم فيه: إن الشهادة في غيبة المطلق - لا تجوز، لكن المرأة لو تزوجت من آخر، ثم الرجل لو نازع - يشهدون على وجهه - وبه يفتى.

(٢٢٤٣) رجل كتب في الورقة: "أنه إن فعل كذا تكون زوجته طالقاً ثلاثاً"، ثم إنه<sup>(١)</sup> فعل ذلك، فالحكم فيه: إن الكاغد<sup>(٢)</sup> إن كان مُعْتَوًى بالعنوان - يقع الطلاق الثلاث ولو لم يتلفظ ما كتبه في الكاغد بلسانه، وإلا لا يقع - وبه أفتى العمادي، والمراد من العنوان: أن يرسل مكتوباً ويكتب فيه عنوان المكاتب، ثم يقول: "يكون معلوماً إن فعلت كذا إلى آخره"، أو قال: "باعث الحروف"، أو قال: "باعث التحرير"، أو "باعث تحرير الحروف"، إن كذا وكذا، فعلى هذا العنوان لو كتبه - فلا يعتبر قوله بأنه لم يتلفظ - وبه يفتى.

(٢٢٤٤) كتب في مكتوب أنه طلقها، ودفعه<sup>(٣)</sup> إلى خادمه، وأرسله إليها - تكون مطلقة، ولو قال خادمه: "إنه يريد أن يطلقك".

(٢٢٤٥) جاء مكتوب من زوجها، ولم يكن الخط له - لا يحكم بالطلاق قبل الثبوت عليه بمحضره - وبه يفتى.

(٢٢٤٦) قال لزوجته حين سافر للحج: "إن ذهبت إلى<sup>(٤)</sup> الختان، أو العرس، أو رأس أجنبي أجنبي - تكوني<sup>(٥)</sup> طالقاً"، وكتب ذلك على ورقة، ووصل الجدار، ففعلت الزوجة ذلك - يقع الطلاق.

(٢٢٤٧) من المهمات: إذا مات الأب لا ترجع الأم على تركة الأب بالمستدانة على الصحيح - مما يحفظ<sup>(٦)</sup>.

(١) في كلا النسختين: "إن".

(٢) قال في لسان العرب (٢/٢٨٠): مادة: كغد، "الكاغدُ قرطاس معروف، وهو فارسي معرب".

(٣) في كلا النسختين: "دفع".

(٤) في كلا النسختين: غير موجودة.

(٥) في كلا النسختين: "تكن".

(٦) تم - بحمد الله تعالى ونعمته - إدخال المخطوط في جهاز الكمبيوتر في ١/رمضان/ ١٤٣٢هـ.



## القسم الثالث

# تخريج ما استجدَّ من المسائل المتعلقة بكتاب النكاح إلى كتاب الرضاع على أصول وفروع المذهب الحنفي

ويشمل على تمهيد وفصلين:

- تمهيد: نبذة عن استنباط أحكام النوازل والواقعات بطريق تخريج الفروع على الأصول والفروع على الفروع عند الحنفية
- الفصل الأول: المسائل المستجدة في النكاح في ضوء الفقه الحنفي
- الفصل الثاني: العمليات الطبية الحديثة المتعلقة بالإخصاب والرضاع في ضوء الفقه الحنفي

## تمهيد

### نبذة عن استنباط أحكام النوازل والواقعات بطريق تخريج الفروع على الأصول والفروع عند الحنفية

#### المطلب الأول: تعريف التخريج لغة وفي اصطلاح الفقهاء والأصوليين

قال ابن فارس: "الخاء والراء والجيم أصلان، قال: وقد يمكن الجمع فيهما، فالأول: النفاذ عن الشيء. والثاني: اختلاف لونين." <sup>(١)</sup> والمعنى الأول هو الأكثر استعمالاً، فالخروج عن الشيء هو: النفاذ عنه وتجاوزه. ويقال أيضاً: خرّج فلانا في العلم أو الصناعة: درّبه وعلمه، والمصدر التخريج <sup>(٢)</sup>.

أما في اصطلاح الفقهاء:

١. يطلق التخريج على التوصل إلى أصول الأئمة وقواعدهم التي بنوا عليها ما توصلوا إليه من أحكام في المسائل الفقهية المنقولة عنهم، وهو (تخريج الأصول من الفروع) <sup>(٣)</sup>.
٢. يطلق التخريج على رد الخلافات الفقهية إلى القواعد الأصولية. (تخريج الفروع على الأصول) <sup>(٤)</sup>.

٣. وقد يكون التخريج - وهذا غالب استعمال الفقهاء - بمعنى الاستنباط المقيد أي بيان رأي الإمام في المسائل الجزئية التي لم يرد عنه فيها نص عن طريق إلحاقها بما يشبهها من المسائل المروية عنه، أو بإدخالها تحت قاعدة من قواعده (تخريج الفروع على الفروع) <sup>(٥)</sup>.
٤. وقد يطلقون التخريج بمعنى التعليل أو توجيه الآراء المنقولة عن الأئمة وبيان مأخذهم فيها عن طريق استخراج واستنباط العلة وإضافة الحكم إليها بحسب اجتهاد المخرّج <sup>(٦)</sup>.

وهذه التعاريف يمكن جمعها بالقول: إنّ التخريج هو البحث عن قواعد المذهب الأصولية وفروعها، والتثبت من صحتها وسقيمتها، والتدرب على تحرير الأدلة وتنقيحها اعتماداً على أقوال أئمة المذاهب وفتاويهم.

<sup>(١)</sup> معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة: خرج، ١٤٠/٢.

<sup>(٢)</sup> المصدر نفسه، ١٧٥-١٧٦؛ لسان العرب، ٢٤٩/٢-٢٥٤؛ القاموس المحيط، ص ٢٢٧-٢٣٨؛ مختار الصحاح، ص ١٥٠؛ التخريج عند الفقهاء والأصوليين للباحسين ص ٩.

<sup>(٣)</sup> مقدمة ابن خلدون، ١٣٦-١٣٨.

<sup>(٤)</sup> تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، محمود بن أحمد الزنجاني أبو المناقب، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

<sup>(٥)</sup> أدب المفتي والمستفتي، ص ٩٥-٩٦، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوي أبو عمرو، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

<sup>(٦)</sup> شرح مختصر الروضة للطوفي، ٢٤٢/٣، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى ٧١٦هـ)، مؤسسة الرسالة-دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

## المطلب الثاني: تخريج الفروع على الأصول

هذا النوع من التخريج أصبح علما مستقلا تأصيلا وتطبيقا، وقد صنف فيه بعض الفقهاء منذ القرن الرابع الهجري عدة مصنفات والتي كانت تهدف في غالبيتها إلى رد الاختلافات الفقهية إلى الأصول التي انبنت عليها آراء الأئمة، فكان تخريج الفروع على الأصول هو بيان للأسباب والعلل التي دعت الفقهاء إلى الأخذ بما قالوه من أحكام<sup>(١)</sup>.

### أولا: تعريفه

"العلم الذي يعرف به وجه استعمال القواعد الأصولية في استنباط الفروع الفقهية ورد ما لم ينص عليه منها إلى أصول المذهب"<sup>(٢)</sup>.

### ثانيا: مباحث علم تخريج الفروع على الأصول

- أ- المباحث المتعلقة بأحوال الأدلة، أو القواعد المختلف فيها، أو أنواعها لا من حيث حقيقتها، بل من حيث صحتها واستقامة إثبات الأحكام الشرعية بها، وثبوت هذه الأحكام بها.
- ب- المباحث المتعلقة بكيفية استخراج الأحكام من أدلتها مثل المباحث التي ترجع إلى شرائط الاستدلال وبعض المبادئ اللغوية ودلالات الألفاظ، ومما دخلت عندهم تحت أبواب التعارض والترجيح<sup>(٣)</sup>.

ت- أسباب اختلاف الفقهاء<sup>(٤)</sup>.

ث- المباحث المتعلقة بالفقيه الذي يُخرّج الأحكام على قواعد الأئمة<sup>(٥)</sup>.

ج- مباحث الأحكام والفروع الفقهية من حيث اكتشاف الروابط بينها وردها إلى أصول الإمام أو إلى أصول مخرجة تنسب إلى الإمام<sup>(٦)</sup>.

### ثالثا: فوائد هذا العلم

الفائدة الكبرى من هذا العلم هي الحصول على آراء وأقوال الأئمة المبنية على تلك القواعد والأصول التي لم يرد عنهم فيها نص ويهيئ العالم به إلى التفرع على الأصول وبيان أحكام ما لم ينص عليه، وأيضا:

١- ينمي الملكة الفقهية ويدرب المتعلم على الاستنباط والترجيح وتفرع المسائل وبنائها على الأدلة<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر بالتفصيل: التخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص ٤٧-١٨٢)، د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤١٤هـ.

(٢) منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة (٢/٥٢٨)، مسفر بن علي القحطاني، رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ، رقم التصنيف: ٣٧٦٨.

(٣) أدب المفتي والمستفتي ص ٩٤-٩٧.

(٤) ينظر: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، د. مصطفى الحن، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ١٩٩٨م-١٤١٨هـ.

(٥) أدب المفتي والمستفتي ص ٩٤-٩٧.

(٦) التخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص ٥٥-٥٦).

(٧) المصدر السابق، ص ١٤.

- ٢- كشف الاختلافات الواقعة بين الفقهاء وأنها مبنية على قواعد وأسس ساروا عليها وليست من أنفسهم.
- ٣- أن هذا العلم يُخرج على الأصول من الجانب النظري إلى مجال التطبيق<sup>(١)</sup>.
- ٤- أن هذا العلم يمكن الطالب من الفهم الدقيق لما يدرسه بربطه الجزئيات بعضها ببعض بعد معرفة المآخذ وربطها في سلك واحد وحفظها وضبطها<sup>(٢)</sup>.
- ٥- أن هذا العلم يربط بين الفقه وأصوله؛ لأن فيه التطبيق العملي لأصول الفقه<sup>(٣)</sup>.
- ٦- أن رد الأحكام إلى أصولها ومعرفة سبب الخلاف تعلم الطالب الراجح من المرجوح<sup>(٤)</sup>.
- ٧- يعين على ضبط المسائل الفقهية، مثل: حكم الحنفية بجواز إزالة النجاسة بكل مائع، وافتتاح الصلاة بأي لفظ يتضمن التكبير، واختتامها بأي لفظ يقوم مقام التسليم، وغير ذلك مما هو مبسوط في كتبهم<sup>(٥)</sup>.

### المطلب الثالث: تخريج الفروع على الفروع

علما بأن ما نقل عن الأئمة المجتهدين من فروع فقهية غير شامل لجميع الوقائع بسبب نشوء المعاملات والوقائع التي لم تكن في أزمانهم، فقد لجأ التلاميذ إلى التخرج على أقوالهم ونسبوا إليهم فأصبحت كأنها من تراثهم المنقول. فهي عملية نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما فيه<sup>(٦)</sup>، وهذا الاستنباط هو عملية تخريج باصطلاح الفقهاء والأصوليين، وقد تناولته كتب الأصول في مباحث الاجتهاد والتقليد وما يتعلق بالإفتاء من شروط وصفات وآداب وغيرها<sup>(٧)</sup>.

#### أولاً: تعريفه

هو العلم الذي يتوصل به إلى التعرف على آراء الأئمة في المسائل الفرعية، التي لم يرد عنهم فيها نص بالحاقها بما يشبهها في الحكم، عند اتفاقهما في علة ذلك الحكم، عند المخرج أو بإدخالها في عمومات نصوصه، أو مفاهيمها، أو أخذها من أفعاله أو تقريراته، وبالطرق المعتمد بها عندهم، وشروط ذلك، ودرجات هذه الأحكام<sup>(٨)</sup>.

(١) المصدر السابق، ص ٢/١.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٤ و ٣٥.

(٣) تأسيس النظر، ص ١، لأبي زيد عبيد الله عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي، مكتبة الكليات الأزهرية، سنة النشر غير معروفة.

(٤) التخرج عند الفقهاء والأصوليين (ص ٥٦-٥٨).

(٥) المصدر السابق، ص ٥٨.

(٦) المسودة في أصول الفقه، آل تيمية (بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ)، وأضاف إليها

الأب عبد الحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد أحمد بن تيمية (٧٢٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت / لبنان.

(٧) ينظر بالتفصيل: التخرج عند الفقهاء والأصوليين (ص ١٨٣-٢٩٤)، د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين/ مكتبة الرشد- الرشد-الرياض، ١٤١٤هـ.

(٨) منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة (٢/٥٤٠).

### ثانياً: موضوعه ومباحثه

يبحث في نصوص الأئمة وأفعالهم وتقريراتهم، والتعرف على الوقائع الجزئية الحادثة المطلوب معرفة حكمها الشرعي من وجهة نظر إمام المذهب فيلحقها بها قياساً أو إدخالاً لها في عموم نصه أو مفهومه، كما يبحث في صفات المخرج والشروط اللازمة له، وصفات الأقوال المخرجة ودرجاتها<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: مصادر تخريج الفروع على الفروع<sup>(٢)</sup>

طرق معرفة النصوص<sup>(٣)</sup>:

- إما من مؤلفات الأئمة المنسوبة إليهم والمروية عنهم بطريق صحيح.
- وإما أن ينقل أصحابهم آرائهم في المسائل المختلفة.
١. نص الإمام وما يجري مجراه:
- النص في اللغة: الرفع، ومن ذلك منصة العروس. ويقال: نص الحديث ينصه إذا رفعه<sup>(٤)</sup>.
- وفي الاصطلاح: فعند الجمهور أطلق على عدة معان، منها: أنه بمعنى الظاهر، أي ما فهم المعنى المراد منه من غير قطع؛ وعند الحنفية: يطلق على ما كان أعلى مرتبة من الوضوح من الظاهر، ودون مرتبة المفسر والمحكم، فالنص: ما ظهر منه المراد وزاد بأن كان سوق الكلام من أجله<sup>(٥)</sup>.
٢. مفهوم نص الإمام: بأن يخرج على مفهوم كلامه في الدلالة اللفظية الوضعية أو الالتزامية أو غيرها.
٣. أفعال الإمام: وهو ما يفعله الإمام في المذهب أو يتركه دون أن يرد عنه ما يفيد جوازه أو عدمه.
٤. تقارير الإمام: وهو عدم إنكار المجتهد ما يفعل بحضرته، أو ما يصدر عن غيره من فتوى في وقائع معينة.
٥. الحديث الصحيح: قد ورد من كثير من أئمة المذاهب ما يفيد أن صحة الحديث هو مذهبه.

### رابعاً: طرق تخريج الفروع على الفروع

#### الطريقة الأولى: التخريج بطريق القياس

وهو من أهم الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة الحكم الشرعي، لكنه في غالبه ظني في دلالاته على الحكم والقطعي منه محدود.

(١) المصدر السابق، (٢/٥٤٠).

(٢) المصدر السابق (٢/٥٥١). والتخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص ٢٠٩-٢٤٥).

(٣) رسائل ابن عابدين، ٢٦/١.

(٤) ينظر: لسان العرب، مادة: نصص، ٩٧/٧.

(٥) تلخيص الأصول، حافظ ثناء الله الزاهدي، مركز المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

– أنواع القياس<sup>(١)</sup>:

أ. ما قطع فيه بنفي الفارق: يرى الجمهور: جواز نسبة حكم المسألة التي لم يعرف للإمام فيها قول إلى الإمام نفسه والقول بأن هذا هو مذهبه؛ بناءً على معرفة قوله في مسألة مشابهة قطع فيها بنفي الفارق.

ب. ما نص على علته: نص الإمام على العلة قد يكون صريحاً وقد يكون إيماءً، وقد صرح ابن عابدين بمنع نسبة القول المخرج صراحة إلى الإمام، بل يقال: هذا مقتضى مذهبه<sup>(٢)</sup>.

ج. ما عرفت علته عن طريق الاستنباط: تخريج مذهب الإمام عن طريق قياس مستنبط العلة فقد اختلف العلماء في جوازه وفي صحة نسبة القول المخرج إلى الإمام.

### الطريقة الثانية: النقل والتخريج

هو مصطلح مختص بنصوص الإمام، يراد به: أن يجيب الإمام بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين، ولم يظهر ما يصلح لفرق بينهما، فينقل الأصحاب جوابه في كل صورة إلى الأخرى، فيحصل في كل صورة منها قولان: منصوص ومخرج، والمنصوص في ذلك هو المخرج في هذه، فيقال فيها قولان بالنقل والتخريج<sup>(٣)</sup>.

### الطريقة الثالثة: لازم مذهب الإمام

يعني أن يؤخذ رأي الإمام من لازم مذهبه، وقد اختلف في صحة هذا التخريج إلى قولين: بالمنع والجواز، والظاهر أنه يجوز بشروط: كأن لا يكون للمجتهد قول في المسألة المخرجة، وليس بين المسألتين فرق، ويعلم من أصول المجتهد اعتبار مثل هذا القول المخرج، والحقيقة أن هذه المسألة لا تعدو أن تكون من قبيل التخريج بالقياس ونوع منه<sup>(٤)</sup>.

(١) التخريج عند الفقهاء والأصوليين (ص ٢٤٩-٢٦٦).

(٢) رسائل ابن عابدين، ٢٥/١.

(٣) المسودة لآل تيمية، ص ٥٣٢ و ٥٣٣.

(٤) ينظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

## الفصل الأول

### المسائل المستجدة في النكاح في ضوء الفقه الحنفي

المبحث الأول: عقد وحلّ النكاح عن طريق الوسائل الصوتية والمرئية الحديثة

المبحث الثاني: إثبات النسب عن طريق تحليل الحمض النووي (DNA)

المبحث الثالث: زواج المسيار

المبحث الرابع: إجراء عقد النكاح للحصول على الجنسية

## الفصل الأول: المسائل المستجدة في النكاح في ضوء الفقه الحنفي

### المبحث الأول: عقد وحل النكاح عن طريق وسائل الاتصال الصوتية والمرئية الحديثة

#### المطلب الأول: عرض النازلة

مع تطور العلم الحديث تقدمت وسائل الاتصال بين الناس. فبعدما كانت الرسالة الخطية وسيلةً وحيدةً لتخاطب الناس غير المباشر، أصبحت اليوم عدة وسائل الاتصال المباشر وغير المباشر الصوتي والمرئي<sup>(١)</sup>:

١. البرقية (التلغراف): جهاز اتصالات استخدم في أوائل القرن العشرين لإرسال البرقيات والنصوص يعتمد على ترميز الحروف بنبضات كهربائية ويرسلها عبر الأسلاك إلى آخر يطبع تلك النبضات، وقل استخدامه مع انتشار وسائل الاتصالات الحديثة، واخترعه صمويل مورس<sup>(٢)</sup> ١٨٣٧م / ١٢٥٣هـ.

٢. الهاتف: (التليفون)، وهي كلمة مشتقة من كلمة يونانية: آلة أو جهاز، يستخدم لنقل الصوت بشكل فوري بين مكانين متصلين بخط هاتف خلال البدالة، ويوجد هاتف على كل طرف منهما، واخترعه الإيطالي أنطونيو ميوتشي<sup>(٣)</sup> ١٨٣٤م / ١٢٤٩هـ.

٣. الناسوخ (الفاكس): وهو جهاز يعمل عن طريق تقنية الاتصالات ويقوم بإرسال نسخ طبق الأصل من الوثائق المراد إرسالها إلى الطرف الآخر، يستخدم الناسوخ لبث واستقبال الصور. ولهذا فإن النواسيخ تشبه آلات النسخ (التصوير) الصغيرة. غير أنها إما أن تكون مزودة بهاتف أو متصلة به.

٤. وسائل الاتصالات الحديثة الصوتية والمرئية (الهاتف، والهاتف النقال، والإنترنت، والفيديو)، وغيرها من الوسائل تعطي خدمة الاتصالات الصوتية والمرئية المباشرة جميعاً، أو الصوتية فقط، أو المرئية فقط.

٥. الرسالة الإلكترونية (البريد الإلكتروني)، وهي بمثابة الرسالة الخطية، إلا أنها تكتب باستخدام الحاسب الآلي وترسل عن طريق الشبكة العنكبوتية إلى صناديق الرسائل الافتراضية المخصصة لكل مستخدم يرغب في التسجيل (شبكات التواصل الاجتماعي).

(١) أنطونيو ميوتشي بالإيطالية، Antonio Santi Giuseppe Meucci ، هو مخترع إيطالي وكان صديقاً ومساعداً لجوزيبي غاريبالدي. يعرف بأنه هو المخترع الحقيقي للهاتف. فقد اعترف مجلس النواب الأمريكي رسمياً في سنة ٢٠٠٢م بتاريخ ١١ يونيو بأن ميوتشي أول مخترع لفكرة هاتف في قرار المجلس رقم ٢٦٩ وذلك بعد مرور ١١٣ عاماً على وفاته أي منذ عام ١٨٨٩م. وهذا يعني أن ألكسندر غراهام بيل فقط قام باختراع الهاتف بناءً على فكرة اختراع وجدها في نموذج من نماذج اختراعات ميوتشي. ( أنطونيو ميوتشي http://ar.wikipedia.org/wiki/ )

(٢) صمويل فينلي بريس مورس، بالإنجليزية Samuel Finley Breese Morse (٢٧ أبريل ١٧٩١ - ٢ أبريل ١٨٧٢م) كان مخترعاً أمريكياً يرجع له الفضل في اختراع التلغراف؛ عمل رساماً طوال حياته لكنه لم يلق التقدير الذي يستحقه فعانى الفقر في أول حياته؛ أنشأ الأكاديمية الوطنية للتصميم؛ صنع أول نموذج عملي للتلغراف سنة ١٨٣٥م فأحدث ثورة في مجال الاتصالات . (صمويل مورس http://ar.wikipedia.org/wiki/ )

(٣) موسوعة ويكيبيديا: http://ar.wikipedia.org/wiki/



والصفة المشتركة بين هذه الوسائل الحديثة أنها تقوم بإنشاء الاتصالات بين الناس صوتاً وصورة، أو صورة فقط، أو صوتاً فقط، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وتقوم بنقل المعلومات المراد إيصالها إلى طرف آخر أو أطراف متعددة.

### المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها

#### أولاً: مشكلة النازلة

ما حكم استخدام هذه الوسائل المستحدثة لإجراء عقد النكاح وحله في ضوء الفقه الحنفي؟

#### ثانياً: تخريج النازلة

قال في المبسوط: "إذا كتب إليها يخطبها، فزوّجت نفسها منه - كان صحيحاً. والأصل في ذلك: أن الكتابة من الغائب بمثالة الخطاب من الحاضر، ولأن الكتاب ممن نأى كالخطاب ممن دنا، إن الكتاب بمثالة الخطاب وكلام الرسول بمثالة كلام المرسل. فإن الكتاب له حروف ومفهوم يؤدي عن معنى معلوم، فهو بمثالة الخطاب من الحاضر.

وقد صح أن رسول الله -عليه السلام- كتب إلى النجاشي<sup>(١)</sup> يخطب أم حبيبة<sup>(٢)</sup>، فزوّجها النجاشي له منه<sup>(٣)</sup>، إلا أن الكتاب من الغائب مع الخطاب مع الحاضر يفترقان من وجه: فإن الحاضر إذا خطبها فلم تجبه في مجلس الخطاب وإنما أجابته في مجلس آخر لا يصح النكاح، وإذا

(١) ملك الحبشة، واسمه أصحمة، معدود في الصحابة -رضي الله عنهم- وكان ممن حسن إسلامه، ولم يهاجر، ولا له رؤية، فهو تابعي من وجه، صاحب من وجه. وقد توفي في حياة النبي -صلى الله عليه وسلم- فصرى عليه بالناس صلاة الغائب. (سير أعلام النبلاء، ٣٧٣/١).

(٢) هي رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية أم حبيبة زوج النبي -صلى الله عليه وسلم- اختلف في اسمها، فقيل: رملة، وقيل: هند، والمشهور: رملة، وهو الصحيح عند جمهور أهل العلم بالنسب والسير والحديث والخبر، ماتت سنة ٤٤ أو ٤٩ هـ. (تقريب التهذيب، ترجمة ٨٥٨؛ الاستيعاب، ١٨٣٤/٨).

(٣) رواه أبو داود في سننه بسند صحيح (كتاب النكاح، باب في الولي، ١٩١/٢، ٢٠٨٨): عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة أنها كانت عند ابن جحش فهلك عنها - وكان فيمن هاجر إلى أرض الحبشة - فزوّجها النجاشي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهي عندهم. وقال الشيخ الألباني: صحيح. أما الرواية التي يقال فيها أن النجاشي: "كتب بذلك إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقيل"، فهي ضعيفة. (سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في الصداق، ١٩٩/٢، ٢١١٠).

قال ابن القيم: بعث ستة نفر في يوم واحد في الحرم سنة سبع، فأولهم عمرو بن أمية الضمري بعثه إلى النجاشي، فعظم كتاب النبي -صلى الله عليه وسلم-، ثم أسلم وصلى عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- يوم مات بالمدينة وهو بالحبشة، هكذا قال جماعة منهم الواقدي وغيره، وليس كما قال هؤلاء، فإن أصحمة النجاشي الذي صلى عليه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليس هو الذي كتب إليه، هذا الثاني لا يعرف إسلامه بخلاف الأول، فإنه مات مسلماً. (زاد المعاد، ١١٦/١) وقال في ضياء الساري: "وأرسل إليه رسول الله عمرو بن أمية بكتابين: أحدهما: يدعوه فيه إلى الإسلام، والثاني: يطلب منه تزويجه بأمر حبيبة فأخذ الكتاب ووضع على عينيه وأسلم وزوّجه أم حبيبة وأسلم على يده عمرو بن العاص قبل أن يصحب النبي -صلى الله عليه وسلم-". (موطأ مالك - رواية محمد بن الحسن، مع الكتاب: التعليق الممّجد لموطأ الإمام محمد وهو شرح لعبد الحيّ اللكنوي دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م، تحقيق: د. تقي الدين الندوي).

بلغها الكتاب وقرأت الكتاب ولم تزوج نفسها منه في ذلك المجلس وإنما زوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلامها وما في الكتاب - يجوز النكاح<sup>(١)</sup>.  
وإذا بلغها الكتاب فقالت: "زوجت نفسي من فلان"، فكان ذلك بمحضر من الشهود لا ينعقد النكاح وإن بلغه الخبر وأجاز؛ عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله تعالى - لأن سماع الشهود كلام المتعاقدين شرط انعقاد النكاح والشهود إن سمعوا كلامها لم يسمعوا كلام الزوج.  
ولو قرأت الكتاب على الشهود، أو قالت: "إن فلاناً كتب إلي يخطبني فاشهدوا أني قد زوجت نفسي منه" - صح النكاح؛ لأن الشهود سمعوا كلامها بإيجاب العقد، وسمعوا كلام الخاطب بإسماعها إياهم، إما بقراءة الكتاب أو العبارة عنه، وإن جاء الزوج بالكتاب محتوماً وقال: "هذا كتابي إلى فلانة فاشهدوا عليه" - لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - حتى يقرأ عليهم الكتاب، أو يعلمهم ما في الكتاب، خلافاً لأبي يوسف - رحمه الله.  
ثمرة الخلاف تظهر فيما إذا جحد الزوج الكتاب، فشهدوا أن هذا كتابه إلى فلانة ولم يشهدوا بما في الكتاب لا تقبل الشهادة عندهما ولا يقضي بالنكاح.  
وإذا أرسل إليها رسولا فالحر والعبد والصغير والكبير والعدل والفاسق في ذلك على السواء؛ لأن الرسالة تبلغ عبارة المرسل إلى المرسل إليه، ولكل واحد من هؤلاء عبارة مفهومة، فيصح تبليغ الرسالة منهم" - انتهى قول الإمام السرخسي - رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup>.  
ويتلخص مما ورد ما يلي:

١. صحة انعقاد النكاح أصلاً بإرسال الكتاب عند الحنفية<sup>(٣)</sup>.
٢. يصح النكاح بإرسال الكتاب ولو قبلت المرأة النكاح في مجلس آخر بعد مجلس قراءة الكتاب.
٣. لا يصح النكاح بإرسال الكتاب بغير محضر الشاهدين ولو قبلته المرأة وبلغ خبر القبول المرأة.
٤. لا يصح العقد بلا قراءة مضمون الكتاب بمحضر الشهود وإعلامهم بما فيه عند أبي حنيفة ومحمد، ويصح عند أبي يوسف - رحمهم الله تعالى.
٥. لا يصح النكاح إذا جاء الزوج بالكتاب المحتوم إلى الشهود ما لم يقرأه عليهم أو يعلمهم بما فيه.

<sup>(١)</sup> والفرق بين الكتاب والخطاب: ففي الخطاب لو قبلت في مجلس آخر جاز؛ لأن الخطاب كلام وجد فتلاشى واضمحل، فالبقاء عليه لا يتصور، فلم يتصل بالإيجاب بالقبول في مجلس آخر، وأما الكتاب قائم في مجلس آخر وكانت قراءته بمنزلة خطاب الحاضر، فاتصل بالإيجاب بالقبول فيصح. (المحيط الرضوي، باب النكاح بالكتاب والرسالة، مخطوط، لوحة ٢٥٨)

<sup>(٢)</sup> المبسوط للسرخسي، كتاب النكاح، باب الوكالة في النكاح، ٥٢/٤. بدائع الصنائع للكاساني، كتاب النكاح، باب النكاح بالكتاب والرسالة، ١٦٣/٣. المحيط الرضوي، باب النكاح بالكتاب والرسالة، مخطوط، لوحة ٢٥٨.

<sup>(٣)</sup> وقد خالف الحنفية الجمهور في هذه المسألة، فالمالكية والشافعية والحنابلة يقولون بعدم صحة عقد النكاح بالكتاب والرسالة. (شرح منح الجليل لحمد عليش، ١١/٢؛ روضة الطالبين للنووي، ٣٧/٧، الإنصاف للمرداوي، ٥٠/٨). وعللوا منعهم قائلين بأن عقد النكاح من العقود الخطيرة الذي تشمل آثاره الفرد والمجتمع، ولما كانت الكتابة تحتل وقد يقع فيها التزوير فلا تتخذ وسيلة للعقد. والضرورة التي تلجئ صاحبها للكتابة يمكن دفعها بالتوكيل، فيوكل الغائب عن مجلس العقد من يعقد عنه.

وبناء على ما سبق، فيمكن تخريج عقد النكاح باستخدام وسائل الاتصال غير المباشر (مثل الرسالة الإلكترونية والبرقية والناسوخ والصوت المسجل والصورة المسجلة) على الرسالة الخطية (الكتاب) التي ذكرت في كتب الحنفية المعتمدة والتي نص عليها أئمة المذهب؛ فكل من هذه الوسائل المذكورة تنقل وتعبّر عن مراد من يقوم باستخدامها على اختلاف أنواعها وأجناسها، وتأخذ حكم ما ذكره أئمة الحنفية من جواز عقد النكاح بالكتاب والرسالة.

وأما الاتصال المباشر (أو الارتباط المباشر) باستخدام الهواتف ووسائل الاتصال التي تنقل الصوت والصورة بطريقة مباشرة (مثل الإنترنت) فلا يختلف الوضع، وإن اختلفت جزئيات الفرع؛ فإن الأصل والفرع يجمعهما المناط الواحد، وهو: استخدام وسائل الاتصال في عقد النكاح. فمعاني الثبوت والتأكد من استيفاء شروط النكاح وصحته في وسائل الاتصال المباشر أقوى بكثير مما في الكتابة الخطية أو الاتصال غير المباشر.

١. فالعاقدان والشهود يجمعهم مجلس العقد الافتراضي (الحكمي) وإن لم يتحد المجلس حقيقة، فإن المجلس الافتراضي لا يقوم مقام مجلس العقد الحقيقي، لكن ثبوته أقوى وأكد من ثبوت محضر الشهود عند قراءة المرأة للكتاب.

٢. يمكن الاتصال المباشر، صوتاً وصورة، أو صوتاً فقط، فبالتالي سماع كلام طرفي العقد والشهود ورؤية بعضهم بعضاً.

٣. التأكد من هوية أطراف العقد والشهود بسماع صوتهم ورؤية أشخاصهم أسهل بكثير من التأكد من هويتهم بطريق خطهم وأسلوب كتابتهم.

٤. لا بأس بأن يحضر الشهود في عقد النكاح (عن طريق الاتصال المباشر) مع أي طرف من طرفي العقد، لأن مقصود الإشهاد متحقق بسماع كلام المتعاقدين، وهو شرط انعقاد النكاح عند الإمام أبي حنيفة ومحمد -رحمهم الله تعالى.

إن المسألة المنصوص عليها في فروع الفقه الحنفي والنازلة المذكورة وإن اختلفتا صورة - لم يختلف مناطهما، فالحكم: جواز استخدام وسائل الاتصال المعاصرة لإجراء عقد الزواج في ضوء الفقه الحنفي بشروط تالية:

١. حضور الشاهدين عند قراءة الرسالة في وسائل الاتصال غير المباشر أو حضورهما عند سماع الصوت المسجل أو عرض المقطع المرئي المسجل (الفيديو).

٢. التأكد من هوية أطراف العقد بصوت وصورة معاً، أو بصوت فقط، ولا اعتبار للصورة فقط.

٣. قراءة مضمون الرسالة (البريد الإلكتروني) بمحضر الشهود، أو إسماعهم ملف الصوت المسجل، أو عرض ملف المقطع المرئي (الفيديو) عليهم.

٤. لم أقف على ذكر الأئمة لهذه المسألة على عكسها: إذا أوجبت المرأة بالكتابة وقبل الرجل عند قراءة الرسالة بمحضر الشهود، إلا أن رضي الدين السرخسي أورد في محيطه ما يلي:

لو زوجت نفسها من رجل غائب بحضرة شهود، فبلغه، فأجاز - لم يجوز، وعند أبي يوسف يجوز<sup>(١)</sup>.

أقول: هذا على شرط أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله تعالى، يعني: شرط انعقاد النكاح بسماع الشهود كإجماع المتعاقدين الذي لم يتحقق في هذه الصورة، فإذا تحقق هذا الشرط - صح النكاح، يعني: إذا جاءت المبادرة من المرأة (الإيجاب بإرسال الكتاب) وقبل الرجل بمحضر الشهود، فلا مانع من صحة هذا العقد في ضوء الفقه الحنفي<sup>(٢)</sup>، والله تعالى أعلم بالصواب.

### المطلب الثالث: حل عقد النكاح باستخدام وسائل الاتصال الحديثة

أما حكم هذه النازلة فيندرج تماماً تحت حكم النكاح بالكتاب والرسالة، فتخريجها أسهل بكثير من تخريج عقد النكاح باستخدام وسائل الاتصال الحديثة؛ لأنه لا يشترط الإشهاد على الطلاق بالإجماع<sup>(٣)</sup>. وقد رتب ولخص الإمام السعدي<sup>(٤)</sup> الأحوال المتعلقة بالطلاق بالكتاب والرسالة، فقال:

"كتابة الطلاق على وجهين: أحدهما: على وجه الرسالة. والآخر: على غير الرسالة. وأما الرسالة فعلى وجهين:

١. أن يكتب لامرأته: "إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق" ثم هو على خمسة أوجه: أحدهما: أن يبلغ الكتاب إليها على حاله - فتطلق.

والثاني: أن يفقد الكتاب في الطريق ولا يبلغ إليها - فإنها لا تطلق.

والثالث: أن يمحو موضع الطلاق، ثم يبلغها الكتاب، فالأولى في قول أبي عبد الله أنها لا تطلق؛ لأنه جعل الكتاب بمثالة الخطاب. وأما أبو حنيفة فأوقع الطلاق إذا جاءها الكتاب وقد ترك ما يكون كتاباً معه.

(١) المحيط الرضوي، باب النكاح بالكتاب والرسالة، مخطوط، لوحة ٢٥٨.

(٢) قال في البحر الرائق (كتاب النكاح، ٨٧/٣): "والإيجاب لغة الإثبات واصطلاحاً هنا اللفظ الصادر أولاً من أحد المتخاطبين مع صلاحية اللفظ لذلك - رجلاً كان وامرأة - والقبول اللفظ الصادر ثانياً من أحدهما الصالح لذلك مطلقاً".

(٣) قال الشوكاني - رحمه الله: ومن الأدلة على عدم الوجوب: أنه قد وقع الإجماع على عدم وجوب الإشهاد في الطلاق، كما حكاه الموزعي في تيسير البيان، والرجعة قرينته، فلا يجب فيها، كما لا يجب فيه. " (نيل الأوطار، ٦/٣٠٠). قال في الموسوعة الفقهية (٢١٦/١٢): "اتفق الفقهاء على وقوع الطلاق بالكتابة، لأن الكتابة حروف يفهم منها الطلاق فأشبهت النطق؛ ولأن الكتابة تقوم مقام قول الكاتب، بدليل أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان مأموراً بتبليغ الرسالة، فبلغ بالقول مرة، وبالكتابة أخرى. والكتابة التي يقع بها الطلاق إنما هي الكتابة المستبينة، كالكتابة على الصحيفة والخائط والأرض، على وجه يمكن فهمه وقراءته. وأما الكتابة غير المستبينة كالكتابة على الهواء والماء وشيء لا يمكن فهمه وقراءته، فلا يقع بها الطلاق؛ لأن هذه الكتابة بمثالة الهمس بلسانه بما لا يسمع، واعتبر الشافعية الكتابة بالطلاق من باب الكناية، فتفتقر إلى نية من الكاتب، وقصر الحنفية النية على الكتابة المستبينة غير المرسومة، أي: أن لا يكون الكتاب مصوراً ومعنوناً".

(٤) السعدي (٠٠٠ - ٤٦١هـ / ١٠٦٨ - ١٠٠٠م) علي بن الحسين بن محمد السعدي، أبو الحسن: فقيه حنفي. أصله من السغد (بنواحي سمرقند) سكن بخارى، وولي بها القضاء، وانتهت إليه رئاسة الحنفية. ومات في بخاري. (الأعلام للزركلي، ٢٧٩/٤).

والرابع: ان يمحو الصدر أو ما سوى الصدر ويترك ما لا يكون كتابا في العرف - لم تطلق بذلك.

والخامس: أن يكتب فيه: "إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق" ومحى سائره حتى خرج من أن يكون كتابا في العرف على ما يكتب الناس، ثم وصل الكتاب - لم تطلق في قولهم.  
٢. أن يكتب إليها: "أما بعد... فأنت طالق"، فانها تطلق ساعة كتب الكتاب في قول أبي حنيفة وأصحابه.

وأما التي هي غير الرسالة فهي على وجهين:

١. أن يكتب على صحيفة أو على لوح أو على الأرض أن امرأته طالق كتابا يستبين خطه وقال أردت به الطلاق - فهو طلاق، وإن لم يرد به الطلاق - فلا يكون طلاقا ويصدق في قول علمائنا، وأما في الرسالة - فلا يصدق إذا قال: "لم أرد به الطلاق".

٢. والوجه الآخر أن يكتب كتابا لا يستبين خطه - فلا يكون طلاقا وإن أراد به الطلاق<sup>(١)</sup>.

فمن الواضح أن مسألة الطلاق عن طريق وسائل الاتصال الحديثة يمكن تخريجها على الرسالة الخطية التي ذكرت في كتب الحنفية المعتمدة، والتي نص عليها أئمة المذهب.

وبناء على ما سبق، لو كتب الزوج رسالة الطلاق وأرسلها، مستخدما إحدى وسائل الاتصال الحديثة المباشرة وغير المباشرة (الهاتف، الهاتف النقال، البريد الإلكتروني، الناسوخ - الفاكس، تسجيل الصوت أو تسجيل الصوت والصورة - الفيديو)، أو كان الاتصال الصوتي، أو الصوتي والمرئي مباشرا - يقع طلاقه إذا توفرت فيه شرط الثبوت من هوية المرسل<sup>(٢)</sup>.

(١) التفت في الفتاوى للسعدي، كتاب الطلاق، ٣٥٦/١.

(٢) الرسالة المستبينة المرسومة بمفهومها المعاصر أن يكون عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف متعارفا فيما بين الزوجين.

## المبحث الثاني: إثبات النسب عن طريق تحليل البصمة الوراثية أو الحمض النووي (DNA)

### المطلب الأول: عرض موجز للنازلة

الحمض النووي (دي إن إي-DNA) له تركيبة واحدة في الإنسان وفي كل الكائنات الحية. وهو عبارة عن شريطين ملتصقين ملتفين حول بعضهما كسلم الطوارئ الملفوف. وتتكون جوانبه من جزئيات السكر والفوسفات، وتتكون درجات هذا السلم من مجموعة من القواعد النيتروجينية. ومعنى هذا أن كل شريط يتكون من وحدات من سكر وفسفور وقاعدة نيتروجينية. وتسمى كل وحدة النيكليوتيدات. ويعتقد أن خلايا الإنسان تحتوي على حوالي ٣ بلايين زوج من القواعد<sup>(١)</sup>.

وتنتقل المعلومات من خلية إلى أخرى عند انقسامها. فقبل الانقسام تضاعف كمية الحمض النووي (دي إن إي) إلى ضعفين. ويحدث هذا التضاعف عن طريق كسر الرابط الذي يربط الشريطين الملتصقين. ثم يقوم كل شريط بصنع شريط جديد مكمل له، أي إن كل شريط ينشئ شريطاً آخر ليرتبط به<sup>(٢)</sup>.

فالنيكليوتيدات مرتبة بشكل متقن. ويقسم هذا الشريط المتراص من النيكليوتيدات إلى أجزاء ووحدات تسمى بالمورثات (مفردها: مورث) والتي تعرف باللغة الإنجليزية بالجينات. وكل مورث يحمل صفة معينة تعطي التعليمات المطلوبة لصناعة نوع معين من البروتينات هي المواد الخام التي يصنع منها أنسجة الجسم<sup>(٣)</sup>.

والكروموسوم والذي يعرف باللغة العربية بـ "الصبغة" هو عبارة عن قطعة طويلة من شريط مزدوج من (دي إن إي) والذي يجدل ويغزل بشكل متقن لتكوين قطع مستطيلة الشكل تشبه العصى الصغيرة. ويوجد في الخلية البشرية ٤٦ قطعة أي كروموسوم. وتتشكل هذه الكروموسومات على شكل أزواج كل زوج عبارة عن كروموسومين متشابهين. وأحد هذين الزوجين أتى من الأب والنسخة الثانية من الأم<sup>(٤)</sup>.

فبالتالي: البصمة الوراثية هي البنية الجينية التي تدل على هوية كل إنسان بعينه، ويمكن أخذها من أي خلية (بشرية) من الدم، أو اللعاب، أو المني، أو البول، أو غيره<sup>(٥)</sup>.

وتستخدم البصمة الوراثية في مجالات عديدة، منها: الطب الشرعي حيث يمكن الفصل في جرائم القتل والاعتداء الجنسي، إلى جانب هذا فإن البصمة الوراثية يمكن استخدامها في إثبات

(١) البصمة الوراثية للدكتور عمر السبيل، المكتبة الشاملة الرقمية (ص ١-١٠).

(٢) الهندسة الوراثية والأخلاق (ص ٦٥-١٤٥)، د. ناهدة البقصي، عالم المعرفة - الكويت، ١٩٩٣م.

(٣) أحكام الهندسة الوراثية (ص ٥٥-٦١)، د. سعد عبد العزيز الشويرخ، دار كنوز إشبيلية - الرياض، ٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ.

(٤) المصدر السابق (ص ٥٥-٦١).

(٥) المصدر السابق (ص ٥٥-٦١).

البنوة حيث لا بد من تطابق ألائل<sup>(١)</sup> الطفل مع ألائل الأب والأم حيث إن نمط الحمض النووي للطفل هو مركب مشترك من نمط الحمض النووي للأم ونمط الحمض النووي للأب، فجميع شذافات<sup>(٢)</sup> الحمض النووي الموجودة في نمط الطفل والتي حصل عليها من أبيه وأمه، ولا بد أن يكون في الأب الحقيقي ما يماثل ألائل الطفل<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثاني: مشكلة هذه النازلة وتخرجها

#### أولاً: مشكلة النازلة

ما حكم الاعتماد على البصمة الوراثية في إثبات الأبوة أو البنوة في حالة تنازع الزوجين أو ادعاء رجل بأن الولد منه أو ليس منه في ضوء الفقه الحنفي؟

#### ثانياً: تخرج النازلة

فالبصمة الوراثية والاستدلال بها علي إثبات النسب يمكن أن يقال بأنها نوع من علم القيافة<sup>(٤)</sup>. والحنفية في مسألة القيافة تمسكوا بظاهر حديث: "الولد للفراش وللعاهر الحجر"<sup>(٥)</sup>. وكذلك صرحوا بأنه لا يثبت النسب بقول القافة، لا لأن القيافة كالكهانة في الدم والحرمة، أو أن الشبه لا يثبت بها، وإنما لأن الشرع حصر دليل النسب في الفراش، وغاية القيافة إثبات المخلوقية من الماء لا إثبات الفراش، فلا تكون حجة لإثبات النسب. ويستدلون على مذهبهم بأن الله - عز وجل - شرع حكم اللعان بين الزوجين عند نفي النسب، ولم يأمر بالرجوع إلى قول القائف، فلو كان قوله حجة لأمر بالمصير إليه عند الاشتباه. ولأن مجرد الشبه غير معتبر، فقد يشبه الولد أباه الأدنى، وقد يشبه الأب الأعلى الذي باعتباره يصير منسوباً إلى الأجنبي في الحال<sup>(٦)</sup>. ودلالة الحديث من وجوه ثلاثة<sup>(٧)</sup>:

(١) الأليل أو الحليل هو نسخة أو شكل بديل للجين أو الموقع الجيني، عادة يتكون من مجموعة جينات. وللجين على الأقل نسختان أو شكلان بديلاً، أحياناً قد ينتج عن الألائل المختلفة المحتوية على اختلافات في الشفرة الوراثية حالات مختلفة (كلون الجلد أو العين). إلا أن الكثير من الاختلافات لا تؤدي إلا لاختلاف ظاهري طفيف أو معدوم. (موقع ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org/wiki/>).

(٢) الشُدْفَة: القطعة من الشيء. (لسان العرب، مادة: شدف، ١٦٨/٩).

(٣) البصمة الوراثية للدكتور عمر السبيل، المكتبة الشاملة الرقمية. (ص ١-١٠).

(٤) قوف قياف: يقال: قاف أثره يقوفه قوفاً، واقتاف أثره اقتيافاً: إذا تبع أثره. ومنه قيل للذي ينظر إلى شبه الولد بأبيه قائف، وجمعه القافة، ومصدره القيافة. (تهذيب اللغة، مادة: قوف، ٢٤٩/٩).

وقد اختلف القائلون بالقيافة: هل يكفي بقول قائف واحد أم لا بد من اثنين كالشهادة؟ وقد اختار ابن قيم الجوزية أنه يكفي بقائف واحد لأن كلامه خير لا شهادة. وهذا أيضاً قول ابن القاسم وابن حبيب من المالكية. ونسب للإمام أحمد أنه اشترط اثنين لأن القيافة أشبه بالشهادة وهي رواية عن أشهب عن مالك. ويرى الحنفية أن القيافة لا تعتبر وسيلة من وسائل الإثبات لأنها تعتمد على الظن والتخمين والله سبحانه وتعالى يقول: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} [الإسراء: ٣٦]. لذا فإن مجلة الأحكام العدلية لم تتعرض للقافة، (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الإثبات بالقرائن والأمارات، ٢٣٠٧٢/٢).

(٥) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب الطيب للجمعة، ٣٦٧/١٠، ٤٣٠٣).

(٦) ينظر: المبسوط للسرخسي، ٧٠/١٧.

(٧) بدائع الصنائع، ٢٤٢/٦.



أحدها: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أخرج الكلام مخرج القسمة، فجعل الولد لصاحب الفراش والحجر للزاني، فاقترضى ألا يكون الولد لمن لا فراش له، كما لا يكون الحجر لمن لا زنى منه، إذ القسمة تنفي الشراكة.

والثاني: أنه -عليه الصلاة والسلام- جعل الولد لصاحب الفراش، ونفاه عن الزاني بقوله -عليه الصلاة والسلام: "وللعاهر الحجر"؛ لأن مثل هذا الكلام يستعمل في النفي.

والثالث: أنه جعل كل جنس الولد لصاحب الفراش، فلو ثبت نسب ولد لمن ليس بصاحب الفراش لم يكن كل جنس الولد لصاحب الفراش، وهذا خلاف النص، فعلى هذا: إذا زنا رجل بامرأة فادعاه الزاني لم يثبت نسبه منه لانعدام الفراش، وأما المرأة فيثبت نسبه منها؛ لأن الحكم في جانبها يتبع الولادة.

يقول الإمام السرخسي: "وثبت نسب أسامة<sup>(١)</sup> -رضي الله عنه - كان بالفراش لا بقول القائف إلا أن المشركين كانوا يطعنون في ذلك لاختلاف لوئهما، وكانوا يعتقدون أن عند القافة علم بذلك، وأن بني المدلج<sup>(٢)</sup> هم المختصون بعمل القياة، فلما قال ما قال كان قوله ردًا لطعن المشركين فإنما سر به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لهذا، لا لأن قول القائف حجة في النسب شرعاً"<sup>(٣)</sup>.

ومفاد هذا كله أن النسب يثبت للرجل عند الحنفية بثبوت سببه وهو النكاح أو ملك يمين، ولا يرجع عمل القائف إلى شيء من ذلك، وإنما يرجع إلى معرفة التخلق من الماء وهو لا يثبت به النسب، حتى لو تيقنا من هذا التخلق ولا فراش، فإن النسب لا يثبت<sup>(٤)</sup>.

ولذلك لا يمكن تخريج إثبات النسب بتحليل البصمة الوراثية على قول القافة ولا غيرها؛ لأن الحنفية لا يعتمدونها أصلاً في إثبات الأبوة أو البنوة في حالة تنازع الزوجين أو ادعاء رجل بأن الولد منه أو ليس منه.

فعند الحنفية لا يعلو على الفراش شيء من الأدلة، سوى اللعان الذي حصر الله فيه جواز نفي النسب الثابت منه، وليس في الإسلام طريقة أخرى لنفي النسب بعد ثبوته بالفراش غير اللعان - وهو خاص بالزوج فقط، إذ ليس لأحد حق في اللعان إلا الزوج، وبذلك حمى

(١) أسامة بن زيد ابن حارثة بن شراحيل بن عبد العزى بن امرئ القيس، المولى الأمير الكبير. حب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومولاه، وابن مولاه. أبو زيد، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو حارثة، وقيل: أبو يزيد. استعمله النبي -صلى الله عليه وسلم- على جيش لغزو الشام، وفي الجيش عمر والكبار، فلم يسر حتى توفي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فبادر الصديق ببعثهم، فأغاروا على أبيي من ناحية البلقاء، وقيل: إنه شهد يوم مؤتة مع والده، وقد سكن المزة مدة، ثم رجع إلى المدينة فمات بها، وقيل: مات بوادي القرى. حدث عنه: أبو هريرة، وابن عباس، وأبو وائل، وأبو عثمان النهدي، وعروة بن الزبير، وأبو سلمة، وأبو سعيد المقبري، وعامر بن سعد، وأبو ظبيان، وعطاء بن أبي رباح، وعدة، وابناه: حسن ومحمد. ثبت عن أسامة قال: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يأخذني والحسن فيقول: "اللهم إني أحبهما فأحبهما". (سير أعلام النبلاء، ١٠٧/٤).

(٢) بنو مدلج: قال الرافعي: هم بطن من خزاعة، قال: وقيل: من بني أسد. (تهذيب الأسماء، ٨٨١/١).

(٣) المصدر السابق، ٧٠/١٧.

(٤) المبسوط للسرخسي، ٧٠/١٧؛ بدائع الصنائع، ٣٤٤/٦؛ شرح فتح القدير، ٥٢-٤٨/٥.



الإسلام النسب والأسرة من الاهتزاز والاضطراب وأغلق أبواب نفي النسب بعد ثبوته بالفرش إغلاقاً محكماً ولم يسمح بفتته إلا من خلال اللعان<sup>(١)</sup>.

### المبحث الثالث: زواج المسيار

#### المطلب الأول: عرض النازلة

زواج المسيار من عقود الزواج المستحدثة وهو مصطلح اجتماعي انتشر في العقود الأخيرة بالدول العربية وبعض الدول الإسلامية. ويعني أن رجلاً مسلماً يتزوج زوجاً شرعياً مكتمل الأركان من رضا الزوجين وولي الأمر والشاهدين، وتوافق الزوجة على التنازل عن حقوقها الشرعية في الزواج مثل السكن والمبيت والنفقة.

والأسباب التي أدت إلى ظهور هذا النوع من الزواج<sup>(٢)</sup>:

١. كثرة العوانس اللاتي فاتتهن فرصة الزواج، أو تقدم بهن السن.
٢. كثرة المطلقات اللاتي يتوفر لديهن العائد المادي، ويشعرن بالحاجة إلى حياة أسرية مطمئنة.
٣. كثرة الأرامل اللاتي مات أزواجهن، وخلفوا وراءهم ثروة.
٤. عمل المرأة، والذي جعل لها مورداً خاصاً بها.
٥. كثرة عوائق الزواج لدى الرجال سواء المادية، أو الاجتماعية: كغلاء المهور، وارتفاع كلفة تجهيز بيت الزوجية.

٦. رفض الزوجة الأولى التعدد.

٧. طمع بعض الرجال في راتب زوجة المسيار.

٨. رغبة بعض الفتيات في عدم الارتباط الكامل بزواج يكون له كافة الحقوق الزوجية.

٩. النواحي الإنسانية، هناك بعض البنات تكون أمها مريضة، وبأمرس الحاجة على بقائها بجانبها أو بجانب أبيها إذا كان عاجزاً، وترغب البنت في الاقتران بزواج، وهي في بيتها فتجمع بين الأمرين عصمة لنفسها، وعدم ضياع أهلها.

<sup>(١)</sup> ومن ضمن ما قرر الجمع الفقهي الإسلامي في دورته السادسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة، في المدة من ٢١-٢٦/١٠/١٤٢٢هـ الذي يوافق من ٥-١٠/١٠/٢٠٠٢م ما يلي:

- إن استعمال البصمة الوراثية في مجال النسب لابد أن يحاط بمنتهى الحذر والحيلة والسرية، ولذلك لا بد أن تقدم النصوص والقواعد الشرعية على البصمة الوراثية.

- لا يجوز شرعاً الاعتماد على البصمة الوراثية في نفي النسب، ولا يجوز تقديمها على اللعان.=

- =لا يجوز استخدام البصمة الوراثية بقصد التأكد من صحة الأنساب الثابتة شرعاً، ويجب على الجهات المختصة منعه وفرض العقوبات الزاجرة؛ لأن في ذلك المنع حماية لأعراض الناس وصوناً لأنسابهم .

- يجوز الاعتماد على البصمة الوراثية في مجال إثبات النسب في الحالات التالية:

أ- حالات التنازع على مجهول النسب بمختلف صور التنازع التي ذكرها الفقهاء، سواء أكان التنازع على مجهول النسب بسبب انتفاء الأدلة أو تساويها، أم كان بسبب الاشتراك في وطء الشبهة ونحوه.

ب- حالات الاشتباه في المواليد في المستشفيات، ومراكز رعاية الأطفال ونحوها، وكذا الاشتباه في أطفال الأنايب .

ج- حالات ضياع الأطفال واختلاطهم، بسبب الحوادث أو الكوارث أو الحروب، وتعدر معرفة أهلهم، أو وجود جثث لم يمكن التعرف على هويتها، أو بقصد التحقق من هويات أسرى الحروب والمفقودين. (الموقع الرسمي لرابطة العالم الإسلامي

http://www.themwl.org، دورات الجمع الفقهي الإسلامي التابع للرابطة).

<sup>(٢)</sup> موقع "زوجتي زوجتي"، http://www.zwajtni.com/fiqh-42-0.html.

- وهناك أضرار ناشئة بسبب هذا النوع من الزواج<sup>(١)</sup>:
١. قد يتحول الزواج بهذه الصورة إلى سوق للمتعة وينتقل فيه الرجل من امرأة إلى أخرى، وكذلك المرأة تنتقل من رجل لآخر.
  ٢. الإخلال بمفهوم الأسرة من حيث السكن الكامل والرحمة والمودة بين الزوجين.
  ٣. قد تشعر المرأة فيه بعدم قوامه الرجل عليها مما يؤدي إلى سلوكها سلوكيات سيئة تضر بنفسها وبالجمتمع.
  ٤. عدم إحكام تربية الأولاد وتنشئتهم تنشئة سوية متكاملة، مما يؤثر سلباً على تكوين شخصيتهم.
- فلهذه الأضرار المحتملة فهذه الصورة من صور النكاح ليست هي الصورة المثلى المطلوبة، ولكنها تبقى مقبولة في بعض الحالات من أصحاب الظروف الخاصة.

### المطلب الثاني: مشكلة هذه النازلة وتخريجها

#### أولاً: مشكلة النازلة

هل يصح شرعاً زواج المسيار نظراً لطلب إسقاط نفقة ومبيت الزوجة أو تنازلها عن حقها طوعية في ذلك؟ وهل يصح نظراً لسرية هذا النكاح في بعض صورته؟

#### ثانياً: تخريج النازلة

والذي يحصل في الواقع أحد أمرين: إما أن تسقط المرأة حقها أو بعض حقها في النفقة والمبيت برضاها ومن غير اشتراط، وإما أن يشترط الزوج عليها أن تسقط حقها في النفقة والمبيت أو جزءاً منه.

وإن إنفاق الزوج على زوجته والمبيت معها هو أثر من آثار الزواج الصحيح<sup>(٢)</sup>، وإذا كانت المرأة عاقلة بالغة راشدة ومعها وليها أيضاً من أب أو أخ، وتنازلت عن حقها في النفقة والمبيت أو عن بعض ذلك بمحض إرادتها ورضاها، فلا يملك أحد منعها من ذلك، ولا تأثير لهذا التنازل على عقد الزواج.

والزوجة إذا تنازلت عن حقها فلا يكون هذا التنازل ملزماً لها على الدوام أو واجباً عليها الالتزام به؛ لأن حق النفقة والمبيت لا يقبل الإسقاط، لأنها من الحقوق التي لم تثبت في الذمة ولا تقبل الإسقاط على سبيل الاستثناء من الأصل العام المتقدم: كإسقاط الزوجة حقها في المبيت والنفقة المستقبلية<sup>(٣)</sup>. وللمرأة حق الرجوع والمطالبة بحقوقها في النفقة والمبيت إذا أسقطتهما.

<sup>(١)</sup> موسوعة ويكيبيديا، زواج المسيار، <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

<sup>(٢)</sup> قال في البناية شرح الهداية (٦/٦٥٩): "هذا باب في بيان أحكام النفقة، وهي اسم بمعنى الإنفاق، وهي عبارة عن الإدرار على الشيء بما به بقاءه. والنفقة تحب بأسباب الزوجية، ومنها النسب ومنها الملك. قال القدوري: "النفقة واجبة للزوجة على زوجها، مسلمة كانت أو كافرة. إذا أسلمت نفسها في منزل فعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها" أي في منزل الزوج. قال الأقطع في "شرحه": تسليمها نفسها شرط في وجوب النفقة ولا خلاف في ذلك. وقال الأتزازي: "فعلم بهذا إذا ادعى بعض الشراح للهداية، بقوله: هذا الشرط ليس بلازم في ظاهر الرواية. فإنه ذكر في "المبسوط" وهو ظاهر الرواية بعد صحة العقد، النفقة واجبة لها وإن لم تنتقل إلى بيت الزوج. ألا ترى أن الزوج لو لم يطلب انتقالها إلى بيت الزوج جاز لها أن تطالبه بالنفقة. وقال في الإيضاح: "وهذا؛ لأن النفقة حق المرأة والانتقال حق الزوج فإذا يطالبها بالنفقة، فقد ترك حقه وهذا لا يوجب بطلان حقها".

<sup>(٣)</sup> الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي (٦/٢١٦)، دار الفكر - دمشق، ١٩٩٦م - ١٤١٧هـ.

يرى أهل العلم أن الشروط المناقضة لما شرعه الله في العقود نوعان: نوع يُبطل فيه الشرطُ العقد، ونوع لا يبطل الشرطُ العقد، ولكن يصح فيه العقد، ويبطل فيه الشرط وحده. وقال الإمام ابن نجيم في البحر الرائق: "لا شك أن الشرط في النكاح لا يقتضيه العقد، والعقود في مثله على قسمين منها ما يفسد كالبيع، ونحوه، ومنها ما يبطل فيه، ويصح الأصل، ولا شك أن النكاح مما لا يبطل بالشروط الفاسدة بل يبطل الشرط" <sup>(١)</sup>. ويرى الحنفية أن الشروط التي تبطل عقد الزواج إنما هي تأقيت العقد فقط، فيقول الكاساني: "النكاح المؤبد الذي لا تأقيت فيه لا تبطله الشروط الفاسدة" <sup>(٢)</sup>. فبالتالي، فإن اشتراط الزوج عدم الإنفاق أو أن لا يبيت عند الزوجة لا يؤثر ذلك على عقد الزواج عند الحنفية، فيبقى زواج المسيار عند الحنفية صحيحاً. أما مشكلة سرية هذا النكاح فمذهب الحنفية على إجازته إذا توفرت فيه شروط الصحة. وقد نقل محمد بن حسن الشيباني عن أبي حنيفة: "نكاح السر جائز إذا شهد عليه العدول وان استكتموا ذلك" <sup>(٣)</sup>. وبناء على ما تقدم فإنه يتأكد القول بصحة نكاح المسيار عند الحنفية تخريجاً على مسألة عدم إبطال النكاح بالشروط الفاسدة ونص الإمام أبي حنيفة على صحة نكاح السر. والله تعالى أعلم.

<sup>(١)</sup> البحر الرائق، فصل فيما تحل به المطلقة، ٦٣/٤.

<sup>(٢)</sup> بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ٢٨٥/٢. وتبنى هذه القاعدة على رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: "إذا ذكرا من المدة ما يعيشان إلى تلك المدة فالنكاح باطل وإن ذكرا من المدة مقدار ما لا يعيشان إلى تلك المدة في الغالب يجوز النكاح كأنهما ذكرا الأبد". وجه قوله أنه ذكر النكاح وشرط فيه شرطا فاسدا والنكاح لا تبطله الشروط الفاسدة فبطل الشرط وبقي النكاح صحيحا. (بدائع الصنائع، ٢٧٣/٢).

<sup>(٣)</sup> الحجة على أهل المدينة، لمحمد بن الحسن الشيباني أبي عبد الله، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٣هـ.

## المبحث الرابع: عقد النكاح للحصول على الجنسية

### المطلب الأول: عرض النازلة

يسعى بعض الشباب الراغب في الحصول على جنسية غربية أن يتزوج من فتاة غربية نصرانية كانت أو غير نصرانية، ويتم هذا الزواج أمام قاضٍ؛ بحيث يكون الزواج مجرد ورقة أمام المحكمة، أي: زواجاً صورياً؛ فلا يوجد معاشرة، وذلك مقابل أن تحصل تلك الفتاة على مبلغ من المال ويحصل الشاب على الجنسية، وحجتهم في ذلك أن هذا ليس زواجاً أصلاً؛ فالعقد يتم في محكمة، والشاب لا يلمس تلك الفتاة، إنما هو اتفاق بينهما على تبادل مصالح فقط.

والنكاح رباط وثيق له أهمية وكرامة وليس من الأمور الشكلية أو المعاملات الصورية التي ليست لها حقيقة ولا مصداقية، بل وصف عقد النكاح في القرآن الكريم بالميثاق الغليظ: وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿١﴾.

وينطوي مثل هذه الأنكحة على مفساد كثيرة، منها <sup>(٢)</sup>:

- عدم ظهور اعتبار آثار العقد أو إلغائها؛ فإن شئت لم تكن زوجة، وإن شئت كانت كذلك.

- دخول الزوج مدخل الريب فتُنسب إليه امرأة لا ترى حرمة لهذا العقد لاعتقادها أنه صوري.

- أن ما تُنجه هذه المرأة من الولد يُنسب إليه.

ولا نقصد هنا حالات الاضطراب وخوف ضرر جسيم؛ كمن يعيش في بلد يُحارب فيه الدين، ويُلاحق أهله، ولا سبيل له إلى عبادة الله - تعالى - والخلوص من نيران الطاغية إلا بالهرب إلى بلاد أخرى، ولا سبيل له إلى ذلك إلا بمثل هذا المخرج، وذلك بعد استفراغ الجهد في البحث عن امرأة يعقد عليها بنية صحيحة للنكاح؛ ولو مع شيء من هذه الأغراض.

### المطلب الثاني: مشكلة هذه النازلة وتخرجها

#### أولاً: مشكلة النازلة

إذا اتفق الطرفان على أن يكون العقد مجرد صورة، فما حكمه في الفقه الحنفي؟ هل هو جائز لما فيه من إجراء العقد على غير المقصد الذي أرادته الشريعة؟ وهل يعد الزواج بهذه الصورة زواجاً شرعياً؟

#### ثانياً: تخرج النازلة

إذا أقدم شخص بعقد قران مع فتاة ولم يكن بينهما موانع شرعية مؤبدة أو مؤقتة وتوفرت شروط العقد وتم العقد بحضور الشهود فيصير العقد نافذاً ولا يبقى شكلياً أو صورياً، سواء كان الهدف هو الحصول على الجنسية أو تحقيق غرض وظيفي أو سياسي؛ لأنه لا مجال للمزاح في

(١) سورة النساء، آية ٢١.

(٢) إجابات فضيلة الشيخ سليمان الماجد، [http://www.denana.com/main/articles.aspx?article\\_no=4545](http://www.denana.com/main/articles.aspx?article_no=4545).

النكاح حيث يقول الرسول -صلى الله عليه وسلم- في حديث رواه الإمام أبو داود <sup>(١)</sup>: "ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعة". وروى الإمام الترمذي أيضا الحديث وقال: "هذا حديث حسن غريب والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- وغيرهم" <sup>(٢)</sup>.

وقد روى محمد بن حسن: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- أنه قال: "إن لعب النكاح وجده سواء، كما إن لعب الطلاق وجده سواء" <sup>(٣)</sup>. وكذلك يمكن تخريج هذه النازلة على قاعدة المذهب: "النكاح المؤبد لا يبطل بالشروط الفاسدة" <sup>(٤)</sup>؛ فكما ذكرت في مسألة زواج المسيار: الزوجة إذا تنازلت عن حقها فلا يكون هذا التنازل ملزماً لها على الدوام أو واجباً عليها الالتزام به؛ لأن حق النفقة والمبيت لا يقبل الإسقاط، لأنها من الحقوق التي لم تثبت في الذمة ولا تقبل الإسقاط على سبيل الاستثناء من الأصل العام المتقدم: كإسقاط الزوجة حقها في المبيت والنفقة المستقبلية <sup>(٥)</sup>.

لذا لا مبرر للعقود الصورية من أجل الحصول على الجنسية أو لهدف آخر، فإذا عقد شخص عقداً صورياً فسوف يكون حقيقياً وناظراً عند الحنفية، وهو بمثابة اللعب المذكور عن الإمام.

ويترتب علم، مثل هذه العقود كافة الأحكام من المهر والنفقة والسكنى للمرأة، كما أن الفتاة لا يجوز لها أن تتزوج بغير آخر ظناً منها أن العقد السابق كان صورياً وليس حقيقياً، بل يجب عليها أن تنتظر الطلاق أو الفرقة من زوجها "الصوري" عقداً "والحقيقي" شرعاً. والله تعالى أعلم.

<sup>(١)</sup> سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب الطلاق على الهزل، ٢٢٥/٢، حديث رقم ٢١٩٦، قال الشيخ الألباني: "حسن" في إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، ٢٢٤/٦.

<sup>(٢)</sup> سنن الترمذي، كتاب الطلاق، الجد والهزل في الطلاق، ٤٩٠/٣، حديث رقم ١١٨٤. قال الشيخ الألباني: "حسن".

<sup>(٣)</sup> الحجة على أهل المدينة، باب النكاح في الهزل واللعب والجد، ٢٠٠/٣.

<sup>(٤)</sup> بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ٢٨٥/٢.

<sup>(٥)</sup> الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي (٢١٦/٦)، دار الفكر - دمشق، ١٩٩٦م-١٤١٧هـ.

## الفصل الثاني

### العمليات الطبية الحديثة المتعلقة بالإخصاب والرضاع في ضوء الفقه الحنفي

المبحث الأول: عملية التلقيح الصناعي وتجميد البويضات الملقحة وغير الملقحة  
والحيوانات المنوية والاحتفاظ بها

المبحث الثاني: الإجهاض والتخلص من البويضات الملقحة والإجهاض الناتج عن  
اغتناب

المبحث الثالث: استئجار الرحم ووضع البويضة الملقحة للزوجة الأولى في رحم الزوجة  
الثانية

المبحث الرابع: تحديد جنس الجنين

المبحث الخامس: بنوك الحليب وأثرها في باب الرضاع

## الفصل الثاني: العمليات الطبية الحديثة المتعلقة بالإخصاب في ضوء الفقه الحنفي

المبحث الأول: عملية التلقيح الصناعي<sup>(١)</sup> وتجميد البويضات الملقحة وغير الملقحة

والحيوانات المنوية والاحتفاظ بها<sup>(٢)</sup>

المطلب الأول: عرض للنازلة

الصورة الأولى: يتم الاحتفاظ بالحيوانات المنوية لشخص ما لتلقيحها ببويضة زوجته، وكذلك الحال مع البويضات بحيث تحفظ لتلقح بالحيوانات المنوية لزوجها. وهناك أسباب لتجميد الحيوانات المنوية منها<sup>(٣)</sup>:

- الرجال الذين يعانون من أمراض السرطان ويحتاجون للعلاج الكيماوي أو بأشعة جاما أو كليهما.
- من يعاني من أمراض الخصية، والمعرضون لاستئصال الخصيتين، ومن تتعرض عندهم الحيوانات المنوية للتناقص المستمر سواء في الحركة أو العدد أو كليهما.
- في حال انعدام الحيوانات المنوية في السائل المنوي، حيث يتم أخذ جرعة من الخصيتين للبحث عن الحيوانات المنوية داخل النسيج نفسه ثم يتم تجميد الأنسجة لاستعمالها لاحقاً.
- الذين يواجهون صعوبة بالغة في إعطاء العينة وقت الحاجة لها يوم التلقيح.

الصورة الثانية: حيث تحفظ الحيوانات المنوية لأشخاص، ومن ثم بيعها لنساء لا علاقة زواج بينهن وبين أصحاب الحيوانات المنوية وكذلك الحال مع البويضات غير الملقحة. وهذه الصورة منتشرة في الغرب، ولقد تطورت هذه البنوك فأصبح هناك كتالوجات لاختيار ما يناسب العميل من مواصفات مثل لون الشعر، والعين، والبشرة، وبيان فصيلة الدم. بل تهتم تلك البنوك باختيار النطف والبويضات لأشخاص مميزين، فهناك حيوانات منوية لعلماء وخاصة الحاصلين على جائزة نوبل ومشاهير كالممثلين والمطربين وغيرهم، ممن لهم شهرة ومكانة توضع في تلك البنوك بغرض اختيار نطف متميزة.

<sup>(١)</sup> التلقيح الصناعي هي عملية إعطاء الإبر المنشطة لتحفيز المبيض على إنتاج من بويضة إلى ثلاث إلى أن تصل إلى الحجم المطلوب، وبعد ٣٦ ساعة يتم إجراء العملية حيث قبلها بساعتين يتم أخذ عينة من السائل المنوي وتنقيتها وأخذ الجيد منها ووضعها في حقن خاصة وبعدها تحقن هذه الإبر في الرحم؛ وأما عملية أطفال الأنابيب فتعني إخصاب البويضة في المختبر وذلك بإضافة الحيوانات المنوية إلى البويضات ثم عادة بعد يومين إلى خمسة أيام من إجراء عملية الإخصاب توضع الأجنة في تحويف الرحم. وفي الحقيقة لا يوجد بين هاتين العمليتين فرق يؤثر على الحكم الشرعي المتعلق بهما. (ينظر: التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب، محمد علي البار، بحث مقدم لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة لعام ١٩٨٤م - ١٤٠٤هـ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، المجلد ١، العدد ٢).

<sup>(٢)</sup> قد قمت بجمع هذه الأحكام تحت عنوان واحد من أجل أن كلها تدور حول الأدلة نفسها المخرج عليها في المذهب الحنفي.

<sup>(٣)</sup> أمور تتعلق بأطفال الأنابيب، د. نجيب ليوس، <http://www.layyous.com/book/chapter%206%20part3.htm>، الأحكام الشرعية المتعلقة بالإخصاب خارج الجسم، رسالة الماجستير، لبني محمد جبر، الجامعة الإسلامية - غزة، ٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ.

وكذلك الحال مع البويضات غير الملقحة فيحتفظ البنك ببويضات نساء متميزات كعارضات الأزياء والممثلات ومن توصف بصفات خاصة، وهذا شبيه بما كان في الجاهلية بما يعرف بالاستبضاع، حيث كان الرجل إذا أعجب بنجاة رجل آخر أرسل زوجته إليه لتبيح له نفسها حتى تحمل منه، فإذا حملت منه أتاها زوجها<sup>(١)</sup>.

الصورة الثالثة: البويضات الملقحة ناتجة عن عملية تلقيح بويضة أنثوية بحيوان منوي، ويتم ذلك تحت درجة حرارة معينة وفي سوائل خاصة، يتم الحصول عليها من خلال عملية الإخصاب الصناعي<sup>(٢)</sup>.

ويتم نقل الأجنة وغرسها إلى داخل رحم المرأة عن طريق قسطرة نقل الأجنة، التي توضع بداخلها من اثنتين إلى ثلاث بويضات مخصبة أو أكثر، لضمان نجاح أكبر للعملية، والفائض منها يحفظ داخل حضانات التبريد الخاصة وهو ما يعرف بتجميد البويضات المخصبة. وبالتجميد يتم وقف نشاطها وعمل الخلايا والأنسجة وكل التفاعلات الحيوية فيها وعند الحاجة إليها تُرفع درجة الحرارة فتعود التفاعلات وتمارس نشاطها من جديد<sup>(٣)</sup>.

والهدف من تجميد البويضات الملقحة مساعدة الأسر نفسياً وجسدياً؛ ففي حال فشل العملية ورغبة الزوجين في إعادتها يقوم الطبيب بتذويب بعض البويضات الملقحة وزراعتها في رحم المرأة دون الحاجة إلى إجراء عملية من جديد، وكذلك في حال نجاح العملية ورغبة الزوجين في إعادتها مرة أخرى بعد فترة من الزمن.

فقد انتشرت بنوك البويضات الملقحة وخاصة في العالم الغربي وتعددت استعمالاتها بشكل مثير للجدل، مما دفع علماء المسلمين لمناقشة هذه القضية المهمة وما ينتج عنها، وبيان الحكم الشرعي فيها.

واستعمالات البويضات الملقحة المجددة تكون<sup>(٤)</sup>:

- في علاج العقم بالإخصاب؛ إما أن يتم حفظ البويضات الملقحة لصالح رجل وامرأة بينهما علاقة زواج، وإما أن يتم حفظ البويضات الملقحة ثم بيعها أو التبرع بها لصالح أشخاص لا علاقة لهم بأصحاب البويضات الملقحة.

(١) عن عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي -صلى الله عليه وسلم- أخبرته: "أن النكاح في الجاهلية كان على أربع أنحاء.... ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها: "أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه"، ويعتزلها زوجها ولا يمسه أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب وإنما يفعل ذلك رغبة في نجاة الولد فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع". (صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، ١٩٧٠/٥، حديث رقم ٤٨٣٤).

(٢) كتاب الطريق الصحيح لتشخيص وعلاج العقم: د. نجيب لويس مقدم؛ <http://www.layyous.com/book/chapter%206%20part3.htm> ؛ التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب، د. محمد علي البار، بحث المؤتمر المجمع الفقهي الإسلامي، الدورة السابعة، لعام ١٩٨٤م - ١٤٠٤هـ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ص ٣٠٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الجديد في الفتاوى الشرعية (ص ٧٨)، أحمد عمرو الجابري، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ١٩٩٤م.



- والاستفادة منها بإجراء التجارب عليها والدراسة الهندسية الوراثية ومدى تأثرها بالأمراض، وكذلك التشوهات الخلقية، وتدرس عمليات التكاثر والانقسامات وعلم الوراثة وأمراض الكروموسومات والجينات والصفات الوراثية عند الإنسان.

### المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها

#### أولاً: مشكلة النازلة

ما مدى جواز حفظ واستعمال البويضات الملقحة لصالح رجل وامرأة بينهما علاقة زواج وفي حال عدم الزوجية في إطار الفقه الحنفي؟ وما مدى جواز الاستفادة من البويضات الملقحة بإجراء التجارب عليها نظراً لوقت بدء الحياة في الفقه الحنفي؟

#### ثانياً: تخريج النازلة

#### الفرع الأول: حكم هذه النازلة في حال عدم قيام الزوجية

فإن عدمت الزوجية في الأصل أو انتهت بسبب الطلاق البائن أو بسبب موت الزوج<sup>(١)</sup> فلا شك أن حفظ البويضات الملقحة وغير الملقحة ثم استعمالها أو بيعها أو التبرع بها لصالح أشخاص لا علاقة لهم بأصحاب البويضات الملقحة من الأمور المحرمة تخريجاً على تحريم الحنفية الاستدخال في حال كونه بين غير الزوجين وبما أن الاستدخال كالوطء، فإنه يكون بمعنى الزنا. وقد قال ابن نجيم في البحر الرائق: "جعل واطئاً حكماً، فعليه المهر، وبه يندفع ما قيل بأنه لا يلزم من ثبوت النسب منه وطؤه؛ لأن الحبل قد يكون بإدخال الماء الفرج دون جماع مع أنه نادر"<sup>(٢)</sup>.

وفي حال الطلاق عند الحنفية، فإن كان طلاقاً بائناً فالتلقيح محرم غير جائز؛ لأن عهد وعقد الزوجية انتهى ولم يعد يربط بينهما ما كان<sup>(٣)</sup>.

#### الفرع الثاني: حكم هذه النازلة في حال قيام الزوجية

ومسألة حفظ البويضات الملقحة والحيوانات المنوية لصالح رجل وامرأة بينهما علاقة شرعية تدور حول مشروعية الإخصاب دون مجامعة مباشرة، وبغض النظر عما يثيره بعض الباحثين من مشكلات حفظ عدد البويضات الزائد على المطلوب لعملية طبية واحدة من أجل سد ذريعة سوء الاستعمال وإقفال الفتن والفساد<sup>(٤)</sup>، فإن هذه النازلة (عملية التلقيح الصناعي وما

(١) ينظر: بدائع الصنائع، فصل وأما بيان انتقال العدة وتغيرها، ٢٠٠/٣.

(٢) البحر الرائق، باب ثبوت النسب، ١٦٩/٤.

(٣) المصدر نفسه، ٢٠٠/٣.

(٤) وقد أورد بعض الباحثين المعاصرين في هذا المجال المصالح الثابتة لحفظ البويضات الملقحة، منها: - إن فيه مصلحة للزوج والزوجة والتمسك عليهما وهذا مطلوب شرعاً، وذلك أن احتمال فشل العملية قائم، وإعادة العملية من جديد فيه مشقة ومعاناة نفسية وجسدية للمرأة بالإضافة للتكاليف المالية للزوجين مما يزيد العبء على أهلهم وخاصة أن تكاليف العملية باهظة غالباً. - فيه إسراف لمادة يمكن الاستفادة منها. - فيه حفظ وصيانة للمرأة من الكشف أكثر

يترتب عليها من تجميد الحيوانات المنوية والبويضات والاحتفاظ بها) لا تنافي أصول وفروع المذهب الحنفي.

ويمكن تخريجها على ما أورده ابن نجيم في البحر الرائق: "رجل عالج جاريته فيما دون الفرج فأنزل فأخذت الجارية ماءه في شيء فاستدخلته في فرجها فعلقته؛ عند أبي حنيفة -رحمه الله تعالى- أن الولد ولده وتصير الجارية أم ولد له، كذا في فتاوى قاضيخان"<sup>(١)</sup>. ويمكن تخريج ثبوت النسب في الإخصاب الصناعي على نص الحديث المذكور عند الحنفية الذين استدلوا به على ثبوت النسب عند وجود العلاقة الشرعية بين رجل وامرأة: "الولد للفراس وللعاهر الحجر"<sup>(٢)</sup>.

وإن كان الطلاق رجعيًا والعدة لم تنته فالإخصاب جائز لقيام الزوجية بشرط موافقة الزوج؛ لأن الموافقة دليل على الرجعة، وتترتب عليها جميع الآثار من حيث النسب والميراث وغيره كالطفل المولود بالطريق الطبيعي.

### الفرع الثالث: الاستفادة من البويضات الملقحة بإجراء التجارب عليها

وأما جواز الاستفادة من البويضات الملقحة بإجراء التجارب عليها نظرًا لوقت بدء الحياة في الفقه الحنفي، فإنه يمكن تخريجه على قول الحنفية بأن الحياة تبدأ بنفخ الروح لا بتلقيح البويضة مستدلين بحديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو الصادق المصدوق -قال:

"إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يومًا، أو أربعين ليلة، ثم يكون علقه مثله، ثم يكون مضغة مثله، ثم يبعث إليه الملك، فيؤذن بأربع كلمات، فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد، ثم ينفخ فيه الروح..."<sup>(٣)</sup>.

قال في البحر الرائق: "وفي فتح القدير: وهل يباح الإسقاط بعد الحبل؟ يباح ما لم يتخلق شيء منه، ثم في غير موضع: ولا يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يومًا. وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالتخليق نفخ الروح وإلا فهو غلط؛ لأن التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة"<sup>(٤)</sup>.

ويقول ابن عابدين: "ويرد عليه الوصية للحمل إذ يشترط وجوده لا حياته، لأن نفخ الروح يكون بعد وجدانه وقتًا غير حي"<sup>(٥)</sup>.

وقال قاضيخان: "وإذا أسقط الولد بالعلاج قالوا إن لم يستن شيء من خلقه لا تأثم قال -رضي الله عنه- ولا أقول به، فإن المحرم إذا كسر بيض الصيد يكون ضامنًا؛ لأنه أصل الصيد،

من مرة أمام الطبيب. (القضايا الأخلاقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب: د. محمد البار، بحث مقدم لجمع الفقه الإسلامي (ص ٤٦٤).

(١) البحر الرائق، ٢٩٢/٤؛ فتاوى قاضيخان، ٢٤٠/٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب تفسير الشبهات، ٧٢٤/٢ (١٩٤٨).

(٣) المصدر السابق ٤٨٥/١٨ (٧٤٥٤).

(٤) البحر الرائق، ٢١٥/٣. شرح فتح القدير، ٤٠١/٢.

(٥) رد المختار على در المختار، كتاب الوصايا، ٤٤٧/٢٨.

فلما كان مؤاخذاً بالجزاء ثمة فلا أقل من أن يلحقها إثم إذا أسقطت بغير عذر، إلا أنها لا تأثم إثم القتل<sup>(١)</sup>.

ويتبين مما سبق أن الحنفية يعتبرون بدء الحياة من لحظة نفخ الروح، فبالتالي يجوز عندهم الاستفادة من البويضات الملقحة بإجراء التجارب عليها لعذر. وجواز الاستفادة من البويضات غير الملقحة من باب أولى. والله تعالى أعلم.

---

<sup>(١)</sup> فتاوى قاضيخان، ٣/٢٥١.

## المبحث الثاني: الإجهاض والتخلص من البويضات الملقحة

### والإجهاض الناتج عن اغتصاب

#### المطلب الأول: عرض للنازلة

والإجهاض إلقاء المرأة جنينها قبل أن يستكمل مدة الحمل ميتاً أو حياً دون أن يعيش، وقد استبان بعض خلقه، سواء من فعل المرأة كاستعمالها دواء أو غيره أو بفعل غيرها<sup>(١)</sup>. ولقد عبروا عنه بمرادفاته كالإسقاط والإلقاء والطرح والإملاص. وأما الاغتصاب فهو إرغام الرجل أو المرأة غيرهما على الاتصال به جنسياً، دون رضا الطرف الآخر، أو دون اختيار منه إذا كان ذلك حراماً محضاً<sup>(٢)</sup>. والإجهاض من القضايا الأخلاقية التي تناولها الفقه الإسلامي، والتي تدل على مدى حرص الإسلام على الإنسان حتى وإن كان علة مع مراعاة كل القضايا المتفرعة منه.

#### المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها

##### أولاً: مشكلة النازلة

ما هي آثار الإسقاط قبل وبعد نفخ الروح في ضوء الفقه الحنفي؟ وهل يحق للمرأة الحامل اغتصاباً أن تُسقط الجنين؟

##### ثانياً: تخريج النازلة

الإجهاض بعد نفخ الروح محرم باتفاق الحنفية مطلقاً<sup>(٣)</sup>، وكذلك لا يعرف في الفقه ما يبيح قتل الجنين بعد نفخ الروح فيه ولو تبين أنه مشوه خلقياً أو أنه يعاني من الأمراض الوراثية وغير الوراثية الأخرى، وسواء كان الحمل ناتجاً عن اغتصاب، ويستثنى عند أكثر الفقهاء من ذلك حالة الضرورة الخطرة التي تشكل تهديداً على حياة الأم وتعرضها للهلاك فحينها يمكن القول بجواز إجهاض الجنين.

ولكن الحنفية لا يجوزون قتل الجنين الحي من أجل إنقاذ الأم. فقد قال في المحيط البرهاني: "ولو اعترض الولد في بطن حامل، ولم يوجد سبيل إلى استخراج ذلك إلا بقطع الولد إرباً إرباً، ولو لم يفعل ذلك يخاف الهلاك على الأم، فإن كان الولد ميتاً في البطن فلا بأس به، وإن كان حياً لا معنى لجواز القطع؛ لأن هذا قتل النفس لصيانة نفس آخر، والشرع لم يرد بمثلته"<sup>(٤)</sup>.

أما الإجهاض قبل نفخ الروح والتخلص من البويضات الملقحة فهناك قولان للحنفية: القول بالإباحة المطلقة، الذي ذكرناه آنفاً في المبحث السابق، والقول بالإباحة لعذر وهو حقيقة مذهب الحنفية، وبناء على ما تقدم لا يحرم عند الحنفية إسقاط الحمل الناتج عن اغتصاب إلى لحظة نفخ الروح وهي ١٢٠ يوم من الحمل.

(١) البحر الرائق، ٣٩٢/٨.

(٢) ينظر: أحكام جريمة اغتصاب العرض في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها، ص ١٩، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، رسالة الماجستير، الطالب: إبراهيم بن صالح اللحيدان، الرياض، ٢٠٠٤م/١٤٢٥هـ.

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ١٢٤/٤.

(٤) المحيط البرهاني، ٢٥٢/٥.

وقد قال في حاشية رد المحتار: "ونقل عن الذخيرة: لو أرادت الإلقاء قبل مضي زمن ينفخ فيه الروح هل يباح لها ذلك أم لا؟ اختلفوا فيه، وكان الفقيه علي بن موسى<sup>(١)</sup> يقول: إنه يكرهه، فإن الماء بعد ما وقع في الرحم مآله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم، ونحوه في الظهيرية. قال ابن وهبان<sup>(٢)</sup>: فأباحه الاسقاط محمولة على حالة العذر، أو أنها لا تأثم إثم القتل"<sup>(٣)</sup>.

(١) القمي (٥٣٠٥ - ٥٠٠ = ٩١٧م) علي بن موسى بن يزداد القمي: إمام الحنفية في عصره. له ردود على أصحاب الشافعي. من كتبه "أحكام القرآن". (الأعلام للزركلي، ٢٦/٥).

(٢) وابن وهبان هو الشيخ عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقي المتوفى سنة ٧٦٨ هـ، ومنظومته: "قيد الشرائد ونظم الفرائد" وهي نظم في أربعمئة بيت. ولها شرح لقاضي القضاة عبد البر بن محمد المعروف بابن الشحنة الحلبي المتوفى سنة ٩٢١ هـ، سماه: "تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد"، وفرغ من تصنيفه بعد شهر رمضان سنة ٨٨٥ هـ، ثم هذبه في آخر جمادى الآخرة سنة ٨٩٥ هـ، وقد اختصر شرح ابن الشحنة أبو البركات حسن بن عمار بن علي للشرنبلالي الفقيه الحنفي المتوفى بمصر سنة ١٠٦٩ هـ، وسمى مختصره: "تيسير المقاصد لعقد الفرائد". (كشف الظنون، ١٨٦٥/٢).

(٣) حاشية رد المحتار، ١٩٢/٣.

## المبحث الثالث: استئجار الرحم ووضع البويضة الملقحة للزوجة الأولى في رحم الزوجة الثانية

### المطلب الأول: عرض النازلة

الصورة الأولى: أن تكون البويضة من الزوجة والحيوان المنوي من الزوج وبعد التخصيب تزرع اللقيحة داخل رحم غير الزوجة، سواء كان الرحم مؤجرا أي مقابل مال أو هبة.

والصورة الثانية: أن تكون البذرتان الذكرية والأنثوية ليستا من الزوجين، أو قد تكونان من أحدهما دون الآخر، وكذلك صاحبة الرحم أجنبية عن الجميع، ما يعني عدم وجود صلة شرعية تربط بين الجميع.

والصورة الثالثة: أن يكون للزوج أكثر من زوجة، فيعطي الزوج الحيوان المنوي بحيث تخصب خارج الجسم مع بويضة إحدى زوجاته وتزرع اللقيحة بعد التخصيب في رحم زوجة ثانية بناء على أن الولد للفراش.

### المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها

#### أولا: مشكلة النازلة

هذه الصور الثلاث تجمعها عملية وضع البويضة الملقحة في رحم غير صاحبة البويضة، فما هي أحكام هذه الصور في الفقه الحنفي وعلى ما يكون تخريجها من النصوص؟

#### ثانيا: تخريج النازلة

- فقد قررنا آنفا في المباحث السابقة أن حفظ البويضات الملقحة وغير الملقحة ثم استعمالها أو بيعها أو التبرع بها لأشخاص لا علاقة لهم بأصحاب البويضات الملقحة من الأمور المحرمة تخريجا على تحريم الحنفية الاستدخال في حال كونه بين غير الزوجين وبما أن الاستدخال كالوطء، فإنه يكون بمعنى الزنا، والاستدخال هنا يتضمن استدخال مني أجنبي حكما.

وقد قال ابن نجيم في البحر الرائق: "جعل واطئا حكما، فعليه المهر، وبه يندفع ما قيل بأنه لا يلزم من ثبوت النسب منه وطؤه؛ لأن الحبل قد يكون بإدخال الماء الفرج دون جماع مع أنه نادر"<sup>(١)</sup>.

- وإدخال البويضة الأجنبية على المرأة المستأجرة يكون من باب اختلاط الأنساب، والنكاح المباح ما كان بين زوجين بينهما عقد شرعي تترتب عليه آثاره، والتي من ضمنها الأولاد، وإلا يمكن إنجاب الأولاد وحفظ بقاء النوع البشري بالوطء غير المشروع مع العلم أن

<sup>(١)</sup> البحر الرائق، باب ثبوت النسب، ١٦٩/٤؛ شرح فتح القدير، ٣٥٠/٤.

هذا يستلزم ضياع الأنساب واختلاطها، مما يعني هبوط الإنسان إلى مستوى الحيوان والنبات الذي لا يشترط فيه حفظ الأنساب ولا معرفة آباء أو أمهات<sup>(١)</sup>.

- نهي الإسلام المرأة أن تشرب من سؤر رجل أجنبي عنها حتى لا يختلط لعابه بلعابها، فتحریم استئجار الرحم من باب أولى<sup>(٢)</sup>.

- ويثبت النسب في حال استئجار الرحم لزواج المستأجرة إن كانت متزوجة للحديث: "الولد للفراش وللعاهر الحجر"<sup>(٣)</sup> وفي حال عدم زواجها ينسب إليها وحدها<sup>(٤)</sup>.

- ويحرم على زوجها وطؤها في فترة حملها لحديث روي عن بن ثابت الأنصاري<sup>(٥)</sup> قال قام فينا خطيبا قال أما إني لا أقول لكم إلا ما سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول يوم حنين قال: "لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره". يعني إتيان الحبالى. "ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيع مغنما حتى يقسم"<sup>(٦)</sup>.

وبناء على ما تقدم، فإن وضع البويضة الملقحة في صورها الثلاث المذكورة محرم مطلقا في ضوء الفقه الحنفي.

(١) قال في البحر الرائق (٨/٨٣): "فيمكن بقاء النوع بالوطء على غير الوجه المشروع، لكنه مستلزم للتظام والسفك وضياع الأنساب بخلافه على الوجه المشروع..."

(٢) قال في رد المحتار (٢٧/١٠٨): "العلة فيها كما ذكره في المنح هناك أن الرجل يصير مستعملا لجزء من أجزاء الأجنبية، وهو ريقها المختلط بالماء وبالعكس فيما لو شربت سؤره وهو لا يجوز".

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب تفسير الشبهات، ٧٢٤/٢ (١٩٤٨).

(٤) بدائع الصنائع، ٢٥٥/٦. المبسوط للسرخسي، (٥٣/٧).

(٥) سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في وطء السبايا، ٢١٤/٢، حديث رقم ٢١٦٠. قال الشيخ الألباني: "حسن".

(٦) روي عن بن ثابت بن عدي بن حارثة الأنصاري. سكن مصر واختط بها دارا. وأمره معاوية على أطرابلس سنة ست وأربعين فغزا من أطرابلس إفريقية سنة سبع وأربعين ودخلها وانصرف من عامه. يقال مات بالشام ويقال مات ببرقة وقبره بها. روى عنه حنش بن عبد الله الصنعاني وشيبان بن أمية القتباني. (الوافي بالوفيات، ٤/٤٦٦).

## المبحث الرابع: تحديد جنس الجنين

### المطلب الأول: عرض النازلة

قضية التحكم في جنس الجنين أو الاختيار المسبق لجنس الجنين شغلت العالم قديماً وحديثاً، ولهم في ذلك طرق متعددة وأغراض متنوعة، والمدار في الحكم على ذلك هو اتباع النص إن وجد، فإن لم يوجد كان المدار على معرفة الغاية والوسائل المتبعة لبلوغها، فيحرم الحرام ويحل الحلال من ذلك، ومعلوم أن الله سبحانه خلق آدم وخلق له حواء، وذلك من أجل التناسل وعمارة الكون، والتنوع لا بد منه لحركة الحياة، قال تعالى: وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١﴾، والتناسب بين نوعي الذكورة والأنوثة مطلوب، وطغيان أحدهما على الآخر ليس من المصلحة.

والناس من قديم الزمان وقبل مجيء الإسلام يؤثرون الذكر على الأنثى لعوامل تتناسب مع أغراضهم وظروف حياتهم، ونظراً لما كان عليه العرب قبل الإسلام من تفضيل الذكر على الأنثى وما أدى إليه من وأد البنات وحرمانهن من كثير من الحقوق جاء قول الله تعالى: اللَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ خَلَقَ مَا يَشَاءُ يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّا وَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿٢﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَتَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيماً إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٣﴾.

وبالنظر إلى الوسائل المستعملة في تحديد جنس الجنين يمكن تصنيفها إلى قسمين في الجملة: وسائل عامة غير طبية، ووسائل طبية.

القسم الأول: الوسائل العامة غير الطبية، وهي التي لا تستدعي تدخلاً طبياً، كالنظام الغذائي، والغسل الكيميائي، وتوقيت الجماع بتحري وقت الإباضة، وما أشبه ذلك. وهناك طريقة التوقيت استناداً لدورة القمر، وكذلك استعمال الجدول الصيني، والطرق الحسابية.

القسم الثاني: الطرق الطبية، فهي على اختلافها تجتمع في كونها تسعى إلى تلقيح البويضة بالحيوانات المنوية الحاملة للجنس المرغوب فيه <sup>(١)</sup>. وأما الطرق الطبية فتلاث <sup>(٢)</sup>:

- تحديد جنس الجنين بالتقنيات الصناعية قبل الإخصاب: والتلقيح يمكن أن يكون خارج وداخل الجسم.

- تحديد جنس الجنين بالتقنيات الصناعية بعد الإخصاب: يتم استعمال تقنية التشخيص الوراثي قبل العلق التي تستعمل في الأصل لمعرفة إصابة اللقيحة بالأمراض الوراثية، وذلك باستخدام طريقة التلقيح خارج الجسد، حيث يقوم المعالج بتلقيح بويضات الزوجة بمبي الزوج. وهذه الطريقة

<sup>(١)</sup> سورة الذاريات، آية ٤٩.

<sup>(٢)</sup> سورة الشورى، آية ٤٩-٥٠.

<sup>(٣)</sup> جريدة عكاظ، ٢٤/٩/٢٠٠٨م، مقالة د. خالد المصلح تحت عنوان: "اختيار جنس الجنين بالكروموسومات جائز بضوابط"، وهي صحيفة سعودية تصدر باللغة العربية عن مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر منذ عام ١٩٥٨م.

<sup>(٤)</sup> تحديد جنس الجنين ( الاختيار المسبق لجنس الجنين ) (٢-٢)، د. محمد بن هائل المدحجي، <http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=3238>



تعتبر الطريقة الأكثر انتشاراً والأكثر ضماناً - إذا حصل الحمل - حيث تصل نسب نجاحها إلى ٩٩٪.

- تحديد جنس الجنين بالتقنيات الصناعية بعد الحمل: ظهرت مؤخراً بعض النظريات التي تزعم إمكانية تغيير جنس الجنين في أطوار الحمل الأولى، وذلك إما عن طريق الحقن بالهرمونات، أو عن طريق التحكم في جين أو عامل وراثي يعمل على إحداث تفاعلات حيوية تؤدي إلى تحويل مبايض الأجنة الإناث خلال الأسابيع الثمانية الأولى إلى خصيات ذكرية.

## المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخرجها

### أولاً: مشكلة النازلة

هل يجوز التدخل الطبي لاختيار جنس الجنين في ضوء الفقه الحنفي نظراً للتحدي لمشية الله وإرادته في أن يكون بعض الناس عقيماً، وبعضهم ذا بنين، وبعضهم ذا بنات، وبعضهم ذا بنات وبنين؟

### ثانياً: تخرج النازلة

لم أقف في الفقه الحنفي بالذات على مسألة مشابهة لمسألة تحديد جنس الجنين المستجدة يمكن تخرج النازلة عليها، لكن يمكن وضعها في إطار الأحكام العامة في المذهب وإسنادها إلى الآراء الفقهية المعاصرة بالخصوص. وأما الفتاوى المعاصرة بهذا الشأن فقد صدرت في ضوء المصالح المرسل<sup>(١)</sup>.

(١) إن مجلس الجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته التاسعة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ٢٢-٢٧/شوال/١٤٢٨هـ التي يوافقها ٣-٨/نوفمبر/٢٠٠٧م قد نظر في موضوع: ( اختيار جنس الجنين )، وبعد الاستماع للبحوث المقدمة، وعرض أهل الاختصاص، والمناقشات المستفيضة. وعلى ضوء ذلك قرر الجمع ما يلي: أولاً: يجوز اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية؛ كالنظام الغذائي، والغسل الكيميائي، وتوقيت الجماع بتحري وقت الإباضة؛ لكونها أسباباً مباحة لا محذور فيها .

ثانياً: لا يجوز أي تدخل طبي لاختيار جنس الجنين، إلا في حال الضرورة العلاجية في الأمراض الوراثية، التي تصيب الذكور دون الإناث، أو بالعكس، فيجوز حينئذٍ التدخل، بالضوابط الشرعية المقررة، على أن يكون ذلك بقرار من لجنة طبية مختصة، لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من الأطباء العدول، تقدم تقريراً طبياً بالإجماع يؤكد أن حالة المريضة تستدعي أن يكون هناك تدخل طبي حتى لا يصاب الجنين بالمرض الوراثي ومن ثم يُعرض هذا التقرير على جهة الإفتاء المختصة لإصدار ما تراه في ذلك.

ثالثاً: ضرورة إيجاد جهات للرقابة المباشرة والدقيقة على المستشفيات والمراكز الطبية؛ التي تمارس مثل هذه العمليات في الدول الإسلامية، لمنع أي مخالفة لمضمون هذا القرار. وعلى الجهات المختصة في الدول الإسلامية إصدار الأنظمة والتعليمات في ذلك. (موقع رابطة العالم الإسلامي <http://www.themwl.org/Bodies/Researches/default.aspx?d=1&rid=282&l=AR>).

وأجازه الآخرون ضمن الشروط التالية:

١. ألا تكون عملية تحديد جنس الجنين سياسة عامة؛ لئلا تفضي إلى اختلال في التوازن الطبيعي في نسب الخلق.
٢. أن يقتصر استعمالها على الحاجة.
٣. أن يكون تحديد جنس الجنين بتراضي الوالدين.
٤. التأكد تمام التأكد من عدم اختلاط المياه المفضي إلى اختلاط الأنساب.
٥. المحافظة على ستر العورات من الهتك، وذلك من خلال قصر الكشف على موضع الحاجة قدرًا وزمانًا.

وأما وسائل تحديد جنس الجنين التي لا تعدو كونها أسباباً مباحةً، مثل النظام الغذائي، والغسل الكيميائي، وتوقيت الجماع بتحري وقت الإباضة، فلا محذور فيها لإدراك مقصد جائز مباح، فهي تبقى في إطار التداوي الذي حكمه عند الحنفية الإباحة<sup>(١)</sup>.

وأما طريقة التوقيت استناداً لدورة القمر، وكذلك استعمال الجدول الصيني، والطرق الحسابية فهي في الحقيقة ضرب من التخمين المرتبط بالتنجيم وادعاء علم الغيب<sup>(٢)</sup>. وقد ذكرنا آنفاً في المباحث السابقة عند مسألة استئجار الرحم أثراً من آثاره وهو اختلاط الأنساب وضياعها والإفساد في الأرض، فكذلك من باب الإفساد على وجه التعمد والإخلال بالميزان المتمثل في توازن الذكور والإناث وعدم الغلبة الفاحشة لأحد الجنسين، والذي وضعه الله تعالى حفظاً لبقاء النوع البشري. والأصل أن نترك فطرة الله التي فطر الناس عليها، لحكمة الله وتديره في الكون، والتوازن الكوني بين الذكور والإناث كما كان على طول التاريخ، ولو ترك لأهواء الناس فالناس تحب الذكور أكثر. والله تعالى أعلم.

٦. اعتقاد أن هذه الوسائل ما هي إلا أسباب لإدراك المطلوب، وأن الدعاء أكدها وأعظم تأثيراً. (تحديد جنس الجنين) الاختيار المسبق لجنس الجنين (٢-٢)، د. محمد بن هائل المدحجي، <http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=3238>.

<sup>(١)</sup> حاشية ابن عابدين، ٢٤٩/٥، ٢١٥.

<sup>(٢)</sup> قال في حاشية رد المحتار (٤٦/١-٤٧): والتنجيم هو علم يعرف به الاستدلال بالتشكلات الفلكية على الحوادث السفلية. وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية: أن علم النجوم في نفسه حسن غير مذموم، إذ هو قسمان: حسابي وإنه حق، وقد نطق به الكتاب، قال الله تعالى: **الْشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ** ﴿٥﴾ (سورة الرحمن: ٥) أي سيرهما بحساب. واستدلالي بسير النجوم وحركة الأفلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره، وهو جائز كاستدلال الطبيب بالنبض من الصحة والمرض، ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى أو ادعى الغيب بنفسه يكفر... بل صرح في الفصول بجرمته وهو ما مشي عليه الشارح. ولذا قال في الإحياء: إن علم النجوم في نفسه غير مذموم لذاته إذ هو قسمان الخ. ثم قال: ولكن مذموم في الشرع. وقال عمر: تعلموا من النجوم ما تهتدوا به في البر والبحر ثم أمسكوا. وإنما زجر عنه من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه مضر بأكثر الخلق، فإنه إذا ألقى إليهم أن هذه الآثار تحدث عقيب سير الكواكب وقع في نفوسهم أنها المؤثرة. وثانيهما: أن أحكام النجوم تخمين محض، وثالثهما: أنه لا فائدة فيه، فإن ما قدر كائن والاحتراز منه غير ممكن.

## المبحث الخامس: بنوك الحليب وأثرها في باب الرضاع المطلب الأول: عرض للنازلة

يقوم بنك الحليب البشري المختلط على جمع لبن الأمهات عن طريق التبرع أو الأجر، ثم حفظه عن طريق التبريد أو التجفيف والتعقيم، وذلك لاستخدامه في تغذية الأطفال الخدج، وهم ناقصو النمو بسبب الولادة المبكرة دون مص الثدي. وتم تنفيذ هذه الفكرة في الغرب وحقت نجاحا كبيرا هناك.

واختلف الفقهاء المعاصرون في حكم إنشاء مثل تلك البنوك على ثلاثة اتجاهات<sup>(١)</sup>:  
الاتجاه الأول: يرى مشروعية إنشاء بنك للحليب البشري المختلط مع إثابة المساهمين فيه، تحقيقا لمقصد من مقاصد الشريعة في العناية بكل ضعيف خصوصا إذا كان طفلا خديجا.  
والاتجاه الثاني: يرى تحريم إنشاء بنك للحليب البشري المختلط؛ لعدم وجود ضرورة أو حاجة إليها بسبب انتشار الألبان الصناعية، فضلا عما يرتبه هذا البنك من محاذير شرعية.  
والاتجاه الثالث: يرى مشروعية إنشاء بنوك الحليب البشري المختلط بضوابط شرعية.

## المطلب الثاني: مشكلة النازلة وتخريجها أولا: مشكلة النازلة

- حكم بنوك الحليب في ضوء الفقه الحنفي يدور حول ما يلي من الأحكام:
١. حكم بيع وشراء لبن الأم؛
  ٢. حكم اشتراط مص مباشر من الأم المرضعة للتحريم؛
  ٣. حكم اشتراط كون لبن المرضعة خالصا غير مختلطا بمواد أخرى؛
  ٤. حكم اختلاط لبن امرأتين أو أكثر.

## ثانيا: تخريج النازلة

أما بيع وشراء لبن الأم فقد نص ظاهر الرواية على عدم جوازه، قال في البحر الرائق: "لم يجز بيع لبن المرأة؛ لأنه جزء الآدمي وهو بجميع أجزائه مكرم مصون عن الابتذال بالبيع، أطلقه فشمّل لبن الحرة والأمة وهو ظاهر الرواية. وعن أبي يوسف: "يجوز بيع لبن الأمة لجواز إيراد البيع على نفسها فكذا على جزئها"<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> بنك الحليب البشري المختلط، د. سعد الهالبي، <http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=988271>.

<sup>(٢)</sup> البحر الرائق، ٨٧/٦. وقال في كتاب اللباب في الجمع بين السنة والكتاب (٥١١/٢)، لأبي محمد علي بن زكريا المتنجي، دار القلم - دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م: "لا يجوز بيع لبن المرأة، قال الله تعالى: "فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن"، فقد دلت هذه الآية على أن لبن المرأة وإن كان عينا فقد أجرى مجرى المنافع التي تستحق بعقود الإيجارات، فكما لا يجوز عقد البيع على المنافع لا يجوز على لبن المرأة وفارق لبن المرأة بذلك سائر ألبان الحيوانات؛ لأنه لا يجوز استئجار شاة لرضاع صبي؛ لأن الأعيان لا تستحق بعقود الإيجارات كاستئجار النحل والشجر. والله أعلم".

وأما المص المباشر من الأم المرضعة فليس شرطاً للتحريم عند الحنفية؛ لأنهم ألحقوا معنى المص بالسعوط والوجور<sup>(١)</sup>. فالمص يستلزم الوصول إلى الجوف وجعل الوجور والسعوط ملحقين بالمص<sup>(٢)</sup>. فيتبين واضحاً أنه يثبت التحريم بغير المص المباشر عند الحنفية.

وأما حكم كون لبن المرضعة خالصاً غير مختلطاً بمواد أخرى واشتراطه للتحريم، فقد ذكر المؤلف بالي زاده في فتوى رقم (٢٠٥٨) من هذا البحث ما يلي: "إذا اختلط اللبن بالطعام لم يتعلق به التحريم، وفي الخلط بالماء وسائر المائع يثبت التحريم إن كان مائعاً، وإلا فلا"<sup>(٣)</sup>.

وأما اختلاط لبن امرأتين فقد قال في البحر الرائق: وإذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بأغلبهما عندهما. وقال محمد: "تعلق بهما كيفما كان؛ لأن الجنس لا يغلب الجنس"، وهو رواية عن أبي حنيفة. قال في الغاية: وهو أظهر وأحوط"<sup>(٤)</sup>.

وبناء على ما تقدم لا يجوز إنشاء البنوك التي تشتمل على أحد هذه المحظورات، ويجوز إنشاؤها تحت قيود وضوابط لا تخالف الأحكام الشرعية المتعلقة بهذا الشأن<sup>(٥)</sup>. والله تعالى أعلم.

(١) حاشية رد المحتار، ٢٢٩/٣.

(٢) المصدر السابق، ٢٢٩/٣. والسَّعُوطُ بالفتح والصَّعُوطُ اسم الدواء يُصَبُّ في الأنف. (لسان العرب، مادة: سعط، ٣١٤/٧) الرَّجْرُ: أَنْ تَوْجَرَ ماءً أو دواءً في وسط حلق صبي. الجوهري: الرَّجْرُ الدَّواءُ يُوجَرُ في وسط الفم. (لسان العرب، مادة: وجر، ٢٧٩/٥).

(٣) تفصيل المسألة: قال الفتاوى الهندية (٣٤٤/١): "إذا اختلط اللبن بالطعام فإن كانت النار قد مست اللبن وأنضجت الطعام حتى تغير فلا يحرم سواء كان اللبن غالباً أو مغلوباً وإن كانت النار لم تمسه فإن كان الطعام غالباً لم تثبت الحرمة به أيضاً وإن كان اللبن غالباً فكذلك عند أبي حنيفة -رحمه الله تعالى-؛ لأنه إذا خلط المائع بالجامد صار المائع تبعاً فخرج من أن يكون مشروباً حتى قالوا لو كان الطعام قليلاً وبقي اللبن مشروباً تثبت به حرمة الرضاع وقيل هذا إذا كان لا يتقاطر اللبن من الطعام عند حمل اللقمة وأما إذا كان يتقاطر منه اللبن تثبت به الحرمة عنده لأن القطرة من اللبن إذا دخلت حلق الصبي تكفي لثبوت الحرمة والأصح أنها لا تثبت بكل حال عنده".

(٤) البحر الرائق، ٢٤٥/٣.

(٥) ومشروعية إنشاء بنوك الحليب البشري المختلط بضوابط شرعية تضمن سلامة اللبن ومعرفة الأمهات المشاركات في جمع هذا اللبن، ليعرف الرضيع وأهله أنه أخذ هذا اللبن من فلانة زوجة فلان وأم فلان وفلان ليرتب على ذلك وضعه الشرعي في الحرمات بسبب الرضاع، وتكتب قائمة أسماء الأمهات وأزواجهن وأولادهن على كل زجاجة معبأة من هذا الحليب البشري المختلط. (بنك الحليب البشري المختلط، د. سعد الهاللي، <http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=988271>).

## الخاتمة

- لقد توصلت من خلال دراستي لكتاب "ميزان الفتاوى" (كتاب النكاح والطلاق والحضانة والرضاع) لشيخ الإسلام العثماني مصطفى بالي زاده - إلى نتائج عديدة، ومن أهمها:
- إن كتاب "ميزان الفتاوى" أحد مجاميع فتاوى الحنفية التي كثر اعتماد المتأخرين عليها، وخاصة في الدولة العثمانية، واعتنى بها علماءها وهم أهل القضاء وأهل الفتاوى.
  - وإن البوشناق شاركوا في عدة مناصب حكومية وعلمية عالية في الدولة العثمانية، منهم من وصل إلى منصب شيخ الإسلام مثل مؤلف هذا الشرح - الشيخ مصطفى بالي زاده.
  - وإن الشيخ بالي زاده، بصفته شيخ الإسلام، والكاتب باللغتين العربية والتركية حاز على الشهرة الكبيرة، وليس مذكوراً فقط في كتب تاريخ الدولة العثمانية، بل أيضاً في جميع المعاجم العربية والتركية المشهورة.
  - وعاش المؤلف مصطفى بالي زاده - رحمه الله تعالى - فترة ازدهار العلم الشرعي في الدولة العثمانية. فأسهم إسهاماً بارزاً في مراجعة ومعالجة الأقوال الفقهية، وإن لم يكن في مرتبة الفقهاء المجتهدين، فإنه من أهل التمييز بين الترجيحات، ولديه المعرفة والعلم بترجيحات طبقات الحنفية السابقة.
  - وتتميز مؤلفات بالي زاده بالعبارات القوية والأسلوب الرصين. وكذلك اشتهر بانتقاده لفقهاء المذهب الحنفي، وبالتالي، فإن مؤلفاته تحتوي على فوائد مهمة لفهم كتب الحنفية.
  - وإن كتابه "ميزان الفتاوى" قنطرة إلى أقوال فقهاء المذهب، يستغني بها الباحث في كثير من الأحوال عن الرجوع إلى المراجع الأخرى، لأن أكثر الأقوال الراجحة المتمثلة في فتاويه مدونة في كتابه.
  - كثرت المراجع التي رجع إليها المؤلف - رحمه الله تعالى - واستفاد منها أثناء تأليفه لهذه الفتاوى. ولا يخفى علينا أن جل الكتب المذكورة معتمدة في المذهب الحنفي.
  - وتتجلى قيمة هذا الكتاب في عرضه الفتاوى بوضوح كامل دون الاستطرادات الطويلة في الرد على المخالفين، فقرب بذلك المؤلف - رحمه الله تعالى - مسائل الفقه إلى أذهان الناس وأفهامهم بأسلوب مناسب.
  - هناك عدة من مؤلفاته التي ما زالت مخطوطة، فيجب علينا أن نستخرج كنوز علمه بالعمل الجاد في الدراسة والتحقيق لميراثه العلمي.
  - حاولت إلحاق المسائل المستجدة والنوازل المتعلقة بالنكاح والرضاع حسب قواعد المذهب الحنفي إلى هذا مجموع الفتاوى، فعسى أن يزيد جهدي قطرة في بحار العلم والفقه.
  - وأسأل الله العليّ القدير أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم وينفع به،  
إنه سميع مجيب والحمد لله رب العالمين.

# فهارس الكتاب

١. فهرس الآيات القرآنية الكريمة
٢. فهرس الأحاديث الشريفة
٣. فهرس الأعلام
٤. فهرس المراجع و المصادر

## فهرس الآيات القرآنية الكريمة

نص الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ	سورة البقرة، آية ٢٣٢	٢٠٩
وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ	سورة البقرة، آية ٢٣٣	٢٠٧
وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا	سورة البقرة، آية ٢٣٤	١٥٥
وَسَيِّدًا وَحَصُورًا	سورة آل عمران، ٣٩	٦٧
وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا	سورة النساء، آية ٢١	٣٩٥
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ	سورة النساء، آية ٢٣	١٦٨
وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ	سورة النساء، آية ٢٣	٣٦٠
وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ	سورة النساء، آية ٢٣	١٨٠
وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ	سورة النساء، آية ٢٣	٣٧١
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ	سورة النساء، آية ٣	١٨٠
لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ	سورة النساء، آية ١١	٣٠٩
وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا	سورة الأحقاف، آية ١٥	٢٠٧
قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي	سورة يوسف، آية ١٠٨	١
لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ خَلَقَ مَا يَشَاءُ	سورة الشورى، آية ٤٩-٥٠	٤٠٧
يُبَايِعُكَ عَلَى أَن لَّا يُشْرِكَ بِإِلَهِ شَيْئًا	سورة الممتحنة، آية ٢٢	٢٣٢
وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ	سورة الذاريات، آية ٥٦-٥٨	١
وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ	سورة الذاريات، آية ٤٩	٤٠٧
الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ	سورة الرحمن، آية ٥	٤٠٩

### فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	نص الحديث أو الأثر
٦٩	مما وسع الله تعالى على هذه الأمة نكاح الأمة
١٦٨	ما يحرم من النسب يحرم من الرضاع
٣٩٦	ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد
٣٩٩	النكاح في الجاهلية كان على أربع أنحاء
٤٠٦	لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقى ماءه زرع غيره
٤٠٦	الولد للفراش وللعاهر الحجر
٢٠٦	طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان
١٨١	إنه يحرم عليك مما ملكت يمينك
٢٨٠	أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة



## فهرس الأعلام

### حرف (أ)

١٣	إبراهيم بن أحمد
١٦٧	ابن الحنفية، أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب
٢١٥	ابن الشحنة، عبد البر بن محمد بن محمد بن محمد بن محمود
١٦٠	ابن الفرغ، محمد بن سلام
٨٦	ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ثم الإسكندري
١٢١	ابن رستم، إبراهيم أبو بكر المروزي
١٢٠	ابن قاضي سمانه، إسرائيل الحنفي بدر الدين محمود
٦٦	ابن مازة، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر
٧٥	أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي
١٧١	أبو حفص، الكبير أحمد بن حفص المعروف
٢٨٨	الأتقاني، أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي الفارابي العميدي
١١	أحمد الأول
١١٨	الأخسيكي، محمد بن محمد حسام الدين
٧١	الأستروشي، محمد بن محمود بن حسين
١٨٠	أسعد بن أبي بكر الأسكداري
٣٥٠	أسعد بن سعد الدين محمد بن حسن الحافظ
٢١٦	الأسفراييني، عصام الدين إبراهيم بن محمد
٣٨٤	أصحمة، ملك الحبشة
٢٠١	الأقطع، أحمد بن محمد بن محمد، أبو نصر البغدادي
٥٤	الأنديتي، عالم بن علاء الأنصاري الدهلوي

### حرف (ب)

٨٧	البابري، محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين أبي عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي
٢١٨	البنخاري، طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد
٦٨	البزدوي، علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد أبو الحسن فخر الإسلام

٢٥٨	البزدوي، محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى
٣١٧	البقالي، محمد بن محمد بن أبي القاسم زين المشائخ أبو الفضل الخوارزمي
٣١٧	البلخي، محمد بن عبد الله بن محمد أبو جعفر الهندواني
٦٤	بنو عدنان

### حرف (ت)

١١٥	الترجماني، علاء الدين محمد الحنفي
٢٣٢	التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني
٧٠	الجرجاني، علي بن محمد بن علي

### حرف (ج)

١١٩	الجمالي، محيي الدين محمد بن المولى علاء الدين علي
١٧١	الجوزجاني، أبو سليمان

### حرف (ح)

٣١٧	الحاكم الشهيد، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن إسماعيل المروزي
١٢٨	حسام الدين الشهيد، عمر بن عبد العزيز
٥٦	الحصفي، علاء الدين
٥٧	الحموي، أحمد بن محمد مكي

### حرف (خ)

٦٠	الخادمي، سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان
١٩٥	الخاصي، نجم الدين يوسف بن أحمد الخوارزمي جمال الأئمة
١١٨	الخجندي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي القاسم بن أبي رجا القاعدي
١٣٤	الخصاف، أحمد بن عمر بن مهير الشيباني أبو بكر البغدادي
٣٤٩	خواجة زاده، محمد بن سعد الدين محمد بن حسن جان
٢٩٥	خواجه زاده، مصطفى بن يوسف بن صالح البروسوي مصلح الدين
٣١٧	الخوارزمي، نجم الدين يوسف بن أحمد بن أبي بكر
٢٦٦	خواهر زاده، بكر محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري أبو

## بكر الحنفي

### حرف (د)

- ٧٠ | الدبوسي، أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى القاضي الحنفي  
١٧١ | الديري، بدر الدين محمد بن الحسن بن عبد العال

### حرف (ر)

- ٣٨٤ | رملة بنت أبي سفيان، صخر بن حرب بن أمية أم حبيبة زوج النبي -  
صلى الله عليه وسلم  
٥٧ | الرملي، خير الدين بن أحمد بن علي

### حرف (ز)

- ١٣٤ | الزاهدي، مختار بن محمود بن محمد  
٩٤ | زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري  
٦٩ | الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي  
٨٦ | الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي فخر الدين

### حرف (س)

- ٧٠ | السرخسي، رضي الدين بن العلا الصدر الحميد تاج الدين محمد بن  
محمد بن محمد  
٧٦ | السغناقي، حسين بن علي بن حجاج بن علي حسام الدين  
٧٣ | السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الفقيه  
الحنفي  
١٢١ | السمرقندي، عليا بادي محمد بن عثمان بن محمد حسام الدين العليا  
بادي  
٧٣ | السمرقندي، محمد بن عبد الحميد بن الحسن بن حمزة الأسمندي علاء  
الدين أبي بكر  
١٥٦ | السمرقندي، محمد بن يوسف بن محمد بن علي بن محمد العلوي  
الحسني أبو القاسم، ناصر الدين، المدني  
١٢١ | السنجي، محمد بن عمر بن عبد الله الصائغ رشيد الدين

### حرف (ش)

- ٦٠ | الشرنبلالي، أبو الإخلاص حسن بن عمار بن علي

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد ٣٨٧

### حرف (ص)

الصدر الشهيد، حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري الحنفي ٦٩

### حرف (ط)

الطرسوسي، برهان الدين إبراهيم بن علي الحنفي ٢١١

### حرف (ظ)

ظهير الدين، أبو بكر محمد بن أحمد القاضي ١٢٥

### حرف (ع)

عبد الجبار القاضي، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار  
الهمداني ٢٤٠

العتابي، أحمد بن محمد بن عمر العتابي ٧٤

عثمان الثاني ١١

العثماني، محمد تقي بن المفتي محمد شفيع ٥٥

العمري، صالح بن محمد بن نوح الفلاني ٥٨

العتابي، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن  
محمود الحنفي ٢٠٨

### حرف (غ)

الفناري، شمس الدين ٦٧

الفناري، محمد شاه ٦٧

### حرف (ق)

قارئ الهداية، عمر بن علي بن فارس الكتاني القاهري الحسيني، أبو  
حفص سراج الدين ٢١٣

قاضي خان، حسن بن منصور بن محمود الأوزجندي ٨٤

القدوري، أحمد بن محمد البغدادي ١٥٣

القراباغي، محمد بن علي ٣٤٨

القهستاني، محمد بن حسام الدين الخراساني شمس الدين ٢٠٠

القونوي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن إلياس الدمشقي ٢٠٥

### حرف (ك)

الكاكي، محمد بن محمد بن أحمد السنجاري الحنفي قوام الدين ٦٧  
الكرماني، عبد الرحمن بن محمد بن أميروه أبو الفضل ٢١٠

### حرف (م)

مؤيد زاده، عبد الرحمن بن علي بن مؤيد الأماسي ١٥٠  
المحبوبي، شمس الدين أحمد بن جمال الدين عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد ٣٤٧  
صدر الشريعة الأول  
محمد الرابع ١٣  
محمد خان الثالث ١١  
محمد سعد الدين محمد بن حسن جان الحافظ ٣٤٩  
مراد الثالث ١٠  
مراد الرابع ١٢  
المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الإمام برهان الدين الفرغاني ١٢٢  
مصطفى خان الأول ١١  
ملا عرب، الواعظ محمد بن عمر بن حمزة بن عوض ١٨٦  
ملا علي القاري، ابن سلطان محمد الهروي ٥٨  
مولانا خسرو، محمد بن فرامرز بن خواجه علي، الشهير ٢٣٦

### حرف (ن)

الناطقي، أبو العباس أحمد بن محمد ١٧٠  
نجم الأئمة البخاري ٢٤١  
النسفي، أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد ١٢٧  
النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود الحنفي حافظ الدين أبو البركات ١٥٣

### حرف (هـ)

هشام بن عبيد الله الرازي المازني السني الحنفي ٢٦٥

### حرف (ي)

يحيى بن عبد الله الفقيه الحنفي الرومي الصوفي ١٠٩

## فهرس المراجع والمصادر

### أولاً: القرآن الكريم

#### ثانياً: كتب التفسير وعلوم القرآن

١. الآلوسي، محمود أبو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عدد الأجزاء: ٣٠.
٢. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود محيي السنة، تفسير البغوي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

#### ثالثاً: كتب الحديث وعلومه

٤. ابن عبد الباقي، محمد فؤاد بن صالح بن محمد، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، دار إحياء الكتب العربية ودار الحديث، القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، دار الريان للتراث - القاهرة.
٥. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، دار الرسالة العالمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٦. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، دار الرسالة العالمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٧. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر - صحيح البخاري، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٨. البصري، عبد الله بن سالم المكي الشافعي، ضياء الساري، دار النوادر - قطر، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٩. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوُجَردي الخراساني أبو بكر، السنن الكبرى للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحّاك أبو عيسى، الجامع الكبير - سنن الترمذي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٨م.
١١. اللكنوي، الإمام القاضي محب الله بن عبد الشكور الهادي العلامة عبد العلي، فوائح الرحموت في شرح مسلم الثبوت، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
١٢. اللكنوي، محمد، التعليق الممجّد لموطأ الإمام، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩١م، تحقيق: د. تقي الدين الندوي.

#### رابعاً: كتب العقائد الإسلامية

١٣. ابن عربي، الفتوحات المكية، محي الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي، مكتبة المصطفى الرقمية، طبعة ١٨٥٣م.
١٤. مجموعة المؤلفين، موسوعة الرد على الصوفية، المكتبة الشاملة الإلكترونية.

#### خامساً: كتب الفقه وأصوله

١٥. ابن الشَّحْنَة، أحمد بن محمد بن محمد أبو الوليد لسان الدين الثقفي الحلبي، لسان الحكم، البابي الحلبي - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
١٦. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان أبو عمر، أدب المفتي والمستفتي، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٧. ابن تيمية، أحمد بن تيمية الحراني، مجموعة الرسائل و المسائل، لجنة التراث العربي، المكتبة الشاملة الرقمية.
١٨. ابن خلدون، عبد الرحمن محمد، مقدمة ابن خلدون، المكتبة الشاملة الرقمية.
١٩. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه أبي حنيفة، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، رد المختار على الدر المختار، بيروت، دار الفكر، ١٤١٢هـ.
٢١. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، رد المختار على در المختار شرح تنوير الأبصار، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
٢٢. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، رسائل ابن عابدين، مطبوع، الناشر وسنة النشر غير معروفين.
٢٣. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، شرح عقود رسم المفتي، كراتشي - باكستان، مكتبة مير محمد، الطبعة الثانية.
٢٤. ابن عابدين، محمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز، منحة الخالق على البحر الرائق، مطبوعة بهامش البحر الرائق لابن نجيم، مطبوع، سنة ودار النشر غير معروفين.

٢٥. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت، الطبعة الرابعة عشرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٢٦. ابن مازة، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر البخاري الحنفي، المحيط البرهاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.
٢٧. ابن مازة، أبو المكارم حسام الدين عمر بن عبد العزيز، العدة في الفتاوى، مخطوط، مكتبة فاضل أحمد باشا - إسطنبول، عدد اللوحات: ٣٠، رقم التصنيف: ٦٨٩-٠٠٢.
٢٨. ابن مازة، الإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر البخاري، الوجيز في الفتاوى، مخطوط، مكتبة "إسطنبول ملت كتبخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات ٣٣٦، رقم التصنيف: ٣٤ fe ٩٩٦.
٢٩. ابن مازة، الشيخ الإمام عمر بن عبد العزيز حسام الدين الشهيد، الفتاوى الصغرى، مخطوط، مكتبة "إسطنبول ملت كتبخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٣٥٦، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٤٧.
٣٠. ابن مازة، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري، عمدة الفتاوى، مخطوط، مكتبة "إسطنبول ملت كتبخانه"، عدد الأجزاء: ٢ عدد اللوحات ٣٠٠، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٣٥/١.
٣١. ابن مازة، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري، الوقعات (الوقعات الحسامية)، مخطوط، مكتبة "بالي كسير خلق كتبخانه"، تركيا، عدد الورقات ٣٠٠، رقم التصنيف: ١٠ hk ١١٨٣.
٣٢. ابن مازة، الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري، الوقعات الحسامية، المسمى بـ "الأجناس"، مخطوط، مكتبة "إسطنبول ملت كتبخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٤٠٧، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٨٦.
٣٣. ابن مازة، الصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن عمر، ابن مازة، برهان الأئمة، أبي محمد، حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد، الفتاوى الكبرى، مخطوط، مكتبة بيازيد دولت، إسطنبول، رقم التصنيف: ٣٤ Mer Dev ٣٢١-١٨٩٨٨.
٣٤. ابن مازة، برهان الدين محمد بن تاج الدين أحمد بن عمر، تنمة الفتاوى، مخطوط، مكتبة "إسطنبول ملت كتبخانه"، عدد الأجزاء: ٢، عدد اللوحات: ٥٧٥، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٠٤ و ١٠٠٥.
٣٥. ابن مازة، برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن عمر، الوجيز في الفتاوى، مخطوط، مكتبة "إسطنبول ملت كتبخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٢٩٨، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٦٥.



٣٦. ابن نجيم، زين الدين الحنفي، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية.
٣٧. ابن نجيم، زين بن إبراهيم بن محمد المصري، الأشباه والنظائر لابن نجيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ.
٣٨. ابن نجيم، زين بن إبراهيم بن محمد المصري، رسائل ابن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
٣٩. ابن نجيم، زين بن إبراهيم بن محمد المصري، رفع الغشاء عن وقفي العصر والعشاء، مطبوع ضمن رسائل ابن نجيم. (مكتبة المصطفى الرقمية الإلكترونية، [www.al-mostafa.info](http://www.al-mostafa.info))
٤٠. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، كتاب الآثار، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٥٥هـ، عدد الأجزاء ١.
٤١. الأتقاني، أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي الفارابي العميدي، غاية البيان ونادرة الزمان، قوام الدين، مكتبة جامعة الملك سعود، مخطوط، لوحة ١٧٤، عدد الأجزاء: ٢، عدد اللوحات ٢٣٠، رقم التصنيف: ٨٤/٢.
٤٢. الأخسيكي، محمد بن محمد حسام الدين، المنتخب في أصول المذهب، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم التصنيف ٣٧٩٧.
٤٣. الإسيبي، أحمد بن منصور المطهري أبو نصر، شرح مختصر الطحاوي، مخطوط، مكتبة "إسطنبول ملت كتيخانه"، رقم التصنيف ٣٤ fe ٨٠٣، عدد اللوحات: ٤٧٧.
٤٤. الأستروشي، محمد بن محمود بن حسين، فصول الأستروشي، مخطوط، مكتبة "جورم حسن باشا خليج"، إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٤١٨، رقم التصنيف: ١٩ hk ١٣٣٢.
٤٥. الأسفرايني، عصام الدين إبراهيم بن محمد، حاشية على شرح وقاية الرواية على مسائل الهداية، مخطوط، مكتبة "مانيسا خلق كتيخانه" - مانيسا / تركيا، عدد اللوحات: ٢٢٢، رقم التصنيف: ٤٥ hk ٨٣٣٤.
٤٦. الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم، شرح الأسنوي للمنهاج، وهو نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤٧. الأسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعي، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، أبو محمد، جمال الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤٨. الإفشنجي، محمود بن محمد بن داود اللؤلؤي البخاري، كتاب الحقائق شرح منظومة النسفي، مخطوط، موقع مخطوطات الأزهر الشريف، (رقم التصنيف: ٣٢٧٤٨٥).
٤٩. الأقطع، أبو نصر البغدادي، شرح مختصر القدوري، مخطوط، مكتبة "جوروم حسن باشا خلق كتيخانه" إسطنبول/تركيا، عدد اللوحات: ٥٢٣، رقم التصنيف: ١٥ hk ١٥٠٣.

٥٠. آل تيمية: الجد مجد الدين عبد السلام بن تيمية؛ الأب عبد الحلیم بن تيمية؛ الابن أحمد بن تيمية، **المسودة في أصول الفقه**، دار الكتاب العربي، بيروت / لبنان.
٥١. الأماسي، عبد الرحمن بن علي بن مؤيد، **فتاوى مؤيد زاده**، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، عدد الأوراق: ١٣٢، رقم التصنيف: ٦٩٤١.
٥٢. الأندريتي، عالم بن علاء الأنصاري الدهلوي، **الفتاوى التاتارخانية**، كراتشي - باكستان، إدارة القرآن والغلوام الإسلامية، ١٤١١هـ.
٥٣. الأندلسي، علي بن أحمد ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ١٩٧٩م.
٥٤. الأوزجندی، أبو المحاسن فخر الدين حسن بن منصور قاضيخان، **شرح الجامع الصغير**، مخطوط، مكتبة "بروسه إينباي يازما أثر كتيخانه" بروسة / تركيا، عدد اللوحات: ٢٤٨.
٥٥. الأوزجندی، حسن بن منصور بن محمود المعروف بقاضيخان، **فتاوى قاضيخان**، لكنو - الهند، مطبعة نولكشور، ١٢٩٣هـ.
٥٦. البابرقي، محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين أبي عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي، **العناية في شرح الهداية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م.
٥٧. الباحسين، د. يعقوب بن عبد الوهاب، **التخريج عند الفقهاء والأصوليين**، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤١٤هـ.
٥٨. بالي زاده، مصطفى شيخ الإسلام العثماني، **الفرائد في حل المسائل والقواعد**، مخطوط، رقم التصنيف: (م س ٣١٢)، وهي نسخة الأصل التي اعتمدتها في رسالة الماجستير.
٥٩. بالي زاده، مصطفى شيخ الإسلام العثماني، **ميزان الفتاوى**، مخطوط، ورقة ١، دار الكتب والوثائق القومية في القاهرة، رقم ٦٩٣٨.
٦٠. بالي زاده، مصطفى، **حاشية على شرح المفتاح للسيد الشريف**، مخطوط، مكتبة شهيد علي باشا، إسطنبول - تركيا، رقم التصنيف: ٢٢١٨.
٦١. بالي زاده، مصطفى، **حاشية على شرح الهداية**، مخطوط، مكتبة "مراد ملا" إسطنبول، رقم التصنيف: ٨١٦.
٦٢. البخاري، أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر، **الفوائد الظهيرية**، مخطوط، مكتبة "عاطف أفندي" إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٤٠١، رقم التصنيف: ١٠٠٢-١٠٠٠.
٦٣. البخاري، الشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد، **خلاصة الفتاوى**، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، عدد اللوحات: ٣٨٨. رقم التصنيف: ٢١٧.٤-١٥١٥.
٦٤. البخاري، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، **ذخيرة الفتاوى**، أو **الذخيرة البرهانية**، أو **الفتاوى البرهانية**، مخطوط، مكتبة "إسطنبول ملت كتيخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٧٨٥، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٢٧.
٦٥. البخاري، محمد بن محمد بن محود، **غور الأذكار شرح درر البحار**، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٢١٧، رقم التصنيف: ٤٣٤٩.

٦٦. البزازي، محمد بن محمد بن شهاب الكردي البريقيني، الفتاوى البزازية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.
٦٧. الترجماني، علاء الدين محمد عبد الرحيم بن عمر بن عبد الله الحنفي، يتيمة الدهر في فتاوى العصر، مخطوط، المكتبة الأزهرية: ٢١١٩ خاص - ٢٦٩٥٨ عام، عدد الأوراق: ٢٦٠.
٦٨. الجابري، أحمد عمرو، الجديد في الفتاوى الشرعية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
٦٩. جامع الفصولين، المكتبة الشاملة الرقمية.
٧٠. جبر، لبنى محمد، الأحكام الشرعية المتعلقة بالإخصاب خارج الجسم، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ.
٧١. الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٥هـ.
٧٢. الجرجاني، يوسف بن علي بن محمد، خزانة الأكمل، مخطوط، مكتبة "إسطنبول ملي كتيخانه"، إسطنبول، تركيا، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠١٤.
٧٣. الجمالي، علي، المختارات، مخطوط، كتاب النكاح، مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات: ١٥٦، رقم التصنيف: ٥٠ damad ١١٢، ١٩٢١.
٧٤. الحسيني، أسعد المدني، الفتاوى الأسعدية في فقه الحنفية، دار الفارابي/سوريا، ٢٠٠٨م.
٧٥. الحصفكي، محمد علاء الدين، الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، بيروت، دار المعرفة.
٧٦. الحلبي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحنفي، ملتقى الأبحر، دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
٧٧. الحلبي، إبراهيم بن محمد، غنية المتملي، مطبوع، مكتبة المصطفى الإلكترونية.
٧٨. الحموي، أبو العباس أحمد بن محمد مكّي، فرائد اللؤلؤ والمرجان شرح عقود الحسان في قواعد مذهب النعمان، مخطوط، مخطوطات مكتبة عارف حكمة بالمدينة المنورة، ١٨١/٣٥٤، ١٢٢ ورقة.
٧٩. الحموي، أحمد بن محمد مكّي، غمز عيون البصائر على محاسن الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٨٠. الحنفي، أحمد بن محمد بن أبي بكر، مجمع الفتاوى، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم التصنيف: ٤٢١٥.
٨١. حيدر، علي، درر الأحكام شرح مجلة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، عدد الأجزاء: ١٦×٤).
٨٢. الخادمي، أبو سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان، حاشية الدرر على الغرر للخادمي، المطبعة العثمانية، ١٣١٠هـ.

٨٣. الخاصي، القاضي نجم الدين يوسف بن أحمد الخوارزمي جمال الأئمة المعروف بفطيس، فتاوى الخاصي، المسماة بالكبرى، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٢٥١، رقم التصنيف: ١٨٨٣.
٨٤. الحن، مصطفى، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ١٩٩٨م.
٨٥. الدبوسي، أبو زيد عبيد الله عمر بن عيسى الحنفي، تأسيس النظر، مكتبة الكليات الأزهرية، سنة النشر غير معروفة.
٨٦. الدهلوي، شاه ولي الله، عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، مكتبة الأشرفية الإلكترونية.
٨٧. الرملي، خير الدين بن أحمد بن علي، الفتاوى الخيرية، مطبعة عثمانية، ١٣١١هـ.
٨٨. الرومي، فخر الدين يحيى بن عبد الله الفقيه الحنفي الرومي الصوفي، مشتمل الأحكام في الفتاوى الحنفية، مخطوط، مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات: ١٧٣، رقم التصنيف: ٤٧ hk ٠١.
٨٩. الزاهدي، حافظ ثناء الله، تلخيص الأصول، مركز المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
٩٠. الزاهدي، مختار بن محمود بن محمد الغزيمي، الحاوي في مسائل المنية، مخطوط، كتاب الطلاق، لوحة ٦٥، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، مكتبة المخطوطات للجامعة، رقم التصنيف: ٤٤.
٩١. الزاهدي، مختار بن محمود بن محمد، فنية المنية، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض (رقم التصنيف: ٢١٧.٤ - ٧٣٨٢).
٩٢. الزبيدي، أبو بكر بن علي بن محمد الحداد، الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.
٩٣. الزحيلي، د. وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق - سوريا، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٩٤. الزنجاني، محمود بن أحمد أبو المناقب، تخريج الفروع على الأصول، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
٩٥. الزيلعي، فخر الدين، تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ١٣١٣هـ.
٩٦. السيل، د. عمر، البصمة الوراثية، المكتبة الشاملة الرقمية.
٩٧. السرخسي، محمد بن محمد رضي الدين، المحيط الرضوي، مخطوط، مكتبة "إسطنبول ملت كتيخانه" - إسطنبول/ تركيا، رقم التصنيف: ٣٤ fe ٩٥٨، عدد اللوحات: ٣٦٠.
٩٨. السُّعدي، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد، التنف في الفتاوى، دار الفرقان / مؤسسة الرسالة - عمان، الأردن / بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٩٩. السغناقي، حسين بن علي بن حجاج بن علي حسام الدين، النهاية شرح الهداية، مخطوط، مكتبة "ملي كتيختة" - أنقرة، تركيا، عدد اللوحات: ٥٧٠، رقم التصنيف ٠٣ gedik ١٧٣٦٤-١٧٣٦٧-١٧٣٦٨.
١٠٠. السمرقندي، محمد بن يوسف بن محمد بن علي ابن محمد العلوي الحسيني أبو القاسم ناصر الدين المدني، الملئقط في الفتاوى الحنفية، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، ٢٠٠٠م.
١٠١. السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الفقيه الحنفي الملقب بغمام الهدى، عيون المسائل، مخطوط، مكتبة "دماد إبراهيم" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٨١، رقم التصنيف: ٦٩٧-٠٠١.
١٠٢. السمرقندي، العليا بادي محمد بن عثمان بن محمد حسام الدين الحنفي، كامل الفتاوى، مخطوط، مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات ٢٤٨، رقم التصنيف: ٠٦ mil yz b ٢٦١. (٦٤٤).
١٠٣. السمرقندي، علاء الدين أبو بكر، حصر المسائل وقصر الدلائل في شرح منظومة النسفي، مخطوط، مكتبة "ملت كتيخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات: ٢٣٣، رقم التصنيف ١٢٧٨، ٠٦ hk ١٥٠٣.
١٠٤. السمرقندي، علاء الدين، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٠٥. السيواسي، ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الكمال بن همام الدين بن سعد الدين، التحرير في أصول الفقه، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحنفي، ١٣٥١هـ.
١٠٦. السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، دار الفكر - بيروت.
١٠٧. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللحمي، الموافقات، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
١٠٨. الشحود، علي بن نايف، الخلاصة في أسباب اختلاف الفقهاء، الكتاب الإلكتروني، موقع المشكاة، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
١٠٩. الشرنبلالي، أبو الإخلاص حسن بن عمار بن علي، مراقي الفلاج بإمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
١١٠. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
١١١. الشويرخ، د. سعد عبد العزيز، أحكام الهندسة الوراثية، دار كنوز إشبيلية - الرياض، ٢٠٠٧م - ١٤٢٨هـ.
١١٢. الشيباني، محمد بن الحسن أبو عبد الله، الحجة على أهل المدينة، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٣هـ.

١١٣. الشيباني، محمد بن حسن، **الجامع الصغير**، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
١١٤. الشيباني، محمد بن حسن، **السير الكبير**، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، طبعة ١٩٥٨ م.
١١٥. الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، **الفتاوى الهندية**، دار الفكر - دمشق، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
١١٦. شيعي زاده، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بداماد أفندي، **مجمع الأثر شرح ملتقى الأبحر**، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، دون طبعة ودون تاريخ.
١١٧. الطرسوسي، القاضي برهان الدين إبراهيم بن علي، **أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل في الفروع**، مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٧٧، رقم التصنيف: ٢/٣٦٥٢.
١١٨. الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن الكريم أبو الربيع نجم الدين الصرصري، **شرح مختصر الروضة**، مؤسسة الرسالة - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
١١٩. ظهير الدين، أبو بكر محمد بن أحمد القاضي، **الفتاوى الظهيرية**، مخطوط، مكتبة الملك عبد العزيز - المدينة المنورة (رقم التصنيف: ٢٤٨٨)، مكتبة الأسد الوطنية - دمشق (٢٤٨٨).
١٢٠. العتابي، أحمد بن محمد بن عمر البخاري أبو نصر أو أبو القاسم زين الدين الحنفي، **الاختيار لتعليق المختار**، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
١٢١. العتابي، أحمد بن محمد بن عمر البخاري الحنفي، **شرح الزيادات**، مخطوط، مكتبة "أدرنة سليمان يازما أثر" - أدرنة/تركيا، عدد اللوحات: ٢٠٦، رقم التصنيف: ٢٢ sel ٩٢.
١٢٢. العثماني، محمد تقي بن المفتي محمد شفيع، **أصول الإفتاء للعثماني**، كراتشي - باكستان، جامعة دار العلوم، كراتشي.
١٢٣. عlish، محمد بن أحمد بن محمد، **منح الجليل شرح مختصر خليل**، دار الفكر، عمان - الأردن، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
١٢٤. العمادي، **الفتاوى العمادية**، محمد بن محمد بن مصطفى الحنفي، (أبي السعود)، مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات ٢٨٥، رقم التصنيف: ٥٥ hk ١/١٧٦.
١٢٥. العمادي، عبد الرحيم بن أبي بكر، **فصول الأحكام على أصول الأحكام** (أو فصول العمادي)، مخطوط، مكتبة الملك سعود، رقم التصنيف: ٢١٦، ٦.
١٢٦. العمادي، محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود الحنفي، **الفتاوى**، "ملي كتيخانه" - أنقرة، ٠٦ hk ٢/٤٠٤٣.
١٢٧. العمادي، محمد بن محمد بن مصطفى الحنفي أبو السعود، **المنتخب من الفتاوى**، "مانيسا كتيخانه"، ٤٥ hk ٣/٤٧٦٤.
١٢٨. العمادي، محمد بن محمد بن مصطفى الحنفي أبو السعود، **مجموع الفتاوى**، "ملي كتيخانه" - أنقرة، ٠٦ hk ٢١٤٦.

١٢٩. العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتالي الحنفي بدر الدين، **البنية شرح الهداية**، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٣٠. العُجْدَوَانِي، فضل الله مسعود بن محمد، **التنوير شرح تلخيص الجامع الكبير**، مخطوط، مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة/ تركيا، رقم التصنيف: ٥٠٥ hk ٠١.
١٣١. الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد، **المستصفى في علم الأصول**، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٣هـ - .
١٣٢. قارئ الهداية، عمر بن علي، **فتاوى قارئ الهداية**، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٥٥، رقم التصنيف: ٥٩١١.
١٣٣. القاري، ملا علي بن سلطان محمد الهروي، **التذهين للتزيين على وجه التبيين**، مطبوع مع "تزيين العبارة" للمؤلف.
١٣٤. القحطاني، مسفر بن علي، **منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة**، رسالة الدكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ، رقم التصنيف: ٣٧٦٨.
١٣٥. قره جلي زاده، عبد العزيز حسان الدين، **روضات الأبرار**، (ذيل)، أنقرة ٢٠٠٣.
١٣٦. القهستاني، محمد شمس الدين، **جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية**، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٤٥٣، رقم التصنيف: ٨١٣٣، ٢١٦ ج ق.
١٣٧. القونوي، الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن إلياس الدمشقي الحنفي، **درر البحار في الفروع**، سنة النشر غير معروفة.
١٣٨. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٣٩. الكاكي، قوام الدين محمد بن محمد البخاري، **معراج الدراية في شرح الهداية**، مكتبة "ملي كتيخانه" - أنقرة/ تركيا، عدد اللوحات: ٢٤٦، رقم التصنيف: ١٦٤٢ (٥٥ hk ٧٨٩).
١٤٠. الكرمانلي، عبد الرحمن بن محمد بن أميروه، **الإيضاح في شرح التجريد**، مخطوط، نسخة كتبت سنة ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م، مكتبة ولي الدين/إستانبول [ ١٢٣٠ ] - (٤٨٧و).
١٤١. الكرمانلي، محمد بن عبد الرشيد، **جواهر الفتاوى**، جامعة الملك سعود، عدد اللوحات: ٣٤١، رقم التصنيف: ١٤٣٧.
١٤٢. اللكنوي، أبو الحسنات عبد الحي، **النافع الكبير**، إدارة القرآن، كرانشي - باكستان، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
١٤٣. اللكنوي، الإمام محمد عبد الحي، **عمدة الرعاية بتحشية شرح الوقاية**، مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات، المكتبة الشاملة الرقمية.
١٤٤. للفلاي، صالح بن محمد بن نوح الفلاي العمري، **إيقاظ هم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار**، دار الفتح، الشارقة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٤٥. المحبوبي، أحمد بن عبيد الله، **تلقيح العقول في فروق النقول والأصول**، أو فروق المحبوبي، مخطوط، مكتبة "مراد ملا" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات: ٧١، رقم التصنيف: ١٠٠٩-٠٠١.
١٤٦. المحبوبي، عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة، **التوضيح في حل غوامض التنقيح**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
١٤٧. المرادوي، علي بن سليمان أبو الحسن، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٤٨. المرغيناني، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني، **الهداية شرح بداية المبتدي**، المكتبة الإسلامية، القاهرة.
١٤٩. المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الإمام برهان الدين الفرغاني، **مختارات مجموع النوازل**، مخطوط، مكتبة "إسطنبول ملت كتبخانه" - إسطنبول / تركيا، عدد اللوحات ١٨٥، رقم التصنيف: ٣٤ fe ١٠٦٤.
١٥٠. المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الإمام برهان الدين الفرغاني، **التجسس**، مخطوط، مكتبة "ملي كتبخانه" أنقرة / تركيا، عدد اللوحات: ١٦٧، رقم التصنيف: ٠٦. B mil yz ١٣٤.
١٥١. المنبجي، الإمام أبو محمد علي بن زكريا، **اللباب في الجمع بين السنة والكتاب**، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٥٢. النسفي، حافظ الدين أبي البركات، **الكافي شرح الوافي**، مخطوط، مكتبة "ملي كتبخانه" - أنقرة / تركيا، عدد اللوحات ٢٨٩، رقم التصنيف: ٠١ hk ٣٥٧.
١٥٣. النقيب، أحمد بن محمد نصير الدين، **المذهب الحنفي مراحل وطبقاته وضوابطه ومصطلحاته**، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤٢٢هـ.
١٥٤. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الشافعي الدمشقي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة النشر غير معروفة.
١٥٥. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الشافعي الدمشقي، **المجموع**، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٧م.

#### سادسا: كتب طبقات الحنفية والتعريف بالمذهب الحنفي

١٥٦. ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان، **طبقات المجتهدين**، مخطوط، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم التصنيف: ٢١٦.١ ط . ك.
١٥٧. أبو زهرة، محمد، **أبو حنيفة، حياته وعصره**، دار الفكر العربي - القاهرة، ١٩٧٦م.
١٥٨. بورصلي، محمد طاهر أفندي، **المؤلفون العثمانيون**، مرال يائينوي، إسطنبول، ١٩٧٢م.



١٥٩. شيخه، محمد أفندي، **وقائع الفضلاء** - الشقائق النعمانية في تراجم علماء الدولة العثمانية وذيولها، دار الدعوة، إسطنبول ١٩٨٩م.
١٦٠. الصيّمري، الحسين بن علي بن محمد بن جعفر أبو عبد الله الحنفي، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١٦١. الغزي، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري، الطبقات السنية في تراجم الحنفي، المكتبة الشاملة الرقمية.
١٦٢. القرشي، محي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد أبو الوفاء الحنفي، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، دار هجر، الجزيرة - مصر، ١٩٩٣م / ١٤١٣هـ.
١٦٣. اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٢٤هـ.
١٦٤. مجموعة من المؤلفين، علميت سالنامسي، دار الخلافة العلية، ١٣٣٤هـ.

#### سابعاً: كتب التاريخ والتراجم والتعريف بالكتب

١٦٥. ابن النديم، محمد بن إسحاق أبو الفرج، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
١٦٦. أبو غنية، زياد، جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، دار الفرقان للنشر والتوزيع، جبل الحسين-عمّان، ١٤٠٣هـ.
١٦٧. الإربلي، وفيات الأعيان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي، دار صادر - بيروت، طبعة ١٩٩٤م.
١٦٨. البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجلية في مطبعتها البهية، إستانبول سنة ١٩٥١م. أعادت طبعه بالافست - دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
١٦٩. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنف، كشف الظنون، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٧٠. داشمند، إسماعيل حامي، التاريخ العثماني، تركيا يابنوي، إسطنبول ١٩٧١م.
١٧١. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة - دمشق، ١٤٢٥هـ.
١٧٢. رياض زاده، عبد اللطيف بن محمد، أسماء الكتب، دار الفكر-بيروت، سنة النشر ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
١٧٣. الشتاوي، د. عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، مطابع جامعة القاهرة، ١٩٨٠م.

١٧٤. الصلابي، علي محمد محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٧٥. عبد العزيز، عبد السلام، السلطان محمد الفاتح فتح القسطنطينية وقاهر الروم، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة.
١٧٦. الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة، نجم الدين محمد بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٧٧. القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٧٨. القنوجي، صديق بن حسن، أجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
١٧٩. المبارك، محمد، المجتمع الإسلامي المعاصر، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
١٨٠. مجموعة من المؤلفين، عوامل انهيار الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي، دمشق، ٢٠٠٥م.
١٨١. هامر، جوزيف فون، تاريخ الدولة العثمانية، دار الخلافة العلية، إسطنبول، ١٣٣٥هـ.
١٨٢. ياغي، إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٨هـ.

#### ثامنا: كتب اللغة والمعاجم والمجلات

١٨٣. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٨٤. الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جوهرة اللغة، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
١٨٥. البار، محمد علي، التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب، بحث مقدم لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة لعام ١٩٨٤م - ١٤٠٤هـ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، المجلد ١، العدد ٢.
١٨٦. الأفريقي، محمد بن مكرم بن منظور المصري، لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
١٨٧. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة - يناير ١٩٩٠م.
١٨٨. إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، ١٩٧٢م.
١٨٩. الحموي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت.

١٩٠. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبي الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠١١م.
١٩١. السيوطي، الحافظ جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
١٩٢. الشحود، علي بن نايف، ترجمة الأئمة الأربعة، المكتبة الشاملة الرقمية.
١٩٣. العسقلاني، ابن حجر، تقريب التهذيب، طبعة دار الرشيد بحلب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٩٤. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٩٥. القلقشندي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد، نهاية الأرب في معرفة الأنساب العرب، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
١٩٦. كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني الدمشقي، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٩٧. المصلح، د. خالد، مجلة العكاظ، ٢٤/٩/٢٠٠٨م، مقالة تحت عنوان: "اختيار جنس الجنين بالكروموسومات جائر بضوابط".

#### تاسعا: المصادر الأجنبية

١٩٨. بوبارا، حسن، مجلة "البعث الإسلامي"، (Preporod)، مقالة: من البوسنة اثنان من شيوخ الإسلام، سرايفو - البوسنة والهرسك، عدد ٢٨٤/٦، ١٥ مارس ٢٠٠٦م.
١٩٩. دوبراتشا، قاسم أفندي، فهارس مكتبة الغازي خسرو بك، مقالة: مركز نسخ للكتب في فوتشا في القرن السادس عشر، الجزء الأول، ص ٦٧-٧٤.
٢٠٠. مجلة مكتبة الغازي خسرو بك، ٢٧-٢٨/٦، ٢٠٠٨م.
٢٠١. مجموعة المؤلفين، الموسوعة الإسلامية التركية، إسطنبول ٢٠٠٦م.
٢٠٢. مجموعة من المؤلفين، الموسوعة العامة، زغرب، ١٩٨٢م.
٢٠٣. Mesut Uyar, Edward J. Erickson, *A Military History of the Ottomans: From Osman to Atatürk*, Pleager Security International, ISBN 978-0-275-98876-0, 2009, p. 1.

#### عاشرا: مواقع الإنترنت

٢٠٤. الهلالي، د. سعد، بنك الحليب البشري المختلط.  
<http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=988271>
٢٠٥. المدحجي، د. محمد بن هائل، تحديد جنس الجنين (الاختيار المسبق لجنس الجنين)  
<http://fiqh.islammessage.com/NewsDetails.aspx?id=3238>
٢٠٦. لويس، د. نجيب، الطريق الصحيح لتشخيص وعلاج العقم،  
<http://www.layyous.com/book/chapter%206%20part3.htm>
٢٠٧. ليوس، د. نجيب، مقالة أمور تتعلق بأطفال الأنابيب،  
<http://www.layyous.com/book/chapter%206%20part3.htm>

٢٠٨. معجم الألفاظ العلمية، حرف النون، الموقع الإلكتروني [alamuae.com](http://alamuae.com)
٢٠٩. موسوعة ويكيبيديا، زواج المسيار، <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
٢١٠. موقع إجابات فضيلة الشيخ الماجد سليمان،  
[http://www.denana.com/main/articles.aspx?article\\_no=4545](http://www.denana.com/main/articles.aspx?article_no=4545)
٢١١. موقع "زوجتي زوجتي"، <http://www.zwajtni.com/fiqh-42-0.html>
٢١٢. الموقع الرسمي لرابطة العالم الإسلامي <http://www.themwl.org> دورات المجمع الفقهي الإسلامي التابع للرابطة.
٢١٣. موقع رابطة العالم الإسلامي  
<http://www.themwl.org/Bodies/Researches/default.aspx?d=1&rid=282&l=AR>
٢١٤. موقع حازم يان العراقي: <http://hz6yan.blogspot.com/2012/02/1911.html>